

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



تمويل الجماعات المحلية في سياق الأزمة الاقتصادية في الجزائر 2014-2019

مذكرة مكمّلة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

تحت إشراف:

إعداد الطالب:

أ. د - عبد العزيز زايدي

- فهمي أمير

لجنة المناقشة:

الصفة	المؤسسة الجامعية	الرتبة العلمية	اسم ولقب الاستاذ
رئيسا	جامعة المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د - جمال الدين بن عمير
مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د- عبد العزيز زايدي
مناقشا	جامعة برج بوعريج	أستاذ محاضر أ	د - رفيق زاوي
مناقشا	جامعة المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د- عزوز غربي
مناقشا	جامعة المسيلة	أستاذة محاضرة أ	د- وفاء بحاش
مناقشا	جامعة بومرداس	أستاذ محاضراً	د.حميد زعاطشي

السنة الجامعية: 2024/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸

شكر وتقدير

"كن عالمًا، فإن لم تستطع فكن متعلمًا، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم".

بعد رحلة طويلة من البحث والجهد والاجتهاد، تكلفت مساعينا بإنجاز هذا البحث، فنسأل الله عز وجل أن يمنّ علينا بشكره وحمده على نعمه التي لا تحصى، فهو العليّ القدير.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الدكتور **زايد عبد العزيز** الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة، وكانت لنصائحه وإرشاداته وتوجيهاته الأثر البالغ في إنجازها، فأسأل الله أن يجزيه خير الجزاء. كما أتوجه بخالص الشكر لكل من أسهم في تقديم يد العون لإتمام هذه الدراسة، وأخص بالذكر جميع أساتذة العلوم السياسية في **جامعة جيجل وجامعة المسيلة** دون استثناء.

والشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة، وكذلك إلى جميع طلاب وطالبات الدكتوراه دفعة **2020**.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل: **هوادف عبد الله، علوطي عاشور، عنتر بوزرب، جرموني ملكة، رموش سوفيان، وغربي عزوز، فريدة حموم، بلال رضا، سلامنة سعاد** الذين أسهموا بشكل كبير في تشجيعي أثناء إنجاز هذه المذكرة.

إهداء

إلى الأيدي التي طالما رُفِعَت إلى السماء، إلى الروح الطاهرة، جدتي العزيزة **جوهرة**، أسكنها الله فسيح جناته، وإلى جدتي **حورية**، أطال الله في عمرها، اللتين وهبتا نفسيهما لأجلنا، وسهرتا الليالي والأشهر والأعوام في سبيل تحقيق أمننا وتوفير ما يضمن راحتنا... قاستنا حرارة الصيف، ورياح الخريف، وبرد الشتاء في سبيل إيصالنا إلى دفء الربيع وشمسه ونسيمه...

إلى من عانتنا من الظلمات ليضمننا لنا تعليماً لم تتمكننا من نيله في حياتهما، لكن خبرتهما أنارت دروبنا... إلى والدي **هاشمي** ووالدتي **سامية**، فهو ثمرة حبكما، ودعائكما، وحرصكما على مستقبلي. أسأل الله أن يطيل في عمركما، ويجزيكما عني خير الجزاء. حفظهما الله من كل سوء، وإلى كل أفراد عائلتي **أمير** و**إسعادي**، كبيراً وصغيراً، وإلى جميع إخوتي وأخواتي **منال**، **ماسينيسا**، **ريان**.

كما أهدي هذا العمل إلي **أيلا**، عربون وفاء وامتنان، وتقديرًا لكل لحظة كنت فيها بجانبني، تؤمنين بي وتشجعيني دون قيد أو شرط، مما جعل هذه الرحلة أقل صعوبة وأكثر إشراقاً. هذا العمل لكم جميعاً، فهو ثمرة صبركم معي، ونتاج دعمكم المستمر، فلکم مني كل الحب والتقدير.



مقدمة



تمهيد:

يشكل الاقتصاد العالمي شبكة معقدة من العلاقات المتشابكة، حيث تؤثر التغيرات التي تحدث في بلد واحد أو مجموعة من البلدان بشكل ملحوظ على بقية دول العالم وبالتالي فإن الأزمات الاقتصادية لا تقتصر على الدول التي تنشأ فيها، بل تمتد آثارها لتشمل دولاً أخرى حتى وإن كانت بعيدة عنها من الناحية الاقتصادية. ومن سمات الأزمات الاقتصادية الحديثة في الأسواق قدرتها على الانتقال من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي، مما يؤدي إلى اختلال في التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات فعادةً ما تبدأ الأزمات في الأسواق الرأسمالية ثم تنتقل تدريجياً إلى أسواق السلع والخدمات، قبل أن تؤثر لاحقاً على سوق العمل. وسوق النفط شأنه شأن الأسواق الأخرى يُعد أكثر عرضة لتداعيات الأزمات الاقتصادية والمالية نظراً لكون النفط المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي، فهو يمثل أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي عالمياً، مما يجعل اقتصاديات الدول المنتجة للنفط عرضة لصدمات مالية حادة نتيجة تغيرات الطلب العالمي من قبل الدول الصناعية المستهلكة للنفط، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من منظومة الاقتصاد العالمي. وأي تقلب في الطلب العالمي على النفط يؤدي إلى صدمات اقتصادية تطال مختلف هياكل هذه الاقتصاديات. والجزائر إحدى الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فإنها ليست بمنأى عما يحدث في سوق النفط العالمي فهي تُعد واحدة من الدول التي أسست اقتصادها بشكل كبير على العائدات النفطية لتمويل خططها التنموية. وبعد مرور ستة عقود على الاستقلال لا تزال تعتمد بشكل كبير على أسعار برميل النفط في الأسواق الدولية، حيث يُمثل النفط حوالي 97% من صادرات البلاد، وتشكل الجباية البترولية نحو 64% من الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي أصبح النفط المصدر الأساسي لتمويل مشاريع الإنفاق الكبرى. غير أن هذه الوضعية جعلت الاقتصاد الجزائري هشاً ومعتمداً بشكل كبير على تقلبات أسعار النفط العالمية التي تتأثر بعوامل خارجية، مما يعرضه لأزمات اقتصادية متكررة تهدد استقراره، وتجلى هذا بوضوح في الأزمة الاقتصادية لعام 1986، والأزمة الاقتصادية 2014 التي تُعد أزمة نفطية بامتياز لما خلفته من آثار سلبية واسعة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

يتضح من ذلك أن تاريخ الأزمات الاقتصادية في الجزائر أن العامل المشترك بينها هو الدور المحوري للريع النفطي وتأثيره على ديناميكيات الأزمات بغض النظر عن التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الثابت هو مكانة النفط في وثيرة الأزمات بمختلف أنواعها عامة والأزمات الاقتصادية خاصة، فرغم أن النفط أتاح عوائد مالية ضخمة وفرصاً لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، إلا أن الواقع يكشف عن فشل في

بناء اقتصاد قوي ومتنوع قادر على مواجهة تقلبات أسعار النفط. وبدلاً من ذلك أصبح الاقتصاد يعاني من اختلالات هيكلية مستمرة، لا تظهر آثارها بوضوح إلا عند انخفاض أسعاره.

والجماعات المحلية باعتبارها جزء لا يتجزأ من الدولة وصورة من صور اللامركزية الإدارية ولها ارتباط سياسيا وإداريا واقتصاديا بالدولة، جعل الأزمات الاقتصادية تطاولها بالدرجة الأولى فهي تمثل امتداد لسلطة الدولة وسياساتها التنموية على مستوى المحلي فهي الأخرى كانت عرضة لهذه الأزمات الاقتصادية خاصة في مسألة التمويل وحداتها المحلية، وذلك نتيجة لاعتمادها في تمويل للمشاريع التنموية على التمويل المركزي بالنسبة 90 % والتي هي بدورها تعتمد وترتبط بطريقة مباشرة على المدخلات النفطية.

ولهذا فيعتبر تمويل الجماعات المحلية في الجزائر له طابع خاص لأن تمويلها يكون خارجيا (مركزيا) وأن هذا الأخير يرتبط بدرجة كبيرة بعائدات النفطية، والذي يعرف اضطرابات وعدم استقرار أسعاره وناهيك علي أنه مورد قابل لزوال، ولذا فإنه يؤثر في عملية تمويل الجماعات المحلية سواء بتقليل الإعانات أو التدخل في توجيه القرار مما يؤدي إلى المساس في استقلاليتها، لذا فإن اعتماد الجزائر على الربيع النفطي كمصدر رئيسي لتمويل اقتصادها يخلق رؤية ضبابية حول حاضر الاقتصاد الوطني ومستقبله ولا سيما في ما يتعلق بالتمويل المحلي.

أهمية الموضوع:

يعد موضوع الأزمة الاقتصادية وما ينعكس من آثار سلبية على المستوى الوطني عامة والمحلي خاصة من القضايا البارزة التي تحظى باهتمام كبير من مختلف الأطراف، بغض النظر عن مستوياتهم أو صفاتهم، سواء على المستوى الداخلي للدول أو في إطار العلاقات الدولية، أو في سياق البحوث الأكاديمية والعلمية، وذلك باعتباره موضوع الساعة والتي يندرج ضمن اهتمامات الدولة.

كما يستمد بحثنا أهميته من خلال تحديد العلاقة الموجودة بين الأزمات الاقتصادية، وكذا الربيع النفطي وأثر ذلك على الاقتصاد الجزائري، ومن ثم إسقاطها على الجماعات المحلية من خلال إبراز مواطن الخلل التي يعاني منها هذا الأخير جراء انخفاض أسعار النفط.

كما تظهر أهميته من خلال تحليل وفهم العلاقة بين الربيع النفطي والنظام السياسي وأثر ذلك على الاقتصاد الجزائري، ومن جهة أخرى تكمن أهميتها في تحليل علاقة النظام السياسي والممثل في الإدارة المركزية وعلاقته بالجماعات المحلية، وذلك لفهم كيفية التي يتأثر هذا الأخير بالأزمة الاقتصادية وذلك وفق تعريف الذي قدمه "دومينيك داربون" للأزمة الاقتصادية (فهي مجموعة من الإفرازات التي أفرزها منطق ممارسة السلطة في الدولة وليس محصلة لمجموعة من المؤشرات السلبية)

عموما تقدم هذه الدراسة تحليلاً متعدد الأبعاد يمزج بين الجوانب الاقتصادية والسياسية لفهم الإشكالية بشكل شامل

أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى إعطاء الصورة الحقيقية للازمة الاقتصادية في الجزائر ومعرفة مدي تأثيرها أولاً على مؤشرات الاقتصادية والمالية وثانياً على الجماعات المحلية.

كما يسعى البحث إلى بناء جسر معرفي يربط بين متغيرين يبدو أنهما متباعين، وهما: تمويل الجماعات المحلية والأزمة الاقتصادية. ويتم ذلك من خلال اعتماد مقارنة الاقتصاد السياسي للريع النفطي، عبر تحليل العلاقة بين الريع النفطي وتشكل الطابع الريعي للدولة، وتأثير ذلك على الاقتصاد الجزائري بشكل عام والجماعات المحلية بشكل خاص.

كما تهدف إلى دراسة واقع تمويل الجماعات المحلية في الجزائر في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية واستعراض أبرز التحديات التي تواجهها، مع التركيز على استكشاف الحلول الممكنة والبدائل التمويلية التي يمكن أن تساهم في تجاوز هذه العقبات.

أسباب اختيار الموضوع

يعتبر اختيار موضوع الدراسة مرحلة أساسية وهامة جداً لبناء أي بحث علمي هادف، واختيارنا لهذا الموضوع جاءت انطلاقاً من أهمية الموضوع والتي تتمثل في:

(أ) مبررات ذاتية:

انطلاقاً من ميولي الشخصية وورغبتي التي تتماشى مع البحوث التي تمزج بين السياسة والاقتصاد وإبرز العلاقة التبادلية بينهما والمُصنّفة ضمن المواضيع ذات الطابع العابر للتخصصات، هذه الرغبة جاءت نتيجة اطلاعي على مجموعة من الكتب والمقالات العلمية التي تعتمد مقارنة الاقتصاد السياسي في تفسير مختلف الظواهر الاجتماعية.

بحكم تخصصي في العلوم السياسية أثار فضولي محاولة فهم الحلقة المفرغة التي يعاني منها النظام السياسي في الجزائر بشكل عام، ونظام الجماعات المحلية وتمويلها بشكل خاص باعتباره جزءاً منه خاصة في ظل ما يُعرف بالاستقرار المصطنع وعدم التوافق بين الخطاب السياسي مع الواقع المعاش سواء على المستوى الوطني أو المحلي.

(ب) مبررات موضوعية:

يُعد موضوع الجماعات المحلية والأزمة الاقتصادية من أبرز القضايا الحديثة والملحة في الوقت الراهن خصوصًا في ظل التحديات التي تواجهها الجزائر، لا سيما في سياق بيئتها الإقليمية الخارجية على إثر الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي تعاني منها الدول ذات اقتصاد شبيهه بالاقتصاد الجزائري. فتكرار الأزمات الاقتصادية في الجزائر وما تؤثره على مختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية سواء على المستوى الوطني عامة والمحلي خاصة يجعل المبررات العلمية لاختيار هذا الموضوع تحتل أولوية كبيرة. على الرغم من أهمية الموضوع إلا أن هناك نقصًا وندرة كبيرة في الدراسات التي تجمع بين تحليل تأثير الأزمة الاقتصادية، وتمويل الجماعات المحلية، وربطها بالمتغير الربيع النفطي من أهم الدوافع التي تحرك هذا العامل فاختيار هذا الموضوع يسد فجوة بحثية ويوفر رؤى جديدة حول التحديات والحلول، لهذا أسعى كطالب باحث إلى تقديم إسهام مميز في هذا المجال، حيث يُلاحظ أن الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، رغم قلتها في السياق الجزائري، قد ركزت إما على الجانب السياسي أو الاقتصادي بشكل منفصل متجاهلة الجمع بينهما ضمن إطار تحليل الاقتصاد السياسي.

أدبيات الدراسة

تم تناول موضوع الأزمات الاقتصادية في الجزائر من قبل العديد من الدراسات التي ركزت بشكل عام على تأثير هذه الأزمات على المؤشرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، حيث اعتمدت معظمها على التحليل الإحصائي من منظور اقتصادي بحت، إلا أنه هناك ندرة واضحة في الدراسات التي تتناول العلاقة بين الأزمات الاقتصادية وتمويل الجماعات المحلية، باستثناء بعض المقالات القليلة أو المداخلات المقدمة في إطار الملتقيات الأكاديمية التي نظمتها الجامعات، والتي بقيت بدورها محصورة إلى حد كبير في إطار التحليل الاقتصادي التقليدي، لهذا من أجل توضيح وتبيان العلاقة بين الأزمة الاقتصادية وربطها بالربيع النفطي ثم إسقاطها على تمويل الجماعات المحلية اعتمدنا على ثلاث مجموعات من الدراسات السابقة.

(1) الدراسات التي تناولت الأزمة الاقتصادية في الجزائر بشكلها العام: ونذكر منها

أ - دراسة سفيان عمراني بعنوان "أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة بين 2000-2015 (دراسة تحليلية وقياسية)"، حيث تناول فيها مكانة الثروة البترولية في المعادلة الاقتصادية للجزائر وأثر تقلبات في أسعار البترول على السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر وتوجهاتها، إلا أن هذه الدراسة لم تتناول من الأزمة الاقتصادية إلا فترة زمنية محدودة.

ب - دراسة حنان عمراني تحت "عنوان الاقتصاد الجزائري: الأزمة والخروج"، حيث تطرقت إلى مظاهر الأزمة الاقتصادية مع طرح وتقديم بعض المقترحات للخروج من الأزمة على المدى المتوسط والبعيد.

ج - دراسة بن عوالي خالدية " بعنوان الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط (من منظور أزمة 2014) " قامت هذه الدراسة بتسليط الضوء على انعكاس انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري وأثر ذلك على السياسات الاقتصادية للدولة مع اقتراح بدائل من أجل المحافظة على توازنها

د) دراسة علي بلارو "الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر: الأسباب... الآثار والحلول المقترحة" أين تم التطرق في هذه الدراسة إلى أسباب الأزمة أين أرجعها علي غرار انهيار أسعار النفط إلى ضعف القاعدة الإنتاجية وتشوه التركيب الهيكلي للنتاج المحلي الإجمالي، كما تعرضت لأهم أثارها كالعجز علي ميزان المدفوعات، الميزانية العامة، ارتفاع معدل البطالة وتباطؤ معدلات النمو.

هـ) دراسة سيهام شباب "تأثير تقلبات أسعار النفط علي الموازنة العامة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016) أين قامت في هذه الدراسة بقياس تأثير تقلبات أسعار النفط بما فيها فترة الأزمة النفطية على الموازنة العامة في الجزائر وتحليل العلاقة بينهما وتفسير نتائج الدراسة القياسية بالاعتماد على طرق القياس الاقتصادي.

2) الدراسات التي تناولت الأزمة الاقتصادية مع الإشارة إلى الجماعات المحلية: ونذكر منها

أ) دراسة محمود بن صوشة حول إشكالية تمويل التنمية المحلية: الواقع والأفاق أين تم دراسة هيكل التمويل المحلي وإبراز الصعوبات التي تواجهها، مع الإشارة المحدودة إلى أزمة النفطية وأثرها على التمويل في ولاية ورقلة.

ب) دراسة فريد سايج "أثر عجز ميزانيات البلديات على تمويل التنمية المحلية بالجزائر " أين تم دراسة أثر عجز ميزانيات البلديات على تمويل التنمية المحلية مع إظهار عوامل عجزها عن التمويل الذاتي للتنمية خاصة مع انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية للمحروقات منذ 2014.

ج) دراسة يوسف جحيش ويسمينه عابد " مصادر التمويل البديلة للجماعات الإقليمية في ظل انخفاض أسعار النفط " أين تطرقت هذه الدراسة إلى البدائل التمويلية للجماعات المحلية في ظل الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انهيار أسعار النفط، حيث توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة إصلاح وتدعيم التمويل الداخلي والابتعاد عن المساعدات المركزية.

د) دراسة نورالدين قريني، "تحديات تمويل الجماعات المحلية في ظل تراجع عائدات البترول ومتطلبات إصلاح المالية المحلية حالة الجزائر خلال فترة 2007-2016" تقوم هذه الدراسة إلى إبراز أثر تراجع أسعار النفط على ميزانية الدولة، وكذا الاثر على تمويل الجماعات المحلية بالإضافة إلى مسعي تقديم حلول لتلك الإشكالية. معظم هذه الدراسات ركزت على ربط الأزمة الاقتصادية بانهيار الأسواق النفطية، دون التعمق في تحليل الأسباب والظواهر المرتبطة بالنظام السياسي، مثل السلوكيات الريعية، الفساد، الزبونية، احتكار السلطة، والمركزية المفرطة، وتأثير كل ذلك الاقتصاد الوطني وعلى نظام الجماعات المحلية عامة ومالياتها خاصة فكل هذه الدراسات اعتمدت من منظور اقتصادي بحت حيث اعتمدت غالبية الدراسات على مقاربات تنتمي إلى إطار التخصصات الاقتصادية، مع التركيز بشكل رئيسي على الأزمة النفطية وانعكاساتها على المؤشرات الوطنية والمحلية باستعمال التحليلات إحصائية .

ولهذا فإن الدراسة التي في صدد إعددها هو إدراج الربيع النفطي كمتغير إلى جانب المتغير الأزمة الاقتصادية والتمويل الجماعات المحلية، حيث لا يمكن فهم خلفيات الأزمة الاقتصادية باعتبارها محصلة لإفرازات منطق السلطة إلا في إطار معرفة علاقة الربيع النفطي بالنظام السياسي ومخرجاته وتأثير ذلك على الاقتصاد الوطني عامة والجماعات المحلية خاصة، ولهذا كان إلزاما اعتماد على دراسات سابقة التي تناولت علاقة الربيع النفطي بالنظام السياسي وأثره على النمو الاقتصادي

3) الدراسات التي تناولت علاقة الربيع النفطي بالنظام السياسي: ونجد على سبيل الحصر

أ) دراسة مايكل روس حول "نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم"، حيث قام بدراسة عينة كبيرة من الدول المصدرة والمنتجة لنفط أين وصل إلى نتائج أن هناك العلاقة المعقدة بين الثروة النفطية والتطور الاقتصادي والسياسي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية. قدم روس تحليلاً عميقاً لكيفية تأثير الاعتماد على النفط على الديمقراطية، الحوكمة، والتنمية المستدامة، مؤكداً أن النفط قد يكون نعمة اقتصادية، لكنه في كثير من الأحيان يتحول إلى نقمة سياسية واجتماعية. فحكومات هذه الدول فشلت في تنويع اقتصادها، كما أنها حكومات لا تهتم بالضرائب إضافة إلى ضعف قطاع الخاص فيها، كما أن مؤسساتها فشلت في بناء التنمية، ولهذا فحسب رأيه أن النفط يعرقل النمو الاقتصادي.

ب) دراسة بن علي لقرع "الدولة الريعية المتجددة في الجزائر مقارنة تحليلية"، حيث حاول الإجابة على إشكالية كيف تتمكن الدولة الريعية من تجديد نفسها والذي انطلق من فرضية مدي تأثير أسعار النفط في بقاء أو زوال الدولة الريعية النفطية، حيث وصل إلي نتيجة أن الجزائر تعيش أزمة مستدامة تتمثل في فشل التنمية و فقر الأداء التوزيعي ولاستخراجي وانتشار سلوكيات البحث عن الربيع، وهذا ما أضعف قدرات الدولة بجعل

الاقتصاد الوطني يعاني تبعية مستدامة للمحروقات، حيث أي انخفاض في أسعارها يؤدي إلى أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية.

(ج) دراسة "ريكي لام" و"ليونارد وانتشيكون" (Rick Ian and wantchekan leonard) "المرض السياسي الهولندي" « political dutch disease » تناولت هذه الورقة البحثية مفهوم "المرض السياسي الهولندي"، وهو امتداد لنظرية" المرض الهولندي" التي تفسر كيف تؤثر الموارد الطبيعية، وخاصة النفط، على الاقتصاد الوطني. غير أن الباحثين يضيفان بُعدًا سياسيًا لهذا المفهوم، حيث يناقشان كيف تؤثر الوفرة المفاجئة للموارد الطبيعية على المؤسسات السياسية وأداء الحكومات.

(د) دراسة "رؤوف بوسكين ورافيق بوكاليا حسن" "الريع، الفساد والعنف: بروز نظام جديد في الدول العربية" « rente corruption et violence: l'emergence d'un ordre nouveau dans les pays Arabes! » تتناول هذه الدراسة العلاقة بين الريع الاقتصادي، الفساد السياسي، والعنف في الدول العربية، وكيف ساهمت هذه العوامل في تشكيل أنظمة سياسية جديدة بعد موجات الاحتجاجات وعدم الاستقرار التي شهدتها العالم العربي في العقود الأخيرة وخلصت هذه الدراسة إلى تقدم تحليلًا عميقًا لكيفية تفاعل الريع، الفساد، والعنف في الدول العربية، وتؤكد أن هذه العوامل الثلاثة لعبت دورًا مركزيًا في إعادة تشكيل السلطة بعد ثورات الربيع العربي . وعلى الرغم من بعض التغيرات، إلا أن جوهر الأنظمة السياسية بقي قائمًا على التحكم في الموارد، شراء الولاءات، واستخدام القمع عند الضرورة.

الاشكالية:

تظهر بوادر الأزمة الاقتصادية في الدول المنتجة والمصدرة للنفط، ومنها الجزائر، بشكل واضح عند انخفاض أسعار النفط ووقوعها في أزمة نفطية، ورغم أن هذه الدول غالبًا ما تسبق أزماتها الاقتصادية بفترات من الطفرات النفطية والعوائد الضخمة، إلا أنها لم تتمكن من استثمار هذه العوائد في بناء اقتصاد مهيكول ومتنوع. وبالتالي فبمجرد أي انخفاض في أسعار النفط يؤدي إلى أزمات اقتصادية خانقة هذا ما أكدته وأثبتته تجارب الأزمات الاقتصادية السابقة في الجزائر، حيث أن الثابت فيها هو مكانة الريع النفطي وما يتركه من انعكاسات واضحة على مختلف القطاعات والمستويات، بما فيها الجماعات المحلية خاصة في جانب تمويلها الذي يعتمد بشكل كبير على التمويل المركزي المرتبط بالجباية النفطية، وبالتالي فإن الجماعات المحلية باعتبارها جزء لا يتجزء من الدولة تأثر وتتأثر بالبيئة المحيطة بها، فهي تتأثر بمختلف الأزمات والنكسات الاقتصادية، وهذا ما

يظهر جليا في الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بداية من منتصف 2014 نتيجة انخفاض أسعار النفط، هذا التحليل المبدئي هو ما يدفعنا إلى دراسة الموضوع وطرح الإشكالية التالية :

الي أي ماذا أثرت الأزمة الاقتصادية 2014-2019، الناتجة عن تراجع أسعار النفط وتقلص الموارد الريعية، على آليات تمويل الجماعات المحلية في الجزائر في ظل تبعية التمويل إلى إيرادات النفطية؟

وقد قسمنا هذا التساؤل إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الأسس الإدارية، القانونية، والمالية التي تنظم عمل الجماعات المحلية في الجزائر؟
- كيف تأثر ديناميكية السوق النفطية على نشوء الأزمات الاقتصادية في السوق الدولية، وما طبيعة العلاقة التداخلية والترابطية بينهما؟
- ما هي طبيعة الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بين 2014 و2019، وما أبرز أسبابها وتداعياتها على المستوى الوطني؟
- كيف تأثرت آليات تمويل الجماعات المحلية بالأزمة الاقتصادية، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الإيرادات الريعية وما هو تأثير ذلك على استقلاليتها المالية وقدرتها على إدارة مواردها محليا؟

حدود الإشكالية:

ينحصر مجال هذه الإشكالية فيما يلي:

(أ) المجال المكاني: يتمثل المجال المكاني لدراستنا في الجزائر، حيث سنقوم بالبحث في انعكاسات وتأثيرات ظاهرة الأزمة الاقتصادية على المؤشرات الاقتصادية والمالية على المستوى الوطني أولا ثم على مستوى الجماعات المحلية ثانيا.

(ب) المجال الزمني: تركز هذه الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من عام 2014، التي شهدت بداية بوادر الأزمة الاقتصادية إلى غاية 2019، ومع ذلك إذا اعتبرنا أن الأزمة الاقتصادية تمثل حلقة في سلسلة طويلة من الأحداث والحلقات فلا يمكن اختزالها فقط في تراجع أسعار النفط كما يروج له النظام السياسي، فإن هذا يدفعنا إلى العودة إلى الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2014. بهدف تقديم فهم أعمق وشامل للأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر. فالتحليل للسياسات الاقتصادية والمالية التي اعتمدها الدولة قبل 2014 يساعد على توضيح السياق الذي ساهم في تعميق الأزمة، ويسمح بفهم جذور الاعتماد المفرط على الربح النفطي وأثره على بنية الاقتصاد الوطني من جهة وأثر ذلك على الجماعات المحلية وتمويلها. ومن هذا المنطلق، فإن الإشارة إلى الفترات السابقة تُعتبر مدخلا ضرورياً لتفسير التطورات اللاحقة خلال فترة الدراسة المحددة. ولهذا فإن تناول الفترة السابقة لسنة 2014 كان لضرورة منهجية.

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية وضعنا الفرضيات التالية:

(1) إن اعتماد الجماعات المحلية في الجزائر على التمويل المركزي المعتمد بشكل كبير على الريع النفطي يجعلها أكثر عرضة للتأثر بالأزمات الاقتصادية، مثل أزمة 2014، مما يضعف قدرتها على تلبية احتياجات التنمية المحلية وتقديم الخدمات العامة بشكل فعال.

(2) تبعية الاقتصاد الجزائري للريع النفطي أسفرت عن تكريس نمط مؤسسي ريعي يعتمد على التوزيع غير المنتج، مما حال دون بناء اقتصاد وطني منتج ومستقل وأسهم في تعاقب الأزمات الاقتصادية، وقد إنعكس ذلك بصورة مباشرة على ضعف نظام التمويل المحلي واعتماده المفرط على السلطة المركزية، مما كشف عن محدودية استقلاليته المالية.

(3) الأزمة الاقتصادية لعام 2014 كشفت عن هشاشة نموذج التمويل المحلي في الجزائر بسبب ارتباطه المباشر بالريع النفطي.

(4) ضعف الإطار القانوني والتنظيمي الحالي يعوق قدرة الجماعات المحلية على تبني آليات تمويل مبتكرة ومستدامة لمواجهة التحديات الاقتصادية.

مناهج واقتربات الدراسة:

استدعت الطبيعة المركبة للموضوع تبني مجموعة متنوعة من المناهج والمقاربات العلمية، بما يتوافق مع خصوصية كل فصل وذلك بهدف تحليل الدراسة بشكل دقيق وفعال، مما يُعد خيارًا منطقيًا لتحقيق أهداف البحث.

اعتمدت الدراسة علي منهج الوصفي لما له القدرة والفعالية في تصور الظاهرة وإبراز الحقائق وتحليلها وتوضيح العلاقة التي تربط بين مكوناتها المختلفة، وذلك من خلال تقديم وصف شامل لطبيعة تمويل الجماعات المحلية في الجزائر خلال الفترة الدراسة، مع التركيز على السياق الاقتصادي العام الذي اتسم بتراجع أسعار النفط وتقلص الموارد الريعية، إضافة يسمح هذا المنهج بمعرفة العلاقة بين النظام الريعي والمركزية الإدارية وتأثيرها على استقلالية التمويل المحلي، فهذا المنهج يتيح تقديم رؤية متكاملة حول موضوع البحث من خلال المزج بين الوصف الموضوعي والتحليل العميق للعلاقات والآثار.

بالإضافة إلى منهج الوصفي تم استعمال منهج الإحصائي، وذلك أنه لا تخلو أي دراسة في هذا الوقت عموما من الإحصائيات والأرقام لأنها تعطيها صبغة علمية على الأبحاث عامة والعلوم الاجتماعية خاصة بما فيها العلوم السياسية. وموضوع دراستنا الذي نحن بصدد إعداده يتطلب الوقوف على الإحصائيات المتوفرة لذا

الجهات المختصة حسب متطلبات فترة الدراسة فالمنهج الإحصائي أداة فعالة لتحويل البيانات الكمية إلى استنتاجات واضحة تساعد في فهم عمق تأثير الأزمة الاقتصادية على المؤشرات الاقتصادية عامة وتمويل الجماعات المحلية خاصة، فهو يقدم صورة رقمية دقيقة عن واقع تمويل الجماعات المحلية خلال الأزمة الاقتصادية.

أما من ناحية الاقترابات فقد تم الاستعانة بالاقتراب الاقتصاد السياسي لأنه يقدم إطاراً غنياً لدراسة موضوع تمويل الجماعات المحلية في ظل الأزمة الاقتصادية، حيث يربط بين الأبعاد السياسية والاقتصادية لفهم أعمق للتحديات التي تواجه الجماعات المحلية، فهو يقدم تحليل عن دور النظام الريعي من خلال الممارسات السياسية مثل الزبونية والفساد والمحسوبية في تشكيل السياسات المالية ودعم الجماعات المحلية بالموارد الناتجة عن عائدات النفط، إضافة أنه يوضح تأثير النظام السياسي المركزي في الجزائر على استقلالية الجماعات المحلية في اتخاذ القرارات المالية، ولهذا يعتبر مقرب الربيع النفطي أحد أهم ركائز مشروع الدولة الوطنية في الجزائر، وبالتالي احد أهم المتغيرات لفهم العلاقة بين السلطة والمجتمع والسوق الاقتصادي وبالتالي يصبح عامل مركزي في التفسير النظام السياسي في الجزائر سواء من حيث محاولة فهم ديمومته والتفسير الأزمات الاقتصادية وكيفية انتقالها إلى المؤسسات المحلية.

بالإضافة للاقتراب الاقتصاد السياسي تم الاستعانة بالاقتراب النظمي، حيث يعد إطاراً شاملاً ومتكاملاً لدراسة موضوع تمويل الجماعات المحلية في ظل الأزمة الاقتصادية، حيث يتيح تحليل العلاقة بين المكونات المختلفة للنظام الوطني وفهم تأثير القرارات والسياسات على الأداء المحلي، حيث يتيح لنا فهم العلاقة التفاعلية بين الجماعات المحلية والنظام السياسي والاقتصادي الوطني.

صعوبات الدراسة:

لا تخلو أي دراسة بحثية أكاديمية من الصعوبات. وقد واجهتنا العديد من الصعوبات أثناء جمع المعلومات حول العلاقة بين الأزمة الاقتصادية والجماعات المحلية نظراً لقلتها، كما أوضحنا سابقاً إضافة إلى تناقض بين المعلومات والإحصائيات بين المؤسسات الرسمية الوطنية والمؤسسات الدولية من جهة ومن جهة أخرى هذه الإحصائيات لا تعبير عن الواقع أحياناً، علاوة على ذلك باعتبار أن تخصصي هو ميدان العلوم السياسية كان هناك صعوبة في إيجاد توازن في موضوع البحث الذي يضم عدة تخصصات والتي تحتاج إلى نتائج أكثر موضوعية.

هيكل الدراسة

للإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة وإيضاح أهميتها اعتمدت على هيكل الدراسة مقسم إلى أربعة فصول

الفصل الأول: سنحاول الإحاطة بنظام الجماعات المحلية في الجزائر من حيث تنظيمه وتمويله سوف نتعرض فيه أولا إلى إطار مفاهيمي للجماعات المحلية وتمويل المحلي والعلاقة بينهما من حيث حاجة الجماعات المحلية إلى موارد مالية كافية لتحقيق التنمية المحلية ثم سوف نسلط الضوء على نظام الجماعات المحلية في الجزائر من حيث تنظيمه الإداري وتطور التاريخي لقوانين للجماعات المحلية مع التركيز على قوانين الوحدات المحلية السارية المفعول، ونتناول بعد ذلك هيكل تمويل الجماعات المحلية من حيث تركيبته ومصادره.

الفصل الثاني : سوف نتطرق فيه حول العلاقة بين الأزمات الاقتصادية و النفط في الدول ذات اقتصاد الريع النفطي، حيث سوف نقدم في بداية اطار مفاهيمي حول الأزمة الاقتصادية وأنواعها وأهم الإسهامات النظرية حول تفسير الأزمات الاقتصادية والفرقات بين الأزمة الاقتصادية والمالية، ثم ننتقل إلى توضيح العلاقة بين الأسواق النفطية وعلاقته بلازمات الاقتصادية، وفي هذا الصدد سنتناول أهمية النفط والأسواق النفطية وأهم أزمات أسعاره وعلاقته بالأزمات الاقتصادية العالمية وبعدها ننتقل إلى تبيان المقاربات النظرية المفسرة للعلاقة بين النفط والأزمة الاقتصادية في اقتصاديات الريع النفطية على ضوء مقارنة لعنة الموارد النفطية أين سيتم تداول بعض الإسهامات النظرية المفسرة لعلاقة الريع النفطي وتدهور اقتصاديات الدول المنتجة للنفط وفق مقارنة لعنة الموارد.

الفصل الثالث: سوف ندرس فيه الأزمة الاقتصادية في الجزائر وذلك من حيث الأسباب والخلفيات والنتائج، كبداية سوف نشخص الازمة النفطية 2014 باعتبارها مقدمة ومسار نحو أزمة اقتصادية وبعدها ننتقل إلى توضيح كيف انتقلت الأزمة النفطية إلى أزمة اقتصادية في الجزائر، بعد ذلك سنتطرق إلى الخلفيات المؤسسة للازمة في الجزائر على واقع لعنة الموارد النفطية عن طريق ممارسات النظام السياسي باعتبار النفط مصدر البقاء على حساب بناء اقتصاد وطني مهيكول ومتنوع. وأخيرا سوف ننتقل إلى توضيح الانعكاسات الاقتصادية والمالية للازمة الاقتصادية وإجراءات الحكومية التصدي لها.

الفصل الرابع: نتناول فيه تمويل الجماعات المحلية على ضوء الأزمة الاقتصادية أين سوف نتطرق إلى أسباب التي جعلت الجماعات المحلية تتأثر بلازمة الاقتصادية، وذلك عن طريق ربطها بالطابع الريع للبلد، ثم ننتقل إلى توضيح انعكاسات الأزمة على التمويل الجماعات المحلية وبعدها ننتقل إلى توضيح الاجراءات

الحكومية لتصدي للأزمة وأخيرا سوف نتناول مقارنة للحد من تأثيرات الأزمات الاقتصادية على تمويل الجماعات المحلية.



الفصل الأول:

الجماعات المحلية في

الجزائر: بين التنظيم

الاداري والتمويل



الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

عرف نظام الجماعات المحلية كواقع ملموس منذ زمن بعيد، إلا أنه لم يحظى بالتنظيم والتأثير القانوني إلا بعد قيام الدولة القومية الحديثة وازدياد أعبائها ومسؤولياتها اتجاه مواطنيها، مما جعل من الضروري نقل بعض هذه الأعباء إلى هيئات محلية منتخبة ضرورة ملحة، ولقد ساهم في ذلك انتشار المبادئ الديمقراطية وفلسفة الحكم الذاتي، بالإضافة إلى تعزيز المشاركة الشعبية في الحكم والإدارة¹.

ولذلك شهد العالم تحولا جذريا في طبيعة الحكم والإدارة من خلال تبني واعتماد نظام يجمع بين المركزية واللامركزية رغم تعارضهما، إلا أنهما يكملان بعضهما البعض ولا يمكن تصور قيام اللامركزية إلا في كنف المركزية، ولهذا تحتل الجماعات المحلية مكانة هامة في التنظيم الإداري اللامركزي وتعد مؤسسة ووحدة أساسية قاعدية للدولة، وتساهم في إدارة الإقليم والتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية وتحسين جودة حياة المواطنين، وتعد الجزائر من بين الدول التي اعتنقت هذا النهج وتبنته من خلال ما أقرته دساتيرها وتشريعاتها، مما يتيح لها التدخل بصفة مباشرة وغير مباشرة في تسيير الشؤون المحلية بهدف تحقيق التنمية المحلية، وإن هذا الأخير يرتبط بمدى قدرة وكفاءة الجماعات المحلية في تحصيل أكبر قدر ممكن من الموارد المالية، والتي تدعم استقلاليتها في تحقيق أهدافها، ولهذا فالتمويل المحلي يعتبر من بين أكبر التحديات التي تواجه الجماعات المحلية في الجزائر على الصعيدين الإداري والمالي.

المبحث الأول: الجماعات المحلية وحاجتها إلى التمويل المحلي

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على مبدأ وحدة إقليم الدولة عن طريق إرساء نظام إداري لامركزي كأسلوب لإدارة هذا الإقليم بتقسيمه إلى وحدات إدارية سميت بالجماعات الإقليمية، والتي تتكون من البلديات والولايات، ولكن قبل أن نعرض إلى الحديث عن التنظيم الإداري للجماعات المحلية في الجزائر لا بد أن نتطرق إلى مفهومها وأسباب إنشائها.

المطلب الأول: الجماعات المحلية: المفاهيم، الدوافع، الأهداف

أولا) الجماعات المحلية وإشكالية الحكم المحلي

1- تعريف الجماعات المحلية: لقد تعددت التعاريف التي وضعت للجماعات المحلية، وذلك بتعدد مختلف تسمياتها وتباين في المصطلحات التي أطلقت على وحداتها، وهذا الاختلاف نجده في إطار الدولة الواحدة ومثالها الجزائر التي استخدمت عدة مسميات "الجماعات الإقليمية" "الإدارة المحلية" الإدارة

¹ محمد محمد بدران، الإدارة المحلية: دراسة في المفاهيم، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1986، ص 3.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

الإقليمية اللامركزية" "الجماعات المحلية"¹، كما يرجع هذا التباين لعدم وجود اتفاق موحد في تعريفه بين الفقهاء والعلماء وأهل الاختصاص، فكل واحد يعطي تعريفا يعبر عن رأيه ونظراته الخاصة، وهو ما يجعل الحصول على تعريف دقيق وجامع أمرا مستعصيا، عموما من بين التعاريف التي قدمت للجماعات المحلية نجد:

هو النظام الذي يقوم على أساس جغرافي أين يقسم إقليم الدولة إلى وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية، وتضم مجموعة سكانية معينة ترتبط فيما بينها بروابط التضامن، وتنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب².

وهناك من عرفه على أنه نظام من أنظمة الإدارة العامة وأداة من أدوات التنمية تهدف إلى زيادة كفاءة الأداء الإداري في الدولة، ويتم بمقتضاها إعطاء المحليات الاختصاصات والصلاحيات تساعد على سرعة وسهولة اتخاذ القرار بعيد عن السيطرة المركزية مع ارتباط هذا القرار بتحقيق السياسات والاهداف التنموية للدولة، وهي تعبر عن اللامركزية الإقليمية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة³.

كما عرفت على أنها إحدى صور اللامركزية الإدارية، حيث تتولى مجالس محلية منتخبة إعداد البرامج وتقديم الخدمات للسكان في منطقة جغرافية محددة ضمن إقليم الدولة تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية⁴. كما عرفت على أساس توزيع المشرع الوظيفة الإدارية بين الجهاز الإداري الحكومي في العاصمة وفروعها وبين وحدات إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية العامة، وبمقتضى هذا الأسلوب يقسم الدولة إلى وحدات إقليمية محددة تتمتع كل منها بالشخصية المعنوية، ويقوم على إدارة كل منها مجلس محلي منتخب على أن تخضع أشخاص وأعمال وأموال المجلس لوصاية السلطة المركزي⁵.

¹ محمد الناصر بوغزالة، "الجماعات المحلية في الدساتير. أعمال الملتقى الدولي الثالث حول الجماعات المحلية في الدول المغربية في ظل التشريعات الجديدة والمنتظرة، المنعقد بجامعة الشهيد حمة لخضر -الوادي- يومي 1 و2 ديسمبر 2015، في قسم العلوم القانونية والسياسية، ص ص 14، 15.

² حنان بن زعبي، "دور الحكم الراشد في مكافحة فساد الجماعات الإقليمية في الجزائر". (أطروحة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص إدارة محلية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2020/2019، ص ص 8، 9.

³ فرح ضياء حسين مبارك، الحكومات المحلية. جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، بغداد، 2013، ص 9.

⁴ هاني الطهراوي، قانون الإدارة المحلية. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 6.

⁵ عدنان عمرو، مبادئ القانون الإداري: ما هي القانون الإداري، التنظيم الإداري والمرافق العامة (دراسة مقارنة). ط 02، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص 119.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

كما ذهب البعض إلى تعريفها بأنها "مقاطعة إدارية ذات شخصية اعتبارية تتمتع بميزانية واختصاصات ومجال خاص، وتشرف على إدارة المجموعات المحلية أجهزة نابعة عن انتخاب بالتصويت العام، وهي مؤهلة للتقاضي أمام العدالة وإبرام العفو باسمها¹.

كما عرفت من خلال معجم القانون على أنها منح جزء من الإقليم الشخصية المعنوية، وسلطة الإشراف على مرافقة المحلية كالمحافظة والمدينة والقرية².

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن الجماعات المحلية تعرف من خلال ثلاثة اتجاهات، فهناك من عرفها استناداً إلى وظائفها وأسلوب تسييرها، أو من خلال أهدافها أو بناء على هيئات المكونة على غرار ما فعله المشرع الجزائري من خلال تعريف الجماعات المحلية استناداً إلى هيئة البلدية والولاية.

وعموماً على ضوء ما سبق الذكر يمكن أن نعرف بدورنا الجماعات المحلية على أنها صورة من صور اللامركزية الإدارية الإقليمية، تتكون من هيئات إدارية محلية تقع ضمن مناطق جغرافية محددة لها مجالس منتخبة تتمتع بالاستقلالية مالية وإدارية عن السلطة المركزية، ما يتيح لها تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها مع احتفاظ السلطة المركزية بحق الرقابة.

ومن خلال هذا التعريف نستنتج عناصر ومقومات الإدارة المحلية:

2- مقومات الإدارة المحلية: لتأسيس الجماعات المحلية، يجب توافر عناصر أساسية، ويُعد غياب أيٍّ منها إخلالاً بالنظام وتشويهاً لطبيعة هذه الجماعات.

أ. الاعتراف بوجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية: يتطلب قيام نظام الجماعات المحلية وجود مصالح محلية خاصة بإقليم معين داخل الدولة، تكون أهميتها أكبر لأبناء هذا الإقليم مقارنة ببقية المواطنين في مناطق أخرى، مما يستدعي توليهم إدارة شؤونهم بأنفسهم³. تنشأ هذه المصالح المحلية نتيجة ارتباط مصالح مجموعة من الأفراد بمنطقة جغرافية معينة، مما يؤدي إلى تكوين نوع من التضامن الاجتماعي بينهم⁴، ويشترط توفر مصلحة توفر شرطين:

- أن تكون المصلحة معبرة عن حاجات وطموحات أغلبية سكان الإقليم المحلي.

¹ سمية بهلول، "دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر". (أطروحة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص إدارة محلية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حاج لخضر باتنة، 2018/2017، ص 21.

² معجم اللغة العربية، معجم القانون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1999، ص 474.

³ محمد محمد بدران، المرجع السابق الذكر، ص 28، 29.

⁴ حنان بن زغبي، المرجع السابق الذكر، ص 10.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

- أن لا تتعارض المصلحة المحلية مع المصلحة الوطنية¹.

ويتم تحديد المصالح المحلية التي تناط بالوحدات المحلية إما عن طريق الأسلوب الإنكليزي (على سبيل الحصر)، يُقصد بها أن الهيئات المحلية لا تختص إلا بالمهام المنصوص عليها في التشريعات القانونية، بينما تتولى السلطة المركزية جميع الاختصاصات التي لم ترد في أي نص قانوني، ولتوسيع اختصاصات الهيئات المحلية، يجب إصدار تشريع يحدد هذا الاختصاص الجديد، وإلا اعتُبر تصرفها غير قانوني².

أما إذا خول للوحدات المحلية صلاحيات تولي وتسيير كل ما يتعلق بالشأن المحلي دون حصر أو تحديد لصلاحياتها إلا ما يستثنى بنص القانون فنترك أمرها للسلطة المركزية، هذا ما يسمى بالأسلوب الفرنسي (المعيار العام)³، أي أن المشرع يضع معياراً عاماً ويترك للهيئات المحلية تحديد مضمونه وممارسته، وذلك تحت إشراف ورقابة السلطات المركزية.

ب. وحدات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية واستقلال إداري: يقتضي النظام الجماعات المحلية أن يعهد بإدارة وتسيير المصالح المحلية المتميزة إلى هيئات وأجهزة محلية مستقلة عن الإدارة المركزية، وذلك بإضفاء الشخصية المعنوية عليها وأن تكون منتخبة من سكان الإقليم ذاته⁴، بحيث أن الاعتراف بوجود مصالح محلية لا يكفي ما لم يتم الإشراف على إشباعهما، والاستجابة لها من طرف مجالس محلية منتخبة تتمتع بالاستقلالية في تسيير أعمالها عن طريق منحها الشخصية المعنوية كأساس قانوني وعملي لهذا الاستقلال، ويقتضي منح الشخصية المعنوية عدة نتائج هامة وهي:

- يجب أن يكون للجماعات المحلية مجلس يضم ممثلين عن أبناء الإقليم، يعبر عن إرادتهم ويتصرف وفقاً لمصالحهم.

- أن يكون للوحدات المحلية ذمة مالية مستقلة عن ذمة الدولة.

- أن يكون للوحدات المحلية واجبات وحقوق (حق التملك وإبرام العقود).

- أن تكون للوحدات المحلية حق التقاضي وكذلك عرضة للتقاضي⁵.

¹ محمد محمد بدران، المرجع السابق الذكر، ص 28.

² أمال عقبي، "الخدمات الإلكترونية وترقية الإدارة المحلية". (أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية تخص إدارة محلية)، كلية

الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2021/2020، ص 36.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁴ حنان بن زغبى، المرجع السابق الذكر، ص 14.

⁵ محمد محمد بدران، المرجع السابق الذكر، ص 30.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

ج. الرقابة من الحكومة المركزية: يقتضي نظام الجماعات المحلية وجود مصالح محلية متميزة تديرها هيئات مستقلة، لكن هذا الاستقلال ليس مطلقا فهو لا يعني استقلالا تاما عن السلطة المركزية، وعليه فإن لهذه السلطة حق الرقابة على الهيئات والجماعات المحلية، ويطلق على هذه الرقابة الوصاية الإدارية¹، والتي تعرف على " أنها مجموعة الإجراءات الإدارية المحددة قانونا لسلطة إدارية عليا مركزية كانت أم لا مركزية على أشخاص وأعمال الهيئات اللامركزية بقصد حماية المشروعات والصالح العام، وهذا يستدعي وجود نصوص قانونية واضحة تحدد الأعمال والقرارات الخاضعة لسلطة الوصاية الإدارية، أن الهدف من هذه الرقابة هو المحافظة علي وحدة الاتجاه الإداري في الدولة الذي يكفل الانسجام في تسيير مصالحها وإدارة شؤونها².

وعليه فإن رقابة الوصاية تختلف عن الرقابة الرئاسية لكونها تعتبر استثناء يرد على الأصل العام وهو استقلال الهيئات المحلية، ويتناول جزء من تصرفات الهيئات المحلية، ولا تفرض الوصاية إلا بنص قانوني، كما تمتاز الوصاية أنها رقابة إدارية خارجية لكونها تمارس من سلطة إدارية على سلطة إدارية أخرى مستقلة بين الرقابة الرئاسية، تمتاز بالشمول والاستمرارية وهي مقترضة بحكم القانون ولا تحتاج إلى نص يقرها، لأنها مقررة وفقا للمبادئ القانونية العامة، كما تعد الرقابة الرئاسية رقابة داخلية لكونها تمارس من داخل الإدارة نفسها³.

وتتخذ الوصاية الإدارية على الهيئات المحلية ثلاث صور:

● **الرقابة على أعضاء المجالس المحلية المنتخبة:** تتمتع السلطة المركزية بصلاحيات تجاه الأعضاء المنتخبين في المجالس المحلية، وذلك في حدود ما يسمح به القانون ووفق إجراءات محددة، وتظهر مظاهر الرقابة الإدارية على أعضاء المجالس المحلية من خلال إمكانية تجميد عضويتهم، أو إيقاف عضو من الهيئة المحلية، أو الإقالة والإقصاء.

¹ هاني علي الطهراوي، المرجع السابق الذكر، ص ص 16، 17.

² عثمان سلمان غيلان العبودي، الإشكالية الدستورية والقانونية في تنظيم الاختصاصات المالية الاتحادية، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019، ص 447.

³ عدنان عمرو، المرجع السابق الذكر، ص ص 112، 113.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

- الرقابة على المجالس المحلية المنتخبة: يمكن للسلطة الوصاية أن توقف وتعطل نشاط وسير أعمال المجلس أو هيئة معينة لفترة محددة لاعتبارات معينة، وطبقا للشروط والإجراءات القانونية، ويمكن أن يصل الحد إلى حل المجلس المنتخب قبل نهاية مهامه مع إعادة تنظيم انتخاب مجلس محلي جديد.
- الرقابة على المجالس المحلية المنتخبة: يمكن للسلطة الوصاية أن توقف وتعطل نشاط وسير أعمال المجلس أو هيئة معينة لفترة محددة لاعتبارات معينة، وطبقا للشروط والإجراءات القانونية، ويمكن أن يصل الحد إلى حل المجلس المنتخب قبل نهاية مهامه، مع إعادة تنظيم انتخاب مجلس محلي جديد¹.
- الرقابة على أعمال المجالس المحلية: تمتد هذه الرقابة إلى الصلاحيات التي تملكها الحكومة المركزية فيما يتعلق بأعمال الهيئات المحلية وإجراءات تنفيذها، وتشمل الحقوق التي يمنحها القانون للحكومة، مثل الإذن بإجراء التصرف، أو التصديق عليه بعد تنفيذه، أو إيقافه، أو إلغائه وسحبه. بالإضافة إلى ذلك، قد يمنح القانون الحكومة المركزية حق الحل محل المجالس المحلية في القيام ببعض التصرفات عند الضرورة.²

3- جدلية الحكم المحلي والجماعات المحلية: من المفاهيم القريبة من مفهوم الجماعات المحلية مفهوم الحكم المحلي إلى درجة الخلط بينهما من قبل الكتاب والباحثين من جهة، أو استعمالها كمصطلحين مترادفين من جهة أخرى معتبرين أنهما يشيران إلى أسلوب واحد من أساليب الإدارة، وعموما فقد ظهر ثلاثة اتجاهات مختلفة بين الباحثين في التمييز بين المصطلحين:

أ. الاتجاه الأول: يذهب أصحابه إلى أن المصطلحين مترادفين ويدعون إلى عدم التفرقة بينهما، حيث أن لهما معني واحد، وإنهما يشيران إلى أسلوب واحد من أساليب الإدارة يتباين تطبيقه من دولة إلى أخرى بل من منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة، ومن ثم لا يوجد مبرر لهذا التمييز بين نظام محلي وآخر على أساس التسمية أو المدلول اللغوي للألفاظ، أو الاختلاف في مدى درجة الاختصاصات والصلاحيات أو الرقابة أو التمثيل والمشاركة الشعبية³.

¹ أمال عقبي، المرجع السابق الذكر، ص ص 56، 57.

² طعيمة جرف، القانون الإداري: دراسة مقارنة في تنظيم ونشاط الإدارة العامة، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970، ص 129.

³ خالد سمارة الزعبي، تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفاءتها في نظم الإدارة المحلية- دراسة مقارنة. ط 03، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1993، ص 34.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

ب. **الاتجاه الثاني:** يعتبر هذا الاتجاه أن الجماعات المحلية تمثل خطوة أولى نحو تحقيق نظام الحكم المحلي، حيث إنها تشكل جزءاً لا يتجزأ منه ولا يمكن فصله عنه¹؛ فالجماعات المحلية حسب هذا الاتجاه تعد تمهيداً للحكم المحلي ومرحلة سابقة له، ويستدل أصحاب هذا الرأي بأن العديد من الدول اعتمدت نظم الإدارة المحلية في مراحلها الأولى بهدف السيطرة على الجوانب السياسية والاقتصادية والإدارية، وتعزيز الوحدة الوطنية، ثم انتقلت لاحقاً إلى مرحلة منح الأقاليم استقلالية سياسية وإدارية وتوفير حرية أكبر لإدارة شؤونها المحلية²، لذا فإن التمييز بين نظام الحكم المحلي والإدارة المحلية يعتمد على درجة الاستقلال التي يتمتع بها كل منهما، حيث يكون الاستقلال في الإدارة المحلية أقل منه في الحكم المحلي وبالتالي فإن الفرق بين المصطلحين وفقاً لهذا الرأي هو اختلاف في الدرجة وليس في النوع³.

ج. **الاتجاه الثالث:** يرى هذا الاتجاه أن هناك اختلاف كبير بين المصطلحين فالواقع يؤكد وجود فروق بين الجماعات المحلية، والحكم المحلي سواء كانت شكلية أو موضوعية بينهما، ويمكن إجمالها فيما يلي:
- يُعتبر الحكم المحلي شكلاً من أشكال اللامركزية السياسية، يتميز بطابعه السياسي والدستوري ويرتبط بتكوين الدولة وهيكلها السياسي، أما الجماعات المحلية فهي شكل من أشكال التنظيم الإداري اللامركزي، وتعتمده كل من الدول البسيطة والمركبة.

- من حيث السلطات والاختصاصات وتوزيعها فالحكم المحلي يقوم على أساس توزيع مظاهر السيادة الداخلية بين السلطة الاتحادية الدويلات، أو الولايات الأعضاء في مجال السلطة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، بينما يقتصر في نظام الإدارة المحلية على المجال الإداري التنفيذي⁴.

- من حيث النشأة تُقام الجماعات المحلية وفق قوانين إدارية، والتي غالباً لا تتطلب إجراءات معقدة لتعديلها أو إلغائها، كما أن السلطات التي تتمتع بها الوحدات الإدارية في نظام الجماعات المحلية هي سلطات مفوضة وليست مكتسبة واستقلاليتها ذات طابع إداري وليس سياسياً، أما نظام الحكم المحلي فينشأ بناءً

¹ نفس المرجع، ص33.

² بشير شايب "الإدارة المحلية والحكم المحلي والفروق بينهما". مجلة الإفريقية للعلوم السياسية. المجلد4، العدد01، 2015، ص17.

³ خالد سمارة الزعبي، المرجع السابق الذكر، ص 33،34.

⁴ محمد نجيب أحمد، "اللامركزية بين الحكم المحلي والإدارة المحلية". مجلة البحوث القانونية. المجلد5، العدد1، 2017، ص8.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

على القوانين الدستورية أو الدساتير، التي تتطلب عادةً إجراءات معقدة لمراجعتها، مما يجعل السلطات الممنوحة للوحدات الإدارية في نظام الحكم المحلي مكتسبة، وتتمتع باستقلالية سياسية حقيقية¹. يمكن القول إن الحكم المحلي، كصورة من صور اللامركزية السياسية، يقوم بتوزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بين أجهزة السلطة المركزية في العاصمة وحكومات الأقاليم².

جدول 1: التمييز بين الجماعات المحلية والحكم المحلي

أوجه الاختلاف	الجماعات المحلية	الحكم المحلي
النشوء	تنشأ بموجب القانون	ينشأ بموجب الدستور
الارتباط	ترتبط بالتنظيم الإداري بالدولة ولذلك تعتبر أسلوب من أساليب التنظيم الإداري	يرتبط بشكل الدولة ويعتبر أسلوب من أساليب التنظيم الرسمي
الوظيفة	تمارس جزء من وظيفة الدولة	يمارس وظائف تنفيذية وتشريعية وقضائية
مدي ثبات الاختصاص	اختصاصاتها قابلة للتغيير وزيادة أو نقصان	اختصاصاته تتمتع بدرجة ثبات أكبر نسبياً
الرقابة	تخضع لرقابة وإشراف السلطة المركزية	تمارس عليه رقابة غير مباشرة من قبل السلطة المركزية

المصدر: غازي سلطان فلاح القبلان، تنمية المجتمع المحلي والعوامل المؤثرة على قرارات الحكام الإداريين، دار للنشر والتوزيع، عمان ، 2018، ص33.

تتعلق فلسفة الجماعات المحلية من الدوافع والأهداف التي أنشأ من أجلها، وبالإضافة إلى العوامل البيئية الداخلية والخارجية التي ساهمت في تكوينها وبلورتها، وقدرة أنظمة الإدارة المحلية على التكيف لضمان ديمومة واستمرار هذه الأنظمة.

¹ بشير شايب، المرجع السابق الذكر، ص18.

² غازي سلطان فلاح القبلان، المرجع السابق الذكر، ص33.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

ثانياً) أسباب تبني ونشأة نظام الجماعات المحلية: هناك العديد من المبررات لإقامة نظام الجماعات المحلية، والانتقال من المركزية الإدارية إلى اللامركزية الإدارية، وإن هذه المبررات هي نفسها في أغلب الدول وتتمثل فيما يلي:

1- دوافع سياسية: يعتبر نظام الجماعات المحلية مظهراً من مظاهر الديمقراطية فهو وسيلة لإشراك المواطنين في إدارة الشؤون المحلية¹، وذلك تأسيساً على مبدأ حكم الناس لأنفسهم في إدارة الخدمات وتوزيع المشاريع الإنمائية²، بالإضافة أن نظام الجماعات المحلية يحقق التوازن والاستقرار بين الأحزاب السياسية لصغر المساحة التي يتنافس فيها المترشحون³، كما يتيح نظام الجماعات المحلية للمواطنين فرصة للتدريب على ممارسة العمل السياسي، ويسهم في تثقيف الناخبين سياسياً من خلال ممارستهم للديمقراطية، مما يساعدهم على اختيار ممثليهم بصورة أفضل⁴.

2- دوافع إدارية: مع تزايد مهام الدولة الحديثة، التي كانت في السابق تقتصر على الأمن والعدالة والدفاع، توسعت الدولة لتشمل مجالات اجتماعية واقتصادية وثقافية وغيرها، وقد أدى هذا التنوع في الأنشطة والمهام إلى ضرورة إنشاء هياكل داعمة لمساعدة الدولة في أداء مهامها، وتمثلت هذه الهياكل في الجماعات المحلية التي تسهم في تخفيف الأعباء عن الحكومة المركزية⁵، فضلاً على أنها تعمل على التخلص من بيروقراطية النظم الحكومية، وضمان الحصول على خدمات محلية تتصف بالاستجابة والكفاءة والفعالية⁶.

3- دوافع اجتماعية: يؤدي التفاوت الجغرافي والديموغرافي بين مناطق إقليم الدولة الواحدة إلى ضرورة الاستعانة بالجماعات المحلية لتسيير شؤونها، إذ لا يمكن تصور إدارة كافة المناطق بتنوع ظروفها وإمكاناتها وموقعها من خلال جهاز مركزي واحد مقره العاصمة، كما أجمعت الدراسات على أن مشاكل

¹ محمد محمد بدران، المرجع السابق الذكر، ص22.

² فرح ضياء حسين مبارك، المرجع السابق الذكر، ص12.

³ فوزي حيدر صادق العزي، السياسات التطبيقية للحكومات المحلية: دراسة حلة محافظة كربلاء. دار الوارث للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، 2018، ص34.

⁴ ياسر أحمد عريبات، المفاهيم الإدارية الحديثة. دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص21.

⁵ عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري. ط03، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص227.

⁶ محمد محمود الطعمانة، "نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)". أعمال ملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، المنعقد في جامعة الدول العربية يومي 18-20 أوت في صلالة- سلطنة عمان، ص14.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

الصحة والنقل والتعليم وغيرها تختلف من منطقة إلى أخرى مما يستلزم إدارتها محلياً¹، ومن جهة أخرى تساهم الجماعات المحلية في تعزيز مبدأ المشاركة الاجتماعية للسكان المحليين كأساس للديمقراطية، كما تساعد على التخلص من بعض العادات والتقاليد الاجتماعية الضارة التي قد تعكس مؤشرات للتخلف في هذه المجتمعات².

4- دوافع اقتصادية: تُعتبر الوحدات المحلية أكثر قدرة على تحديد احتياجات المواطنين وتلبيتها، إذ تمتلك خبرة ومعرفة أفضل بمشكلات مناطقها وطرق معالجتها، مما يساعدها على وضع خطط تنموية فعّالة كما أن اعتماد أسلوب الجماعات المحلية يساهم في تقاسم الأعباء المالية وتقسيم العمل وتوزيع الاختصاصات مما يؤدي إلى تقليص الجهد والنفقات، وتسريع إجراءات المعاملات والحد من بطء الإجراءات³، كما تساهم الجماعات المحلية في تنشيط الاقتصاد الوطني، من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي بالإضافة إلى تنفيذ مشروعات اقتصادية تتبع من واقع المجتمعات المحلية⁴.

ثالثاً) أهداف الجماعات المحلية: إن تطبيق نظام الجماعات المحلية يتجاوز على أنه مجرد توزيع الاختصاصات والصلاحيات الإدارية إلى أمور أخرى ذات معنى ومضمون سياسي واقتصادي وإداري واجتماعي، وعموماً يمكن أن نلتمس الأهداف التالية لنظام الجماعات المحلية:

1- الأهداف السياسية: على الرغم من أن نظام الجماعات المحلية يعتمد على الأساس الإداري، إلا أنه يحمل بُعداً سياسياً غير مباشر حيث يساهم في تعزيز الممارسة الديمقراطية، فالمجالس المحلية المنتخبة تمثل القاعدة الأولى للديمقراطية، إذ تُعد الانتخابات المحلية مؤشراً على الاتجاه السياسي العام في البلاد. لذلك تحرص الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة على تركيز جهودها في الانتخابات المحلية، معتبرة إياها مدخلاً للوصول إلى المجالس الوطنية ومن ثم إلى السلطة السياسية، علاوة على ذلك فإن إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية يساهم بلا شك في نشر الوعي الديمقراطي، وبتحقيق لهم التدريب العملي

¹ عمار بوضياف، المرجع السابق الذكر، ص 228.

² ياسر أحمد عريبات، المرجع السابق الذكر، ص 22.

³ هاني على الطهراوي، المرجع السابق الذكر، ص 7.

⁴ ياسر أحمد عريبات، المرجع السابق الذكر، ص 22.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

على تحمل المسؤولية، مما يعزز وعيهم السياسي من خلال الخبرة والممارسة، ويُعدّهم للمطالبة بحقوقهم في المستقبل¹.

كما تهدف الجماعات المحلية سياسياً إلى تعزيز الوحدة الوطنية، وتحقيق التكامل القومي من خلال القضاء على أي تسلط للقوى السياسية داخل الدولة، كما يساهم نظام الجماعات المحلية في تقوية البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة عبر توزيع الاختصاصات، بدلاً من تركيزها في العاصمة مما يساعد في التصدي للأزمات والمصاعب التي قد تواجهها الدولة سواء من الداخل أو الخارج خصوصاً في أوقات الحروب².

2- أهداف الإدارية: يعتبر نظام الجماعات المحلية وسيلة ملائمة لتقسيم الخدمات المحلية، والأسواق على إدارتها وتتلخص الأهداف الإدارية فيما يلي:

- تحسين مستوى الخدمات وتعزيز أدائها في المجتمعات المحلية.
- التقليل من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية، والحد من ظاهرة التضخم التي تعرضت لها تنظيمات الأجهزة الإدارية في ظل نظام المركزي.
- تحقيق الكفاءة الإدارية خصوصاً في المجالات الاقتصادية الملحة، التي غالباً ما تكون ضمن أولويات الشؤون المحلية.
- القضاء على البيروقراطية والإدارات المركزية الحكومية، وخلق بيئة من التنافس بين الجماعات المحلية المختلفة، مما يتيح لها الاستفادة من تجارب بعضها البعض³.
- تغيير أنماط الأداء من وحدة محلية لأخرى حسب طبيعة كل وحدة وحجمها واحتياجات سكانها، مما يساعد علي تقادي تتميط الأداء على مستوى الدولة الذي يعد من عيوب الإدارة المركزية⁴.
- سهولة تحديد مصدر الفساد الإداري عند وجوده كون مخلفات الفساد الإداري بين المواطن والسلطة المحلية ستكون أقل بكثير عما لو كانت مع السلطة المركزية⁵.

¹ يمامة محمد حسن كشكول، النظام القانوني لإنشاء الوحدات الاتحادية وتنظيمها (دراسة مقارنة). المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2015، ص ص 33، 34.

² محمد محمود الطعمنة، المرجع السابق، ص 15.

³ مهديّة بن طيبة وسفيان خروبي، "دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية (دراسة حالة لبلدية العفرون البلدية)". مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد 01، 2016، ص 79.

⁴ خالد سمارة الزعبي، المرجع السابق الذكر، ص 46.

⁵ يمامة محمد حسن كشكول، المرجع السابق الذكر، ص ص 31، 32.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

3- أهداف اقتصادية: يهدف نظام الجماعات المحلية إلى تحقيق التنمية المتوازنة من خلال المشاريع الخدمية والتنمية والاقتصادية والاستثمارية التي تنفذها الوحدات الإدارية المحلية، هذا يساهم في تحقيق توازن تنموي بين المناطق المحلية والمركز، مما يساعد في تقليل نسبة البطالة، وتحقيق توزيع سكاني أكثر توازناً، والحد من الهجرة من المناطق الصغيرة إلى المركز¹.

كما تساهم الوحدات المحلية في إعداد خطط التنمية والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية المحلية وتوجيهها نحو المشروعات الإنتاجية والخدمية لخلق فرص عمل لمواطنين الوحدات المحلية، وتشجيع تجميع رؤوس الأموال المحلية وتوجيهها نحو المشروعات، بالإضافة إلى ذلك تتضمن هذه الأهداف الارتقاء بالجوانب الاقتصادية لمواطني المحليات بزيادة الدخل الحقيقي للأفراد، وزيادة آفاق تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية².

4- الأهداف الاجتماعية: وترتكز الأهداف الاجتماعية للجماعات المحلية في:

- يهدف نظام الجماعات المحلية إلى تلبية احتياجات السكان المحليين من الخدمات بما يتناسب مع ظروفهم وأولوياتهم، حيث يساهم وجود مجلس محلي في منطقة جغرافية محددة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية تجاه المواطنين..

- تساهم الجماعات المحلية في تعزيز الصلة بين الحكومة المركزية وقاعدتها الشعبية، مما ينعكس بشكل إيجابي على السكان المحليين ويسهم في تلبية احتياجاتهم³.

- يهدف النظام إلى تقليل الفوارق بين الريف والمدن من خلال تقديم نفس الخدمات المتوفرة في المدن، وتنفيذ مشاريع تساهم في تحسين ظروف حياة سكان الريف، مما يساعدهم على الاستقرار والحد من هجرتهم إلى المدن الكبرى⁴.

- تساهم الجماعات المحلية في تعزيز الثقة بالإنسان والقيم الإنسانية، من خلال معاملته ككائن اجتماعي مرتبط بأفراد مجتمعه، ينتمي إلى بيئة محلية معينة يتبادل معها التأثير والتأثر⁵.

¹ حسين مصطفى البحري وسعيد عبد الواحد نحيلي، الإدارة المحلية. الجامعة الافتراضية السورية، سورية، (د.س.ن)، ص 23، 24.

² عبد الصمد سعودي، "موقع الإدارة المحلية من التنمية المحلية". مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 4، العدد 2، 2019، ص 73.

³ مهدي بن طيبة وسفيان خروبي، المرجع السابق الذكر، ص 80.

⁴ يمامة محمد حسن كشكول، المرجع السابق الذكر، ص 36.

⁵ خالد سمارة الزغبني، المرجع السابق الذكر، ص 47.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

المطلب الثاني: التمويل المحلي: التعريف، الأسس، والمصادر

يعكس التمويل المحلي درجة استقلالية الجماعات المحلية في اتخاذ قراراتها بعيداً عن تأثير الإدارة المركزية، بالإضافة إلى ذلك فإن نجاح المشاريع والخدمات المقدمة على مستوى هذه الجماعات يعتمد بشكل أساسي على مدى توفر الموارد المالية المحلية، لذلك من الضروري فهم الآليات التي يتم من خلالها تمويل هذه الجماعات لتحقيق التنمية المحلية المنشودة.

أولاً) تعريف تمويل المحلي ومتطلباته

1- تعريف التمويل المحلي:

يعرف التمويل لغة بأنه إمداد بالمال، أما اصطلاحاً فهو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع، أما التعريف العام للتمويل فهو يعني بتحديد احتياجات الأفراد والمنظمات والشركات من الموارد النقدية، وتحديد سبل جمعها واستخدامها مع الأخذ بالحساب المخاطر المرتبطة بمشاريعهم¹. كما عرف على أنه تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز، وإحداث برامج مشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع².

أما عن التمويل المحلي فيعرف بأنه كل الموارد المالية المتاحة، والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة³.

كما تعرف أيضاً هي تلك الموارد الداخلية أو الخارجية التي تعود للجماعات المحلية، كما يقصد بها أيضاً ميزانياتها والحساب الخاص بها، فالتمويل المحلي إذن هو موارد السلطة المحلية، حيث تستمد السلطة المحلية اللامركزية ما يلزمها من أموال من موارد متعددة⁴.

¹ فرقة البحث بسبل تثمين وتنويع مصادر تمويل الجماعات الإقليمية وترشيد استخدامها لدعم دورها في التنمية المحلية، دليل لأهم مصطلحات التمويل والتنمية المحلية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2010-2020، ص43.

² سعد ابراهيم السلموني، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2020، ص208.

³ أمال فاضل، "محاضرات في إدارة التنمية المحلية"، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص64.

⁴ سعاد طيبي، "المالية المحلية ودورها في عملية التنمية". (أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية تخصص القانون العام)، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009، ص26.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

ولتعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية فإنه يجب توسيع سلطات الوحدات المحلية في الحصول على إيراداتها الذاتية وأن يكون لكل منها موازنة مستقلة يتم إعدادها على المستوى المحلي، بحيث يتم ترشيد الإنفاق وتطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين وإعداد الدراسة الفنية والاقتصادية، وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد والقطاع الخاص، ودعم اللامركزية المالية من خلال توسيع صلاحيات الوحدات المحلية في فرض الضرائب والرسوم في إطار ضوابط مركزية¹.

بوجه عام يُعد التمويل المحلي الركيزة الأساسية لاتخاذ القرارات في نظام الجماعات المحلية، حيث توجد علاقة طردية بين مدى استقلالية هذه الجماعات في اتخاذ قراراتها بعيدًا عن تأثير الحكومة المركزية، وتوافر الموارد المالية الذاتية للمحليات لتعزيز التنمية المحلية.

2- شروط التمويل المحلي: للموارد المالية شروط معينة لابد من توافرها:

أ. **محلية الموارد المحلية:** تعني محلية المورد أن يكون مصدره بالكامل ضمن نطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من عائداته، وأن يتميز هذا المصدر بالاستقلالية إلى أقصى حد ممكن عن مصادر الموارد المركزية²، يساهم ذلك في تشجيع الممولين على المشاركة الفعالة في تحمل الأعباء المالية للوحدة المحلية، كما يدفعهم من جهة أخرى إلى مراقبة أعمال المجالس ومحاسبة ممثليهم لضمان أن الأموال المدفوعة تُدار بصورة سليمة ومجدية.

ب. **ذاتية المورد:** يقصد بذاتية الموارد استقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدير سعر هذا المورد، وربطه وتحمله حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها³.

ج. **سهولة إدارة المورد:** يقصد بذلك سهولة تقديره وكيفية تحصيله وكذا تكلفته تحصيله⁴، وقد ذهب كتاب المالية المحلية إلى إبراز أهمية الإدارة المالية بالهيئات المحلية وضرورتها لنجاح نظام المالية، إن يقصد بالإدارة المالية في هذا الصدد مجموعة من الوظائف الإدارية المتعلقة بالهيئات المحلية والتي تنظم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهدافها بكفاءة عالية، وتتمثل هذه الوظائف في تحقيق الأهداف المخططة

¹ أحمد دعاس، الجماعات المحلية والتمويل المحلي لتحقيق التنمية المستدامة تجارب دولية (الهند، مصر، الجزائر). مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 1، 2017، ص ص 22، 23.

² هند عبد الفتاح محمود ومحمد زكريا الدرس وشريف صبر سعد الدين، "إدارة التمويل المحلي في مصر". مجلة جمعية المهندسين المصرية، المجلد 59، العدد 2، 2020، ص 80.

³ نفس المرجع نفس الصفحة.

⁴ أمال فاضل، المرجع السابق الذكر، ص 65.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

الموضوعة أو تنفيذها¹، لذلك يجب أن يتمتع المواطنون المكلفون بتقدير الإيرادات وربطها وتحصيلها بمستوى عالٍ من المهارة الإدارية والخبرة الكافية.

د. كفاية الموارد المحلية ومرونتها: يعني ذلك أن تكون هذه الموارد كافية لتلبية احتياجات الوحدة المحلية حيث تتمكن من أداء مهامها وتلبية احتياجات الأفراد، وهذا يتطلب أن تكون الموارد المالية متعددة ومتنوعة وغزيرة بما يتناسب مع طبيعة الخدمات التي تسعى السلطات المحلية تقديمها وتوفيرها، أما من حيث المرونة هو قابلية هذه الموارد إلى زيادة سواء من حيث أنواعها أو مبالغها المالية كلما ارتفعت نفقات الهيئات المحلية².

ثانياً) مصادر التمويل المحلي:

تشير المصادر المحلية للتمويل إلى جميع أنواع الموارد المتاحة داخل الاقتصاد المحلي، سواء كانت مستقلة أو غير مستقلة، وتنقسم هذه المصادر إلى نوعين رئيسيين: مصادر تمويل ذاتية أو داخلية، ومصادر خارجية.

1- مصادر التمويل الذاتية الداخلية: وهي الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية الأصلية والمضافة على الضرائب والرسوم القومية، إضافة إلى الموارد الخاصة والناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية المختلفة³، وتنقسم الموارد المحلية الذاتية إلى عدد من الموارد الفرعية والتي تعتمد عليها النظم المحلية في التمويل الذاتي للتنمية المحلية، وتختلف هذه الموارد الذاتية في تنوعها ومقدارها من بلد إلى آخر طبقاً للإمكانيات المالية المتوفرة لديها الأنظمة الاقتصادية المتبعة⁴، وأهم هذه الموارد هي:

أ. **الضريبة المحلية:** تعرف الضريبة عامة هي مبلغ نقدي تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية، والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي دون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية، أو هي اقتطاع مالي إلزامي ونهائي تحدده الدولة دون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية⁵.

¹ سعاد طيبي، المرجع السابق الذكر، ص 27.

² محمد أنس قاسم جعفر، ديمقراطية الإدارة المحلية الليبرالية والاشتراكية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 26.

³ فرقة البحث سبل تمشين وتوزيع مصادر تمويل الجماعات الإقليمية وترشيد استخدامها لدعم دورها في التنمية المحلية، المرجع السابق الذكر، ص 43.

⁴ هند عبد الفتاح محمود ومحمد زكرياء الدرس وشريف صير سعد الدين، المرجع السابق الذكر، ص 80.

⁵ نور الدين حامد، أثر إصلاح النظام الضريبي. دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 13.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

أما الضريبة المحلية فهي كل فريضة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الإلزام في نطاق الوحدة الإدارية، التي تمثلها دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة عامة.

يتضح أن الضريبة المحلية تُدفع ضمن نطاق الوحدة المحلية إلى المجالس المحلية من قبل أفراد المجتمع المحلي، بخلاف الضريبة العامة التي تُدفع للهيئات العامة للدولة من جميع المواطنين للمساهمة في الأعباء العامة، وبالتالي تتميز الضريبة المحلية بضرورة تحقيق القواعد الأساسية للضريبة، وأهمها العدالة والمساواة في التضحية، بالإضافة إلى محلية الوعاء وسهولة تقديرها. هذا ما يمكّن المجالس المحلية من تخطيط مشاريعها ووضع ميزانياتها بناءً على التقديرات المتوقعة لعائدات الموارد المتاحة¹.

ب. الرسوم المحلية: يعرف الرسم عامة بأنه مبلغ من النقود يدفعه الفرد إلى الدولة أو أحد هيئاتها العامة جبرا مقابل نفع خاص يحصل عليه ويقترن النفع الخاص بنفع العام يعود على المجتمع²، وعليه نستنتج أن الرسم المحلي هو خدمة تقدمها الجماعات المحلية للمواطنين مقابل فائدة تعود على دافعي هذه الرسوم، وتعد حصيلة هذه الرسوم مصدراً عاماً لموارد الجماعات المحلية، كما يحق للوحدات المحلية تحصيل نوعين من الرسوم:

• رسوم محلية عامة وهي رسوم تفرض بقوانين وقرارات وزارية وليست محلية كالترخيص للمجلات الصناعية والتجارية ورسم التفتيش.

• رسوم ذات طابع محلي وتفرض بقرارات محلية يصدرها المجلس الشعبي المحلي ويوافق عليها مجلس الوزراء كرسوم استهلاك المياه والكهرباء... الخ³

ج. إيرادات الأملاك العامة للوحدات المحلية: وتعرف الإيرادات العامة تلك الإيرادات تحصل عليها الدولة نتيجة لمليتها لمجموعة من الأصول العامة والخاصة، وهي تنقسم إلى أملاك عامة وتشمل ما تملكه الدولة أو المؤسسات العامة من ممتلكات تشمل الأراضي والموارد المائية والغابات وغيرها وأملاك خاصة، وهي ممتلكات خاصة للدولة وتخضع لأحكام القانون الخاص⁴.

¹ أحمد داودي، "التمويل المحلي للتنمية المحلية: تجارب تنمية (الهند، مصر، الجزائر)، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 07، 2018، ص 498.

² سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة. دار دجلة، عمان، 2011، ص 112.

³ حياة بن اسماعين ووسيلة السبتي، "التمويل المحلي للتنمية المحلية"، أعمال الملتقى الدراسي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، المنعقد بجامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، ص 4.

⁴ حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة. الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 28.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

وبما أن الجماعات المحلية هي جزء لا يتجزأ من الدولة، فيمكن تعريف إيرادات الأملاك العامة للهيئات المحلية على أنها تلك الإيرادات المحلية التي تحصل عليها الجماعات المحلية من العوائد الناتجة عن امتلاكها لمجموعة من الأصول العقارية أو المنقولة، والتي يتم استثمارها من خلال تأجيرها أو إدارتها بشكل مباشر مقابل رسوم، وتعد هذه الممتلكات مصدرًا رئيسيًا لإيرادات الجماعات المحلية، حيث تتصرف بها كما يتصرف الأفراد في ممتلكاتهم الخاصة.

وعموماً تعتبر مصادر التمويل الذاتي دعامة تعزز الاستقلال المالي للجماعات المحلية خاصة في حالة الجماعات المحلية التي لديها قاعدة اقتصادية محلية، علاوة على ذلك فإن هذه المصادر تعزز روابط مسائلة السلطات المحلية من قبل المواطنين باعتبارها موارد تخص المجتمع المحلي، كما أنها تحفز المجتمع المحلي على المشاركة في إدارة الشؤون المحلية¹.

ولكن تبقى هذه الموارد غير كافية لتحقيق وتنفيذ كافة أو بعض البرامج التنموية الضرورية لسكان الوحدات المحلية خاصة في الجماعات المحلية، التي تتسم بصغر حجم وحداتها المحلية، التي لا يمكن الحصول على الموارد الذاتية الكافية، وذلك لوجود علاقة قوية بين مساحة الوحدة المحلية وموارها المالية، حيث أن القدرة التمويلية غالباً ما تتناسب عكسياً مع كبر الوحدات المحلية، وكثافتها السكانية ودرجة تقدمها الحضاري²، وهذا ما يجعل الجماعات المحلية تلجأ إلى الموارد المالية الخارجية من خلال المنح والمساعدات المالية التي تضخها الدولة من أجل تغطية نقائص الموارد المالية الذاتية.

2- المواد المالية الخارجية: إن الموارد المالية الذاتية لا تكفي لتغطية كافية لتكلفة الصلاحيات المخولة للسلطات المحلية، مما يبطئ من معدلات التنمية المطلوبة، ولذلك فإنه يتم اللجوء إلى الموارد المالية الخارجية التي تتمثل فيما يلي:

أ. **تحويلات من الحكومة المركزية:** تقدم الدولة في العديد من الحالات مساعدات مالية للوحدات المحلية، وغالباً دون الحصول على أي مقابل، سواء نقدياً أو عينياً، وهو ما يُعرف بالإعانات المالية³. وتعرف على

¹Mohamed el mensi, **financement des collectivites territoriales et mecanismes de perequation**. forum of federations, canada, p 12.

² أحمد داودي، المرجع السابق الذكر، ص 497.

³ عاصم وليد شهر ووليد عكل عرب، "أثر التمويل المحلي والمشاركة الشعبية على التنمية المحلية: دراسة مقارنة بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص 151.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

أنها المنح المقدمة من طرف الحكومة المركزية إلى الجماعات المحلية بغرض تمويل الخدمات العامة وهي تنقسم إلى نوعين أساسيين:

- **المنح غير المشروطة:** وهي منح تقدم من الحكومة المركزية للجماعات المحلية من دون شروط حول كيفية إنفاقها وهي لا تتأثر في خيارات المحلية.

- **المنح المشروطة:** وهي منح تقدم من الحكومة المركزية للجماعات المحلية مع شروط مسبقة حول كيفية إنفاقها، بحيث تستخدم هذه المنح في تمويل المشروعات ذات الأولوية من وجهة نظر الحكومة المركزية، والتي قد لا تتمتع بهذه الصفة من وجهة نظر الجماعات المحلية¹، وهذا يؤدي إلى خضوع الجماعات المحلية لرقابة مالية من قبل الهيئات المركزية، مما يفتح المجال لتدخل هذه الهيئات في الشؤون الداخلية للمجالس المحلية.

ب. القروض: تمثل القروض أحد مصادر تمويل الجماعات المحلية حيث تستخدم في الغالب في تمويل النفقات الرأسمالية والاستثمارات الضخمة التي تعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها، ولأن الجماعات المحلية غير قادرة على تمويل هذه المشاريع من خلال رفع الضرائب، فإنها تلجأ إلى الاقتراض من المؤسسات المالية بضمانات حكومية مركزية²، ولا يجوز عادة للجماعات المحلية على مستوى المحليات أن تلجأ إلى عقد قروض دون إذن من الحكومة، وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة ومدة القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه³.

ج. التبرعات والهبات: تعتبر التبرعات والهبات موردا من موارد المجالس المحلية وتتكون حصيلتها، مما يتبرع به المواطنون إما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، وكذلك قد تكون نتيجة وصية تركها أحد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام الورثة أو هبة يقدمها أحد المغتربين لتخليد اسمه في بلده⁴.

¹ نبيلة نوى وأنفال بوجلال، "اللامركزية المالية مدخل لزيادة التمويل المحلي وتعزيز التنمية الحلية". مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية. المجلد 2، العدد 2، 2020، ص 80.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ حياة بن إسماعين ووسيلة السبتي، المرجع السابق الذكر، ص 5.

⁴ أحمد دوايدي، المرجع السابق الذكر، ص 422.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

وتنقسم هذه التبرعات إلى قسمين تبرعات مقيدة بشرط عدم قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية وتبرعات أجنبية لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية، كما هو الشأن في القانون الجزائري¹.

المطلب الثالث: العلاقة بين الجماعات المحلية والتمويل المحلي كمدخل لتنمية المحلية

إن الهدف الأساسي والرئيسي للجماعات المحلية هو تحقيق التنمية المحلية بمختلف أنواعها سياسية وإدارية واجتماعية واقتصادية، وإن نجاح الجماعات المحلية بتحقيق ذلك يتوقف على مدى قدرتها وكفاءتها في تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية، والتي يمكن توفرها من مصادر مختلفة لتمويل وتنفيذ البرامج التنموية الضرورية للوحدات المحلية.

أولاً) التنمية والتنمية المحلية

تحظى التنمية بمكانة بارزة ضمن مواضيع الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسية، كما يحظى باهتمام كبير في البرامج الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية، فهي تمثل عملية ونهجاً ومدخلاً وفي الوقت ذاته حركة وخطة وبرنامجاً يسهم في نقل المجتمع من حالة الركود والضعف إلى مرحلة التقدم والقوة².

والتنمية مفهوم متعدد الأبعاد يختلف تعريفه حسب التخصصات، يراها الاقتصاديون كتطور في البنية الاقتصادية وزيادة الإنتاج لتحقيق النمو، بينما يركز علماء الاجتماع على تلبية احتياجات الإنسان وانتشاله من الفقر عبر التغيير الاجتماعي والاقتصادي، أما الإداريون فيعرفونها كتخطيط منظم يهدف إلى إحداث تغيير جذري بتلبية احتياجات المجتمع، مع التركيز على تأهيل العنصر البشري وتنمية قدرته³. وهكذا يتضح أن التنمية مفهوم معقد وشامل ومتعدد الأبعاد يعبر عن عملية مجتمعية متكاملة تتضمن تفاعلات معقدة بين العوامل الثقافية والاجتماعية، والاقتصادية والسياسية والإدارية، بهدف تحقيق الرفاه الاجتماعي.

¹ عادل بونقاب، دور الإدارة الاستراتيجية في تفعيل عملية التنمية المحلية المستدامة: دراسة تقييمية لبرنامج تنمية الهضاب العليا. (أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، تخصص المنظمات)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2017-2018، ص35.

² عبد الرحيم رحموني، القضايا العربية المعاصرة: الرهانات والتحديات. مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2019، ص295.

³ الطيب هاشمي، مدخل إلى التنمية الريفية والمجتمع الريفي: مفاهيم، نظريات وسياسات. دار اليازوري العلمية، عمان، 2021، ص13.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

مع التطور التدريجي لمفهوم التنمية أصبحت عملية أساسية تتطلب مشاركة وتضافر جهود المجتمع المحلي، وقد أدى ذلك إلى ارتباط التنمية بفكرة المكان والإقليم، معتمداً على عناصر الجغرافيا والانتماء والتقسيم الإداري، ونتيجة لذلك برز مصطلح "التنمية المحلية"¹، الذي حظي بالعديد من التعريفات المتنوعة ومن بينها نجد:

التنمية المحلية هي عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى الوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا، وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة².

كما عرفت على أنها "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الإيجابية للأفراد، ومن خلال المجتمع نفسه إذا أمكن ذلك، وإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستئثارها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية وفعالة للحركة".

كما عرفته "هيئة الأمم المتحدة" في عام 1956 "هي العمليات التي يمكن بها توحيد الجهود السكان والحكومات لتحسين الأحوال الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية، والعمل على تكامل تلك المجتمعات في الحياة الأمم، وتمكنهم من الإسهام في التقدم القومي³.

كما يعرف الدكتور فاروق زكي في كتابه "تنمية المجتمع في الدول النامية" بأن التنمية المحلية "هي تلك العمليات التي توحد بين الجهود الأهالي والجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيق لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في تقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية، والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية⁴.

¹ هشام فريحة، "التنمية المحلية من أجل نظام ديمقراطي". بحوث وأوراق عمل الملتقى حول الدولة الإقليمية اللامركزية والحكم المحلي، تجربة الدول المغاربية، المنعقد بجامعة 8 ماي 1945 قالمة من تنظيم كلية الحقوق والعلوم السياسية يومي 27 و28 أبريل 2015، ص5.

² ريباد عبود علوش، لبنان التنمية: أفاق و تحديات. دار الفارابي، بيروت، 2014، ص 59.

³ فؤاد بن غضبان، التخطيط والتنمية من منظور جغرافي. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2022، ص 52.

⁴ عبد الرحمن رحموني، المرجع السابق الذكر، ص300.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

وبناء على تلك التعاريف التي قدمت لتنمية المحلية يمكن إجمال أربعة اتجاهات رئيسية يدور حولها مفهوم التنمية المحلية وهي:

- التنمية المحلية كعملية: فهي تسير من مرحلة إلى أخرى ومن موقف إلى موقف وهي تشمل عدد من التغيرات الصاعدة نحو تحسين أهداف محددة.

- التنمية المحلية كمنهج: فهي منهج لغاية الوصول إلى أهداف محددة.

- التنمية المحلية كبرنامج: ويتم ذلك عن طريق وضع تخطيط متكامل لجميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

التنمية المحلية كحركة اجتماعية: فهي حركة يلتزم الناس بها جميعا فهي تبدأ لتصبح نظاما في مجموعة النظم الاجتماعية التي تعمل على بقاء وحدة المجتمع وتماسكه، ويلتزم بها الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية التي تؤلف جسد المجتمع وتوحد الأمة نحو تحقيق أهداف التنمية¹.

وعليه التنمية المحلية هي عملية تغيير قاعدية تهدف إلى تحقيق التقدم في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية للمجتمع، تتم هذه العملية من خلال تنسيق الجهود بين المجتمع المحلي والحكومة بهدف الارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية، ودمجها في إطار منظومة التنمية الوطنية الشاملة.

وبناء على ذلك يمكن تحديد العناصر التي تساعد على ضبط المفهوم المحلية كما يلي:

- التنمية المحلية هي عملية ذاتية تتبع جذورها ومقوماتها الأساسية من داخل الكيان نفسه، بينما تُعد العوامل أو القوى الخارجية مجرد عناصر مساعدة أو مكملة.

- إن التنمية المحلية عملية ديناميكية وحركة مستمرة أي أنها ليست حالة ثابتة واحدة.

- إن التنمية المحلية ليست بطريقة واحدة أو اتجاه محدد مسبقا، وإنما تتحدد طرقها واتجاهاتها².

ثانيا) خصائص التنمية المحلية وأهدافها:

1- خصائص التنمية المحلية: وتتمثل خصائص التنمية المحلية في السمات الأساسية التي تتميز بها

فها تتميز ب:

• تركز على جميع سكان المجتمع المحلي ومعالجة مشكلاتهم في مختلف جوانب الحياة لتحقيق التغيير الاجتماعي.

¹ أحمد عبد اللطيف رشاد، التنمية المحلية، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2011، ص ص 22-24.

² فؤاد غضبان، المرجع السابق الذكر، ص 59.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

- تهتم بكل الأهداف المتصلة بالعملية والأهداف المتصلة بالإنجازات الملموسة.
 - تسعى إلى تقوية وتعزيز قيم المشاركة والتسيير الذاتي والتعاون.
 - تعتمد على الدعم والمساعدات الفنية من جانب الهيئات الحكومية.
 - تتميز بكونها جهودًا طويلة الأمد وليست مجرد مشروع مؤقت أو محدد لغرض معين.
 - تُتخذ قرارات بناءً على مبدأ الإجماع أو الاتفاق العام، بدلاً من الاعتماد على الانقسام أو الاختلاف.
 - تسعى بشكل شامل إلى الارتقاء بمستوى حياة أبناء المجتمع المحلي في مختلف المجالات¹.
- 2- أهداف التنمية المحلية:** الهدف الأساسي للتنمية المحلية هو تمكين المجتمعات المحلية من تلبية احتياجاتها وحل مشكلاتها بنفسها، مما يساهم في تطويرها وتحسين مستوى معيشة سكانها والارتقاء بنوعية حياتهم²، ويمكن تقسيم أهداف التنمية المحلية إلى:
- **التنمية البيئية المحلية:** وتتمثل في استمرار وقدرة البيئة المحلية المتاحة على التجديد المستقبلي وتواصل تنميتها واستمرار تطورها لصالح الأجيال الحالية، والمقبلة مع السعي الدائم لتحسين مستوى معيشة للمواطنين من خلال إصلاح شامل وعادل لمكونات هذه البيئة وفي مقدمتها البنية الأساسية³.
 - **التنمية الاقتصادية المحلية:** تهدف التنمية إلى تقليص الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية ومنع الهجرة إلى المدن، وذلك عبر زيادة الدخل وتنويعه وتوفير فرص عمل مستقرة مع تعزيز المشاريع الاقتصادية المحلية وتطوير الصناعات القاعدية، واستثمار الموارد البشرية والأموال المحلية بشكل فعال⁴.
 - **التنمية الاجتماعية والثقافية المحلية:** يتم ذلك من خلال نقل المجتمع المحلي من الحالة التقليدية إلى الحداثة، عبر تحسين مستويات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والتعليمية، كما تسعى إلى بناء

¹ أسماء خليل، "دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة ولاية قالمة". (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة)، كلية العلوم القانونية، جامعة 8 ماي 1945، 2016/2015، ص 99،98.

² عصام فتحي زيد أحمد، تقييم المشروعات التنموية والاجتماعية. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 242.

³ عمار علوي، التنمية المحلية الأهداف والسياسات: مقاربة نظرية. المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد 1، 2019، ص 69.

⁴ سهام حسين ومحمد يعقوب، "الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية". مجلة مالك بني نبي للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد 1، 2020، ص 16.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

مجتمع محلي فاعل من خلال تعزيز المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية¹، كما تهدف التنمية المحلية اجتماعياً إلى تحسين جودة حياة الأفراد، خاصةً من حيث الخدمات الصحية والتعليمية، مع توفير خدمات التنمية الاجتماعية بشكل متكامل².

• **التنمية السياسية المحلية:** وذلك من خلال دعم الإدارة المحلية لمساعدتها على لعب الدور الأساسي لها، من خلال تقديم المساعدات المادية والتقنية وزيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية، كما تعمل التنمية المحلية سياسياً على تحقيق الاستقرار الاقتصادي و السياسي في البلاد³.

• **التنمية البشرية المحلية:** تهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني ومعدلات نمو الموارد المادية، إضافة إلى توزيع السكان جغرافياً بما يتلاءم مع التوزيع الطبيعي للموارد المتاحة⁴.

ثالثاً) الجماعات المحلية كوسط للتنمية المحلية

تعد الجماعات المحلية من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المحلية، أين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنظيم الإداري المحلي في مختلف الأنظمة العالمية بغض النظر عن طبيعة نظامها. ونظراً لصعوبة إشراف الحكومة بشكل مباشر على إدارة الأقاليم ومتابعة أوضاعها بدقة تعتمد على نظام اللامركزية المتمثل في الجماعات المحلية لتلبية احتياجات السكان على المستوى المحلي بكفاءة⁵. حيث أن الحديث عن التنمية المحلية والمشاركة الشعبية يقتضي توفير نظام اللامركزي كلياً لتفعيلها وتنشيطها، وذلك أن اللامركزية تحتوي على جانبين جانب سياسي يتمثل في تمكين الأجهزة المنتخبة من قبل الشعب من تسيير شؤونها بنفسها بما يحقق مبدأ الديمقراطية الإدارية، وجانب قانوني يتمثل في تقريب الإدارة من المواطن من خلال توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الأجهزة المركزية والهيئات المستقلة⁶.

¹ أسماء خليل، المرجع السابق الذكر، ص 99

² سهام حسين ومحمد يعقوب، المرجع السابق الذكر، ص 16.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁴ عمار علوثي، المرجع السابق الذكر، ص 69.

⁵ شويح بن عثمان، "التنظيم الإداري ورهانات التنمية المحلية بين النظري والتطبيقي". مجلة القانون العام الجزائري

والمقارن، المجلد 05، العدد 02، 2019، ص 41.

⁶ فضيل الحاج وبن عطلة محمد، "إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات". المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد

9، 2018، ص 167.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

إلا أن مع تطور دور الجماعات المحلية بعد الحرب العالمية الثانية، والذي كان دورها مقتصر على الحفاظ على الأمن والنظام وتحصيل الضرائب، حدثت مجموعة من التطورات التي كان لها تأثير على دور الوحدات المحلية على التنمية المحلية والتمثلة في:

1- التنمية المحلة وتطوير الهيكل التنظيمي المحلي: يعتبر هذا العامل أحد الجوانب اللازمة والرئيسية لكل تنمية محلية شاملة، وذلك لأن التنظيم الهيكلي يشكل الركيزة الأساسية لإنجاز المشاريع التنموية، إذ أنه يساهم في توزيع الصلاحيات والمسؤوليات ويعزز الاتصالات الفعالة¹.

نظرًا للعلاقة الوثيقة بين التنمية المحلية والتنمية الوطنية، فإن التنظيم الإداري المحكم يتيح توزيع المسؤوليات والأعباء بين الهيئات المحلية والسلطة المركزية، وهذا يُبرز أهمية التنظيم بشكل عام، والتنظيم المحلي بشكل خاص، لما له من تأثير مباشر على مسار التنمية المحلية والوطنية، إذ يُعد أساسًا لنجاح أو فشل أي محاولة تنموية².

فالتنمية المحلية تستمد من ضرورة وجود إدارة كفؤة وفعالة للتعامل مع محدودية الموارد وتنوع الحاجات المتغيرة والمتعددة، وتتطلب هذه الإدارة وضع خطط تنموية شاملة تشمل إعداد المجتمع المحلي لتقبل الخطة، تحديد احتياجاته وموارده الأساسية وتوفير البيانات اللازمة لذلك، كما تستدعي عمليات تقييم ورقابة مستمرة لقياس مدى تحقيق الأهداف المحددة، مما يتيح التحضير لإطلاق خطط تنموية محلية جديدة بشكل أكثر فعالية³، ولهذا بات من الضروري على الجماعات المحلية العمل على التطوير والتغيير المستمر لمواكبة التحديات والتكيف معها، حيث إن التغيير والتطور يعدان جزءًا طبيعيًا من حياة أي منظمة إدارية كونها جزءًا من عملية تطوير شاملة، لذلك يجب على الجماعات المحلية التفاعل مع التحولات والمتطلبات المحيطة بها، فمنذ مطلع القرن العشرين واجه نظام الجماعات المحلية تحديات كبيرة نتيجة التحولات

¹ جميل أحمد الجويد، "دور القيادة في التنمية المحلية وأثرها في تفعيل نظام الإدارة المحلية في الجمهورية اليمنية". (أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص التنظيمات السياسية والإدارية)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص 13.

² نادية درياس، "التنسيق في الإدارة المحلية وأثره على التنمية". (أطروحة الدكتوراه في العلوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2020-2021، ص 114.

³ وسيلة سبتي، "تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي: مساهمة صندوق الزكاة والوقف". (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 10.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

الجوهرية مثل الثورة التكنولوجية والإنسانية وتقلص دور الدولة، مما يفرض الحاجة إلى تطوير مستمر في نظمها لتحقيق الكفاءة والفعالية¹.

2- التنمية المحلية والتوسع في دور الوحدات المحلية: هناك مجموعة من العوامل كان لها تأثير كبير في التوسع في دور الوحدات المحلية في عملية التنمية ومن أبرزها:

- الهجرة من الريف إلى المدن أدت إلى زيادة سكانية كبيرة، مما جعل المدن غير قادرة على تلبية احتياجات السكان من الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان، خاصة في الدول النامية التي سجلت معدل نمو حضري بلغ 4% سنويًا، مقارنة بـ 12% في الدول المتقدمة خلال السبعينيات والثمانينيات.
- تصاعد مشكلات التخلص من القمامة نتيجة التصنيع والتحضر، مما أسهم في انتشار الأمراض والأوبئة وزيادة معدلات الفقر والبطالة، وارتفاع الضرائب، إلى جانب انخفاض إنتاجية العمال، هذه التحديات مجتمعة جعلت من الصعب على الحكومة المركزية وحدها إيجاد حلول فعالة لهذه المشكلات.
- اضطراب الأمن والنظام العام مما أدى إلى زيادة الاضطرابات والخوف على الممتلكات.
- التطورات التكنولوجية وما أدت إليه من ضرورة الاهتمام بقضايا محددة مثل حماية المستهلك والبيئة واستخدام المصادر المتوفرة.
- برزت الحاجة إلى تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين في مختلف مناطق الدولة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية واستقلال العديد من الدول النامية. هذا الأمر فرض عبئاً كبيراً على الوحدات المحلية، التي تواجه إمكانات متواضعة وموارد محدودة، حيث أصبح من الضروري عليها تقديم حد أدنى من الخدمات الأساسية لسكانه².

3- التنمية المحلية والانتقال إلى الحوكمة المحلية: ارتبط مفهوم الحوكمة بتطور مفهوم التنمية، خاصة بعد تحول الاهتمام من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على رأس المال الاجتماعي ثم التنمية الإنسانية، أين برز هذا المفهوم مع تبني نهج متكامل في التنمية يعتمد على مبادئ المشاركة والتخطيط طويل الأمد، مع تحقيق التكامل بين الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية، والبيئية. كما يستند إلى تحقيق العدالة في التوزيع والمشاركة لضمان تنمية مستدامة وشاملة.

¹ نادية درياس، المرجع السابق الذكر، ص ص 114 - 116.

² سمير محمد عبد الوهاب، "الحكم المحلي والتنمية المحلية"، التنمية الريفية المحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية ومحاربة الفقر. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص ص 22، 23.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

ومن هنا شأت العلاقة بين مفهوم الحوكمة والتنمية المحلية باعتبار الحوكمة الضامن الأساسي لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية حقيقية مستدامة، فالتنمية وأهداف الحكامة يشكلان مدخلاً أساسياً وأرضية محورية لتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية، مما جعل متطلبات الحكامة في بعدها التنموي دعامة أساسية لتعزيز اللامركزية، وآلية فعالة للنهوض بالدور التنموي للجماعات المحلية¹.

فالحكامة المحلية إذا تسعى إلى إيجاد نموذج جديد لتنظيم وتسيير الجماعات المحلية في الدولة الحديثة، بعيداً عن النزعة التدخلية المباشرة، وهي تتيح المجال لمختلف الفاعلين المحليين بما في ذلك السلطات، الجمعيات، والقطاع الخاص، للمساهمة في العملية التنموية بالاعتماد على الموارد المحلية².

وإن تطبيق آليات الحوكمة المحلية في ظل الشراكة المجتمعية للمجتمع المدني والقطاع الخاص قد ينعكس إيجاباً على أداء الإدارة المحلية، وهو ما يدفع بعجلة التنمية المحلية نحو تحقيق مستويات أفضل على اعتبار أن التنمية المحلية هي البداية الحقيقية نحو تحقيق تنمية وطنية مستقلة، وذلك من خلال تعزيز اللامركزية وتحرير السلطات المحلية من القيود المركزية الثقافية والتنظيمية، وجعل المواطن في صميم العملية التنموية، في هذا السياق تُتخذ القرارات التنموية من القاعدة سواء من المواطنين مباشرة أو من الشركاء المحليين المختلفين، وهذا يؤدي إلى ترشيد الخيارات التنموية بما يتناسب مع الاحتياجات الإقليمية، من خلال تحديد الأولويات، وطرق التمويل، وآليات التنفيذ، كما يتم وضع البرامج بناءً على معيار الربح والخسارة الذي يفرضه المنطق الاقتصادي، مما يساهم في ترتيب الإنفاق والتغلب على مشكلة العجز في الميزانية³.

يمكن القول إنه رغم تنوع وتعدد المصطلحات المرتبطة بتطور نظام الجماعات المحلية خصوصاً بعد تحول الدولة من دولة حارسة إلى دولة خدمات، فإن الجماعات المحلية تظل الركيزة الأساسية للتنمية المحلية، فهي توفر بيئة مناسبة للمشاركة الفاعلة للمجتمع المحلي في اتخاذ القرارات وتحديد احتياجاته والتعبير عن انشغالاته.

¹ سمير حيايد، "الحكامة الجيدة والتنمية المحلية". يوم دراسي حول رهانات التنمية المحلية في أفق الجهوية الموسعة، المنعقد بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية من تنظيم الجماعة القروية تيموليلت بتعاون مع مجموعة البحث والدراسات يوم 08 ماي 2010،

² محمد صافر، "الحكامة المحلية كمقاربة لترشيد القرار وتثمين موارد الجماعات المحلية". مجلة القانون المجتمع والسلطة، المجلد 8، العدد 1، 2019، ص 33.

³ نفس المرجع، الصفحة 34-36.

رابعاً) التنمية المحلية وعلاقتها بالتمويل المحلي

لقد أثبتت دراسات كثيرة العلاقة المتينة بين التنمية المحلية والتمويل المحلي، فالموارد المالية بمثابة المدخلات التي تؤدي من خلال عملية التنمية إلى إحداث المزيد من التنمية المحلية، فهذه الأخيرة لكي يتحقق بأكبر معدلات ممكنة لا بد أن يتوفر نظام تمويل محلي قوي متجدد ومتزايد ومستمر، وعموما تظهر العلاقة بين التنمية المحلية والتمويل المحلي من خلال:

1- التنمية المحلية وضرورة توافر الموارد المالية

ترتبط التنمية المحلية كهدف رئيسي لنظام الجماعات المحلية بمجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، وهذه الأهداف بدورها ترتبط بمجموعة الحاجات التي لا بد من إشباعها بمعنى أن هناك حاجات دائمة ومتجددة ومتزايدة للموارد المالية، ومن هنا يتضح الارتباط القوي والعلاقة بين تحقيق التنمية المحلية بأهدافها المختلفة، ومدى توافر الموارد المالية اقتصاديا واجتماعيا وغيرها¹. فالأهداف المختلفة للتنمية المحلية تسعى من جهة إلى رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات المحلية، من خلال إقامة المشروعات الاقتصادية والخدمات التي تؤدي إلى توفير السلع والخدمات على المستوى المحلي، ومن جهة أخرى تسعى إلى تقريب الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتطلب المزيد من الموارد المالية المحلية، حيث أن توفرها يؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف بأكبر كفاءة ممكنة بما يعمق التنمية المحلية ويزيد من معدلاتها².

وعليه إن توافر الموارد المالية ينبع أساسا من أن العنصر المالي هو العنصر الأساسي هي اتخاذ القرارات اللازمة لتنمية المجتمعات المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء رسالتها الخاصة بتحقيق أكبر معدلات تنمية محلية ممكن يتوقف إلى حد كبير على حجم مواردها المالية المتاحة، بل إن قوة الهيئات والتنظيمات المحلية في الدولة تقاس بنسبة مالية المحليات إلى المالية العامة لدولة، أي مدى إمكانية تحقيق التنمية المحلية وأهدافها بالاعتماد الذاتي على الموارد المحلية الذاتية بأكبر درجة ممكنة³.

¹ صبيحة محمدي، تسيير الموارد المالية المحلية في الجزائر: واقع وأفاق. (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 109.

² عبد الحكيم ببيصار، "أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية- دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016". (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم الاقتصاد)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019، ص 45.

³ عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية. الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص 29.

2- التنمية المحلية وارتفاع تكلفة تقديم الخدمات وإقامة المشاريع التنموية

تشير الكثير من الدلائل والمؤشرات إلى ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات المحلية، وارتفاع تكلفة إقامة مشروعات التنمية المحلية في الكثير من أنظمة الإدارة المحلية المطبقة في دول العالم المختلفة وخاصة الدول النامية.

لا شك أن هذا الارتفاع يعود إلى مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية، فمن الناحية الداخلية يتمثل في ضعف كفاءة الإدارة في ترشيد النفقات وإدارة الخدمات والمشاريع التنموية، وارتفاع أسعار الخدمات والإهمال في تقديمها، ما من الناحية الخارجية فتشمل السياسات الاقتصادية والمتغيرات العالمية التي تزيد تكاليف المستلزمات المستوردة بسبب زيادة الأسعار العلمية، وهذا يفرض الحاجة إلى تخصيص اعتمادات مالية أكبر لمواجهة هذه التكاليف المتزايدة، مما يعزز الطلب على موارد مالية إضافية ومتنوعة لتحقيق أهداف التنمية المحلية.

ولا شك أن هذا الاتجاه يفرض مسؤولية كبيرة على الإدارة المحلية لتعبئة المزيد من الموارد المالية المحلية، والعمل على تحسين سبل جمعها واستخدامها بكفاءة لتحقيق التنمية المحلية.

3- تزايد الاتجاه إلى الاعتماد الذاتي في تمويل التنمية المحلية

تشير الدراسات إلى تزايد اعتماد المحليات، خاصة في الدول النامية، على الإعانات الحكومية المركزية كمصدر رئيسي لتمويل الخدمات والمشروعات التنموية المحلية، حيث تشكل هذه الإعانات النسبة الأكبر من الموارد المحلية المتاحة، ولا شك أن نجاح الإدارة المالية المحلية في الحصول على أكبر منفعة من استخدام الموارد الذاتية المتاحة يعزز نظام الجماعات المحلية، ويقلل الاعتماد على الإعانات المركزية، ويُسرّع التنمية المحلية، كما يشجع المواطنين على المساهمة في تمويل المشروعات المحلية طوعاً والالتزام بسداد مستحققاتهم دون تهرب أو تأخير، ومنه فإن التنمية المحلية تتطلب المزيد من الموارد المالية الذاتية لتقليل الاعتماد على الإعانات الحكومية المركزية، مما يساهم في تحقيق وتعظيم الاستقلال المحلي وتسريع معدلات التنمية، ومع توجه الحكومات المركزية لتقليل الإعانات، يصبح من الضروري تهيئة مصادر مالية ذاتية إضافية لدعم التنمية المحلية¹.

¹:

أ- عبد المطالب عبد المجيد، المرجع السابق الذكر، ص ص 29-33.

ب- صبيحة محمدي، المرجع السابق الذكر، ص ص 110، 111.

ج- وهيبة بن ناصر، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد السادس، 2013، ص ص 103، 104.

الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل

في ختام هذا المبحث يمكن القول إن هناك علاقة متكاملة ومتراصة بين الجماعات المحلية، التمويل المحلي، والتنمية المحلية، تتناسب كفاءة الجماعات المحلية طرديًا مع قوة نظمها التمويلية المحلية، حيث تزداد هذه الكفاءة مع تنوع مواردها وقنواتها التمويلية الذاتية، ذلك يمكنها من أداء وظائفها التنموية بشكل مستقل عن تدخل الحكومة المركزية، كلما تمكنت الجماعات المحلية من تعبئة موارد مالية أكبر، ازدادت قدرتها على تحقيق التنمية المحلية بفعالية وكفاءة، وعلى العكس تعاني الجماعات المحلية من الضعف إذا فقدت قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي مما يدفعها للاعتماد على الحكومة المركزية. هذا يؤدي إلى تعزيز السيطرة المركزية وفرض شروطها على المشاريع التنموية المحلية، وبالتالي تقلص دور اللامركزية لصالح المركزية.

المبحث الثاني: الإطار الإداري والتنظيمي للجماعات المحلية في الجزائر بين اللامركزية وعدم التركيز

كما أشرنا سابقاً تعد الجماعات المحلية جزءاً لا يتجزأ من الدولة، حيث تُعتبر إحدى وسائل التنظيم الإداري ومظهراً لتطبيق سياسة اللامركزية وأحد أهم آلياتها الأساسية، فهي تمثل ضرورة حيوية لضمان كيان الدولة واستقرارها واستمراريتها، بالإضافة إلى تعزيز فعاليتها وحضورها القريب والمستدام في حياة المواطنين.

والجزائر من الدول التي اتخذت الجماعات المحلية كالتنظيم الإداري على المستوى المحلي باعتبارها الطريق لتحقيق السياسة العامة للدولة للحصول على أفضل مستوى معيشي يطمح له الفرد والمجتمع، ولهذا فإن الجماعات المحلية في النظام الجزائري يقوم على أساس دستوري وقانوني فجميع الدساتير في الجزائر من الاستقلال إلى غاية آخر دستور 2020 يجسد الجماعات المحلية من وحدتين البلدية والولاية، وهذا الشيء الذي يدل على الثبات واستقرار واستمرار قناعة السلطة الجزائرية بهذه المبادئ، حيث نصت المادة 17 من دستور 2020 على أن الجماعات المحلية هي البلدية والولاية والبلدية هي الجماعة قاعدية ولتأكد من مبدأ التسيير اللامركزية لهذه الوحدات المحلية نصت المادة 19 على أن يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية¹، وقبل التطرق إلى تنظيم هذه الهيئات المحلية (البلدية والولاية) نتطرق إلى تطور التاريخي للجماعات المحلية باعتبارها مرجعية تاريخية عرفت تطوراً عبر فترات مختلفة.

المطلب الأول: تطور نظام الجماعات المحلية في الجزائر

إن نظام الجماعات المحلية في الجزائر ليس وليد اليوم بل هو من أصول عميقة في التنظيم الدولة الجزائرية قبل الاستقلال وبعدها، فقد شهد تطورات كثيرة ظروف تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية، بحيث تدل التجربة في الجزائر هي أن أي تغيير في النظام السياسي يتبعه بالضرورة تغييراً في نظام الجماعات المحلية وهو ما يتجلى من خلال تتبع مراحل نشأتها وتطورها.

أولاً) التنظيم الإداري المحلي في الجزائر قبل الاستقلال

خضعت الجزائر أثناء مرحلة الاستعمار للتشريع الفرنسي وكان أول نص تنظيمي صدر هو قرار المارشال "دوبرمان" المؤرخ في 6 جويلية 1830، حيث تضمن إنشاء لجنة لتسيير الأملاك والمصالح والمرافق المركزية العامة من طرف السلطات الفرنسية بعد استلاء عليها، وقد تميزت هذه المرحلة بالمركزية

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 20-403 يتضمن تعديل الدستور (الجريدة الرسمية العدد 82، الصادر في 30 ديسمبر 2020)، ص 9.

الشديدة، وقد أنشأ بمقتضاها منصب الحاكم العام للجزائر تابع لوزارة الحرب الفرنسية، ومنذ عام 1840 قسمت البلاد إلى ثلاثة أقاليم إدارية ينقسم كل إقليم منها إلى قسمين القسم المدني، حيث يقيم فيه الأجانب من الأوربيين أما القسم العربي يقيم فيه العرب، ويخضع في إدارته لسلطات الاحتلال الفرنسي¹، وعموما يمكن تقسيم فترة التنظيم الجماعات المحلية في حقبة الاستعمار الفرنسي إلى:

1- التنظيم المحلي الخاص بالأوربيين: ويقصد بها تلك الهيئات المحلية الخاصة بتسيير الأوربيين دون

غيرهم من السكان الأهالي الجزائرية، ويخضع هذا التنظيم إلى السلطات المدنية وتتمثل في:

أ. الأقاليم المدنية: وهي الإطار الجغرافي للمؤسسات المحلية الخاصة بالكولون ويعود أمر إنشائها إلى النصوص القانونية الأولى والتي تم تقسيم التراب الوطني إلى نوعين من الأقاليم مدنية وأخرى عسكرية والتي هي الأمر الملكي المؤرخ في 31 أكتوبر 1838، ثم جاء بعده النص الأساسي المتمثل في الأمر الملكي المؤرخ في 15 أبريل 1845، وبمقتضى هذا الأمر تم تقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات وهي الجزائر ووهران وعنابة وفي داخل هذه المقاطعات أنشئت ثلاث أنواع من الأقاليم طبقا لمعايير إثنية وعنصرية، وبعد صدور مرسوم في 16 مارس 1849 تم تحويل الأقاليم المدنية إلى عمالات على إثر اندماج القانوني والتنظيمي للجزائر بالوطن الفرنسي وإلحاق المؤسسات بالجزائر بمثلثاتها بفرنسا، وذلك بطلب من المعمرين في الجزائر².

ب. العمالات: إن العمالات (ولايات) تم إخضاعها نسبيا إلى قانون المتعلق بالمحافظات أو العمالات في فرنسا، وذلك من التقسيم الوارد بالأمر الصادر في 15 أبريل 1845 والمتعلق بإدارة الأقاليم المدنية إلى غاية صدور المرسوم 56-601 المؤرخ في 27 جوان 1956 المتضمن الإصلاح الإداري بالجزائر، وتتكون العمالة من مجموعة من المصالح المختلفة لها:

- عامل العمالة (الراعي أو المحافظ) ويعين بمرسوم من رئيس الجمهورية، ويخضع لسلطة رئاسة الحاكم العام ولرقابة وزارة الحربية (المحافظ في فرنسا يخضع إلى رقابة وزارة الداخلية)، ويجمع المحافظ أو عامل العمالة بين الاختصاصات الإدارية والتنسيقية والاختصاصات الإعلام.

- مجلس العمالة: يكرس مهامه تحت رئاسة عامل العمالة وعضوية عدد من المواطنين تعينهم السلطة المركزية (الحاكم العام) وله اختصاصات متعددة ومتنوعة إدارية وقضائية.

¹ فؤاد صالح، مبادئ القانون الإداري الجزائري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1983، ص 140.

² محمد العربي سعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر (الولاية- البلدية 1516-1962). الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 157، 158.

- المجلس العام: كان يتشكل في البداية عن طريق تعيين أعضائه من أعيان البلد إلى حين اعتماد نظام الانتخاب سنة 1908 الذي أنشأ هيئتين انتخابيتين المعمرين والأهالي، لتحدد نسبة التمثيل للأهالي بـ 5/2 من مجموع المقاعد هذا المجلس سنة 1944 بعد أن كانت 4/1 سنة 1919¹.

ج. **البلديات الكاملة الصلاحيات:** وتوجد في أماكن التواجد المكثف للأوروبيين بالمدن الكبرى والمناطق الساحلية وتخضع لأحكام القانون البلدي الفرنسي الصادر في 5 أفريل 1884، والذي عني بمصالح هؤلاء الأوروبيين عناية كبيرة، وتدار هذه البلديات برئيس بلدية ومجالس بلدي منتخب من السكان المحليين الأوروبيين والجزائريين على أن لا يتجاوز نسبة الجزائريين الثلث، وكما لا يستطيع الجزائري أن يكون رئيس بلدية أو احد مساعدي رئيس البلدية².

2- **التنظيم المحلي الخاص بالأهالي أو الجزائريين:** ويقصد بها كل المؤسسات المحلية الخاصة بإدارة وتسيير الأهالي أو الجزائريين، والتي تقع في الأقاليم العسكرية وتسمى بالأقاليم العربية وهي مناطق يقطنها الأهالي أين خصصت لها إدارة لتسييرها سميت بالمكاتب العربية والبلديات الناقصة الصلاحيات ووضعت هذه الإدارات تحت وصاية السلطات العسكرية ويتكون هذا التنظيم من:

أ. **المكاتب العربية:** وهي مؤسسة في الإدارة المحلية للأهالي مكلفة بإدارة الأهالي من أجل تأطير وحراسة ومراقبة ومعاينة الأهالي، فهي أدوات في القيادة العسكرية لتزويدها بالمعلومات عن الأهالي بغرض اتخاذ القرارات المناسبة حولهم في إطار توسيع الاستيطان ودعم المعمرين³.

ب. **البلديات الناقصة الصلاحيات:** وتوجد في المناطق الجنوبي الصحراء وفي بعض الأماكن الصعبة والناحية، وقد تميزت إدارة هذه البلديات بالطابع العسكري إذ تولي تسييرها الفعلي رجال الجيش الفرنسي بمساعدة بعض الأعيان من الأهالي تم تعيينهم تحت تسميات مختلفة وكانت صلاحيات هذه البلدية تتمثل في الإشراف على الحالة المدنية.

ج. **البلديات المختلطة:** أقيمت في المناطق التي يختلط فيها العنصر الأوربي مع الأهالي والتي تخضع

¹ محمد الصغير بعلي، القانون الإداري: التنظيم الإداري - النشاط الإداري. دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2013، ص 200-201.

² فؤاد صالح، المرجع السابق الذكر، ص 144.

³ محمد العربي سعودي، المرجع السابق الذكر، ص 185 - 187.

لنظامين إداريين متنافرين حيث الأوربيين يطبق عليه الحكم المدني أما الأهالي فيطبق الحكم العسكري¹. وترتكز إدارة البلدية المختلطة على هيئتين:

- متصرف: والذي يخضع لسلطة الرئاسة للحاكم أو الراعي العام من حيث التعيين والترقية والتأديب.

- اللجنة البلدية: التي يتزأسها المتصرف مع عضوية عدد المنتخبين الفرنسيين وبعض الجزائريين².

وقد استمر هذا التقسيم للبلديات بين البلديات الكاملة الاختصاصات والبلديات الأهلية والبلديات المختلطة إلى غاية صدور مرسوم 1956/02/28، والذي ألغى كل هذا التنظيم البلدي وطبق القانون البلدي الصادر في فرنسا على كل البلديات الجزائرية وأصبحت هي السائدة في جميع أرجاء البلاد، إلا أنه ونظرا لاندلاع الثورة التحريرية في الجزائر في أول نوفمبر 1954، قامت باتخاذ ترتيبات جديدة من أجل الثورة والتي تمثلت في الفروع الإدارية المتخصصة والفروع الإدارية الحضرية³.

د. الفروع الإدارية المتخصصة والفروع الإدارية الحضرية: وهي امتداد ونسخة جديدة ومستحدثة لمؤسسة المكاتب العربية، وهذه الهيئات تتميز بتنظيم الإداري خصوصي ومتدرج، كما أنها مؤسسات مماثلة ومتشابهة الاختلاف هو أن الفروع الإدارية الحضرية تعمل وتتدخل في المناطق الحضرية أما الفروع الإدارية المتخصصة تعمل وتتدخل في المناطق الريفية، وهذه الهيئات هي مؤسسات موازية للمؤسسات المدنية التي نجد في قمتها المفتش العام ملحق مباشر المندوب العام للحكومة، وعلى المستوى المحلي نجد العمالة ونيابة العمالة والذي يكون على رأسها ضابط سام، بالإضافة إلى مجموعة من الموظفين والأعوان المتخصصين ومن مهامها الاستعلام والحراسة والمراقبة⁴.

وعموما لم يستقر التنظيم الإداري المحلي بين عامي 1830 و1962 على نمط موحد في السلطة أو التسيير، نتيجة للتأثيرات المتعددة مثل التغيرات في الإدارة المركزية، وتأثير المقاومة الشعبية وحركة التحرير، بالإضافة إلى تأثير المستوطنين وحركة الاستيطان على الإدارة الفرنسي، لهذا تميز التنظيم الإداري المحلي في تلك الفترة بطابع عسكري أكثر من كونه مدنياً، حيث خضع للقوانين العسكرية لتحقيق أهداف السيطرة

¹ هادية بن مهدي، "دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر". (أطروحة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص إدارة محلية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجاح لخضر باتنة، 2020-2021، ص34.

² محمد الصغير بعلي، المرجع السابق الذكر، ص131.

³ هادية بن مهدي، المرجع السابق الذكر، ص34.

⁴ محمد العربي سعودي، المرجع السابق الذكر، ص ص 206 - 208.

على القرى والتجمعات، بدلاً من خدمة السكان أو الاهتمام بشؤونهم، كما لم يكن هذا التنظيم موحداً أو متجانساً بل اختلف باختلاف طبيعة السكان وأصولهم.

ثانياً) التنظيم الإداري المحلي بعد الاستقلال.

تنظيم الجماعات المحلية بعد الاستقلال: لقد مر التنظيم الجماعات المحلية بعد الاستقلال بعدة مراحل:

1- المرحلة الانتقالية (1962-1967):

عانت الجماعات المحلية بعد الاستقلال من نفس الأزمات التي واجهتها باقي المؤسسات الوطنية، حيث تقافت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب انتشار الأمراض المختلفة وارتفاع معدلات الجهل والأمية، كما شهدت الجماعات المحلية تحدياً إضافياً تمثل في هجرة ومغادرة الكوادر الفرنسية التي كانت تتولى إدارة هذه الوحدات المحلية¹ من بين 1578 بلدية، كانت 1500 منها تعاني من الشلل الكامل على المستويات البشرية، التقنية، والمالية، مما أدى إلى تعطيل أجهزتها أو حلها كإجراء إداري. وأمام هذا الوضع اضطرت السلطات القائمة إلى اتخاذ تدابير مؤقتة لضمان الحد الأدنى من الخدمات من خلال الاستمرار في العمل وفق القوانين الفرنسية، وقد تم ذلك استناداً إلى القانون رقم 62-157 الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1926، الذي مدد العمل بالقوانين الفرنسية شريطة ألا تتعارض مع السيادة الوطنية². عموماً يمكن تلخيص هذه المرحلة في عدد من النقاط:

أ. على المستوى البلدي:

- صدور مرسوم يتضمن إعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلدية في 16 ماي 1963، وبهذا المرسوم تم تخفيض عدد البلديات إلى 676 بلدية.
- إنشاء لجنة خاصة تتولى مهمة تسيير شؤون البلدية يقودها رئيس عمدة إليه مهام رئيس البلدية.
- إنشاء لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي (D I.E.S)، وذلك لسد الفراغ الناشئ عن غياب المجلس الشعبي البلدي وهي تضم ممثلين عن السكان وتقنيين.

¹ ياقوت قديد، " واقع الاستقلالية المالية للجماعات المحلية (دراسة مقارنة). (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص

تسيير المالية العامة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017-2018، ص 148.

² هادية بن مهدي، المرجع السابق الذكر، ص 35.

- إنشاء المجلس البلدي لتنشيط القطاع الاشتراكي (C.C.A.S.S) وكان الهدف منه تحقيق مشاركة البلدية في التسيير الذاتي، ويتكون المجلس من رؤساء لجان التسيير وممثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين وممثل الجيش والسلطات الإدارية في البلدية¹.

ب. على المستوى الولائي:

- إحداث اللجنة الجهوية للتدخل الاقتصادي والاجتماعي (C.D.I.E.S) في أوت 1962، والتي تضم ممثلين عن السكان والذي يعينهم المحافظ، وممثلين للدوائر الإدارية المالية والاقتصادية والاجتماعية وممثل واحد للمشاريع الخاصة للأشغال العامة، ورغم أن هذه اللجنة لها الحق في التدخل في الأعمال الخاصة التي من شأنها دفع التنمية وإعداد الخطط والبرامج والتجهيز، غير أن دورها استشاري علي ما يقدم لها من مشاريع وقرارات من طرف الولي (العمالة)².

- إحداث المجلس الجهوي الاقتصادي والاجتماعي (A.D.E.S)، والذي يتشكل من جميع رؤساء المجالس البلدية بالعمالة مع إضافة ممثل عن كل من الحزب والنقابة والجيش³.

- صدور مرسوم 23-12-1963 والذي بموجبه تم تأسيس المحافظات الرائدة وهي عنابة، الواحات الساورة، القبائل الكبرى، تلمسان، وباتنة، وكان الهدف من ذلك إيقاف التدهور الذي يتزايد في هذه المناطق جراء الحرب⁴.

2- المرحلة 1967 - 1990 (مرحلة عهد الحزب الواحد والاشتراكية)

شكل دستور 1963 المرجعية الأساسية التي اعتمدها السلطات الجزائرية في صياغة مشروع قانون الجماعات المحلية، هذا المشروع كان يهدف إلى إنشاء تنظيم بلدي جديد يتماشى مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة، ويستجيب لتطلعات المواطنين في التحرر من التهميش والاضطهاد الذي عانى منه الشعب الجزائري خلال حقبة الاستعمار الفرنسي⁵، حيث وردت المادة 9 من دستور 1963 أنه " تتكون الجمهورية الجزائرية من مجموعات إدارية يتولى القانون تحديد مداها

¹ أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ترجمة: محمد عرب صاصيلا. ط 04، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص ، 177-180.

² نفس المرجع، ص 225.

³ محمد الصغير بعلي، المرجع السابق الذكر، ص 202.

⁴ أحمد محيو، المرجع السابق الفكر، ص 231.

⁵ ياقوت قديد، المرجع السابق الذكر، ص 151.

الفصل الاول: الإطار النظري للدراسة

واختصاصاتها ويعتبر البلدية أساس للمجموعة الترابية والاقتصادية والاجتماعية وتعتبر هذه المادة مشتقة حرفياً من نفس المادة 96 من الفقرة الأولى من الدستور اليوغسلافي¹.

وانطلاقاً من هذه الأسس المذهبية، بدأ المكتب السياسي لجهة التحرير الوطني في أكتوبر 1966 بإعداد مسودة مشروع لتنظيم المجالس الشعبية البلدية، وشمل جدول أعمال الاجتماعات مرسوماً ينظم هذه المجالس، أين نتج عن هذه الجهود إصدار مرسوم 28 يناير 1967 الذي تضمن ميثاق البلدية². وبعد ذلك بدأ التحضير لمسودة مشروع الولاية في بداية عام 1969 بعد المناقشات من قبل الحزب ومجلس الثورة والذي ختم بإعلان ميثاق الولاية في 23 ماي 1969³.

أ. الأمر رقم 67-24 المتضمن قانون البلدية: والذي يعتبر أول قانون للبلدية بعد الاستقلال وقد تميز هذا القانون بتأثره بالنموذج اليوغسلافي والفرنسي*، ووفقاً لهذا القانون فالبلدية هي جامعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية وتحدد البلدية بموجب قانون⁴، وتقوم البلدية على ثلاث هيئات وهي:

- المجلس الشعبي البلدي: وهي هيئة منتخبة بالاقتراع العام المباشر والسري.

- رئيس المجلس التنفيذي: ينتخبه المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه.

- المجلس التنفيذي البلدي: يتشكل من رئيس المجلس الشعبي البلدي إضافة إلى عدة نواب⁵.

¹ أحمد محيو، المرجع السابق الذكر، ص ص 181، 182.

² عمار بوحوش، تطور النظريات والأنظمة السياسية. ط 02، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص 352، 353.

³ أحمد محيو، المرجع السابق الذكر، ص 236.

* يظهر التشابه بين قانون 67-24 المتعلق بالبلدية في الجزائر مع قانون البلدية في يوغسلافيا من حيث التعريف والوظائف، كما أن كليهما يتطور في نظام الحزب الواحد، وكذلك لها نفس النهج الإيديولوجي، وبالمقابل يختلف قانون البلدية في الجزائر عن قانون البلدية في يوغسلافيا من حيث أن البلديات في الجزائر أقل استقلالية، وذلك باعتبار أن البلدية وحدة إدارية وليست نوع من الجمهورية المستقلة، وكذلك لا تفسح الوسائل الديمقراطية المباشرة كما هو الحال في يوغسلافيا، أما التشابه الذي يظهر مع النظام البلدي الفرنسي هو الأخذ بوسائل الرقابة في البلدية والمتمثلة في الوصاية الإدارية وهو نظام موحد مطبق في كل البلديات، نقلاً عن فؤاد صالح، المرجع السابق، ص 185.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 67-24، المتضمن قانون البلدية، (الجريدة الرسمية، العدد 6)، الصادرة في 14 جانفي 1967)، ص 93.

⁵ إسماعيل فريجات، "النظام القانوني للجماعات الإقليمية في الجزائر". مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 12، 2016، ص 7.

ب. الأمر رقم 69-38 المتضمن قانون الولاية: أول قانون للولاية بعد الاستقلال، وذلك لعدم ملائمة نظام الولاية الموروث عن الاستعمار، وقد عرف هذا القانون الولاية بأنها " جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية"، وبموجب هذا القانون تم تقسيم الولاية إلى ثلاث هيئات والممثلة في المجلس الشعبي الولائي (كهيئة منتخبة) والمجلس التنفيذي الولائي ويتشكل تحت سلطة الوالي من مدير مصالح الدولة المكلفين بمختلف أقسام النشاط في الولاية) والوالي يعين من طرف رئيس الدولة وهو يمثل سلطة الدولة في الولاية¹.

ومن أجل تدعيم هذه الإصلاحات صدر مرسوم رئاسي المتعلق بإعادة تقسيم الولايات والدوائر بحيث أصبح عدد الولايات 31 ولاية بدلا من 15 والدوائر 359 بدلا من 101، وتبعا لهذا التغيير تقرر إدخال تحويلات على عدد المقاعد في المجالس الولائية تماشيا مع عدد السكان².

كما تعززت صلاحيات هذه الوحدات بعد دستور 1976 أين وسع من تخصصها، حيث منح هذه الوحدات حق التدخل في المجال التشريعي، وهذا من خلال المادة 150 من دستور 1976 والتي تنص على " يجوز للمجالس الشعبية البلدية والمجالس الشعبية الولاية أن ترفع التماسا على الحكومة التي يعود إليها النظر لصياغته في مشروع قانون³.

في عام 1977 تم إجراء تقسيم إداري جديد أسفر عن إنشاء 704 بلديات و 31 ولاية بموجب الأمر رقم 74-69، وفي عام 1984 أعيد تنظيم إقليم الدولة ليصل عدد البلديات إلى 1541 وعدد الولايات إلى 48، وفقاً للقانون رقم 84-409⁴.

3- المرحلة 1990 - 2019 (مرحلة التعددية الحزبية و اقتصاد السوق): تماشيا مع التحول الديمقراطي والتعدد الحزبية والسياسية التي تبنته الجزائر بعد صدور دستور 1989، استلزم إجراء إصلاحات على الجماعات المحلية يتناسب مع هذه التحولات الكبيرة، وذلك كخيار حتمي لإصلاح مؤسسات الدولة المركزية والمحلية وكبداية قد كرس الدستور 198 بهذا اللامركزية في التسيير المحلي، وأقر بأن الولاية والبلدية

¹Lokhdar ABID, Les collectivites locales en algerie (APW- APC). office des publication universitaires, Alger, 1985, P P18-27.

²عمار بوحوش، المرجع السابق الذكر، ص 365.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 76-97، المتضمن إصدار دستور (الجريدة الرسمية رقم 64، 22 نوفمبر 1976)، ص 1319.

⁴ راضية سنقوقة، "ترشيد الادارة المحلية الجزائرية وفقا للمعايير الدولية للحكامة ". (أطروحة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص الحكامة وبناء دولة المؤسسات) كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة، 2019-2020، ص 38.

جماعتين إقليميتين من خلال المادة 15 و16 على التوالي "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية هي الجماعة القاعدية يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسير الشؤون العمومية"¹.

ونتيجة لذلك صدر قانون الجماعات المحلية في 1990 يتماشى مع النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية والسياسية ويتناسب مع التوجه الاقتصادي الحر، وبذلك صدر قانون البلدية رقم 90-08 وقانون الولاية 90-09.

أ. قانون البلدية رقم 90-08 جاء مترجما للإصلاحات الدستورية وحاول أن يراعي الانتماء السياسي للمنتخبين وأن يحفظ استقرار المجالس البلدية²، كما مكن المواطنين من الرقابة بحضور الجلسات مع إعطاء المبادر للرئيس المجلس المحلي في العديد من المجالات³، وتبعاً لهذا القانون تتشكل البلدية من هيئتين هما المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي⁴.

ب. قانون الولاية 90-09 : بحيث جاء هذا القانون ملغياً لأمر 69-38 وبموجب هذا القانون تم حصر هيئات المسيرة على المستوى الولاية في المجلس الشعبي الولائي والوالي⁵.

ولكن بعد 20 عاماً من تطبيق القانونين أظهر عجزهما عن معالجة التوترات والمشكلات الناتجة عن التعددية السياسية، التي أدت إلى صراعات داخل المجالس وصعوبة تحقيق الإجماع اللازم لاتخاذ القرارات، لذا بات من الضروري وضع منظومة قانونية جديدة للجماعات المحلية تتماشى مع متطلبات المرحلة⁶، وبعد خطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية يوم 15 أفريل 2011، والذي أعطى من خلاله تعليمات من أجل مراجعة جملة من القوانين ومنها قانون الجماعات المحلية فتوج ذلك بإصدار قانون البلدية 2011 والولاية 2012

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 89-18، المتضمن الدستور الجزائري، (الجريدة الرسمية رقم 9 الصادرة في 1 مارس 1989)، ص 237.

² عمار بوضياف، المرجع السابق الذكر، ص 246.

³ إسماعيل فريجات، المرجع السابق، ص 199.

⁴ للمزيد أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-08 المتعلق بالبلدية، (الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 11 أفريل 1990)

⁵ للمزيد أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-09 المتعلق بالولاية، (الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 11 أفريل 1990).

⁶ عمار بوضياف، المرجع السابق الذكر، ص 350، 351.

(سوف يتم تناولها في المطلبين القادمين)، وذلك استجابة لمتطلبات العامة لاسيما التنمية و الديمقراطية التشاركية¹.

ومن أجل تدعيم هذه الإصلاحات وسعيا لتقريب الإدارة من المواطن ثم استحداث 10 مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي 15-140²، والتي حولت فيما بعد إلى ولايات كاملة الصلاحيات وفق قانون رقم 19-12³. لكن نظراً لتحولات الهامة التي تمسها الجزائر على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي كان لها الأمر البالغ في التسيير الهيئات الدولة ومنها الجماعات المحلية خاصة مع الإصلاحات التي جاء بها التعديل الدستور 2016، ومن جهة أخرى عرفت هذه الفترة انخفاض تسديد في أسعار النفط في السوق الدولية، وهذه الوضعية أثرت على الاقتصاد الوطني، وأمام هذه الوضعية قامت الدولة بإجراءات جديدة اقتصادية كالسياسية ترشيد النقاقات وسياسية التقشف وإصدار قانون الاستثمار 16-09، وهذه الإصلاحات أثرت بصورة مباشرة على الجماعات المحلية وعلى عدم قدرة قانون 11-10 المتعلق بالبلدية وقانون 12-07 المتعلق بالولاية مواكبة والتكيف مع مختلف هذه التغييرات⁴، ونتيجة لذلك كان هناك تحضير لمراجعة قانون البلدية والولاية بحيث أعلن وزير الداخلية والجماعات المحلية نور الدين بدوي " أنه في الأيام المقبلة القادمة سنعلن عن مراجعة قانون البلدية والولاية على ضوء مستجدات تعديل الدستور الأخير خصوصا في مجال التعاون بين البلديات لإحداث المرافق الاقتصادية والتدقيق في النظام القانوني للمؤسسات العمومية المحلية⁵. لتأتي المبادرة بمشروع التمهيدي لقانون الجماعات المحلية في أوت 2018 الذي نشرت وزارة الداخلية الداخلية مسودته، لكن الظروف

¹ راضية سنقوقة، المرجع السابق الذكر، ص 40.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 15-140 يتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها. (الجريدة الرسمية العدد 29، 31 ماي 2015): ص 5.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 19-12 المتضمن تعديل ويتم القانون رقم 84-09 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، (الجريدة الرسمية العدد 88 الصادرة في 18 ديسمبر 2019).

⁴ فهمي أمير وسارة رحموني " الديمقراطية التشاركية ضمن مشروع أوت 2018 المتضمن المشروع التمهيدي لقانون الجماعات الإقليمية في الجزائر". بحوث واوراق عمل ملتقى الدولي حول لمقاربة التشاركية في التعديل الدستوري 2020 بين الموجود

والمشود، المنعقد بجامعة عباس لغرور خنشلة من تنظيم كلية الحقوق والعلوم السياسية يوم 26 سبتمبر 2022، ص9.

⁵ خالد بردبة، "دبروا رأسكم"، جريدة الخبر، العدد 5277، الصادرة يوم الأحد 1 نوفمبر 2016 ص3.

السياسية التي كانت تعيشها الجزائر تم تأجيل عرضه إلى غاية أن تستقر الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد¹.

من خلال ما سبق يتضح أن الجماعات المحلية في الجزائر مرت بمراحل متعددة تأثرت بالعوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية المختلفة، وقد عكست هذه المراحل التطورات التي شهدتها البلاد أين سعى المشرع الجزائري إلى تكيف الإصلاحات التي طالت الجماعات المحلية بما يتلاءم مع التحولات والتغيرات التي مرت بها الجزائر.

المطالب الثاني: البلدية وفق قانون البلدية 10-11

تعتبر البلدية خلية أساسية في التنظيم الإداري المحلي في الجزائر كونها تشكل قاعدة المجتمع المحلي، وقد حظيت باهتمام السلطات المركزية من خلال النصوص القانونية والديساتير التي بنيت الإطار القانوني والتنظيمي لها²، وتعرف البلدية أنها وحدة أو هيئة إدارية لا مركزية إقليمية محلية في النظام الإداري الجزائري، فهي الجهاز أو الخلية التنظيمية الأساسية والقاعدية سياسيا وإداريا واجتماعيا وثقافيا³. وقد عرفها قانون البلدية 10-11 في مواده (1) و(2) "على أنها الجماعة الإقليمية القاعدية وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحديث بموجب القانون، وهي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية⁴.

وتتشكل البلدية حسب المادة 15 من قانون البلدية الساري المفعول من هيئة مداولة وهيئة تنفيذية يرأسه رئيس المجلس الشعبي البلدي وإدارة ينظمها الأمن العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

أولاً) الأجهزة التداولية في البلدية.

1- المجلس الشعبي البلدي كهيئة مداولة: وهو الجهاز المنتخب الذي يمثل الإدارة الرئيسية للبلدية ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية، كما يعتبر أقدر الأجهزة عن التعبير عن المطالب المحلية⁵.

¹ فهمي أمير وسارة رحموني، المرجع السابق الذكر، ص 10.

² بسمة عولمي، "تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر". مجلة اقتصاد شمال إفريقيا، عدد 4، 2006، ص 262.

³ راضية شنقوقة، المرجع السابق الذكر، ص 44.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11-10 المتعلق بالقانون البلدية (الجريدة الرسمية، العدد 37، 3 جويلية 2011)، ص 7.

⁵ حسن مصطفى حسين، الإدارة المحلية المقارنة، ط 2، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

ويتشكل المجلس الشعبي البلدي من مجموعة الأعضاء المنتخبين من طرف الشعب أي المواطنين المسجلين في القوائم الانتخابية للبلدية المعنية، وذلك عن طريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة وبتصويت تفضيلي دون مزج وذلك حسب المادة 169 من قانون الانتخابات¹، ويختلف عدد أعضاء المجلس من بلدية لأخرى بحسب عدد السكاني للبلدية والتي تبدأ بـ 13 عضواً إلى غاية 43 عضواً طبقاً لعملية الإحصاء العام للسكان والإسكان الأخيرة².

يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية مرة كل شهرين، على ألا تتجاوز مدة كل دورة خمسة أيام. يقوم المجلس بإعداد نظامه الداخلي والمصادقة عليه خلال هذه الدورات، كما يمكن أن يُعقد اجتماع استثنائي بناءً على طلب الوالي، وفي الحالات الطارئة مثل وجود خطر وشيك أو حدوث كارثة كبرى، يجتمع المجلس بقوة القانون مع إبلاغ الوالي بذلك لاتخاذ القرارات اللازمة³.

وقد اشترط قانون البلدية في المادة 19 أن يتم عقد دورات المجلس الشعبي البلدي بمقر البلدية، إلا أنه في حالة قوة القاهرة يمكن أن يجتمع في مكان آخر سواء في إقليم البلدية أو خارج إقليم البلدية يعينه الوالي باستشارة رئيس المجلس الشعبي البلدي⁴.

يجري المجلس الشعبي البلدي اشغاله باللغة العربية وتحرر محاضرة أيضا بنفس اللغة ويتخذ القرار أثناء المداولة بأغلبية الحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات يرجع صوت الرئيس وترفع المداولات أثناء الجلسة من جميع الأعضاء، وتدخل في سجل خاص يؤشر عليه رئيس المحكمة المختصة ويوقعه جميع المنتخبين الحاضرين، ويتولى رئيس المجلس الشعبي إيداع المداولات في أجل 8 أيام لدى الوالي مقابل وصل الاستلام⁵. تصبح مداولات المجلس الشعبي البلدي قابلة للتنفيذ بقوة القانون بعد 21 يوما من تاريخ إيداعها بالولاية، أما بالنسبة للمداولات التي يتم المصادقة عليها من طرف الوالي والمتمثلة في المداولات المرتبطة بالميزانية والحسابات وقبول الهيئات والوصايا الأجنبية واتفاقيات التوأمة، والتنازل عن الأملاك العقارية للبلدية تصبح قابلة لتنفيذ بعد 30 يوما من اداعها بالولاية⁶.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 21-01 يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، (الجريدة الرسمية، العدد 17، 10 مارس 2021)، ص 25.

² المادة 187 من نفس المرجع السابق الذكر، ص 28.

³ حنان بن زغدي، المرجع السابق الذكر، ص 28.

⁴ المادة 19 من قانون 11-10، المرجع السابق الذكر، ص 9.

⁵ عمار بوضياف، شرح قانون البلدية. دار جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 198، 199.

⁶ المواد 56 و 57 من قانون 11-10، المتعلق بالبلدية، المرجع السابق الذكر، ص 12.

تمارس البلدية عن طريق مجلسها الشعبي عدة اختصاصات وصلاحيات تشمل مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية، وأهم صلاحيات واختصاصات البلدية نجد.

- **تهيئة الأقاليم والتنمية المستدامة والتخطيط:** يقوم المجلس الشعبي البلدي بإعداد برامج تنمية قصيرة وبعيدة المدى في إطار المخطط الوطني لتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية، مع الأخذ بعين الاعتبار برنامج الحكومة ومخطط الولاية، ومن جهة أخرى يتولى المجلس الشعبي البلدي رسم النسيج العمراني للبلدية مع مراعاة النصوص القانونية والتنظيمية السارية المفعول¹، وعلى هذا الأساس تقوم البلدية بمراقبة مدى مطابقة البناءات لرخص البناء من جهة أخرى تعمل على المحافظة، وحماية التراث العمراني للبلدية وكل الآثار والمواقع²، وفي ذات السياق تحرص البلدية على تسمية كافة المجموعات العقارية السكنية والتجهيزات الجماعية، وكذا مختلف طرق المرور المتواجدة على إقليم البلدية³.

- **المجال الاقتصادي:** يخضع إقامة أي مشروع أو تجهيز على إقليم البلدية إلى رأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي وفي مجال حماية البيئة والأراضي الفلاحية يوكل للبلدية القيام بكل صادرة أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية المسيطرة في برنامجها التنموي، وكذلك تشجيع المتعاملين الاقتصاديين، وترقية الجانب السياحي في البلدية وتشجيع المتعاملين في هذا المجال⁴.

كما يمكن للبلدية أن تنشئ مؤسسات عمومية بلدية ذات طابع إداري أو صناعي وتجاري تمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة⁵.

كما يتولى المجلس الشعبي البلدي المصادقة على الميزانية البلدية من كل سنة السابقة لسنة الميزانية⁶.

- **المجال الاجتماعي والثقافي:** تقوم البلدية في المجال الاجتماعي والثقافي بعدة وظائف وحسب مختلف الفئات الاجتماعية.

¹ عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، المرجع السابق الذكر، ص 199، 200.

² المواد 115 و116 من قانون 11-10 المرجع السابق الذكر ص 18.

³ كمال جعلاب، الإدارة المحلية وتطبيقاتها (الجزائر، بريطانيا، فرنسا). دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 138.

⁴ عمار بوضياف، شرح قانون البلدية. المرجع السابق الذكر، ص ص 203، 204.

⁵ المواد 153 و154 من قانون 11-10 السابق الذكر ص 12.

⁶ المادة 18، نفس المرجع ص 24.

ففي ميدان التعليم تقوم البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الابتدائية وصيانتها، فضلا على أنها توفر النقل المدرسي وتضمنه خاصة في المناطق المعزولة، بالإضافة تساهم البلدية على تشجيع وترقية النشاطات التعليمية والمدرسية بكل الإجراءات المتاحة¹.

أما في الميدان الحماية الاجتماعية تتخذ البلدية كل التدابير الموجهة لترقية تفتح الطفولة الصغرى ورياضة الأطفال والتعليم التحضيري والتعليم الثقافي والعلمي، كما تتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة والفئة المعوزة².

أما في الميدان الثقافي تساهم البلدية إلى تطوير الهياكل الأساسية الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية ونشر الفن والقراءة العمومية والتنشيط الثقافي والحفاظ عليها وصيانتها³.

- **مجال حماية البيئة:** ما يلاحظ في قانون البلدية أن حماية البيئة جاءت كأحد متطلبات تحقيق التنمية المحلية المستدامة، ولهاذا فإن قانون البلدي قد أيد حماية وافرة للبيئة وأعطى اهتمام بارز بالمحافظة عليها. وعليه يقوم المجلس الشعبي البلدي بكل الإجراءات حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء، وكذلك حماية التربة والموارد المائية والقيام باستقلال الأفضل لها⁴.

وفي نفس السياق وبهدف المحافظة على البيئة أوجب القانون إصدار موافقة المجلس الشعبي كلما تعلق الأمر بمشروع ينطوي على مخاطر، كما تعمل البلدية على مكافحة السكنات الهشة الغير القانونية والمضرة بالمنظر والمحيط الخارجي للبلدية⁵.

كما يتكفل المجلس الشعبي البلدي بمساهمة المصالح التقنية للدولة على توزيع المياه الصالحة للشرب، وجمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها والحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات التي تستقبل الجمهور⁶.

2- اللجان الشعبية كهيئة مساعدة لمجلس الشعبي البلدي:

¹ علاء الدين عشى، مدخل القانون الإداري. دار الهدى، عين مليلة، 2012، ص 124.

² كمال جعلاب، نفس المرجع ص 24.

³ المادة 122 من قانون 10-11، السابق الذكر، ص 18.

⁴ عبد الكريم ماروك، الميسر في شرح قانون البلدية الجزائري، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، عنابة، 2013، ص ص 49، 50.

⁵ عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، المرجع السابق، ص 378.

⁶ علاء الدين عشى، المرجع السابق الذكر، ص 12.

إن نظام اللجان يعتبر أحد الوسائل المعتمدة في الاتصال مع الجمهور كما يعطي أعضاء المجلس المنتخب القدرة على فهم طبيعة الأعمال المحلية وأداء مهامها، كما أن تنظيم لجان المجلس الشعبي البلدي لا يقل أهمية عن تنظيم المجلس في حين ذاته لأن هذا الأخير يباشر أعماله من خلال لجانته.

وعلى غرار قوانين البلدية السابقة فقد مكن قانون البلدية 11-10 في مواده من 31 إلى غاية 36 من تشكيل المجلس البلدي بين اعضاء لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه، بحيث تنشأ مع بدء العهدة الانتخابية للمجلس الشعبي البلدي وتستمر ما دام المجلس يكرس صلاحياته المحدد في قانون البلدية، وتنتهي بإقصائه وتستحدث هذه اللجان الدائمة بناء على اقتراح من رئيس المجلس وبموافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الشعبي البلدي تتعد اللجنة نظامها الداخلي وتعرضه على المجلس للمصادقة عليه وهذا ما نصت عليه المادة 32 من قانون البلدية¹، أما هذه اللجان التي يمكن تشكيلها عن كل بلدية لا بد أن يتناسب عدد سكانها فتبدأ من ثلاث لجان كحد أدنى بالنسبة للبلديات التي يبلغ عدد سكانها 20,000 نسمة أو أقل إلى ست لجان كحد أقصى بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها 100,00 نسمة².

إلى جانب اللجان الدائمة أجاز المشرع إمكانية تشكيل لجان خاصة أو مؤقتة تنشأ بموجب اقتراح من رئيس المجلس وبعد الموافقة أغلبية الأعضاء، وهذا حسب ما تنص عليه المادة 33 من قانون البلدية³، الهدف منها هو دراسة موضوع معين وبصورة وافية وتقييم تقرير بذلك عن المهام المستعجلة والظرفية، وبالتالي فبقاء هذه اللجنة مرتبط بالموضوع التي أنشأت من أجله فيحدد موضوع وتاريخ انتهاء المهمة والأجال الممنوحة للجنة الخاصة بصفة صريحة في المداولة المحدد لها⁴.

ومن أجل إيجاد الاستقرار والتوافق داخل المجالس الشعبية البلدية شدد المشرع على ضرورة التمثيل النسبي في تشكيل هذه اللجان، والذي لا بد أن يعكس التركيبة السياسية للمجلس عند تشكيل اللجان الدائمة أو الخاص، مما يعد استجابة لفكرة التعددية الحزبية من جهة، وكذلك تعزيز المشاركة في أشغال المجلس من جهة أخرى⁵.

¹ فريد دبوشة، اللجان البلدية كآلية لمساهمة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 04، 2017، ص88.

² المادة 31 من قانون 11-10 المتعلق بالبلدية السابق الذكر، ص10.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁴ فريد دبوشة، المرجع السابق الذكر، ص89.

⁵ إسماعيل فريجات، "آليات تطوير الجماعات الإقليمية في الجزائر" (أطروحة الدكتوراه في الحقوق تخصص تنظيم إداري) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019-2020، ص 204.

فيما يتعلق بجلسات اللجان تُعقد بشكل غير علني وتُجرى أعمالها في مقر البلدية مع الالتزام بأحكام المادة 19 من القانون المتعلق بالبلدية، التي تُعالج حالات القوة القاهرة التي قد تمنع الوصول إلى مقر البلدية، في مثل هذه الحالات يمكن للجان الاجتماع في موقع آخر ضمن نطاق إقليم البلدية، تُعقد اجتماعات اللجان بناءً على طلب رئيسها أو أغلبية أعضائها، وذلك بعد إخطار رئيس المجلس، تُحدد كل لجنة جدول أعمالها بما يضمن عدم التداخل مع الدورات العادية للمجلس، وفي حال انعقاد دورة استثنائية للمجلس، تتوقف أعمال اللجان تلقائياً على أن تُستأنف بعد انتهاء الدورة، بما يتناسب مع أعضاء اللجان وبرمجة أعمالها¹.

ثانياً) الأجهزة التنفيذية للبلدية

1- رئيس المجلس الشعبي البلدي كممثل على الجهاز التنفيذي للبلدية

يعتبر رئيس المجلس الشعبي البلدي المسؤول الأول في البلدية وهو رئيسها، كما يمثل حلقة وصل بين المجلس الشعبي البلدي والولاية من جهة والمسؤول الأول، ويمثل الهيئة التنفيذية من جهة أخرى²، وينتخب رئيس المجلس الشعبي البلدي رأس القائمة الفائزة بالأغلبية ومتصدر القائمة وفي حالة التساوي أصوات عدة قوائم يعلن رئيسا المنتخب الأصغر سننا، ولكن بعد صدور قانون الانتخابات 12-01 خالفت للمادة 65 من قانون 11-10 ويظهر ذلك في مادته 80 أين أضاف أحكام جديدة ومراحل إجرائية لمن لهم حق تقديم مرشحهم للرئاسة، ولكن تم إلغائها بموجب قانون العضوي 16-10 والذي لم يتطرق تماما لكيفية التي يتم تحديد رئيس المجلس الشعبي البلدي، وهذا يعني تفعيل أحكام قانون البلدية في مادته 65 سالفة الذكر، وهي التي على إثرها تم تحديد رؤساء المجالس الشعبية البلدية في انتخابات المحلية 11 نوفمبر 2017³. وبالمثل صدر قانون الانتخابات الأخيرة 21-01 وهي الأخرى لم يتطرق إلى كيفية انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي، ولكن المشرع في الانتخابات الأخيرة في 2021 طبق نفس الإجراءات التي يتم انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي المذكورة في المادة 80 من قانون 12-01، وذلك بصور أمر رقم 21-13 المعدل والمتمم لبعض أحكام قانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية*

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 13 - 105 يتضمن النظام النموذجي للمجلس الشعبي البلدي (الجريدة الرسمية العدد 15، 17 مارس 2013)، ص 14.

² ياقوتة قديد، المرجع السابق الذكر، ص 167.

³ إسماعيل فريحات وياسين بوهنتالة، قواعد تحديد رئيس المجلس الشعبي البلدي في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي سي الحواس - بركة، العدد 3، جوان 2019، ص 234.

* يتولى المجلس انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي 5 أيام الموالية لتتصيب المجلس وفق إحدى الحالات:

* يتولى المجلس انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي 5 أيام الموالية لتتصيب المجلس وفق إحدى الحالات:

ويتم تنصيب الرئيسي في أجل 15 يوما من تاريخ إعلان نتائج الاقتراع في حفل رسمي يحضره أعضاء المجلس الشعبي البلدي بدعوة من الوالي، الذي يتولى رئاسة على أن يعلن محضر التنصيب في مقر البلدية وبمختلف الملحقات الإدارية البلدية ويبلغ الوالي بذلك¹.

وبعد تنصيب رئيس المجلس الشعبي البلدي فإن عليه اختيار أفراد يساعده في مهامه ويتراوح عدد هؤلاء النواب بين (2 إلى 6 نواب) حسب مقاعد المجلس².

أما فيما يخص انتهاء مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي، فهي تخضع لأحكام المادة 71 من قانون البلدية الساري المفعول سواء الوفاة أو الاستقالة أو التخلي عن المنصب أو محل مانع قانوني ويستخلف طبقا لمادة 65 من قانون البلدية 11-10³.

ويتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بجملة من الصلاحيات في العديد من المجالات كونه يتمتع بالازدواجية في الاختصاص، فيمثل البلدية تارة باعتباره رئيس الهيئة التنفيذية فيمثل البلدية في كل الأعمال المدنية والإدارية، وكل التظاهرات الرسمية ويعمل على تسيير الإدارات البلدية ومتابعة تطور مالية البلدية والحفاظ على ممتلكات، كما يمثل الدولة تارة أخرى وهو ما نصت عليه المادة 85 من قانون البلدية فرئيس

أ- في حالة حصول قائمة على الأغلبية المطلقة للمقاعد فلها حق ترشيح أحد مرشحيها لرئاسة المجلس الشعبي البلدي.

ب- في حالة عدم الحصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للمقاعد يمكن للقائمين الحائزين على 35% على الأقل من المقاعد تقديم مترشح.

ج- أما في حالة عدم الحصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة ولا على 35% من المقاعد فيحق لكل منتخب الترشح لرئاسة المجلس الشعبي البلدي.

د- أما في حال عدم حصول أي مترشح على أغلبية الأصوات فيجري دور ثاني بين المترشحين الحائزين على المرتبتين الأول والثاني ويعلن فائزاً المترشح المتحصل على أغلبية الأصوات.

هـ- أما في حالة تساوي الأصوات المحصل عليها، فيعلن فائزاً المترشح الأكبر سناً. نقلا من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الأمر رقم 21-13 يعدل ويتم بعض أحكام القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية (الجريدة الرسمية العدد 67، 31 أوت 2021) ص 5-6.

يلاحظ من خلال هذا القانون أنه استخدم نفس الإجراءات المتعلقة بانتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي المذكورة في المادة 80 من قانون الانتخابات 12-01 إلا في شقه الأخير في حالة تساوي الأصوات المحصلة عليها فيعلن المترشح الأصغر سناً.

¹ راضية سنقوقة، المرجع السابق الذكر، ص 47.

² المادة 69 من قانون 11-10 المتعلق بالبلدية السابق الذكر، ص 13.

³ المادة 71، نفس المرجع، نفس الصفحة.

المجلس الشعبي البلدي يمثل الدولة على مستوى البلدية، وبهذه الصفة يكلف بالسهرة على احترام القوانين وتطبيق التشريع والتنظيم المعمول بها¹.

كما له صفة ضابط الشرطة القضائية بحيث يحافظ على النظام العام والمتمثل أساسا في الحفاظ على احترام الأمن العام بحماية أرواح الناس وممتلكاتهم، وكذا الحفاظ على الصحة العامة عن طريق اتخاذ تدابير وقائية لمنع انتشار الأوبئة والأمراض المعدية، كالسهرة على نظافة المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع وحماية البيئة من التلوث، كما يقوم باتخاذ الإجراءات التي توفر للسكان الطمأنينة والراحة والهدوء أي الحفاظ على السكنية العامة².

2- إدارة البلدية ينشطها الأمين العام.

لا يمكن للبلدية أن تدار بواسطة مجلس منتخب ورئيسه فقط بل منحها المشرع مجموعة من المستخدمين يشكلون التنظيم الهيكلي والبشري للبلدية، باعتبارها مرفق عام تضم عدة مصالح وهيكل ويشرف عليها إطار بشري يشكل الهيئة التنفيذية للبلدية، تحت إشراف وتسيير الأمين العام للبلدية وسلطة رئيس المجلس البلدي³. ويعتبر شخصية الأمين العام من أهم ما جاء به قانون البلدية 11-10 إن أدخله ضمن الأجهزة المسيرة للبلدية فالأمين العام حسب بعض المختصين الركيزة الأساسية في البلدية والمساعد المباشر والرئيسي لرئيس البلدية، فالمادة 15 من القانون 11-10 اعتبرته صراحة من هيئات البلدية إلى جانب الهيئتين التداولية والتنفيذية⁴، ولتدعيم مكانة الأمين العام للبلدية صدر مرسوم تنفيذي رقم 16-320 والذي يتضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية من حيث تعيينه وحقوقه وواجباته⁵، إلا أن هذا المرسوم اعتبر الأمين العام هيئة عدم تركيز إداري، وذلك بطبيعة منصبه واعتبره منصب وظيفة عليا، وذلك نظرا لطريقة التعيين والتي تستحوذ الإدارة المركزية عليها⁶.

¹ للمزيد انظر للمواد من 77 إلى 95 من قانون الرقم 11-10 المتعلق بالبلدية المرجع السابق الذكر، ص ص 14-16.

² صبيحة محمدي، المرجع السابق الذكر، ص 26.

³ حنان أوثن، القانون الإداري في جزئه الأول. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، 2022، ص 362.

⁴ عبد القادر محتاري، "أثر النظام القانوني للجماعات المحلية على اللامركزية في الجزائر". مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 01، 2016، ص 23.

⁵ للمزيد انظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 16-320 يتضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية، (الجريدة الرسمية العدد 73، 15 سبتمبر 2016).

⁶ هادية بن مهدي، المرجع السابق الذكر، ص 39.

ويتولى الأمين العام للبلدية مجموعة كبيرة من الصلاحيات ذات الطابع إداري سواء بموجب المادة 129 من قانون 10-11 أو بموجب المواد من 13 إلى 16 من المرسوم التنفيذي رقم 16-320 السالف الذكر، وتتلخص هذه المهام في ضمان تحضير اجتماعات المجلس الشعبي البلدي وضمان تنفيذ القرارات المتعلقة بالمداولات المتضمنة الهيكل التنظيمي ومخطط تسيير المستخدمين، كما يتولى الإشراف على مختلف المصالح البلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، بالإضافة إلى هذه المهام الإدارية يمكن في بعض الحالات أن يصبح الأمين العام البلدية هو المسير الإداري في البلدية، ويتعلق الأمر عندما يتم إنهاء مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي فهذا ما تؤكد المادة الثانية في الفقرة الخامسة من قانون رقم 14-08. المتعلق بالحالة المدنية " في حالة شغور منصب رئيس المجلس الشعبي البلدي بسبب الوفاة أو الاستقالة أو التخلي عن المنصب أي لأي سبب آخر منصوص عليه في التشريع المعمول به يمارس الأمين العام للبلدية مهام ضابط الحالة المدنية بصفة مؤقتة"، إلا أن الشيء الأكيد أن الأمين العام للبلدية يمارس وطائفة كالمستخلف في الوظائف ذات طابع إداري فقط ولا يمكن استخلاف رئيس المجلس البلدي كمنتخب¹.

بوجه عام يمارس الأمين العام للبلدية جميع المهام والوظائف المذكورة سابقاً تحت إشراف وسلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، مما يجعل رئيس البلدية المسؤول الأول في البلدية، ومع ذلك يُعتبر الأمين العام من الركائز الأساسية في عمل البلدية، نظراً لما يتمتع به من كفاءة وخبرة، فمعظم الأمناء العاميين اليوم حاصلون على شهادات جامعية، بالإضافة إلى الخبرة الميدانية التي يكتسبونها تدريجياً من خلال الممارسة العملية مما يؤهلهم للإمام بشؤون البلدية المتنوعة، هذا الدور يجعل الأمين العام المساعد الأساسي والمباشر لرئيس البلدية، ويبرز طبيعة العلاقة بينهما، فبينما يسعى رئيس البلدية لتحقيق تطلعات سكان البلدية لتعزيز فرصه في تجديد ولايته ومواصلة ممارسة السلطة، يعمل الأمين العام بمنهجية التقنوقراطي، على تعزيز نفوذه داخل البلدية بفضل خبراته العلمية والعملية، هذه العلاقة المتداخلة تعكس التوازن بين الأدوار السياسية والإدارية داخل الهيكل التنظيمي للبلدية².

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 14-08 المؤرخ في 9 أوت 2014 المعلق بالحالة المدنية، (الجريدة الرسمية العدد 49، 20 أوت 2014)، ص4.

² ناصر لباد، "دور الأمين العام للبلدية، مقارنة من منظور التسيير العمومي". مجلة إدارة، العدد 1، 2019، ص ص ، 26 - 28.

بالإضافة للمهام الإدارية يقوم الأمين العام بمهام مالية والمتمثلة في إعداد وتحضير مشروع ميزانية البلدية وضمان تنفيذها تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي¹.

المطلب الثالث: الولاية وفق قانون الولاية 07-12

لتحقيق التوازن الشكلي بين مختلف قوانين الجماعات المحلية، صدر قانون الولاية رقم 07-12 استكمالاً لقانون البلدية رقم 10-11، وتُعد الولاية المستوى الثاني في تنظيم الإدارة المحلية في الجزائر، والأعلى في هرم الترتيب اللامركزي مقارنة بالبلدية، حيث تمثل حلقة وصل بين الإدارة المركزية والإدارة اللامركزية. وقد عرف قانون الولاية 07-12 الولاية على أنها " جماعة الإقليمية وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وهي أيضا الدائرة الإدارية غير المركزة للدولة، وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجهات الإقليمية والدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة، وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين"².

وتتكون الولاية من الهياكل والمصالح التي تضمن لها تولي تسير الشؤون المحلية على مستوى الولاية، وهذا ما تأكده المادة الثانية من قانون الولاية للولاية هيئتان المجلس الشعبي الولائي والوالي فالمشرع حافظ على نفس التشكيلة التي جاءت في قانون 09-90.

أولاً) الأجهزة التداولية: يتكون الجهاز التداولي للولاية على المجلس الشعبي الولائي واللجان المساعد له من أجل تأدية مهامه.

1- المجلس الشعبي الولائي: وهي هيئة إقليمية منتخبة من طرف الشعب عن طرق الاقتراع العام وهو هيئة المدولة والمراقبة والمعبر الرئيسي على مطالب السكان وطموحاتهم الأساسية، كما يعد المحور الرئيسي بما يمثله من مختلف الاتجاهات والتيارات التي يحملها، وله دور فعال في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية³.

¹ المادة 129 من قانون 10-11، المرجع السابق الذكر ص 19 و المواد من 13 إلى 16 من المرسوم التنفيذي رقم 16-320، المرجع السابق الذكر، ص ص 4، 5.

² المادة الأولى، الجمهورية الجزائرية الشعبية، قانون 07-12 المتعلق بالولاية، (الجريدة الرسمية، العدد 12، 9 فيفري 2012)، ص ص 8، 9.

³ نسرين شريقي ومريم عمارة وسعيد بوعلي، القانون الإداري التنظيم الإداري - النشاط الإداري، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2013، ص 99.

ويتشكل المجلس من مجموعة من المنتخبين يتم توجيههم من قبل سكان الولاية من بين مجموعة من المترشحين المقترحين من قبل الأحزاب أو المرشحين الأحرار، ذلك عن طريق الاقتراع السري العام والمباشر، وعلى القائمة المقترحة وبتصويت تفضيلي دون مزج لمدة 05 سنوات ويتغير أعضاء المجلس حسب عدد السكان الولاية والتي تبدأ بـ 35 عضو في الولايات التي يقل عدد سكانها عن 250,000 نسمة إلى غاية 55 عضوا كأحد أقصى في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 950,001 و1159,000 نسمة¹.

وينتخب رئيس المجلس الشعبي الولائي خلال 8 أيام بعد إعلان نتائج تحت رئاسة المنتخب الأكبر قصد انتخاب رئيس المجلس من بين أعضائه، بعدها ينتخب الرئيس المجلس يختار هذا الأخير وخلال 8 أيام التي تلي تنصيبه نواب من بين أعضائه ويعرضهم للمصادقة بالأغلبية المطلقة على المجلس الشعبي الولائي². يعقد المجلس الشعبي الولائي باعتباره هيئة المداولة في الولاية أربعة دورات عادية في السنة ويمكن أن يجتمع المجلس في دورات غير عادية بطلب من رئيسة أو ثلث الأعضاء أو الوالي، كما يجتمع المجلس بقوة القانون في حالة كارثة طبيعة أو تكنولوجيا³.

لا تصح اجتماعات المجلس إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه، وإذا لم يجتمع بعد الاستدعاء الأول لعدم اكتمال النصاب القانوني، فإن المداولات المتخذة بعد الاستدعاء الثاني بفارق خمسة أيام كاملة على الأقل تكون صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

ويتداول المجلس الشعبي الولائي في الشؤون الداخلية في مجال اختصاصه وتتخذ المداولات بالأغلبية البسيطة لأعضاء المجلس الحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات يرجع صوت الرئيس وتصبح مداولات المجلس نافذة بقوة القانون بعد 21 يوما من إبدائها بالولاية وإن تبين الولاية عدم مطابقتها للقوانين يرفع دعوى أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا للإقرار ببطالانها، ولا تنفذ إلا بعد مصادقة الوزير المكلف بالداخلية في أجل أقصاه شهرين مداولات المجلس الشعبي الولائي المتضمنة الميزانيات والحسابات، التنازل عن العقار أو اقتنائه أو تبادله، اتفاقية التوأمة، الهبات والوصايا الأجنبية⁴.

¹ المادة 169 والمادة 189 من قانون 01-21 المتعلق بالانتخابات السابق الذكر، ص 25-28.

² المواد 58 و59 من قانون السابق الذكر، ص 14، 15.

³ كمال جعلاب، المرجع السابق الذكر، ص 173.

⁴ مفيدة بن لعبيدي، " الحكم الموسع آلية التنمية المستدامة في الجزائر - ترشيد الإدارة المحلية مدخلا"، (أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2015-2016، ص ص 178، 179.

وتجرى مداولات وأشغال المجلس في المقرات المخصصة للمجلس الشعبي الولائي، وفي حالة القوة القاهرة المؤكدة التي تحول دون الدخول إلى المجلس الشعبي الولائي، يمكن عقد مداولات وأشغال المجلس الولائي في مكان آخر من إقليم الولاية بعد التشاور مع الوالي¹.

وقد منح قانون 07-12 للمجلس الشعبي الولائي صلاحيات واسعة في عدة مجالات، وتشمل جميع أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنمية إقليم الولاية وحماية البيئة، بحيث تضمن القانون حوالي 106 اختصاصا.

ففي مجال الري والفلاحة يبادر المجلس الشعبي الولائي ويجسد كل العمليات التي ترمي إلى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحة والتهيئة والتجهيز القروي كما يقوم بأعمال الوقاية من الكوارث الطبيعية وحماية البيئة والغابة والصحة الحيوانية أما مجال الري فيقوم بإنجاز أشغال التهيئة والتطهير².

أما مجال المنشآت الاقتصادية يبادر المجلس بتهيئة الطرق الولائية وصيانتها وتصنيفها، وترقية هياكل الاستقبال الأنشطة وفك العزلة الريف في مجال الإنارة والطرق³.

كما يمارس المجلس مهام كثيرة ذات طابع اجتماعي وثقافي، بحيث يعمل المجلس على ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات أو المتعاملين الاقتصاديين ولاسيما تجاه الشباب أو المناطق المراد ترقيتها⁴، كما يتولى انجاز وصيانة هياكل الصحة العمومية، ومساعدة الفئات الاجتماعية المحتاجة إلى رعاية، كما يقوم بإنشاء منشآت ثقافية ورياضية وترفيهية وبعث وتنمية التراث الثقافي والسياحي بالولاية⁵.

أما مجال الإسكان والسكن فيساهم المجلس ويشجع إنشاء مؤسسات البناء والتعاونيات العقارية، ويدعم المجلس البلديات في ما يخص تطبيق برامجها الإسكانية⁶.

2- الأجهزة المساعدة للمجلس الشعبي الولائي: للقيام المجلس الشعبي بمهامه وصلاحياته على أحسن وجه يشكل المجلس الشعبي الولائي بين أعضائه ما يلي:

¹ المواد 22 و 23 من قانون 07-12 المتعلق بالولاية، المرجع سبق ذكره، ص 10.

² محمد برباج، "مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر". مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، "العدد 11، 2017، ص 66.

³ محمد الصغير بعلي، الولاية في القانون الإداري الجزائري. دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2014، ص 86.

⁴ عمار بوضياف، شرح قانون الولاية الجزائري، قانون 07-12 المؤرخ في 21 فيفري 2012. دار جسور للنشر، الجزائر، 2012، ص 235.

⁵ محمد الصغير بعلي، الولاية في القانون الإداري الجزائري، المرجع السابق الذكر، ص 86.

⁶ محمد برباج، المرجع السابق الذكر، ص 67.

أ. **مكتب المجلس:** للمجلس الشعبي الولائي مكتب يتكون حسب المادة 28 من قانون الولاية المذكور أنفا من رئيس المجلس الشعبي الولائي رئيساً ونواب رئيسي المجلس الشعبي الولائي وأعضاء ورؤساء اللجان الدائمة. وتحدد مهمة هذا المكتب وكيفية سيره عن طريق النظام الداخلي للمجلس الشعبي الولائي، كما ينتخب المجلس الشعبي الولائي مكتباً خلال كل دورة بناء على اقتراح من رئيسه مكوناً من عضوين إلى أربعة أعضاء لتسييره، وتتولى أمانة من موظفين ملحقين بدوان رئيس المجلس الشعبي الولائي مساعدة مكتب دورة المجلس¹.

ب. **لجان المجلس:** نشأت فكرة تكوين لجان تابعة للمجلس المنتخب من الحاجة إلى التخصص الفني داخل الجماعات المحلية، نظراً لعجزها عن تنفيذ كافة الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمفردها. تهدف هذه اللجان إلى الاستفادة من خبرات وكفاءات الفنيين والتقنيين المتخصصين، بما يضمن تحقيق فعالية أكبر في المجالات التي تُعنى بها تلك اللجان².

يتشكل المجلس الشعبي الولائي من بين أعضاءه لجاناً متخصصة لدراسة المسائل والقضايا التي تهم الولاية وتتشكل هذه اللجان بصفة دائمة أو مؤقتة لغرض دراسة ما يفترض المجلس من إشكاليات يسترجى التوسع في دراستها والتعمق فيها، وتقديم بذلك للمجلس الذي يكون يبدي القرار النهائي، وتتشكل اللجان الدائمة أو الخاصة عن طريق مداولة يصادق عليها بأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس بناء على اقتراح من رئيسه أو الأغلبية المطلقة لأعضائه، ويجب أن يعكس تشكيلها تمثيلاً نسبياً للتركيبية السياسية للمجلس، تعد كل لجنة نظامها الداخلي وتصادق عليه ويرأسها عضو منتخب من المجلس الشعبي الولائي³، إلى جانب اللجان الدائمة أو الخاصة يمكن للمجلس إنشاء لجنة تحقيق تتشكل بناء على اقتراح من رئيس المجلس أو ثلثي أعضاء الممارسين، وتنتخب عن طريق الأغلبية الممثلة لأعضائه الحاضرين مع إخطار الوالي والوزير المكلف بالداخلية، وتقديم السلطات المحلية المساعدة للجنة النخبين لتمكينها من إتمام مهمتها وتقديم نتائج التحقيق للمجلس الشعبي الولائي⁴.

ثانياً) الأجهزة التنفيذية: يتكون الجهاز التنفيذي للولاية من الوالي والأجهزة الإدارية المساعدة له.

¹ كمال جعلاب، المرجع السابق الذكر، ص 174.

² محمد لعمرى، انعكاسات تدخل السلطة المركزية على اختصاصات الجماعات المحلية"، (أطروحة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص قانون العام"، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2020-2021، ص 61 .

³ مفيدة بن لعبيدي، المرجع السابق الذكر، ص 179.

⁴ عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، المرجع السابق الذكر، ص 288.

1- الوالي: يحتل الوالي مكانة متميزة في نظام الإدارة المحلية الجزائرية، حيث يعد حلقة وصل بين السلطة المركزية والجماعات الإقليمية فهو أعلى سلطة إدارية وسياسية في الولاية، كما يعد من المناصب السامية أو العليا للدولة ويحظى بمكانة مرموقة ومركز عالي عند السلطة الإدارية المركزية، فقد عرفته المادة 4 من مرسوم تنفيذي رقم 90-230 على أن الوالي هو "ممثل الدولة ومندوب الحكومة في الولاية ويسهر الوالي على تنفيذ القوانين والتنظيمات ويتولى تنفيذ قرارات المجلس الشعبي الولائي"¹.

والوالي يعتبر المندوب والممثل المباشر لكل الوزراء ومن تم فهو صاحب أعلى سلطة في الولاية سواء في علاقته بالمجلس التنفيذي أوفي علاقته بالمجلس الشعبي الولائي، فهو يقوم بتنفيذ قرارات الحكومة المركزية من جهة ومن جهة أخرى يتولى تنفيذ قرارات المجلس الشعبي الولائي².

ويعين الوالي بموجب مرسوم رئاسي وهذا ما تأكده المادة 92 من الدستور 2016 و2020 دون استشارة أو توجيه من أية جهة أخرى وتنتهي مهامه بنفس الطريقة³، وهذا ما يبرز المركز المهم لهاته الهيئة وبالعودة إلى المرسوم التنفيذي 90-230 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالمناصب والوظائف العليا في الإدارة المحلية السابق الذكر، فقد حددت الفئات التي يتم تعيين منها الوالي والمتمثلة من فئة الأعضاء العامون للولايات ورؤساء الدوائر وفئة من الطبقة السياسية والعسكرية للدولة⁴، كما حدد المرسوم تنفيذي رقم 90-226 شروط التي يجب أن تتوفرها الوظائف العليا من بينها وظيفة الوالي والتي تشترط الكفاءة والنزاهة والخبرة المهنية والتكوين عاليا أو مستوى من التأهيل مساويا لذلك⁵، وهذا لا يعني اعتبارها معايير أو التزاما على سلطة التعيين فالرئيس الجمهورية له السلطة والحرية الكاملة والمطلقة في تعيين الولاية فإن هذه الشروط هي شروط عامة واجب توفرها في شاغلي مناصب الوظيفة العمومية، وهذا نظرا لحساسية المركز ومكانته الوزارية سياسيا وإداريا⁶.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 90-230 تحديد أحكام القانون الأساسي الخاص بالمناصب والوظائف العليا في الإدارة المحلية، (الجريدة الرسمية العدد 31، 28 جويلية 1990)، ص 1034.

² على زغدوي، الإدارة المركزية في الجمهورية الجزائرية، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 83.

³ المرسوم الرئاسي رقم 20-442 يتعلق بإصدار التعديل الدستور، المرجع السابق الذكر، ص 21.

⁴ مرسوم تنفيذي رقم 90-230 المرجع السابق الذكر، ص 1035.

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 90-226 يحدد حقوق العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة وواجباتهم، (الجريدة الرسمية، العدد 31، 28 جويلية 1990)، ص 1026.

⁶ إسماعيل فريجات، "نظام الولاية في القانون الإداري الجزائري"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 2، العدد 2، 2019 ص 144،145.

ويتمتع الوالي بسلطات واسعة بموجب نصوص تشريعية وتنظيمية، فالوالي له ازدواجية في الاختصاص حيث يحوز على سلطات بصفته ممثلاً للولاية والمنصوصة عليها بموجب المواد 102 إلى 109 أين أدمج فيها جزئين من السلطات من حيث تمثيل الولاية وتنفيذ مداوات المجلس الشعبي الولائي ومن جهة أخرى يمارس سلطات باعتباره ممثلاً للدولة والمنصوص عليها في المواد من 110 إلى 121 بحيث يجسد بهذه الصفة صورة لعدم التركيز الإداري وهو القائد الإداري للولاية وحلقة الاتصال بينها وبين السلطة المركزية فالوالي يتصرف باسم الدولة وهو المنفذ للقوانين والتنظيمات¹.

2- الأجهزة المساعدة للولاية: تنص المادة 127 من قانون الولاية أنه تتوفر الولاية على إدارة توضع تحت سلطة الوالي وتكون مختلف المصالح غير المركزية للدولة جزءاً منها ويتولى الوالي تنشيط وتنسيق ومراقبة ذلك، وعليه فإن الأجهزة المساعد للوالي تتمثل في أجهزة الإدارة العامة في الولاية والمصالح الخارجية في الولاية (المديريات التنفيذية)² المتمثلة في :

أ. أجهزة الإدارة العامة في الولاية: بالرجوع إلى مرسوم التنفيذي 94-215 المحدد لأجهزة الإدارة بالولاية وهياكلها، نجد أن أجهزة الإدارة في الولاية الموضوعة تحت سلطة الوالي تتمثل في الكتابة العامة والمتفشية العامة والديوان ورئيس الدائرة³.

❖ **الكتابة العامة:** تعد العون المباشر للوالي وتعتبر من بين أهم المصالح الإدارية بالولاية، وهذا بالنظر للمهام الموكلة إليها، يشرف على سيرها الأمين العام الذي يحتل المركز الثاني بعد مركز الوالي، والذي يعين بموجب مرسوم الرأسي مهمته متابعة عمل مصالح الدولة الموجودة في الولاية فهو ينسق أعمال المديرين في الولاية⁴.

❖ **المتفشية العامة:** تسير بواسطة مفتش عام معين بمرسوم رئاسي يساعده مفتشان أو ثلاثة، وتتولى تحت سلطة الوالي التقويم المستمر لعمل الأجهزة والمؤسسات غير المركزية واللامركزية الموضوعة تحت وصاية

1:

أ المواد من 102 إلى 121 من قانون المتعلق بالولاية 12-07، ص ص 18 - 20.

² قانون 12-07 المرجع السابق الذكر، ص 20.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 94-215 يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها،

(الجريدة الرسمية العدد48، 27 جويلية 1994) ص 5.

⁴ نسرين شريقي ومريم عمارة وسعيد بوعلي، المرجع السابق الذكر، ص113.

وزير الداخلية والقيام بأي تحقيق حول وضعية خاصة ترتبط بمهام الأجهزة والمؤسسات بناء على طلب الوالي¹.

❖ **الديوان:** وهو هيئة مساعدة للوالي وتعمل تحت إشرافه مباشرة ويشرف على ادارتها رئيس الديوان الذي يساعد الوالي في ممارسة وتنفيذ مهامه بالولاية²، ويتلقى في حدود اختصاصاته تعويضا بالإمضاء من الوالي ويضم الديوان من 5 إلى 10 ملحقتين بالديوان حسب احتياجات ونشاطات كل ولاية، وتحدد بقرار وزاري مشارك بين وزير المالية والوزير المكلف بالداخلية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

❖ **رؤساء الدوائر:** دائرة فرع إداري تابع ومساعد للولاية لا تتمتع بالشخصية المعنوية وليس لها استقلال مالي وليس لها أهلية التقاضي، فالدائرة عبارة عن جهة عدم تركيز إداي تابعة لوالي الولاية وخاضعة لسلطته، ويشرف على تسيير الدائرة رئيس الدائرة تحت سلطة الوالي، والذي يعين بموجب مرسوم رئاسي بناء على اقتراح من الوزير الأول ويسعد رؤساء الدوائر الوالي في تنفيذ القوانين والتنظيمات المعمول بها وقرارات الحكومة وقرارات المجلس الشعبي الولائي، وكذلك قرارات مجلس الولاية³.

ب. **المجلس الولاية:(المديريات الولائية)** يتشكل المجلس التنفيذي للولاية من المدراء وممثلي المديريات التنفيذية أو المصالح الخارجية للولاية، ومن الخطأ اعتبار المديريات التنفيذية أحد الهياكل الإدارية للولاية أو جزء من التنظيم الإداري للولاية، وذلك أنه بالرجوع للمرسوم التنفيذي رقم 94-215 المذكور سابقا قد حدد هياكل وأجهزة الإدارة العامة على مستوى الولاية في مادته الثانية، كما تناولناه في العنصر السابق (الكتابة العامة- المفتشية العامة- الديوان- رئيس البلدية) فالمديريات التنفيذية تشكل مظهرا من مظاهر عدم التركيز الإداري وتمارس عمليا دورا كبيرا في مجال التنمية المحلية.

فالمديريات التنفيذية هي عبارة عن حكومة مصغرة تنشط في الحدود الجغرافيا للولاية يوكل إليها تنفيذ سياسة الدولة في القطاعات المختلفة وبعث و تحريك العملية التنموية على مستوى الولاية، كما أنها تمثل السلطة المركزية على المستوى الولائي وتجسد وحدة الدولة وتعمل على تنفيذ قوانينها على مستوى إقليم الولاية⁴.

¹ مفيدة بن لعبيدي، المرجع السابق الذكر، ص 184.

² المواد 7 و8 من مرسوم تنفيذي رقم 94-215 السابق الذكر، ص ص 6 و7.

³ المادة 9 من مرسوم تنفيذي رقم 94-215 السابق الذكر، ص6.

⁴ عمار بوضياف، شرح قانون الولاية: القانون 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012، المرجع السابق الذكر، الجزائر، 2012، ص ص 246، 247.

ونظرا لتعدد المديرية التنفيذية ومن أجل التنسيق بين مختلف القطاعات التي تتولها المصالح الغير ممرزة جعل لها المشرع إطار قانوني من أجل التنسيق والتشاور والممثل في المجلس الولاية وهو جهاز يعمل تحت إشراف سلطة الوالي، ويقوم بتنفيذ قرارات الحكومة والمجلس الشعبي الولاوي ويدرس في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها كل المسائل والمعروضة عليه من طرف الوالي أو أحد أعضائه، ويجتمع المجلس الولاية مرة واحدة في الأسبوع برئاسة الوالي، كما يمكن أن يعقد اجتماعات غير عادية باستدعاء من الوالي عندما يتطلب الوضع ذلك، كما يمكن أن يتأسر الكاتب العام المجلس وإذا وقع مانع للوالي¹.

ومن خلال ما تقدم نجد أن إدارة الولاية تجمع بين أسلوبين في سيرها فمن جهة تتبع أسلوب المركزية الإدارية من خلال ممثلها الوالي والذي يتخذ من عدم التركيز الإداري لإدارتها، ومن جهة أخرى يتولى إدارتها ممثلي الولاية أنفسهم بواسطة المجلس الشعبي الولاوي عن طريق استخدام اللامركزية الإدارية. أي أن الولاية وحدة إدارية بالنسبة لسلطة المركزية من ناحية ووحدة لامركزية بالنسبة للسلطة اللامركزية من ناحية أخرى. مجمل القول تُعتبر الجماعات المحلية حجر الزاوية في الهيكل الإداري للدولة، حيث تُشكّل حلقة وصل بين الإدارة المركزية والمجتمع المحلي. أين تلعب دورًا جوهريًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما منحها صلاحيات واسعة في مجالات متعددة. ومع تزايد المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، يبرز الاهتمام بمواردها المالية وآليات تمويلها كضرورة لضمان استمرارية قدرتها على أداء مهامها بفعالية. ومن هذا المنطلق نتناول موضوع المالية المحلية في المبحث التالي.

المبحث الثالث: الهيكل التمويلي للجماعات المحلية في الجزائر

حسب ما تناولنا سابقًا منح المشرع الجزائري الجماعات المحلية صلاحيات واسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إلا أن تنفيذ هذه المهام وتلبية الاحتياجات يتطلب توفير موارد مالية كافية، انطلاقًا من المبدأ القائل: "الوحدات المحلية التي تمتلك اختصاصات دون وسائل لتنفيذها ليست حرة". فبدون

¹ المواد من 17 إلى 22 من المرسوم التنفيذي 24-215، المرجع السابق الذكر، ص ص 7، 8.

التمويل اللازم، لا يمكن للجماعات الإقليمية الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة إليها، مما يؤكد أهمية تحقيق الاستقلال المالي والإداري للجماعات المحلية.

فقد اعترف كل من قانون البلدية 10-11 وقانون 07-12 على مجموعة من الوسائل والآليات المالية أقرها المشرع للجماعات المحلية بهدف تجسيد تلك الاختصاصات، فقد نصت المادة 170 من قانون البلدية أن الموارد المالية تتكون من حصيلة الجباية، مداخيل ممتلكاتها، مداخيل أملاك البلدية- الإعانات والمخصصات، نتائج الهيئات والوصاية- القروض، أما الولاية حسب المادة 151 من قانون 07-12 فمواردها تتكون من التخصيصات، نتائج الجباية والرسوم، الإعانات ونتائج الهيئات والوصايا، مداخيل ممتلكاتها والقروض ناتج مقابل للخدمات الخاصة التي تؤديها الولاية، جزء من ناتج حق الامتياز. وبذلك فإن الموارد المالية المحلية جاءت كثيرة ومتنوعة، فهي تشمل على مصادر متاحة على المستوى المحلي، بالإضافة إلى مصادر يمكن الحصول عليها من جهات أخرى. وعليه سوف نقسم هذا المبحث إلى دراسة المصادر المالية المحلية الذاتية ومصادر الموارد الخارجية.

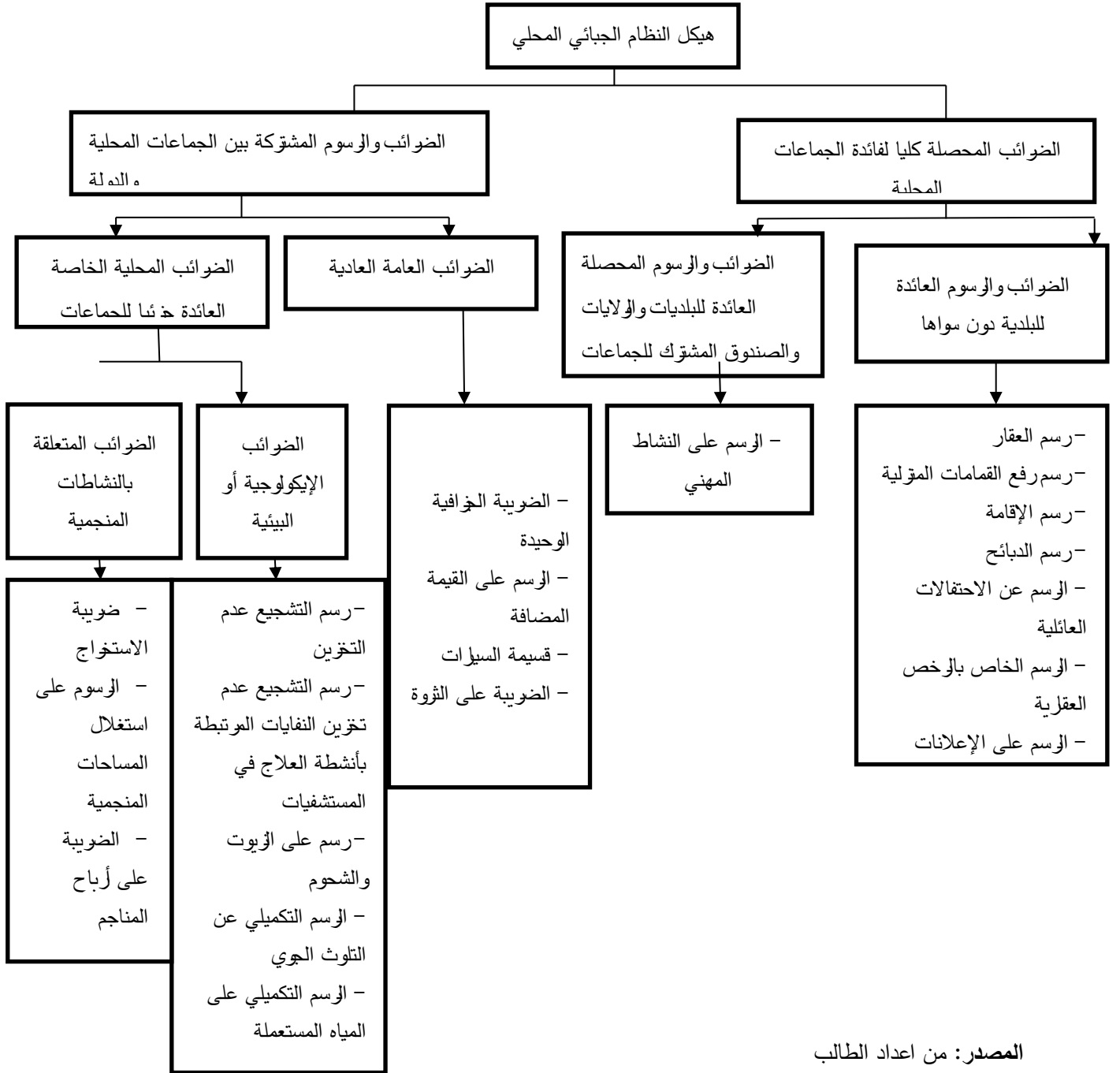
المطلب الأول: الموارد المالية المحلية الداخلية (الذاتية):

وتسمى أيضا بإيرادات المالية الذاتية المحلية، وهي التي تتم جبايتها بواسطة الجماعات المحلية ضمن حدودها الإقليمية أو تجني عن طريق الحكومة المركزية وتشير هذه الموارد إلى مدى القدرة الذاتية للجماعات المحلية في الاعتماد على نفسها في تمويل التنمية، وتتمثل هذه المصادر من مصادر الجبائية والمصادر الغير الجبائية.

أولاً) المصادر الجبائية المحلية: تمثل الجباية المحرك القاعدي للتنمية المحلية على المستوى المحلي فالجزائر من بين الدول التي حرصت على ضمان توفير الموارد الجبائية والتي تشكل إحدى أهم مصادر التمويل المحلي للجماعات المحلية، حيث يتوفر الهيكل الجماعة المحلية من 23 ضريبة ورسم منها سبعة ضرائب موجهة كلياً لفائدة الجماعات الإقليمية و16 ضريبة موجهة جزئياً لفائدة الجماعات الإقليمية، وتساهم الجباية المحلية بـ 90% من مجموع المصادر المحلية الداخلية أي يمثل 3/4 إيرادات الداخلية للجماعات المحلية¹.

شكل 1 : يوضح توزيع الجباية المحلية

¹ محمد فيراري، " هيكل الجباية المحلية ومردودها " برنامج التكوين المقدم من طرف الإدارة المحلية لفائدة لأمناء العامون للبلدية، ورشة المالية المحلية، دورة سبتمبر 2014.



المصدر: من اعداد الطالب

1- الضرائب والرسوم المحصلة كلياً لفائدة الجماعات المحلية: وتنقسم هذه الضرائب الخاصة بالجماعات المحلية إلى:

أ. **الضرائب والرسوم العادية للبلدية دون سواها:** لتتمكن البلدية من تحسين مداخلها الذاتية للقيام بالمسؤوليات والمهام المنوطة بها، نص القانون الجبائي فيما يعرف بالحماية المحلية على مجموعة من الضرائب والرسوم تستخلص لفائدة البلديات دون سواها وهي كالتالي:

- **رسم العقار:** وهي ضريبة عينة تمس أملاك العقارات المبنية والغير المبنية الموجودة في التراب الوطني باستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة، وذلك حسب أحكام المادة 248 و 249 من قانون رقم 91-25¹، ويحسب على أساس القيمة الإجبارية الجبائية للمساحات المتواجد فيها الملكيات المبنية وهي محدد حسب التنظيم المعمل به لكل متر مربع، أما الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية فيحسب على الملكيات غير المبنية على أساس القيمة الإجبارية الجبائية والمحددة بالمترب مربع للأراضي غير الزراعية والهكتار للأراضي الزراعية².

- **رسم رفع القمامات المنزلية (التطهير):** تم وضع هذه الضريبة لصالح البلديات التي تعمل فيها خدمة جمع النفايات المنزلية، يتم فرض ضريبة سنوية على التخلص من النفايات المنزلية، على جميع العقارات المبنية³، وقد أعطى المشرع السلطة التقديرية للبلديات لفرض هذه الرسوم وتنفيذها إلا أنه قيدها بمراقبة السلطة الوصية ويحدد مبلغ الرسم ما بين 2000 دج كحد أدنى على غاية 80000 دج كأقصى حد، وذلك حسب نوع البنية (سكني أو تجاري أو صناعي)⁴.

رسم الإقامة: ينشأ رسم الإقامة لفائدة البلديات ويخضع للرسم على الإقامة الأشخاص المقيمون في البلدية وليس لهم بها سكن خاص يخضعون بموجب للرسم العقاري⁵، وتم تأسيس هذا الرسم لفائدة البلديات المصنفة كمحطات سياحية أو مناخية أو حمامات معدنية سياحية أو محطات سياحية مختلطة⁶، وتؤسس تعريفه هذا الرسم على الشخص وعلى اليوم الواحد من الإقامة والتي تبدأ بـ 100 دج كحد أدنى للشخص الواحد في اليوم وتصل حتى 600 دج، وذلك تبعا لتصنيف المؤسسات الإقامة⁷.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 91-25 المتضمن قانون المالية لسنة 1992 1991، (الجريدة الرسمية، العدد 65، 18 ديسمبر 1991)، ص ص 2451، 2452.

² وردة خليفي، "آليات تسير الجماعات الإقليمية في الجزائر". (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية

تخصص إدارة محلية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة، 2019-2020، ص 106.

³ Mohamed Safir et Abdelhakim Chachoua « le role de la fiscalite Locale dans le financement du budget des collectivités locales etude de cas sur une chantillon des communes de la wilaya de Bouira » **Rechercher Economiques et managériales**, Vol 16, N°1, 2022, P102.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المادة 263 مكرر 2 المتضمن القانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة لسنة 2022، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2022، ص 97.

⁵ المادة 266 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة 2022، المرجع السابق الذكر، ص 98.

⁶ بلواضح الجيلاني، "فعالية نظام الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية: دراسة حالة بلدية المسيلة خلال الفترة (2007-2014)" **مجلة الحقوق والعلوم الاجتماعية** المجلد 10، العدد 3، 2016، ص 259.

⁷ المادة مكرر 3 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة 2022، المرجع السابق الذكر، ص 98.

- **الرسم السكن:** يطبق هذا الرسم على المحلات ذات الطابع السكني أو المهني الواقعة في البلديات مقر الدائرة مع العلم أن هذا الرسم كان يطبق في بدايته على بعض الولايات (الجزائر، وهران، عنابة) إلا أنه تم تمديده ليشمل جميع البلديات لمقرات الدوائر، ويحدد مبلغ الرسم السنوي بـ 300 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني و1200 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع المهني ويحصل هذا الرسم من مؤسسة سونلغاز عن طريق فاتورة الكهرباء والغاز¹.

- **الرسم على الدبائح:** وهي ضريبة غير مباشرة تنص لفائدة البلديات التي تتوفر فيها مدابح ويفرض على كل المنتجات الاستهلاكية، كما يفرض على اللحوم المستوردة ويقدر رسم الدبحة بـ 10 دج/كلغ يخص منها 1,5 دج لفائدة صندوق التخصيص الخاص لحماية الصحة الحيوانات و8,5 دج عائد لميزانية البلدية².

- **الرسم عن الاحتفالات العائلية:** يعتبر هذا الرسم من الضرائب الغير المباشرة ويعود عائداته لفائدة البلديات فقط، وتتراوح تعريفه هذا الرسم ما بين 500 إلى 800 دج عن كل يوم عندما لا تتعدى هذه الحفل الساعة السابعة مساءً ومن 1000 إلى 1500 دج إن امتد الحفل إلى ما بعد السابعة مساءً مع العلم أن تعريفه، هذا الرسم تحدد بصفة صريحة ودقيقة من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي بقرار صادر بموجب مداولة من طرف الهيئة التداولية لمجلس الشعبي البلدي³.

- **الرسم الخاصة بالرخص العقارية:** وهو رسم خاص على العقارات وتحصل من طرف أمين خزينة البلدية وهي واجبة على رخص البناء، رخص الهدم، شهادة المطابقة، رخص التقسيم والعمران، ويتراوح مبلغ هذه الرسوم بـ 1875 دج و 32500 دج بالنسبة لرخص البناء ذات الطابع السكني وما بين 30000 دج و 100000 دج بالنسبة للبناءات ذات الطابع التجاري والصناعي⁴.

- **الرسم على الإعلانات والصفائح المهنية:** يؤسس هذا الرسم لفائدة البلديات على الإعلانات والصفائح المهنية باستثناء تلك المتعلقة بالدولة والجماعات الإقليمية والحامل للطابع الإنساني، ويخضع الرسم على

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 67 من قانون رقم 02-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2003، (الجريدة الرسمية العدد 86، 25 ديسمبر 2022) ص 24.

² محمد طالبي ومسعودي عبد القادر، "واقع الجباية المحلية في الجزائر وسبل تفعيلها"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 8، العدد 2، 2019، ص 104.

³ بلال بلعالم "تطور النظام القانوني للجماعات الإقليمية في الجزائر - نظام البلدية-". (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية تخصص الدولة والمؤسسات العمومية)، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 01، 2017-2018، ص ص 460، 461.

⁴ محمد طالبي ومسعودي عبد القادر، المرجع السابق الذكر، ص 105.

الإعلانات والصفائح المهنية للأصناف التالية: الإعلانات على الأوراق العادية المطبوعة والمخطوطة باليد، الإعلانات المدهونة والمعلقة في مكان عمومي، الإعلانات المضئية¹.

ب. الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة البلديات والولايات و الصندوق المشترك للجماعات المحلية: (الرسم على النشاط المهني): يعتبر هذا الرسم من أهم الضرائب التي تدخل ضمن الموارد الجبائية للجماعات المحلية كونه يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية، ولقد أحدث الرسم على النشاط المهني بموجب قانون المالية لسنة 1996 بعد ما كان يسمى الرسم على النشاط التجاري والصناعي حسب ما توضحه المادة 21 من قانون المالية لسنة 1996².

وحسب المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة التي تنص " يستحق الرسم بصدد رقم أعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح الصناعية والتجارية أو للضريبة على أرباح الشركات".

ويتحدد معدل الرسم على النشاط المهني حسب المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بـ 1,5% بعدما كان في السنوات السابقة 2% ويفرض على رقم الأعمال المحققة، ويتم توزيع حصيلة على الجماعات الإقليمية كما يلي حصة البلدية 66%، حصة الولاية 29% حصة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية 5%، غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات عبر الأنابيب³.

2- الضرائب والرسوم المشتركة بين الدولة والجماعات المحلية

تتحصل الجماعات المحلية بوحداتها البلدية والولاية على موارد مالية جبائية مشتركة وبنسب متفاوتة، وذلك من أجل تحسين الوضعية المالية للجماعات المحلية، ولهذا فقد سعت الدولة في تخصيص جزء من مواردها ولاسيما ضرائبها الوطنية لفائدة الجماعات المحلية، وتنقسم هذه الضرائب إلى:

أ. الضرائب العادية المحلية:

¹وردة خليفي، المرجع السابق الذكر، ص 108.

² لخضر عبيرات، "اهمية الجباية المحلية في تعزيز الاستقلالية المالية لتسيير ميزانية الجماعات المحلية (البلدية)"، مجلة دراسات، المجلد 09، العدد 02، جوان 2018، ص 88.

³ المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المرجع السابق الذكر، ص 85.

- **الضريبة الجزافية الوحيدة:** وهي ضريبة مباشرة تم تأسيسها بصفة رسمية بموجب قانون المالية لسنة 2007 لتحل محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل، وتعوض الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني¹.

يخضع نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، الشركات المدنية ذات الطابع المهني والأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا وتجاريا وغير تجاري وحرفيا، وكذا التعاونيات الحرفية والصناعية التقليدية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أو إيراداتها المهنية السنوية 15000,000 دج ماعدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي².

يُحدد معدل الضريبة الجزافية بـ 5% على أنشطة الإنتاج وبيع السلع، و12% على الأنشطة الأخرى، ويتم توزيع هذه الضريبة على النحو التالي: 49% تذهب إلى ميزانية الدولة، 40.25% للبلديات، و5% للصندوق المشترك للجماعات المحلية، بينما تُخصص النسب المتبقية لغرف التجارة والصناعة، وغرف الوطنية للصناعة التقليدية، وغرف الصناعة التقليدية والمهنية³.

- **الرسم على القيمة المضافة:** يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة عامة على الاستهلاك، حصيلة مرتبطة بالنشاط التجاري، فهي تخص العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرفي أو الحر، وعليه تنص من المجال التطبيقي للرسم على القيمة المضافة العمليات ذات الطابع الفلاحي أو لها طابع الخدمة العمومية غير التجارية⁴، وأسس هذا الرسم لأول مرة بموجب المادة 65 من قانون المالية لسنة 1991. يؤسس رسم على القيمة المضافة ورسم خاص على عمليات البنوك والتأمينات⁵.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 2 من قانون رقم 06-24 المتضمن المالية لسنة 2007، (الجريدة الرسمية، العدد 85، 27 ديسمبر 2006) ص ص 3، 4.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 26 من قانون رقم 20-16 المتضمن قانون المالية لسنة 2021، (الجريدة الرسمية، العدد 83، 31 ديسمبر 2020)، ص 13.

³ المادة 282 مكرر 4 والمادة 282 مكرر 5، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022، المرجع السابق الذكر، ص ص 87، 88.

⁴ أحمد مقدي، "مدى مساهمة الجماعات المحلية في زيادة حصيلة الجباية المحلية- دراسة حالة بلدية برج الكيفان.- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 25، 2021، ص 307.

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-36 يتضمن قانون المالية لسنة 1991، (جريدة رسمية العدد 57، 31 ديسمبر 1990) ص 1927.

الفصل الاول: الإطار النظري للدراسة

وحددت المواد 21 و23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال معدلات الرسم على القيمة على القيمة المضافة وفق ما يلي:

- المعدل المنخفض بـ 9% لرسم على القيمة المضافة.

- المعدل العادي بـ 19% الرسم على القيمة المضافة¹.

ويوزع ناتج الرسم على القيمة المضافة بـ 75% لفائدة ميزانية الدولة و10% لفائدة البلديات و15% لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية هذا بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل، أما بالنسبة للعمليات المحققة عن الاستيراد فتوزع بنسبة 85% لفائدة ميزانية الدولة و15% لفائدة صندوق التضامن، والضمان للجماعات المحلية على أن توزع الحصة المخصصة لهذا الصندوق بين الجماعات الإقليمية حسب ضوابط ومعايير التوزيع المحددة عن طريق التنظيم².

- **قسمة السيارات:** هي ضريبة أحدثت بموجب المادة 46 من قانون المالية لسنة 1997، تؤسس قسيمة على السيارات المرقمة في الجزائر، يقع عبء هذه القسيمة على شخص طبيعي أو معنوي يملك السيارة الخاصة للقسيمة وتحدد تعريفه القسيمة ابتداء من سنة وضعها للسير³، وتحدد تعريفه القسيمة السنوية حسب نوعها (السيارة النفعية والسيارة نقل المسافرين، السيارات السياحية) وعمرها ويوزع حصلها بين الصندوق الوطني للطرق السريعة بـ 20% والصندوق التضامن للجماعات المحلية 30% والميزانية الدولة بـ 50%⁴.

- **الضريبة على الثروة:** وهي الضريبة المباشرة تم إقرارها بموجب قانون المالية لسنة 1994⁵، ويخضع لها الأشخاص من الطبيعيين الذين اختاروا موطنهم الجبائي في الجزائر على اعتبار أملاكهم الموجودة بالجزائر وخارج الجزائر وتحدد الضريبة بتطبيق تدرجي على جميع الممتلكات التي تفوق 100,000,000، وحسب قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فإنه يشكل وعاء الضريبة على الثروة من القيمة الصافية في أول

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المادة 21 و23 المتضمن قانون الرسوم على الأعمال لسنة 2022، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2022، ص 15.

² المادة 161، نفس المرجع، ص 45.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 96-31 يتضمن قانون المالية لسنة 1997. (الجريدة الرسمية العدد 85، 31 ديسمبر 1996)، ص 15.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المواد 300 و309 المتضمن القانون الطابع لسنة 2022، المديرية العامة لضرائب، الجزائر، 2022، ص 46.

⁵ لخضر عبيرات، المرجع السابق الذكر، ص 89.

يناير من كل سنة لمجموع الأملاك والحقوق والقيم الخاضعة للضريبة التي يمتلكها الأشخاص الطبيعيين وتخضع المرأة المتزوجة للضريبة بصفة منفردة من مجموع الأملاك والحقوق والقيم التي تتشكل منها أملاكها¹، ويتم توزيع الضريبة على الثروة بـ 70% لحساب الميزانية الدولة و 30% لميزانية البلديات².

ب. الضرائب المحلية الخاصة والعائدة جزئيا للجماعات المحلية:

- **الضرائب المتعلقة بالحفاظ على البيئة:** استحدثت المشرع مجموعة من الضرائب الإيكولوجية بغرض الحفاظ على البيئة أو ما يطلق عليها بالجباية الخضراء، ويتم تحصيلها من خلال النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة ونسبة من حصيلتها الجبائية تدفع لصالح الجماعات المحلية، حيث يتحدد وعاء وقيمة الرسوم البيئية من قبل مصالح إدارة البيئة وتتمثل هذه الرسوم البيئية حسب التعديلات التي تضمنها قانون المالية لسنة 2020 هي:

- رسم التشجيع عدم التخزين والذي يحدد بمبلغ 30,000 دج عن كل طن مخزن من النفايات الصناعية الخاصة أو الخطرة، وتخصص عائدات هذا الرسم بـ 46% لفائدة ميزانية الدولة و 38% للصندوق الوطني للبيئة والساحلي و 16% لفائدة البلديات.

- رسم لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية بسعر مرجعي قدره 60000 دج/طن، ويخصص حاصل هذا الرسم بـ 50% للصندوق الوطني للبيئة و 30% لفائدة ميزانية الدولة و 20% لفائدة البلديات.

- رسم تكميلي عن التلوث الجوي دو مصدر الصناعي عن الكميات المنبعثة التي تتجاوز القيم المحددة ويخصص حاصل هذا الرسم بـ 50% لفائدة ميزانية الدولة و 33% للصندوق الوطني للبيئة والساحل و 17% لفائدة البلديات.

- رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي وتخصص بنسبة 34% لفائدة البلديات.

- رسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم والذي يحدد بـ 37,000 دج عن كل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني، والتي تتجم عن استعمالها زيوت مستعملة وتخصص 34% من هذا الرسم لفائدة البلديات بالنسبة للزيوت والشحوم المصنوعة داخل التراب الوطني، أما بالنسبة للزيوت والشحوم المستوردة،

¹ المادة 275 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022، المرجع السابق الذكر، ص 83.

² المادة 282، نفس المرجع، ص 86.

الفصل الاول: الإطار النظري للدراسة

فهي تخصص لفائدة الصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وهي الأخرى تتولى توزيعها على البلديات المهنية¹.

- **الضرائب المتعلقة بالنشاطات المنجمية:** بالإضافة إلى الجباية البيئية هناك مداخيل أخرى مخصصة للجماعات المحلية بمقتضى قانون المناجم وتتمثل فيما يلي:

- الرسوم على استغلال المساحات المنجمية: يدفع هاته الرسوم أصحاب رخص الاستغلال وحائزي الامتيازات المنجمية ويوزع ناتجة بنسبة 30% لصالح الأملاك العمومية المنجمية و70% لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

- الضريبة على أرباح المناجم: تخضع لهذه الضريبة كل المؤسسات التي تستغل المناجم المعدنية، وتوزع إيراداتها بـ 91% لحساب ميزانية الدولة و9% لحساب الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

- ضريبة الاستخراج: يعتمد هذا النوع في حساب على الكمية والنوع المستخرج من المواد الخام وسعره في السوق وتوزع هذه الضريبة لحساب الصندوق المشترك للجماعات المحلية بالنسبة 20% ولصالح الذمة المالية العمومية المنجمية 80%².

جدول 2: يوضح توزيع الجباية المحلية بين الجماعات المحلية والدولة

نوع الضريبة	الجماعات المحلية			الدولة	صناديق خاصة
	البلدية	الولاية	الصندوق الضمان والتضامن		

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد من 89 إلى 93 من قانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2019 ، (الجريدة الرسمية العدد 81، 30 ديسمبر سنة 2019)، ص 35،36.

²عمار بريق وحنان بن رغبى، " الموارد المالية للجماعات الإقليمية ودورها في التنمية المحلية في الجزائر ". مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 7، 2018، ص 249، 250.

الفصل الاول: الإطار النظري للدراسة

	/	/	/	%100	الرسم العقاري
	/	/	/	%100	رسم التطهير
	/	/	/	%100	رسم الدبحة
	/	/	/	%100	الرسم الخاص على البناء
	/	/	/	%100	الرسم عن الاحتفالات العائلية
	/	/	/	%100	الرسم السنوي على السكن
	/	/	/	%100	الرسم الخاص برخص الاعلانات
	%49	/	%5	%40,25	الضريبة الجزافية الوحيدة
	%70			%30	الضريبة على الممتلكات
	%75	%15		%10	الرسم على القيمة المضافة
		%5	%29	%66	الرسم على النشاط المهني
20% الصندوق الوطني للطرق السريعة.	%50	%30	/	/	قسمة السيارات
16% للصندوق الوطني للبيئة والساحل	%34	/	/	%34	الرسم تكميلي على المياه المستعملة

الفصل الاول: الإطار النظري للدراسة

16% للصندوق الوطني للمياه					
38% للصندوق الوطني للبيئة والساحل	46%			16	الرسم لتشجيع عدم التخزين
50% للصندوق الوطني للبيئة والساحل	30%			20%	الرسم لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات
24% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل	42%			34%	رسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم
				17%	الرسم تكميلي عن التلوث الجوي
20% لصالح المالية العمومية المنجمية		20%	-	-	ضريبة الاستخراج
30% لصالح الأملاك العمومية المنجمية	70%	-	-	-	الرسم على استغلال المساحات المنجمية
	91%	9%	-	-	ضريبة على أرباح المناجم

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مختلف القوانين المالية والضريبة.

بشكل عام، يمكن القول إن الموارد الجبائية تمثل عاملاً أساسياً ومحورياً في تعزيز التمويل الذاتي للجماعات المحلية، حيث تشكل النسبة الأكبر من إجمالي موارد المحلية الداخلية. ومع ذلك تبقى هذه الموارد غير كافية خاصة في ظل هيمنة الدولة على الضرائب ذات العائد الكبير، مما يقلل من قدرتها على تحقيق التنمية المحلية المنشودة.

ثانيا: المواد الغير الجبائية

وهي جميع الإيرادات الناتجة عن توظيف الجماعات المحلية لإمكانياتها ومورداها الخاصة المرتبطة باستغلال أملاكها وتسيير مواردها المالية وثروتها العقارية، وتتكون هذه الإيرادات من مداخيل الأملاك، توابع الاستغلال والتمويل الذاتي¹.

1- مداخيل الأملاك: وهي تلك العائدات التي تتحصل عليها الجماعات المحلية نتيجة توظيف الممتلكات التابعة لها واستفادة الأفراد من خدماتها²، ومن هذا المنطلق فإن للجماعات المحلية ممتلكات خاص بها يمكن استغلالها أو استعمالها في حدود ما نص عليه القانون، فحسب المادة 12 من قانون 90-30 تتكون الأملاك الوطنية العمومية سواء التي تمتلكها الدولة أو الجماعات المحلية من الحقوق والأملاك المنقولة والعقارية التي يستعملها الجميع والموضوعة تحت تصرف الجمهور المستعمل إما مباشرة أو بواسطة مرفق عام، وتشمل هذه الأملاك من الأملاك العمومية الطبيعية والأملاك العمومية الاصطناعية حسب ما تؤكد المادة 14 من نفس القانون المذكور أعلاه³.

وبمجيئ قانون البلدية 11-10 أقر بامتلاك البلدية للأملاك عام وأخرى خاصة باعتبارها موارد هامة من الموارد الذاتية والمحلية، وذلك وفق المواد 157، 158، 159 من القانون المتعلق بالبلدية. وتتمثل إيرادات الأملاك في بيع المنتجات كالرمل والأخشاب وحقوق الإيجار، وحقوق استغلال الأماكن والمساحات في المعارض والأسواق وأماكن وعوائد منح حق الامتياز⁴.

2- مداخيل الاستغلال المالي: وهي تلك العائدات التي تتحصل عليها الجماعات المحلية نتيجة تقديمها لخدمات وقيامها بعمليات ذات طابع صناعي أو تجاري أو خدماتي في إقليمها⁵، وتتسم هذه الإيرادات بالتنوع وتتكون من عوائد الوزف، الكيل، القياس وعوائد الرسم على الدبح الإضافية المتمثلة في ختم اللحوم أو

¹ سهام بشكيط، وعبد المجيد قدي، " تمويل الجماعات الإقليمية في الجزائر بين واقع الدعم الحكومي وتحدي بيع الموارد الذاتية،" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. المجلد 15، العدد 21، 2019، ص 124.

² عبد الجليل دلالي وعبد القادر باية، "نظام تمويل الجماعات المحلية في الجزائر بين محدودية الموارد الذاتية وتأثير الإعانات المركزية. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 1، 2011، ص 407.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-30، المتضمن قانون الأملاك الوطنية، (الجريدة الرسمية العدد 52، 2 ديسمبر 1990)، ص 1665.

⁴ جلول ياسين بن الحاج، «أهمية تفعيل الإيرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية- حالة الجزائر - " . مجلة البديل الاقتصادي، العدد 08، 2017، ص 153.

⁵ عبد الجليل دلالي وعبد القادر باية، المرجع السابق الذكر، ص 406.

حفظها، إضافة للإيرادات التي توفرها مصالح التخزين العمومي والمتاحف العمومية والحضائر العمومية أو عوائد الرسوم الجنائزية¹.

3- التمويل الذاتي: يعرف على أنه اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية سواء البلدية أو الولاية من إجراءات التسيير لفائدة التجهيز والاستثمار، وحسب المادة 1 من قرار وزاري مشترك والذي يحدد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير من ميزانية البلدية والولاية والتي حددها بـ 10% من إيرادات التسيير².

ووفق للمادة 172 والمادة 158 من قانون البلدية 11-10، والولاية 12-07 على التوالي " يقتطع من إيرادات التسيير مبلغ يخصص لتغطية نفقات قسم التجهيز والاستثمار " ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان التمويل الذاتي لفائدة البلديات والولايات حتى تتمكن من تحسين الحد الأدنى من الاستثمار في إقليمها، إذ تستعمل هذه الاقتطاعات في تمويل العمليات المتعلقة بصيانة المنشآت الاقتصادية والاجتماعية، وكذا العمليات التي من شأنها تحسين الإطار المعيشي للمواطنين والحفاظ على التوازن المالي للميزانيات المحلية³.

رغم أهمية الإيرادات غير الجبائية وقدرتها على توفير موارد مالية معتبرة إلا أن مساهمتها تظل محدودة، حيث لا تتجاوز 10% من الإيرادات الداخلية للجماعات المحلية، في المقابل تشكل الإيرادات الجبائية أكثر من 90% من الموارد الذاتية لهذه الجماعات، مما يجعلها العنصر المهيمن في تمويل الإيرادات الذاتية للجماعات المحلية في الجزائر⁴.

أما ضعف مردودية الأملاك يرجع إلى عدة أسباب، أبرزها الإهمال وغياب تقييم دقيق وشامل لأموال كل بلدية والقيمة المالية الناتجة عن استغلالها، كما يُضاف إلى ذلك سوء تقدير الموارد من قبل السلطات المحلية، وضعف عمليات الجرد للممتلكات ومتابعة مداخيلها، علاوة على ذلك أدى تناقص مداخيل الأملاك إلى تفاقم المشكلة نتيجة التنازل عن الممتلكات العمومية بموجب قانون 1981 الخاص ببيع الأملاك وسياسة

¹ جلول ياسين بن الحاج، المرجع السابق الذكر، ص 154.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار الوزاري المشترك يحدد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانية البلديات والولايات، (الجريدة الرسمية العدد 27، 6 ماي 2020)، ص ص 26، 27.

³ عبد الجليل دلاي وعبد الناصر باية، المرجع السابق الذكر، ص 407.

⁴ سهام بشكيط وعبد المجيد قدي، المرجع السابق الذكر، ص 196.

الخصوصية التي تبنتها الدولة، كما تعرضت العديد من أملاك الجماعات المحلية للتخريب بسبب الإرهاب، مما ساهم في تدهور حالتها وزيادة أعباء إصلاحها¹.

وبالمثل تعاني موارد الاستغلال من ضعف مردوديتها والتي تتجاوز في المتوسط نسبة 0,8% من الإيرادات الداخلية لتمويل الجماعات المحلية²، وذلك نتيجة لغياب ونقص الصيانة هذه الموارد الاستغلال، أما بالنسبة لتمويل الذاتي فهو لا يعبر عن مورد حقيقي، وذلك أن معظم البلديات تتميز بضعف كبير في إيراداتها، مما يجعل هذا التمويل الذاتي دون فعالية تذكر³.

المطلب الثاني: الموارد المالية الخارجية للجماعات المحلية

إلى جانب الموارد الداخلية المتمثلة في الإيرادات الجبائية وغير الجبائية، تعتمد الجماعات الإقليمية على موارد خارجية لسد العجز الناتج عن ضعف مردودية المصادر الداخلية إذ تعجز هذه الجماعات عن تلبية جميع احتياجات سكانها، وتنفيذ المشاريع التنموية وتقليص الفوارق الجهوية بين مختلف هيئاتها، وتشمل هذه الموارد الخارجية الإعانات الحكومية، القروض، الهبات، والدعم المقدم من السلطات الوصية.

أولاً) الإعانات الحكومية: هي تلك المبالغ المالية التي تساهم بها الميزانية العامة للدولة في الإنفاق على الجماعات المحلية، قصد تكملة مواردها وتقليل الفوارق بينها لتحقيق التوازن والملائمة بين حاجات المجتمع المحلي ومستوى السلع والخدمات المقدمة، فقد أشارت المواد 172 و154 من قانون البلدية والولاية على التوالي أنه تتلقى البلدية والولاية إعانات ومخصصات من الدولة والصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في حالة عدم كفاية مداخلها، مقارنة بمهامها وصلحياتها أو لعدم كفاية التغطية المالية للنفقات الإجبارية أو نقص القيمة للإيرادات الجبائية، أو نتيجة لتبعات المرتبطة بالحالات القوة القاهرة (الكوارث الطبيعية، النكبات)، وعليه يمكن أن نقسم الإعانات إلى:

1- إعانات الدولة (البرامج التنموية): تساهم الدولة بشكل رئيسي في تمويل العمليات المالية للجماعات المحلية، وتنقسم هذه الإعانات الدولة بين البرامج التنموية الغير الممركزة والبرامج التنموية الاقتصادية المساهمة في تمويل الجماعات المحلية.

¹ خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق. (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص ص 120، 121.

² سهام بشكيط وعبد المجيد قدي، المرجع السابق الذكر، ص 196.

³ خيضر خنفري، المرجع السابق الذكر، ص 121.

أ. البرامج التنموية الغير الممركزة: وهي عبارة عن تخصيصات مالية سنوية تستفيد منها الجماعات المحلية من أجل دفع بعجلة التنمية المحلية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن المحلي وتقسم هذه التخصيصات بين البلدية (المخططات التنموية البلدية (P.c.d) أو الولاية (البرامج القطاعية غير الممركزة (p.s.d) .

-المخطط البلدي للتنمية المحلية (p.c.d): وهي عبارة عن مجموعة من الوسائل القانونية والمالية التي تسمح للجماعات المحلية بتقدير وتجسيد سياستها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية¹، تُعد المخططات البلدية للتنمية الأداة الأمثل لتحقيق الأهداف المرسومة في مجال التنمية المحلية. من خلال هذه البرامج، توفر الدولة للبلديات الموارد المالية اللازمة عبر ميزانية التجهيز، تهدف هذه المخططات إلى تعزيز الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية للبلديات، مما يتيح لها الاستجابة بفعالية وسرعة لاحتياجات السكان، عبر تنفيذ مشاريع قريبة من المجتمع ذات تأثير مباشر على تحسين الإطار المعيشي للسكان².

وقد تم إنشاء هذه الإعانات بموجب المرسوم رقم 73-136 المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية للتنمية³، وإن الهدف الأساسي لهذه المخططات هو تحقيق التوازن بين البلديات نتيجة لما خلفه الاستعمار الفرنسي من فوارق في التنمية خاصة بين بلديات الشمال والجنوب⁴، وفي هذا الإطار فقد عرفت تسجيل عدة عمليات مالية في إطار المخططات البلدية للتنمية فجدد مثلا بعنوان المخطط الخماسي 2010-2014 تم تسجلت 997,83 عملية موزعة بين عمليات مكتملة وعمليات قيد الإنجاز وعمليات لم تنطلق بعد، وهذا ما سمح بإنجاز عمليات كالتزويد المياه الشرب والتطهير وإنجاز الطرقات والمسالك فضلا على إنجاز وتهيئة مقرات البلدية... إلخ⁵، وفي نفس الإطار فقد عرفت حجم الاعتمادات المالية المخصصة للمخططات البلدية ارتفاعا كبيرا بين سنتي 2021 و2022⁶، حيث قدرت بـ 100 مليار دينار جزائري لكل

¹ محمد بن صوشة، إشكالية تمويل التنمية المحلية (الواقع والآفاق). دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 235.

² République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des collectives locales et de l'aménagement du territoire, **fiche pedagogue recativ ou pcd**, Ministère des collectives locales, Algerie, p1.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم 73-136 يتعلق بشروط تسيير وتفيد مخططات البلدية الخاصة بالتنمية، (الجريدة الرسمية العدد 67، 21 أوت 1973) ص ص 1004-1005.

⁴ زهرة سعيود، " الإطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية في الجزائر ". مجلة بحوث، المجلد 11، العدد 1، 2017، ص 219.

⁵ Minister de l'interieur et des collectives locales et de l'aménagement du territoire, fiche pedagogue recativ ou pcd, op.cit pp5-6.

⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 21-16، يتضمن قانون المالية لسنة 2022، (الجريدة الرسمية العدد 100، 30 ديسمبر 2021)، ص 67.

سنة مالية بعد ما كانت تتراوح 40 مليار دينار جزائري لكل سنة 2020¹، أي بزيادة 60% من حجم الاعتمادات المالية المخصصة للمخططات البلدية.

- **المخططات القطاعية الغير الممركزة:** يُعد هذا المخطط ذو طابع وطني، حيث يشمل جميع استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التابعة لها. يُسجل المخطط باسم الوالي الذي يتولى الإشراف على تنفيذه، يتم إعداد المخططات القطاعية من خلال دراسة المشاريع المقترحة على مستوى المجلس الشعبي الولائي، حيث تُعرض للتصويت والمصادقة، بعد ذلك يخضع المخطط لمراجعة شاملة من قبل لجنة التنمية على مستوى الولاية، ثم يُرسل إلى وزارة المالية لإجراء التقييم النهائي، بناءً على ذلك تُصدر رخص البرامج واعتمادات الدفع، التي تمثل الإنذ الرسمي للولاية لتطبيق وتنفيذ البرامج التنموية².

تسعى هذه المخططات لتقوية مختلف القطاعات على المستوى الوطني والمحلي، وذلك عن طريق تنمية الاستثمار والبحث عن التوازن بين الموارد المحلية والموارد الوطنية، وتنمية القطاع الإنتاجي للاستجابة للحاجيات المحلية، وخلق مناصب عمل جديدة وتحقيق مستوى الاستجابة لمختلف الحاجيات الاجتماعية، وتحقيق التناسق بين البرامج المسطرة على المستويين المركزي والمحلي³.

ب. البرامج المساعدة والمدعمة لتمويل الجماعات المحلية في إطار البرامج الوطنية

لقد استفادة الجماعات المحلية من البرامج والإصلاحات الاقتصادية التي طرحتها الجزائر منذ سنة 2001، بغية التغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية، وتطوير البنى التحتية الموجودة ومن بين هذه البرامج.

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2014):** يُعد هذا البرنامج موجهاً بشكل أساسي لدعم القطاعات الرئيسية، مثل الأشغال الكبرى، البنية التحتية، والتنمية المحلية والبشرية، بالإضافة إلى قطاعات الفلاحة والصيد البحري، وقد خُصص لتنفيذه غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل حوالي 7 مليارات دولار⁴.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 19-14 يتضمن قانون المالية لسنة 2020، (الجريدة الرسمية، العدد 81، 30 ديسمبر 2019)، ص 52.

² محمد بن صوشة، المرجع السابق، ص 239.

³ رميسة كلاش ومراد سعداوي، المرجع السابق الذكر، ص 82.

⁴ هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019". مجلة كلية السياسية والاقتصادية، العدد 05، 2020، ص 40.

تم تخصيص 114 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 21.7% من إجمالي ميزانية البرنامج، لدعم الإدارة الإقليمية، وذلك بهدف تحسين جودة الحياة للمواطنين، والتخفيف من آثار التخلف، وفك العزلة، وتعزيز تنمية المناطق الريفية¹.

- **برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2010):** وهو برنامج مكمل لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي تم الموافقة عليه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005، وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بـ 4202,7 مليار دينار جزائري، وقد استفادت الجماعات المحلية هذا برنامج خاص يصل 1908,5 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45.5% من إجمالي البرنامج التكميلي².

- **برنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:** خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي إجمالي قدر بـ 21,214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار يهدف هذا البرنامج إلى تعميق تنوع الاقتصاد الوطني وإدماجه مع الاقتصاد العالمي، وقد جاءت التنمية المحلية ضمن أولويات هذا البرنامج بحث خصص ما يقارب من نصف القيمة الإحصائية لهذا البرنامج لتعزيز التنمية المحلية، من خلال التركيز على قطاع التعليم والصحة والسكن والتشغيل³.

- **برنامج توطيد النمو 2015-2019:** ويتمثل في المخطط الخماسي للتنمية للفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية 2019 رصدت له الدولة نحو 22,100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق معدل نمو يقارب بـ 7% في أفق 2019⁴.

- **البرامج الخاصة بمناطق الجنوب والهضاب العليا:** في إطار سياسة الدولة الرامية إلى ضمان تنمية المناطق الجنوبية والهضاب العليا، وحصول سكان هذه المناطق على نفس الخدمات المقدمة بالشمال اتخذت الحكومة تدابير إنشاء صندوقين وهما صندوق الجنوب والصندوق الهضاب.

أما الصندوق الجنوب هو صندوق وطني جاء خصيصا لتنمية مناطق الجنوب وترقيتها وقد انشئ هذا الصندوق وفق المادة 85 من قانون المالية لسنة 1998، ويشمل هذا الصندوق على 10 ولايات بعدما كان

¹ محمد بن صوشو، المرجع السابق الذكر، ص 244، 245.

² نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسلسلة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر الفترة 2000-2010" أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 2، 2012، ص ص 254، 255.

³ صونية وكراك وصورية بيدي عيساوي، " واقع القطاع الاقتصادي في الجزائر في ظل البرنامج التنموية. مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 2، العدد 4، 2019، ص 57.

⁴ محمد بومدين، " دراسة قياسية لتأثير البرامج القطاعية والبلدية للتنمية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020). مجلة دفاتر، المجلة 18، العدد 1، 2022، ص 592.

13 ولاية، بحيث يتم تخصيص غلاف مالي في حدود 2% من إيرادات الجباية البترولية من أجل تمويل هذا الصندوق.

وفي السياق ذاته تم إنشاء صندوق الهضاب العليا بموجب المادة 67 من قانون المالية لعام 2004، يهدف هذا الصندوق إلى تمويل برامج ومشاريع البنية التحتية في مناطق الهضاب العليا بشكل كامل أو جزئي، بالإضافة إلى دعم الاستثمارات الإنتاجية في هذه المناطق لتعزيز تنميتها¹.

- **برامج التكفل بمناطق الظل:** بعد تولي عبد المجيد تبون رئاسة الجمهورية، برز مصطلح "مناطق الظل" في الخطاب العلمي والإعلامي، ويُقصد به المناطق النائية والمعزولة التي تعاني من ظروف جغرافية صعبة، سواء كانت جبلية، سهلية، أو صحراوية، تتسم هذه المناطق بضعف أو انعدام البنية التحتية الأساسية وافتقارها إلى أبسط مقومات الحياة الضرورية²، وبناء عليه قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بإحصاء 13587 منطقة ظل يبلغ عدد سكانها 8 مليون نسمة³.

خصصت الدولة، في إطار جهودها للتكفل بمناطق الظل، اعتمادات مالية كبيرة تهدف إلى توفير الاحتياجات الأساسية لهذه المناطق، وشمل ذلك تخصيص غلاف مالي بقيمة 42.480 مليار دينار جزائري لتنفيذ 32,700 مشروع تنموي في مناطق الظل⁴.

2- **إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية:** وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يوضع تحت وصاية الوزير المكلف الداخلية⁵، ويتكون الصندوق من 20 عضو منها 10 أعضاء معينين و10 أعضاء منتخبين حسب المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، وتكمن المهمة الأساسية لهذا الصندوق في تسيير صندوق التضامن للجماعات المحلية، وكذا صندوق الضمان للجماعات المحلية، وذلك

¹ خيضر خنغير، المرجع السابق الذكر، ص ص 129، 130.

² فاطمة الزهراء بوسكران، "تنمية مناطق الظل في الجزائر الرهانات والتحديات" مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية. المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 266.

³ نفس المرجع، ص 272.

⁴ محمد بومدين، المرجع السابق الذكر، ص 592.

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد 2 و3 من مرسوم تنفيذي رقم 14-116 يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره، (الجريدة الرسمية، العدد 19، 2 أبريل 2014) ص 04.

الفصل الاول: الإطار النظري للدراسة

بهدف تجسيد التضامن والتعاون ما بين البلديات والولايات والمساهمة في تقليص الفوارق الاقتصادية والتنمية فيما بينها¹.

وهو بذلك يعمل على تقديم إعانات سنوية في مجال التسيير بنسبة 60% بهدف تغطية النفقات الضرورية التي تكفل استمرارية المصالح العمومية، وكذا لضمان التقديرات الجبائية المتوقعة تحميلها في ميزانية هذه الوحدات، وتهدف هذه الإعانات الموجهة لقسم التسيير إلى منح معادلة التوزيع المتساوي ما بين البلديات والولايات؛ إذ خصص الصندوق في هذا الإطار سنة 2015 مبلغ 82 مليار دج وزعت كما يلي:

- 72 مليار دينار لفائدة 1442 بلدية أي بنسبة 94% من مجمل مجموع البلديات 10 مليار دينار لفائدة 36 ولاية أي بنسبة 67% من مجمل مجموع الولايات.

- في مجال التجهيز والاستثمار، يساهم الصندوق المشترك للجماعات المحلية بتقديم إعانات سنوية بنسبة 40%، بهدف تنفيذ مشاريع تنمية متنوعة، خاصة في المناطق المحرومة والمعزولة، وفي هذا السياق، خصص صندوق التضامن والضمان الاجتماعي غلافًا ماليًا بقيمة حوالي 69.67 مليار دينار جزائري لصالح قسم التجهيز في البلديات، يُستخدم هذا التمويل لدعم مشاريع تشمل إنشاء ملحقات إدارية بلدية، تعزيز الحضائر البلدية بالمعدات المتقلة، وتجهيز وإنشاء المكتبات وقاعات المطالعة، بالإضافة إلى إنشاء حضانات للأطفال على مستوى البلديات.

- كما يضطلع صندوق الضمان والتضامن للبلديات والولايات بدور تعويضي لتغطية نقص الإيرادات الجبائية مقارنة بالتقديرات المتوقعة، وفي هذا الإطار ونتيجة لإلغاء الدفع الجزافي وتخفيض نسبة الرسم على النشاط المهني، بلغ إجمالي التعويض في عام 2014 حوالي 94.8 مليار دينار جزائري².

وعموما ورغم أهمية الإعانات المركزية سواء الإعانات المقدمة من طرف الدولة وصندوق الضمان ودورها الكبير في تمويل التنمية المحلية، حيث تشكل نسبة 90% من مجمل برامج التجهيز إلا أنها تعبر عن سلطة مالية تملكها الإدارة المركزية لأنها استثناء وليس الأصل، مما تترك آثار سلبية عن استقلالية المالية

¹ نجوى بلعيد، "مدى مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل الجماعات الإقليمية - دراسة تحليلية لإيرادات بلدية تلمسان. المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 11، العدد 1، 2021، ص 230.

²:

أ- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، برنامج دعم الجماعات تاريخ التصفح 2023/06/26 على الرابط: [/https://www.interieur.gov.dz](https://www.interieur.gov.dz)

ب- محمد بن صوشة، المرجع السابق الذكر، ص ص 229 - 232.

ج- عبد الجليل دلالي وبابة عبد القادر، المرجع السابق الذكر، ص 408.

للإدارة المحلية¹، فالسلطة المركزية تحتفظ بحق التقدير وتحديد المستفيدين والمبالغ بينما يعود للسلطات المحلية اقتراح العمليات الاستثمارية القدرة على فرض هذه الاقتراحات، ومن جهة أخرى إن الاعتماد على التمويل المحلي على إعانات المالية سيعمل على إحداث نماذج موحدة للتنمية المحلية دون أخذ الاعتبار للاختلافات الجغرافية والسكاني، والقدرات البشرية المتوفرة في الجماعات المحلية والسلطات المركزية ترغمها على إتباع السياسة التنموية الموحدة لدولة، وكونها كانت متناقضة مع حاجياتها الذاتية².

يمكن القول إن الإعانات المركزية غالبًا ما تتأثر بدوافع سياسية على حساب الاعتبارات الاقتصادية، وسيتم توضيح هذا الجانب بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل القادمة بعد استعراض تأثير الأزمة الاقتصادية على المؤشرات الاقتصادية وعلى التمويل المحلي.

ثانياً) الاقتراض: يعد القرض من مصادر الإجراءات الاستثنائية فيعرف على أنه " استئانة أحد الأشخاص القانون العام (الدولة، الولاية، البلدية) أموال من الغير مع تعهد بردها إليها بفوائدها، فهي بذلك من الإجراءات الغير العادية التي تلجأ إليها الدولة عند تخوفها من ردة الفعل الشديدة والاستياء العام من جانب المكلفين في حالة لجؤها إلى رفع قيمة الضرائب"³، فالقروض تلجأ إليها الجماعات المحلية من أجل تغطية نفقات بعض المشاريع التنموية.

وبالرجوع إلى قانون الولاية في مادته 156 وقانون البلدية في المادة 174، فنجد أن المشرع أعطى للجماعات المحلية حرية لجوء إلى القروض العامة، لكنه قيدها بشرط أن تكون لإنجاز مشاريع منتجة للمداخل وألا تستعمل في تسديد الديون الأصلية، كما أنه لا يمكن اللجوء إلى القرض إلا بعد موافقة الإدارة المركزية.

ولكن إن الواقع العملي يثبت عزوف الجماعات المحلية خاصة البلدية للاستعانة بالقروض كألية لتمويل المحلي، وذلك للوضعية المالية العاجزة أصلاً للكثير من البلديات، وهذا ما يجعل البنوك تتحفظ من اقراضها⁴، ومن جهة أخرى أن تمويل الجماعات المحلية على القروض يتطلب ضمانات فمركزها المالي

¹ محمد بن صوشة، المرجع السابق الذكر، ص ص 252، 253.

² خيضر خنفري، المرجع السابق الذكر، ص 125.

³ محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة. دار المعتر للنشر والتوزيع، عمان ، 2014، ص 184.

⁴ اسمهان عرقاب وعماد لبيد، "نظام تمويل الجماعات المحلية في الجزائر بين متطلبات الاستقلالية وتأثير الإعانات المركزية".

مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 1، 2022، ص 1408.

معروف أنه مدعم من طرف الدولة فإن لم تضمنها هذه الأخيرة فحصولها على القرض قد يكون شبيه مستحيل، وهنا نعود إلى نقطة البداية وهي إشكالية الاستقلالية المالية¹.

ثالثا) التبرعات والهبات: تشكل الهبات والوصايا مصدر من مصادر التمويل الخارجي لميزانية الجماعات المحلية، وبالرجوع إلى قانون البلدية وقانون الولاية، فحسب أحكام المادة من قانون 10-11 المتعلق بالبلدية نجد أن المشرع سمح بالقبول الهدايا والوصايا، وذلك بعد مداولة للمجالس المحلية ومصادقة الوالي عليها هذا بالنسبة للهبات والوصايا داخل الوطن، أما إذا كان الأمر متعلق بالهبات والوصايا خارج الوطن فلا يكون إلا بعد الموافقة المسبقة من طرف وزير الداخلية والجماعات المحلية، وذلك تبعا لأحكام المادة 171 من قانون البلدية ومذكور أعلاه.

وذات الأمر للولاية فالمجلس الشعبي الولائي هو الذي يثبت في قبولها أو رفضها أكانت مقرونة بأعباء أو شروط أو تخصيصات خاصة، وثبت المؤسسات العمومية الولائية في قبول أو رفض الهبات والوصايا الممنوحة لها، والتي لا تكون مقرونة بأعباء أو شروط أو تخصيصات خاصة، وإذا كانت هذه الهبات والوصايا مقرونة بأعباء أو شروط أو تخصيصات خاصة فإن قبولها أو رفضها يتم ترخيصه بموجب مداولة المجلس الشعبي الولائي، ويخضع قبول الهبات والوصايا الممنوحة للولاية من الخارج إلى الموافقة المسبقة من الوزير المكلف بالداخلية².

وعموما إن الهبات والوصايا الإدارية هي نادرة الحدوث، كما أنها مقيدة بشرط موافقة الإدارة المركزية خاصة الأجنبية منها.

صفوة القول من خلال ما سبق عرضه يتبين أن نظام تمويل الجماعات المحلية تسيطر عليه السلطة المركزية وذلك من خلال الإعانات المقدمة من طرف الدولة بمختلف الصيغ من جهة ومن جهة أخرى هيمنة الدولة على الضرائب ذات المردودية العالية هذا كله في ظل ضعف وعدم كفاية الموارد المالية الذاتية خاصة إذا علمنا التحدي الكبير الذي سوف تواجهه الجماعات المحلية والمتمثل في الازمة الاقتصادية التي اجتاحت الجزائر .

خلاصة واستنتاجات:

¹ ياقوت قديد، المرجع السابق الذكر، ص289.

² المواد 133 و 134 من قانون الولاية 07-12، المرجع السابق الذكر، ص ص 20،21.

في هذا الفصل استعرضنا الجزء الأول من الإطار النظري للدراسة متناولين مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالجماعات المحلية، التمويل المحلي، والتنمية المحلية. وقد ركزنا على أهمية هذه العناصر في تعزيز العلاقة بين الجماعات المحلية وماليتها، حيث يبرز دور تعبئة الموارد المالية في تمكين الجماعات المحلية من تحقيق التنمية المحلية بفعالية وكفاءة مع تعزيز مستوى استقلاليتها.

بعد ذلك تناولنا موضوع الجماعات المحلية في الجزائر من خلال استعراض تطور القوانين المنظمة لها، مع التركيز على التشريعات السارية حالياً القانون 10-11 الخاص بالبلدية والقانون 07-12 الخاص بالولاية. كما قمنا بتوضيح هيكل تمويل الجماعات المحلية من خلال استعراض مصادرها الداخلية والخارجية للتمويل. انطلاقاً من ذلك، اتضح أن تمويل الجماعات المحلية يعتمد بشكل كبير على السلطة المركزية التي تعد الفاعل الرئيسي في هذا المجال. يعود ذلك إلى ضعف الموارد المالية الذاتية للجماعات المحلية، بما في ذلك محدودية الجباية المحلية وعدم قدرتها على تغطية الحد الأدنى من النفقات. هذا الوضع أدى إلى تدخل الإدارة المركزية بشكل مستمر، حيث تغطي حوالي 90% من إجمالي النفقات، مما أسفر عن تقييد استقلالية الجماعات المحلية من الناحيتين المالية والإدارية، نتيجة التدخل المتزايد للسلطات المركزية في اختصاصاتها.



الفصل الثاني

الأزمة الاقتصادية والنفط

في ظل الاقتصاد الريعي



الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

يعتبر الاقتصاد العالمي شبكة معقدة من العلاقات المتداخلة التي تؤثر على التغيرات التي تحدث في بلد واحد أو مجموعة من البلدان تأثيرا كبيرا على باقي بلدان العالم، ولهذا فإن أي أزمة اقتصادية لا تقتصر على الدول محل الأزمة بل تتعدى إلى دول أخرى حتى ولو كانت بعيدة عنها اقتصاديا، وهذا ما يجعل اقتصاديات الدول المنتجة للنفط عرضة لصدمات مالية خاصة نتيجة تأثير تغير الطلب العالمي للدول الصناعية المستهلكة للنفط باعتبارها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي، فأى تغير في الطلب العالمي للنفط يعرضها إلى صدمات اقتصادية ومالية حادة تمس جميع هياكلها الاقتصادية.

المبحث الأول: مدخل إلى مفهوم الأزمة الاقتصادية

تتعرض الدولة في مجرى الحياة إلى كثير من الأزمات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وتعتبر الأزمة عن موقف معقد وتحول فجائي يهدد القيم والمصالح الجوهرية للدولة¹، أو هي عملية تحول لا يمكن معها الحفاظ على النظام القديم، كما عرفت على أنها حدث يخلف فوضى ومعاناة²، وتتحدر كلمة الأزمة من أصل لاتيني KRISIS والتي تعني تحول أو لحظة أو مصيرية ويترتب عليها التحول من الأحسن إلى الأسوأ³، وعموما أن كلمة الأزمة استخدمت قبل دخولها إلى علم الاقتصاد في الكتابات الطبية ثم انتقلت إلى مجالات أخرى منها الأخلاق وعلم النفس والسياسة والاقتصاد.

المطلب الأول: تعريف الأزمة الاقتصادية وأنواعها

أولا) تعريف الأزمة الاقتصادية

إن مفهوم الأزمة الاقتصادية يصعب حصره ضمن تعريف محدد جامع، وذلك لاختلاف الأزمات الاقتصادية حسب طبيعة الاقتصاد الذي تسري فيه خصائصه ومرحلة تقدمه وباختلاف ما إذا كان اقتصادا متقدما ناضجا أو اقتصادا ناميا جامدا، ولهذا فهناك عدة تعاريف للأزمة الاقتصادية تختلف فيما بينها، فكل باحث يعرف الأزمة الاقتصادية حسب الجانب أو الزاوية الذي يريد أن يدرسه فيها.

¹ فارس محمد العمارات وعماد مفلح الحسين وعز الدين النعيمي، إدارة الأزمة الامنية في ظل مواقع التواصل الاجتماعي. دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2022، ص 16.

² عبد الله محمد الفتيه، إدارة الأزمات، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، 2011، ص 16.

³ عبد الرزاق سعيد بلعباس، ما معنى الأزمة؟، الأزمة المالية العالمية : أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2008، ص ص 5-9 .

فهناك من عرف الأزمة الاقتصادية على أنها "عدم كفاية عوامل الإنتاج في الاقتصاد الحقيقي عن الوفاء بالالتزامات المطلوبة في السوق لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، فعدم كفاية المحاصيل الزراعية أو المياه في بلد ما يحدث مجاعة أو قحط لندرة الحاجات وقتلتها فتحدث الأزمة الاقتصادية"¹.

وتعرف كذلك بأنها "مرحلة تباطؤ للنشاط الاقتصادي تأتي بعد مرحلة توسع اقتصادي، وتتميز عادة بانخفاض عنيف للإنتاج والمعدل النمو وارتفاع معدل البطالة، كما عرفت على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل التغيرات المالية مثل أسعار الأسهم والسندات... إلخ"².

ويعرفها القاموس الأمريكي long new universal dictionary "هجوماً مفاجئاً غير متوقع يتميز بالخطر في التوازن الاقتصادية والسياسية"، كما تعرف على أنها حالة حادة من المسار السيء للحالة الاقتصادية لبلد ما، أو لإقليم ما أو للعالم بأسره تبدأ عادة من جراء انهيار أسواق المال، وترافقها ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الاقتصادي وتتميز بالإفلاس والتوترات الاجتماعية وانخفاض القدرة الشرائية"³.

نستنتج من التعريفات السابقة أن الأزمة الاقتصادية هي حالة من اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الأنشطة الاقتصادية مثل زيادة البطالة وانهيار الأسواق المالية. مما يؤدي إلى انخفاض دوري في رأس المال داخل الاقتصاد وهي تصيب إما منطقة أو بلداً أو حتى مجموعة من الدول على مستوى العالم.

ثانياً) خصائص الأزمات الاقتصادية وأنواعها:

1- خصائص الأزمات الاقتصادية: تتميز الأزمة الاقتصادية عامة بخاصيتين:

أ. **خاصية الدورية:** بمعنى أن الأزمات الاقتصادية أو التقلبات الاقتصادية تتكرر على مدى فترات قد لا تكون متساوية تمام في المدة، لكنها تقترب من الدرجة التي ندرك فيها الطابع الدوري أو المتكرر للتقلبات والأزمات الاقتصادية⁴.

¹ عثمان أحمد عثمان، "الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة". مجلة روح القوانين، العدد 94، 2021، ص 221.

² رقية حساني وسكينة حملاوي، "دور الأزمات الاقتصادية المعاصرة في تعزيز مسيرة التكتلات الاقتصادية"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 9، 2015، ص 562.

³ إبراهيم عبد الحفيظي، "إشكالية الأزمات المالية الاقتصادية في الأنظمة الرأسمالية المتقدمة" - حالة انعكاس أزمة المالية العالمية لعام 2008 على اقتصاديات البلدان العربية. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2016/2015، ص 73.

⁴ رقية حساني وسكينة حملاوي، مرجع سبق ذكره، ص 563.

ب. **خاصية الشمول والتوافق الزمني:** تشمل التقلبات الاقتصادية معظم أجزاء النظام الإقتصادي، بحيث يتأثر كل جزء بما يحدث في أجزاء أو قطاعات أخرى من النشاط الإقتصادي الوطني، وقد حدد الاقتصاديون عادة أربعة ظواهر مصاحبة للأزمات الاقتصادية وهي:

- انخفاض مشتريات المستهلكين مقابل زيادة مخزون قطاع الأعمال.
- يتناقص الطلب على العمالة تدريجياً حتى يصل إلى حالة التشريع الجماعي للعمال.
- يتباطأ التضخم بسبب انخفاض الإنتاج وميله للارتفاع بوتيرة أبطأ وسط التباطؤ الإقتصادي.
- تنخفض أسعار الأسهم العامة على انخفاض الأرباح¹.

1- أنواع الأزمات الاقتصادية: على مر العصور اختلفت طبيعة وأسباب الأزمات الاقتصادية، ففي العصور الوسطى والقرن الثامن عشر كانت الأزمات الاقتصادية تتميز بطابع مختلف عن تلك التي نشأت في ظل النظام الرأسمالي الحديث، في تلك الفترات كانت الأزمات غالباً نتيجة لأفعال الإنسان مثل الحروب والغارات، أو لأسباب طبيعية كالجفاف والظوفان والكوارث الأخرى، ولهذا كان مفهوم الأزمة الاقتصادية في تلك العصور يُعرّف على أنه "كل خلل يحدث في موارد الدولة نتيجة لعوامل طبيعية أو بشرية وينعكس أثره على الدولة والفرد"، هذا المفهوم كان مرتبطاً بندرة الموارد التي تؤثر على الحياة اليومية للسكان²، أما في الوقت الحالي والذي يرافق نشوء النظام الرأسمالي فأغلب الأزمات التي حدثت كانت مرتبطة بألية السوق والحرية الممنوحة للأفراد والشركات، وعموماً يمكن تمييز بين ثلاث أنواع من الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي.

أ. **الأزمة الدورية:** إن مصطلح الدورة الاقتصادية بصفة عامة هو أن النشاط الاقتصادي يتصف بالتقلب والتذبذب وبشكل منتظم، حيث عرفها كل من آرثر بارن وريسلي **ميتشال** "بأنها تلك التوسعات تليها تلك الانكماشات التي تحدث انخفاض في وقت واحد تقريباً في العديد من القطاعات تليها فترات الركود اقتصادي ثم انتعاش واسع النطاق الذي من شأنه توليد مرحلة من التوسع في الدورة القادمة"³، وبهذا فإن الأزمة الاقتصادية الدورية هي أزمة عامة تصيب كل القطاعات الاقتصادية وهي عبارة عن اختلال توازن في عملية

¹ سكينه حملوي، "انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية_ دراسة حالة الإتحاد الأوروبي". (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2017، ص 13.

² نغم عدنان أحمد الكركجي، **الأزمات الاقتصادية في الأندلس (من الفتح حتى سقوط غرناطة)**. دار الكتاب الثقافي، عمان، 2018، ص 30.

³ سمير دحمان بوعلي وعبد الكريم البشير، "نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية -دراسة نظريات تحليلية الدورات الاقتصادية وسياساتها-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 16، 2017، ص 3، 4.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

تكرار الإنتاج الرأسمالي وهي تصيب الجوانب الرئيسية فيها الإنتاج والتداول والاستهلاك والتراكم¹؛ أي بمعناها الواسع هو عدم التناسب بين الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار وعدم التناسب بين السلع التجهيزية والسلع الاستهلاكية، وعدم التناسب بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني، وبهذا تعد الأزمة مرحلة تأسيسية للدورة الاقتصادية تبدأ مع بداية أزمة وتنتهي مع بداية أزمة أخرى مروراً بأربعة مراحل أساسية وهي الأزمة، انتعاش ونهوض ثم ركود والتي تعقبها أزمة أخرى، وهكذا تتوالي الحركة الدورية لترسم طريق التطور الرأسمالي، فكل أزمة تكمل الدورة السابقة لها².

ب. **الأزمة الاقتصادية الجزئية (الوسيطية):** تحدث هذه الأزمات نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، وهي أزمات أقل اتساعاً وأقل شمولاً، كما أنها لا تحمل طابعاً عالمياً كالأزمات الاقتصادية الدورية، ولكن مع ذلك تمس جوانب ومجالات كبيرة في الاقتصاد الوطني³.

ج. **الأزمة الاقتصادية الهيكلية:** تُعتبر الأزمات الهيكلية من أبرز الأزمات التي تضرب الاقتصاد الرأسمالي، حيث تميل إلى التأثير على مجالات أو مناطق واسعة من الاقتصاد العالمي، مما يجعلها أزمة ذات طابع عالمي مشابه للأزمات الدورية. تشمل الأزمات الهيكلية على سبيل المثال، أزمات الغذاء والطاقة والمواد الخام. وإذا كانت الأزمة الهيكلية محدودة بقطاع اقتصادي واحد فيجب أن يكون هذا القطاع حيويًا وأساسياً مثل قطاع الطاقة أو صناعة الصلب أو الغذاء، ومع ذلك لا تتحول هذه الأزمة إلى أزمة دورية حتى لو استمرت لفترة طويلة، لأنها لا تؤثر على جميع جوانب الاقتصاد وقطاعاته، وتحتل الأزمات الاقتصادية مكانة بارزة بين الأزمات الهيكلية المتأصلة في الاقتصادات الرأسمالية⁴، أما عن أسباب الإختلالات الهيكلية فهناك من يرجعها إلى أسباب تتعلق بالنظام الرأسمالي والذي يتميز بالعمومية الفوضوية، وكذا إلى التغيرات الجزئية

¹ سكينه حملاوي، المرجع السابق الذكر، ص 14.

² عابد شريط، "معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 48-49، 2009-2010، ص 44، 45.

³ خليل خميسي، "الأزمات الاقتصادية والمالية وأثارها على مسارات التنمية". مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05، ديسمبر 2016، ص 124.

⁴ حمزة سراي، الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على واقع التنمية في الدول العربية - المعوقات والتحديات -، ملتقى الدولي حول صناعة المستقبل في السياسات العربية نحو تفعيل لدور الدراسات المستقبلية المنعقد في جامعة 08 ماي 1945 - قالمه - كلية الحقوق والعلوم السياسية يومي 08-09 ديسمبر 2018، ص 4.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

في هيكل الطلب الاستهلاكي، وكذا التطور التكنولوجي المستمر ومن جهة أخرى هناك من يرجعها إلى العوامل السياسية والنزاعات الجهوية والإقليمية والحروب¹.

المطلب الثاني: الأزمة الاقتصادية وعلاقتها بالأزمة المالية

نظرا لتداخل المفاهيم بين الأزمات الاقتصادية والمالية، ونظرا لصعوبة التفرقة بين الكثير من الأزمات التي حدثت في دول مختلفة من حيث كون اقتصادها عيني أو اقتصاد مالي سوف نتطرق للعناصر التالية:

أولاً) مفهوم الأزمات المالية

يعتبر مفهوم الأزمة المالية مفهوما حديثا بالمقارنة مع مفهوم الأزمة الاقتصادية والتي جرت الإشارة لها، كما أنه يصعب إيجاد تعريف موحد ومحدد.

1- تعريف الأزمة المالية: من التعاريف المبسطة لمصطلح الأزمة المالية أنه اضطراب حاد ومفاجئ ولحظة حاسمة تحمل تحولا أو تغيرا في بعض التوازنات الاقتصادية، وفي العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال يتبعه انهيار في المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى². وفي تعريف آخر "بأنها مرحلة حرجة تواجه المنظومة المالية تؤدي إلى خلل وتوقف في بعض أو كل الوظائف الحيوية لهذه المنظومة ويصاحبها تطور سريع في الأحداث، ينتج عنه عدم الاستقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة، مما يوجب على السلطة اتخاذ القرار فيها التدخل لئلا يحدث إعادة التوازن لهذا النظام"³.

كما تعرف بشكل خاص بأنها "انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الإقتصادي الكلي"⁴.

وبعبارة أخرى فإن الأزمة المالية من منظور اقتصادي هي "انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد

¹ عبد العزيز زايد، "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على أداء النظام السياسي الجزائري 2008-2014". (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري)، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2015/214، ص 27.

² صباح قاسم الأمامي وعباس كاظم حياة الفيافي، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان (الأردن)، 2011، ص ص 227، 228.

³ عمر حجان ولحسن عتومة وسفيان عبد العزيز، "انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على الحركة التجارية العالمية (10 سنوات من الأزمة 2008-2018)". مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص 123.

⁴ محمد ابراهيم خيرى الوكيل، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي. مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض (المملكة العربية السعودية)، 2014، ص 90.

والمال، وينعكس ذلك على حدوث ارتباك وخلل في مؤشرات الهبوط الصغرى¹. ومنه نستخلص بأن الأزمة المالية تُعد انهياراً مفاجئاً في أسعار الأوراق المالية وسوق الأسهم وعملة الدولة، مما يؤدي إلى انهيار عدد من المؤسسات المالية، وسرعان ما يمتد هذا الانهيار ليؤثر على باقي القطاعات الاقتصادية الحقيقية أو العينية.

ومن خلال هذه التعاريف تتحدد خصائص الأزمة المالية في النقاط التالية:

- التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وأسبابها وقوى المصالح المزدوجة لها أو المعارضة لها.
- المفاجأة واستحواذها على بؤرة الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد.
- تمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة أو متصارعة.
- سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها.
- إن مواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة من جهة، ومن جهة أخرى تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانات، وحسب توظيفها في إطار مناخي تنظيمي، يتسم بدرجة عالية من الإتصالات الفعالة والتنسيق بين الأطراف ذات العلاقة².

2- أنواع الأزمات المالية

من الملاحظ أن هناك تصنيفات عدة لأنواع الأزمات المالية، والتي قد تتداخل فيما بينها في بعض الأحيان، وذلك للتشابك الحاصل في العلاقات بين مختلف الموضوعات المالية، كما أن معظم الأزمات قد تظهر في قطاع معين ومن ثم تنتقل إلى قطاعات مالية أو اقتصادية أخرى ويمكن أن نميز بين الأنواع التالية:

أ. **الأزمات المصرفية:** تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة مفاجئة في طلبات سحب الودائع مما يؤدي إلى أزمة سيولة، وإذا امتدت هذه المشكلة إلى بنوك أخرى تصبح أزمة مصرفية³، على العكس من ذلك عندما ترفض البنوك منح القروض رغم توفر الودائع، تحدث أزمة ائتمان⁴. تتميز الأزمات المصرفية

¹ عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية: منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق. مجموعة النيل العربية، القاهرة ، 2010، ص 21.

² مراد رايت رشيد عودة، الأزمة المالية مفهومها وأسبابها من منظور اقتصادي إسلامي. مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، المجلد 17، العدد 50، 2013، ص 21.

³ خالد أحمد علي محمود، اقتصاد المعرفة وإدارة الأزمات المالية في إطار المؤسسة الاقتصادية. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2019، ص 15.

⁴ فريد كورتل وكمال رزيق، "الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، المجلد 1، العدد 20، 2009، ص 20.

بتأثيرها الكبير على النظام المالي، وغالباً ما تتطلب تدخل البنك المركزي أو الحكومة لضخ الأموال أو إعادة هيكلة النظام المصرفي¹. فقد شهد التاريخ المالي العديد من هذه الأزمات التي هددت استقرار البنوك مثل ما حدث في بريطانيا لبنك over end a gurney وكذا في الولايات المتحدة عندما انهار بنك الولايات المتحدة bank of united states في عام 1931².

ب. **أزمات العملة وأسعار الصرف:** تحدث هذه الأزمة عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة كبيرة، مما يجعل العملة غير قادرة على أداء وظائفها كوسيلة للتبادل أو كمخزون للقيمة ويُطلق عليها أزمة ميزان المدفوعات، وتنتشأ هذه الأزمات عندما تقرر السلطات النقدية خفض قيمة العملة نتيجة لعمليات المضاربة، مما قد يؤدي إلى انهيار سعر العملة³، وهو شبيه بما حدث في المكسيك عام 1994 والتي تعد نموذجاً عن هذا النوع من الأزمات بالإضافة إلى أزمة جنوب شرق آسيا عام 1997⁴.

ج. **أزمة سوق الأوراق المالية:** وهي عبارة عن اضطراب يحدث في السوق المالي ويكون فيه سوء الاختيار (المخاطر المعنوية) سيئة لدرجة يكون معها السوق غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة إلى هؤلاء الذين يكون لديهم أفضل الفرص الاستثمارية، والتي تؤدي تداعياته إلى انهيار السوق المالي، وما يزيد الأمور سوء هو تدفق كميات كبيرة من رؤوس الأموال إلى الخارج، مما يوسع من حجم ونطاق الأزمة، مما ينعكس ذلك على القطاع الاقتصادي الحقيقي⁵.

د- **أزمة الديون الخارجية:** تعني هذه الأزمة عدم قدرة دولة معينة على سداد ديونها الخارجية، مما يدفعها إلى تمديد مواعيد سداد المستحقات، وهو ما يُعرف بإعادة جدولة الديون⁶. تعرف هذه الحالة أيضاً بأنها توقف تدفق رؤوس الأموال من البلدان الدائنة إلى البلدان المقترضة، ويعود هذا التوقف غالباً إلى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية⁷.

¹ عبد الوهاب الموساوي، الليبرالية والأزمات: دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، 2016، ص 199.

² فريد كورتل وكمال رزيق، المرجع السابق الذكر، ص 20.

³ مراد راين رشيد عودة، المرجع السابق الذكر، ص 20.

⁴ صباح قاسم الأمامي، المرجع السابق الذكر، ص 231.

⁵ عبد الوهاب الموساوي، المرجع السابق الذكر، ص ص 221، 222.

⁶ عمر حجان ولحسن عتومة وسفيان بن عبد العزيز، المرجع السابق الذكر، ص 123.

⁷ أمال قحاييرية، "أسبابا نشأة المديونية الخارجية للدول النامية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 2، العدد 3، 2005، ص 136.

ثانياً) العلاقة التبادلية بين الأزمة الاقتصادية والمالية:

إن الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية تربطهما علاقة قوية من خلال التشابك والتداخل والتأثير المتبادل بينهما، إلا أنها تختلفان عن بعضهما حين أن الأزمة الاقتصادية تظهر في القطاع الحقيقي فيما تحدث الأزمة المالية في القطاع المالي، فالأزمة تبدأ في أحد القطاعين لتنتقل فيما بعد إلى القطاع الآخر.

1- انتقال الأزمة من صيغتها المالية إلى صيغة اقتصادية: تتحول معظم الأزمات المالية إلى أزمات اقتصادية عبر آلية البنوك، التي تُعد من أهم مؤسسات الإقراض، يقوم البنك بإقراض الأموال للمقترضين باستخدام ودائع العملاء، ولضمان حماية هذه الودائع تلتزم البنوك بالقواعد الدولية التي تطالبها بالاحتفاظ بنسبة محددة كاحتياطي قانوني، ولكن عندما تتعثر القروض يضطر البنك إلى خصم هذه الخسائر من رأسماله، مما يقلل من قيمته ويضعف قدرته على تقديم قروض جديدة، هذا يؤدي إلى تقليص الائتمان وتراجع الإنفاق مما يعمق الانكماش الاقتصادي، ويترتب على ذلك انخفاض في الاستثمار مما يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي وقطاع الإنتاج والعمالة، وقد يؤدي ذلك في النهاية إلى أزمة اقتصادية¹.

2- تحول الأزمة الاقتصادية إلى صيغة مالية: إن الأزمة الاقتصادية قد تولد أزمة مالية جديد من خلال الأبعاد التالية:

- عندما تكون معدلات الربح في القطاع الإنتاجي منخفضة، يتجه الاستثمار بعيداً عن التوسع في الإنتاج ويتراكم في القطاع المالي، كلما زاد تضخم هذا القطاع، ابتعدت القيم الافتراضية عن القيمة الحقيقية للشركات وأصولها الإنتاجية، مما يجعل النظام الاقتصادي أكثر عرضة للأزمات المالية.
- انخفاض الأرباح في القطاع الإنتاجي يؤثر على الدورة المالية لرأس المال، حيث يتم تمويل فائض الإنتاج عبر القروض بناءً على توقع قدرة المقترض على السداد مع الفائدة في وقت محدد، وعندما لا تتحقق الأرباح المتوقعة، تعجز الشركات عن السداد مما يؤدي إلى تراكم القروض المعدومة، في أسوأ الحالات يطالب البنك

¹ عقبة عبد اللاوي، ولطفي مخزومي وعصام جرادي، "السياسات المالية والنقدية زمن الأزمات المالية والاقتصادية: دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية والاقتصادية للفترة 1929-2008"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 3، العدد 5، 2016، ص ص 169-170.

باسترداد القروض، أو تُباع أصول الشركات المتعثرة بأسعار منخفضة لاستعادة أموال المودعين مما يزيد من حدة الأزمة¹.

3- تزامن الأزمة الاقتصادية والمالية في آن واحد:

في السنوات الأخيرة أصبحت الأزمات أكثر تعقيداً، حيث لم يعد النظام الرأسمالي يواجه الأزمات الدورية التقليدية فقط بل بات يواجه أزمات مركبة نتيجة اندماج رأس المال المصرفي مع رأس المال الصناعي لتشكيل ما يُعرف بـ"رأس المال المالي". هذه الأزمات تمثل مزيجاً من الأزمات الاقتصادية والمالية معاً²، نتيجة لتطور النظام الرأسمالي جعله ينقسم إلى قسمين رئيسيين. القسم الأول هو رأس المال الإنتاجي أو "رأس المال الحقيقي"، الذي يستثمر في إنتاج السلع والخدمات سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية بهدف تحقيق الربح من خلال استغلال العمل المأجور واستخراج فائض القيمة، أما القسم الثاني فهو رأس المال المالي، ويشمل البنوك التجارية والاستثمارية شركات التمويل وسوق الأوراق المالية المكون الأساسي لهذا القسم هو البنوك التي تعتمد على إقراض الرأسماليين والأفراد والبنوك الأخرى مقابل الفائدة³، ونظراً لتشابك العلاقة بين القطاعين الحقيقي والمالي في اقتصاد واحد زاد من احتمالية وفتح الأزمات وسرعة انتشارها، وهذا ما جعل المفكر الاقتصادي كند لبرج (**kendelberger**) يقول "أن كل من الأزمة المالية الاقتصادية تربطهما علاقة متينة حيث أن الولوج نحو الركود في منطقة معينة يجتاحها تدهور كبير في مستويات النمو الاقتصادي غالباً يتزامن مع حدوث صدمة على مستوى النظام المصرفي والمالي المعتمد، حيث ينعكس بالسلب على أسعار الأصول المالية محدثاً انهيارات هائلة على مستوى الأسواق المالية، وكذا الإفلاس وإعادة تهيئة القطاع المصرفي، وهذا يزيد من خطورة وحدة الأزمة الاقتصادية"⁴، وإذا كانت الأزمة المالية لا تتعلق في بداية الأمر إلا بمسببات النظام المالي، فإن توسعها وتفاقمها يؤدي إلى آثار مضرّة بالاقتصاد الحقيقي،

¹ عقبة عبد اللاوي، "التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية: دراسة قياسية لتكتل الناftا 1980-2012". (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، ص 91.

² صباح قاسم الأمامي، وعباسي حياة الفياض، المرجع السابق الذكر، ص 228.

³ سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية الزلزال والتوابع. مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، 2008، ص 5.

⁴ يمينة بلحية، "الأزمات المالية والاقتصادية والنمو الإقتصادي في الدول الناشئة". (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص استراتيجيات التنمية والسياسات الاقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد اسطمبولي معسكر، 2020/2019، ص 6.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

من خلال تضيق الائتمان وانخفاض الاستثمار، مما يجر إلى أزمة اقتصادية بل وحتى ركود اقتصادي، وقد تنتشر الأزمة لتتحول إلى أزمة إقليمية أو أزمة عالمية¹.

ولكن في ظل سياسات الإنتاج والتحرر المالي أصبح الجانب المالي أكثر تأثيراً في الحياة الاقتصادية وأخذت مختلف الدراسات في تفسير الأزمة تتجه منحى مالياً²، ولهذا في السنوات الأخيرة أصبح منشأ الأزمة في الغالب هو القطاع المالي ومن ثم الانتقال إلى القطاع الحقيقي، وذلك نتيجة لهيمنة الرأسمالية علي الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والذي يسمى "الرأسمالية المالية" من أوضاع المنافسة إلى أوضاع الاحتكار ومن سيطرة رأس المال بوجه عام إلى سيطرة رأس المال المالي³، وهذا ما جعل الأسواق المالية تفقد وظيفتها الأساسية التي أقيمت من أجلها وهي دعم النشاط الإقتصادي وتحفيزه وإسناد القطاع الحقيقي، أين تحولت إلى ساحة للمضاربات المالية وتدفقات رؤوس الأموال الدولية الأمر الذي أدى إلى زيادة فرص الوقوع في الأزمات وتوليدها وانتقالها إلى القطاع الحقيقي⁴.

المطلب ثالث: التحليل النظري للأزمات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي

أمسى تكرار الأزمات الاقتصادية خلال القرنين العشرين والواحد والعشرين ظاهرة مقلقة، مما جعلها تُعتبر من السمات الأساسية للنظام الرأسمالي، ونتيجة لذلك سعى العديد من المفكرين وعلماء الاقتصاد السياسي إلى تفسير تلك الأزمات ومعالجتها، مسلطين الضوء على طبيعتها وأسبابها وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني والدولي، فتفسير الأزمات الاقتصادية أصبح من المواضيع المحورية في الاقتصاد السياسي، حيث ظهرت تيارات فكرية رئيسية تختلف في توجهاتها وتفسيرها لهذه الظاهرة.

أولاً) التيار الليبرالي: الحوار بين المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية

نشأت المدرسة الكلاسيكية في إنجلترا كفرع من المدرسة الليبرالية على يد آدم سميث في أواخر القرن الثامن عشر، وبلغت نضجها في كتابات ديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل، ساهم في تطورها المكانة الخاصة التي كانت تحتلها إنجلترا في ذلك الوقت كمهد للنظام الرأسمالي، تميزت المدرسة الكلاسيكية بتحليل دقيق ومتابعة للتطور التاريخي الذي أدى إلى نشأة هذا النظام⁵، تركز فلسفة المدرسة الكلاسيكية على التصرفات الاقتصادية الجزئية، مع اهتمام بالمشاكل المرتبطة بالمصلحة الفردية. ورغم أن دراستها تركز على

¹ سكينه حملوي، المرجع السابق الذكر، ص 11.

² عبد الوهاب الموساوي، المرجع السابق الذكر، ص 190، 191.

³ صباح قاسم الامامي وعباس حيايد الفياض، المرجع السابق الذكر، ص 288.

⁴ عبد الوهاب الموساوي، المرجع السابق الذكر، ص 191.

⁵ حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الإقتصادي. دار الشروق، القاهرة، 1968، ص 51، 52.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

واقع معين في فترة زمنية محددة (فلسفة سكونية)، إلا أنها تأخذ بعين الاعتبار بعض جوانب التطور والحركة، كما تتبنى هذه المدرسة فلسفة ليبرالية التي ترى أن المصلحة الفردية تتداخل مع المصلحة الجماعية أين تضمن "اليد الخفية" التوازن بين المصالحتين، ورغم أن هذه الأفكار كانت موجودة سابقاً بشكل متفرق، إلا أن المدرسة الكلاسيكية تميزت بتجميعها في نظرية اقتصادية متكاملة وموحدة.

تعتقد المدرسة الكلاسيكية في القرن الثامن عشر برئاسة آدم سميث ودافيد ريكاردو، أن الأزمة الاقتصادية الخطيرة لا يمكن أن تحدث في هذا النظام بسبب وجود نظام طبيعي أطلق عليه اسم "اليد الخفية" وأن التوازن الاقتصادي يتحقق بصورة تلقائية¹، وبالتالي يتكيف مع جميع التغيرات التي تطرأ عليه فيتجنب أي أزمة محتملة في النظام، كما أن هذه الاختلالات هي طرفية ومحدودة زمنياً لا تصل إلى درجة وصفها بالأزمة، وقد تأكدت هذه الأطروحة بعد اكتمال قانون "المنافذ أو قانون ساي" نسبة لمكتشفه المفكر جان بابيست ساي (العرض يخلق الطلب)، والذي ينص أنه من إنتاج البضائع يأتي مجموع فعال للطلب يكفي لشراء العرض الكلي للبضائع، ونتيجة لذلك لا يمكن أن يوجد في النظام الاقتصادي ما يعتبر إفراطاً عاماً في الإنتاج²، أي بمعنى أن الإنتاج لا يمكن أن يفيض عن الطلب وكل من باع انتاجه بنقود يستهلك تلك النقود لشراء بضائع أخرى³، بناءً على هذا القانون افترض الكلاسيكيون وجود توازن دائم بين الادخار والاستثمار مما يجعل الركود الاقتصادي مستحيلًا، إذا زاد عرض المدخرات عن الطلب عليها فإن سعر الفائدة ينخفض مما يقلل من المدخرات حتى يتوازن حجمها مع الاستثمار، وفي حالة زيادة الاستثمار عن حجم الادخار يرتفع سعر الفائدة، مما يزيد من المدخرات حتى تتساوى مع حجم الاستثمار⁴.

إلا أن هذا الطرح لم يلق القبول من جميع رواد المدرسة الكلاسيكية، حيث خالف توماس روبرت مالتوس زملاءه في فكرة التوازن الاقتصادي رغم انتمائه للمدرسة الكلاسيكية أين كان من أوائل الذين بحثوا احتمال تعرض النظام الرأسمالي لأزمات، خاصة بعد مشاهدته أولى الأزمات الاقتصادية في عام 1815، على عكس الكلاسيكيين الآخرين أقر مالتوس بأن الطلب الإجمالي قد لا يتساوى دائماً مع العرض الإجمالي. إذا كان هناك نقص في الاستهلاك وزيادة في الادخار دون طلب كافٍ على السلع الاستثمارية، فإن الطلب

¹ سكينه حملوي، مرجع سابق الذكر، ص 24.

² جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي والحاضر). الترجمة: أحمد فؤاد بليغ، عالم المعرفة، (د. ب. ن)، 2000، ص 89.

³ فتح الله لعلو، مرجع سبق ذكره، ص 113.

⁴ صليحة جعفر، "الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية - أزمة 2008 نموذجاً". (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخصص اقتصاد دولي) قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2019، ص 67.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

الإجمالي سيكون أقل من العرض، مما يؤدي إلى وجود قدرة شرائية ولكن غياب الرغبة الشرائية، وهو ما يُعرف بنظرية "الاستهلاك الناقص الرأسمالي"¹.

وفقاً لمالتوس، لاستعادة التوازن بين العرض والطلب الإجماليين يجب دعم طبقة ملاك الأراضي، حيث إنهم يميلون بطبيعتهم إلى الاستهلاك، مما يسهم في زيادة الطلب الفعلي ويمنع نقص الطلب الإجمالي². ولكن هذه النظرية تعرضت إلى هجوم لادع واعتبروه اقتصادياً رجعيًا وظل هذا الطرح مرفوضاً وغير مقبول، إلا أن جاء كينز وأعاد إحياء أفكار مالتوس عن طريق طرح نظرية الطلب الفعلي.

هذا الطرح الذي قدمه مالتوس قد دعمته المدرسة النيوكلاسيكية التي تعد امتداداً للمدرسة الكلاسيكية وتؤمن بمبادئ الليبرالية رغم اختلافها مع المدرسة الكلاسيكية من حيث المنهج والمضمون، وقد ظهرت هذه المدرسة في أواخر القرن التاسع عشر على عكس الكلاسيكيين الأوائل تقر هذه المدرسة على إمكانية حدوث أزمات اقتصادية في النظام الليبرالي³، ومن أهم روادها جون شارل ليونارد سيسموندي، فبعدما كان متأثراً بأفكار آدم سميت وكان من أنصارها انتهى في نهاية المطاف معارضاً لها في كتابه « **etudes sur l'economier politique** » أكد معارضته للأفكار والمنهج الذي تضمنته المدرسة الكلاسيكية، فهو يرى أن موضوع الدراسة في الاقتصاد ليس الثروة وإنما الإنسان بحيث يقول: "لقد أدركنا أنه من العمل الإنساني وحده يأتي كل ما نسميه الثروة". فقد خالف سيسموند الكلاسيكيين في اعتقادهم بأن التوازن الاقتصادي يحدث تلقائياً، ورأى أن الأزمات تحدث في الاقتصاد الرأسمالي وسماها "أزمات إفراط الإنتاج". هذه الأزمات تنتج عن اختلال بين الاستهلاك والإنتاج، حيث يتم إنتاج أكثر مما يُستهلك، مع وجود رغبة شرائية ولكن نقص في القدرة الشرائية. وأرجع سيسموندي هذه الحالة إلى انخفاض الأجور وزيادة البطالة نتيجة استخدام الآلات بدلاً من العمال، موضحاً أن الإنتاج يعتمد على الدخل لذلك يجب أن يتوافق الإنتاج مع مستوى الاستهلاك⁴.

ولقد تأكدت أطروحات سيسموندي بحدوث الأزمة الاقتصادية 1929 (أزمة الكساد) أين أظهرت فشل النظرية الكلاسيكية القائلة أن آلية السوق الحرة كفيلة بالمعالجة التلقائية للتوازن الإقتصادي، كما أخطأت هذه النظريات في تأكيدها على مصلحة الأفراد تؤدي حتماً إلى المصلحة العامة، ومن جهة أخرى مهدت هذه الأزمة العالمية لظهور المدرسة الكنزية لمؤسسها "جون مينار كينز" والذي يعتبر أول من تهاجم على النظرية الكلاسيكية، وبالأخص قانون ساي للأسواق والذي يقضي بأن كل عرض يخلق الطلب المساوي له، بحيث

¹ Philippe gilese, **crisses et cycles economique**. edition armand collime, paris, 1996, p 21.

² حازم البيلاوي، مرجع السابق الذكر، ص 75.

³ سكينه حملاوي، مرجع سبق الذكر، ص 26.

⁴ Pour plus voir: jean simonde de sismandi, **ETUDES sur l'economie politique**. UNIVERSI DAD complutense, paris.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

خالف هذا القانون ورأى أن الطلب الكلي* الفعلي على السلع هو الذي يحدث العرض وكمية السلع التي تنتج، وبالتالي عدد العمال الذين يشتغلون، فإذا كان الطلب كبير كان الإنتاج والتشغيل كبيرين وإذا كان الطلب قليل كان الإنتاج والتشغيل ضئيلين¹. وقد أقر كينز في كتابه الشهير "النظرية العامة في الاقتصاد" بأن النظام الرأسمالي قد يعاني من اختلالات اقتصادية، وأنه عرضة لعدم التوازن بسبب التفاوت بين قوى الطلب الكلي والعرض الكلي². خلافاً للمدرسة الكلاسيكية استند كينز في تفسيره لعدم التوازن وموجات البطالة والانكماش في النظام الرأسمالي إلى مفهوم الطلب الكلي الفعال، معتبراً أنه العامل الرئيسي وراء هذه المشكلات³، وذلك من خلال محاولته للإجابة على هذا الإشكال "لماذا يدخر الأفراد ويمتنعون من توظيفها في النشاط حتى يؤدي هذا المسلك إلى نقصان في الاستثمارات والانكماش الإقتصادي؟

وللإجابة على هذا الإشكال اعتمد على التحليل النفسي لسلوك المستهلكين بحيث يقول كينز "عندما يزداد التشغيل، يرتفع الدخل الكلي الحقيقي ولكن ليس بنفس النسبة. نتيجة لذلك يخسر أصحاب الأعمال إذا تم تخصيص كل التشغيل الإضافي لتلبية الزيادة في الطلب على الاستهلاك الحالي"⁴. وفقاً لكينز، لا يستطيع الأفراد التنبؤ بالمستقبل مثل فقدان وظائفهم أو زيادة التزاماتهم المالية، مما يدفعهم إلى الاحتفاظ بجزء من أموالهم كسيولة لمواجهة الطوارئ، وهو ما يسميه "الميل الحدي للاستهلاك". يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات المنتجة من القطاع الخاص، مما يقلل الإنتاج والتوظيف ويرفع معدلات البطالة⁵، ولهذا فإن الارتفاع المستمر في الدخل يؤدي إلى تزايد الفجوة بين الدخل والاستهلاك مما يزيد الادخار على حساب الاستثمار. هذا يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي الفعال مقارنة بالعرض الكلي، مما يسبب اضطرابات في دورة الدخل الوطني وزيادة احتمالات حدوث الكساد والبطالة⁶، وفقاً لكينز، لمعالجة الاختلال الاقتصادي يجب تحقيق توازن بين الادخار والاستهلاك، وذلك من خلال تحليل دوافع استثمار المدخرات. كما أشارنا سابقاً

* إن كينز يعتقد أن الطلب هو الذي يخلق العرض، حيث ينتج المنتجون فقط ما يتوقعون أن هناك طلباً عليه في السوق. وبالتالي، فإن وجود الطلب هو المحفز للإنتاج وتوفير السلع والخدمات. يبدأ كينز تحليله من الطلب الإجمالي وليس العرض الإجمالي، معتمداً على الظروف الفعلية للإنتاج، حيث يقوم المنتج بالإنتاج إذا توقع وجود طلب على سلعته. نقلاً عن حازم البيلاوي، المرجع السابق الذكر ص 139.

¹ خالد سعد زغلول حلمي، الاقتصاد السياسي. ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 44.

² عبد الرحمن الغفوري، المرجع السابق الذكر، ص 11.

³ صليحة جعفر، المرجع السابق الذكر، ص 69.

⁴ John maynard keynes. *theorie generale de l'emploi de l'interet et de la monnaie*. traduit par : gean de largentaye, paris, 1942, p 28.

⁵ سكينه حملاوي، المرجع السابق الذكر، ص 28.

⁶ صليحة جعفر، المرجع السابق الذكر، ص 70.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

فحسب كينز أن هناك عوامل نفسية تؤثر على الميل للاستهلاك، وتعتمد هذه العوامل على تقدير الفرد لاحتياجاته الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى قدرته المستقبلية على العمل¹، وهكذا تلعب هذه الدوافع بتعلق الناس بالنقود*، كلما ازداد تعلق الأفراد بالنقود واحتفظوا بها بدلاً من إنفاقها، ارتفع معدل الفائدة وزاد فائض الادخار، وبالتالي يتأثر الاستثمار بالفعالية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة والعوامل المرتبطة بهما²، لتحقيق المساواة بين الادخار والاستثمار يجب أن يقابل الادخار استثمار مناسب في شكل سلع رأسمالية أو مخزون. تعتبر هذه المساواة حقيقة محاسبية في نهاية كل فترة ولكن ذلك لا يمنع وجود خطط للاستثمار والادخار³، ومن جهة أخرى لا بد من زيادة الإنفاق الحكومي لتعويض النقص الكبير في إنفاق القطاع الخاص الأمر الذي يرفع من القدرة الشرائية وخلق الطلب الفعال⁴.

من خلال ما سبق يتضح أن التحليل الكينزي يربط بين التوازن الاقتصادي بالتوازن المالي والنقدي. من جهة أخرى أشار كينز إلى أن السبب الرئيسي للأزمات مرتبط بالخصائص الاقتصادية للرأسمالية. على الرغم من إسهامات المدرسة الكينزية في تحليل أزمة 1929، إلا أن أفكارها لم تصمد أمام الأزمة الاقتصادية التي وقعت في السبعينات، حيث عجزت عن تفسير أسبابها، نتيجة لذلك تعرضت المدرسة الكينزية لهجوم من المدرسة النقدية، المعروفة أيضاً بمدرسة شيكاغو، التي تمثل الاتجاه الليبرالي الجديد في دراسة الأزمات الاقتصادية، فقد ركز تحليل هذه المدرسة، بقيادة ميلتون فريدمان وطلابه على تأثير النقود على الدورة الاقتصادية، حيث رأوا أن الأزمة هي نتيجة تدخل الدولة، الذي أعاق قوى السوق. وبالتالي اعتبروا أن الأزمة ناتجة عن أخطاء السياسة النقدية التي تتبناها الدولة⁵، فالاقتصاديون النقديون يعطون أهمية ودور فعال للنقود وتأثير على الدورة الاقتصادية، حيث أن دورة الانكماش يسبقها عادة انخفاض في نمو عرض

¹ رفعت السيد العوضي، المرجع السابق الذكر، ص 283.

* في المدرسة الكلاسيكية، تُعتبر وظيفة النقود مقتصرة على كونها وسيلة للتبادل، وبالتالي يُفترض أن يتحول كل ادخار إلى استثمار. خلافاً لذلك، أوضح كينز أن للنقود وظيفة أخرى وهي كونها مخزناً للقيمة، حيث يمكن طلب النقود لذاتها، ويُعرف ذلك بتفضيل السيولة لأغراض مثل تسوية المعاملات الجارية، المضاربة، الاحتياط للمستقبل، والاكتناز نقلاً: خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق الذكر، ص 47.

² فتح الله لعلو، المرجع السابق الذكر، ص ص 142، 143.

³ حازم البيلاوي، المرجع السابق الذكر، ص 147.

⁴ أشواق بن قدور، "تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية". المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية المجلد 05، العدد 01، 2018، ص 25.

⁵ صباح قاسم الأمامي، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني. مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015، ص 114.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

النقود، بينما يسبق دورة الانتعاش زيادة في عرض النقود¹، ويؤكد ذلك فريدمان إن معظم أوضاع الانكماش أو الركود الإقتصادي يسبقها انخفاض في معدلات نمو عرض النقد وإن حالات التوسع الإقتصادي تزايدت في معدلات نمو عرض النقد² وفقاً لمدرسة شيكاغو، يعتمد الطلب على النقود على مشتريات الأسعار والدخل، بينما تتحدد تكلفة الاحتفاظ بالنقود بناءً على سعر الفائدة ومعدل ارتفاع الأسعار، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تقليل رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود، بينما في حال انخفاض سعر الفائدة ومعدل ارتفاع الأسعار، يفضل الأفراد الاحتفاظ بكميات أكبر من النقود³ ولهذا فإن النقود ليست حيادية كما يدعي ذلك المدرسة الكلاسيكية، وبالتالي إن عدم استقرار النقدي يسبب عدم استقرار التوازن السلعي ومن ثم وقوع النظام الرأسمالي في أزمات اقتصادية دورية⁴.

ثانياً) التيار الماركسي: حتمية نشوء الأزمة وزوال النظام الرأسمالي

ظهرت الماركسية كمذهب وتيار فكري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد سميت كذلك نسبة إلى مؤسسها كارل ماركس وتنتمي هذه المدرسة إلى الفلسفة الاشتراكية العلمية أين تعتمد على ثلاث ركائز: المادية الجدلية، المادية التاريخية، نظرية الاقتصاد السياسي، حيث شيدت هذه الأخيرة في مؤلف ماركس الأخير " رأس المال " والتي مزج بين علم السياسة والاقتصاد أين قدم تحليل شامل ومفصلاً في دراسة النظام الرأسمالي.

فحسب ماركس* إن النظام الرأسمالي معرض للأزمات بل إن الأزمة الرأسمالية سمة ملازمة للنظام الرأسمالي، حيث أن التناقض الموجود في هذا النظام هي الأساس في حدوث الأزمات الاقتصادية وإن الإمكانية الواقعية لنشوء الأزمات لم تظهر وتتحول إلى الواقع إلا في ظل الرأسمالية⁵.

¹ محمد أحمد الأفندي، الجذور الفكرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2020، ص 21.

² محمد طاقة وحسين عجلان، "المأزق الفكري للنظام الرأسمالي والأزمة الاقتصادية العالمية". متوفر على موقع: <https://iasj.net/iasj/download/39b30df51e4c658d>

³ ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد. الجزء الثاني، نقود وبنوك ودورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص ص 124، 125.

⁴ محمد أحمد الأفندي، المرجع السابق الذكر، ص 21.

* كارل ماركس (Karl Marx) 1818-1883: فيلسوف وناقد الاقتصاد السياسي وعالم الاجتماع ومنظر سياسي وصحفي وثوري اشتراكي، ولد من عائلة بورجوازية، أين لعب دوراً كبيراً في الحركة الثورية، وقد عاش منتقلاً بين فرنسا وإنجلترا وبلجيكا، ومن بين مؤلفاته: رأس المال، نقلاً: كارل ماركس https://arz.wikipedia.org/wiki/كارل_ماركس

⁵ عبد الواحد العفوري، "الجذور الفكرية للأزمة المالية العالمية". مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 07، 2011، ص 04.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

كبدية قام كارل مارس بنقد قانون "ساي" (العرض يخلق الطلب) أين نفي وجود هذه النزعة نحو التوازن، وإن الاقتصاديات الرأسمالية تميل إلى الإفراط في إنتاج أصناف معينة من السلع¹.

ماركس ربط تفسيره للأزمة الاقتصادية بالدورة الاقتصادية، حيث اعتبر أن وصول النظام الرأسمالي إلى أزمة هو أمر حتمي، مما يؤدي في النهاية إلى انهيار هذا النظام وانتقاله إلى نظام آخر يرثه، وبذلك تتكامل نظرية ماركس في التطور الاقتصادي مع مفهومه لانتقال المجتمعات من مرحلة تاريخية إلى أخرى²، ويستند تحليل ماركس للأزمة على مجموعة من النظريات (نظرية القيمة وفائض القيمة، نظرية التراكم، نظرية التركيز ونظرية التقدير). هذه النظريات تتحكم في حتمية إنشاء نمط الإنتاج الرأسمالي وتطوره وفنائه³.

بدأ تحليله لنمط الإنتاج الرأسمالي من مفهوم "قيمة السلعة"، التي تُقاس بكمية العمل المبذول في إنتاجها، أي بعدد الساعات اللازمة لتحويل المواد إلى سلعة، فالعمال يتنافسون على تقديم عملهم، فيدفع لهم صاحب رأس المال أقل أجر ممكن، وبذلك يحصل صاحب رأس المال على الفرق بين قيمة السلعة (العمل) وقيمة الأجر المدفوع، وهذا ما يُعرف بـ "فائض القيمة"، الذي يعتبر الأساس في الاقتصاد السياسي الماركسي⁴، فعن طريق فائض القيمة يتمكن أصحاب رأس المال من جمع الأموال وتكديسها وإخارها ويسمونها كارل ماركس "بنظرية التراكم"⁵، بسبب المنافسة بين الرأسماليين ولتجنب الإفلاس، يقومون باستثمار فائض القيمة المتراكم في شراء رأس المال الثابت (مثل الآلات والمواد الخام) ورأس المال المتغير (الأجور)⁶. هذا يؤدي إلى تركيز الثروة في أيدي عدد قليل من الرأسماليين وتوسيع أعمالهم على حساب المنظمين الصغار الذين يخرجون من دورة الإنتاج وينضمون إلى طبقة العمال، مما يزيد من عدد العمال ويخفض أجورهم. مع ارتفاع أرباح الرأسماليين (البرجوازية)، ينشأ تناقض بين هذه الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج وبين الطبقة الأكبر من الفقراء (البروليتاريا)، هذا التناقض ينعكس في عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، هذا التوتر يتضح عندما لا تُباع السلع بأسعار تغطي فائض القيمة المتضمن فيها. ولتحقيق المزيد من الأرباح يزيد الرأسماليون من استغلال العمال، مما يؤدي إلى ضعف قدرة المجتمع على الاستهلاك وتراكم فائض القيمة، وبالتالي تصبح العملية الإنتاجية غير مفيدة. هذه الحالة تؤدي إلى "فوضى الإنتاج" في النظام الرأسمالي، حيث يتغير باستمرار

¹ روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. المركز الخليجي للأبحاث، دبي، 2003، ص57.

² رفعت السيد العرفي، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019، صص 212، 213.

³ Pour plus voir : Karl Marx, **le capital (critique de l'économie politique)**, traducteur : JEAN - PIERRE LEFEBVRE, quadrigepuf, 1993, paris.

⁴ عبد الواحد العفوري، المرجع السابق الذكر، ص5.

⁵ فتح الله لعلو، المرجع السابق الذكر، ص121.

⁶ روبرت غيلبين، المرجع السابق الذكر، ص57.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

التناسب بين مكونات عملية إعادة الإنتاج، ويختل التوازن القائم ويتكرر هذا الخلل بشكل مستمر.¹ ومع تكرار هذه العملية، ومع مرور الوقت وتكرار الأزمات الاقتصادية وطول مدتها تعمل الطبقة البروليتاريا على الإطاحة بالنظام من خلال العنف الثوري ويحل محلها النظام الاقتصادي الاشتراكي.²

تأسيسا على ما سبق يبدو أن كارل ماركس لاحظ أن النظام الرأسمالي يحمل بداخله عوامل انهياره. إذ يرى أن السبب الرئيسي للأزمات الاقتصادية المتكررة هو التناقض الجوهرى بين الطابع الاجتماعى للإنتاج والشكل الخاص لملكية رأس المال. هذا التناقض يخلق اختلالاً بين العرض والطلب العام، حيث ينمو الإنتاج بسرعة كبيرة في حين يتزايد الاستهلاك ببطء. نتيجة لذلك تتراكم المخزونات في السوق ويحدث الكساد. مع تكرار الأزمات، يتوقع ماركس أن تصل الرأسمالية في النهاية إلى أزمة كبرى تؤدي إلى انهيارها الكامل. على الرغم من أن أفكار ماركس كانت متوافقة مع عصره، الذي شهد استغلالاً شديداً للطبقة العاملة من قبل الرأسمالية، إلا أنه نجح في تقديم تحليل ميكانيكي وديناميكي للنظام الرأسمالي وتوقع مستقبله. وقد تحققت توقعاته في أزمة الكساد الكبير عام 1929، والتي تبعتها العديد من الأزمات الأخرى، مما يعزز فكرة أن الرأسمالية هي نظام يعاني من أزمات متكررة بشكل جوهري.

ثالثاً) التفسيرات الحديثة للأزمات الاقتصادية:

مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي اتخذ التحليل الاقتصادي اتجاهاً جديداً، لكنه كان منحازاً ضد التغييرات التي قدمتها المدارس الاقتصادية الكبرى التي ركزت على الاختلالات في الاقتصاد الحقيقي التي تؤدي إلى الأزمات الاقتصادية، فقد اعتبر البعض أن سبب الأزمات هو نقص الطلب أو عدم كفاية الطلب الكلي الفعّال، بينما رأى آخرون أن السبب يكمن في الإفراط في الإنتاج، وهناك من أرجعها إلى تدخل الدولة في الاقتصاد أو سوء استخدام السياسة النقدية، ومع ذلك يُلاحظ أن الجميع تجاهل العوامل الأخرى (السياسية، التكنولوجية، والمالية) التي تهدد استقرار الاقتصاد الحقيقي وتؤدي إلى الأزمات.

من أبرز التفسيرات الحديثة للأزمات الاقتصادية هو ما قدمته "نظرية دورة الأعمال الحقيقية". حيث تطرح هذه النظرية أن النقود لا تؤثر على الاقتصاد، وأن الصدمات الاقتصادية يمكن أن تنشأ من عوامل متعددة مثل الصدمات التكنولوجية. وعلى عكس النظريات السائدة الأخرى تقترض هذه النظرية أن الناتج الاقتصادي يكون دائماً عند مستوياته الطبيعية، في ظل مرونة كبيرة للأسعار وتدفق حر للمعلومات حولها، وعندما ينحرف الناتج الفعلي عن مستواه الطبيعي، فإن السبب يكون غالباً التقدم التكنولوجي وليس تقلبات

¹ دار التقدم موسكو، الاقتصاد السياسي للرأسمالية (النظرية الماركسية اللينينية). ترجمة: ماهر عسل، موسكو، 1975، ص 290-292.

² روبرت غيلبين، المرجع السابق الذكر، ص 58.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

النقد. بالتالي تعتبر النقود محايدة في تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، حيث يؤدي التقدم التقني إلى زيادة الإنتاجية، مما يسهم في ارتفاع حجم الناتج والنشاط الاقتصادي بشكل عام¹.

بالإضافة إلى نظرية دورة الاعمال الحقيقية ظهرت عدة إسهامات علمية لتفسير الأزمات الاقتصادية من خلال الربط بين المتغيرات السياسية والاقتصادية، فيما يعرف بـ "نظرية دورة الأعمال السياسية". تفترض هذه النظرية أن الحكومات خلال فترة الانتخابات تتبنى سياسات مالية توسعية، مثل زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب، لزيادة التوظيف وخفض البطالة، مما يخلق بيئة أعمال مشجعة تدفع الناخبين للتصويت لهم، لكن هذا الانتعاش الاقتصادي يسبب تضخماً، وبعد إعادة انتخاب الحكومة، تتجه إلى تقليص الطلب الكلي لكبح التضخم، مما يؤدي إلى ركود اقتصادي حتى موعد الانتخابات المقبلة. الفكرة الأساسية هنا هي أن السياسيين يسعون إلى تعظيم التصويت للبقاء في السلطة، خاصة في الديمقراطيات الهشة أو البقاء في السلطة لفترات أطول في الأنظمة الديمقراطية المستقرة².

إضافة إلى ما سبق يرجع الاقتصادي الكبير **هايمن مينسكي** أسباب الأزمات الاقتصادية على فرضية عدم الاستقرار المالي الداخلي والذي يعتبرها أنها خاصية ذاتية لصيقة بالنظام الرأسمالي وهي الأصل في سلوكه، فحسب **هايمن مينيسكي** أن النظام الرأسمالي المعقد القائم هو خلل داخلي لصيق بالنظام، وخاصة علاقات الإقراض والاقتراض التي تقود في الغالب إلى إفراط في المديونية والذي ينعكس سلباً على أداء الاقتصاد³.

ولتوضيح كيف ينتقل الاقتصاد من حالة الاستقرار إلى حالة عدم الاستقرار يبين مينسكي أنه بعد مرحلة الكساد تميل الشركات إلى تمويل أنشطتها بحذر لتجنب المخاطر، في فترة الازدهار تتوقع الشركات ارتفاع الأرباح فتتوسع في الاقتراض بناءً على قدرتها المستقبلية على السداد، ينتشر التفاؤل ويزيد المقرضون من الإقراض دون التحقق الكافي من قدرة الشركات على سداد القروض، عند وقوع أزمة مالية لكيان كبير، يبدأ القطاع المالي في رفع أسعار الفائدة لحماية نفسه، مما يؤدي إلى صعوبات في سداد القروض. هذا قد

¹ محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسية الاقتصادية. ج 1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018، ص69.

² محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة والممارسة. ط2، الامين للنشر والتوزيع، اليمن، 2014، ص ص 513، 514.

³ أحمد مهدي بلوافي، هايمن مينيسكي : ماذا يمكن أن يستفيد الاقتصاديون المسلمون من أفكاره؟ مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد24، العدد1، 2011، ص110.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

يتسبب في إفلاس البنوك وبدء أزمة مالية تتحول إلى أزمة اقتصادية، مما يعيد الاقتصاد إلى مرحلة الكساد مجددًا¹.

من التفسيرات الحديثة للأزمات المالية، تتناول نظرية المباريات، التي تتعلق بالتنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية، تشير هذه النظرية إلى وجود علاقات إيجابية بين القرارات التي يتخذها المضاربون والمستثمرون، فعندما يتخذ المستثمر قرارًا، قد يعتمد ذلك على توقعاته بشأن القرارات التي سيتخذها المستثمرون الآخرون، بمعنى آخر قد يشتري المستثمر أصلًا ما بناءً على توقعه بزيادة قيمته وقدرته على تحقيق دخل مستقبلي²، بينما في أحيان أخرى النتائج في الأسواق المالية قد لا تتطابق دائمًا مع التوقعات، مما يشير إلى وجود أخطاء أو انحرافات في قرارات المتعاملين، قد تكون هذه الانحرافات بسيطة أو كبيرة، تؤدي إلى تغييرات ملحوظة في قيم الأصول نتيجة تغييرات طفيفة في المتغيرات الاقتصادية³. فعلى سبيل المثال قد يستمر نظام سعر الصرف الثابت لفترة طويلة، لكنه قد ينهار بسبب توقعات بانخفاضه. هنا يلعب الجانب النفسي دورًا مهمًا؛ فالتشاؤم يؤدي إلى ركود وانكماش اقتصادي، بينما التفاؤل يؤدي إلى انتعاش ورواج اقتصادي⁴.

كما تقدم "نظرية الدومينو" تفسيرًا مهمًا للأزمات المالية، حيث تشبه تأثير الأزمات المالية بتساقط قطع الدومينو، وفقًا لهذه النظرية إذا وضعت عدة صفوف من قطع الدومينو بجانب بعضها البعض، وسقط الصفان الأماميان، فإن بقية الصفوف ستسقط تلقائيًا وبشكل متتابع. هذا التشبيه يوضح كيف يمكن أن تؤدي الأزمات المالية في جزء من النظام إلى سلسلة من ردود الفعل التي تؤثر على الأجزاء الأخرى بشكل متتابعي⁵، تُستخدم نظرية الدومينو لتوضيح كيفية انتشار مشكلة اقتصادية في بلد معين إلى دول أو شركات أخرى مشابهة، كما لو كانت عدوى تنتقل من مكان إلى آخر. من أبرز الأمثلة على تأثير الدومينو في

¹Hyman Philip Minsky, The Financial Instability Hypothesis, **The Jerome Levy Economics Institute of Bard College**, Working Paper No. 74, New York, 1992, pp6-8.

² لحسن عبد الله باشوية، **بحوث العمليات وتطبيقاته**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص585.

³ هشام حنضلة عبد الباقي، فشل الأسواق المالية التقليدية والأزمات المالية الاقتصادية من منظور الإسلامي، **مجلة النهضة**، المجلد 13، العدد 03، 2012، ص ص49، 50.

⁴ نادية العقون، **العولمة والأزمات المالية الوقاية والعلاج (دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية)**. دار

هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 105.

⁵ نفس المرجع، ص104.

الاقتصاد هو أزمة الديون التي حدثت في عامي 2012 و2013، حيث أدى ارتفاع عوائد السندات الحكومية في اليونان إلى زيادة عوائد السندات في اقتصادات أخرى ضمن منطقة اليورو¹.

المبحث الثاني: السوق النفطية ودورها في الأزمات الاقتصادية

تتميز الأزمات الاقتصادية والمالية بقدرتها على إحداث اضطرابات في التوازن الاقتصادي في الأسواق، حيث تنتقل من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي، ينجم عن ذلك اختلال في التوازن بين الطلب والعرض على السلع والخدمات، تبدأ هذه الأزمات عادة بالظهور بسرعة في أسواق رأس المال، ثم تنتقل بعد فترة إلى أسواق السلع والخدمات ثم سوق العمل، وباعتبار القطاع النفطي كمعيار رئيسي للاقتصاد العالمي، يكون عرضة بشكل خاص لتداعيات الأزمات الاقتصادية والمالية، نظراً لدوره البارز في الاقتصاد العالمي وتأثيره الواسع سواء اقتصادياً أو سياسياً، ولهذا فإن النفط سلعة شأنها شأن السلع الأخرى تتأثر بالتطورات التي تحدث في سوقها.

المطلب الأول: عرض نظري حول الأدبيات المتعلقة بالقطاع النفطي

أولاً) مفهوم النفط

تستمد أصل كلمة النفط أو البترول من اللغة اللاتينية وPetroleum * وهي كلمة ذات مقطعين Petra وتعني الصخر وOleum وتعني الزيت²، وتعني الكلمة باللغة العربية زيت الصخر أو الزيت الخام، أما اصطلاحاً فالنفط هو سائل يتكون أساساً من الهيدروكربونات وكذلك من نسبة صغيرة من لكبريت والأوكسجين والنيتروجين، يتكون ويجتمع في باطن الأرض ويظل في مكانه إلى أن يخرج إلى سطح الأرض بفعل العوامل الطبيعية كالشقوق والفوالق أو الكسور الأرضية أو يستخرجها الإنسان بواسطة حفر الآبار، ويوجد النفط في الطبيعة إما في حالة صلبة أو شبه صلبة أو في حالة سائلة أو في حالة غازية³.

يرتبط وجود النفط بالأحواض الرسوبية والبحار الجيولوجية القديمة، وهناك نظريتان مختلفتان حول أصله. النظرية اللاعضوية القديمة تفترض أن النفط يتشكل كيميائياً في الصخور العميقة نتيجة لتغيرات كيميائية في المواد الصخرية، بينما النظرية العضوية الحديثة تعزو أصل النفط إلى تكوينه على مدى فترة طويلة، ما أدى

¹ حاتم أحمد، "بعد انهيار بنك سيليكون فالي ما لمقصود بتأثير الدومينو؟"، تاريخ التصفح، 30 مارس 2023
<https://www.vetogate.com/4844589>

* ليس هناك إجماعاً موحداً للمصطلح النفط، فالدول الغربية تستخدم كلمة بترول لأن أصلها لاتيني، بينما الدول العربية فينقسمون في استخدامهم للمصطلح بين النفط والبترول وهناك من يسميه الذهب الأسود.

² Riad Solh Squar, **Anew dictionary of the oil industry English-Arabic**. Librairiede, beirut, p323.

³ جنسي بيار، البترول (أهميته، مخاطره، تحدياته). دار تاراس للطباعة والنشر، العراق، 2006، ص9.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

إلى تشكل المادة الخام¹، بحيث تؤكد هذه النظرية أن النفط يتكون نتيجة تحلل الكائنات الحية، سواء الحيوانية أو النباتية، التي انطمرت لملايين السنين في طبقات الرمل الناعم تحت تأثير الضغط والحرارة الشديدين². ولقد عرف النفط منذ زمن قديم جدا فقد استخدمه الفرس في عبادة نيرانه من آلاف السنين، كما استخدم في دهن أحجار أعمدة بابل القديمة كما استخدمه الفراعنة في تحنيط جثث الموتى والفنقيون في دهن أخشاب سطح السفن كما استعمل على شكل علاج ودواء من طرف الهنود في أمريكا الشمالية، وعموما تطور استخدام النفط تبعا للتطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي مرت به المجتمعات³.

وبرغم من قدم استخدام النفط إلا أنه كان أول اكتشاف للحقل النفطي واستخراجه كان سنة 1859 في بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية حينما قام إدوارد دريك بحفر بئر نفطي في المنطقة أوبك من أجل إنتاج النفط بنفس الطريقة التي تحفر بها آبار المياه. وفي سنة 1865 افتتح أول خط أنابيب لنقل النفط وفي سنة 1894 بدأ لأول مرة إنتاج النفط من تحت قاع البحر في شواطئ كاليفورنيا بالولايات المتحدة⁴، وهناك أنواع عديدة من النفط الخام تختلف في كمها ونوعها باختلاف المخابر التي تحتويها وباختلاف مواقعها الجيولوجية ومقدار عمقها في باطن الأرض وتكوينها الجيولوجي، وتعتبر كثافة النفط والمحتوى الكبريتي تنعكس على التركيب الكمي والنوعي للمنتجات النفطية وعلى أساسها يتم تحديد القيمة الاقتصادية للنفط⁵.

أما من حيث الكمية وتواجد النفط الخام فهو يتواجد في كل قارات العالم ولكن بكميات متفاوتة على سطح كوكب الأرض فهو يتواجد بكميات هائلة في أماكن دون الأخرى، أما من حيث الكمية فإن معظم التقديرات المستخدمة لمجمل كميات الفحم الهيدروكربونية التي يمكن أن توجد تحت سطح الأرض هي التقديرات المقدمة من هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية وتتعامل هذه التقديرات بشكل أولي مع النفط والغاز، أما النفط فثمة 7 إلى 8 تريليونات برميل نفط تقليدي منها 3,3 تريليون برميل اعتبرت تقنيا قابلة للاستخراج. بالإضافة إلى 7 تريليونات برميل غير تقليدي تتراوح الكمية المقدرة تقنيا التي يمكن استخراجها من تريليون برميل إلى

¹ خضير عباس النداوي وريام علي حسن، الاكتشافات النفطية الجديدة في الأمريكتين وتأثيرها على أسعار النفط العالمية بعد 2005، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص ص 24، 25.

² مسفوني سهام، "التكامل بين السياستين المالية والنقدية في تحسين النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط - دراسة مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية للفترة (1990-2018)". (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2020-2021، ص 70.

³ خضير عباس النداوي وريام علي حسين، المرجع السابق الذكر، ص 25.

⁴ محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها على العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010، ص 27.

⁵ جنسي بيرار، المرجع السابق الذكر، ص 10.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

ثلاث تريليونات برميل، وأنتج تقريبا 1,0 تريليون برميل، ولهذا يعتبر النفط الخام من الموارد الناضبة كونه مادة غير متجددة بحيث يؤدي الاستهلاك إلى التسريع من استفاضة، وهذا ما يجعل النفط يحتل أهمية كبرى في الأسواق الدولية من جهة، وتمثل من جهة أخرى سلعة استراتيجية بما يخدم الأمن القومي.

ثانياً) مكانة النفط وأهميته في العالم

يعد النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليه الإنسان في القرن العشرين فهو يحتل المكانة الأبرز والأهم في مصادر الطاقة التي تعتمد عليها الحضارة البشرية بحيث يقول "هارولد إيكس" وزير الداخلية الأمريكية الأسبق والمختص بشؤون النفط أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية "البشرية صنعت تطورها الهائل على الحضارة عبر عصور أربعة: العصر الحجري والعصر البرونزي، والعصر الحديد وأخيراً عصر النفط، بحيث أصبح النفط أكثر المواد استخداماً واستعمالاً وقد وصل الأمر إلى اتسع انتشاره ليشمل جميع مظاهر الحضارة المعاصرة، ويؤكد ذلك الأستاذ دانييل يورغن بقوله "إن عصرنا هو عصر النفط والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية والإنسان المعاصر هو أساس الإنسان هيدروكربوني"¹، ومن هنا تبرز أهمية النفط وعلى كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية وعموماً تتعكس أهمية النفط في عدة جوانب منها.

1- الأهمية الاقتصادية للنفط: الدور الاقتصادي الحيوي للنفط

يعتبر النفط المصدر الأهم من بين جميع مصادر الطاقة، وهو الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق أهدافها وتواصل نموها، يتمتع النفط بمكانة خاصة بين مصادر الطاقة الأخرى، وذلك لأسباب فنية واقتصادية متعددة، أبرزها كفاءته العالية في الاحتراق وارتفاع قدرته الحرارية، إلى جانب سهولة استخدامه ونقله، يرى الخبير النفط إدوارد موريس "أن النفط هو أكثر مصادر الوقود وتعداد للاستعمالات فالنفط يقع في لب الاقتصاد الصناعي الحديث على الرغم من المنافسة من الغاز الطبيعي والطاقة النووية، فقد حافظ على تفوقه إلى حد كبير لأنه مصدر الطاقة الوحيد الذي يمكن استعماله بلا حدود في التدفئة والوقود الصناعي بوصفه وسيلة لتوليد الكهرباء ولأنه يظل بلا منافسة في مجال النقل"²، كما أن اكتشاف النفط أحدث تحولاً كبيراً في تطوير الآلات من حيث شكلها وحجمها وقدراتها، وأصبح شريان الحياة الذي يغذي الصناعة والحرب والنقل والتكنولوجيا، كما لعب النفط دوراً محورياً كمحفز علمي أساسي ساهم في تسهيل العديد من

¹ محمد خيتاوي، المرجع السابق الذكر، ص 33، 34.

² زياد عبد الرحمن علي الكوراني، رؤية جيوسياسية لمستقبل الصراعات الإقليمية في منطقة تزامم الاستراتيجي. دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص 29.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

الاختراعات، مثل الطائرات والصواريخ والأقمار الصناعية وغيرها من الآلات المتقدمة التي لم يكن لها أن تظهر لولا وجود النفط¹.

وعلاوة أن النفط هو المصدر الأساسي للطاقة في العالم فهو المصدر الأساسي لعائدات نقدية ضخمة ولصناعات واسعة ومجال واسع لنشاط شركات عالمية عملاقة فالعائدات النفطية هي أضخم العائدات الاقتصادية وتشكل القسط الأكبر من العملات والأوراق المالية والسيولة النقدية اليومية وتؤثر في ميزان المدفوعات لكل دول العالم. كما تعتبر الصناعة النفطية أيضا هي الأضخم الصناعات، حيث تنتج أكثر من 12 ألف سلعة وتوظف ما لا يقل عن 12 مليون فرد في قطاعاتها الاستكشافية والإنتاجية والتكريرية والتسويقية والتوزيعية الواسعة².

وفضلا على ذلك إن حالة الرخاء والنمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي التي عرفها الاقتصاد الغربي خلال المرحلة الزمنية الممتدة من الحرب العالمية الثانية حتى سنة 1980 مرتبط ارتباطا وثيقا بزيادة الاستهلاك النفط³، كما أن العولمة والتقدم التكنولوجي أدى إلى زيادة اتساع في استهلاك النفط فالعالم يستهلك ما يقارب 14 مليار لتر من النفط يوميا وأن ما يقارب ب 51,7% من الاستهلاك العالمي للنفط يوجه نحو الصناعة⁴، بحيث أن التقدم التكنولوجي في كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كافة تطلب المزيد من الطاقة لذلك ازدادت حاجة العالم من النفط، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 3: يوضح استهلاك النفط وتغطيتها

(المليون برميل يوميا)

السنة	2010	2015	2020	2025	2030
حاجة العالم من النفط	85.5	91.0	96.2	100.9	105.5
امدادات دول خارج أوبك	51.0	53.9	55.7	57.5	57.5
امدادات دول أوبك	29.3	30.8	33.2	36.0	38.7

¹ نبيل سرور، الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية. مجلة الدفاع الوطني، العدد 96، أبريل 2016، تاريخ التصفح 2022/12/24 <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content>

² عطا الله زايد الزايد، العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي (1980-2003). الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 25.

³ زيادة عبد الرحمن علي الكوراني، المرجع السابق الذكر، ص 30.

⁴ أميرة إدريس، "تقلبات اسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نفود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015، 2016، ص ص 21، 22.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

المصدر: محمد جاسم حسين، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الأدوار والاستراتيجيات. دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص36.

من خلال الجدول يوضح أن استهلاك النفط في تزايد مستمر، بحيث أن معدل الزيادة استهلاك النفط يتراوح ب 5,075 مليون برميل كل خمسة سنوات أي بزيادة 1.268 مليون برميل سنويا، فبالرغم المنافسة التي يواجهها من طرف مصادر الأخرى لطاقة التقليدية والغير تقليدية، إلا أنه يحتل المرتبة الأولى ضمنا مصادر الطاقة وذلك نتيجة لنقص تكلفة إنتاجه وانخفاض سعره بمقارنته مع باقي مصادر الطاقة الأخرى¹.

كما يعتبر النفط سلعة رئيسية في التجارة سواء كانت خام أو منتجات نفطية سيتم تبادلها ونقلها إلى مختلف المناطق والبلدان العالم، وهذا ما يؤدي إلى إحداث حركة تجارية عالمية محورها الأساسي سلعة النفط التي أصبحت السلعة الوحيدة ذات الأهمية الكبيرة في التجارة الدولية حجما وقيمة².

على ضوء ما تقدم يُعتبر النفط المصدر الرئيسي والأساسي ومحوراً لمعظم الإنتاج الصناعي والزراعي على مستوى العالم، ومن أهم السلع في التجارة الدولية بالإضافة إلى ندرته، وقابليته للنضوب تحول النفط إلى سلعة إستراتيجية تتحكم في مصير العديد من الدول سياسيا واقتصاديا.

2- الأهمية الاستراتيجية للنفط: الدور الاستراتيجي المحوري للنفط

النفط يُعتبر الأكثر أهمية من الناحية الجيوسياسية، حيث يوصف بأنه شريان الحياة الذي دفع العالم نحو صراعات وحروب، فمنذ اكتشافه كان أحد أبرز أسباب الصراع العالمي، أين احتل جزءاً كبيراً من خريطة النزاعات الدولية، وتعتمد هذه الأهمية على معادلة بسيطة من يسيطر على هذه المادة الحيوية يمتلك القدرة على الانتصار في الحروب، ومن ثم التحكم في سياسات الدول الأخرى، مما يتيح له السيطرة على النظام العالمي.

فقد كانت بريطانيا أو الدول التي فتحت باب الصراع والحرب على النفط فهي كانت من الأوائل الدول التي حاولت وحصلت على امتياز للتنقيب خارج حدودها الإقليمية بهدف السيطرة المطلقة على إمدادات النفط العالمية في الحاضر والمستقبل³، بحيث صرح "نستون تشرشل" أمام مجلس العموم "إنها سياسة مزدوجة فهناك سياسة نهائية، كما أن هناك سياسة مباشرة أما سياستنا النهائية فتتمثل في أن تصبح الإمبريالية الملك والمنتج

¹ ابراهيم المهنا، التطورات الحالية والمستقبلية في أسواق البترول العالمية أوابك. الملتقى الرابع والعشرون لأساسيات صناعة النفط والغاز استعراض التطورات العربية والدولية في صناعة البترول، بيروت، العدد4، 2017، ص16.

² سهام مانع، "أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري". (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مصرفية)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2018-2019، ص23.

³ زياد عبد الرحمن على الكوراني، المرجع السابق الذكر، ص27.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الربيعي

المستقل للامدادتها الخاصة من الوقود السائل، وذلك عن طريق تكوين احتياط نفطي في هذه الدول يكفي لجعلها في أمان في حالة نشوب أية حرب، كما يجعلها تستطيع لتغلب عن أي تدبب في الأسعار، ومن جهة أخرى أن يصبح في مقدور الإمبريالية تكرير وتنقية النفط الخام بكافة أنواعه لاستخدامه في البحرية... وتتضمن السياسة المباشرة القيام على الفور بإجراء عدد من العقود والبحث عن إمدادات نفطية من مصادر تخضع للسيطرة البريطانية¹. وقد تجسدت نظرة نستون تشرشل على أرض الواقع من خلال الحربين العالمية الأولى والثانية، فالجانب الذي يتمكن من إمداد قواته وسفنه وطائراته هو الجانب الذي سيحرز في النهاية النصر في الحرب، وهذا ما أدى إلا أن يصرح اللورد كروزو، لقد ركب الحلفاء النصر على موجة النفط*.

إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ عهد جديد تمثل في بروز قوتين رئيسيتين على الساحة الدولية، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، كقوى كبرى مؤثرة مقابل تراجع الدور الأوروبي بقيادة بريطانيا على المستويين الاقتصادي والسياسي، في هذا السياق أصبح النفط محورياً رئيسياً في الفكر الاستراتيجي للقوتين، وخاصة الولايات المتحدة، وبالتالي فإن تغيير موازين القوى العالمية تطلب بدوره إعادة توزيع الموارد الطبيعية في العالم وبالأخص النفط²، هذا ما جعل "روزفلت" يكتب خطاباً إلي تشرشل يقول له: "إنني لا أنظر بعين الحسد إلى امتيازات النفط البريطانية في الشرق الأوسط، ولكني لا أخفي عليك أن الظروف المتغيرة في العالم أصبحت تفرض على الجميع ميزانا جديدا للعدل في توزيع الموارد الطبيعية"³.

فالولايات المتحدة الأمريكية منذ الوهلة الأولى بادرت بالانفراد بالنفط عالمياً بغية تحقيق هدفين أساسيين وهما: إشباع النفط الذاتي خاصة أن الولايات الأمريكية تحتل المرتبة الأولى عالمياً في استيراد واستهلاك النفط في العالم، بحيث وصل إجمال الاستهلاك الأمريكي إلى 20 مليون برميل يومياً من أصل 75 مليون برميل يستهلكه باقي العالم أما الهدف الثاني هو استخدام النفط على شكل ورقة ضغط تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه القوى الفاعلة في النظام الدولي، وقد أكد ذلك وزير الدفاع الأمريكي سابقاً "روبرت مكنمار" (1961-1968) بقوله "يمثل النفط المرتبة الأولى في سلم أولويات المصالح، وهذا أمر طبيعي لأن

¹ محمد حيتاري، المرجع السابق الذكر، ص36.

* لقد كان النفط هو الحاسم في الكسب في الحربين العالميتين، حيث أدى توفره إلى تعزيز قدرات الحلفاء، بينما كان نقصه من بين الأسباب التي أضعفت قوى المحور وأدت إلى هزيمتها. ففي الحرب العالمية الأولى إستبدل الحصان والقطارات التي تستخدم الفحم الحجري بالماكنة ذات الاحتراق الداخلي المعروفة بالكفاءة وقوة محركاتها وسرعتها، أما الحرب العالمية الثانية كان نضوب النفط لدى قوات المحور هو سبب الهزيمة، نقلنا عن: صلاح مصري محمد مهدي وعبد العزيز شيخ، إقتصاديات البترول. الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص 18.

² خنسي بيوار، المرجع السابق الذكر، ص22.

³ نفس المرجع، ص23.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

للنفط صلة وثيقة بالقدرات الذاتية لقوى العظمى وإذا أصابها الوهن في هذا الطرف فإن جسرها السياسي الاجتماعي والاقتصادي والعسكري يرتعش¹، ولهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تجعل من أمنها القومي بالمفهوم الواسع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنفط وبالأخص بالنفط العربي وفي هذا الخصوص أكد مساعد وزير الدفاع لمنطقة الشرق الأدنى وإفريقيا وآسيا "نويز" لفترة (1970-1976) أن النفط يبقى بلا شك عنصراً أساسياً يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ويشكل مصدراً مستمر وحيوياً للقوة الاستراتيجية²، وفي هذا الإطار عملت الولايات المتحدة على وضع ورسم استراتيجية للسيطرة على السوق النفطية العالمية من خلال تعزيز علاقاتها مع الدول الغنية بالنفط، لضمان مصالحها. وقد أكد "جيمس أكنز"، مدير مكتب الوقود والطاقة بوزارة الخارجية الأمريكية في الثمانينات، أن سيطرة قوى معادية لأمريكا على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعرض أمنها وأمن حلفائها للخطر.³

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول إن النفط أضحي محور اهتمام الولايات المتحدة على الصعيد الاستراتيجي والاقتصادي والسياسي، والحرب الأمريكية الأخيرة على العراق دليل على ذلك فقد ظهر جلياً أن النفط كان المحرك الرئيسي والأبرز لهذه الحرب.

وفي السياق ذاته استخدم الاتحاد السوفيتي سابقاً وروسيا حالياً النفط كوسيلة للتأثير السياسي على الدول المستهلكة، سواء كانت تلك الدول في حدودها الجغرافية ومجالها الحيوي أو في الاتحاد الأوروبي، الصين، أو اليابان، وقد أظهرت روسيا أن النفط كأداة استراتيجية يمكن أن يكون في بعض الأحيان أكثر فعالية من القوة العسكرية⁴، وظهر ذلك جلياً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتميزت هذه السياسات بين رفع الأسعار من جهة أو التهديد بقطع الإمدادات من جهة أخرى وفي بعض الأحيان اتخذت روسيا إجراء قطع الإمداد مباشرة فحسب الإحصائيات تم استخدام سلاح الطاقة عامة قد بلغ نحو 60 حالة في الفترة التي امتدت من 1991-2010 والأغلبية منها قد قطع الإمدادات بنحو 70%⁵.

¹ حازم حمد موسى الجانبي، العلاقات العربية الأمريكية (دراسة في الأبعاد الاستراتيجية). دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص 96.

² مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، عسكرة الخليج (الوجود العسكري الأمريكي في الخليج). العربي للنشر، القاهرة، 2013، ص 28.

³ حازم أحمد موسى الجانبي، مرجع سابق الذكر، ص 97.

⁴ محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة (رؤية في الأدوار والاستراتيجيات). دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص 91.

⁵ لطفي مزياني، "دور المحروقات في العلاقات الأوروبية". (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية)، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2020-2021، ص 211، 212.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

وتتجلى أيضا أهمية النفط كمحور جيوسياسي للدول المنتجة من خلال الحظر العربي على النفط عام 1973، حيث استخدم العرب النفط كسلاح اقتصادي وسياسي للضغط على الدول الغربية بهدف إجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب 1967، هذا الحظر أدى إلى حدوث أزمة نفطية عالمية، وهذا ما جعل "جيمي كارتر" يصرح على الشاشة في عام 1977 "تهددنا كارثة قومية في المستقبل القريب إن أزمة الطاقة لم تقهرنا بعد ولكنها ستقهرنا حتما إذا لم نتخذ التدابير اللازمة"¹.

مجمل القول أن النفط يرتبط بعلاقة وطيدة منذ زمن بعيد مع الأزمات والصراعات السياسية، بحيث أضحت سلعة النفط محركا أساسيا ومهما في وقائع الأزمات والصراعات الدولية الماضية والحاضرة وحتى المستقبلية، بحيث يقول "مايكل كلير" في كتابه الحروب على الموارد " لا يوجد مورد يمكن أن يثير الصراع بين الدول في القرن الحادي والعشرين أكثر من النفط، وذلك بسبب دوره المحوري في الاقتصاد العالمي وقدرته على إشعال قتال واسع النطاق.... الخ²، ومن هنا يتضح مدى التداخل والترابط بين المتغير الاستراتيجي الأمني والمتغير الاستراتيجي النفطي.

المطلب الثاني: ديناميكيات السوق النفطية: أزمة تقلب أسعاره وعلاقته بالأزمات الاقتصادية

يُعد النفط من أهم السلع الإستراتيجية على المستوى الدولي نظراً لقيمته الاقتصادية العالمية، ما يمنح أسواقه طابعاً خاصاً يصعب التحكم فيه، تتسم هذه الأسواق بتداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية، مما يؤثر بشكل مباشر على تفاعلات العرض والطلب، وبالتالي على تحديد أسعاره.

أولاً) الأسواق النفطية

تتميز الأسواق النفطية بخصائص فريدة لا توجد في غيرها من الأسواق، حيث تتعامل مع سلعة ذات أبعاد استراتيجية وقومية، وهي سلعة لم يعهدها العالم من قبل، ومع ذلك تبقى هذه الأسواق محافظة على العناصر الأساسية التي تحدد طبيعة الأسواق (البائعين، المشترين، والسلع المتداولة).

تعرف الاسواق النفطية على أنها مكان جغرافي معلوم يتم فيه تبادل سلعة النفط في شكله الخام أو في شكل مشتقات بسعر معلوم وخلال فترة زمنية معلومة، أو هو مكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في

¹ محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية (وجهة نظر عربية). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص172.

² مايكل كلير، الحروب على الموارد (الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية)، الترجمة: عدنان حسن، دار الكتاب للنشر والتوزيع، 2002، ص32.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

الزمن أو السعر أو في الأسعار معلومة¹، وتعرف أيضا بأنها السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة ألا وهو النفط، والذي يخضع لقانون العرض والطلب، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الغير اقتصادية، كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية²، وهذا ما يجعلها مختلف عن الأسواق الأخرى العادية فالسلعة النفط لها وزن على الساحة الدولية.

من خلال هذه التعاريف نستكشف عناصر السوق النفطي.

- السلعة محل التبادل سواء كانت نفط خام طبيعي أو منتج مع تحديد كميتها وسعرها.

- الزمان والمكان المحددين ومعلومين.

- أطراف متبادلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

- وسائل وأدوات مستهلكة ومكاملة لعملية التبادل. ويجري التداول النفط بالدرجة الأولى من خلال بورصة البترول الدولية IPE في لندن وبورصة Nymex في نيويورك أما خام القياس أو الخام الذي يشهد تعاملًا كثيفًا، بحيث يشكل نفطة مرجعية للمشتري والبائع على السواء فيشمل خام برنت في لندن وخام تكساس في نيويورك³.

وتتميز السوق النفطية بخصائص فريدة تميزها عن باقي الأسواق، فهي تعتبر أسواقًا عالمية أو دولية أين تتبادل جميع دول العالم النفط، سواء كخام أو منتجات نفطية، ومع ذلك ليست هذه الأسواق موحدة بل تتألف من مجموعة متنوعة من الأسواق المتباينة، تختلف في مستوى تطورها وتركيبها الاقتصادية، والقوى المؤثرة فيها، مثل أسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول النامية⁴.

كما تتميز الاسواق النفطية بوجود عدد محدود من اللاعبين الرئيسيين الذين يسيطرون على نشاطها الأساسي، وهو ما يعرف بسوق احتكار القلة، في حين أن الجانب المقابل يضم عددًا كبيرًا من المستهلكين⁵.

¹ ميلود بورحلة، "الصناعة النفطية وأسواق النفط قنوات التأثير والأفاق المستقبلية دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973-2015". (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية). قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقاسم تلمسان، 2016-2017، ص 71.

² سارة حسين منيمة، جغرافيا الموارد والإنتاج. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1996، ص 38.

³ فطيمة لبعل، "انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية". (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي) قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 2016، 2017، ص

⁴ وهيب زمال، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي): دراسة حالة الجزائر. (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقاسم تلمسان، 2017-2018، ص 30.

⁵ يحي حمود حسن البوعلي، "سوق النفط العالمية وانعكاساتها على السياسة النفطية العراقية". (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص فلسفة العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، 2010، ص 59.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

والسوق النفطية تنفرد إلى عدة أسواق تختلف في مبادئ وطريقة عملها، وتتجلى هذه الأسواق في الأسواق الفورية والأسواق الآجلة، الأسواق الفورية تعرف على أنها أماكن محددة تتم فيها صفقات بيع النفط علي المدى القصير أي تسليم الفوري لبرميل النفط خلال فترة لا تتجاوز 2 إلى 3 أسابيع¹، ويعمل هذا السوق على أساس ميكانزمات قانون العرض والطلب عن طريق ما يسمى بالسوق الحرة²، وتهدف الأسواق الفورية لتخلص من بعض الفوائض النفطية بأسعار منخفضة، إضافة لذلك تهدف هذه الأسواق تحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج عقود طويلة الأجل، أما الأسواق الآجلة أو المستقبلية تعتبر أكثر الأسواق نشاطاً في العالم، حيث تتم فيها تسوية عقود تسليم مستقبلية تتراوح مدتها عادة بين شهر وخمس سنوات، وأحياناً تصل إلى ثماني سنوات. يلتزم المشتري بموجب هذه العقود بشراء النفط في تاريخ وسعر محدد مسبقاً، كما تحدد العقود الآجلة بالتفصيل نوعية وكمية النفط المتفق عليها. تستخدم هذه العقود إما للحماية من تقلبات الأسعار الفورية أو للمضاربة بهدف تحقيق أرباح من تلك التقلبات³.

ثانياً) الأزمة السعرية النفطية: العوامل المؤثرة والمحددة للأسعار

1- تعريف الأزمة السعرية النفطية: يعرف السعر النفطي بأنه القيمة النقدية أو الصورة النقدية للبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 42 غانون معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية في سبيل المثال 100 د/ب / 1، وإن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة السوق النفط الدولية التي تقسم بالحركية وعدم الاستقرار⁴، مما ينعكس على أسعار النفط وجعلها أسعاراً غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى أصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة منبرة للقلق على مستوى العالمي.

وتعرف هذه التقلبات في أسعار النفط "بالأزمة النفطية" أو "الأزمة السعرية النفطية" وهي عبارة عن اختلال مفاجئ لأسعار النفط في السوق النفطية إما بالارتفاع أو الانخفاض الحاد في الأسعار خلال فترة

¹ الطاهر الزيتوني، العلاقة بين السعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط وانعكاساتها على أسواق النفط العالمية. مجلة النفط والتعاون العربي، الملد 45، العدد 176، منظمة أوبك، الكويت، ص 232.

² عبد المالك مباني، الجزائر في ظل تحولات الاقتصاد العالمي بالمحروقات، دراسة تحليلية، (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الإقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 3، 2013-2014، ص 64.

³ الطاهر الزيتوني، المرجع السابق الذكر، ص 333.

⁴ لطيفة لمطوش، وفاطيمة بوادو، "أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال فترة (1965-2016) . مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال. مجلد 02، عدد، ص 07، 2018، ص 171.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

زمنية معينة، وهذا نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في أن واحد للعوامل الداخلية المتعلقة بصناعة النفطية، أو العوامل الخارجية التي لا علاقة لها بصناعة النفط كالعوامل الجيو سياسية¹.

2- العوامل المؤثرة والمحددة لحدوث الأزمات النفطية: توجد العديد من العوامل التي تؤثر وتساهم في حدوث الأزمات النفطية، سواء من خلال انخفاض الأسعار أو ارتفاعها، حيث يعتبر الخبراء أن النفط، بصفته سلعة، لا يتأثر فقط بقوانين السوق (العرض والطلب)، بل تلعب العوامل غير الاقتصادية أيضاً دوراً في تقلب أسعاره، وعموماً يمكن تقسيم هذه العوامل إلى:

أ. العوامل الاقتصادية: وتتعلق أساساً بالتفاعل في القوى السوق والمتمثلة في العرض والطلب وظروف السوق النفطية، فالنمو الاقتصادي العالمي يتطلب زيادة في النشاط الاقتصادي، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة في استهلاك الطاقة النفطية لتغطية حاجيات هذا النمو، والعكس صحيح حينما تكون هنا أزمات اقتصادية أو ركود اقتصادية تؤثر سلبياً من سعر النفط في الأسواق العالمية²، كما أن التوسع في إنتاج الطاقة البديلة وارتفاع صرف الدولار كلما تأثر مباشرة على تقلبات أسعار النفط³.

ب. العوامل السياسية: لقد كان للعامل السياسي دور أساسي في التأثير في أسعار النفط، وذلك أن كميات الإنتاج النفط وأسعاره ترتبط بالأحداث والقرارات السياسية فسلة النفط ارتبطت بعلاقات قوية مع الأزمات والصراعات السياسية التي بدأت من الحرب العالمية الأولى 1914، إذ أصبحت عنصراً أساسياً ومؤثراً في السياسة الدولية وورقة ضغط، وهذا ما دفع العرب في الحرب 1973 لاستعمالها كسلاح في المعركة⁴، كما أن الاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحياناً في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر ومن نقص في الإمدادات، فقد ساهمت الأعمال الإرهابية في كل من العراق والسعودية في تعطيل تدفق النفط إلى الأسواق، كما ساهمت التوترات الأمريكية الفنزويلية إلى

¹ خالدية بن عوالي، "الاقتصاد الجزائري في ظل ازمت أسعار النفط". مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص 04.

² سعاد بردية، "استراتيجية الدول النامية المصدرة للبترو في مواجهة تقلبات الأسعار في السوق وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 2000-2007". (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تقنيات كمية مطبقة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2018-2019، ص 58.

³ خالدية بن عوالي، المرجع السابق الذكر، ص 04.

⁴ جبار عبد جبيل وزيد علي حسين، "المتغيرات الجبر سياسية والاقتصادية لانخفاض أسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي". مجلة الآداب، العدد 122، 2018، ص 449.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الربيعي

تعطيل العمل في قطاع النفط مما زاد احتمال ارتفاع أسعار النفط¹، لهذا فإن استقرار الأوضاع السياسية ينعكس على الاستقرار في أسعار النفط.

ج. العوامل المناخية: تؤثر التغيرات المناخية المسجلة خلال السنة على مستويات الطلب في الدول المستهلكة للنفط، حيث لوحظ أن مستويات الطلب في الدول المستهلكة تتخفف خلال الثلاثي الثالث من السنة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة في مقابل ارتفاع الطلب خلال الثلاثي الأخير والأول من السنة نتيجة انخفاض درجة الحرارة في هذه الدول²، كما أن الكوارث الطبيعية تؤثر في أسعار النفط فمثلا إعصار كاترينا الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى ارتفاع الهائل لأسعار النفط، ولكن يبقى العامل المناخي أقل درجة من العوامل الأخرى التي تؤثر على سعر النفط.

د- عوامل الفنية وإنتاجية: تعد احتياطات الدول النفطية من العوامل المهمة في تقلب أسعار النفط، فإذا قلل الجيولوجيون تقديراتهم للاحتياطي النفطي، فإن الأسعار ترتفع والعكس صحيح إذا تم توقع انخفاض الإنتاج مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة والأسعار، كما تتأثر أسعار النفط بمدة اكتشاف واستغلال النفط، حيث يكون العرض مرناً على المدى القصير والمتوسط، ولكنه يفتقر إلى المرونة على المدى البعيد³.

وعموماً إن جميع هذه العوامل تؤثر في التقلبات والأزمات ومسارات أسعار النفط رغم أن العامل الاقتصادي والسياسي أكثر تأثيراً من العوامل الأخرى، مع ميل الكفة في كثير من المرات إلى العامل السياسي، وذلك بسبب الأهمية الدولية والاستراتيجية للنفط، وهذا من شأنه أن يؤثر تأثيراً كبيراً في كافة القرارات السياسية والاقتصادية للدولة المصدرة والمستوردة.

ثالثاً) التداخل بين الأزمات الاقتصادية والنفطية: علاقة تبادلية وتأثير متبادل

إن الأزمة الاقتصادية وأزمة أسعار النفط مرتبطتان بشكل عميق حيث أن إحداها يمكن أن يكون سبباً ونتيجة للأخر أين تعكس هذه العلاقة طابعاً تبادلياً حيث يؤدي الأزمات الاقتصادية إلى تقلبات في أسواق النفط وفي نفس الوقت نفسه تساهم الأزمات النفطية في تحفيز أو تقادم الأزمات الاقتصادية.

إن التغيرات الهيكلية الحاصلة في الاقتصاد الرأسمالي جعل الأزمات الاقتصادية بأنواعها تتشابك وتتداخل فمنذ بداية السبعينيات القرن الماضي فالظاهرة البارزة هو تشابك الأزمات الاقتصادية العالمية الدورية مع

¹ سهام مانع، المرجع السابق الذكر، ص 55.

² وهيبه زمال، المرجع السابق الذكر، ص 61.

³ علي العمري، الاقتصاد الجزائري في ظل التغيرات الحديثة للأسواق النفطية المالية دراسة تطبيقية (1990-2014). (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2016-2017، ص 63.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

الأزمات الهيكلية النفطية¹، فالأزمات الاقتصادية المعاصرة تكشف عن طبيعة مركبة، والذي بلغ عمق النمو الاقتصادي الراهن، فالأزمات الاقتصادية بأنواعها الدورية والهيكلية النفطية تتسم بدرجة كبيرة من الارتباط فيما بينهما بالإضافة إلى التابع فيما بينهما وفي بعض الأحيان تجتمع في آن واحد، وفي هذا النحو ما حدث في الأزمة الاقتصادية الدورية لفيض الإنتاج لعامي 1970-1971 والتردي العام لأحوال السوق في العالم الرأسمالي، مما أدى إلى تباطؤ معدلات نمو الطلب النفط ثم جاء الانتقال إلى مرحلة النهوض ثم الانتعاش ليكتشف بوضوح تام عن ضيق قاعدة النفط فترتفع أسعارها، وتحدث أزمة نفطية 1973 لتسفر عن موجة من الاضطرابات الاقتصادية في العالم الرأسمالي، والتي أضحت بما يسمى بأزمة النظام التنفيذي في عام 1975²، فقد تلاقت الأزمة النفطية مع ضغوط انهيار اتفاقية بروتين وودز لتدخل الدول الرأسمالية في حالة ركود في النمو الاقتصادي، وارتفاع مذهب في معدلات التضخم، لتبدأ في التفاعل منذ السبعينات أزمة الركود التضخمي وانهيار أسواق المالية فيها وأصبحت تلك الدولة في مواجهة أزمة كبرى نفطية، مالية إنتاجية وحتى نقدية.

كما تتسم الأزمات الاقتصادية العالمية الدورية و الأزمات النفطية بتزامن حدوثها في وقت واحد أو من خلال فترات زمنية متقاربة، وكمثال على ذلك في سنة 1986 حدث مجموعة من الأزمات في وقت نفسه وفي ظرف وجيز وهي الأزمة النفطية العكسية 1986 وأزمة التجارة الخارجية بين الولايات المتحدة الأمريكية، والدول السوق الأوروبية المشتركة واليابان وأزمة أسواق المال العالمية، وهذا ما انعكس كل ذلك على الاقتصاد الرأسمالي العالمي بحدوث أزمات مالية متكررة في العديد من البلدان الرأسمالية والناشئة³. ويمكن إرجاع أسباب ميل الأزمات الاقتصادية إلى التجمع أو الوقوع في آن واحد هو تكامل الإقتصادي المتزايد للأسواق المالية والتجارية في مختلف أنحاء العالم، والذي يجعلها مرتبطة ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً وأصبح من الممكن أن تكون الأزمة الاقتصادية التي تحدث في اقتصاد بلد ما أثاره فورية على اقتصاديات بلدان أخرى، وقد ينتقل إلى الاقتصاد العالمي بأكمله، فالإقتصاد الأمريكي كمثل يرتبط ارتباطاً عضوياً بالاقتصاد الأوربي والاسيوي بنسبة 70%، كما أن الاقتصاد العالمي أصبح إما عبارة عن مجموعات اقتصادية (كالمجموعة الدول الثمانية G8، أو المجموعة العشرين الاقتصادية G20) أو عبارة عن كتلتان اقتصادية (كالتكتل بريكس الاقتصادية، واقتصاديات النفط والغاز في الشرق الأوسط)، وهذا ما يساعد بانتقال

¹ فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص 432.

² للمزيد أنظر: أ، بلجوك، الأزمات الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

³ للمزيد أنظر: مجيد ضياء الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989. دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1990.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

أثار الأزمات وانتشارها، فانخفاض قيمة العملة المحلية في أحد البلدان المنظمة إلى أحد المجموعة الاقتصادية أو التكتلات الاقتصادية يؤثر سلبا على القدرة التنافسية للبلدان الأخرى المتواجدة في التكتل أو المجموعة الاقتصادية¹.

عموما يتضح إن مند إعلان الولايات المتحدة الأمريكية رسميا تخليها عن قاعدة الذهب، وفك الارتباط بالدولار الأمريكي بقاعدة الذهب وأصبح الدولار الأمريكي أكثر العملة المتداولة في الأسواق المالية، أدى ذلك إلى نشوء علاقة قوية بين السوق النفط والنظام الإقتصادي والمالي العالمي، والذي يعرف سيطرة الدولار الأمريكي كعملة رائدة لهذا النظام وجعل من الدول النفطية حلقة هامة في هذا النظام².

وأصبحت معظم الآثار الاقتصادية التي تقع على الاقتصاد العالمي كانت نتيجة ارتفاع أو انخفاض في أسعار النفط العالمية، كما إنها تمثل المحرك الأساسي والمحدد لأهم الاتجاهات الأداء الإقتصادي لمختلف بلدان العالم المستهلكة كانت أو المنتجة، ولهذا فإن عدم الاستقرار والتغير المستمر في أسعار النفطية صعودا أو هبوطا تولد آثار سلبية أو إيجابية على مسار النمو الإقتصادي العالمي فهي المحرك الأساسي لأدائه.

فقد أوضحت الأدبيات الاقتصادية وجود عدة قنوات الانتقال أثر الأزمات النفطية إلى الاقتصاد العالمي سواء عن طريق قناة العرض أو الطلب، مؤكدة أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الطاقة بالنسبة للمستهلكين، بينما من ناحية الإنتاجية فهو ينعكس على الأجور والبطالة وأسعار البيع والتضخم والربح والاستثمار بالإضافة إلى زيادة تكاليف التجارة الدولية³، كما أن حالة عدم التأكد بشأن التغيرات المستقبلية في أسعار النفط يؤدي إلى تأجيل القرارات الاستثمارية والاستهلاكية أو إلغائها نظرا لأنه لا يشجع على المزيد من التراكم الرأسمالي، ويؤدي انخفاض الحافز على الاستثمار وانخفاض الأرباح مسببا انخفاض النمو الإقتصادي وبتزايد الانكماش في الإنتاج⁴، وعموما إن أثر الأزمات النفطية عند الارتفاع الأسعار النفط يؤدي بما سماه

¹ للمزيد أنظر: رضوان محمود المجاني، الوجيز في النظام الاقتصادي الدولي، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الأردن، 2021

² عبد المؤمن بن علي وهشام لبزة، تغيرات سعر النفط وسعر صرف الدولار الأمريكي دراسة تحليلية قياسية للفترة (2010-2020). مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 17، العدد 01، 2023، ص 88.

³ Yilmaz Bayar. and cuneyt kilic. "Effects of Oil and Natural Gas Prices on Industrial Production In the Eurozone Member Countries". **International Journal of Energy Economics and Policy**. vol.4. no.2. 2014. 238.

⁴ جيهان محمد، لأثر التقلبات في أسعار النفط على قطاع الصنوع في مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 22، العدد 82، 2020، ص 71.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

ميلوتوف فريدمان إلى ظاهرة الركود التضخمي وهي الحالة التي يكون فيها معدل التضخم مرتفع ومعدل للبطالة مرتفع، وهذا ما يؤدي إلى حدوث أزمات اقتصادية علمية في النظام الرأسمالي.

ومن جهة أخرى فإن القطاع النفطي هو الآخر يتأثر بالأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، فقد تباينت الأزمات التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط من حيث أسباب وقوعها، فأحيانا كان هذا التراجع بسبب مختلف الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية وانتقال هذه الأزمات إلى الأسواق النفطية، كما حدث في أزمة شرق آسيا عام 1997* أين إنهار أسعار النفط بنسبة 40 بالمئة.¹ وكذا في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008، فقد انخفضت الأسعار النفط من 147 دولار للبرميل في شهر أوت 2008 إلى 36 دولار في ديسمبر 2008 (سيتم التطرق إليها في المبحث الموالي) كما تولد عنها ما يعرف بأزمة منطقة الاورو "أزمة الديون السيادية"، وبالنظر لتبني الكثير من هذه الدول كاليونان وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا للسياسة تقشفية فقد انخفض الطلب العالمي على النفط ما دفع بالأسعار نحو الانخفاض، وهذا بدوره ينعكس بحدوث أزمات اقتصادية في الدول ذات الاقتصاد الريعي النفطي.²

ولهذا فيعتبر نمو الاقتصاد العالمي هو المحرك الرئيسي في الطلب على النفط فأغلبية الدراسات تؤكد وجود علاقة وظيفية موجبة بين التغيرات التي تطرأ على حجم استهلاكه والتغيرات التي تطرأ على حجم الناتج المحلي الإجمالي، فكل زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة في الطلب النفطي والعكس في حالة انخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الطلب النفطي، ولهذا فإن ارتفاع النفط قد يحدث نتيجة نمو اقتصادي، كما قد ينخفض نتيجة انخفاض في الطلب العالمي ناتج عن أزمات اقتصادية.

إذن من خلال ما سبق يتضح أن السلعة النفط لها أهمية قصوى على الصعيد الاقتصادي باعتبارها مادة حيوية وسلعة استراتيجية، ولهذا فإن النفط يتأثر بمختلف الأزمات الاقتصادية والمالية التي تصيب الدول أو

* تشير الأزمة المالية الاقتصادية الآسيوية إلى الصدمة الاقتصادية كلية تعرضت لها العديد من الاقتصادات الآسيوية بما في ذلك تايلندا والفلبين وماليزيا وكوريا الجنوبية وإندونيسيا، وقد بدأت بانهايار عملة تايلندا عقب قرار تعويم العملة الذي اتخذته الحكومة والتي فشلت بعد ذلك محاولاتها في دعم عملتها في مواجهة المضاربة القوية التي تعرضت لها وأثر ذلك قرار على دول أخرى مثل الفلبين وأندونيسيا وكوريا الجنوبية وغيرها وتفاقت الأزمة، حيث تزايد حجم الدين الخارجي لأربعة من أكبر الدول الآسيوية إلى ان بلغ 180% من حجم إجمالي الناتج المحلي لها، انظر: حمد فراز الدليمي وأحمد يوسف دودين، إدارة الأزمات الدولية المالية والاقتصادية. دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 11.

¹ أليكس كيماي، "الازمات الاقتصادية والمالية كيف تنعكس على أسعار النفط". جريدة العرب، العدد 12731، أبريل 2023، ص 7.

² خيضر عباس الندوي، تأثيرات الازمة المالية العالمية في الاسواق النفط الدولية. آراء حول الخليج، 2010/04/1، تاريخ

التصفح 5 أوت 2023 علي موقع: <https://araa.sa/index.php?view=article&id=3027>

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الربيعي

النظام الاقتصادي العالمي، ومن جهة أخرى فالنفط يتأثر ويساهم في حدوث أزمات اقتصادية ومالية بمختلف أنواعها، ولهذا كانت الأزمات النفطية مصاحبة لمختلف الأزمات الاقتصادية والمالية منذ السبعينات القرن الماضي سواء بصفته مآثر أو متأثر، كما كان النفط ناقل لمختلف الأزمات الاقتصادية والمالية، ولهذا يمكن اعتبار النفط مادة مرنة تتحول حسب المعطيات الاقتصادية والمالية العالمية، ولهذا لطالما كان الاستقرار ووحدة التقلب هما ميزاتها الأساسية، ولهذا قال هوغو تشافيز " لقد شعرت الدول المستهلكة باستياء لما بلغت الأسعار 30 دولار، لكنها لم تتخيل ما حل بدول أوبك عندما ضبط سعر البرميل إلى ثمانية دولارات".

المطلب الثالث: الأزمات السعرية النفطية وانعكاسها على النمو الاقتصادي العالمي

تعيش الأسواق النفطية العالمية في دورة من التنافس والتوازن واختلال التوازن بين فترة وأخرى، وقد شهد السوق النفطي العديد من الأزمات منذ عام 1973 حتى عام 2014 بين أزمات سلبية وإيجابية وتختلف كل أزمة حسب شدة تأثيرها على النمو الاقتصادي العالمي سواء كدول مستهلكة أو منتجة لنفط، وعليه سيتم تفسير أهم الأزمات النفطية التي ميزت السوق النفطية بين فترة 1973 إلى 2014 ضمن النقاط التالية.

أولاً) الأزمات النفطية في القرن العشرين.

1- الأزمات النفطية خلال فترة السبعينات: ما يميز هذه الفترة هو انحصار وتناقص هيمنة الشركات الاحتكارية النفطية على الأسواق النفطية، ومن جهة أخرى تنامي قوة منظمة الأوبك وبروزها كلاعب قوي في السوق النفطية.

أ. الأزمة النفطية الأولى 1973: وتعرف بأزمة "تصحيح الأسعار" أو "حظر النفط العربي" وهي أول أزمة نفطية إيجابية عالمياً، على عكس الفترة السابقة التي شهدت انخفاضاً في أسعار النفط بسبب احتكار الشركات البترولية في تسعيرته، أدت هذه الأزمة إلى إعادة تقييم سعر برميل النفط، نشأت الأزمة نتيجة اختلال بين العرض والطلب بعد كسر هيمنة الكارتل النفطي، وذلك بعد انتصار الدول العربية في حرب أكتوبر 1973 سياسياً وعسكرياً¹، أين اتخذ فيها الدول العربية قرار إستراتيجياً بفرض حظر نفطي على الدول الغربية ومنع الشحنات النفطية الموجهة إلى الولايات المتحدة والدول المساندة لإسرائيل، ونتيجة لذلك ارتفع سعر النفط من 2.9 دولار للبرميل إلى 11.6 دولار، أي ارتفع بنسبة 400% كما تم إقرار رفع الضريبة على أرباح الشركة من 55% إلى 85% ودخل العالم في أزمة طاقوية حقيقية²، وقد أسهمت عوامل أخرى

¹ نسيم موري، "اثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية". (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، قسم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 14.

² محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية (تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (د. ت. ن)، ص 189.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

في تعمق الأزمة، مثل زيادة استهلاك النفط في الولايات المتحدة بنسبة 3-4% في عام 1972، إضافة إلى تزايد طلب أوروبا الغربية واليابان على النفط¹، كما ساهم انخفاض قيمة الدولار بنسبة 8% في عام 1971، نتيجة لتخلي الولايات المتحدة عن ربطه بالذهب في ارتفاع ملحوظ في أسعار النفط خلال تلك الفترة².

وتأسيساً على ما سبق انعكس ارتفاع أسعار النفط على جميع الدول الرأسمالية، وبالذات أوروبا الغربية واليابان أين تدهورت بصفة مؤقتة شروط التجارة الخاصة بها وتدهورت الموازين التجارية أيضاً³، كما سبب ذلك أثاراً تدريجية هددت بتفويض الاقتصاد الأمريكي وخلخلته، وهو ما انعكس بدوره على انتشار البطالة وتراجع قيمة الدولار، كما تضاعف سعر البنزين في الأسابيع الأولى وتراكمت السيارات والدراجات بالمئات عند محطات البنزين، وكما ثم إيقاف بعض شركات الخطوط الجوية لرحلاتها وقيام أكبر الشركات الكبرى في صناعة السيارات بتسريح جماعي للعمال بسبب الانكماش الاقتصادي⁴.

دفعت الأزمة الدول الصناعية للبحث عن بدائل للطاقة المعتمدة على النفط، وأسفر ذلك عن إنشاء الوكالة الدولية للطاقة في 18 نوفمبر 1974 لحماية مصالح الدول الغربية المستهلكة، أما سياسياً أدى تخفيض الإنتاج وفرض الحظر وارتفاع الأسعار إلى انتقال السيطرة على نفط الشرق الأوسط، وخاصة الخليج العربي، من الشركات الاحتكارية إلى حكومات الدول المنتجة، مما حول الصراع ليكون بين الحكومات الغربية والدول المنتجة، ومن جهة أخرى شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة وحليفاتها الأوروبية توتراً بسبب اختلاف درجة اعتماد كل منهما على النفط العربي والخليجي، وتباين وجهات نظرهم حول كيفية إدارة الأزمة بشأن الحرب العربية الإسرائيلية⁵.

ب. الأزمة النفطية الثانية (1979-1980): تعتبر سنة 1979 نقطة تحول كبرى في تاريخ تطور أسعار النفط فقد شهدت السوق العالمية أزمة النفط الثانية في نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي فقد تضاعفت أسعار النفط وقفزت من 12.9 دولار للبرميل سنة 1978 إلى 19 دولار في سنة 1979، وهذا ما أحدثت

¹ هالة ابو بكر سمودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1973، ص 90.

² أميرة إدريس، المرجع السابق الذكر، ص 144.

³ فؤاد مرسي، المرجع السابق، ص 433.

⁴ مقدم عبد الحسن الفياض وشيما مسيح بكة الزيايدي، "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إنجاء تحديات الأزمة النفطية العالمية الأولى ودور النفط العربي الخليجي فيما 1973-1974"، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، الجزء 1، العدد 53، ص ص 337، 338.

⁵ نفس المرجع، ص ص 337، 338.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

أزمة طاقة خانقة بسبب اختلال توازن الكميات المطلوبة والمعروضة، وتنقسم أسباب هذه الأزمة بين الأسباب السياسية والاقتصادية.

- أما من جانبه السياسي شهدت الفترة (1979-1980)، ارتفاعاً كبيراً في أسعار النفط بسبب حدثين رئيسيين، الأول هو الثورة الإيرانية التي تسببت في نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل يومياً بعد الإطاحة بحكم الشاه وتولي آية الله خامنئي السلطة، الحدث الثاني هو الحرب الإيرانية العراقية عام 1980، التي أدت إلى انخفاض إنتاج النفط في البلدين بنحو 5 مليون برميل يومياً، مما دفع الأسعار إلى الارتفاع لتصل إلى 36 دولار للبرميل في عام 1980¹.

ومن جانب آخر ساهمت العوامل الاقتصادية في حدوث أزمة 1979 ويمكن تلخصها في النقاط التالية:
- في 15 يناير 1975 تم إلغاء اتفاقية "بروتين وودز" مما ساهم في انهيار نظام صرف الذهب وتدهور قيمة الدولار الأمريكي أمام عملات أخرى مثل الين الياباني والمارك الألماني، مما تسبب في انخفاض إيرادات دول الأوبك، ونتيجة لذلك قررت منظمة الأوبك في اجتماع بين 26 و28 يوليو الانتقال إلى سلة من العملات لتعويض الخسائر الناجمة عن انخفاض قيمة الدولار².

- انخفاض الإنتاج الإيراني من النفط في الربع الأخير من سنة 1978 نتيجة لإضراب عمال قطاع النفط والتي أثرت على إنتاج النفط، بحيث انخفض الإنتاج من 6 مليون برميل في شهر سبتمبر إلى 2.39 مليون برميل يومياً في ديسمبر، وفي نهاية ديسمبر اقتصر إنتاج النفط الإيراني فقط للاستهلاك المحلي³.

جدول 4: تطور أسعار النفط الإسمية والحقيقية خلال الفترة (1970-1979) (الوحدة دولار أمريكي

للبرميل)

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
السعر الإسمي	1,67	2.03	2.29	3.05	10.73	10.73	11.51	12.39	12.70	17.25
السعر الحقيقي	2.41	2.71	2.70	3.05	6.67	8.42	8.92	8.66	7.56	9.00

Source : OPEC, *Annual Statistical Bulletin 2008*. OPEC, Vienna, 2009, p117.

وقد أفرزت هذه الأزمة العديد من النتائج سواء على الدول المنتجة أو المستهلكة، فقد ترتب عنه دخول العالم في مرحلة ثانية من الركود التضخمي في الاقتصاد الأوروبي والأمريكي والياباني، وقد ارتفعت إنتاج

* للمزيد انظر: جعفر حسين نزار، الثورة الإسلامية في إيران وقائع وأحداث. شبكة الفكر، (د، ب، ن)، 1979.

¹ سامية موري، المرجع السابق، الذكر، ص 17.

² ثامر عبد الغاني أيوب أحمد، أسعار البترول وأثارها على الدول الأوبك. العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 223، ص 101.

³ هاجر خضر محمد، وتعم جاسم محمد، "دور النفط في اقتصاد إيران (1979-1989)". مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 13،

العدد 2، جوان 2022، ص 1.

الصناعات التحويلية، كما عانت الطبقة العاملة بما يمكن أن يسمى بالفقر الجديد وهو فقر مادي متمثل في صورة انخفاض الأجور وتفشي البطالة وتقليص الخدمات الاجتماعية¹، والتي اتخذت الوكالة الدولية للطاقة عدة إجراءات كرد فعل ضد الأزمة النفطية، حيث عملت على خفض نمو استهلاك الطاقة عموماً والنفط خاصة، كما اتخذت إجراءات لبناء مخزون نفطي استراتيجي للدول الرأسمالي الصناعية بحيث خفضت استيرادها للنفط من 16 برميل يومي في عام 1976 إلى 6 مليون برميل بحلول عام 1985، كما تسارعت للبحث في مجال الطاقة المتجددة لتعويض للنفط والعودة للاستخدام للفحم الحجري للتدفئة².

2- الأزمات النفطية خلال فترة الثمانينات ونهاية التسعينيات القرن الماضي

امتدت هذه المرحلة من نصف الثمانينات حتى أواخر التسعينيات، وتميزت بانخفاض أسعار النفط على عكس الفترة السابقة التي كانت تشهد ارتفاعاً مستمراً، كما تميزت هذه الحقبة بتراجع نفوذ منظمة الأوبك، أين تجاوز إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك إنتاج منظمة الأوبك، مما أعاد السيطرة إلى الشركات النفطية الكبرى والدول المستهلكة.

أ. **الأزمة النفطية العكسية 1986:** لقد كان لهذه الأزمة الأثر السلبي على الدول المنتجة للنفط خلافاً للأزمات النفطية السابقة، والتي كانت لها آثار سلبية على الدول المستهلكة، وعلى هذا الأساس شاع تسميتها بالأزمة العكسية.

وتعود جذور هذه الأزمة إلى بداية الثمانينات عندما قامت الدول خارج منظمة الأوبك (النرويج والمكسيك... الخ) إلى زيادة إنتاجها، مما أدى إلى انخفاض نسبة إنتاج الأوبك من الإنتاج العالمي فبعدما كان يمثل حوالي 47% من مجمل الإنتاج العالمي عام 1979 انخفض إلى 39.4% عام 1981، لدى بدأت بوادر حدوث أزمة حقيقية في ظل المنافسة الشديد التي فرضتها الدول المنتجة خارج الأوبك فارتفع العرض النفطي وأصبحت الأسعار تتهاوى تدريجياً³، أين تهاوت أسعار النفط 35 دولار للبرميل في عام 1981 إلى 13 مليار دولار عام 1986 حسب ما يوضحه الجدول التالي:

¹ فؤاد مرسي، المرجع السابق الذكر، ص 417.

² ثامر عبد الغاني أيوب أحمد، المرجع السابق الذكر، ص 104، 105.

³ ياسين حفصي بونبعو وهلال عبد السلام، "تأثير تغير سعر النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر على المدى القصير والطويل دراسة قياسية باستخدام منهج تحليل السلاسل الزمنية". *المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير*، المجلد 15، العدد 02، 2021، ص 244.

جدول 5: تطور أسعار النفط الإسمية والحقيقية خلال فترة (1890 - 1989)

الوحدة دولار أمريكي للبرميل

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
السعر الإسمي	28.64	32.51	32.38	29.04	28.20	27.01	13.53	17.73	14.24	17.31	18.66
السعر الحقيقي	13.21	15.57	16.01	14.73	14.89	14.04	5.54	6.29	4.57	5.79	6.38

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin 2008,op.cit,p117.

وعموماً يمكن حصر الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة النفطية 1986 في:

- حرب الأسعار في الأسواق النفطية العالمية: شهدت أوائل الثمانينيات تنافساً شديداً بين دول أوبك والدول غير الأعضاء في المنظمة، حيث حاولت كل جهة تخفيض أسعار النفط، بدأت حرب الأسعار في فبراير 1983 عندما قامت بريطانيا والنرويج (وهما خارج أوبك) بتخفيض أسعار نفط بحر الشمال بمقدار 3 دولارات للبرميل، ليصبح السعر 30.50 دولاراً للبرميل، دفع هذا أوبك إلى تقليص أسعارها، وبعد اجتماع في لندن هددت دول الخليج المنتجة للنفط بشن حرب أسعار إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق جديد حول الأسعار وحصص الإنتاج¹.

- تراجع الاستهلاك العالمي للنفط واستبداله بمواد بديلة: نتيجة لارتفاع أسعار النفط بين عامي 1973 و1979، اتبعت الدول المستهلكة برامج صارمة لترشيد استهلاك الطاقة واستبدال النفط بمصادر بديلة². كما شهد العالم أيضاً تباطؤاً في النمو الاقتصادي للدول الصناعية بسبب الكساد الاقتصادي والعجز في ميزانيات العديد من الدول بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية³، نتيجة لهذه الظروف انخفض الطلب العالمي على النفط بمعدل يقارب 6 ملايين برميل يومياً⁴.

- تراجع قوة منظمة الأوبك ووجود ممارسات الغش بين أعضائها: إن عدم التجانس بين الدول المصدرة للنفط واختلاف ظروفها الطبيعية ومصالحها الاقتصادية، إضافةً إلى الانقسامات السياسية والدينية يجعلها ضعيفة أمام الدول المستهلكة والشركات النفطية العالمية، على سبيل المثال تتنافس السعودية وإيران اللتان تُعتبران من

¹ ضياء مجيد الموسوي المرجع السابق الذكر، ص ص، 13 - 17.

² سمية موري، المرجع السابق الذكر، ص 20.

³ ياسين حفصي بونعمو وهلال عبد السلام، المرجع السابق الذكر، ص 244.

⁴ وهيبه زمال، المرجع السابق الذكر، ص 52.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

أقوى أعضاء المنظمة بشكل عدائي؛ حيث سعت إيران إلى زيادة إنتاجها من النفط لتمويل نفقات حربها مع العراق ولإضعاف النفوذ السياسي للسعودية داخل الأوبك¹، ومن جهة أخرى تقوم معظم دول الأوبك بممارسة الغش فيما يتعلق بالأسعار المحددة وخصص الإنتاج المتفق عليها في اجتماع جنيف في 1 أبريل 1984، حيث كان قد تم تحديد سقف الإنتاج بـ 17 مليون برميل يوميًا، ومع ذلك لم تلتزم بعض الدول بهذا السقف، حيث زادت نيجيريا وليبيا حصتهما بزيادة تصل إلى 200,000 برميل يوميًا دون الرجوع إلى المنظمة².

تسببت هذه العوامل في حدوث خلل بين العرض والطلب على النفط، مما أدى إلى انخفاض الأسعار في منتصف عام 1986، وقد خلف هذا الانخفاض آثارًا كبيرة على الدول المنتجة، أين تكبدت دول الأوبك خسائر مالية كبيرة وتحملت أعباء اقتصادية ضخمة أثرت على اقتصادها وتوازنها، إذ وصلت معدلات النمو في بعض الدول إلى مستويات متدنية، فكل انخفاض في السعر بمقدار دولار واحد يعني خسارة تقدر بـ 6 ملايين دولار سنويًا للأوبك، كما انخفضت قيمة الصادرات النفطية العربية إلى 71 مليار دولار في عام 1987 أي ما يعادل 43% من قيمتها في بداية الثمانينات، علاوة على ذلك شهدت موازين المدفوعات العربية عجزًا قدره 11.6 مليار دولار، وتفاقت المديونية لتصل إلى 118 مليار دولار بعدما كانت مستقرة عند 82 مليار دولار في بداية الثمانينات³، أما بالنسبة لدول المستهلكة انخفاض سعر النفط ساعد على انخفاض سعر الفائدة وإلى تخفيف حدة التضخم، وهذا ما أدى إلى الرخاء ونمو اقتصادي مستمر، بحيث أن انخفاض في سعر النفط بمقدار 5 دولار سيؤدي إلى انخفاض في العجز التجاري الأمريكي بمقدار 9 دولار بليون⁴.

ب. أزمة النفطية 1990 - 1991: ارتفعت أسعار النفط مجددًا بعد أن كانت مستقرة عند 14 دولارًا في بداية عام 1990، جاء هذا الارتفاع نتيجة الأحداث الجيوسياسية خاصة احتلال العراق للكويت وتوقف إنتاج النفط في الدولتين، مما دفع الأسعار إلى الارتفاع إلى 25 دولارًا للبرميل، ثم وصلت إلى 34.32 دولارًا في أكتوبر من نفس العام، بالتزامن مع حرب الخليج وهزيمة العراق⁵، وبعد الحرب عرفت أسعار النفط تراجعًا جديد لتصل إلى مستوى 17.4 دولار للبرميل في بدايات 1991 واستمر الاتجاه الفنزويلي للأسعار حتى بلغ 15.53 دولار للبرميل عام 1994 وإن كان قد ارتفع إلى حدود 16.89 دولار للبرميل عام 1995، ثم قفز

¹ ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق الذكر، ص 16.

² Chmseddine Chitiour, *LA Politique et le Nouvel ordre petroliere international*. edition dahlab, algerie, 1995- P 171.

³ يسمينة موري، المرجع السابق الذكر، ص 20.

⁴ ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص 34، 35.

⁵ ياسين حفصي بونعمو وهلال عبد السلام، المرجع السابق الذكر، ص 245.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

إلى نحو 20.29 دولار للبرميل في المتوسط عام 1996، لتعود الأسعار للانخفاض بعد ذلك إلى أدنى مستوى لها في 1998، بما يقدر 12.28 دولار للبرميل¹، مما أفضى إلى أزمة نفطية عكسية ثانية. ج. أزمة النفطية العكسية 1998: رغم نجاح الأوبك في ضبط الحصص واستعادة الأسعار عافيتها عام 1996، إلا أن هذا التعافي لم يدم طويلا ففي عام 1998 شهدت السوق العالمية للنفط أزمة حادة نتيجة إلى حدود اختلال كبير في ميزان العرض والطلب على النفط في أسوقه الدولية، ونتج عن هذا الاختلال انهيار أسعار النفط إلى ما يقارب 9.69 دولار للبرميل في شهر ديسمبر 1998².

جدول 6: تطور أسعار النفط الإسمية والحقيقية خلال الفترة (1990 - 1999)

الوحدة دولار أمريكي للبرميل

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السعر الإسمي	22.22	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	18.68	12.28	17.48
السعر الحقيقي	6.38	5.19	4.81	4.61	4.24	4.24	5.01	4.89	3.21	4.62

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin 2008,op.cit,p117.

ويرجع العديد من الخبراء أسباب هذه الأزمة النفطية إلى الاختلال بين العرض والطلب، فمن ناحية الطلب انخفاض معدل النمو الإقتصادي للدول الأسيوية جراء الأزمة الاقتصادية التي شهدتها دول جنوب وشرق آسيا فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب النفطي³، مما أدى إلي انخفاض الطلب على النفط في هذه الدول من 5.3% عام 1997 إلى 2.5% في عام 1998، أما من جهة العرض يعود الانخفاض إلى القرار الخاطئ الذي اتخذته منظمة الأوبك في مؤتمرها السنوي العادي في جوان 1997 بزيادة إنتاج النفط الخام بنسبة 10%⁴، أما أسهم في ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي⁵، كل ذلك تزامن مع زيادة الإمدادات النفطية من الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك

¹ سيهام شباب، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة 1980-2016. الأطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2018-2019، ص 110.

² مسعود بورحلة، "الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والأفاق المستقبلية: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973-2015". (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية)، قسم العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016-2017، ص 91.

³ محمد محفوظ ماجن، "الصدمة النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبيل العلاج"، مجلة المعيار، عدد خاص، 2017، ص 04.

⁴ وهيبه زمال، المرجع السابق الذكر، ص 53.

⁵ محمد محفوظ ماجن، المرجع السابق الذكر، ص 04.

¹، كل ذلك تسبب في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية المتطورة، مما نتج عنه في اختلال سوق النفط ومن ثم انخفاض الأسعار.

أثرت أزمة النفط عام 1998 على الاقتصاد العالمي، خاصة على الدول المنتجة للنفط، حيث انخفض معدل نموها من 3.4% في عام 1997 إلى 1.8% في عام 1998²، كما سجلت انخفاض في صادرات الدول الأوبك من النفط من 163 مليار دولار سنة 1997 إلى 107 مليار دولار سنة 1998³. وانطلاقاً من ذلك حاولت دول منظمة الأوبك عقد العديد من الاجتماعات بغرض تخفيض حجم الإنتاج، وقد كان الإتفاق الذي توصلت إليه الدول النفطية في فيانا 23 مارس 1999 والقاضي بتخفيض الإمدادات النفطية من أبرز العوامل التي ساعدت على إعادة التوازن إلى السوق النفطية، وقد تزامن ذلك مع الانتعاش الإقتصادي في دول جنوب شرق آسيا وأوروبا والولايات المتحدة، والذي دفع بالطلب العالمي على النفط إلى الارتفاع لتدخل الأسواق النفطية إلى عقد جديد من خلال الطفرة النفطية الثالثة.

ثانياً) الأزمات النفطية في القرن الواحد والعشرين

مع بداية الألفية الثالثة عرفت الأسواق النفطية تحولات مهمة بعودة منظمة الأوبك كفاعل رئيسي بعد فترة طويلة من تراجع دورها، الشيء الذي جعل سعر النفط يستقر عند متوسط 25 دولار للبرميل خلال السنوات الثلاث الأولى، ومع حلول عام 2004، أدى النمو الاقتصادي العالمي وتسارع وتيرة التنمية في البلدان النامية إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب، مما تسبب في ارتفاع حاد في أسعار النفط ودخول الأسواق في أزمات نفطية إيجابية، محدثة ثورة في أسعار النفط.

1- الأزمات النفطية الإيجابية 2004 - 2008: منذ عام 2004 دخل العالم مرحلة جديدة حيث حصلت تغيرات هيكلية في الطلب على النفط وبلغت الزيادات في الطلب ما يقارب 1.5 مليون برميل يوميا، وقد تزامن ذلك مع اختلالات كبيرة في العرض نتيجة الاضطرابات السياسية في عدد من دول أوبك⁴، وهذا ما جعل أسعار النفط تصل إلى أرقام قياسية بين فترة 2004 إلى غاية 2008 لم تصلها من قبل حسب ما يبينه الجدول التالي:

¹ ميلود برحلة، المرجع السابق الذكر، ص 92.

² وهيبية زمال، المرجع السابق الذكر، ص 53.

³ ميلود بورحلة، المرجع السابق الذكر، ص 92.

⁴ سهام لشهب، المرجع السابق الذكر، ص 111.

جدول 7: تطور أسعار النفط الإسمية والحقيقية خلال فترة (2000 - 2008)

الوحدة دولار أمريكي للبرميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السعر الإسمي	27.60	23.12	24.36	28.10	36.0	50.64	61.08	69.1	94.45
السعر الحقيقي	27.6	22.6	23.5	26.8	33.5	44.2	54.6	60.5	91.0

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin 2008,op.cit,p117

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع أسعار النفط بشكل تسلسلي من 2004 إلى غاية 2008، والتي سميت بالمرحلة الثورة النفطية، فقد ارتفعت أسعار النفط من 28.10 دولار للبرميل سنة 2003 إلى 36 دولار للبرميل إلى أن بلغت حاجز 45 دولار للبرميل في الربيع الأخير من العام نفسه، وقد تواصلت ديناميكية وحركية استمرار الارتفاع خلال السنوات 2005، 2006 و 2007 و 2008 لتصل مستوياتها إلى أرقام غير مسبوقة، بحيث انتقل سعر النفط من 36 دولار للبرميل سنة 2004 ليصل إلى 94.45 دولار للبرميل سنة 2008 ليتخطى سعر برميل مستوى 150 دولار للبرميل في شهر جويلية من نفس السنة، أما عن أسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع المستمر تعود لعدة أسباب اقتصادية وغير اقتصادية من أبرزها:

-ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي العالمي: وذلك من خلال انفجار الطلب على النفط بفعل النمو الإقتصادي العالمي القوي وتسارع وثيرة التنمية في البلدان النامية مثل الصين والهند والبرازيل¹، فقد انتقل معدل النمو الإقتصادي من 2.2% عام 2001 إلى 4.4% عام 2004 وصولاً إلى 5.2% سنة 2007، وهذا ما جعل إجمالي الطلب العالمي على النفط يصل إلى 84.3 مليون برميل في سنة 2007 أي بزيادة 1.5 مليون برميل يومي مقارنة بالسنوات السابقة².

- الاضطرابات السياسية المستمرة في الدول المنتجة والمصدرة للنفط: بين عامي 2003 و 2008، شهد العالم العديد من الأحداث والاضطرابات السياسية والحروب التي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على أسعار النفط، فقد أدى غزو الولايات المتحدة للعراق إلى توقف إنتاج النفط العراقي لفترات طويلة، بينما ساهمت أعمال السطو والتهريب في جنوب العراق في تقليص إنتاجه، أما في نيجيريا أدت أعمال التخريب التي نفذتها "حركة تحرير النيجر" إلى فقدان 900 ألف برميل يوميًا من الإنتاج، كما شهدت فنزويلا إضرابًا عماليًا كبيرًا

¹ إلهام غجاتي، " أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات المالية لقطاع التأمين الإجمالي في الجزائر لدراسة حالة الصندوق الولائي القاعد -CNR- ".(أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020 - 2021، ص 126.

² سهام مسفوني، المرجع السابق الذكر، ص 107.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

أسفر عن خفض إنتاجها بمقدار 400 ألف برميل يوميًا¹، بالإضافة إلى الصراع الذي ظهر بين الحكومة الروسية بقيادة بوتين وشركة يوكس الطاقوية بسبب الاحتيال والتهرب الضريبي، والذي كان من نتائجه توقف الإنتاج في روسيا واستحوذت شركة روسنفت الحكومية على هذه الشركة²، وقد تزامنت هذه الأحداث بالبروز الملف النووي الإيراني وتأثير ذلك على توقعات العرض النفطي.

وقد صاحب ارتفاع أسعار النفط مجموعة من التأثيرات سواء على الدول المنتجة للنفط أو الدول المستهلكة، فقد ساعدت الإيرادات النفطية على تحسين معدلات النمو الاقتصادي الذي قدر بحوالي 6% مقابل نسبة 3.5% خلال التسعينيات وهذا زاد من توافر فرص الاستثمار ومشاريع التنمية، كما أدى إلى خلق فرص عمل وتحسين مستويات المعيشة وفضلا كبيرا في ارتفاع كبير في مستوى الاحتياطات الأجنبية لهذه الدول المنتجة مع تراجع ملموس في المديونية القطاع العام³. إلا أن انخفاض سعر الدولار أمام العملات العالمية أسهم في تآكل مدخولات الدول النفطية من بيع النفط التي تسعره بالدولار مع الأخذ في الاعتبار موجة التضخم التي مست المستوى المعيشي لكثير من الدول.

أما بالنسبة الدول المستهلكة فإن ارتفاع أسعار النفط تكون له عدة آثار سلبية فالتأثير قد يمس الطلب على النفط واستهلاكه وبدأت تداعيات هذا الارتفاع ترمي بنقلها في الميدان، فقد عرفت أسعار الوقود ارتفاعا لم يسبق له مثيل في إيطاليا، إن وصل سعر البنزين إلى 1.71 يورو للتر الواحد، كما عدل صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي، أين خفض من احتمال نمو الناتج الإجمالي العالمي إلى 5.3% لعام 2005 بعد أن كانت توقعاته السابقة تتراوح بـ 4.9% لنفس العام، وإن استمر ارتفاع أسعار النفط لعدة سنوات سيؤثر سلبيا بمعدل 0.2 نقطة سنويا على النمو الاقتصادي العالمي بنفس الاتجاه عبر فيه المحللون الاقتصاديون الأمريكيون على مخاوفهم في استمرار التصاعدي لأسعار النفط وتداعياته على التباطؤ في اقتصاد الولايات المتحدة وارتفاع معدلات التضخم⁴، إلا أن ارتفاع أسعار النفط لم يدم طويلا، فبمجرد اندلاع أزمة الرهن العقاري في سنة 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كان لها تداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي، وبذلك تأثرت أسعار أسهم الشركات النفطية وانعكاس ذلك على أسعار النفط الخام.

¹ سمير التتير، *الفقر والفساد في العالم العربي*. دار الساقي، لبنان، 2001، ص ص 133، 134.

² ميلود بورحلة، المرجع السابق الذكر، ص 95.

* للمزيد أنظر، زهرة عطا محمد، *البرنامج النووي الإيراني*. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2015.

³ بوعلام مولاي، "أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي العربي (1986-2008)". *مجلة المعارف*، المجلد 05، العدد 08، جوان 2018، ص 231.

⁴ ضياء مجيد الموسوي، *ثورة أسعار النفط 2004*. ديران المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 81-85.

2- الأزمة الرهن العقاري وانتقالها إلى الاسواق النفطية العالمية: لقد وضحنا سابقا وجود علاقة بين الاقتصاد العالمي والسوق النفطية بشقيه العرض والطلب النفطي وتأثيراتها على الأسعار، وتجلى هذا بشكل واضح بعد الأزمة المالية 2008 والمعروفة باسم أزمة الرهن العقاري، وما أفرزته على أسعار النفط من خلال شدة المضاربات في السوق.

أ. أزمة الرهن العقاري 2008 - 2009: تعرض الاقتصاد العالمي بداية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أزمة مالية خانقة اعتبرت أنها الأسوء منذ أزمة المالية 1929، وكان لهذه الأزمة ارتدادات على جميع الدول العالم تكون الدولار الأمريكي هو العملة المرجعية لنظام الإقتصادي العالمي.

وتعرف الأزمة المالية 2008 على أنها أزمة سيولة حدثت في القطاع الإقراض العقاري، والذي هو أحد القطاعات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية، وأدى نقص السيولة وعدم القدرة المقترضين على سداد قروضهم إلى عجز المصاريف المقرضة عن تسديد التزاماتها، رغم قيام السلطات النقدية الأمريكية بضخ أموال كبيرة من أجل تسهيل السيولة في القطاع المصرفي، ولكن دون جدوى إذا استمر تفاقم الأزمة إلى أن انتقلت إلى الأسواق المالية بفعل انهيار أسهم المصاريف في البورصات، وانتقلت العدوى إلى الأسواق الأوروبية واليابانية على إثر انهيار بنك ليمان برادوز، والذي أكبر مصرف استثماري أمريكي¹.

بدأت الأزمة عندما خفضت الولايات المتحدة أسعار الفائدة إلى أقل من 1% في عام 2000، مما دفع الأفراد والشركات إلى شراء العقارات للاستثمار، هذا ما جعل عملية الإقراض تتزايد بشكل كبير، ولكن مع ارتفاع أسعار الفائدة في 2006 إلى 25.05%، عجز المقترضون عن سداد أقساطهم، مما أدى ذلك إلى زيادة حالات حجز العقارات بنسبة 93%، وانخفضت قيمتها بسبب وفرة العرض وقلة الطلب. كما تراجعت الاستثمارات والاستهلاك نتيجة تعثر البنوك في تمويل الأفراد والشركات، مما هدد الاقتصاد الأمريكي بالكساد الأزمة امتدت إلى أوروبا وآسيا بسبب الترابط مع السوق المالية الأمريكية، مما أدى إلى أزمة اقتصادية عالمية².

ب. أثر أزمة الرهن العقاري على القطاع النفطي:

اهتز الاقتصاد العالمي على وقع أزمة مالية خانقة في الولايات المتحدة الأمريكية مست جميع الأسواق المالية العالمية من شرقها إلى غربها، بحيث امتدت أثارها لتشمل كافة أنشطة الاقتصاد الحقيقي في دول

¹ محمد رملي ورايح وسعي، "الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008. نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 03، العدد 01، 2019، ص ص 68، 69.

² للمزيد حول الأزمة المالية العالمية 2008، أنظر محمد إبراهيم خيرى الوكيل، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

العالم المختلفة، ولم تكن صناعة النفط بمنى عن التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي التي انعكست وبشكل جلي على الأسعار وعلى الطلب العالمي على النفط والمخزون النفطي، والأسعار وقيمة الصادرات النفطية في العديد من الدول المنتجة، كما انعكست هذه الأزمة على جانب الاستثمار في مشاريع الطاقة النفطية الرامية إلى رفع القدرات الإنتاجية لعدد من الدول المنتجة لمقابلة الطلب العالمي المتزايد على النفط المدى الطويل.

فبمجرد تقادم الأزمة وبناء الانهيار المتلاحقة في الأسواق المال والمؤسسات المصرفية شهدت تراجع وتباطؤ الطلب النفطي متأثرا بالتباطؤ الإقتصادي العالمي الذي أفرزته هذه الأزمة، إذ أن انعكاس الأداء الاقتصادي العالمي من نمو بمعدل 3% في عام 2008 إلى تراجع بمعدل 0.6% عام 2009 صاحبه تراجع حاد في الطلب على النفط بلغ 0.3% في عام 2008 ثم ما لبث أن تقلص الطلب على النفط بمعدل 1.6% في عام 2009 (الشكل في نفس المرجع)، ففي ضوء هذا التباطؤ، والذي تحول إلى ركود في الاقتصاد العالمي شهد انخفاض في مستوى الطلب العالمي على النفط بمقدار 300 ألف برميل في اليوم . وقد انعكس تراجع الطلب النفطي على أسعار النفط فبحلول شهر أوت 2008 أحدثت الأسعار في الانخفاض بشكل حاد لم يسبق له مثيل، فبعدما بلغت أسعار النفط في جويلية 2008 حوالي 131.22 دولار للبرميل فقد انخفضت إلى 112.41 دولار للبرميل، وواصلت الانخفاض حتى بلغت في ديسمبر من نفس السنة مادون 40 دولار للبرميل، وقد واصلت أسعار النفط مستوياتها المنخفضة خلال عام 2009 لتصل في شهر فيفري إلى حدود 38 دولار للبرميل ولتستقر أسعارها في الأشهر السبعة الأخيرة بين 65 إلى 75 دولار للبرميل منذ نفس العام.

كما كان للأزمة المالية العالمية تأثيرا كبيرا على عملية الاستثمارات في قطاع الطاقة عامة والنفط خاصة، فقد شهدت الاستثمارات في مجال الطاقة النفطية انخفاضا ملحوظا خلال عام 2009، حيث لم تتم شركات الطاقة العالمية بحفر سوى عدد محدود من آبار النفطية، فحسب وكالة الطاقة الدولية أن الميزانية الاستثمارية المخصصة للقطاع الصناعة النفطية عرفت انخفاضا بنسبة 19% في عام 2009 أي بتراجع يقدر بحوالي 90 مليار دولار، وقد انعكس ذلك جليا على نشاط الاستكشاف والبحث عن احتياطات جديدة على المستوى العالمي خاصة في المناطق الصعبة.

ومن نتائج أيضا للأزمة المالية على القطاع النفطي تراجع قيمة الصادرات النفطية، فعلى سبيل المثال ومن خلال نتيج انعكاس التطورات في أسعار النفط على قيمة الصادرات النفطية للدول العربية ومن خلال مقارنة في قيمة الصادرات النفطية المقدره بين النصف الأول من عام 2008 والنصف الأول من عام 2009

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الربيعي

يلاحظ انخفاضها بحوالي 215 مليار دولار أي بنسبة 59.7%، نتيجة لانخفاض أسعار النفط بنسبة 52% وعند المقارنة السنوية يلاحظ انخفاض قيمة الصادرات النفطية للدول العربية بحوالي 623 مليار دولار في عام 2008 إلى حوالي 379 مليار دولار عام 2009، ويمثل ذلك انخفاضاً بمقدار 244 مليار دولار أي بنسبة 39.3%، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى انعكاسات الأزمة المالية على أسعار النفط التي انخفضت بمقدار الثلث مقارنة بالعام السابق¹.

ج. تطورات السوق النفطية العالمية ما بعد الأزمة المالية العالمية:

بعد ظهور مؤشرات التعافي الاقتصادي العالمي من تداعيات الأزمة العالمية شهدت الأسواق النفطية هي الأخرى اتجاه أسعارها مجدداً نحو الارتفاع خلال عامين 2010 و2011 ليصل متوسطها إلى كبار 45,77 دولار للبرميل و107.3 دولار للبرميل على التوالي.

ففي سنة 2010 عرفت زيادة أسعار النفط بمقدار 16.3 دولار للبرميل بما يعادل 28.8% بمقارنة السنة السابقة، أما في 2011 فقد ارتفعت أسعار النفط بحوالي 30 دولار للبرميل أي بما يعادل 39% مقارنة بسنة 2010²، ويعود هذا الارتفاع إلى تعافي الطلب خلال عام 2010 مرتفعاً بحوالي 1.6 مليون برميل في اليوم ليصل إلى 86.1 برميل في اليوم مقارنة مع 84.5 مليون برميل في عام 2009 وقد اتضحت خلال العام العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط، إذ أن انتعاش أداء الاقتصاد العالمي ونموه بمعدل 5% خلال عام 2010 صاحبه الارتفاع في معدل النمو في الطلب على النفط بحدود 2% في عام 2010³، كما أثرت عوامل أخرى عديدة على إرتفاع الأسعار باتجاهات مختلفة من أهمها التطورات الجيو سياسية في المنظمة العربية (الربيع العربي)، والتقلبات في أسعار صرف العملات والمضاربات في أسواق السلع، والاضطرابات في الأسواق المالية العالمية⁴.

¹ أنظر:

أ- الصندوق النقدي العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009: التطورات في مجال النفط والطاقة. الصندوق النقدي العربي، الإمارات العربية المتحدة، 1 ديسمبر 2010، ص ص 77 - 101.

ب- الصندوق النقدي العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010: التطورات في مجال النفط والطاقة. الصندوق النقدي العربي، الإمارات العربية المتحدة، 1 ديسمبر 2011، ص ص 91 - 119.

²

A- OPEC. annual repore 2010. OPEC, Vienna. 2011. P 26.

B- OPEC annual repore 2011. OPEC, Vienna. 2012. P 24.

³ الصندوق النقدي العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011: التطورات في مجال النفط والطاقة. الصندوق النقدي العربي، الإمارات العربية المتحدة، 1 ديسمبر 2012، ص ص 88.

⁴ الصندوق النقدي العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012: التطورات في مجال النفط والطاقة. الصندوق النقدي العربي، الإمارات العربية المتحدة، 1 ديسمبر 2013، ص ص 89.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

كما تميزت سوق النفط العالمية في عام 2012 بتوازن والاستقرار النسبي، حيث استقرت أسعار سلة أوبك الشهرية ضمن نطاق يتراوح بين 108 و118 دولار للبرميل خلال معظم أشهر السنة، وحقق المتوسط السنوي للسلة رقماً قياسياً بلغ 109.5 دولار للبرميل، بزيادة قدرها 1.99 دولار بما يعادل 1.85% مقارنة بالعام السابق على الرغم من الركود في النمو الاقتصادي العالمي، يعود هذا الارتفاع إلى الاضطرابات في الشرق الأوسط، وانقطاع الإمدادات في حقول بحر الشمال، إلى جانب أنشطة المضاربة في الأسواق النفطية الآجلة، كما لعبت العوامل الموسمية المتعلقة بالطقس دوراً، خصوصاً الشتاء المعتدل في نصف الكرة الشمالي حتى نهاية 2012. وأسهمت جهود أوبك وقراراتها بالحفاظ على مستوى إنتاجها دون تغيير في تحقيق استقرار وتوازن السوق النفطية¹.

وقد شهد عام 2013 هو أيضاً نوع من الاستقرار والتوازن النسبي في أسعار النفط العالمية، بالرغم من تراجعها لأول مرة من عام 2009 وإن كان بدرجة متواضعة، بحيث بلغ المتوسط السنوي للسلة 105.9 دولار للبرميل خلال العام منخفضاً بحدود 3.6 دولار للبرميل ما يعادل انخفاض نسبته 3% بالمقارنة مع عام 2012²، ويرجع هذا الانخفاض الطفيف إلى استغلال مصادر النفط والغاز غير التقليدية في الولايات المتحدة، مما أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها النفطي وتحقيق زيادة صافية في الإمدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك تفوق مليون برميل في اليوم خلال عام 2013³. ولكن أن التاريخ قد علمنا أن ارتفاع أسعار النفط يعقبها هبوط في أسعار النفط فبعد ثلاث أعوام من المستويات المرتفعة في سعر برميل النفط، انخفضت أسعار هذا الأخير منذ أوساط عام 2014 معلنة بذلك دخول في أزمة نفطية سلبية شبيهة بأزمة 1986.

3- أزمة النفطية 2014: شهد الاقتصاد العالمي في عام 2014 ظهور بوادر للأزمة الاقتصادية هيكلية مفاجئة نشأت في قطاع الطاقة عامة والقطاع النفطي خاصة، أين بدأت الأسعار في الانخفاض والتهاوي وصولاً إلى أدنى مستوياتها في عام 2015 ليعرف الاقتصاد العالمي أزمة نفطية جديدة، والتي تعد من أعقد الأزمات التي شهدتها أسعار النفط بسبب طبيعة العوامل وتحديدها واختلاف نسب تأثيراتها بحيث اجتمعت

¹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي تسعة الثلاثون 2012، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2013، ص ص 55-58.

² منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الأربعون 2013. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت 2014، ص 44.

³ الصندوق النقدي العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، "التطورات في مجال النفط والطاقة. الصندوق النقدي العربي، الإمارات العربية المتحدة، 1 ديسمبر 2014، ص 108.

فيها جميع العوامل المفسرة للأزمات أسعار النفط المذكورة سابقا، وقد أدى تأثيرها إلى سائر الاقتصاديات العالم وخاصة الدول ذات الاقتصاد الريعي ومن بينها الجزائر، ولوقوف على حقيقة هذه الأزمة وظروف نشأتها وتطورها والآثار التي نجمت عنها والجهود التي بذلت لمواجهتها، وهذا ما سيتم التطرق له بالتفصيل في الفصل القادم.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية لتفسير العلاقة بين النفط والأزمة الاقتصادية في الاقتصادات الريعية النفطية: في ضوء مقارنة لعنة الموارد

تظهر ملامح الأزمة الاقتصادية بشكل واضح وسريع فور حدوث أي انخفاض في أسعار النفط، حيث يؤدي تراجع الإيرادات المالية الناتجة عن صادرات النفط إلى آثار مباشرة على المؤشرات الكلية للاقتصاد وبهذا، يصبح القطاع النفطي بمثابة قناة لنقل الأزمات وتداعياتها إلى الاقتصادات الريعية.

المطلب الأول: الاقتصادات الريعية النفطية ومقاربة لعنة الموارد

يعتبر الربع سمة اقتصادية رئيسية للكثير من الدول والتي اتخذت النفط ركيزة أساسية في تمويل نشاطاتها الاقتصادية، ولهذا سوف نحاول في هذا المطلب تسليط الضوء حول الظاهرة الريعية وتحديد الربح النفطي.

أولا) الاقتصادات الريعية النفطية

تطور مفهوم الربع عبر الزمن وأصبح له مفهوم متعدد الجوانب إلا أن الصفة المشتركة بين هذه المفاهيم هو اعتبار الربع أنه دخل غير الناجم عن العمل ونمط يعتمد على الموارد الطبيعية دون الحاجة إلى الاهتمام بتطويرها¹، وعموما يمكن تقديم مفهوم الربع بناء على معناه اللغوي والاصطلاحي والاقتصادي.

1- تعريف الربع

يقصد بالربع لغة النماء والزيادة في الشيء، كما جاء الربع بمعنى أرض مربعة بفتح الميم أي مخصصة والربع في الزراعة الجزء الذي يؤديه المستأجر إلى مالك الأرض من غلة الأرض مقابل استغلال قواها الطبيعية². والناقة مسياح و رياح أي تذهب في المرعى وترجع بنفسها، ويتضح من ذلك أن الربع مرتبط أولا بالزراعة وخاصة تلك الأرض الخصبة التي تنتج أكثر من غيرها كما أن الثروات الحيوانية هي أيضا مصدر للربع أي الزيادة الناتجة عن خصوبة الحيوان وخاصة الإبل، وقد جاء في القرآن الكريم بمعنى الطريق حيث

¹ أحمد الإدريسي، "اقتصادي الربع وأثاره الاجتماعية والاقتصادية". مجلة دوائر للعلوم الإنسانية، العدد 04، ديسمبر 2018، ص 39.

² سعد محمود الكواز وعبد الرزاق عزيز حسين مدرس، " الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص". المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 7، العدد 2، 2018، ص 203.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

يقول الله سبحانه وتعالى: " أتبنون بكل ريع آية تعبثون" وكأنه الطريق غير النافع وغير المنتج في النشاط الإقتصادي للدولة لكي لا تتبعه¹.

أما اصطلاحاً فإن معظم التعاريف تنطلق على ما قدمه ابن خلدون في مقدمته حول تعريف الربيع، حيث اعتبره كسب وميزة بذلك عن الرزق الذي يكون نتاج جهد ما، بإضافة أن جميع التعاريف المقدمة لمصطلح الربيع رغم اختلافها إلا أنها تتفق من ناحية اعتماد الدولة على مصدر واحد للدخل².

ومن بين أهم التعريفات نجد من عرفه بأنه دخل مضمون لفترة طويلة، إذ يتأتى من مورد طبيعي نتيجة للخصائص الفنية الخاصة به، كما يُعرّف على أنه دخل دوري لا ينتج عن العمل المباشر، بل عن العوائد المنتظمة التي تأتي من الملكية العقارية³، كما يوجد من عرفه على أنه الدخل الذي تؤمنه منحة أو هبة من الطبيعة وقد يؤمن موقع جغرافي معين مداخل ريعية خارجية لبلد ما، ويحصل ذلك حين تكون أراضيه ممرا تجاريا كقناة السويس أو حين تكون ممر الأنابيب البترول أو قد تكون منطقة سياحية، كذلك قد يكون للربيع ممثلاً بالمساعدات والهبات الدولية⁴.

يمكن القول بأن الربيع هو عطاءً طبيعياً ودخلاً ناتجاً عما تقدمه الطبيعة من موارد ومزايا التي يستخدمها الإنسان في النشاط الإقتصادي لإشباع حاجاته ويمكن الحصول عليها دون بدل جهد معتبر. وقد تطور مفهوم الربيع عبر الزمن أين ارتبط تاريخياً بالملكية العقارية أي انه الدخل الذي يجنيه مالك الأرض من وضع ملكيته تحت تصرف الآخرين مقابل عائد معين، سواء كان هذا العائد نقدياً أو عينياً⁵، ويعتبر "أدم سميت" في كتابه ثورة الامم أول من استخدم هذا المصطلح باعتباره شكلاً من أشكال المردود المالي، ووفقاً لنظرية القيمة في العمل يربط آدم سميت ظهور ربيع الأرض بنشوء الملكية الخاصة، أين عرف الربيع بأنه ما يُدفع لقاء استخدام الأرض ويطلبه مالكيها من كل من يرغب في استثمارها⁶.

¹ أحمد عبد الله عبد الجبار وعلي مهدي كاظم، " أثر الدولة الريعية على الخيار الديمقراطي في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم السياسية، العدد 50، 2015، ص 45.

² إكرام حجاب " ترقية الصادرات خارج المحروقات آلية للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع: دراسة حالة الجزائر. (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي ومالي) ، قسم العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله تبيازة 2020- 2022، ص 15.

³ حسين حافظ طالب، " دولة الربيع النفطي وبناء الديمقراطية العراقية نموذجاً". مجلة دراسات دولية". العدد 63، 2015، ص 179.

⁴ إكرام حجاب، المرجع السابق الذكر، ص 15.

⁵ حافظ حسين حافظ، المرجع السابق الذكر، ص 179، 180.

⁶ سكينه بن حمود، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة والإعلام، الجزائر، 2006، ص 360.

هذا الطرح الذي قدمه آدم سميت يدعمه "ريكاردو" إلا أنه أعطاه تحليلاً علمياً تحت تسمية "نظرية الربيع التفاضلي"، أين يفسر الربيع كفرق بين الدخل الناتج من استغلال أرض ذات إنتاجية عالية وأخرى أقل إنتاجية، إما لضعف خصوبتها أو بعدها عن السوق، لكنها تُستغل لتلبية الطلب الزراعي الناتج عن الضغط السكاني. واعتبر ريكاردو أن الربيع يعكس بخل الطبيعة، إذ لو كانت جميع الأراضي متساوية في الخصوبة لما وُجد الربيع¹.

أما كارل "ماركس" فقد انطلق في تحليله لمفهوم الربيع من واقع الإنتاج الرأسمالي فالزراعة عنده مثلها مثل الصناعة تخضع لنظام الإنتاج الرأسمالي وتطورت بتطور الرأسمالية²، فحسب كارل ماركس انتقل مفهوم الربيع من الربيع الإلزامي إلى الربيع الطبيعي وصولاً إلى الربيع النقدي وأختتم بالربيع الرأسمالي والذي سماه بالربيع الزراعي الرأسمالي، وهو ذلك الجزء من فائض القيمة الذي يبقى بعد خصم متوسط الربح والذي يتعاطاه مالك الأرض نظير استعمالها³. وبناءً على ذلك يُعدّ الربيع شكلاً خاصاً من فائض القيمة المستخلص من عمل العمال المنتجين.

أما "ألفريد مارشال" يميز بين الربيع وفكرة شبه الربيع أو ما يسمى "بالربيع الاحتكاري" أما الربيع ينطبق على الدخل من الأرض وهبات الطبيعة الأخرى المجانية، أما شبه الربيع وهو الفائض الذي تكسبه أدوات الإنتاج خلافاً للأرض وهو ينطبق على الدخل المطبق من الأجهزة والآلات التي هي ناتج مجهود الإنسان شبه الربيع هو الدخل الذي تحققه بعض عوامل الإنتاج نتيجة زيادة مفاجئة في الطلب عليها خلال فترة قصيرة قبل ارتفاع تكلفتها⁴، ونتيجة لذلك اتسع مفهوم الربيع حيث لم يعد قاصراً على الأرض بل امتد إلى أنواع أخرى من الفائض الذي يشبه ربيع الأرض.

أما في العصر الحديث اتخذ الربيع شكل اقتصاد الخدمات أو ما بات يعرف بالاقتصاد الافتراضي النقيض للاقتصاد الإنتاجي الذي يعد القاعدة المادية التي تتحرك عليها جل الظواهر الريعية، وعلى هذا الأساس عرف الباحث "عُسان إبراهيم" الربيع بأنه: "الفارق الكبير غير المبرر اقتصادياً بين سعر البيع القائم على غياب الجهد والتعب والمشقة فهو اقتصاداً من داخل المستهلك"⁵.

¹ سمية بلقاسمي ونوال بولعود، "الربيع البترولي ديناميكية ومفارقة". مجلة التنوير، المجلد 1، 2018، ص 125.

² عبد السلام أديب، "تاريخ الاقتصاد الريعي في المغرب"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3911، 14 / 11 / 2012، متوفرة على

الرابط: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=332347>

³ ماهر عسل، المرجع السابق الذكر، ص ص 220، 223.

⁴ احمد عبد الله الجبار وعلي مهدي كاظم، المرجع السابق الذكر، ص 47.

⁵ محمد نبيل الشيمي، "الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية"، مجلة الحوار المتمدن العدد 3637، 13 / 2 / 2022، متوفر على

الرابط: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=295122>

وبصورة عامة يمكن تحديد ثلاث نتائج أساسية لمفهوم الريع وهي:

- نادراً ما يكون دخل الريع صافياً أو خالصاً من الجهد، بل غالباً ما يمتزج باللاجهد.
- كل دخل يتجاوز تكلفة الجهد والتضحية بفارق كبير يتضمن جزءاً من الريع وهذا يُعتبر غير أخلاقي، إذ يُفترض أخلاقياً أن يكون الدخل ناتجاً عن العمل والتضحية.
- إن الريع ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصادات وينحصر الخلاف بينهما فقط في مدى الأهمية بالنسبة التي يمثلها الريع بالمقارنة ببقية مصادر الدخل الأخرى¹.

2_ تعريف الاقتصاد الريعي النفطي

الاقتصاد الريعي أو "الاقتصاد الأحادي الجانب" هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للدخل، وهذا المصدر غالباً ما يكون مصدراً طبيعياً ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كميّاه الأمطار والنفط والغاز، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه ومشروعية توزيعه ومشروعية بيعه²، وهو اعتماد ليس بحاجة إلى عمليات إنتاج أو عملية تصنيعية تحويلية، وغالباً ما يكون رخويًا وينقسم الاقتصاد الريعي إلى نوعين أحدهما داخلي وهي ريع السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة، وينجم هذا النوع من الريع من خلال سوء استخدام المال العام وبيع المضاربات المالية إن يتم السعي للربح دون مجهود بالإضافة إلى ريع الخدمات الذي كان دوره في البداية خدمة قطاعي الزراعة والصناعة في حين بات اليوم قطاعاً مستقلاً وقائماً بذاته، أما النوع الثاني وهو الاقتصاد الريعي الخارجي ويشمل الريع النفطي* والغاز والريع المعادن، بالإضافة إلى ريع الممرات وخطوط النقل الاستراتيجية، وريع السياحة وريع تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج وريع المساعدات الخارجية³، والذي يهمن في هذه الدراسة الاقتصاد الريعي النفطي.

أما تعريف اقتصاد الريع النفطي فهي تنطلق بما جاء به الخبير والباحث الاقتصادي العراقي الدكتور "صبري زاير السعدي"، حيث عرف الاقتصاد الريع النفطي بأنه الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من إنتاج النفط المملوك كلياً للدولة، وتتخلص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الريع بمعايير

¹ أحمد عبد الله الجبار وعلي مهدي كاظم، المرجع السابق الذكر، ص 48.

² وليد الحيايى ولطفي حاتم وعبد الله نعمة، العولمة الرأسمالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية. مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015، ص 72.

*الريع النفطي: هو عبارة عن الريع وإيرادات مالية متأتية من ثروة ناضبة موجودة بحكم الطبيعة في قاع الأرض لا تحتاج إلى عمليات وأنشطة اقتصادية لصناعتها إنما تتطلب عمليات إنتاجية لاستخراجها ومن تم إعادة تصنيعها بقصد استغلالها اقتصادياً في الأنشطة والصناعية المختلفة.

³ محمد نبيل الشيمي، المرجع السابق الذكر.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وإن الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام الذي يشكل نسبة تزيد على 50% من مجموع الاستثمار الكلي وأكثر من 50% من الإنفاق الحكومي الجاري في الميزانية السنوية الاعتيادية، وإن قيمة الصادرات النفطية (العملات الأجنبية) تسهم بأكثر من 50% من مجموع الصادرات، ومن جانب آخر يرى بعض الاقتصاديين أنه في حال تجاوزت مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أو الريعية 50% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما عندما ينظر إلى الاقتصاد بوصفه اقتصاداً ريعياً¹.

بشكل عام يُعرّف الاقتصاد الريعي النفطي بأنه الاقتصاد الذي يعتمد بشكل أساسي على الإيرادات الناتجة عن بيع الثروة النفطية، بحيث تشكل مساهمته في الناتج المحلي نسبة كبيرة تتجاوز بكثير مساهمات القطاعات الأخرى.

3- خصائص الاقتصاد الريعي النفطي:

يترتب الاعتماد على الريع الخارجي مجموعة من السمات، والتي تكون واضحة وبشكل خاص في اقتصادات الدول الإستراتيجية وبالأخص في البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، ويمكن تلخيص هذه الصفات والخصائص كالآتي:

- كافة إيرادات الدولة تأتي من عوائد النفط: يعتمد تمويل موازنات الدول النفطية بشكل شبه كامل على النفط، الذي يُعد المصدر الرئيسي للتراكم الرأسمالي فيها، وتعاني هذه الدول من هشاشة اقتصادية بسبب تقلب عائدات التصدير، ما يؤثر سلباً على النمو والاستثمار والتضخم، إذ تشكل الإيرادات النفطية نحو 90% من ميزانيات الاقتصاديات الريعية النفطية.

- القطاع النفطي يُعد قطاعاً كثيفاً لرأس المال في الاقتصادات الريعية: يتسم القطاع النفطي في الاقتصادات الريعية بكثافة رأس المال واستخدام معدات وتقنيات متطورة، ويتكون من عمالة مدربة وعالية الكفاءة تختلف عن باقي القطاعات الانتاجية والخدماتية الأخرى، كما يتمتع هذا القطاع باستقلال شبه تام عن القطاعات الأخرى ويتكامل بشكل أكبر مع السوق الخارجية.²

- سيطرة الدولة على ملكية النفط وعائداته وطرق إدارته وتصرف فيه: بمعنى أن الدولة تصبح المستفيد المباشر من هذا الريع النفطي، وذلك بحكم العادات والقوانين التي تمنح حقوق ما في باطن الأرض للدولة

¹ صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق. مؤسسة فريديش إيبيرت مكتب العراق، العراق 2013، ص ص 05، 04.

² سعد محمود الكواز، وعبد الرزاق عزيز حسين، المرجع السابق الذكر، ص 65.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

والخيارات المسبقة، ولهذا تكون جميع الدول النفطية دولا ريعية وتوزيعية، فالدولة تقوم بإنفاق الريع النفطي بمرور ومن دون قيود موجوده، ويشترك معظم السكان في استهلاك الريع النفطي وتوزيعه وليس إنتاجه¹.

- **ضعف الإيرادات الضريبية مقارنةً بالإيرادات الريعية النفطية:** نظراً لأن الجزء الأكبر من إيرادات الاقتصادات الريعية النفطية يعتمد على صادرات النفط، فإن التحصيل الضرائب لا يأتي ضمن أولويات السياسة المالية للدولة وتكون موارد الإيرادات الضريبية إلى مجموع الإيرادات العامة للدولة محدودة جداً².

- **تدبب النمو الاقتصادي في الاقتصادات الريعية النفطية:** من أبرز خصائص الاقتصاد الريعي النفطي عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي، وذلك بسبب عدم تنوع هيكله الاقتصادي الذي يهيمن عليه القطاع النفطي، واعتماد الهيكل التمويلي الداخلي على مداخيل الثروة النفطية، مما يؤدي إلى زيادة فرص التعرض للصدمات الخارجية، وبالتالي عدم استقرار الميزانية العامة لهاته الدول³.

ثانياً) نظرية لعنة الموارد وآلية تفعيلها في الاقتصاد النفطي

يتصور المرء أن وفرة الموارد الطبيعية تعزز النمو الاقتصادي لدولة، إلا أن الاقتصادات الريعية النفطية غالباً ما تواجه اختلالات اقتصادية، يعود ذلك إلى الاعتماد الكبير على عائدات النفط، ما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية وصدمات تراجع العائدات، لذا ظهر تساؤل حول ما إذا كانت الموارد الطبيعية خاصة النفط تمثل نعمة أو نقمة اقتصادية وسياسية؟ وأدت هذه التساؤلات إلى تطوير نظريات تفسر العلاقة السلبية بين وفرة النفط والازمات والاختلالات الاقتصادية، وذلك عن طريق تفسير العلاقة بين الموارد النفطية ومعدلات النمو في هذه الاقتصادات*. رغم إمكانيات المادية والبشرية الضخمة التي تتمتع بها الدول النفطية، إلا أنها إلا أن هذه الدول تعاني ضمن النمو وتعرفها إلى أزمت اقتصادية متكررة فتجارب تبين أن أكبر البلدان المنتجة والمصدرة للنفط تحولت نعمتها إلى نقمة.

¹ نفس المرجع، ص ص 104، 105.

² سعد محمود الكواز، وعبد الرزاق عزيز حسين، المرجع السابق للذكر، ص 67.

³ فاطمة الزهرة عماري، " أثر السياسة المالية على التنوع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات: دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات خلال الفترة (2001-2018)". (اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019-2020، ص 68.

* للإشارة إن هذه المقاربات لم تأتي من أجل تفسير العلاقة المباشرة بين النفط والازمات الاقتصادية، فهذه المقاربات تفسر العلاقة بين وفرة النفط والأداء الاقتصادي والسياسي للدولة عن طريق تفسير علاقة بين النفط والاختلالات القطاعية الاقتصادية والتضخم ولانكماش والركود الاقتصادي، ومن جهة أخرى تفسر هذه المقاربات علاقة بين النفط والنظام السياسي باعتبار النفط مصدر لشرعية النظام على حساب بناء اقتصاد وطني منتج، ويساهم كل ذلك بطريقة أو بأخرى في حدوث أزمت اقتصادية داخلية في اقتصاديات النفطية.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

إن لعنة الموارد تشير إلى التشوهات والاضطرابات التي تحدث في اقتصاديات البلدان المصدرة للموارد الطبيعية وتعرف لعنة الموارد على أنها ظاهرة تفشت في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث يكون مستوى النمو والتنمية الاقتصادية والأداء الحكومي أسوأ فيها من الدول التي لا تملك مثل الموارد، وبالتالي تكون هذه الموارد الطبيعية عائقاً أكثر منه محفز التحقيق عملية النمو الاقتصادي¹، كما عرفت بأن التناسب العكسي بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى². منه فلعنة الموارد هو مفهوم يفسر التناقض الذي يحدث عند وفرة الموارد الطبيعية الزائلة كالنفط، حيث يؤدي بدوره إلى تراجع وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وظهور نتائج تنموية سيئة، كما أنه عامل يوضح سوء استغلال وإدارة الحكومية لهذه الموارد الطبيعية، بما يساهم في تفشي الفساد في المؤسسات المسيرة للدولة بسبب وفرة الموارد السهلة.

ويعتبر الباحث الاقتصادي "ريتشارد أوتي" (Richard Auty) هو أول من استخدم مصطلح لعنة الموارد أو معضلة الوفرة في سنة 1993 في كتابه "لعنة الموارد وإشكالية التنمية المستدامة في الاقتصادات الغنية بالمعادن" ين حاولت إلى إيجاد علاقة سببية بين وفرة الموارد الطبيعية في دول ما وفشلها اقتصادياً بخلاف الدول التي تعتمد على موارد مصنعة.³

كما جاءت أولى الدراسات المنهجية المهمة للمشكلات الاقتصادية التي تتوافق مع الموارد الطبيعية على يدي ساكس وورنر (sachs and warner) تحت عنوان "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي" فوضعت هذه الدراسة الاسس لما أصبح يعرف بعدها بفرضية "لعنة الموارد" وكان الاستنتاج الرئيسي الذي توصلت إليه الدراسة يتمثل في أن الاقتصادات التي تشكل الموارد الطبيعية بنسبة مرتفعة من إجمالي الناتج الوطني، فيما نمت على نحو أبطأ خلال الأعوام العشرين الفاصلة بين العامين 1970-1990 بالمقارنة مع

¹ مصطفى بلمقدم وأنيصة بن رمضان، " أثر الموارد الطبيعية للناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد03، 2012، ص 13.

² سليم شبور، "اقتصاديات الدول النفطية وخيار التنوع الاقتصادي كأداة للتخلص من تبعية المحروقات: دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990-2018". (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي للتنمية)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2020-2021، ص 35.

³ حمزة المصطفى، لعنة الموارد الطبيعية... الأزمة الخليجية نموذجاً، 4 جويلية 2017، تاريخ التصفح 15 جانفي 2023 على

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

المتوسط العالمي ووجدت الدراسة أيضا أن تخفيض حصة الموارد الطبيعية من إجمالي الصادرات بمقدار (10 %) أدى إلى ارتفاع قدرة 1% في النمو¹.

أظهرت البحوث على مدى العشرين سنة المنصرمة أن التنمية التي تقودها الموارد لم تفشل فقط في دفع النمو الاقتصادي، بل أدت إلى ظروف اقتصادية واجتماعية أسوء، مما كانت عليه قبل البدء استخراج واستغلالا لهذه الموارد، ويؤكد تاريخ الإقتصادي العالمي أن الدول الفقيرة بالموارد معدلات نموها أعلى بمرتين إلى ثلاث مرات مقارنة بالدول الغنية بالموارد، فمن بين 48 دولة يشكل النفط فيها أكثر من 30% من إجمالي الصادرات بين عامي 1965 و1995 جاء نصف هذه الدول في الثلث الأدنى من مؤشر التنمية، ومن بين أكثر الدول اعتمادا على النفط هي على قائمة البنك الدولي للدول الفقيرة ذات المديونية العالمية، فعلي سبيل المثال فنيجيريا تلقت حوالي 340 مليار دولار من صادرات النفط من أن بدأت بإنتاجه قبل 40 سنة، ومع ذلك هبطت مستوياتها المعيشية ويعيش 80% من السكان بأقل من دولار واحد في اليوم².

وقد تبني "مايكل روس" نفس الطرح في كتابه **نقمة النفط** أين أوضح أنه منذ عام 1980 أصبحت دول العالم النامي والمتقدم أكثر ازدهارًا وتطورًا وديمقراطية وسلامًا، لكن هذا التقدم ينطبق فقط على الدول غير النفطية، أما الدول النفطية في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فلم تصبح أكثر ثراءً أو ديمقراطية أو استقرارًا، بل تدهورت أحوالها، فقد انخفض دخل الفرد بين عامي 1980 و2006 بنسبة 6% في فنزويلا، و45% في الغابون، و85% في العراق، كما شهدت دول نفطية كبرى مثل الجزائر وأنغولا وكولومبيا ونيجيريا والسودان حروبًا أهلية طويلة الأمد تركت آثارًا عميقة، هذه المشاكل الاقتصادية والسياسية تمثل ما يُعرف بلعنة الموارد، والنفط يعد من أبرزها إذ يمثل أكثر من 90% من تجارة هذه الدول ويسبب مشكلات عديدة فيها، ما يجعل لعنة الموارد لعنة نفطية بامتياز³.

وعموما تم تفسير العلاقة بين الوفرة الموارد الطبيعية (النفط) وبين الاختلالات والازمات الاقتصادية في الدول ذات اقتصاد نفطي من خلال مدرستين فكريتين مدرسة العلوم الاقتصادية ومدرسة العلوم السياسية،

¹ بيت كازنا تشيف، ريع الموارد والنمو الاقتصادي : التنمية الاقتصادية والمؤسسات في البلدان التي يسهم بيع الموارد الطبيعية فيها بجزء كبير من الدخل. ترجمة: على الحارس، مركز الرافدين للحرار، بيروت ، 2019، ص ص 22، 23.
² جيم شرلتز، الرقابة على الأموال: دليل لمراقبة الموازنات وإيرادات النفط والغاز. معهد المجتمع المنفتح نيويورك، 2004، ص ص 30، 31.

³ مايكل روس، نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم. ترجمة: محمد هيثم نشواتي، مكتبة مؤمن قريش، قطر، 2014، ص ص 27، 28.

وفقاً لذلك تمثلت هذه التفسيرات في التفسير الإقتصادي (نظرية المرض الهولندي) والتفسير السياسي (نظرية الدولة الريعية)

المطلب الثاني: نظرية المرض الهولندي وأثرها على اقتصاديات الدول النفطية

تعد نظرية المرض الهولندي من أهم وأبرز النظريات الاقتصادية التي سعت وحاولت إلى تفسير الأداء الاقتصادي للدول الغنية بالموارد الطبيعية أصبح هذا التعبير جزءاً من المصطلحات الاقتصادية العالمية، ليصف مجموعة من الظواهر الاقتصادية التي رصدها خبراء الاقتصاد في هولندا بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في بحر الشمال¹.

أولاً) مفهوم المرض الهولندي

الداء الهولندي ظاهرة اقتصادية تصيب عادة الاقتصاديات الريعية، أي تلك التي تعتمد على مورد طبيعي، وتطلق هذه التسمية على كل اقتصاد يمتلك ثروة طبيعية ذات نمو سريع ومردود مالي ريعي كبير دون أن يكون ذلك بنسبة للقطاعات الأخرى الغير النفطية (الزراعة والصناعة) ويعرف المرض الهولندي على أنه "حالة التوسع المفاجئ والغير المتوقع لقطاع معين، يتميز بمنافسة دولية يعجل بالاندثار القطاعات الأخرى"²، كما عرف على أنه تعبيراً يشير على نطاق واسع إلى العواقب الضارة لحدوث زيادات كبيرة في دخل بلدها، وهناك من يرى أن ظاهرة المرض الهولندي تحدث عندما تؤدي الارتفاعات القياسية الأسعار الموارد الطبيعية إلى زعزعة الاستقرار الإقتصادي الكلي للبلد من خلال رفع معدلات التضخم وارتفاع سعر الصرف الحقيقي لعملة البلد ما يؤدي إلى تخفيض تنافسية قطاع صادراته الصناعية، وهناك من اعتبرها ازدهار وتوسع للقطاع الإقتصادي الأولى في بعض الدول، مما يؤدي إلى تراكم الفوائض النفطية في خزائن هذه الدول، ما ينتج زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتؤدي هذه الزيادة بدورها إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بالنسبة إلى السلع الصناعية، ما يقلل من قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية³، وهناك من يعتبره أنه تدفق لرأس المال الخارجي نتيجة لاكتشاف الموارد الطبيعية (النفط والغاز وغيرها)، حيث أن هذه الزيادة الغير المتوقعة تؤدي إلى التحسين الفوري لمستويات المعيشة التي تسبب تغيرات هيكلية في الاقتصاد نتيجة لهذا الدخل الإضافي فينكمش قطاع التصدير وتضعف القدرة التنافسية⁴.

¹ مصطفى بلمقدم وأبيسة بن رمضان، المرجع السابق الذكر، ص 14، 15.

² Gean joques Nowok , "Le syndrome néerlandais : relations intersectorielles et vulnérabilité des branches exposées" . L'Actualité économique vol 71, No3, 1995, p309.

³ نبيل بوفليج، ومحمد طرشي، صناديق الثورة السيادية: الواقع والأفاق. بيروت ، 2019، ص ص المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية.

⁴ Gretta Saab, "The Dutch disease syndrome in Egypt, Jordan, Lebanon, and Syria: a

بوجه عام يشير مصطلح "المرض الهولندي" في مفهومه الاقتصادي إلى الآثار السلبية الناجمة عن الزيادة الكبيرة في دخل البلاد نتيجة لاكتشاف ثروات طبيعية ضخمة، حيث يؤدي ذلك إلى تدفق الثروة الناجم عن ارتفاع عائدات تصدير الموارد الطبيعية المكتشف ما يسبب آثاراً ضارة على بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى كنتيجة لارتفاع قيمة عملتها المحلية، مما يضعف بدوره القدرات التنافسية لصادرات الدولة الزراعية والصناعية، إضافة إلى أنه يضعف دوافع وحوافز العمل ويعزز التراخي¹.

ويعود تاريخ ظهور هذه العلة في نهاية الخمسينيات القرن الماضية على إثر اكتشافات عدة ومهمة للغاز الطبيعي في المياه الإقليمية لدولة هولندا، وهذا ما أتاح فرصة للمجتمع الهولندي بأن يعيش فترة من الرخاء والترق، ولكن سرعان ما انتهت هذه المرحلة نتيجة لاستنزاف أبار الغاز والنفط فأصيب الاقتصاد الهولندي بصدمة كبيرة، فقد واجهت هولندا معدلات مزاييدة من البطالة وارتفاع في سعر صرف عملتها وتقلص الصناعات غير استخراجية، وكان هذا التأثير هو الذي تمخض عن مصطلح "المرض الهولندي" الذي صاغته مجلة "إيكونوميست" « **the economist** » في عام 1977².

إلا أن جذور ظاهرة "المرض الهولندي" ترجع إلى القرن السادس عشر حينما اكتشف الإسبان الأمريكيتين، أين تم ترحيل كميات كبيرة من الذهب والفضة، مما دفع المؤلف **ميجويل دي سيرفانتس سافيدار** يسرح أن نعمة الثروة لا تكمن في امتلاكها أو التبذير في الانفاق، بل في استخدامها بحكم³. كما رصدت في القرن التاسع عشر في أستراليا، وكذلك في عدد من الدول النفطية في السبعينات من القرن العشرين العوائد الإضافية كبيرة إلا أنها أدت إلى صعوبة استيعابها، مما شجع على التضخم والإسراف في الإنفاق⁴.

تتلخص ظاهرة "المرض الهولندي" في عدم قدرة الدولة على إدارة زيادة الدخل المفاجئة من الموارد الطبيعية، مما يضر بالقطاعات الإنتاجية الأخرى ويعرض اقتصادها لأزمات اقتصادية.

ثانياً) العوامل المسببة والمساهمة في ظهور ظاهرة المرض الهولندي

تختلف أسباب المؤدية إلى داء الهولندي حسب اختلاف الدول ونسبة ارتباط اقتصادها بالموارد الريعية، وسوف نتطرق إلى كل من الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور المرض كما يلي:

comparative study". **international business journal**, vol20, no4, 2010, p343,

¹ محمد عامر وعماد غزالي، "أثر المرض الهولندي في النمو الاقتصادي بالجزائر: دراسة قياسية باستخدام منهجية (ARDL). مجلة آفاق علمية، المجلد 14، العدد 02، 2022، ص 876.

² بيت كازنا تشيف، المرجع السابق الذكر، ص 31.

³ كريستن إبراهيم زادة، "المرض الهولندي: ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة"، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003، ص 50.

⁴ توبي شيللي، النفط: السياسة، والفقر، والكوكب. ترجمة: دينا الملاح، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص

1- الأسباب العامة لظهور المرض الهولندي:

- اكتشاف مفاجئ بمورد اقتصادي هام.
- الارتفاع غير المتوقع في الأسعار العالمية للمنتج التصديري الرئيسي نتيجة زيادة الطلب العالمي عليه.
- نمو قطاع معين بشكل ملحوظ نتيجة لتقدم تكنولوجيا مفاجئ.¹
- تدفق رؤوس الأموال من الخارج بشكل كبير، سواء من خلال المساعدات أو الإعانات أو القروض.²

2- العوامل المساعدة والمساهمة على ظهور المرض الهولندي:

- فشل السياسات الاقتصادية: في أغلب البلدان التي أصيبت اقتصادها بأعراض المرض الهولندي وخصوصا الدول النامية لم تكن هنالك أهداف واستراتيجيات واضحة للتنمية، بحيث لم تستطيع هذه البلدان بأن توجه مواردها الطبيعية نحو إحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد التقليدي الذي تعيشه تلك البلدان، أو بالأخص لم تستطيع إعادة استثمار مداخل مواردها من أجل بناء اقتصاد حديث ومتنوع وذلك نتيجة لغياب إستراتيجية تنموية مخططة وملائمة في ظل عدم وجود إرادة سياسية من أجل توجيه عوائد الموارد الطبيعية واستثمارها في العمليات التنموية.³
 - الارتباط غير القانوني بين السلطة والثروة: إن الثروات الريعية الطائلة لا تؤدي فقط إلى تخلف في النمو الإقتصادي فحسب، بل إنها تؤدي إلى خلق اتجاهات ومناخات سياسية تنمو في غمارها النزعات السلطوية وأساليب الحكم الاستبدادي، وعادة ما تستغل هذه الثروات في الإنفاق الترفي، أو قد تستعمل في التسليح والإنفاق العسكري وفي الحروب لتحقيق نزعات عدوانية.⁴
 - ضعف المبادرة والانتقال على الدولة: إن في الإقتصاديات الريعية يترك آثار سلبية على الفرد، حيث يتعود على الاعتماد الكامل على الدولة، بدلاً من أن يكون عنصراً مساعداً وفعالاً لها.⁵
- ثالثاً) أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الريعية النفطية:

¹ محمد عامر و عماد عزازي، " أثر المرض الهولندي في النمو الاقتصادي بالجزائر: دراسة قياسية باستخدام منهجية ARDL، مجلة أفاق علمية، المجلد 14، العدد 02، 2022، ص 878.

² سليم شبور، المرجع السابق الذكر، ص 42.

³ مايع شبيب الشمري، " تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد 15، ص ص 13، 14.

⁴ فاطمة زهرة عماري، المرجع السابق الذكر، ص 72.

⁵ مايع شبيب الشمري، المرجع السابق الذكر، ص ص 14، 15.

أقيمت دراسات عديدة توضح أن الثورة النفطية هي لعنة اقتصادية فكما ازداد النفط الذي تستخرجه البلدان كلما تباطأ النمو الاقتصادي فيها¹، فعندما تضاعف السعر الحقيقي للنفط أكثر من تسع مرات في عامين 1973 و1979 عانة كل الدول الرئيسية المنتجة (الأوبك) من مشكلات اقتصادية ومتاعب في إدارتها للمكاسب المفاجئة الضخمة والأموال الطائلة التي تلقتها، فبمجرد تراجع النفط في منتصف الثمانينات أخذت أثر الأرباح غير المتوقعة يصبح عكسيا فتقلصت الاستثمارات وارتفعت الأسعار واضطرت الحكومات إلى تخفيض التدريجي للإعانات المالية التي كانت تقدمها في سنوات الازدهار، كما وقعت تحت وطئت إغراء الاستدانة مقابل الإيرادات المستقبلية².

وإذا تحدثنا عن الماضي القريب فإن التاريخ يعيد نفسه فالدول المنتجة للنفط لم تستفد من الدروس، فقد أدت الطفرات النفطية 2004 و2010 و2013 إلى نمو مداخيل المالية لهذه الدول نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ولكن ذلك لم يصاحبها تنمية حقيقية وتنوع اقتصادي قائم على تعدد الموارد وأفضل مثال على ذلك فنزويلا، فمند تراجع أسعار النفط في 2014 ترجم ذلك إلى تدهور الاقتصاد الفنزويلي فارتفعت معدلات التضخم حتى بلغت 1.300.000% نهاية 2018، وفقد العملة المحلية 95% من قيمتها أمام الدولار³.

وعموما إن أثر العلة الهولندية حسب ما "يكل روس" تظهر على الدول النفطية إلا من خلال دراستها وتحليلها على فتراق زمنية طويلة، كما أن أعراضها تظهر من خلال الأزمات النفطية، وتتجى عوارض المرض الهولندي في اقتصاديات الدول النفطية من خلال:

1- الأثر الإنفاق: إن زيادة الدخل نتيجة ارتفاع أسعار النفط تؤثر على ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتجارة، إذ تتحدد أسعارها بالسوق المحلية، بينما تبقى السلع القابلة للتجارة غير متأثرة كونها تتحدد بالأسعار العالمية⁴، إن العوائد المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط أو اكتشاف حقول نفطية تؤدي إلى فائض في ميزان المدفوعات، مما يرفع الدخل القومي والفردى ويزيد الطلب على السلع والخدمات، مما سيؤدي إلى ارتفاع معدل سعر الصرف العملة المحلية مقارنة مع نظيرتها، ونتيجة لذلك تصبح السلع المستوردة أرخص من المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الواردات على الصادرات، فينتقل اقتصاد الدولة من اقتصاد يعتمد على الصناعة إلى اقتصاد يعتمد على التجارة، وبالتالي عجز الميزان التجاري وفي الأخير عجز في ميزان

¹ ما يكل روس، المرجع السابق الذكر، ص 289.

² توبي شيللي، المرجع السابق الذكر، ص 55-57.

³ أية بدر عليوة عبد السلام، فشل في الأزمة الفنزويلية. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، قطر، 2019، ص 04.

⁴ سعودي محمد، " المرض الهولندي وإشكالية الصدمات الخارجية المواتية بالجزائر ". مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 11، 2014، ص 306.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

المدفوعات¹، هذا ما يجعل الدول النفطية من أكبر الاقتصادات التي تعاني من ظاهرة "التضخم المستورد" نتيجة النمو الكبير في العلاقات التجارية والمالية بين الدول النفطية والدول الصناعية الكبرى (التبعية الاقتصادية)²، إن هذا الوضع يتطابق تماما مع اقتصاديات البلدان العربية المصدرة للنفط باعتبارها تعاني من اختلالات هيكلية كبيرة، فقد أدى التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي للدول العربية النفطية نتيجة لطفرة النفطية خلال فترة 2002-2014 إلى نمو الواردات بمتوسط معدل سنوي قدره 11.39%، إذ انتقل من مستوى 109.041 مليار دولار سنة 2002 إلى مستوى 613020 مليار دولار سنة 2014، وذلك في أعقاب متوسط نمو سنوي للنفقات العامة قدر بـ 10.62% خلال نفس الفترة، وقد عرفت الواردات من تصاعديا تزامن مع المنحى التصاعدي الذي عرفته النفقات العامة خلال الفترة 2002-2014، ومع انخفاض حجم النفقات العامة بعد انهيار أسعار النفط من منتصف 2014 وانتقالها من مستوى 706.88 مليار دولار عام 2014 إلى مستوى 595.39 مليار دولار عام 2017 أي بنسبة انخفاض قدرها 15.77% وتبعه انخفاض في حجم الواردات بما بنسبته 10.53% خلال نفس الفترة، أما القطاعات غير التبادلية فإن زيادة الطلب على منتجاته والتي نمت في الدول العربية المصدرة للنفط بنسبة 10.31% في متوسط فترة 2002-2018³، وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي مما يزيد من تكاليف الإنتاج في القطاعين الصناعي والزراعي ويضعف القدرة التنافسية لهذه القطاعات لصالح الاستيراد.

2- أثر إعادة تخصيص الموارد: إن ارتفاع أسعار النفط يزيد من الإنتاجية الحدية للعمل في هذا قطاع ، ما يرفع الأجور ويجذب العمالة من القطاعات الأخرى، مما يؤدي للانكماش في القطاعات الأخرى، كما أن جذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع الطاقوية المزدهرة يزيد أجور العمالة فيه ويحفز انتقال العمالة من القطاعات الأقل ازدهارًا، ويؤدي انخفاض العمالة والاستثمار في تلك القطاعات إلى تراجع المعروض من السلع المحلية، مما

¹ محي الدين حداد وثابتي الحبيب، "دراسة إحصائية لأثر العلة الهولندية على نمو الاقتصادي في الجزائر لفترة ما بين (1980-2013). مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، المجلد 01، العدد 02، 2014، ص 109.

² حسين كشيبي، "دراسة اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر". (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019، ص 109.

³ براهيم بلقلا ومحمد صلاح واحمد ضيف، "تشخيص ظاهرة المرض الهولندي في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط وآليات مواجهتها". مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 03، 2021، ص 943، 944.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

يرفع أسعارها وأسعار الموارد المستخدمة فيها، كما أن زيادة أجور العمالة في قطاع الطاقة تدفع أجور القطاعات الأخرى نحو المطالبة بالتساوي في الأجور¹.

وبصفة عامة إن أثر إعادة تخصيص الموارد يؤدي إلى انكماش أو ركود القطاعات المنتجة للسلع التبادلية، وبالتالي ينمو ويزدهر القطاع الاستخراجي وقطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى، وهذا ما يتضح في اقتصاديات الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط، فحسب الجدول أدناه يساهم القطاع النفطي مساهمة كبيرة في الناتج المحلي بمقارنته مع القطاعات الغير النفطية حين بدأ في التصاعد خلال العقد بالأول من القرن الحالي؛ إذ انتقل من 35.6% سنة 2002 إلى نسبة 47.75 سنة 2007 وصولاً إلى أعلى مستوياته سنة 2008 بنسبة 53.19، وذلك نتيجة للمنحى التصاعدي الذي عرفته أسعار النفط خلال فترة 2002-2008 إلى أن سنة 2009 شهدت انخفاض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي بنسبة 38.48% نتيجة تراجع أسعار النفط المتأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية، ومع عودة التحسن في أسعار النفط عادت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي للارتفاع المستمر خلال 2010-2014، حيث وصلت إلى نسبة 41.83 سنة 2014، وبتقشي أزمة للنفط بدأ منحى التنازلي بمساهمة قطاع النفطي في الناتج المحلي ليستقر في حدود 32.66% سنة 2018.

أما القطاع الخدمات فقد سجل القدر الأكبر من النمو ضمن القطاعات الغير النفطية، بحيث تراوحت مساهمته في ناتج المحلي الإجمالي بالنسبة أقصاها 54.47 لسنة 2016 وأدناها بالنسبة 31.86 سنة 2007، وقد نمى هذا القطاع بمتوسط معدل سنوي قدرة بـ 14.71% خلال فترة 2002-2018. عكس القطاع الخدمات فإن القطاع الزراعي والصناعي مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة فالقطاع الزراعي لم يتجاوز نسبة 5% من الناتج المحلي خلال فترة 2002-2018، أما الصناعة فهي الأخرى لم تتجاوز نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 10% خلال نفس السنة².

¹ Jim Stanford, A Cure for Dutch Disease: Active Sector Strategies for Canada's Economy .canadian for policy alternatives,ottwa,2012,pp3,4.

² براهيم بلقلة ومحمد صلاح وأحمد ضيف، المرجع السابق الذكر ص 941، 942.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

جدول 8: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال

الفترة 2002 - 2018.

السنوات	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة القطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة القطاع الغير النفطي في الناتج المحلي
2002	4.71	9.66	38.81	35.6	64.40
2003	4.4	9.42	38.23	39.42	60.58
2004	3.82	9.27	36.80	41.31	58.69
2005	3.10	8.63	32.21	48.31	51.83
2007	2.49	2.26	31.86	47.75	52.25
2008	2.14	8.05	31.95	53.29	46.71
2009	3.84	9.68	41.67	98.48	61.52
2010	2.36	7.90	37.28	44.65	55.34
2011	2.03	8.04	34.33	47.88	92.11
2012	1.92	8.07	34.21	48.58	51.42
2013	2.43	7.93	37.29	45.98	54.02
2014	2.53	7.99	39.90	41.83	58.17
2015	2.87	9.65	51.11	27.82	72.17
2016	2.91	9.49	54.47	23.62	76.38
2017	2.35	7.97	51.19	27.98	72.02
2018	2.41	9.28	45.66	32.66	67.34

المصدر: إبراهيم بعقلة ومحمد صلاح وأحمد ضيف، المرجع السابق، ص 941.

يلاحظ من خلال الجدول أن أعراض المرض الهولندي ترتبط ارتباط وثيقاً بأسعار النفط، فكلما ارتفعت أسعار النفط وحدثت طفرة نفطية يؤدي ذلك إلى ازدهار القطاع النفطي على حساب القطاعات الأخرى

والعكس صحيح ففي حالة الأزمات النفطية (أزمة النفطية 2008- أزمة النفطية 2014) يتراجع القطاع النفطي وتنمو النشاطات في القطاع الغير النفطية وخاصة القطاع الخدماتي.

رغم أهمية التفسيرات الاقتصادية للجنة الموارد من خلال ما توفره نظرية المرض الهولندي، إلا أن هذا المفهوم يحمل بعدا سياسية ففي فترة الأخيرة ظهرت تفسيرات سياسية للجنة الموارد من خلال نموذج خاص بالدولة يطلق عليه نظرية الدولة الريعية.

المطلب الثالث: نظرية الدولة الريعية

جاءت نظرية الدولة الريعية نتيجة لتحليل السلوك الدول المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، فمند الثمانينات القرن الماضي أخذت نظرية لجنة الموارد الطبيعية منحا سياسيا فهي لا تترجم فقط إلى علة اقتصادية ولكنها تمثل في مرض دو طابع سياسي، ولهذا فنظرية الدولة الريعية تحلل وتعالج أثر للريع الموارد الطبيعية على شكل الاقتصاد السياسي للدول الغنية بالموارد خاصة النفطية أي تلك الدول التي تتميز بعجز في المؤشرات الجيدة لإدارة الحكم وانتشار الفساد السياسي والمالي وأنظمة استبدادية¹.

أولا) تعريف الدولة الريعية: يشير المفهوم الدولة الريعية إلى هيمنة الدولة على مصادر الدخل الوطني الرئيسية ولا سيما تلك التي يرتبط نشاطها بظروف الطلب الخارجي وتقلباته بغض النظر عن القدرات الإنتاجية لذلك المصدر، كما عرفت بأنها الدولة التي تحصل على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية تتحكم الدولة في السيطرة عليه وتوزعه، وكذلك هي الدولة التي تعيش على عائدات من الخارج، إما من بيع مادة خام أو خدمات استراتيجية بينما يعيش مواطنوها على تمويلها إياهم بدل من أن يمولوها هم².

ويعتبر "حسين مهداوي" هو أول من جمع مفهوم الريع مع مفهوم الدولة في بحثه عن نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية حالة إيران عام 1970، بحيث عرف "الدولة الريعية على أنها الدولة التي تتلقى ريوعا ضخمة من أفراد أجنب أو شركات أو حكومات أجنبية³، أي تلك الدولة التي تعيش على عائدات من الخارج إما من بيع مادة خام أو من تقديم خدمات استراتيجية (كما هو الحال مع القناة السويس)، أو من ضرائب تفرض على تحويلات في الخارج، فمهداوي يرى أن دخل النفط يعد ريعا خارجيا تحصل عليه الدول من خلال تأجير أراضيها للشركات النفطية، وهو ريع يأتي من الخارج وغير مكتسب، إذ أنه لم ينشأ

¹ منال منصور، "لجنة الموارد الطبيعية وسبيل تجنبها"، مجلد دراسات، العدد 03، 2015، ص 191.

² وائق على الموسوي، الاستقرار الاقتصادي: الصناديق السيادية، الريع، الموازنة العامة للسوق. الجزء الثاني، دار الأيام للنشر بالتوزيع، عمان، 2015، ص ص، 93، 94.

³ عدنان الجنابي، الخلاص من الدولة الريعية. دراسات عراقية، بغداد، 2016، ص ص 12، 13.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

من الأنشطة الإنتاجية للاقتصاد الوطني¹، وفقا لهذا التعريف فإن الدولة الريعية تركز على مسألتين أساسيتين:

-**المسألة الأولى:** إن الدولة الريعية لا تحصل على مواردها من الضرائب التي تفرضها على مواطنيها، وبالتالي فهي لا تخضع إلى محاسبة هؤلاء، فتصبح مستقلة سياسيا انطلاقا من استقلالها الضريبي.

-**المسألة الثانية:** إن هذه الدول تعتمد سياسات توزيعية تؤدي إلى إخراج السكان من الحيز السياسي وبالتالي من أية مطالبة بالديمقراطية².

كما وصف حسين مهداوي الدولة الريعية أنها تميل إلى التضخم في حجم الدولة وحجم القوات الأمنية والمسلحة واللجوء إلى الدكتاتورية³.

وقد طور "حازم الببلاوي" هذا المفهوم خلال عقد السبعينات أين ركز على دور الريع في صياغة المخرجات السياسية، حيث عرف الدولة الريعية أنها تلك التي يتم دفع ريعها من قبل الجهات الخارجية الفاعلة إلى الحكومة مباشرة ولا يشارك إلا عدد القليل في إنتاجه وتقوم الحكومة وحدها في إدارة عملية التوزيع على أكثر أفراد المجتمع، كما وسع الببلاوي مفهوم الدولة الريعية ليشمل المجتمع الريعي من إدخال ما يسميه "العقلية الريعية" والتي تؤدي إلى ظهور سلوكيات ريعية عند المجتمع كالكسل والانتهازية واتكاله على الدولة⁴، وعموما قد حصر الببلاوي الدولة الريعية في أربعة خصائص وهي:

- الريع يمثل الدخل الرئيسي في الاقتصاد، ويعد المصدر الأساسي للإيرادات الداخلية في الميزانية العامة للدولة.

- الريع يأتي من خارج البلاد أي عبر بيع الموارد الريعية إلى دول أخرى.

- الدولة تكون هي المستفيد الرئيسي من العائدات الريعية.

- تشكل الأيدي العاملة المحلية نسبة ضئيلة فقط من إجمالي القوى العاملة في إنتاج النفط، بينما تساهم الأغلبية في توزيعه واستهلاكه⁵.

¹ صالح ياسر، المرجع السابق الذكر، ص 05.

² أحمد عبد الله عبد الجبار وكاظم علي مهدي، المرجع السابق، ص 49.

³ عدنان الجنابي، المرجع السابق الذكر، ص 13.

⁴ حليلة زريق وعبد الله هوادف، " الدولة الريعية والتخصص السلطوي للريع النفطي: دراسة في دور النخب الحاكمة عربيا".

مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص 304

⁵ Douglas yates , **The Rentier State in Africa: Oil Rent Dependency and Neocolonialism in the Republic of Gabon.** i, yhe Repullic of, AFRICA world press, asmara (Eritrea), 1996, p

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

من خلال ما سبق يمكن القول الدولة الريعية هي تلك الدولة التي تهيمن وتسيطر وتدير المصدر الأساسي للدخل الوطني، من حيث استخراج واستغلاله وتوزيعه، ويكون نشاطها مرتبطاً بتقلبات الطلب الخارجي وأحوال الأسواق المالية العالمية، وإذا كان النفط هو النموذج للاقتصاد الريعي المركزي الذي تهيمن عليه الدولة يمكن تعريف الدولة الريعية النفطية تلك التي تعتمد وتهيمن وتتحكم على المدخلات النفطية الحاصلة من خلال الطلب الخارجي من أجل تمويل نفقاتها العامة، في هذه الحالة تتجه الدولة إلى إلغاء الضرائب على المواطنين أو تقليصها بشكل ملحوظ ومحسوس، كما يقتصر نشاطها على التوزيع بدلاً من الإنتاج مما يؤدي إلى ظاهرة السعي والبحث عن الربح النفطي كهدف للحفاظ على الشرعية النظام السياسية من خلال التوزيع هذا الربح.

ثانياً) العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية

هناك جدل حول تحديد العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، وأيهما يعدّ سبباً أو نتيجة للآخر. يرى بعضهم أن الاقتصاد الريعي هو ما يشكّل الدولة الريعية، بينما يتبنى آخرون الاتجاه المعاكس. يعتقد البعض أن الدولة الريعية تُعد جزءاً من الاقتصاد الريعي، بينما يمكن أن تكون دولة ريعية دون أن يعتمد اقتصادها بالكامل على الربح. من جهة أخرى يرى آخرون أن الاقتصاد الريعي لا يؤدي بالضرورة إلى نشوء دولة ريعية، إلا أن الدولة الريعية تخلق اقتصاداً ريعياً حتماً عبر إعادة تدوير العائدات الريعية في الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، وبهذا الفهم لا يمكن أن توجد دولة ريعية دون اقتصاد ريعي، على الرغم من وجود دول ذات اقتصادات ريعية لا تصنف كدول ريعية.

يعتبر بعض الباحثين أن الدولة الريعية تمثل حالة خاصة من الاقتصاد الريعي، حيث تسيطر فئة صغيرة على الربح الخارجي ثم تعيد توزيعه أو استخدامه لصالح غالبية السكان، وهو ما يظهر بوضوح في الدول الريعية النفطية، ولكن الأمر قد يختلف مع العائدات غير النفطية كمحاولات العمل من الخارج فإنها لا تولد دولة ريعية بسبب عدم عودتها إلى الدول مباشرة وإنما للعامل أو عائلته، ولكن تولد حتماً اقتصاداً ريعياً.

وانطلاقاً مما سبق تظهر أوجه التشابه وللاختلاف بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية

- عوائد الدخل الريعي تعود للمساهمين في تحصيله في الاقتصاد الريعي في حين إن عوائد الدخل الريعي تعود للحكومة في الدول الريعية.

- الاقتصاد الريعي تساهم الأغلبية في توليد الدخل بينما الدولة الريعية تساهم الأقلية.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

- في الدولة الريعية يعتمد الدخل الرئيسي على عائدات بيع الموارد الأولية، ويشكل هذا المصدر الوحيد للدخل القومي، أما الدول ذات الاقتصاد الريعي فيتتوع فيها الدخل ليشمل مصادر متعددة مثل عائدات العمالة الخارجية، والمساعدات الدولية، وإيرادات السياحة، وعوائد الموقع الاستراتيجي.

- الدولة الريعية تتحكم في إنفاق وتوزيع عوائد الدخل الريعي ويوزع الربح إلى فئة قليلة في الدولة الريعية، بينما لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للاقتصاد الريعي ويؤول الربح إلى فئات كثيرة.

إن السمة المشتركة بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي تتمثل في الاعتماد على ربح خارجي يشكل جزءاً كبيراً من الدخل القومي ويلعب دوراً جوهرياً في الحياة الاقتصادية، وبذلك يمكن اعتبار الربح الخارجي عاملاً مميزاً لكليهما، إلا أن اعتماد الدول الريعية عليه يكون غالباً أكبر من اعتماده في الاقتصادات الريعية¹.

بناءً على ما سبق يمكن القول إن الدولة الريعية والاقتصاد الريعي مترابطان في الاعتماد على الربح الخارجي، ويكمن الاختلاف في أن الأغلبية من الأفراد يشكلون مصدر الربح الخارجي في الاقتصاد الريعي، بينما في الدولة الريعية تكون الحكومة أو فئة صغيرة هي المستفيد الأكبر من هذا الربح، كما أن تأثير الدولة الريعية يمتد ليشمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثالثاً) الأطروحات النظرية المستمدة من نموذج الدولة الريعية.

سعت العديد من الأبحاث إلى دراسة طبيعة العلاقة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي بهدف تحليل تأثير ربح الموارد الطبيعية على النظام السياسي للدول الغنية بهذه الموارد، ولهذا يعتبر نموذج الدولة الريعية له تأثير على مختلف الأوضاع العامة لهذه الدول، ويمكن تمييز ثلاثة توجهات نظرية رئيسية لهذا النموذج.

-الاتجاه الأول: يُركز على العلاقة بين الأثر الضريبي والتخلف التنموي ضمن سياق الدولة الريعية في منطقة الشرق الأوسط.

-الاتجاه الثاني: والذي يربط بين وجود الثروة البترولية والعنف السياسي.

¹ أنظر:

أ- كامل علاوي الفتلاوي ومحمد حسين الجبوري: " إشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية". مجلة الإدارة واقتصاد، المجلد 05، العدد 05، 2013، ص ص 257- 260.

ب- كامل علاوي كاظم، إشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، مجلة المتمدن العدد 4155، 16 /07 /2013، متوفر على الرابط: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=368889>

ج - واثق علي الموساوي، المرجع السابق الذكر، ص ص 98، 99.

د- أحمد عبد الله عبد الجبار وعلي مهدي كاظم، المرجع السابق الذكر، ص ص 49، 50.

-الاتجاه الثالث: يربط بين العلاقة بين الريع النفطي والعجز الديمقراطي وكذا الحروب الاهلية¹. ومن أبرز الأبحاث التي تناولت هذه المسألة الأبحاث التي قدمها الباحثين الأمريكيين "ريكي لام" و"ليونارد وانتشيكون" (Rick lan and wantchekan leonard) بطرح ورقة بحثية تحت عنوان " المرض السياسي الهولندي" « political dutch disease » في محاولة لمعرفة وفهم تأثير التغيرات الاقتصادية الناتجة عن ازدهار قطاع الموارد الطبيعية على الأنظمة السياسية، من خلال دراسة تخلف الدول النفطية في الشرق الأوسط عن التحول الديمقراطي، وقد توصلنا إلى أن وفرة الموارد تزيد من حدة اللامساواة بين النخب الحاكمة وباقي الشعب، بسبب تحكّم وهيمنة الحكومة في توزيع عائدات الريع، مما يعزز قوة وسلطة النخب البيروقراطية والسياسية².

كما قدم "أرون طورنل" و"فليب لان" (Aaron Torneul and Philip lane) دراسة تجريبية على بعض الدول الغنية بالموارد وتوصلا إلى أن تراكم الأموال غير الناتج من نشاط اقتصادي حقيقي يتيح إمكانية هدر الثروة في أنشطة أقل إنتاجية وترفع من الانحرافات العملية الاقتصادية، وتعمق اللامساواة في المجتمع وتضعف المؤسسات وتبطئ من معدلات النمو³.

وفي ورقة بحثية بعنوان " الأسس السياسية للجنة الموارد" لكل من " جيمس أ روبنسن" و "راجنار تورفيك" و"تيري فيردير"، (James A Robinson , Ragnar Torvik, Thierry Verdier) أين حاولوا تسروا لماذا وفرة الموارد قد تكون نقمة بدلا من نعمة بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية، وقد أرجعوا ذلك إلى وجود علاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والبقاء واستمرار في السلطة، بحيث أن النخب السياسية يستخدمون نواتج الموارد الطبيعية من أجل المحافظة والبقاء في مناصبهم السياسية، وذلك بتأثيرهم على أصوات الناخبين وخلق الدعم المحسوبية، وهذا ساعد على تضخم القطاع العام على حساب القطاع الخاص، فوفرة الموارد الطبيعية يدفع السياسيين للتوسع في سياسات الدعم والحماية لبعض الأنشطة والتوظيف في القطاع العام لغرض البقاء في السلطة، مما يؤدي إلى توسع قطاع العام أقل أداء وفعالية وكفاءة على حساب القطاع الخاص والذي يفترض أنه أكثر إنتاجية⁴.

¹ عادل أورابح: " الدولة الريعية وهشاشة الأمن الإنساني في السياق العربي". دفاثر المتوسط، العدد السابع، 2017، ص ص 249، 250.

² Ricky Lam and Leonard Wantchekon, " Political Dutch Disease". **warking paper**, april 2003, pp6- 16 . Available on the website: http://neumann.hec.ca/neudc2004/fp/wantchekon_leonard_avril_16.pdf

³ منال منصور، المرجع السابق الذكر، ص 192.

⁴ James A Robinson and Ragnar Torvik and Thierry Verdier, "political Foundations of the Resource curse". **journal of Development Economics** vol, 79, issue 02, 2006, pp. 447 - 468.

وفي نفس السياق أكدت "تيري لين كارل" (Terry Lynn Karl 1997-1999) أن وفرة الموارد يصاحبها تدهور في نوعية الإدارة الحكومية وارتفاع في الفساد، بحيث شبة الموارد بأنها وعاء العسل يمكن أن يؤثر على سلوك النظام بأكمله فالنخب السياسية يستخدمون الربح لشراء وتخويف ما يكفي من الدعم للبقاء في السلطة دون الحاجة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية¹، فمن خلال كتابها بعنوان "معضلة الوفرة" الذي صدر عام 1997 ترى أن الثروات الطبيعية تجعل الحكومات في هذه الدول أضعف، وذلك أنها تعتمد على إيرادات خارجية بدلاً من أموال المواطنين، من أجل الحصول وكسب الدعم السياسي لدفاعي الضرائب، الذين يمكنهم بسهولة سحب تأييدهم في حال ضعف الأداء الحكومي كما تفنقر هذه الحكومات إلى الحوافز لتنفيذ مشروعات تدعم الاقتصاد الوطني، وتزيد من قدرته على توليد الدخل محلياً على المدى الطويل.

أما بالنسبة لي مايكل روس فقد فسّر نقمة الموارد بدراسة أسباب تخلف دول الشرق الأوسط من ركوب موجة التحول الديمقراطي، فهو يرى أن للجانب السياسي دور مهم في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم الدول المصدرة للموارد الطبيعية واستمرار النظم الاستبدادية فيها، وقد استهل دراسة إلى مجموعة من الفرضيات وتشير الفرضية الأولى إلى استخدام النخب الحاكمة للعائدات تصدير الموارد من خلال عملية توزيع هذا الربح، لتخفيف الضغوط الاجتماعية من أجل الإصلاح والتغيير، بينما تحيل الفرضية الثانية إلى استمرار النظم الاستبدادية في دول المنطقة يعود إلى نجاح النخب الحاكمة في توظيف مواردها الطبيعية الوفيرة لبناء جهاز قمعي قوي لصد محاولات التغيير، أما الفرضية الثالثة تشير إلى أن الثروة الموارد الطبيعية لا يقود إلى خلق تحولات الاجتماعية والثقافية الضرورية لتحقيق الديمقراطية وفق منطق نظرية التحديث². فالنفط والديمقراطية لا يمتزجان بسهولة كما أطلق تسمية مايكل روس "نفط أكثر وديمقراطية أقل"، وعموماً فقد صنف مايكل روس نقمة الموارد إلى ثلاث نظريات:

-النظرية الإدراكية: يعود فشل الحكومات في تنويع الصادرات واستقرار السياسات وضعف القطاع الخاص إلى التدفقات المفاجئة لعائدات الموارد، مما يدفعها لتبني أفق سياسي قصير الأجل.

-النظرية الاجتماعية: وفرة الموارد وارتفاع عائداتها تقوي مجموعات تعرقل الإصلاحات الاقتصادية، مما ينعكس سلباً على النمو ونوعية سياسات الدولة.

¹ محمد رضا معمر " التنمية الاقتصادية والموارد الطبيعية: دراسة تحليلية لنموذج التنمية في الجزائر". (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي) قسم العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى إسمطبولي معسكر، 2018-2019، ص 47.

² توفيق حكيم " إشكالية العلاقة بين الثراء والاستبداد، قراءة في الأعراض السياسية للعبء الموارد على ضوء معطيات الواقع العربي والإفريقي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 09، 2016، ص 4.

-نظرية المؤسسات: العائدات الكبيرة من الموارد تضعف مؤسسات الدولة الداعمة للتنمية المستدامة، مما يجعل معظم الدول الريعية ذات مؤسسات ضعيفة تفتقر لاستراتيجية تنمية قوية¹.

ومن جهة أخرى يعتبر "بول كولير" (Paul Collier) و "أنكي هوفلر" (Anke Hoeffler) من رواد تطوير النظرية الاقتصادية للحروب الأهلية، أين ربطوا احتمالية نشوب الحروب بزيادة نسبة الصادرات الأولية في الناتج المحلي، وباستخدام عينة من 161 دولة خلال الفترة 1960-1999 وجدت الدراسة أن 79 حرباً أهلية وقعت في دول غنية بالموارد الطبيعية، وأشارت هذه الدراسة إلى أن خطر نشوب حرب أهلية يصل إلى 82% عندما تشكل صادرات الموارد الطبيعية 33% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي نفس الاتجاه أوضح مايكل روس عام 2006 من خلال دراسة 22 دولة منتجة للنفط بين 1960 و 1999 أن 13 دولة منها عرفت حركات انفصالية في مناطق توجد فيها احتياطات ببتروولية².

رابعاً) أثر الدولة الريعية على اقتصاديات الدول النفطية

يترتب قيام الدولة الريعية جملة من الآثار السلبية

1- الأثر الضريبي: نظراً لأن الجزء الأكبر من إيرادات الدولة يأتي من صادرات النفط، فإن جمع الضرائب لا يتصدر أولويات الحكومة، وبالتالي فإن حصة الضرائب من إجمالي موارد الدولة الريعية تكون محدودة للغاية، حيث يعتبر تحصيل الضرائب أكثر تكلفة مقارنةً بالتحصيل السهل من عائدات بيع النفط، مما يجعل الدولة تتجنب جمع هذه الموارد³، ونتيجة لذلك يصبح فرض الضرائب على المواطنين قليل جداً أو معدوم كلياً واستناداً لذلك تصبح مساءلة الشعب للدولة محدود أو معدومة⁴.

2- الأثر الإنفاق: يعد من أبرز الأدوات التي تستخدمها النخب الحاكمة في الدولة الريعية لكسب رضا الرأي العام، حيث تسهم الإيرادات العالية من تصدير الموارد في تعزيز قدرة النخب على كسب الولاء الشعبي واحتواء المعارضة وبالتالي القدرة على التجديد⁵، بدل الاهتمام بالبيئة التحتية وتأمين قوى العمل والقطاع الخاص⁶، فالتوظيف السياسي للمال يفسر لنا مستويات الإنفاق الحكومي العالية في الدولة الريعية، حيث

¹ سليم شبور، المرجع السابق الذكر، ص 38، 39.

² عادل اورابح، المرجع السابق الذكر، ص 297.

³ واثق على المرسوي، المرجع السابق الذكر، ص 99.

⁴ فطيمة لبعل، ونورالدين حامد، "استراتيجيات إدارة الربع النفطي للخروج بالاقتصاديات العربية من التبعية الريعية". مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 01، 2015، ص 592.

⁵ توفيق حكيمي وفاطمة الزهراء حشاني، "استعصاء الديمقراطية ووفرة الموارد الطبيعية، دراسة في الأعراض السياسية لعنة الموارد. مجلة المفكر، العدد 15، 2017، ص 279.

⁶ فطيمة لبعل ونورالدين حامد، المرجع السابق الذكر، ص 592، 593.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

يستخدم جزء كبير من هذا الإنفاق لتوليد الدعم السياسي للنخب الحاكمة، مقارنة بدول مشابهة من حيث الحجم والقوة لكنها تفترق إلى الموارد¹.

3- أثر على التوسع الإداري والتضخم البيروقراطي: تعتمد الدولة الريعية على توسيع الجهاز الإداري وتعزيز المركزية الإدارية لابتكار طرق بديلة للاستحواذ على الموارد الريعية عبر وسطاء يستغلون نفوذهم ومناصبهم في الإدارة الحكومية للوصول إلى تلك الموارد بفضل وضعهم السلطوي، مما يُمكنهم من تلقي عوائد من المستفيدين من خدماتهم، كما تساهم هذه الآلية في ضمان الولاء والدعم، وتعزز القدرة على السيطرة والنفوذ، مما يؤدي في النهاية إلى ظهور أشكال متعددة من التماس الريعي والفساد².

4- أثر على تشكل القوى الاجتماعية: تقف الدولة الريعية حائلاً أمام التنظيمات المستقلة والمخالفة عن الحكم باستثناء تلك التي تبدي ولائها للنخب الحاكمة³، بحيث أن الدولة الريعية تتحكم في عائدات كبيرة من الربح مما يجعلها لها قدرة من المناورة للحد من نشاط مؤسسات المجتمع المدني التي تستهدف الإصلاح أو التغيير عن طريق شراء الولاء، وفي نفس الوقت تعمل النخب الحاكمة إلى تنظيم أنصارها في إطار جهاز الدولة وتشكيل مجاميع شبه مستقلة تأتمر بأمرها وتعمل على إضعاف المناوئة وصرف الاهتمام عنها⁴.

مجمل القول علي ضوء الطرح للعلاقة بين النفط والاختلالات الاقتصادية والسياسية، يمكن القول أن أغلب الدول المصدرة للنفط تتمرغ في أزمات اقتصادية، فقد ابتلت هذه البلدان بالإخفاقات وانهيار الإنتاج وتدني الكفاية وتزايد التضخم، وعجز الميزانية فالدخل النفطي المتأتي من الخارج، يؤدي من خلال المرض الهولندي إلى القضاء على القدرة التنافسية للإنتاج المحلي في الأسواق الخارجية بسبب ارتفاع أسعار الصرف عملات الدول النفطية، وهذا ما يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية لقطاعات الصناعة والزراعة فتؤدي إلى فقدان فرص العمل وتزايد البطالة، كما أن وفرة النفطية تفرغ إلى زيادة التوقعات وتغدي آمال غير واقعية عن مداخيل المستقبل، وهذا بدوره يؤدي إلى فقدان السيطرة على الإنفاق الحكومي، وبالتالي فقدان الانضباط المالي الذي يغدي التضخم ويزيد المديونية وينمي ثقافة الفساد ومن جهة أخرى فإن وفرة النفطية يزيد من تدفق البتر ودولار، فيشجع نشوء منظومات ومعتقدات جديدة حول الدور المتسع للقطاع الحكومي، كما يشجع أنماط سلوك جديدة ونشوء مصالح جديدة داخل الحكومة وخارجها على حساب معالجة الاختلالات

¹ توفيق حكيمي، وفاطمة الزهراء حشاني، المرجع السابق الذكر، ص 28.

² عبد الناصر عزالدين بوخسيم، "الدولة الريعية: ثقافة اقتسام الثروة بدلا من إنتاجها"، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، 2016، ص 28.

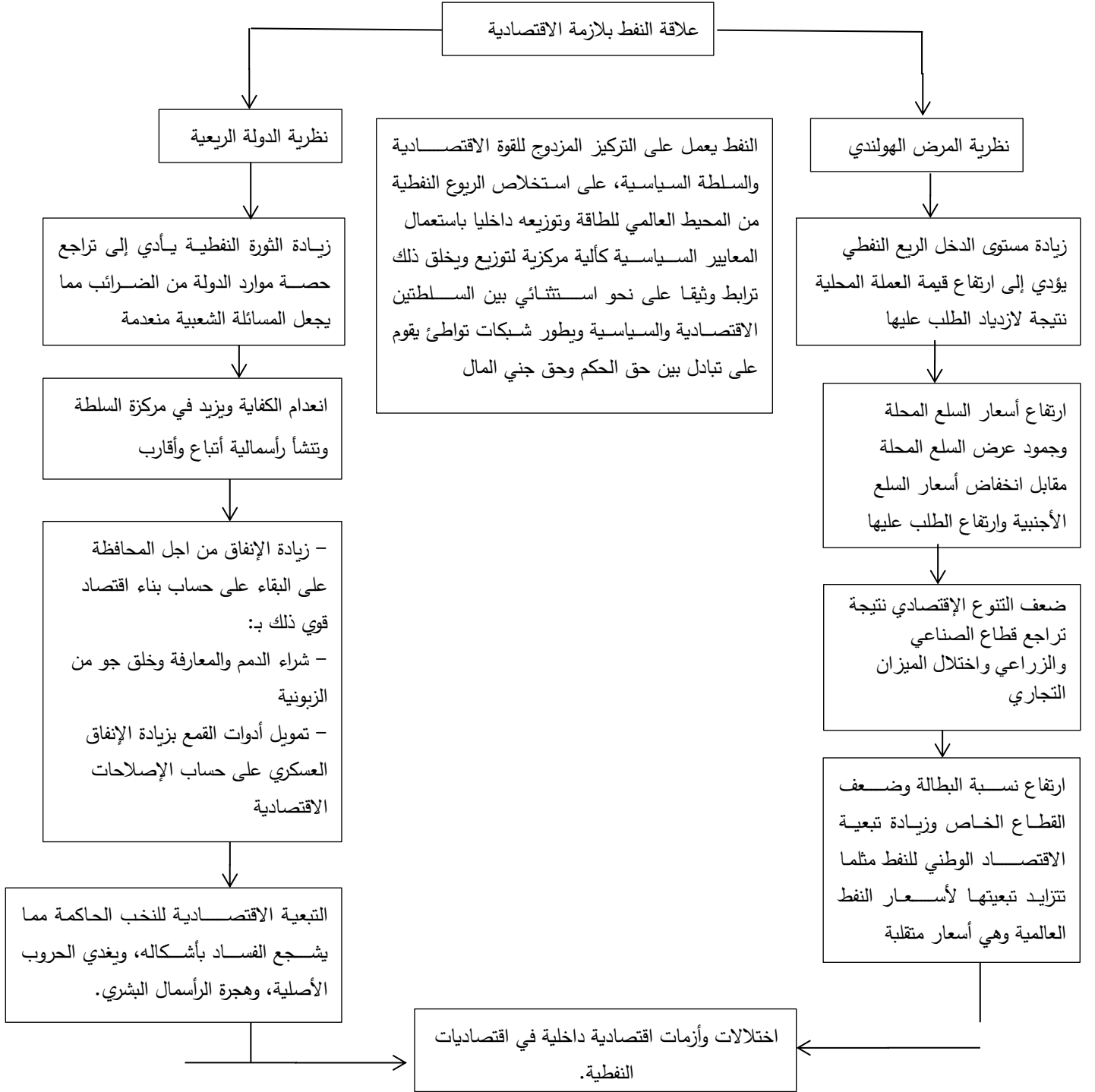
³ فطيمة لبعل ونورالدين حامد، المرجع السابق الذكر، ص 593، 594.

⁴ توفيق حكيمي وفاطمة الزهراء حشاني، المرجع السابق الذكر، ص 282.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي

الاقتصادية، وبناء اقتصاد وطني منتج كل هذه الظروف تساهم في حدوث أزمات اقتصادية داخلية إثري حدوث انخفاض مفاجئ في أسعار النفط.

شكل 2 : يوضح علاقة النفط بالأزمة الاقتصادية في الاقتصاديات الريعية



المصدر: من إعداد الباحث

خلاصة واستنتاجات:

في هذا الفصل، تناولنا الجزء الثاني من الإطار النظري للدراسة الذي يركز على مكانة النفط في الأزمات الاقتصادية، بوصفه عنصرًا أساسيًا في المنظومة الاقتصادية العالمية. استُهل الفصل بتعريف مفهوم الأزمة الاقتصادية، مع استعراض أبرز الإسهامات النظرية التي قدمت تفسيرات متعددة لهذه الظاهرة. بعد ذلك، تم توضيح أهمية النفط ودوره المحوري في الأزمات الاقتصادية، باعتباره لاعبًا رئيسيًا في الاقتصاد العالمي، وتأثيره الواسع على المستويين الاقتصادي والسياسي. أظهرت الدراسة أن النفط كان حاضرًا في مختلف الأزمات الاقتصادية والمالية منذ سبعينيات القرن الماضي، سواء كعامل مؤثر أو متأثر، مما يؤكد مرونته وقدرته على التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية.

كما تم تسليط الضوء على العلاقة بين النفط والأزمات الاقتصادية في الاقتصادات الريفية، من خلال استعراض مجموعة من النظريات التي توضح أثر الريع النفطي على النمو الاقتصادي في الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل رئيسي على النفط.

إجمالاً يتضح من هذا الفصل أن النفط يمثل عنصرًا محوريًا في الأزمات الاقتصادية، حيث يلعب دورًا مزدوجًا كعامل مؤثر ومتأثر بالظروف الاقتصادية العالمية. تبين أن النفط يتمتع بمرونة عالية وقدرة على التكيف مع التغيرات في المنظومة الاقتصادية العالمية.

كما أن العلاقة الوثيقة بين النفط والنمو الاقتصادي في الدول الريفية تؤكد أن الاعتماد المفرط على الريع النفطي يضع تلك الاقتصاديات في مواجهة تحديات كبيرة خلال فترات الأزمات. هذا يعزز الحاجة إلى فهم أعمق لتأثيرات الريع النفطي وإلى تبني استراتيجيات اقتصادية أكثر تنوعًا واستدامة.

الفصل الثالث:

الأزمة الاقتصادية الريفية في

الجزائر على ضوء الأزمة

النفطية 2014-2019:

الأسباب، الخلفيات، النتائج

الفصل الثالث: الأزمة الاقتصادية الربعية في الجزائر على ضوء الأزمة النفطية 2014-2019: الأسباب، الخلفيات، النتائج

يعتبر الاقتصاد الجزائري ما هو إلا جزء من قرية كبيرة من سلسلة النظم الاقتصادية العالمية، فهو معرض بدوره للوقوع في أزمات اقتصادية، وذلك وفق ما يسمى بعدوى الأزمات فهو لم يكن بمنأى عن الأزمات باختلاف أشكالها، إلا أن أهم الأزمات التي أثرت على الاقتصاد الجزائري كانت ناتجة عن أزمات نفطية العكسية، وذلك أن الجزائر من الدول التي تبنت اقتصاد ريعي محض من الاستقلال حتى الوقت الراهن، فهو المصدر الوحيد للدخل وعليه تعتمد على تمويل الميزانية العامة للدولة وكذا مختلف عمليات التنمية، وفي ظل اتسام الأسواق النفطية بعدم الاستقرار يبقى الاقتصاد الجزائري رهن إلي هزات تراكمية، وما أزمة النفطية 2014 إلا دليل على ذلك مما أظهرته من هشاشة الاقتصاد الجزائري والتي أدت إلى خلق أزمة اقتصادية خانقة.

المبحث الأول: الأزمة النفطية 2014 مقدمة لانفجار أزمة اقتصادية في الجزائر

المطلب الأول: تشخيص الأزمة النفطية 2014: اختلال العرض والطلب أم السياسة الدولية

أولاً) تشخيص الأزمة النفطية لسنة 2014 وتطورها

بعد الارتفاع الشديد الذي عرفته أسعار النفط في ثلاث أعوام التي سبقت الأزمة، أين بلغ متوسط أسعار سلة النفط 105.45 دولارًا للبرميل في عام 2013، ومع ذلك دون سابق إنذار، وكما حدث في ثمانينيات القرن الماضي، بدأت أسعار النفط بالانخفاض في النصف الثاني من عام 2014، لتصل إلى مستويات متدنية لم تُسجل منذ خمس سنوات، وزادت وتيرة هذا الانخفاض بشكل ملحوظ بعد قرار منظمة "أوبك" في نوفمبر 2014 الإبقاء على سقف الإنتاج عند 31 مليون برميل يوميًا، مما أدى إلى تراجع حاد تجاوز 50% من قيمة برميل النفط بحلول ديسمبر 2014 مقارنة بما كان عليه في منتصف العام نفسه¹، حيث شهدت أسعار النفط تراجعًا حادًا، حيث انخفضت من حوالي 115 دولارًا للبرميل إلى أقل من 60 دولارًا مع نهاية ديسمبر من العام نفسه، كما يظهر في الجدول أدناه، هذا الانخفاض كان غير متوقع حتى من أكثر المحللين تشاؤمًا، وفقًا لتقديرات وكالة الطاقة الأمريكية كانت التوقعات تشير إلى أن أسعار النفط بين عامي 2014 و2015 ستتراوح بين 97.5 دولارًا كحد أقصى و94.6 دولارًا كحد أدنى للبرميل من خام غرب تكساس، أما بالنسبة لخام برنت، فقد توقعت الوكالة أن تكون الأسعار بين 104.4 و107.7 دولارًا للبرميل².

¹أسامة نجوم، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، ص02.

²نفس المرجع، ص3.

وقد بلغ متوسط السنوي لسلة 96.2 دولار للبرميل خلال عام 2014 منخفضا بحدود 9.7 دولار للبرميل بالمقارنة مع عام 2013، والذي كان متوسط السنوي للسلطة 105،9 دولار أي ما يعادل انخفاض بنسبة 9%¹.

واصلت أسعار النفط تراجعها الحاد خلال عام 2015، حيث بلغ متوسط أسعار خامات أوبك في شهر يناير من العام نفسه 44.4 دولارًا للبرميل، مسجلة انخفاضًا بنسبة 60.3% مقارنة بشهر يناير 2014، كما شهدت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك تذبذبًا كبيرًا، حيث تراوحت بين 33.6 دولارًا و62.2 دولارًا للبرميل، مما يعكس انخفاضًا بواقع 46.7 دولارًا للبرميل، أي بنسبة تراجع قدرها 48.5% مقارنة بالأسعار المسجلة خلال عام 2014².

وقد عرفت سنة 2016 أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ عام 2005، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 26،5 و50،7 دولار للبرميل خلال أشهر السنة وبلغ المتوسط السنوي للسلة 40،7 دولار للبرميل، مشكلا بذلك انخفاضا بحدود 8،8 دولار للبرميل أي ما يعادل نسبة انخفاض 17،8% بالمقارنة مع عام 2015³، ولهذا فإن سنة 2016 تسجل أدنى مستوياتها من بداية الأزمة في 2014.

جدول 9: تطور أسعار النفط الفورية 2014-2016

(دولار/ برميل)

السنوات	2014	2015	2016	التغير في عام 2016
جانفي	104.7	44.4	26.5	17.9
فيفري	105.4	54.1	28.7	25.4
مارس	102.2	52.5	34.7	17.8
أفريل	104.3	57.3	37.9	19.4

¹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعون. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، الكويت، 2014، ص44.

² منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعون. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، الكويت، 2015، ص43.

³ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، " تقرير الأمين العام السنوي الثالث والأربعون. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، الكويت، 2016، ص67.

19	43.2	62.2	105.4	ماي
14.4	45.8	60.2	107.9	جوان
11.5	42.7	54.2	109.6	جويلية
2.4	43.1	45.5	100.8	أوت
1.9	42.9	44.8	96.0	سبتمبر
-2.9	47.9	45.0	85.1	أكتوبر
-2.7	43.2	40.5	75.6	نوفمبر
-18.1	51.7	33.6	59.5	ديسمبر
8.8	40.7	49.5	96.2	المتوسط السنوي

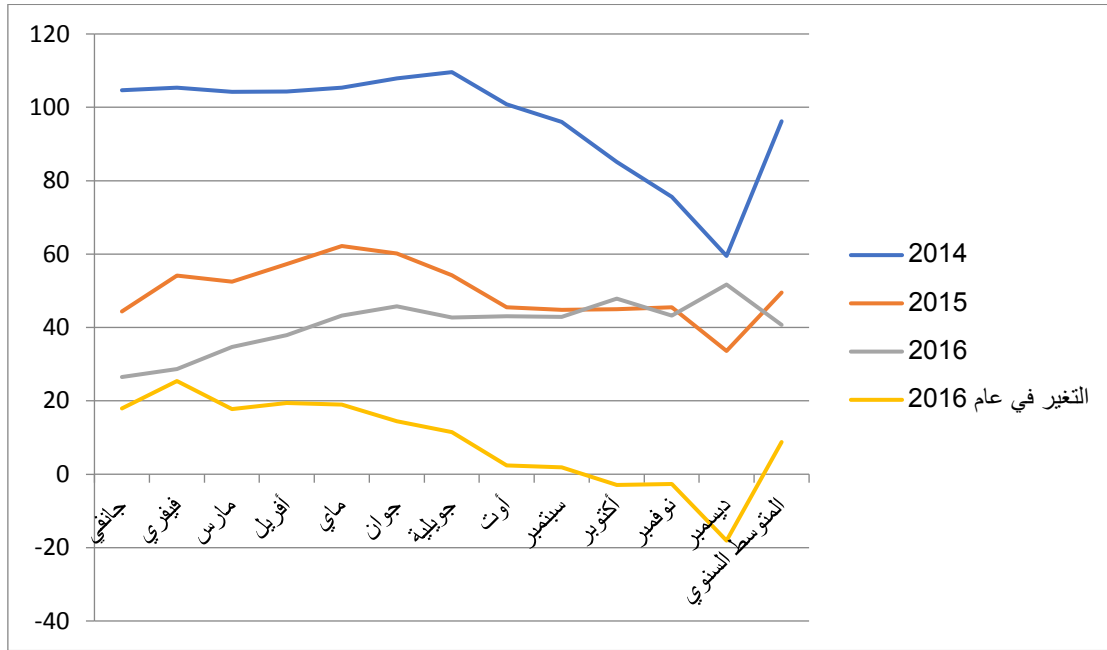
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (الأوبك)، أعداد مختلفة من التقارير الشهرية لمنظمة أوبك (2014 إلى 2016)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، الكويت.

من خلال الجدول يتضح أن أسعار النفط عرفت تراجعاً من 104.7 دولار للبرميل في شهر جانفي إلى 59.5 دولار للبرميل في شهر أكتوبر من نفس السنة ليتواصل التراجع في جانفي 2015 إلى 44.4 وصولاً إلى 33.6 دولار للبرميل في شهر ديسمبر من نفس السنة وذلك نتيجة لقرار منظمة الأوبك بعدم خفض الإنتاج وبقائه عند مستوى 31 مليون برميل في اليوم، وباستمرار وفرة الإمدادات العلمية وتباطؤ معدات نمو الطلب العالمي على النفط بشكل عام والطلب الأمريكي والطلب الصيني بشكل خاص، عرفت سنة 2016 هي الأخرى مزيد من الانخفاض في الأسعار أين سجلت شهر جانفي كأدنى انخفاض في أسعار النفط من بداية الأزمة في شهر سبتمبر 2014، والذي تراوح في حدود 26.5 دولار لبرميل مشكلاً بذلك انخفاضاً قدره ب 69.5 دولار للبرميل، إذا ما قرناه بشهر سبتمبر من سنة 2014 أي ما نسبته 72.39%.

كما عرفت نفس السنة من شهر أكتوبر منى تصاعدي في أسعار النفط لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2014 إذ بلغ متوسط الشهري للسلة في آخر الشهر السنة إلى 51.5 دولار للبرميل، ويرجع سبب هذا الارتفاع الطفيف إلى 2016 إعلان منظمة الأوبك بسحب المعروض الزائد من النفط، وذلك بخفض إنتاجها ما بين 32.5 و 33،3 مليون برميل في اتفاق يومي 28 و 29 سبتمبر 2016 المنعقد في الجزائر.

شكل 3 : المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك (2014-2016)

(دولار/ برميل)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (9)

بجول عام 2017، بدأت أسواق النفط العالمية تسلك مسارًا نحو استعادة التوازن، لتنتهي فترة طويلة وغير مسبوقة من تراجع الأسعار استمرت على مدى السنوات الثلاث السابقة، بلغ متوسط سعر سلة النفط في ذلك العام 52.5 دولارًا للبرميل، مسجلًا ارتفاعًا قدره 11.8 دولارًا للبرميل أي بنسبة زيادة تبلغ 29% مقارنة بمستويات عام 2016¹.

واصلت أسعار النفط ارتفاعها خلال عام 2018، وإن كان بوتيرة ضعيفة، لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2014. بلغ المتوسط السنوي لسعر خام أوبك 69.8 دولارًا للبرميل، محققًا زيادة قدرها 17.2 دولارًا للبرميل، أي ما يعادل ارتفاعًا بنسبة 33.2% مقارنة بمستويات عام 2017 جاءت هذه الزيادة نتيجة لعدة عوامل، أبرزها بدء تنفيذ اتفاق خفض الإنتاج الذي أبرمته دول أوبك مع منتجي النفط من خارجها في نهاية عام 2016، والذي تم تمديده حتى نهاية عام 2018، بالإضافة إلى ذلك ساهم ارتفاع الطلب العالمي على النفط، خاصة من الولايات المتحدة والصين، مدفوعًا بتحسين الأداء الاقتصادي في كلا البلدين، في تعزيز هذا الارتفاع².

بعد عامين من ارتفاع أسعار النفط، شهد عام 2019 تراجعًا ملحوظًا في أسعار الخام. بلغ المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك 64.4 دولارًا للبرميل، مسجلًا انخفاضًا قدره 5.74 دولارًا للبرميل، أي بنسبة

¹صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018. صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2018، ص99.

²صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019، ص97.

تراجع بلغت 8.2% مقارنة بعام 2018، كما اتسمت المعدلات الشهرية للأسعار بتذبذب واضح، حيث تراوحت بين 58.7 و70.8 دولارًا للبرميل، جاء هذا التراجع نتيجة لعدة عوامل، أبرزها تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وتصاعد النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، بالإضافة إلى زيادة التوترات الجيوسياسية في عدد من الدول المنتجة للنفط¹.

جدول 10: تطور أسعار النفط 2017-2019

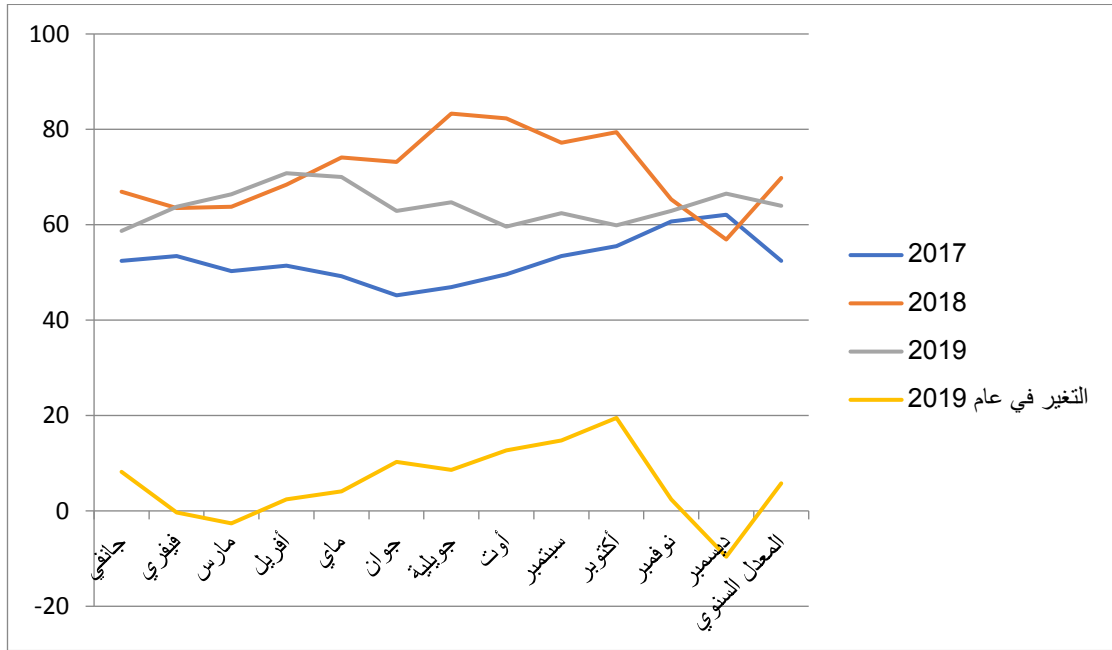
(دولار/برميل)

الأشهر	2017	2018	2019	التغير في عام 2019
جانفي	52.4	66.9	58.7	8.2
فيفري	53.4	63.5	63.8	-0.3
مارس	50.3	63.8	66.4	-2.6
أفريل	51.4	68.4	70.8	2.4
ماي	49.2	74.1	70.0	4.1
جوان	45.2	73.2	62.9	10.3
جويلية	46.9	83.3	64.7	8.6
أوت	49.6	82.3	59.6	12.7
سبتمبر	53.4	77.2	62.4	14.8
أكتوبر	55.5	79.4	59.9	19.5
نوفمبر	60.7	65.3	62.9	2.4
ديسمبر	62.1	56.9	66.5	-9.6
المعدل السنوي	52.4	69.8	64.0	5.8

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك). أعداد مختلفة من التقارير الشهرية لمنظمة أوبك (2017-2019)، الكويت.

¹OPEC, Annual report 2019, OPEC, Vienna, 2020, p15.

شكل 4 : المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك (2017-2019)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على الجدول رقم (10)

وعموما حسب ما تم تناوله يتبين أن الأزمة النفطية تنقسم إلى فترتين

- الفترة الأولى انطلقت من سبتمبر 2014 إلى غاية جانفي 2016 وفيها عرفت أسعار النفط هبوطا تدريجيا ثم متسارع، وذلك نتيجة محصلة من مجموعة من العوامل يتصدرها تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط مع وفرة الإمدادات العالمية، ومن جهة أخرى رفضت منظمة الأوبك تخفيض إنتاجها رغم استمرار الأزمة، بل اتخذت قرارها بعدم تخفيض إنتاجها في اجتماع نوفمبر 2014 واجتماع جوان 2015، ولهذا فالمنظمة أوبك لم تقم بدورها المعهود في خلق التوازن بين العرض والطلب.

-الفترة الثانية تميزت بالارتفاع التدريجي في أسعار النفط، وامتدت من أواخر عام 2016 حتى أكتوبر 2018، حيث بلغت الأسعار ذروتها منذ بداية الأزمة عند مستوى 79.4 دولارا للبرميل. جاء هذا الارتفاع نتيجة اتفاق بين دول "أوبك" والمنتجين من خارجها على خفض إنتاج النفط بنحو 1.2 مليون برميل يوميا خلال عامي 2017 و2018 ومع ذلك، استمرت أسعار النفط في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض بسبب تقاعس بعض الدول المنتجة عن الالتزام الكامل بالاتفاقيات المبرمة بين أعضاء "أوبك" والدول غير الأعضاء. (ثانيا) أسباب الأزمة النفطية: تباينت التحليلات حول أسباب انخفاض أسعار النفط بين عوامل اقتصادية وأخرى سياسية، فمن الناحية الاقتصادية والمتمثلة في أساسيات السوق عن طريق تفاعل بين العرض والطلب، أما من الناحية السياسية فتبرز الصراعات الجيوسياسية بين الدول المصدرة للنفط كأحد العوامل الرئيسية المؤثرة على الأسعار.

1- الأسباب الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط:

انطلاقاً من النظرية الاقتصادية التي تنص على أنه إذا فاق الطلب سلعة ما على العرض فمن الطبيعي أن يرتفع أسعارها والعكس صحيح، وبدورها فالنفط يتحدد وفق هذه النظرية وذلك من خلال جملة من العوامل الخاصة بها.

وحسب المختصون فقد عرفت أسواق النفط اختلالاً بين العرض والطلب في السوق بداية من سنة 2014، فقد عرفت مستويات العرض النفطي كميات فاقت الطلب خاصة خلال عامين 2014 و2015 حسب ما يوضحه الجدول أدناه.

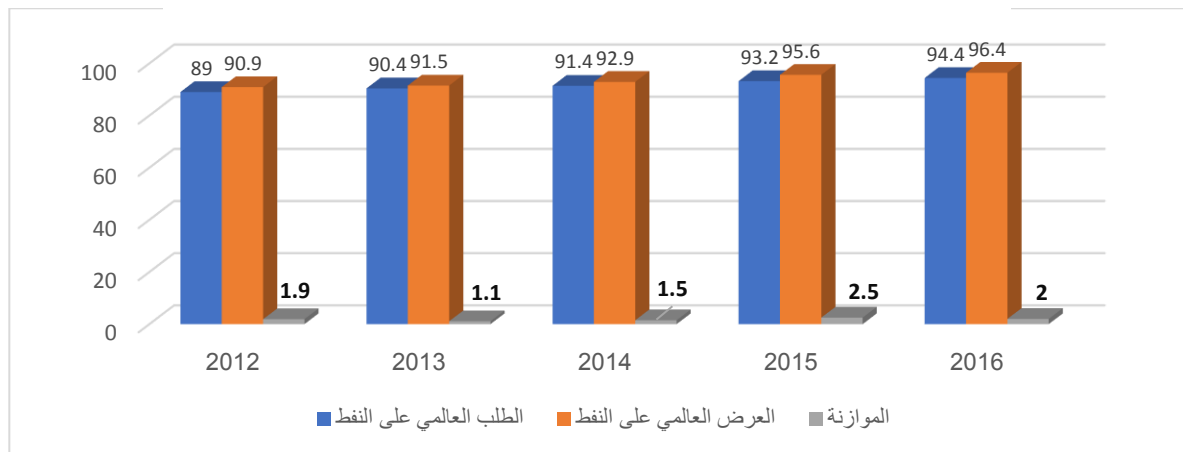
جدول 11: توازنات العرض والطلب النفط بين سنة 2012 - 2015

وحدة مليون برميل

2016	2015	2014	2013	2012	
94.4	93.2	91.4	90.4	89.0	الطلب العالمي على النفط
96.4	95.6	92.9	91.5	90.9	العرض العالمي على النفط
2	2.5	1.5	1.1	1.9	الموازنة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مختلف التقارير السنوية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 2012-2016، الكويت.

شكل 5 : توازنات العرض والطلب النفطي 2012-2016



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (11)

يتضح من الجدول والشكل أعلاه تزايد حجم الفجوة بين العرض والطلب على النفط كانت بداية من 2014 أين وصلت إلى 2.5 مليون برميل سنة 2015، فإذا قارنه بين الطلب والعرض العالمي للنفط بين سنتي 2014 و2015، فنلاحظ أن الطلب العالمي زاد بمقدار 1.80 مليون برميل أي ما نسبته 1.64%، في

المقابل فإن العرض النفطي ارتفع 2.80 مليون برميل أي ما نسبته 2.60%، وبهذا فإن زيادة في العرض النفطي لا يتناسب مع الطلب النفطي وهو ما يبرز جزئياً بعض تلك الانخفاضات الحادة في أسعاره. وعموماً يمكن إجمال العوامل المؤثرة في اتساع الفجوة بين العرض والطلب للنفط إلى:

أ. من جانب العرض: لقد عرفت مستويات العرض النفطي نمواً متزايداً خاصة من طرف الدول خارج الأوبك، والذي انتقل 52.7 مليون برميل سنة 2012 إلى 56.2 مليون برميل في اليوم وصولاً إلى 57.9 مليون برميل سنة 2015 حسب ما يوضحه الشكل والجدول أدناه.

جدول 12: يوضح تطور العرض النفط وسوائل الغاز الطبيعي (2012-2016)

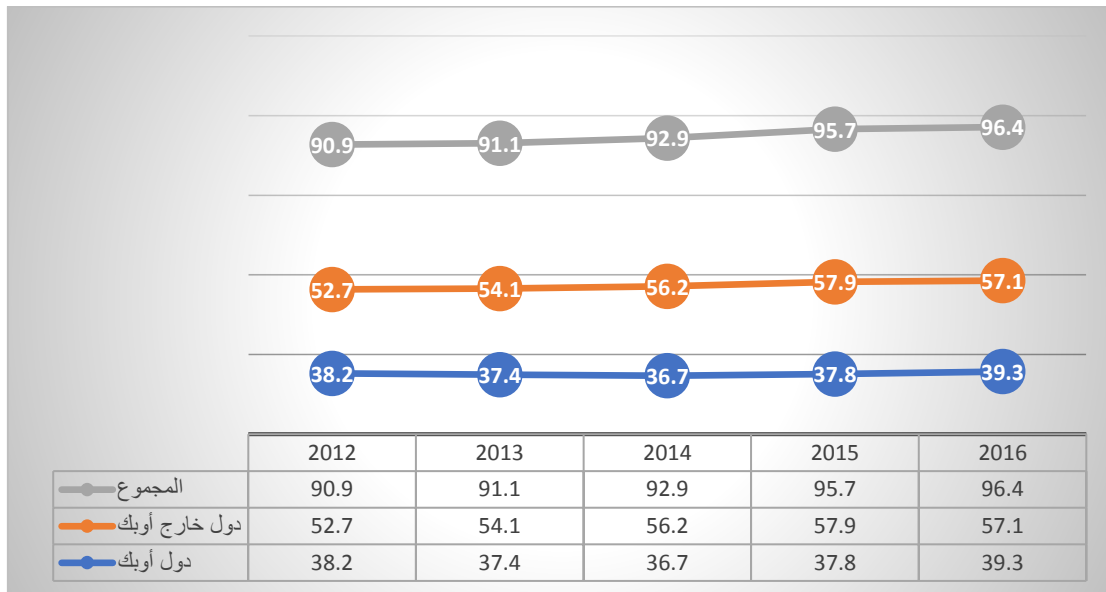
(مليون برميل/ اليوم)

إجمالي العرض	2012	2013	2014	2015	2016
دول أوبك	38.2	37.4	36.7	37.8	39.3
دول خارج أوبك	52.7	54.1	56.2	57.9	57.1
المجموع	90.9	91.1	92.9	95.7	96.4

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي (43)، المرجع السابق الذكر، ص 33.

شكل 6: تطور العرض النفط وسوائل الغاز الطبيعي (2012-2016)

(مليون برميل/ اليوم)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (12)

من خلال الجدول والشكل يتضح أن العرض النفطي وسوائل الغاز عرف زيادة كبيرة بين سنتي 2014 و2015، فقد سجل العرض النفطي نمواً ب 3.2 مليون برميل بين سنتين 2014 و2015 مقارنة بمعدل نمو بلغه 1.4 مليون برميل بين سنتين 2013 و2014، أي بنسبة نمو 3.2% ليصل إلى أعلى مستوياته ب 95.7 مليون برميل في سنة 2015.

كما أن هذه الزيادة في النمو العرض النفطي كانت معظمها من خارج منظمة الأوبك والذي انتقلت امدادها من 52.7 مليون برميل سنة 2012 إلى 56.2 مليون برميل في اليوم سنة 2014 وصولاً إلى 57.9 مليون برميل سنة 2015، مقابل استقرار إنتاج الدول الأوبك عند مستويات شبه الثابتة حسب ما يوضحه الجدول الأعلى، وعموماً ترجع أسباب الزيادة في العرض النفطي إلى عدة أسباب:

***زيادة إنتاج النفط الصخري من طرف الولايات المتحدة الأمريكية:** بين عامي 2012 و2015، حققت الولايات المتحدة طفرة كبيرة في إنتاجها النفطي، حيث ارتفع الإنتاج من 10 ملايين إلى 14 مليون برميل يومياً، هذا النمو جعلها تتصدر قائمة الدول المنتجة للنفط، متفوقة على روسيا والسعودية، لتصبح أكبر منتج للنفط في العالم، وتُعادل هذه الزيادة في الإنتاج تقريباً إجمالي إنتاج نيجيريا وأنغولا وليبيا مجتمعة، يعود هذا الإنجاز بشكل رئيسي إلى التطور التكنولوجي في تقنية الحفر بالتكسير الهيدروليكي، أو ما يُعرف بـ"الفراكننج"، التي تعتمد على ضخ المياه والمحاليل الكيميائية في طبقات الصخور لتوسيع شقوقها واستخراج النفط والغاز الصخري، بفضل هذه التقنية عززت الولايات المتحدة إنتاجها النفطي بشكل كبير، مما منحها ميزة استراتيجية في قطاع الطاقة مقارنة بالدول الأخرى الكبرى¹.

***عودة إيران بعد رفع العقوبات الاقتصادية:** بعد توقيع إيران اتفاقية النووي مع مجموعة الدول 1+5، التي تضم الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، في يناير 2010، تم رفع نسبة كبيرة من العقوبات الدولية المفروضة عليها، هذا التطور أتاح لإيران فرصة أكبر للعودة إلى أسواق النفط العالمية، مما سهل دخولها والمشاركة فيها بشكل أكثر فعالية²، وفقاً لوزير النفط الإيراني "بيجان زنكنه"، فإن إيران ستكون قادرة على زيادة إنتاجها من النفط إلى 3.8 مليون برميل يومياً بحلول نهاية عام 2015، و4.8 مليون برميل

¹يوهانس بك وياسر أبو معيلق، "ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط". 2016/02/25، تاريخ التصفح 10 جويلية 2023 على موقع : 19068874-ثمانية-أسباب-وراء-انهيار-أسعار-النفط/ar/https://www.dw.com/ نفس المرجع السابق.²

يوميًا بحلول عام 2016، في حال رفع العقوبات المفروضة عليها¹، وبذلك فإن رفع العقوبات على إيران نتج عنه زيادة كمية من المعروض النفطي المتوفر عالمياً والذي يؤثر بدوره على الأسعار.

***زيادة الإنتاج في العراق:** رغم التحديات والصراعات التي تعصف في العراق إلا أنه قد نجحت في زيادة الإنتاجية من النفط الخام من مليونين برميل في سنة 2003 إلى 3.8 مليون برميل سنة 2014 وصولاً إلى 4.7 مليون برميل سنة 2016²، وهذه الزيادة في كمية النفط كان لها تأثير على الأسعار النفطية أيضاً.

* **المنافسة بين أعضاء الأوبك:** تنتج الدول الأعضاء في منظمة أوبك مجتمعة 32.3 مليون برميل يوميًا، مما يجعلها تتحكم في ثلثي الإنتاج العالمي للنفط، الذي يُقدر بحوالي 97 مليون برميل يوميًا ومع ذلك، تشير التقارير إلى وجود اختلافات بين الدول المصدرة للنفط داخل المنظمة، حيث تبنت بعض هذه الدول سياسة جديدة تركز على الحفاظ على حصصها السوقية بدلاً من التركيز على تحقيق توازن الأسعار، وقد أدى هذا التوجه إلى زيادة قيمة الدولار، في هذا السياق، سعت كل من الإمارات والسعودية والعراق إلى زيادة الإنتاج واغراق السوق النفطية لمواجهة انتعاش صناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي إحدى تصريحات وزير النفط السعودي «قال إنه حتى إذا انخفضت أسعار النفط إلى 20 دولار للبرميل فإن المملكة العربية السعودية لن تخفض الإنتاج»، ومن جهة أخرى تسعى بعض الأطراف الأخرى كالجزائر وفنزويلا وإيران تخفيض إنتاج والرجوع إلى الحصص المحددة بإجمالي إنتاج 30 مليون برميل يوميًا وفي هذا الصدد قام وزير النفط الفنزويلي "إيلوجيو ديل بينو" بجولة شملت الدول الأعضاء في أوبك والدول خارج الأوبك بهدف الاتفاق على خفض الإنتاج والوصول إلى سعر عادل للبرميل، وبهذا فإن التضارب في المصالح جعل أسعار النفط تهوى إلى المستويات الدنيا³.

¹ ممدوح سلامة، العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، الدوحة، 2015، ص 11.

² عبد جبيل جبار وعلي حسين زيد، "المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية لانخفاض أسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي" مجلة الآداب، العدد 122، 2017، ص 455.

³ :

أ- سفيان عمراني، أثر التغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر في الفترة 2000-2015، (دراسة تحليلية وقياسية). مكتبة الوفاء القانوني، الإسكندرية، 2018، ص 105، 106.

ب- يوهانس بيك، وياسر أبو معيلق، المرجع السابق الذكر.

ج- الجزيرة، هبوط جديد لأسعار النفط الخام، 2014/12/1، تاريخ التصفح 11 جولية 2023 على موقع:

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/>

د- ممدوح سلامة، المرجع السابق الذكر، ص 04.

ب. من جانب الطلب: (تدبب النمو الاقتصادي العالمي) لقد شهد الاستهلاك العالمي على البترول تراجعاً لا سيما خلال الربع الثالث من عام 2014، ويرجع أسباب ذلك إلى انخفاض وانكماش معدلات النمو الاقتصادي العالمي.

يُعد النمو الاقتصادي العالمي العامل الرئيسي المؤثر على الطلب على النفط، حيث تظهر العلاقة بينهما من خلال تأثير استمرار النمو الاقتصادي على زيادة الطلب على النفط. وقد تأثرت هذه العلاقة بشكل ملحوظ في سنوات 2014-2015 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 وأزمة الديون السيادية في اليونان.

فبالرغم من التعافي المتواضع للنمو الاقتصادي العالمي 2014 مقارنة ب 2013 بالنسبة للدول الصناعية، والتي انتقلت من 1.4% عام 2013 إلى 1.8% عام 2014، إلا أن باقي الدول عرفت انخفاض في النمو الاقتصادي لتصل إلى 4.4% بالمقارنة مع معدلات النمو والمسجل به في 2013 والذي بلغ 4.7%¹، وقد استمر تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي في 2015 أين تراجع من 3.4% خلال عام 2014 إلى 3.1% خلال عام 2015، وتعود بدرجة كبيرة إلى تباطؤ النمو في الاقتصاديات النامية من جهة، ومن جهة أخرى تباطؤ النمو الاقتصادي الروسي والصيني*، وذلك بسبب التحولات الهيكلية التي يمر بها². بحلول عام 2016، استمر تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، حيث انخفض معدل النمو من 3.2% في عام 2015 إلى 3.1% في عام 2016، ويرجع هذا التراجع بشكل كبير إلى تباطؤ النمو في اقتصادات الدول الصناعية، التي تمثل نحو 49.5% من استهلاك النفط العالمي، فقد بلغ معدل نمو هذه الاقتصادات 1.6% في عام 2016، مقارنة ب 2.1% في العام السابق³.

¹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، مختلف التقارير الأمين العام السنوية، (2014-2016)، المرجع السابق الذكر.

* تعتبر الصين من بين البلدان الأكثر استهلاكاً للنفط، فقط ارتفع استهلاكها من 7 ملايين إلى 11 مليون برميل يوميا في آخر 10 سنوات التي سبقت 2014، فهي تستهلك لوحدها ثلثي لارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول، فقد شهدت الصين بين عامين 2014 حتى 2016 صعوبات اقتصادية تمثلت في الانهيار الكبير في صادراتها واستثماراتها والتي تمثلت (2/3) ناتجها المحلي الاجمالي بسبب تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق نتيجة الارتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية، بالإضافة لانهيار سوق المال الصينية، وهذا ما جعل نمو اقتصادي يعرف انكماشاً ملحوظاً يصل إلى 6.8% عام 2015 بالمقارنة مع 7.6% عام 2014 نقلاً عن يوهانس بك وياسر أبو معيلق المرجع السابق الذكر.

² منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي (41)، المرجع السابق، ص 37.

³ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، تقرير الأمين العام الثاني 43، المرجع السابق الذكر، ص 39.

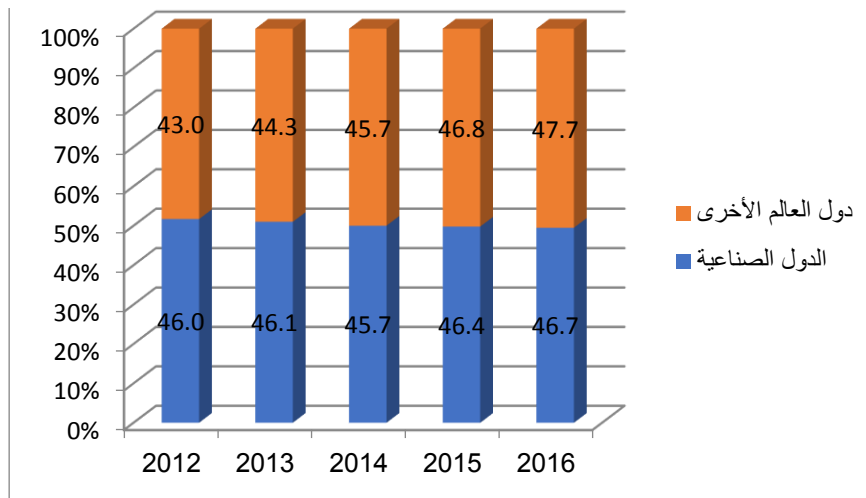
وبهذا فإن الانكماش في معدلات النمو الاقتصادي العالمي انعكس على هشاشة الطلب العالمي مقارنة بالعرض النفطي كما يبينه الجدول رقم (11) أعلاه. كما تباينت مستويات الطلب على النفط تبعاً لمعدل النمو الاقتصادي لكل مجموعة الدولية كما يوضحه:

جدول 13: توزيع الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية (2012-2016)

الدول	2012	2013	2014	2015	2016
الدول الصناعية	46.0	46.1	45.7	46.4	46.7
دول العالم الأخرى	43.0	44.3	45.7	46.8	47.7
إجمالي العالم	89.0	90.4	91.4	93.2	94.4

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك)، " تقرير الأمين العام السنوي الثالث والأربعون، المرجع السابق الذكر ، ص 43

شكل 7: توزيع الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية (2012-2016)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك)، " تقرير الأمين العام السنوي الثالث والأربعون، المرجع السابق الذكر ، ص 43

وكحوصلة عامة فإن انهيار أسعار النفط حسب الاقتصاديين ترجع بالدرجة الأولى إلى اختلال العرض والطلب في الأسواق النفطية، فزيادة المعروض النفطي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لتحفيزات استثمارات استخراج النفط الصخري، والذي لم يوازيه تخفيضات في الإنتاج من البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك، وبالمقابل انخفض الطلب العالمي على النفط مع انخفاض نسبة النمو الصين وتباطؤ الأداء الاقتصادي العالمي.

لكن يبقى هذا الطرح محدودًا، فعند مقارنة مستويات العرض والطلب خلال عامي 2011 و2012، نجد أن العرض كان يفوق الطلب ومع ذلك كانت الأسعار مرتفعة، وعلى النقيض في الأعوام 2006 و2007 و2009، عندما تجاوز الطلب مستوى العرض، كانت الأسعار منخفضة¹، لذا فإن نظرية العرض والطلب لا يمكن اعتبارها العامل الوحيد لتفسير أزمة النفط في عام 2014 فهناك عوامل أخرى، أبرزها المتغيرات السياسية التي لعبت دورًا محوريًا في فهم أسباب الأزمة، ويؤكد ذلك تصريح "دانييل يرجن"، مدير مركز أبحاث الطاقة بجامعة كامبريدج، الذي قال: "البتروول هو 10% اقتصاد و90% سياسة"².

1- الأسباب السياسية لحدوث الأزمة النفطية 2014:

أرجع بعض المحللين الاقتصاديين والسياسيين انهيار أسعار المحروقات إلى العوامل السياسية بشكل أساسي، فالاضطرابات السياسية والأمنية تلعب دورًا محوريًا في تحديد حجم الإمدادات النفطية، سواء بالنقص أو الزيادة وغالبًا ما يُستخدم النفط كأداة ضغط للتأثير على قرارات الدول والحد من تدخلها في شؤون الدول الأخرى³، تشير غالبية التحليلات والآراء بشأن أزمة النفط في عام 2014 إلى أنها لم تكن ناتجة عن أساسيات الاقتصاد، فقد عجزت قواعد العرض والطلب عن تفسير الانخفاض الكبير والمفاجئ في أسعار النفط العالمية منذ سبتمبر 2014 بدلاً من ذلك لعبت العوامل السياسية دورًا محوريًا في هذا التدهور، حيث تم استخدام النفط كأداة لإعادة رسم خريطة المصالح الاستراتيجية وتوسيع مناطق النفوذ، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

في هذا السياق يرى بعض المحللين السياسيين أن السعودية تخوض حربًا غير معلنة ضد إيران بسبب برنامجها النووي، وتسعى من خلالها إلى الحد من النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، الممتد من العراق إلى غزة ولبنان، ومن سوريا إلى اليمن، وفي المقابل تستفيد الولايات المتحدة من انخفاض أسعار النفط لتقويض الاقتصاد الروسي وإضعافه.

من بين الدراسات التي تناولت هذا الموضوع مقال للكاتب «توماس فريدمان» نُشر في صحيفة نيويورك تايمز بعنوان "حرب المضخات"، افترض فريدمان وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية

¹أسامة نجوم، قراءه في أسباب انخفاض أسعار النفط. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، ص ص 10،11.

²فيليب سبيل لوبيز، الجغرافيات السياسية للبتروول. ترجمة: نجاه الصليبي الطويل، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، 2013، ص 11.

³وردة ولها ويودغدغ أحمد، "انعكاسات الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري". مجلة الباحث الاقتصادي المجدد 10، العدد2، 2022، ص 347.

السعودية يهدف إلى ترويض بعض الدول، حيث يرى أن انخفاض أسعار النفط يضر بالاقتصاد الروسي، مما يؤدي إلى فقدان الروبل 50% من قيمته أمام الدولار، وهو ما يؤثر سلبًا على دور روسيا في النزاع الأوكراني، وفي الوقت نفسه يُضعف الاقتصاد الإيراني، بما يتماشى مع استراتيجية الرفع التدريجي للعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها¹.

في السياق ذاته، يتفق الخبير الدولي في الطاقة "ممدوح سلامة" وهو مستشار لدى البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مع هذا الرأي إذ يرى أن النفط يشبه العملة، يحمل وجهين أحدهما اقتصادي والآخر سياسي، ويعتقد ممدوح سلامة أن تباطؤ النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لا يفسر الانخفاض الكبير في أسعار النفط، خاصة أن الاقتصاد العالمي واجه في السابق أزمات اقتصادية أكثر حدة دون أن تشهد أسعار النفط هذا التراجع الحاد، ومع ذلك لم تشهد الأسعار هذا التراجع الحاد سابقًا، مما يدفع ممدوح سلامة إلى الاعتقاد بوجود اتفاق بين السعودية والولايات المتحدة يقف وراء انهيار أسعار النفط. ويهدف هذا التراجع إلى ممارسة ضغوط اقتصادية على كل من إيران وروسيا لتحقيق أهداف سياسية محددة، كما يؤكد أن هذه المؤامرة بين الولايات المتحدة والسعودية قد سبقتها مؤتمرات بين الفريقين وبداية كانت في مطلع السبعينيات القرن الماضي والذي تم بصدده حصر تسعير بيع النفط السعودي مما أسهم في نشوء "البترو دولار"، كما أيضا تم الاتفاق في الثمانينات بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية على تخفيض كبير في أسعار النفط من أجل التأثير الاقتصادي على الاتحاد السوفيتي. ووفقًا لممدوح سلامة، فإن انهيار أسعار النفط منذ عام 2014 يمثل جزءًا من مؤامرة تستهدف روسيا وإيران، الهدف من ذلك هو إضعاف روسيا في أزمة أوكرانيا، وتقليص نفوذ إيران في منطقة الشرق الأوسط².

يمكن القول إن انخفاض أسعار النفط يمثل جزءًا من استراتيجية جيوسياسية تزامنت مع وصول الملك سلمان إلى الحكم في السعودية، وقد شهدت هذه الفترة تغييرات واضحة في سياسة المملكة، تمثلت في إعادة تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى إضعاف الاقتصاد الروسي ومنعه من تعزيز نفوذه في الشرق الأوسط، خصوصًا من خلال دعمه لنظام بشار الأسد من جانب آخر، يُستخدم النفط كسلاح سياسي ضد روسيا في سياق النزاع الروسي الأوروبي الأمريكي بشأن أوكرانيا، وفي

¹ حيدر آلة طعمة، "أسعار النفط وحرب المضخات". مركز الدراسات الاستراتيجية لجماعة كربلاء تاريخ تصفح 15 جويلية 2023 على موقع: <https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2015/05/12/>

² ممدوح سلامة، "العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام"، أوراق عمل لندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة المنعقد بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، الدوحة، قطر، يوم 7 نوفمبر 2015، ص ص 2، 3.

الوقت ذاته تسعى السعودية إلى الضغط على إيران للحد من نفوذها الشيعي المتنامي، الذي تعزز من خلال تدخلها في العراق وسوريا واليمن، ما أدى إلى تصاعد الصراع وتهديد استقرار دول الخليج العربي، بما فيها السعودية، ورغم تغير أشكال النزاع، إلا أن هذا الطرح يُدرج ضمن نظرية المؤامرة، حيث تظل الأهداف الجيوسياسية الأساسية ثابتة.

وعموماً رغم تعدد أسباب انخفاض أسعار النفط بين أسباب سياسية واقتصادية إلا أن نتائجها واحدة، حيث انعكست الأزمة النفطية على الاقتصاد العالمي كدول مستورده أو منتجة، ومن بين هذه الدول الجزائر، والتي انتقلت الأزمة من أزمة نفطية إلى أزمة اقتصادية.

المطلب الثاني: عدوى الأزمة النفطية 2014 وانتقالها إلى أزمة اقتصادية كلية في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري الكثير من الأزمات الاقتصادية منذ الاستقلال إلى وقتنا الحاضر، وأن الشيء المشترك في الأزمات الاقتصادية في الجزائر أنها كانت نتيجة منطقية لأزمات نفطية، وذلك وفقاً لمقوله " نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج، وذلك نظراً للأهمية البالغة التي يحظى بها القطاع النفطي باعتباره محرك وشريان الاقتصاد الجزائري، وأي انخفاض في أسعاره يحدث أزمات اقتصادية قد يصل مداها إلى إحداث أزمات سياسية، وما الأزمة النفطية الأخيرة خير دليل على ذلك لما أحدثته من اختلالات في المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أولاً) المكانة النفط في الاقتصاد الجزائري:

لقد بدأ البحث عن النفط في الجزائر منذ الأيام الأولى للاحتلال الفرنسي، وذلك إثر اكتشاف الأثار البارزة للنفط على سطح الأرض في منطقته غرب الجزائر من قبل مهندسين تابعين للجيش الفرنسي، وبعد ذلك قامت مجموعة "بيرسن" الانجليزية بين سنوات 1913 و1923 بمسح مجموعة من الأراضي قصد الكشف عن هذه المادة الحيوية، وكانت النتيجة أن أعطت الآبار التسعة، وقد استمرت هذه المسوحات إلى أن اكتشف أول حقل نفطي في الصحراء ولو كان بصدفة من طرف أحد المواطنين "روايح مسعود" والذي سمي باسمه "حقل حاسي مسعود"، والذي يعتبر أكبر حقل نفط في الجزائر¹.

1- الإمكانيات النفطية في الجزائر:

من المهم معرفة الامكانيات النفطية في الجزائر، وكذلك الإنتاج والتصدير قصد معرفة مكانة الجزائر بين الدول النفطية الفاعلة في الأسواق العالمية أو المنظمات المصدرة للنفط.

¹ للمزيد حول تاريخ اكتشافات النفط أنظر: صابر محمد، النفط في الجزائر تطوره ومشاكله. دار المعرفة للطبع والنشر، دمشق سوريا، (د.س.ن).

أ. الاحتياطيات النفطية: تحظى الجزائر باحتياط هام من النفط مما جعلها تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة الخامسة عشر عالميا، والمرتبة السابعة عربيا في احتياطي النفط¹، فالجزائر تحوز على إمكانات نفطية تقدر كمتوسط بين سنوات (2008-2019) حوالي 0.97%، مقارنة بحجم الاحتياطيات من النفط الخام من إجمالي العالم ونسبة 1.74%، مقارنة باحتياطيات دول أوبك ونسبة 1.25% مقارنة باحتياطيات دول الأوبك.

جدول 14: تطور احتياطي النفط الخام في الجزائر وحصتها من إجمالي الاحتياطيات النفط العالمية لفترة (2008-2019).

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام (مليار برميل)	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام من إجمالي العالم (%)	1.04	1.03	0.99	0.98	0.97	0.95	0.87	1.00	0.98	1.98	0.98	0.97
الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام من إجمالي دول أوبك (%)	1.82	1.74	1.74	1.74	1.74	1.74	1.73	1.73	1.72	1.73	1.73	1.72
الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام من إجمالي دول أوبك	1.28	1.27	1.22	1.21	1.21	1.20	1.28	1.28	1.27	1.27	1.27	1.30

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، التقارير الإحصائية السنوية المختلفة (2013، 2018، 2019). منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، الكويت، ص ص 8-12

¹ خالدية بن عوالي، المرجع السابق الذكر، ص 8.

ب. إنتاج النفط: الجزائر واحدة من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم فهي تحتل المرتبة 16 عالميا والمرتبة الخامسة عربيا من حيث حجم الإنتاج النفطي حسب بيانات منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، وحسب ما يبينه الجدول أدناه تساهم الجزائر كمتوسط بنسبة 1.48% من حجم الإنتاج العالمي بين سنوات 2008 و2019 وينسبه 3.63 من إجمالي دول الاوبك لنفس السنوات السابقة الذكر.

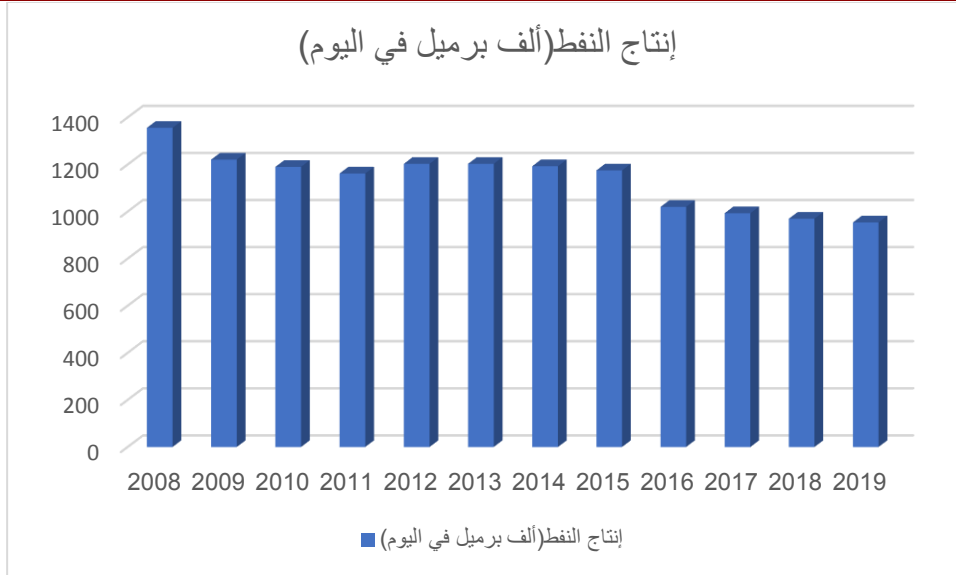
فبالرغم من أن إنتاج النفط في الجزائر قد تطور بشكل مستمر منذ صدور قانون تأميم المحروقات، وبالإضافة أنه عرف انتعاش ودخول في فترة جديدة في بداية الألفية الجديدة بين فترتين 2003-2007 نتيجة استمرار وتزايد الطلب العالمي على النفط، وكذا تطور النشاط الاستكشافي واستغلالي بعدما قامت الدول بفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في ظل صدور قانون المحروقات 05-07، إلا إن الأمر لم يستمر طويلا فمنذ الأزمة المالية العالمية في 2008 عرف إنتاج النفط في الجزائر تدبدا وعدم الاستقرار كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 15: تطور إنتاج النفط في الجزائر (2008-2019)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إنتاج النفط (ألف برميل في اليوم)	1356.0	1221.0	1190.0	1162.0	1203.0	1203.0	1193.0	1175.0	1020.3	993.4	970.0	954.2
الحصة إنتاج النفط في الجزائر من إنتاج النفط من إجمالي العالم %	1.61	1.72	1.66	1.61	1.60	1.60	1.56	1.47	1.28	1.16	1.11	1.10
الحصة إنتاج النفط الخام من إجمالي دول أوبك %	4.29	4.19	4.07	3.87	3.65	3.75	3.88	3.60	3.11	3.03	3.0	3.18

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على منظمة أقطار العربية المصدرة للنفط، التقارير الإحصائية لسنوات مختلفة (2013، 2018، 2020)، المرجع السابق، ص 28.

شكل 8 : تطور إنتاج النفط في الجزائر (2008-2019)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (15)

من خلال الجدول والشكل نلاحظ تراجع إنتاج النفط في الجزائر منذ سنة 2008 إلى غاية 2011، أين انخفض الإنتاج النفطي من 1356.0 ألف برميل في اليوم في سنة 2008 إلى 1162.0 ألف برميل يوميا في سنة 2011 أي ما نسبته 14.30%، وهذا راجع إلى قرار منظمة أوبك القاضي بتخفيض الكميات المعروضة في السوق، وهذا نتيجة لمخلفات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وأزمة اليونان 2010، ثم بعد ذلك عرف انتعاش طفيف بين سنتي 2012 و2013 مقارنة بالسنوات الفارطة ليعرف مرة أخرى إنتاج النفط في الجزائر تراجعا تدريجيا منذ سنة 2014 وإلى غاية 2019، حيث تراجع إنتاج النفط في الجزائر من 1193.0 ألف برميل في اليوم سنة 2014 إلى 954.2 ألف برميل في اليوم سنة 2019 أي نسبة 20.01%، وهذا نتيجة لمخلفات انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ 2014 وعلاقته بالطلب العالمي، والذي أجبر منظمة الأوبك التعامل مع النظام الحصص، والحد من زيادة وتيرة الإنتاج وعليه قامت دول الأوبك بداية من سنة 2017 إلى تخفيض إنتاجها من النفط بهدف دعم أسعار النفط، وتحقيق الاستقرار في السوق النفطية والجزائر من الدول المطالبة بخفض الإنتاج باعتبارها من بين الدول الأعضاء في الأوبك، وعليه فإن انخفاض إنتاج النفط في الجزائر يتناسب طرديا مع انخفاض الإنتاج في منظمة الأوبك، بما يتناسب مع قاعدة الحصص بين الدول الأعضاء والطلب العالمي على النفط.

2 - مساهمة القطاع النفطي في هيكل الاقتصاد الجزائري قبل الأزمة الاقتصادية:

يُعد النفط عنصراً حيويًا في الاقتصاد الوطني نظرًا لدوره المحوري في الاقتصاد الكلي. وتبرز أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري من خلال مكانته المركزية واستخدام عائداته. فهو يمثل المورد الأساسي للجزائر، نظرًا لدوره الجوهري في دعم الاقتصاد الكلي وتغوق نموه مقارنةً بالقطاعات الأخرى، بالإضافة إلى ذلك، تسهم الإيرادات النفطية بشكل كبير في تعزيز التحصيلات المالية من العملة الأجنبية،

بناءً على ذلك يمكن تسليط الضوء على أهمية عائدات النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري من خلال النقاط التالية:

أ. مساهمة القطاع النفطي في نسبة الناتج المحلي الخام: يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر ارتباطاً وثيقاً بتطور القطاع النفطي، الذي أصبح من أبرز القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، ويظهر ذلك بوضوح من خلال مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يشكل العنصر الأساسي لبقية القطاعات النفطية، ففي عام 2013 بلغت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي 29.83%. ويوضح الجدول التالي مدى تأثير هذا القطاع في الإنتاج المحلي الإجمالي.

جدول 16: نصيب قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الخام (2008-2013)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	إجمالي الناتج الداخلي الخام	نصيب قطاع المحروقات من الناتج الداخلي	نصيب القطاعات الأخرى	نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج
2008	11043.7	4998.6	6046.1	45.25%
2009	9968.0	3109.1	6858.9	31.19%
2010	11991.6	4180.4	7811.2	34.86%
2011	14588.6	5242.5	9346.1	35.93%
2012	16208.7	5536.4	10672.3	34.15%
2013	16650.2	4968.0	11682.2	29.83%

المصدر:

1-République Algérienne Démocratique et Populaire, Banque d'Algerie, **rapport 2012 Evolution Economique et Monetaire en Algerie**, Ministère des finances Algérie , Algérie Algérie, 2013, p172.

2-Republique Algerienne Democratique et Populaire, Banque d'Algerie, **rapport, 2015 Evolution Economique et Monetaire en Algerie**, Ministère des finances, Algérie Algérie, 2016, p112.

القطاعات الأخرى تشمل: الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية مع خدمات المحروقات، خدمات خارج الإدارة العمومية، وخدمات الإدارة العمومية وحقوق ورسوم على الواردات.

بالرجوع أعلاه يساهم قطاع المحروقات بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وهو القطاع الأكثر تأثراً في تكوين الناتج الداخلي الخام، فقد بلغ متوسط نسبة مساهمته بين عامي 2008 و2013 نحو 20.35% من إجمالي الناتج الخام، وسجلت سنة 2008 أعلى نسبة مساهمة، حيث بلغت 45.25% من قيمة حصيلة قطاع المحروقات مقارنة بالسنوات الأخرى، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة صادرات المحروقات (سيتم توضيح ذلك لاحقاً). ونتيجة للأزمة المالية العالمية، شهدت قيمة حصيلة المحروقات في الناتج الداخلي الخام انخفاضاً في عام 2009، حيث تراجعت بحوالي 1888.5 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2008.

كما شهدت سنوات 2010 و2012 انتعاشاً ملحوظاً في قيمة حصيلة قطاع المحروقات، حيث ارتفعت من 3109.1 مليار دينار في عام 2009 إلى 5536.5 مليار دينار في عام 2012 ومع ذلك، عرفت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي تراجعاً في عام 2013، نتيجة لانخفاض أسعار الكميات المصدرة بسبب توقف الإنتاج وتسويقه إثر العمليات الإرهابية في عين أميناس بولاية إليزي، التي أثرت أيضاً على الحقول النفطية الأخرى.

ج . مساهمة القطاع النفطي في إجمالي الصادرات: تشكل صادرات المحروقات، وخاصة النفط، الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات الجزائرية، حيث تعتمد جميع الأنشطة الاقتصادية والتنموية في البلاد بشكل رئيسي على عائدات تصدير المحروقات، وهذا ما سوف نوضحه من خلال الجدول التالي:

جدول 17: مساهمة القطاع المحروقات في حجم الصادرات الكلية

الوحدة: مليار دولار

السنوات	إجمالي الصادرات	الصادرات من المحروقات	صادرات النفط الخام من إجمالي صادرات المحروقات	نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات	نسبة صادرات النفط من إجمالي الصادرات
2008	78.589	77.194	30.5137	98.22%	39.52%
2009	45.186	44.415	16.8556	98.29%	37.52%
2010	57.090	56.121	20.7249	98.30%	36.92%
2011	72.888	71.661	28.7448	98.31%	40.11%

2012	71.736	70.583	27.7504	%98.39	%39.31
2013	64.867	63.816	24.3265	%98.37	%38.11

صادرات المحروقات: يشمل بالإضافة إلى صادرات النفط الخام نجد مواد البترول المكرر، الغاز البترول المميع، الغاز الطبيعي المميع، الغاز الطبيعي، الكوندونسا.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

1-Labanque d'Algerie, Rapport 2012, op.cit.p187.

2- Labanque d'Algerie, Rapport 2015, op.cit.p127.

من خلال تحليل معطيات الجدول، نلاحظ الدور الكبير والمهيمن للمحروقات في إجمالي الصادرات، حيث يمكن اعتبارها المصدر الأساسي للصادرات الجزائرية؛ إذ تظل نسبة مساهمة المحروقات في إجمالي الصادرات ثابتة بين عامي 2008 و2013، حيث بلغت في المتوسط حوالي 98.31%، بينما لا تتجاوز مساهمة القطاعات الأخرى 2%، حيث بلغت في عام 2013 نحو 1.051 مليار دولار، وبناءً على ذلك تبقى أرقام الصادرات الإجمالية مقلقة نظراً للهيمنة الكبيرة التي يفرضها قطاع المحروقات، مما يعكس غياب التنوع في صادرات الاقتصاد الجزائري في ظل هذه الهيمنة.

نظراً لأن النفط يشكل الجزء الأكبر من إجمالي صادرات المحروقات، حيث يتجاوز 36% منها، فإن الإيرادات الإجمالية تتأثر بشكل كبير بانخفاض عائداته، ويتجلى ذلك بوضوح في عام 2009، حيث انخفضت قيمة الصادرات الإجمالية من 78.589 مليار دولار في عام 2008 إلى 45.186 مليار دولار في عام 2009، أي بانخفاض قدره 42.50%، ويُعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض صادرات النفط من 30.5137 مليار دولار في عام 2008 إلى 18.8556 مليار دولار في عام 2009، ما يمثل تراجعاً بنسبة 44.76% نتيجة تراجع الطلب على النفط بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية.

لكن بمجرد زيادة الطلب على النفط وارتفاع أسعاره فإن حجم إجمالي الصادرات يرتفع، هذا ما توضحه إحصائيات الجدول في سنوات 2010 حتى 2013، وعليه فإن إجمال الإيرادات في الجزائر يتناسب طردياً مع حجم الإيرادات المحروقات عامة والإيرادات النفطية خاصة.

د. مساهمة القطاع النفطي كمصدر لإيرادات الميزانية العامة في الدولة

تعتمد الإيرادات العامة في الجزائر بشكل كبير على القطاع النفطي بل حتى أن الميزانية العامة للدولة تحدد على أساس السعر المرجعي لأسعار النفط، وعموماً تكمن أهمية القطاع النفطي في تكوين إيرادات الميزانية من خلال الحصة الكبيرة للجباية البترولية من إجمال إيرادات الميزانية العامة أين تتعد في المتوسط 50% من إجمالي إيرادات الميزانية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 18: هيكل الإيرادات العامة (2008-2013)

الوحدة (مليون دينار)

نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات	إجمالي الإيرادات	الإيرادات العادية دون الجباية العادية	الإيرادات الجبائية		السنوات
			الجبائية العادية	الجبائية البترولية	
62.08%	2763000	199000	848600	1715400	2008
66.62%	3178700	237100	1014600	1927000	2009
51.36%	2993400	177200	1244500	1501700	2010
47.81%	3198400	195500	1473500	1529400	2011
43.78%	3469080	298300	1651740	1519040	2012
42.30%	382000	372700	1831400	1615900	2013

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قوانين ضبط الميزانية من سنوات (2008-2013)

يبين الجدول أعلاه موقع الجباية النفطية من الهيكل إيرادات العامة في الجزائر، وحسب إحصائيات الجدول تلعب الجباية بصفة عامة والجبائية النفطية بصفة خاصة دور رئيسي في تكوين إيرادات الميزانية العامة في الجزائر أين وصلت في سنة 2008 إلى 62.08% من إجمال الإيرادات، وقد تواصل تفوق الجباية النفطية إلى غاية 2012 أين عرفت الجباية العادية الحصة الأكبر من إجمالي الإيرادات متفوقة على الجباية النفطية، ويرجع سبب ذلك إلى السعر المرجعي المعتمد في إعداد الموازنة بموجبه يتم تسقيف الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات على شكل ضرائب ورسوم على أساس السعر المرجعي، وفي حالة ارتفاع أسعار النفط فإن الفائض من الجباية يتم توجيهه إلى صندوق ضبط الإيرادات¹، وللعلم أن السعر المرجعي للميزانية العامة في تلك الحقبة تتراوح في حدود 37 مليار دولار.

هـ- مساهمة العائدات النفطية في تكوين الاحتياطات الأجنبية: بالنظر إلى أن عائدات تصدير النفط تشكل الحصة الأكبر من إجمالي صادرات الجزائر، فمن البديهي أن تكون عائدات النفط المصدر لاحتياطات النقد الأجنبي، وأن الأخيرة تتبع مسارا يتوافق إلى حد كبير مع تطور الإيرادات النفطية، وعليه فهناك ارتباط وثيق

¹سليم قط وعبد الوافي بولويز، "الاقتصاد الجزائري بين واقع الربع واستراتيجية التنوع". مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية. العدد 04، 2018، ص 16.

بين أسعار النفط ومستوى احتياطي الصرف الأجنبي، حيث وفر ارتفاع أسعار النفط في السنوات الثلاثة عشر سنة الأولى من الألفية الثالثة للجزائر قدرا كبيرا من احتياطات النقد الأجنبي، أين بلغت 11.9 مليار دولار عام 2000 واستمرت في النمو سنة بعد سنة تزامنا مع تنمية أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى أن وصلت إلى مبلغ 114.79 مليار دولار سنة 2007¹، والجدول التالي يوضح تطور احتياطات الصرف الأجنبية.

جدول 19: تطور احتياطات الصرف الأجنبي وعلاقته بأسعار النفط في الجزائر خلال فترة 2008-2013.

السنوات	الاحتياطات الاجمالي (بدون ذهب) (مليار دولار)	أسعار النفط (دولار/البرميل)
2008	143.100	94.45
2009	148.910	61.06
2010	162.221	77.45
2011	182.224	107.45
2012	190.661	109.45
2013	194.012	105.87

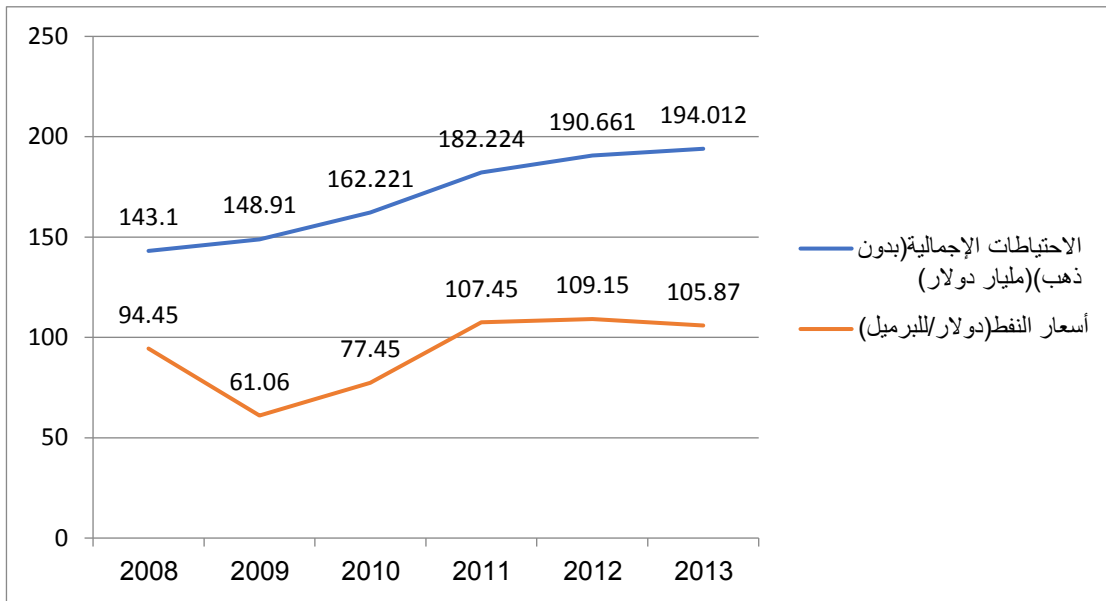
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: 1-Opec, annual statistical bulletin 2014, vienna, opec,2014, p82

2-Labanque d'Algerie, Rappor 2012, op.cit, p187.

3-Labanque d'Algerie, Rappor 2015, op.cit, p127

¹سهام شباب، المرجع السابق الذكر، ص156-157.

شكل 9 : تطور احتياطات الصرف الأجنبي وعلاقته بأسعار النفط في الجزائر خلال فترة 2008-2013.

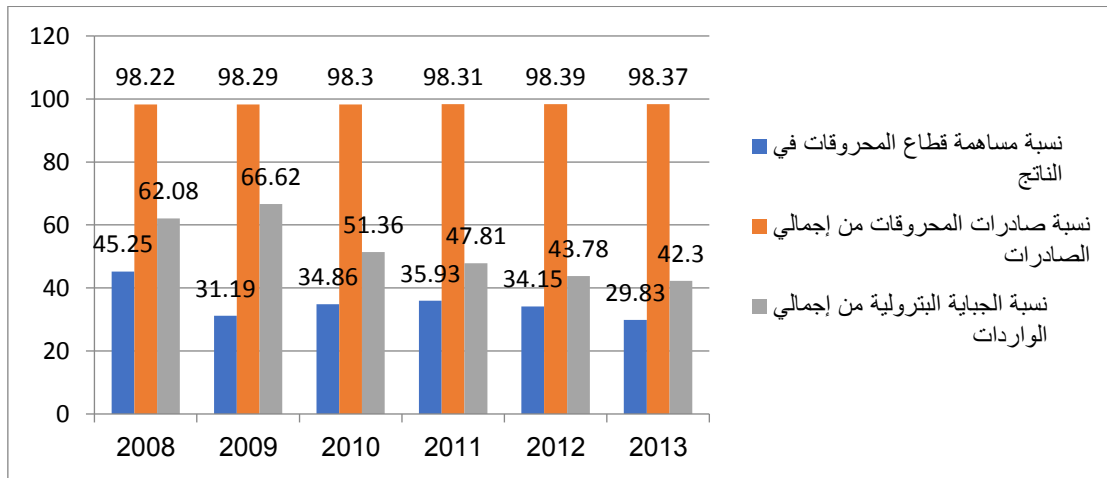


المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (19)

من خلال الجدول و الشكل أعلاه تظهر العلاقة الكبيرة بين حركة أسعار النفط، وحجم الاحتياطات الأجنبية، حيث انتقل احتياطات الأجنبية من رصيد 143.100 مليار دولار سنة 2008 إلى رصيد 194.01 مليار دولار سنة 2013، أي بزيادة ما نسبته 35.57% وبمتوسط نمو سنوي 6.82% لنفس الفترة، وهذا راجع إلى الطفرة الكبيرة في حصة الصادرات النفطية خلال نفس الفترة، بالرغم من تراجع هذه الأخيرة خلال سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية على أسعار النفط، ولكن بمجرد أن استعادة أسعار النفط مستوياتها في سنوات 2010 حتى 2012 تزايدت نسبة النمو في الاحتياطات المالية الأجنبية هي الأخرى، إذن العلاقة بين الاحتياطات المالية والأسعار النفطية هي علاقة طردية.

يتضح مما سبق أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل شبه كامل على مورد واحد وهو النفط، مما يجعله خاضعاً بشكل كبير لتقلبات الأسواق النفطية سواء السياسية أو الاقتصادية. وفقاً للمعطيات والتحليلات السابقة، يمكن وصف الاقتصاد الجزائري بأنه ذو بنية أحادية تركز بشكل أساسي على القطاع النفطي كركيزة أساسية للنشاط الاقتصادي، هذا الاعتماد الكبير يعزز من المخاطر المرتبطة بالتقلبات السلبية في أسعار النفط على المستوى الدولي، مما يعرض الاقتصاد الكلي للجزائر لتهديدات كبيرة، بناءً على ذلك فالإقتصاد الجزائري يعكس خصائص الاقتصاد الريعي التقليدي بوضوح، حيث يؤدي أي انخفاض في أسعار النفط إلى أزمات اقتصادية حادة تهدد استقراره.

شكل 10 : يوضح مساهمة القطاع النفطي في هيكل الاقتصاد الجزائري



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجداول: (16)، (17)، (18).

ثانيا) من الأزمة القطاعية النفطية إلى أزمة اقتصادية كلية في الجزائر: قناة ومكانزمات الانتقال

باعتبار الجزائر من الدول الرئيسية في إنتاج وتصدير النفط، ونظرا للمكانة الهامة في السوق النفطية، فإنها تعتبر من أبرز الاقتصاديات انكشافا على أزمة انخفاض النفط لسنة 2014، وهذا ما يجعلها مصدرا رئيسيا للاضطرابات وتدهور قيمة المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهذا ما يطلق عليه بالأزمات الاقتصادية، حيث أن التغير في أسعار النفط ينتقل إلى متغيرات الاقتصاد الكلي المحلي.

كما هو معروف إن العائدات النفطية في الجزائر تمثل أكبر نسبة في الإيرادات الإجمالية وهو عبارة عن إيراد حكومي يتحدد في إطار الميزانية العامة للدولة وعليه تكون فترات انتقال الأزمة النفطية إلى أزمة اقتصادية كلية تكون عبر قناة التجارة الخارجية وقناة سعر الصرف وقناة السياسة المالية للميزانية العامة.

1- قطاع التجارة الخارجية: تؤدي هذه القناة دور كبير في انتقال الأزمة النفطية إلى أزمة اقتصادية كلية في الجزائر، حيث أن هذه الأخيرة يعتبر اقتصادها مندمجا تجاريا مع الاقتصاد العالمي خاصة ما تعلق بالأسواق النفطية، فالمحروقات بصفة عامة والنفط بصفة خاصة يعتبر المصدر الرئيسي لمداخل الجزائر، حيث تعتمد عليها بنسبة تفوق 98% من صادراتها، حيث أن حدوث كساد اقتصادي يكون أثره أكيد على تراجع الطلب على الطاقة بصفة عامة والنفط بصفة خاصة، هذا ينعكس على انخفاض أسعاره، وبالتالي تتكبد الجزائر خسارة مالية كبيرة جراء هذا التراجع.

وحسب دراسة الخبراء فإن أي انخفاض في أسعار النفط بـ 1 دولار يؤدي إلى خسارة في إيرادات الجزائر بين 500-600 مليون دولار، لهذا فإن قناة التجارة الخارجية تعتبر متغير تابع لأسعار النفط وتتحدد مقياسا لمدى الصدمات التجارية على ميزان المدفوعات¹.

وعليه فإن انخفاض متوسط سعر النفط من 109.92 دولار للبرميل في السداسي الأول من سنة من سنة 2014 إلى 38,90 دولار للبرميل في النصف الثاني من نفس السنة أي بانخفاض قدر 17.77% أثر واضح على نطاق واسع في إحصائيات التجارة الخارجية، ووفق لإحصائيات البنك الجزائري فقد أدت في بداية هذه الأزمة النفطية إلى انخفاض كبير من قيمة الصادرات من المحروقات، حيث تراجع من 31.88 مليار دولار في السداسي الأول إلى 26.58 مليار دولار في السداسي الثاني من نفس السنة أي بانخفاض قدر سنة 2014 بـ 16.62%، وقد استمر انخفاض صادرات المحروقات مع استمرار انخفاض أسعار النفط، أين تأزم الوضع في سنة 2015، حيث تراجعت الصادرات النفطية إلى 33.08 مليار دولار سنة 2015 بعدما كانت تبلغ 58.46 مليار دولار في السنة السابقة، أي بتراجع 43.4%²، وعليه فقد انخفضت الإيرادات الكلية للصادرات إلى 34.57 مليار دولار سنة 2015 مقابل 60.13 مليار دولار سنة 2014 أي بانخفاض 42.5%³. وبالمقابل ذلك انخفضت الواردات بمقدار 7.02 مليار دولار بين سنتي 2014 و2015. وفي ضوء هذه التطورات انتقل رصيد الميزان التجاري من نسبة توازن 2014 إلى عجز قدر 18.08 مليار دولار سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، ويعتبر أول عجز له بعد أكثر من ثمانية عشر (18) سنة من الفوائض⁴.

يُعزى العجز التجاري في الجزائر إلى محدودية قدرات الإنتاج المحلية، التي لا تكفي لتلبية الطلب الداخلي للسكان دون الحاجة إلى الاستيراد، كما يرتبط هذا العجز بقدرات التصدير، التي تعتمد بشكل كبير على عامل خارجي رئيسي يتمثل في أسعار النفط، وهو عنصر محوري يتأثر بوضعية الحقول النفطية المهددة بالنضوب، وقد انعكست هذه العوامل على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي⁵.

¹ أسماء بوزنورة، "أثار أزمة 1986 الاقتصادية على الموارد البشرية- دراسة ميدانية في ولايات: الجزائر العاصمة، قسنطينة، الميلية". مجلة دراسات اقتصادية، العدد 03، 2016، ص 48.

² Labanque d'Algerie, Rappor 2012, op.cit, p187.

³ فاطمة لعربي، قويدر عياشي، "مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل استمرار الأزمة البترولية 2014". مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، المجلد 06، العدد 06، 2019، ص 349.

⁴ Labanque d'Algerie, Rappor 2012, op.cit, p187.

⁵ بشير مصيطفي، نهاية الربيع (الأزمة والحل). جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 17.

2- قناة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار: أثرت أزمة النفط في عام 2014 على الاقتصاد الجزائري، حيث انتقلت تداعياتها من قطاع التجارة الخارجية إلى سعر صرف الدينار الجزائري، وذلك ووفقاً للمنظرين الاقتصاديين فإن عجز ميزان المبادلات التجارية عندما تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية مقارنة بعرضها. في هذه الحالة تميل قيمة العملة المحلية إلى الانخفاض مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، وهذا ما شهدته الجزائر حين تراجعت قيمة الدينار الجزائري خلال الأزمة النفطية لعام 2014¹. فبمجرد عجز في الميزان التجاري بالتزامن مع الانخفاض الكبير في قيمة عملات أهم الدول الشريكة أمام الدولار الأمريكي أدى ذلك إلى تراجع سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار، ويعود ذلك أساساً إلى انخفاض صادرات الجزائر نتيجة تراجع أسعار النفط، مما أسفر عن نقص في المعروض من العملة الأجنبية، وبالتالي تفاقم العجز في الميزان التجاري، مما اضطرت الجزائر إلى شراء العملة الصعبة، مما أدى إلى زيادة عرض العملة الوطنية وارتفاع سعر صرفها، ونتيجة لذلك تجاوز عرض الدينار بشكل كبير الطلب عليه، بسبب لجوء البنك المركزي الجزائري إلى خفض إداري لقيمة الدينار بهدف تعويض خسائر الميزانية الناتجة عن انخفاض إيرادات الجباية النفطية، كما استهدفت هذه الخطوة الحد من الواردات، حيث إن ضعف الدينار يجعل المنتجات الأجنبية في السوق الوطنية أقل جاذبية بسبب ارتفاع أسعاره²، ونتيجة لتطورات الأنفة الذكر سجلت قيمة الدينار الجزائري أكبر معدل تراجع مقابل الدولار الأمريكي، حيث فقدت بين سنتي 2014 و2015 نحو 21.87% من قيمتها وقيمة 9.34% مقابل اليورو بين سنتي أنفة الذكر³ مما انعكس ذلك على:

- ارتفاع الأسعار المواد الغير المدعمة.

- ارتفاع فاتورة الدعم الحكومي.

- ارتفاع مؤشر التضخم ابتداء من 2016⁴.

3- قناة المالية (الميزانية): كما تطرقنا في المطلب السابق إن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على ميزانياتها على مبيعات النفط، والذي يحدد في إطار الميزانية العامة للدولة، والتي تدخل في إطار السياسة المالية للدولة، ولذا فإن حسب المنظرين إذا كانت السياسة المالية تستجيب للتغيرات أسعار النفط فإنها تؤثر على

¹ فتحة مختاري وعبد الوهاب شنيخر، أثر تغير سعر صرف الدولار الأمريكي على الميزان التجاري. دراسة قياسية للفترة (1990-2016). مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 2، العدد 2، 2016، ص 90.

² بشير مصيطفي، المرجع السابق الذكر، ص ص 21، 22.

³ حنان العمرابي، "الاقتصاد الجزائري: الأزمة والمخرج". مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، 2018، ص ص 542، 543.

⁴ بشير مصيطفي، المرجع السابق الذكر، ص 23.

متغيرات الاقتصاد الكلي، وبالتالي فالسياسة المالية هي قناة أساسية لانتقال صدمات أسعار النفط في الدول المصدرة لها¹، وعلى اعتبار أن تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر يعتمد بشكل كبير على الجباية النفطية، والتي ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط فإن تغيير في أسعارها يؤثر حتماً على حصيلة الجباية البترولية، وهذا ما حدث على إثر انخفاض أسعار النفط في السداسي الثاني من سنة 2014 جعل التوازن المالي الجزائري في خطر، حيث أن هذا الانخفاض أثر على المالية العامة أين انخفضت إيرادات الضريبة على النفط من 3678.1 مليار سنة 2013 إلى 3388.33 مليار دينار سنة 2014 إلى 2433.74 مليار دينار سنة 2015، أي بانخفاض ما نسبته 33.83% إذا ما قورن بسنة 2013 في الوقت الذي ارتفعت فيه النفقات العمومية التي انتقلت من 6024.1 مليار دينار سنة 2013 إلى 6895.7 مليار دينار سنة 2014 إلى 7656.3 مليار دينار جزائري سنة 2015²، وهذا بالرغم من انزلاق أسعار النفط وتقلص جبايته إلا أن الجزائر واصلت سياستها التوسعية للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، ليطم بذلك تسجيل عجز الرصيد الإجمالي للخزينة بلغ 2553.2 مليار دينار في سنة 2015 أي ما نسبته 15.4% نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي مقابل 3,7% في 2014 و0.4% في سنة 2013، وعليه فإن ارتفاع النفقات العمومية بـ 6660.6 مليار دينار وانخفاض إيرادات الميزانية بـ 635.3 مليار دينار هو ما أدى إلى العجز في الميزانية العامة³. وقد انعكس هذا العجز على صندوق ضبط الإيرادات، والذي عرفت احتياطياته تتآكل بشكل كبير منذ بداية الأزمة النفطية، وذلك لتمويل هذا العجز في الموازنة المالية من طرف هذا الصندوق بواقع 89.1%، مما جعل رصيده ينخفض من 4408.5 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 2072 مليار دينار في نهاية 2015⁴. نتيجة للمعطيات السابقة، سادت حالة من الذعر والخوف تجاه المستقبل المجهول وما قد تقول إليه الأزمة. أدى ذلك إلى تحفظ الدولة وتراجعها في سياساتها، حيث تبنت نهجاً حذراً تمثل في اتخاذ إجراءات سريعة لتقليص وتقييد النفقات. هذه التدابير أثرت سلباً على الاستثمار والأنشطة الاقتصادية المختلفة. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن السياسة المالية التوسعية في الإنفاق في الجزائر كانت إحدى القنوات التي انتقلت من

¹ عبد السلام بوخروفة، "فعالية السياسة المالية في التقليل من آثار الصدمات النفطية على التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري". (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات مالية)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2019، ص 73.

² عبد القادر قطاف و أحمد هيشر و طلحة أحمد التجاني، "انعكاسات أسعار النفط على التوازنات الداخلية - دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (2015-2016)". مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2019، ص 309.

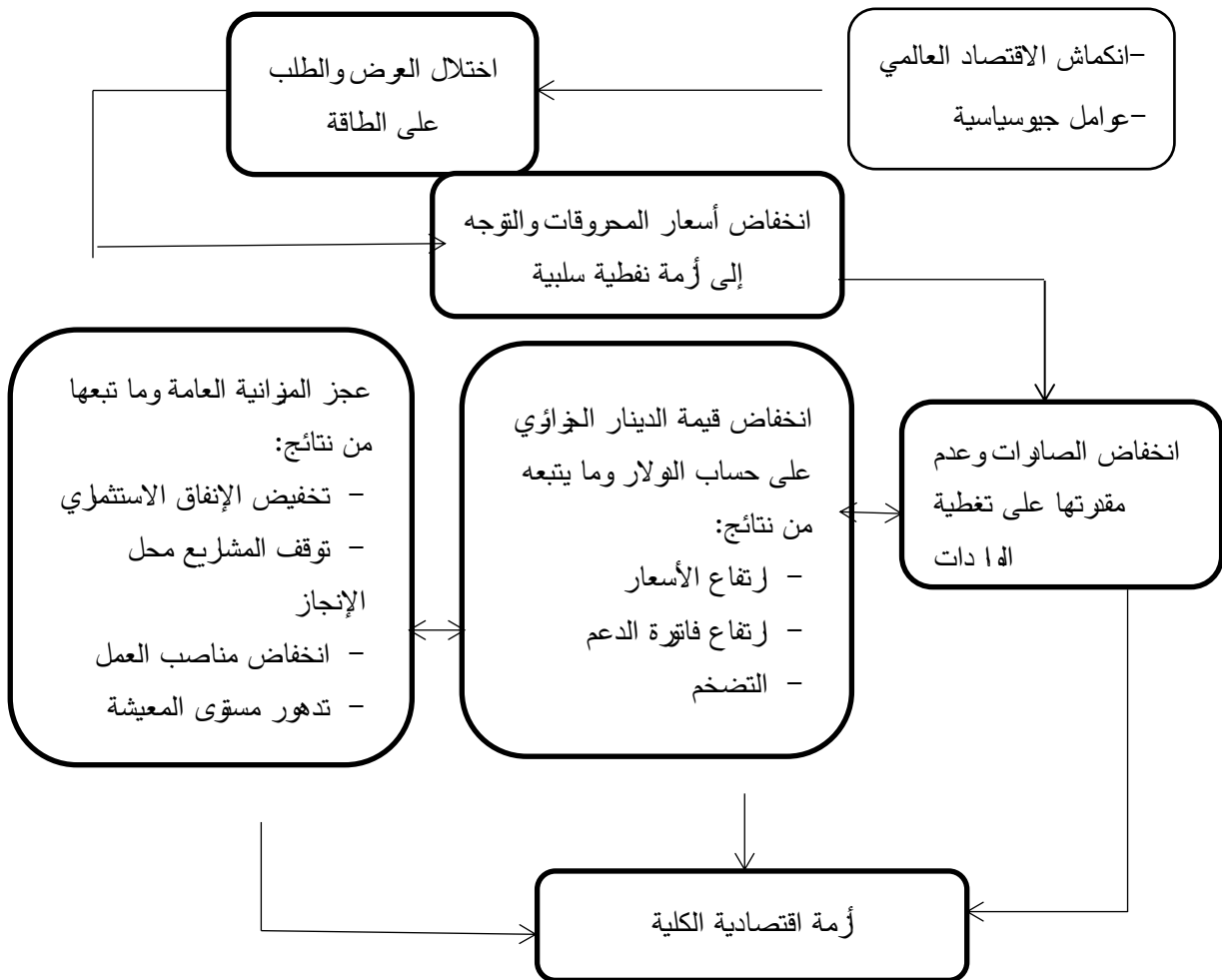
³ Banque d'Algerie, rappor 2015, op.cit, p61.

⁴ ليلي صالح و عدة ملاح، "تحديات الاستدامة المالية للجزائر في ظل تأثير انخفاض أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية". مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 03، 2018، ص 101.

خلالها صدمة انخفاض أسعار النفط عام 2014 إلى الاقتصاد الكلي، حيث إن مستويات الإنفاق الحكومي المرتفعة تُعد صعبة التخفيض عند تراجع عائدات النفط.

عموما من خلال استعراض المؤشرات السابقة إن تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة النفطية 2014 وانتقالها إلى أزمة اقتصادية كلية مرتبطة أساسا بالانكماش الاقتصادي العالمي وعوامل الجيو سياسية التي لعبت محورا رئيسيا في التأثير على الأسواق النفطية، وعلى اعتبار أن الصادرات النفطية تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي والمصدر الرئيسي للدخل الوطني وإيراد رئيسي في إعداد الميزانية العامة للدولة فإن انخفاض أسعاره ابتداء من النصف الثاني من سنة 2014 أثر على الوضع الموازنات العامة ومعدلات النمو الاقتصادي، وذلك بانتقالها من أزمة نفطية إلى أزمة اقتصادية كلية، وذلك عبر قنوات التجارة الخارجية وسعر الصرف والميزانية العامة ويمكن توضيح هذه القنوات في المخطط الموالي:

شكل 11 : الأزمة النفطية 2014 وانتقالها إلى أزمة اقتصادية كلية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث

المبحث الثاني: الخلفيات المؤسسة للأزمات الاقتصادية في الجزائر في ضوء لعنة الموارد النفطية

إن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر هي حلقة في سلسلة طويلة من الحلقات، فلا يمكن حصرها أو وصفها على أنها مجرد تدهور وانخفاض أسعار النفط، كما يبررها النظام السياسي فالأزمة الاقتصادية هي محصلة لإفرازات منطق ممارسة السلطة في الدولة، ولا يمكن فهم خلفيات وجدور الأزمة الاقتصادية في الجزائر إلا من خلال معرفة علاقة الربيع النفطي بالنظام السياسي، وذلك بتحليل التفاعلات السياسية والمجتمعية في قلب الآلة توزيعية الربعية للنفط باعتبار أن تاريخ الأزمات الاقتصادية يوضح أنه رغم تغير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا أن الثابت هو مكانة النفط في وثيرة الأزمات عامة والازمات الاقتصادية خاصة. فالنفط قدم عوائد مالية هائلة وفرصة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، إلا أن الواقع يكشف أنه عجز بناء اقتصاد قوي ومتعدد الذي يمكنه التصدي إلى مختلف تقلبات أسعار النفط بل أدخله في دوامة مستديمة من الاختلالات الهيكلية لا تظهر انعكاساتها إلا في حالة انخفاض أسعار النفط.

المطلب الأول: أزمة الدولة الربعية في الجزائر: الربيع النفطي كمصدر لشرعية وبقاء النظام السياسي على حساب بناء اقتصاد وطني.

تطرقنا سابقا (الفصل الثاني) أن الدولة الربعية تتعدم الحوافز لبناء اقتصاد وطني منتج وإن ضمان بقائها يكون برفع وتوسيع من قدرتها التوزيعية المستمرة للربيع، وليس على الإنجاز الاقتصادي، وينجم عن ذلك تشكيل بيروقراطية متضخمة وغير فعالة، بالإضافة إلى تنامي سلوك الاستحواذ على السلطة واستمرارها.

تعد الجزائر مثالا واضحا على الدول الربعية المتجددة، حيث يظهر تاريخ الاقتصاد السياسي الجزائري نمطاً متكرراً: كلما شهدت البلاد طفرة نفطية، تبعتها بشكل مباشر أزمة اقتصادية واجتماعية ثم سياسية نتيجة انخفاض أسعار النفط، فقد استقادت الدولة من عائدات ضخمة خلال الطفرة النفطية الأولى (1973-1986) والثانية (2001-2014)، لكن مع كل تراجع في الإيرادات النفطية، برزت أزمات اقتصادية خانقة تؤدي بدورها إلى أزمات سياسية. ويبرز هذا النمط دور الربيع النفطي في استقرار النظام السياسي خلال فترات ارتفاع العائدات، وتهديده بزوال النظام في حالة نضوبها، وهكذا يتضح أن الربيع النفطي لا يسهم فقط في إعادة إنتاج الدولة الربعية وتجديدها، بل يرتبط أيضاً بتراجع الأداء الاقتصادي.

وقد أكد هذا الطرح الوزير الأسبق "لعيد عبد السلام" * بقوله "نحن الذين طورنا البترول، وربما نكون قد غطينا كل العيوب وكل التجاوزات النظام وهذا مشكل النظام السياسي"¹، فالنظام السياسي الجزائري عمل على تطوير الاقتصاد التوزيعي بدل الاقتصاد الإنتاجي وليس غريبا أن يساعد هذا الاقتصاد التوزيعي في النظام الجزائري على تحصيل الشرعية وتعزيز سلطتها بدل القيام بتحديث اقتصادي قوي ومتنوع لا يتأثر بتقلبات أسعار النفط وعموما يمتلك النظام السياسي الجزائري في إطار استراتيجية البقاء عدة آليات و ميكانيزمات التي أثرت على الاقتصاد الجزائري .

أولاً) النسق التوزيعي الربعي: الاستقطاب الزبوني وشراء السلم الاجتماعي

تتميز الدولة الربعية بسيطرة السلطة المطلقة على عائدات الربح، مما يمنحها القدرة الكاملة على إعادة توزيع هذه العائدات بما يخدم مصالحها الخاصة، ونتيجة لذلك تصبح الوظيفة الأساسية للنظام السياسي في الدولة الربعية هي الوظيفة التوزيعية المطلقة، على حساب التركيز على الوظيفة الإنتاجية أو الاستخراجية.

وبالعودة للجزائر ففي دراسة أقامتها الباحثة "فضيلة عكاش" لتفسير آلية توزيع الثروة من قبل النظام السياسي بتركيزها على خصوصية الدولة الربعية في الجزائر على خلفيات الاحتجاجات الاجتماعية، والتي توصلت إلى جملة من السياسات التوزيعية الخاصة بالنظام السياسي في الجزائر تقدمها على النحو التالي:

- سطوة بيروقراطية الدولة الربعية التي تستمد مشروعيتها واستقرارها واستدامتها من اختصاصها في توزيع الربح، ومن تكريس الصيغة الربعية للاقتصاد السياسي للدولة.

- تستأثر السلطة في حيازة وتوزيع الربح عبر تقييد الحريات العامة، إضعاف القوى السياسية والاجتماعية، وإقصائها من المشاركة في صنع السياسات العامة، مما يتعارض مع قيم الحوكمة الرشيدة التي تعتمد على توزيع عقلاني للموارد وتنميتها.

- تكريس اقتصادي سياسي ربيعي وذلك لغيب النية الواضحة في إصلاح المنظومة الاقتصادية وتدوير العائق البترولي نحو تكريس اقتصاد منتج للثروة وفقا لمنطق السوق، الأمر الذي لا يسمح بتكوين طبقة برجوازية وطبقة منتجة تعمل على تكريس نفوذها الاقتصادي و ثم تطلب بحقوق سياسية تصب ضمن قيم الاقتصاد الحر بعيدة عن تدخل الدولة المشرفة.

* عبد السلام بلعيد: رئيس الحكومة السابق 1992-1993 من مواليد ولاية سيف (عين الكبيرة) في 20 جويلية 1928 وتوفي في 27 جوان 2020، كما تقلد عدة مناصب سامية في فترة حكم هواري بومدين رئيسا، شغل منصب المدير العام لشركة سوناطراك (1964-1965)، ووزير الصناعة والطاقة (1965-1977) ووزير الصناعات الخفيفة (1977-1979). نقلا

عن: بلعيد عبد السلام/ https://ar.wikipedia.org/wiki/بلعيد_عبد_السلام

¹Mahfoud bennounet ali El kenz, **le hasard et l'histoire :entretiens avec belaid abdesselam**, ENAG Editions, Algerie.1990, p453.

- توزيع اجتماعي غير عقلاني لصالح بعد الفئات الأجيال البرجوازية الصغيرة وأقحامها ضمن السلوك السلطوي.

- توجيه عوائد الربح نحو قطاعات طفيلية يغلب عليها استيراد السلع والخدمات من الخارج إلى جانب الوقوف أمام الاستثمارات المنتجة للثروة خارج المحروقات.

- إقصاء الطبقة الوسطى من الاستفادة من عوائد الربح وهذا ما كرس على الغالب القوة الصامتة على مستوى الانتخابات الوطنية¹.

من خلال هذه العناصر نستكشف أن السلطة تقوم بإعادة توزيع الربح في صيغ مختلفة لكسب الشرعية السياسية على حساب الاقتصاد الوطني. حيث استعملت كل الطرق والآليات من أجل الخلود في السلطة ومن بين هذه الطرق:

1- استقطاب الزبونية: لقد عملت السلطة من أجل ضمان بقائها إلى توسيع دائرة الاستقطاب الزبوني، وذلك من بتجنيد أكبر عدد ممكن من الزبائن الموالين لها مقابل الاستفادة من مزايا المادية والمناصب الحكومية²، عمل النظام على استقطاب المعارضين السياسيين من مختلف أحزاب المعارضة، وأوضح مثال على ذلك هو انضمام حركة مجتمع السلم إلى التحالف الرئاسي الذي ضم أيضاً جبهة التحرير الوطني والتجمع الديمقراطي، بهدف دعم برنامج رئيس الجمهورية، كما تم استقطاب بعض أعضاء حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية من خلال منحهم حقائب وزارية في الحكومات المتعاقبة. وقد لخص "عبد الرحمان حاج ناصر"^{*} العلاقة بين توزيع المنافع الربعية والزبونية في الجزائر بقوله " لكل سلطة موازية اقتصادها الموازي وقاعدتها الشعبية الموازية"³، فالنظام الجزائري في جميع فترات حكمه من 1999 إلى غاية 2019 عمل على تكوين مجموعة الموالاة عن طريق شراء تأييدها وادخالها ضمن نطاق الزبونة.

وفي هذا الصدد قامت السلطة باستحوادها على منظمات المجتمع المدني بمختلف المجالات والتخصصات والتي يمكن اعتبارها أنها أجهزة إدارية أكثر من كونها مجموعات اجتماعية، وهذا ما أكدته الباحثة **melami**

¹ محمد رضا سلطاني، "الاقتصاد الريعي والتحول الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر من 1998-2015". (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2020-2022.

² حسين بشيم وسفيان فوكة، "إشكالية الديمقراطية في الدول الربعية حالة الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 59، العدد 01، 2022، ص 849، 850.

* عبد الرحمان حاج ناصر هو اقتصادي جزائري تقلد عدة مناصب عليا في الجزائر قبل أن يمارس مهام محافظ البنك المركزي الجزائري (1989-1992)، نقلا عن: عبد الرحمان حاج ناصر / <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

³ عادل أورابح، "الدولة الربعية وإشكالية الأمن - دراسة حالة الجزائر -". (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية دولية)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص 283.

Mataresse في دراسة قامت بهافي مقال نشر في مجلة **LeMagazine de l'Afrique**، والتي استخلصت أن السلطة الحاكمة تسيطر وتتحكم على مؤسسات المجتمع المدني عن طريق السياسة التوزيعية للربيع النفطي¹.

وفي نفس السياق لم يقتصر النظام على الاستحواذ على التنظيمات الاجتماعية الحديثة فحسب، بل قام أيضًا بتشكيل تحالفات زبونية مع أشكال تقليدية من التنظيم الاجتماعي مثل المساجد والزوايا، حيث تمكنت النخب الحاكمة من تقليص دورها الأساسي وتحويلها إلى أدوات تساهم في إضفاء شرعية على النظام السياسي، وفي هذا الإطار يقول أمين زاوي "الحزبان الكبيران في الجزائر هما حزب الإدارة وحزب الزوايا، وكل عملية سياسية عليها أن تأخذ شفاة هدين الحزبين فالحزب الأول هو منتج ثقافة البيروقراطية والتزوير المعمم والرشوة الممنهجة والحزب الثاني هو منتج ثقافة الطاعة الدينية التي تنتج البركة لتوزعها على ممارسي الحكم الذين بدورهم يغدقون عليها أكياس المال"².

فمنذ تولي الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة عمل تدعيم المؤسسات الدينية التقليدية الممثلة في الزوايا، وذلك باعتبارها أهم القوى السياسية والاجتماعية في الجزائر ولها تأثير أكبر من أي حزب سياسي آخر، لأنها قادرة على تغيير نتائج الانتخابات خاصة في المناطق الريفية، وفي المقابل من ذلك تحظى هذه التنظيمات بامتيازات ومكافآت ريعية سواء من خلال الدعم المالي أو منح المناصب، حيث أن أغلب وزراء الشؤون الدينية جاءوا من الزوايا³.

أن نظام الحكم الجزائري قد استطاع في فترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في احتوائه وسيطرته على جميع التنظيمات الاجتماعية بشكليها الحديث والقديم، وتحويلها وتوظيفها كأداة للحفاظ على استقرار النظام السياسي وخلوده وذلك بتعبئة الجماهير بما يخدم خياراتهم السياسية.

وما يقال على مؤسسات المجتمع المدني يقال على القطاع الخاص، خاصة إذا علمنا بالطبيعة المشوهة التي تكونت منها البرجوازية الجزائرية، إن صحة التعبير عنها والتي نشأت حسب ما طرحه الأستاذ هواري عدي "إنها برجوازية خرجت من كنف الدولة" وهي تختلف عن نشأة البرجوازية الأوروبية، ونفس الطرح الذي طرحه كل من غريغوار دلهاي (Delhye Gregoire) ولويك لوياب (Loic Iepape) في مقال لهما حول التغيرات الاقتصادية في الجزائر أين يعتبرون أن القطاع الخاص جاء عن طريق النهب وسيطرة لرجال

¹Melani Mataresse, "la socite civile servaint" , le magazine de l'Afrique, n⁰27, 2012, p20.

²أمين الزاوي، الجزائر.... الزوايا بين الدين والسياسة، عربية Independent، 28 نوفمبر 2019، تاريخ التصفح 24 جانفي على موقع: <https://www.independentarabia.com/node/7476>

³الجزيرة نت، الزوايا بالجزائر - تأثير سياسي يتجاوز الأدوار التاريخية، 02 جانفي 2017، تاريخ التصفح، 25 جانفي 2024 على موقع: <https://www.aljazeera.net/news>

ومسؤولين كبار في الدولة، وذلك بتحويل رؤوس الأموال التي نهبها من الأجهزة الإدارية للدولة وإعادة استثمارها أي نقلها من الحقل السياسي إلى الحقل الاقتصادي¹.

وبالعودة للعلاقة الزبونية بين القطاع الخاص والدولة الريفية خلال فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، التي تميزت بالطفرة النفطية، نجد أن معظم رجال الأعمال كانوا جزءًا من شبكات زبونية للاستفادة من المزايا والامتيازات وضمان الحماية من رجال نافذين في السلطة. وفي المقابل كانوا يظهرون الولاء والدعم لمرشح السلطة في الانتخابات، بل تجاوز ذلك إلى تمويل الحملات الانتخابية². وبالفعل لقد قام منتدي رجال الأعمال بمساندة المرشح السيد عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئيسية من 2004 إلى غاية 2014، وهذا ما وقفت على تسميته الباحثة لويذة أيت حمادوش "بالمقايسة السياسية"؛ أي لكل جهة مورد تقدمه للجهة الأخرى من جهة تمنح السلطة التمويل والقروض البنكية والصفقات العمومية دون أي شروط أو معايير تجارية أو قانونية وفي المقابل يقوم القطاع الخاص بدعم وتأييد مرشح السلطة من خلال توفير الدعم اللوجستي والإعلامي والمالي³؛ أي محاولة لفك هذا الارتباط يتم إقصاؤها فورًا وهو ما حدث مع الوزير الأول عبد المجيد تبون عندما حاول كسر شبكة الزبونة بين القطاع الخاص والسياسة والسلطة.

وعلى ضوء ذلك فإن الحديث على القيمة المضافة التي يساهم القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري، فهو لم يستطع تحريره من تبعية المحروقات، ويرجع ذلك حسب المختصين أن نظام الدولة الريفية لا يسمح بنمو إلا القطاع الخاص الغير الإنتاجي كالقطاع الأشغال العمومية وقطاع التجارة الخارجية علي حساب القطاع الخاص الإنتاجي، وهذا إن دل على شيء فهو يدل أن هذا الأخير ينشط في مناخ اقتصادي منتج ومتنوع ولا يحتاج إلى الوساطة والتحالفات ضمن شبكة الزبونية، عكس القطاع الخاص غير الإنتاجي الذي يتغدى في إطار الدولة الريفية القائمة على الزبونية⁴.

¹ للمزيد حول أطروحات نشأة وتطور القطاع الخاص في الجزائر أنظر كل من:

A-Lahouari Addi, *L'impasse du populisme l'Algerie collectivite et etat en construction*, e.n.a.l, Alger 1990.

b-Gregoire Delhaye et Loic lepape, *transformation economique en Algerie : privation ou predation de letat* journal des anthropologues, 96-97, 2004, consulte le 20/12/2023 url : <https://jds.revves. Org-1827>.

² norededine grime, *Entrepreneurs, Pouvoir et Société en Algérie*. Casbah Editions, Algérie.,2012 p64.

³Louisa Dris Aït Hamadouche *La société civile vue à l'aune de la résilience du système politique algérien. L année de maghreb*,N16,2017,pp289-306

⁴ نوري دريس، "الممارسة الريفية الزبونية السياسية وإشكالية تشكل المجتمع المدني في الجزائر المعاصر": مقارنة سوسولوجية للعلاقة الدولة المجتمع". (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاجتماع، تخصص إدارة الموارد البشرية)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف، 2015-2016، ص ص215-217.

ضمن هذا الإطار التحليلي كشف خبراء الديوان الوطني للإحصاء أن الجزائر فقدت نسيجها الصناعي لحساب القطاع التجاري 55% من مجموع المؤسسات هي مؤسسات تجارية ثم تليها مؤسسات بقطاع الخدمات 34% من مجموع المؤسسات فقد تحول العديد من المنتجين في الجزائر إلى أنشطة الاستيراد والتصدير¹، مما جعل الاقتصاد الجزائري يُعرف باقتصاد "استيراد-استيراد"، حيث وصل الأمر إلى حد استيراد مواد مثل الحجر والحصى، وقد أسهم تشجيع النظام السياسي للتوجه نحو القطاع التجاري في تفاقم ظاهرة البازار أو الاقتصاد الموازي، التي تعرقل أي جهود حقيقية لتطوير وتنويع الاقتصاد

2- شراء السلم الاجتماعي: استقرار الاجتماعي بهدف استقرار سياسي

كما أشرنا سابقاً في الدول الربعية تحصل الدولة على عائدات النفط بشكل مباشر، مما يمنحها حرية وامتيازاً كبيرين في توزيع هذه العائدات بمرونة ودون قيود تُذكر، وبناءً على مصالحها وأهدافها، تختار الدولة الفئات الاجتماعية التي تشاركها في الاستفادة من هذه العائدات.

ففي دراسة لكل من الاستاذ "نورالدين دخان و الاستاذة أمينة مزراق" تحت عنوان "الريع السند الاقتصادي للدولة في المجال السياسي العربي" يقران أن في الدولة العربية الربعية يصبح الريع سند اقتصادي يمنحها قدرة وقوة إضافية للبقاء والاستمرارية، وذلك عبر استثمارها في سياسات شراء الولاء والسلم من أجل تدعيم نموذج الدولة و السلطة القائم على الاستقرار السياسي². وبإسقاط ذلك على الدولة الربعية في الجزائر، فقد استفادت هي الأخرى من الطفرة النفطية الثالثة 2000-2014 لضمان استمرارية النسق السياسي، وذلك عن طريق استثمار هذه الطفرة في سياسة شراء السلم الاجتماعي، أو كما يسميها نوردين بكيس "الرشوة الاجتماعية".

إن امتلاك النخبة الحاكمة في الجزائر آلية التوزيع الريع النفطي قد عزز من قدراتها على المساومة وفرض عقد اجتماعي بينها وبين رعاياها، فالريع النفطي يعتبر ورقة تفاوضية على طاولة التنازلات، حيث يبرز قبول المجتمع بالنظام في مقابل حصوله على مزايا ومنافع الريع، أي ما يطلق عليها معادلة حرية المجتمع مقابل منافع اقتصادية واجتماعية³.

¹ الشروق أونلاين، "القطاع الخاص يسيطر على 96 بالمئة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر 05/02/2012، على موقع الإلكتروني <https://www.Echorouk online. Com> :

² نور الدين دخان ومزراق أمينة، "الريع السند الاقتصادي للدولة في المجال السياسي العربي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد 01، 2018، ص ص 117، 118.

³ نوردين بكيس، "الحركات الاحتجاجية في الجزائر بين كثافة الاحتجاجية ومحدودية التطور: قراءة سوسيولوجية للحركات الاحتجاجية لسنة 2011". (أطروحة الدكتوراه في علم الاجتماع) كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2013 - 2014، ص 136.

فمنذ وصول الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم تدعمت خزينة الدولة بمبالغ مالية غير مسبوقة، وهذا ما جعلها تخصص وتوسع من البرامج الخاصة بالفئة الاجتماعية، والتي يطلق عليها النظام السياسي سياسة الدعم الاجتماعي أو التحويلات الاجتماعية، إلا أنها تحمل في جوهرها وسيلة لشراء الولاء والسلم الاجتماعي¹، فقد مثلت هذه السياسات مصدر افتخار بالنسبة للحكومات المتعاقبة، والتي تعطيها أبعادا رمزية وإيديولوجية رغم ما تحمله من تمييز لا عقلاني واللاعادلة في التوزيع وهي موجهة كليا للاستهلاك، وليس للاستثمار ودون أن تخضع للحسابات والجدوى الاقتصادي بل نتيجة لضغوط اجتماعية.

فتشير الاحصائيات أن التحويلات الاجتماعية تضاعفت بأكثر من 4 مرات بين سنة 1999 إلى غاية 2008، وهذا ما نلاحظه بالنظر إلى تصاعد قيمة هذه التحويلات من 315 مليار دينار إلى 1207.8 مليار دينار لنفس السنوات السابقة، ويعود ذلك إلى زيادة الدولة لتكلفة دعمها لأغلب المواد المستهلكة الأساسية².

وضمن هذا الإطار يمكن إظهار العلاقة بين الدولة الربعية في الجزائر وشراء السلم الاجتماعي بقدرتها على احتوائها لأحداث الربيع العربي، وهي احتياجات طلب فيها الجزائريون من خلالها بالمزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وجاءت هذه الاحتياجات تماشيا مع الظروف الإقليمية المحيطة بها، حيث طالبت شعوب المنطقة بالحرية والديمقراطية مثل: مصر وتونس وليبيا، وفي هذا السياق جاءت دراسة "أكرم بلقايد" تحت عنوان:

L'Algerie, une Exception en marge du printemps Arab، وذلك محاولة للإجابة على التساؤل لماذا الجزائريون لا ينتفضون بعد عام من بداية الثورات العربية ولاسيما في تونس ومصر، فقد أرجع ذلك إلى عوامل سوسيو اقتصادية، حيث إن امتلاك الجزائر لاحتياط الصرف ما قيمته 170 مليار دولار مع متوسط دخل سنوي قدره 50 مليار دولار جعلها تمتلك موارد مالية تضعها تحت تصرفها لشراء السلم الاجتماعي، فلا حسني مبارك (رئيس مصر سابقا)، ولا زين العابدين بن علي (رئيس تونس السابق) لديهما هذه الأرصدة المالية لقلب الموازين³، وبالفعل فقد استطاع النظام احتواء الاحتجاجات وتمييع الحراك الاجتماعي بما يخدم مصالحه، وذلك برصد مبالغ مالية إضافية.

¹ عبد السلام عبد اللاوي وأمال بوبكر، "نمط الدولة الربعية في شراء السلم الاجتماعي وأثره على الأمن الاقتصادي الجزائري". مجلة السياسة العالمية، المجلد 6، العدد 02، 2022، ص ص 968، 969.

² حسان حامي، "سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر: الكلفة الاقتصادية وحتمية الإصلاح، مبادرة الإصلاح العربي، 24 فيفري 2022،

تاريخ التصفح 2024/01/20 على موقع: <https://www.arab-reform.net/ar/publication/>

³ Les Cahiers de Akram Belkaïd ? L'Algérie, une exception en marge du « printemps arabe » P145. P145. L'Orien N107 2012

وفقًا لقانون المالية لعام 2012، بلغت التحويلات الاجتماعية حوالي 1500 مليار دينار جزائري، إضافة إلى زيادة أجور العمال التي وصلت إلى 8502 مليار دينار جزائري، بزيادة قدرها 10% مقارنة بسنة 2011، كما خصصت الحكومة مبالغ كبيرة لدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية، بقيمة 200 مليار دينار جزائري علاوة على ذلك، قدمت قروضًا بدون فوائد للشباب لتمكينهم من تأسيس مشاريعهم، إلى جانب منحهم إعفاءات ضريبية¹.

وبالتالي يُظهر نظام الدعم الاجتماعي في الجزائر غيابًا واضحًا لأبسط الأسس الاجتماعية والاقتصادية العقلانية، حيث يعكس طبيعة الدولة الريعية المستأجرة في جانبها الاجتماعي، فقد أصبح هذا الدعم أداة اجتماعية تُستخدم لشراء السلم والاستقرار، ضمن حلقات توزيعية تهدف إلى الحفاظ على استقرار النظام الريعي، ونتيجة لذلك لم تبرز طبقة اجتماعية رأسمالية قادرة على إنتاج الثروات.

المطلب الثاني: الفساد في الجزائر وعلاقته بالريع النفطي

لم يكن أحد يعلم حجم الفساد التي وصلت إليه الجزائر إلا مع بداية الحراك ومحاكمة رؤساء النخب السياسية في النظام والنخب البرجوازية التي تمثل القطاع الخاص، أين تم إظهار وإخراج الأرقام والإحصائيات الخيالية لاختلاس والممارسات الغير أخلاقية والمحسوبة والرشوة واستغلال النفوذ والمناصب... إلخ فقد انتشر الفساد إلى درجة أنه لا يمكن دراسته كظاهرة سلبية في المجتمع، وإنما كنظام وأداة من الأدوات الغير الرسمية تستخدمها النخب السياسية الحاكمة لصيانة واستدامة النظام السياسي.

أولاً) الفساد النسقي* المنهج: ثنائية الفساد السياسي والاقتصادي

أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة وثيقة بين الريع والفساد، وتأثير هذه العلاقة على فشل تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تُعد ثقافة الريع مصدرًا رئيسيًا للفساد، وهو ما يفسر الانتشار الواسع لهذه الظاهرة في العديد من الدول النفطية لا سيما في الدول العربية²، فحسب تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2004، تعتبر أن الدول العربية تعاني من فساد بنيوي لأنه يستخدم بصورة منهجية لتخريب العمل السياسي

¹Louisa Dris-Aït Hamadouche L'Algérie face au « printemps arabe » : l'équilibre par la neutralisation des contestations **confluences mediterrannee**. N81.2012 p62.

*الفساد النسقي "هو حالة مرضية متقدمة من الفساد وهو فساد يشمل كافة هياكل الدولة وبنياتها مما يجعل هناك تتداخل فيه عناصر السلطة السياسية بعناصر الثورة وتفتقد فيه الحدود بين العام والخاص، حيث يصعب التفريق بين السياسيين والبيروقراطيين من جهة ورجال الأعمال من جهة أخرى، أي أنه وضع تتداخل فيه الثروة والسلطة إلى درجة يصبح الفساد يتعدى من الفساد، مما يجعل فيه الفساد قاعدة وليس استثناء. للمزيد أكثر أنظر: محمد حليم ليمام، **الفساد النسقي والدولة السلطوية: حالة الجزائر منذ الاستقلال**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2017.

²Fatiha Talaite, Economie administree corruption et engrenge de la violence Algerie, **revuetier-monde**, n°161, 2009 disponible sur le sit: <https://Algeria-watch.org/p:67025>.

عبر احتواء النخب وخلق طبقات منتفذة لها مصلحة في استمرار الأوضاع القائمة واستعداد للاستثمارات في الدفاع عنها، وهذا ما يجعل الفساد الاقتصادي هو نتيجة طبيعية للفساد السياسي¹.

والجزائر لا يمكن أن تكون استثناء في جمل الدول النفطية، فقد ساهم الترسخ التسلطي واحتكار السلطة والاستبداد السياسي في الجزائر في تحويل الفساد السياسي تدريجياً إلى نظام حكم²، وهذا ما جعل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في بداية عهده يقر وبشكل واضح " إن الدولة مريضة معتلة إنها مريضة في إدارتها مريضة بممارسة المحاباة مريضة بالمحسوبية والتعسف وبالنفوذ والسلطة... إ.خ وشوهت مفهوم الدولة"³.

مع ترسخ الطابع الربيعي للدولة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في أوائل الألفية الثالثة، تفاقم الوضع بشكل كبير، حيث تشكلت شبكة علاقات قائمة على نظام المشتري والذبون تضم شرائح واسعة من المجتمع، أصبح الفساد السياسي أداة لضبط النزاعات، وسوقاً بديلاً للمشاركة السياسية، ومكافأة اقتصادية للإقصاء من السلطة، كما تحول إلى وسيلة لاستقطاب النخب الإدارية والسياسية والدينية، بما يضمن استمرارية النظام السلطوي وبهذا، أصبح الفساد السياسي العنصر المحوري الذي يوجه ويعزز أشكال الفساد الأخرى، كالإداري والاقتصادي، وفقاً لذلك، يرتبط الفساد السياسي والفساد الاقتصادي بعلاقة وثيقة، حيث يشكل الأول بيئة خصبة لنشوء وترسخ الفساد الاقتصادي، مما يجعله إحدى الأدوات الأساسية لاستدامة النظام التسلطي⁴.

ليس من المستغرب أن تكشف كبرى قضايا الفساد عن وجود ترابط وثيق وتشابك بين الفساد السياسي والاقتصادي، عن طريق شبكة زبونية تضامنية تجمع بين رجال الأعمال ومسؤولين نافذين في السلطة، تتيح هذه الشبكة فرصاً لنهب الثروات في حين تُستخدم هذه الثروات كوسيلة لتعزيز النفوذ السياسي وضمان استمرارية السلطة، وبالتالي تتجلى علاقة تبادلية بين الموارد السياسية والاقتصادية، حيث يدعم كل منهما الآخر⁵.

وفي هذا السياق ففي دراسة أجرتها أناستازيا زاجينونا (Zagainova Anastassiya) في إطار تحضير أطروحة دكتوراه حول الفساد المؤسسي في الدول الناشئة، ومن بين هذه الدول الجزائر، حيث بينت النتائج أن معدل الفساد الاقتصادي في الجزائر هما قطاع التجارة الخارجية والجمارك وقطاع البناء وقطاع

¹United Nation development programme, "Arab human development report 2004: to words freedom in the Arab world", united nation development programme Hashemite kingdom of Jordon, 2005, pp136-137.

²عادل أورابح، الدولة الربعية وإشكالية الأمن - دراسة حالة الجزائر -، المرجع السابق الذكر، ص 222.

³ أحمد بلعمري، "الجزائر الدولة المريضة بالفساد". القدس العربي، 28 أبريل 2013، تاريخ التصفح 2024/01/29 على

موقع: <https://www.alquds.co.uk/>

⁴عادل أورابح، الدولة الربعية وإشكالية الأمن - دراسة حالة الجزائر - المرجع السابق الذكر، ص 225.

⁵نفس المرجع، ص 300.

المحروقات¹، وإذا ربطنا هذه النتائج بما تناولناه سابقا في علاقة الربيع باستقطاب لزيوني في القطاع الخاص فهو أمر طبيعي لأن النظام السياسي الربيعي يشجع القطاع الغير إنتاجي، وتعتبر هذه القطاعات الأكثر استفادة من عملية توزيع الربيع وهي نفسها القطاعات الأكثر فسادا، ويمكن استدلال ذلك بقضايا الفساد لمسلسل سونطراك (1،2،3)، والتي تمثل قطاع المحروقات وهو مصدر الربيع، أما قطاع البناء يمكن تمثيله بقضية فساد طريق سيار شرق غرب، أما قضية فساد استيراد السيارات تمثل قطاع التجارة الخارجية وهي أداة لتهديب العملة الصعبة.

في هذا السياق يتضح أن العلاقة بين الفساد السياسي والاقتصادي تُحكم بسلوكيات السعي وراء الربيع، وفقاً لفرضية تفيد بأن زيادة تدفقات الربيع تؤدي إلى تقشي الفساد بشكل أكبر، ويتم ذلك من خلال سيطرة المسؤولين السياسيين على مصادر الربيع وتوجيهها بما يخدم مصالحهم واستدامة النظام المهيم، هذا الواقع يدفع رجال الأعمال إلى استخدام جميع الوسائل، بما في ذلك علاقاتهم الخاصة ومعارفهم، للتقرب من صناعات القرار بهدف الحصول على امتيازات ريعية، مما يؤدي إلى تصرفات تعزز الفساد والرشوة².

ويمكن استدلال ذلك في إطار توجه الدولة نحو سياسة التوسع في الاستيراد والقيام بمشاريع البنية التحتية في إطار المخططات التنموية أين حول انتباه رجال الأعمال من الأنشطة المنتجة إلى هذه القطاعات الغير إنتاجية، مما أدى إلى انتشار الفساد في هذه القطاعات نتيجة لمحاولات لاحتكار هذه القطاعات من طرف القلة من رجال الأعمال³، ويمكن الإشارة هنا إلى التقرير الصادر من البنك الدولي في جانفي 2005 وفق دراسة استقصائية للرأي بين رجال الأعمال الجزائريون وامتزامهما لاستثمار في الجزائر، وحسب التقرير فإن 75% من الشركات الخاصة الجزائرية تعترف بدفع رشاي عند التعامل مع أعوان الدولة، والتي تمثل أحيانا أكثر من 25% من حجم الأعمال وأكثر من ثلاث أضعاف مبلغ الضرائب⁴.

وتأسيسا عليه فإن الفساد يعتمد كليا على حجم المنافع والتكاليف التي تكون تحت تصرف النخب السياسية الحاكمة، وكلما كان لهذه الأخيرة سلطات توزيع المنافع على القطاع الخاص تنشأ حوافز الرشوة

¹Anastassiya Zagationv, la corruption institutionnalisée un nouveau concept issu de l'analyse du monde emergent », (these de doctorat en sciences economique), faculte de science economiques, universite de Grenoble, 2012, p130.

²Raouf Boucekkine et Rafic Boukalia Hassane, rente corruption et violence: l'emergence d'un ordre nouveau dans les pays Arabes! **Regards Econimiques** n92, 2011, p4.

³ سيف الدين بوزاهر، "أثر عوائد المحروقات على النمو الاقتصادي والحوكمة دراسة تحليلية وقياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995-2017)". (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك مالية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان - 2017-2018، ص213.

⁴ Rachid Tlemcami, Infîtah, globalisation et corruption liberation, liberation TayebChenntouf, **L'Algerie face a la mondialisation**, codesria, dakar, 2008, p38.

والفساد ونتيجة لذلك، أصبح النظام السياسي شديد الارتباط بالعلاقات المتبادلة بين المال والسلطة، مما أدى إلى اندماج وتداخل القطاعين العام والخاص.

هذه هي آليات الفساد الهيكلي في الجزائر حيث أصبح الفساد وسيلة أساسية لإدارة الحكم. وهنا يبرز التساؤل: كيف ترسخ هذا النوع من الفساد وانتقل من كونه مجرد مشكلة إلى مرض مزمن؟ كما وصفه الرئيس عبد المجيد تبون، بأنه ظاهرة انتشرت كالسرطان في أعماق المجتمع؟ للإجابة على هذا السؤال ننتقل من الطرح الذي قدمه مايكل جونستون Michael Johnston في كتابه "متلازمات الفساد الثورة، والسلطة والديمقراطية"، والذي رأى عندما تفقد المؤسسات فعاليتها في تطبيق المحاسبة والعقاب، يصبح الفساد في بيئة موالية للنمو والتجدر، مما يفسح المجال لانتشار جميع أشكاله بلا قيود¹.

وانطلاقاً من هذا إن النظام السياسي في الجزائر عرف منذ سنوات فساداً منظماً وممنهجاً، والذي مكن الدولة من الاستمرار والاستقرار، حيث لم تهدف سياساتها للقضاء على الفساد أو ثقافته، بل عرقلت أي جهود تهدد استقرار النظام القائم عليه²، وهذا ما كشفت عنه الوقائع أن أبرز قضايا الفساد في الجزائر، مثل "الخليفة" و"سوناطراك"، ظهرت من خلال تحقيقات أجرتها أجهزة عدالة أجنبية، وعلى الرغم من وجود تقارير صحفية داخلية وخارجية تؤكد تورط النخب الحاكمة في الفساد وامتلاكهم شركات وعقارات خارج البلاد، إلا أنهم نادراً ما يخضعون للمحاسبة أو المساءلة، ومن الأمثلة البارزة فضيحة "وثائق بنما" التي تضمنت أسماء مسؤولين ووزراء حكوميين بارزين، لكنها مرت دون تحقيق، على عكس ما حدث في الدول الديمقراطية التي باشرت تحقيقات قضائية لمعاقبة المتورطين. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد النظام السياسي في الجزائر على خطاب شعبي لتقليل أهمية قضايا الفساد، وأشهر مثال لذلك في أحد خطابات الرئيس حينما قال "إذا تكلمنا عن السرقة فكل الجزائريين باستثناء القليل قد سرقوا لا يوجد أحد لم يضع أصبعه في الفساد" فالنظام السياسي دائماً يجد آليات وميكانيزمات للتهرب والافلات من العقاب وجملة هذه الآليات نجد:

- التعامل مع قضايا الفساد كمسائل اقتصادية ومالية بحتة، مما يعفي النخب الحاكمة والطبقة السياسية من أي مسؤولية عن الفضائح³.

¹ Pour en Savoir plus: Michael Johnston, **Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy** Cambridge, University Press, 2005.

² محمد حليم ليمام، "الفساد النسقي والدولة الاستبدادية حالة الجزائر (1992-2012)". (أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيم السياسي والإداري)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2016-2017، ص218.

³ محمد حليم ليمام، الفساد النسقي ومشكلة التنسيق بين هيئات مكافحة الفساد في الجزائر، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 09، العدد 02، 2022، ص113.

- إضعاف مؤسسات الرقابة في الدولة عبر السيطرة على المؤسسات التشريعية والقضائية وإدخالهما في شبكة الزبونية، فلم تُشكل السلطة التشريعية لجنة تحقيق واحدة في قضايا الفساد، بينما يعد جهاز العدالة جزءًا من آليات الفساد حيث لا يعمل إلا بناءً على أوامر عليا¹.

- تضخيم الجهاز البيروقراطي والإداري بشكل متعمد، مما يصعب رصد ممارسات الفساد، وقد صرح رئيس المدير العام لشركة سوناطراك أن الشركة ليست مؤسسة اقتصادية بل هي مؤسسة بيروقراطية تعمل كأبي إدارة بيروقراطية في الجزائر².

- محاول السلطة تجميل وتلميع صورتها في محاربة الفساد أمام الرأي العام المحلي والعالم من خلال تحريك بعض قضايا الفساد والانضمام إلى المنظمات العالمية المكافحة له، وهي في الواقع مجرد حيل للتهرب من مواجهة الفساد³.

ومن هذا المنطلق نستطيع أن نقول لقد ترسخ الفساد في مؤسسات الدولة فهو يعمل على حماية نفسه، وذلك أن الفساد يوفر وسائل لضمان الولاء للنظام السياسي، لذلك كان النظام دائما يعتبر أن الدعوة لمكافحة الفساد واستئصاله يعني استئصال النظام واقتلعه من الجذور.

ثانياً) الفساد في الجزائر بين المؤشرات الدولية وقضايا الفساد

تطرقنا في العنصر السابق، أن الفساد أصبح جزءًا هيكليًا ضمن أجهزة الدولة، حيث استخدمته للحفاظ على الوضع السلطوي القائم، وقد أدى ذلك إلى تفشي الفساد في معظم القطاعات، بل إن الفساد أصبح جزءًا من فكر المجتمع الجزائري، حيث يُداول مصطلح "حقي في البترول" كدلالة على مشروعية الفساد.

وبالنظر إلى ما سبق ليس من المستغرب أن تحتل الجزائر مراتب متقدمة في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد، وتبعًا لذلك فحسب معطيات منظمة الشفافية الدولية تدرج الجزائر في قائمة الدول الأكثر فسادًا، فمنذ سنة 2003 إلى غاية 2014 تتأرجح في الرتب بين 84-112 حسب ما يبينه الجدول التالي:

جدول 20: ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية (2003-2014).

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	--

¹ عادل أورابج، الدولة الربعية وإشكالية الأمن - دراسة حالة الجزائر -، المرجع السابق الذكر، ص 225.

² نفس المرجع، ص 306.

³ محمد حليم ليمام، الفساد النسقي ومشكلة التنسيق بين هيئات مكافحة الفساد في الجزائر، المرجع السابق الذكر، ص 112.

الترتيب	1/88	1/97	1/97	1/84	1/92	1/99	1/111	1/105	1/112	1/105	1/94	1/100
	33	48	58	63	80	80	180	178	176	77	77	177
المؤشر*	1/2.6	1/2.7	1/2.8	1/3.1	10/3	1/3.2	2.6	1/2.9	1/2.9	10/3.4	1/3.6	1/3.6
	0	0	0	0		0		0	0		0	0

المصدر: منظمة الشفافية الدولية على الموقع: <https://www.transparency.org/en/cpi/2023/index/.dz>

مؤشر مدركات الفساد: هو مؤشر تعمل به منظمة الشفافية الدولية وهو مدرج من صفر إلى عشرة حيث يمثل الصفر سيطرة وهيمنة الفساد وتمثل العشرة الخلو من الفساد.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تعاني مستوى جد مرتفع للفساد في مؤسساتها العامة والخاصة، حيث حصلت على نقاط لم تتعدى 3.6 من 10 على أفضل تقدير، وهذا ما يعكس عدم وجود رغبة لمكافحة الفساد.

وضمن هذا الإطار أجرت منظمة الشفافية الدولية بالتعاون مع مؤسسة "الباروميتر" الإفريقي والشركاء الوطنيين لشبكة الباروميتر العربي استطلاعاً حول الناس والفساد في تسع دول عربية من بينها الجزائر، أين أظهرت النتائج أن 34% من الجزائريين قالوا أن الكل أو الأغلبية في القطاع العام متورطون بالفساد فحين قال 41% إن البعض فقط متورطين، بالإضافة إلى هذا يعتقد 69% منهم أن جهود الحكومة في مكافحة الفساد ضئيلة وضعيفة جداً.¹

تنطبق نفس النتائج على التصنيف الذي تحتله الجزائر في تقارير البنك الدولي، الذي يعتمد على مؤشرات الحكامة الرشيدة التي تتناسب عكسياً مع مستوى الفساد، تتراوح درجة هذا المؤشر بين (-2.5) و(+2.5)، وحسب تقارير البنك الدولي تصنف الجزائر سنوياً ضمن أدنى المراتب على مستوى دول العالم²، وتشير تقارير البنك الدولي أيضاً إلى أن ضعف المؤسسات العامة في الدولة، وانعدام الشفافية، وقلة القدرة على الحد من الفساد في الإدارة العمومية، إلى جانب غياب القضاء المستقل، وضعف آليات مكافحة الفساد، هي الأسباب الرئيسية لتراجع الجزائر في تصنيف الفساد.³

¹ محمد بن كاسم، ماذا تقول التقارير الدولية عن الفساد في الجزائر؟ الجزيرة نت، 2011/03/28، تاريخ التصفح

2024/02/2 على موقع: <https://www.aljazeera.net/politics/>

² بن رجم محمد خميسي، "الفساد المالي والإداري في الجزائر أسبابه وأثاره واستراتيجيات مكافحته". مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 40، 2016، ص 85.

³ سارة بوسعيد وعقون شراف، "واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته". مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، 2018، ص 318.

بالإضافة إلى مؤشرات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية والبنك العالمي نجد المؤشرات الإفريقية للتقييم من طرف النظراء (RAEP)*، والتي أظهرت هذه الآلية أن الفساد منتشر في الجزائر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي سواء الفساد الذي يرتكبه كبار الممولين أو الفساد الروتيني الذي يمارس من طرف الموظفين في الإدارات حيث أظهرت الاستطلاعات التي قامت بها (RAEP) في 2007 إلى أن 20.7% من المشاركون يرون أن الفساد عالي حقا في الجزائر بينما يرى 41.1% أن الفساد موجود بصفة معتدلة وأن 38.2% يرون أن الفساد منخفض¹.

إجمالاً يمكن القول أن هذه المؤشرات هي نتيجة منطقية إلى حد بعيد، رغم أن هذه المؤشرات والتقارير دائما ما تكون محل انتقاد من طرف مختلف الحكومات الجزائرية التي تداولت على الحكم في عهد الرئيس بوتفليقة، لكن التاريخ والزمن أعطى لهذه المؤشرات والتقارير المصدقية الكاملة فوقوف رئيس الوزراء ونحو 32 وزيرا في محكمة الجزائر العاصمة بتهم كلها تتعلق بالفساد، بالإضافة إلى اعتقال مجموعة كبيرة من رجال الأعمال بالتواطؤ مع مختلف النخب السياسية والعسكرية في أعمال الاختلاس والتهرب والرشوة دليل قاطع على صحة تقارير هذه المنظمات الدولية والإقليمية ووفقا لذلك فإن هذه التقارير تعكس الواقع المعاش لدى المواطنين الجزائريين الذين يعتبرون تداعيات وأثار الفساد يوميا، فهناك فجوة كبيرة بين الأموال الضخمة التي انفقت من جهة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية، ولا شك أن الفساد له دور في توسيع هذه الفجوة وهذا ما تؤكدته قضايا الفساد الكبيرة.

فالواقع أظهر لنا مئات من قضايا فساد منذ تولي الرئيس السابق عرش الحكم، وأكد أن الربيع النفطي كانت الأرضية الخفية لبدور الفساد فالتقارير تشير إلى وجود أكثر من 50 قضية فساد كبيرة، والتي تضم نحو مئتي شخصية ممن تقلدوا مناصب سامية بالإضافة إلى رجال الأعمال². وعموما فمنازلة الألفية انفجرت العديد من قضايا الفساد يمكن ذكرها:

- قضية الخليفة، المعروفة أيضاً بـ "قضية القرن" تمثل نموذجا حقيقيا للفساد المنظم في الجزائر، حيث تداخلت فيها أطراف سياسية ومالية واقتصادية عديدة، كشفت التحقيقات عن تواطؤ مسؤولين رفيعي المستوى

* RAEP: أنشئت الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء في إطار مبادرة المشاركة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) كآلية إفريقية للمراجعة الذاتية تختص بتقديم أداء وبرامج الدول الأعضاء بها بهدف تجنب التنمية والحكم الراشد.

¹ يوسف بيبي " الاثار التشابكية للعلاقة بين الربيع والفساد: الحالة الجزائرية". مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02 ، العدد 11، 2014 ، ص 269.

² :

أ-سكاي نيوز عربية، 50 قضية فساد في الجزائر وتورط مسؤولين كبار، 03 ماي 2019 تاريخ التصفح 2024/02/05 على موقع: <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1255918-5>

ب-إسلام عبد الحي، أسماء وقضاياحرب مكافحة الفساد تستعر في الجزائر، الجزيرة نت 27 أبريل 2019، تاريخ

التصفح 2024/02/05 على موقع: <https://www.algazera.net/politics/>

في السلطة، وأظهرت وجود ثغرة مالية ضخمة تم تهريبها إلى الخارج. وقد أسفرت هذه الفضيحة عن خسائر فادحة للخزينة العمومية، تُقدر بما بين 1.5 و5 مليارات دولار.

- قضية الطريق السيار شرق-غرب، التي كان الرئيس يصفها بفخر بأنها "مشروع القرن"، تعد من أبرز وأكبر فضائح الفساد في الجزائر، حتى أصبحت تُعرف بـ"فضيحة القرن"، بدأ المشروع بتقدير تكلفة قدرها 4 مليارات دولار، لكنها تصاعدت تدريجياً إلى 11.4 مليار دولار، لتصل في النهاية إلى 20 مليار دولار، هذا الارتفاع الكبير في التكلفة، الذي تضاعف خمس مرات، يكشف عن حجم الاستنزاف الكبير للمال العام وتضخيم الفواتير.

- قضية سوناطراك التي يمكن وصفها بـ"مسلسل سوناطراك"، تمثل قضية فساد ذات أبعاد سياسية واقتصادية ودولية، كشفت هذه الفضيحة عن تغلغل الفساد في قطاع المحروقات، الذي يُعد العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث لم ينجُ هذا القطاع الحيوي من مختلف أشكال الفساد، تتعلق القضية بشبكة فساد مالي وسياسي تضم عدداً من السياسيين والمسؤولين في قطاع النفط، متهمين بتلقي رشاوى وعمولات بمليارات الدولارات مقابل إبرام صفقات ضخمة بين شركة سوناطراك وشركات عالمية¹.

وعموماً فقضايا الفساد الثلاث لا تمثل إلا جزء صغير من مئات قضايا الفساد الظاهرة والمخفية التي عرفتھا الجزائر منذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم، فلا يوجد رقم رسمي حول حجم الأموال المنهوبة والمهربة.

إجمالاً يمكن القول إن الفساد في الجزائر انعكس سلباً على الاقتصاد الجزائري وكبح التنمية، وأسهم في دخول البلاد في أزمة اقتصادية حقيقية، وذلك أن سلوكيات الدولة الريفية والذي تكون بيئتها مغلقة أمام المنافسة يؤدي بشكل منهجي إلى انتشار الفساد على حساب بناء اقتصاد وطني منتج، حيث أن الفساد يؤدي إلى ظهور طبقات غير إنتاجية تعمل على استحواذ على الربح النفطي واحتكاره، مما يولد تصرفات تغدي الفساد، وهذا ما يؤدي إلى ضعف الأداء والنمو الاقتصادي.

أ- فرانس برس، الجزائر 3 فضائح فساد كبيرة تسيء لفترة بوتفليقة، العربية، 17 أبريل 2015، تاريخ التصفح 2024/02/7

على موقع: <https://www.alarabiya.net/north-africa/algeria>

ب- الجزيرة نت، سوناطراك والخليفة والبوشي قضية فساد شهيرة أعادها الحراك للواجهة، 10 أبريل 2019، تاريخ

التصفح 2024/02/7 على موقع: <https://www.aljazeera.net/politics>

ج- عبلة سقني ومحمد لمين هيشور، ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري: دراسة في الأسباب والآليات المكافحة. مجلة

الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص ص 28، 29.

المطلب الثالث: أزمة النموذج التنموي الربيعي في الجزائر: مفارقات الربيع النفطي - ضخامة البرامج التنموية مقابل اختلال الهيكل الاقتصادي -

تعكس الأزمات الاقتصادية المتكررة في الجزائر إخفاق النماذج التنموية التي اعتمدها البلاد في بناء اقتصادها الوطني، فقد شاب المسار التنموي العديد من التناقضات والإشكاليات على المستويات الفكرية والمعرفية والنظرية والعملية، مما أعاق صياغة نموذج واستراتيجية تنموية متكاملة، رغم ما تمتلكه الجزائر من موارد بشرية وطبيعية وموقع جغرافي مميز، لذلك تثير قضية التنمية في الجزائر العديد من التساؤلات حول أسباب فشلها، وللإجابة على هذا السؤال يجب تحليل الخصائص المشتركة للنماذج التنموية التي اعتمدها البلاد، وربطها بالعوامل التي أدت إلى تعثرها.

أولاً) قراءة في خصائص المشتركة لنماذج التنمية في الجزائر

تتميز النماذج التنموية في الجزائر بعدة خصائص تعكس التحولات والتحديات التي مرت بها البلاد عبر العقود الماضية من بين هذه الخصائص.

1- نماذج تنموية مستوردة: اتسمت النماذج التنموية في الجزائر باعتمادها على استيراد نماذج مطبقة في دول أخرى، وهي ما يمكن تسميته بـ"تغريب التنمية"، هذا النهج وضع البلاد في دائرة مفرغة، حيث تلاحق الجزائر باستمرار مفاهيم جديدة للتنمية كلما ظهرت، متخلية عن المفاهيم السابقة دون تحقيق انسجام حقيقي معها، ونتيجة لذلك استنزفت هذه السياسة الطاقات الفكرية والعملية دون تحقيق أهداف تنموية مستدامة¹. ويمكن أن نعد هذه النماذج التي استوردتها الجزائر في:

أ. نموذج التسيير الذاتي 1962-1965: هذا النموذج، الذي جرى تطبيقه في الإدارة اليوغوسلافية، كان يهدف إلى إضفاء طابع قومي وحضاري على التجربة اليوغوسلافية، متجنباً التأثير بالنهج السوفياتي الستاليني من جهة، والمناهج الغربية الرأسمالية من جهة أخرى، وفي الجزائر ظهر هذا النموذج مع فجر الاستقلال لكنه تلاشى بعد إزاحة الرئيس بن بلة في عام 1965، وقد تعددت التفسيرات بشأن الطبيعة العفوية لهذه التجربة.

ب. النموذج التنموي السوفيتي الماركسي (نظرية الصناعة وأقطاب النمو 1967-1979): إن فكرة الصناعات المصنعة لي جيرارد ديستاندوبرنس (Gerard Destane de Bernis) ونظرية أقطاب النمو

¹ طاشمة بومدين وحنان مجاد، "الخيار التنموي ومشكلة بناء مشروع الدولة والمجتمع في الجزائر"، المحرر العربي فاروق، النمو والتنمية من المنظورات الكلاسيكية والحديثة (الإشارة إلى حالة الجزائر)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص128.

لفرنسوا بيرو **François Perroux** قد شكلت كمحور مركزي في التفكير التنموي في الجزائر على مدى فترة تمتد من عام 1967-1979.

ج. برامج الإصلاحات الهيكلية: وهي عبارة عن إصلاحات اقتصادية وسياسية للانتقال من مرحلة التوجيه إلى مرحلة الانفتاح، تحت رعاية وإشراف وإملاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

د. نموذج الانعاش الاقتصادي (1999-2014): وقد جاءت في إطار سياسة تنموية جديدة بها يسمى سياسة الانعاش الاقتصادي التوسعي، وهي تطبق على النظرية الكنزوية المتضمنة رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الانفاق الاستثماري¹.

إن من خلال عرض لهذه النماذج يظهر جليا أنها لا تنطلق من واقع المجتمع الجزائري ولا من حقائقه ولا تستجيب لحاجاته، فالحقيقة التي ينبغي ألا نغفلها هي أن لتحقيق برامج التنمية يفترض رؤية تنموية تتناغم مع الواقع وتجارب مع احتياجات الجزائر وحقائقها، ولهذا لا بد من أخذ خصوصيات بيئتها في الاعتبار، وفي هذا الصدد يقول مالك بن نبي " لا تستطيع تطبيق الأفكار المستعارة في سياق حياتنا وإنما نقلها في الصورة التي يطبقها فيها غيرنا في حياته، وهذا ما يجعلنا نزهد في استخدام كل إمكانياتنا في بناء اقتصادنا لأننا نريد أن نقلد اقتصاد الآخرين، كما يضعونه بوسائلهم الخاصة المتطورة التي ليست في متناولنا في مرحلة تطورنا، وهكذا يضيع علينا بعض إمكانياتنا حين لا ندرك قيمتها وراء الكلمات التي أدلى بها الاختصاصي الذي خطط لنا، وهكذا يضيع الوقت أيضا²"، ولهذا لا بد من إعادة النظر في رؤيتنا لعملية التنمية بعيدة عن التقليد والذي يعمل على تنمية تبعيتنا وتخلفنا.

2- نماذج تنموية قائمة على العوائد النفطية: ارتبطت عملية التنمية في الجزائر بشكل كبير بازدهار القطاع النفطي، حيث يعتبر مصدرا رئيسيا للإيرادات المالية للبلاد، فمنذ الاستقلال تعتبر العائدات المالية للنفط المصدر الوحيد لتمويل البرامج التنموية المختلفة وقاعدة أساسية للاقتصاد الجزائري³.

¹ للمزيد أكثر أنظر كل من:

أ- عبد العالي دبله، الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد والمجتمع والسياسة)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 29-37.

ب- سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013.

² مالك بن نبي، مشكلات الحضارة: تأملات، إشراف ندوة مالك بن نبي، دار الفكر، دمشق، 2002، ص 55.

³ نفيسة زريقي، "رهان التنمية في الجزائر... نحو تبني نموذج تنموي جديد"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 1786.

بعد تأميم المحروقات في السنوات الأولى من الاستقلال، حققت الجزائر إيرادات ضخمة من صادرات النفط، ووظفت في تمويل البرامج التنموية، بدءًا بالمخطط الثلاثي الأول (1967-1969) والمخطط الرباعي الأول (1970-1973)، مع الطفرة النفطية الأولى عام 1973 وارتفاع أسعار النفط، توسعت الجزائر في برامجها التنموية، مما أدى إلى إطلاق المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، الذي تضاعف حجمه الاستثماري 12 مرة مقارنة بالمخطط الرباعي الأول، واستمر هذا التوسع مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، الذي جاء استجابة للطفرة النفطية الثانية عام 1979¹، وبرامج الإنعاش الاقتصادي (2004-2014)، التي اعتمدت على الطفرة النفطية الثالثة في بداية الألفية الجديدة.

إلا أن الاعتماد المفرط على النفط في مسارات التنمية قد أثر في استمرارية مسار هذه البرامج فبمجرد انهيار أسعار النفط يتم تجميد هذه البرامج، ويمكن استدلال ذلك من خلال تجميد المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) نتيجة انهيار أسعار النفط سنة 1986، ونفس الشيء بالنسبة لبرنامج التنمية لخماسي للسنوات (2015-2019)، والذي تم إقفال حسابيه على إثر مخلفات أزمة النفط لسنة 2014.

3- برامج تنموية بخلفيات سياسية: تعدد البرامج التنموية في الجزائر أدى إلى ظهور نماذج تنموية متباينة، بحيث أصبح لكل رئيس تجربة تنموية خاصة تميزه، مما أكسب هذه البرامج طابعًا شخصيًا، وقد أثار هذا التنوع تساؤلات حول أهداف تلك البرامج: هل كانت موجهة فعلاً لتنمية المواطن وتطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية، أم أنها سعت في الأساس إلى تعزيز شرعية النظام السياسي؟ وبذلك تحولت التنمية إلى عملية إيديولوجية تسهم في دعم الرصيد القيمي والعقائدي لنظام الحكم².

إن دراسة الخطاب السياسي التنموي في الجزائر تكشف كيف تحولت التنمية إلى أداة يستخدمها الرئيس لتحديد أهليته واستحقاقه للسلطة وتعزيز شرعيته السياسية، فمنذ الاستقلال وحتى اليوم، ارتكز بناء الدولة في الجزائر بشكل أساسي على من يحكم وعلى أي أساس؟ حيث جعل الاستقطاب والتركيز على القضايا السياسية النظام الحاكم يبتعد عن تحقيق التنمية الفعلية، ليقبل فقط من الفكر الإيديولوجي ما يعزز مركزه

¹ للمزيد أنظر:

أ- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر (بناء قطاع اقتصادي عمومي راند)، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

ب- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر (إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني)، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

² عميور صالح دعاس، "مأزق التنمية في الجزائر"، تاريخ التصفح، 27 فيفري 2024 على الرابط:

<https://www.univ-chlef.dz/uhbc>.

السياسي، ولا ينظر من التنمية إلا إلى ما يقوي مركزه الاجتماعي ويضمن له قاعدة الولاء¹، بناءً على ذلك فإن تنوع وتعدد البرامج التنموية في الجزائر يعد بمثابة محاولات مستمرة للبحث عن الشرعية في سياق جديد، ومن خلال شكل جديد لنظام دائم التجدد.

ثانياً) برامج تنموية ضخمة في الألفية تحت وطأة ضعف في النمو الاقتصادي: مفارقة التنمية والنمو

عرفت الجزائر في مطلع الألفية طفرة مالية، والتي كانت نتيجة الطفرة النفطية العالمية والتي انعكست على تشكيل مجموعة من البرامج التنموية، والتي تعتمد بشكل شبه كلي وغير عقلاني على الربع النفطي، لكن هذه البرامج صارت عبئاً اقتصادياً بعد إن انخفضت أسعار النفط والتي أعلنت عن مرحلة لازمة اقتصادية خانقة.

فبعد تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم سعى للخروج من إملاءات الصندوق النقد الدولي باتباع سياسة تنموية توسعية تحت مسمى "الإنعاش الاقتصادي"، وهي عبارة عن مخططات تنموية تعتمد على اقتصاد السوق والنظرية الكنزوية، حيث يتم زيادة الإنفاق لتحفيز الإنتاج، وقد تم تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال ثلاثة برامج تنموية. حسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 21: البرامج التنموية ومخصصاتها المالية (2001-2014)

البرامج التنموية	القطاعات	المبالغ المخصصة مليار دينار جزائري	النسبة المئوية
برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004-2001	دعم الإصلاحات	47	8.95
	الزراعة والصيد البحري	65	12.38
	التنمية المحلية	113	21.52
	الأشغال الكبرى	210	40.0
	الموارد البشرية	90	17.14
	المجموع :	525	100
برنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2009-2005	القطاعات	المبالغ المخصصة	النسبة المئوية
	تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.41
	تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.53

¹طاشة بومدين وحنان مجاد، المرجع السابق الذكر، ص ص 141-143.

8.03	337.2	دعم التنمية الاقتصادية	
4.85	203.9	تطوير الخدمات العمومية	
1.18	50.0	تنمية التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	
100	4202.7	المجموع	
النسبة %	المبالغ المخصصة	القطاعات	برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2014-2010
45.42	9903	تحسين ظروف معيشة السكان	
38.52	8400	تطوير الهياكل القاعدية	
16.05	3500	دعم التنمية الاقتصادية	
100	21803	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

أ-وليد لطرش، "أثر البرامج التنموية المعلنة في الجزائر على مؤشرات التنمية المستدامة في نسقتها الاقتصادية". مجلة الاقتصاد الدولي والعلوم، المجلد 02، العدد 03، 2019، ص 115.

ب-كريمة جباري، "الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق: دراسة تحليلية للسياسة التنموية الجزائرية، وإعادة تنظيم مسارها في إطار التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي (1962-2019)". (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2020-2021، ص 340.

يظهر من خلال الجدول حجم ضخامة البرامج التنموية التي تم تنفيذها، حيث خصصت لها أكبر أغلفة مالية منذ الاستقلال، بلغت 26530.7 مليار دينار جزائري بين عامي 2001 و2014، ما يعادل تقريبا 348 مليار دولار، وقد ارتفعت هذه المبالغ مع زيادة أسعار النفط، حيث انتقلت من 525 مليار دينار لتمويل برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 إلى 4202.7 مليار دينار للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش 2005-2009، أي بزيادة بمقدار 8 مرات مقارنة بالبرنامج الأول، واستمر التوسع في الإنفاق مع ارتفاع أسعار النفط، حيث بلغ غلاف البرنامج الثالث "توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014" 218.03 مليار دينار، أي أكبر بمقدار 41 مرة من البرنامج الأول و5 مرات من البرنامج الثاني، كما تعتبر هذه البرامج مكملة لبعضها البعض من حيث طبيعة المشاريع والأهداف المنشودة.

ورغم ضخامة هذه البرامج التنموية، يظل التساؤل الجوهري قائمًا: إلى أي مدى حققت هذه البرامج أهدافها التنموية المرجوة؟ نظريًا، تهدف هذه البرامج، استنادًا إلى مبدأ "الطلب يخلق العرض"، إلى تحفيز النمو الاقتصادي عبر زيادة حجم الإنفاق، مما يُفترض أن يؤدي إلى بناء اقتصاد متنوع القاعدة الإنتاجية. ولتوضيح ذلك، يُستعرض الجدول أدناه تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2014.

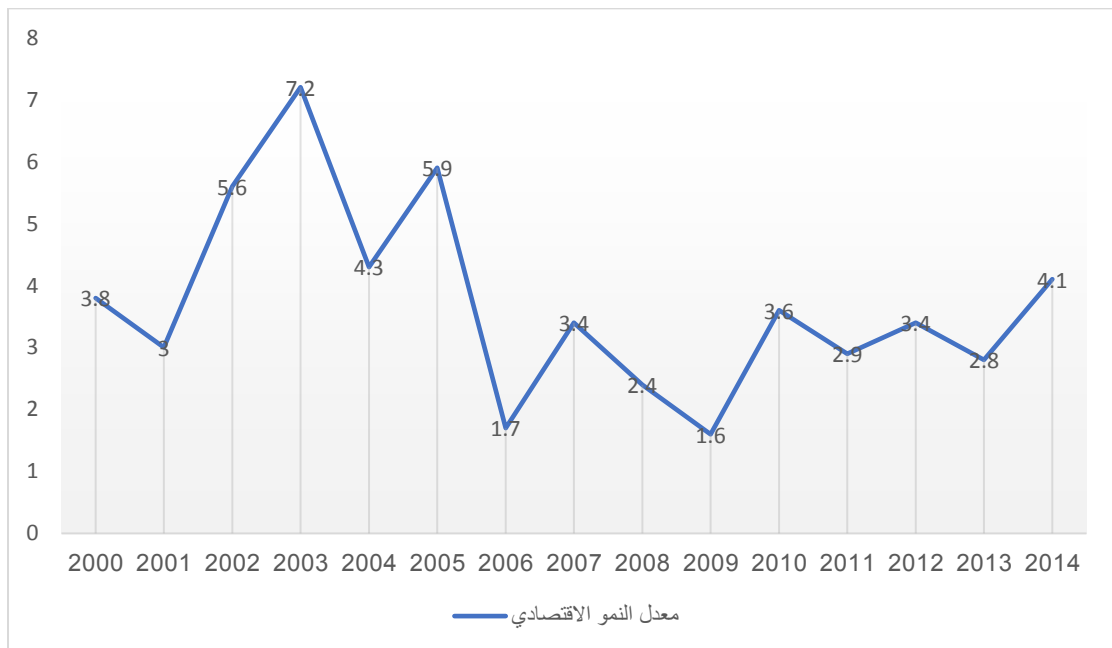
جدول 22: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2014)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي	3.8	3.00	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.60	2.90	3.4	2.8	4.10

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات البنك الدولي على الموقع:

<https://data.www.albankaldawli.org/>.

شكل 12: تطور النمو الاقتصادي 2000-2014



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على الجدول رقم (22)

من خلال الجدول والشكل يظهر جليا أن النمو الاقتصادي كان متذبذبا وضعيف نسبيا إذا قورن بحجم الأموال الضخمة، حيث تتراوح نسبة النمو الاقتصادي 1.6% كأدنى مستوى له في 2009 و7.2% كأعلى مستوى له في 2003، وعلى كل حال إن متوسط النمو الاقتصادي للفترة (2014-2000) لم يتجاوز 3.69

وهي نتيجة ضعيفة وغير مناسبة مع حجم الاستثمارات والتي تجاوزت 348 مليار دولار، وهو نمو لا يختلف عن ذلك المحقق في السنوات قبل تطبيق هذا النموذج التنموي.

وفي هذا السياق يقول الباحث "عادل أورابح" أن الجزائر تعاني من معضلة سماها "النمو بدون تنمية"، لأنه نمو اصطناعي مدفوع بعائدات الربح النفطي، فلو احتسبنا الناتج المحلي في الجزائر بدون مدخلات النفط فسنجد الجزائر نفسها ضمنا للاقتصاديات الضعيفة، وهذا بسبب الاختلالات الهيكلية في النمو الاقتصادي للجزائر.¹ ولهذا فإن تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر غير مرتبطة بالقطاعات الإنتاجية الخالقة للثروة وهو لم يرقى لطموحات البرامج التنموية المعتمدة

فبالعودة إلى الجدول رقم (21) يتضح أن البرامج التنموية في الجزائر قد مست مجالات وقطاعات غير إنتاجية فقد منحت أولوية تحسين الظروف معيشة السكان بنسبة 85,44 من إجمالي غلاف المالي المخصص للبرامج وبنسبة 38.87% للهياكل القاعدية والبنية التحتية، أما بالنسبة للقطاعات الحيوية والمنتجة فلم تتعدى نسبة 14.70% من الغلاف المالي الإجمالي للبرامج، وهذا ما يفسر لنا ضعف القطاع الصناعي والزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما سوف نتطرق إليه في العنصر الموالي.

ثالثا) مازق المرض الهولندي: تراجع القاعدة الإنتاجية واختلال الهيكل الاقتصادي

كما تم توضيحه سابقاً يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاداً ربيعياً بامتياز، حيث تمثل المحروقات أكثر من 98% من إجمالي الصادرات و35% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي العديد من السنوات، تفوق المحروقات 60% من إجمالي إيرادات الميزانية العامة للدولة. ونتيجة لذلك، يعاني الاقتصاد الجزائري من تشوهات في هيكله الاقتصادي وعدم تجانس في إنتاجه، وهو ما يمكن تفسيره من خلال أحد مؤشرات "المرض الهولندي".

فقد أدى الاعتماد على الربح النفطي في الجزائر في بناء اقتصادها إلى تشوه أطروحة الاقتصاد المتنوع، وذلك من خلال كسر الركائز الأساسية في الاقتصاد وهي الزراعة والصناعة مقابل تطور ونمو القطاعات السلع الغير قابلة للتبادل، وهذا ما يبينه الجدول أدناه.

جدول 23: تطور هيكل الاقتصاد الجزائري 2000-2014

السنة	إجمالي الناتج المحلي (مليار دينار)	القطاعات التبادلية %			القطاعات الغير التبادلية %		
		المحروقات	قطاع الفلاحة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات*	قطاع البناء	المجموع

¹عادل أورابح، الدولة الربعية وإشكالية الأمن - دراسة حالة الجزائر -، المرجع السابق الذكر، ص 262.

	والأشغال العمومية							
38.76	8.12	30.64	15.45	7.05	8.40	39.20	4123.5	2000
41.98	8.42	33.56	17.01	7.34	9.67	33.89	4260.8	2001
42.74	8.03	33.71	16.37	7.18	9.19	32.55	4537.7	2002
40.5	8.48	32.02	16.51	6.55	9.69	35.58	5264.2	2003
39.62	8.28	31.34	15.23	6.05	9.18	37.94	6112.0	2004
32.88	7.46	28.42	13.3	5.6	7.7	44.3	7563.6	2005
35.91	7.91	28	12.7	5.2	7.5	45.6	8520.6	2006
37.79	8.86	28.93	12.6	5.0	7.6	43.9	9306.2	2007
37.5	8.7	28.8	11.3	4.7	6.6	45.3	11043.7	2008
46.6	11.0	35.6	15	5.7	9.3	31.2	9968.0	2009
45.3	10.5	34.8	13.6	5.1	8.5	34.96	11991.6	2010
45.5	9.1	36.4	12.7	4.6	8.1	35.9	1458.6	2011
45.9	9.2	36.3	13.3	4.5	8.8	34.2	16208.7	2012
48.2	9.8	38.4	14.4	4.6	9.8	29.8	16650.2	2013
52.5	10.8	41.7	15.6	5.0	10.6	27.0	17242.5	2014

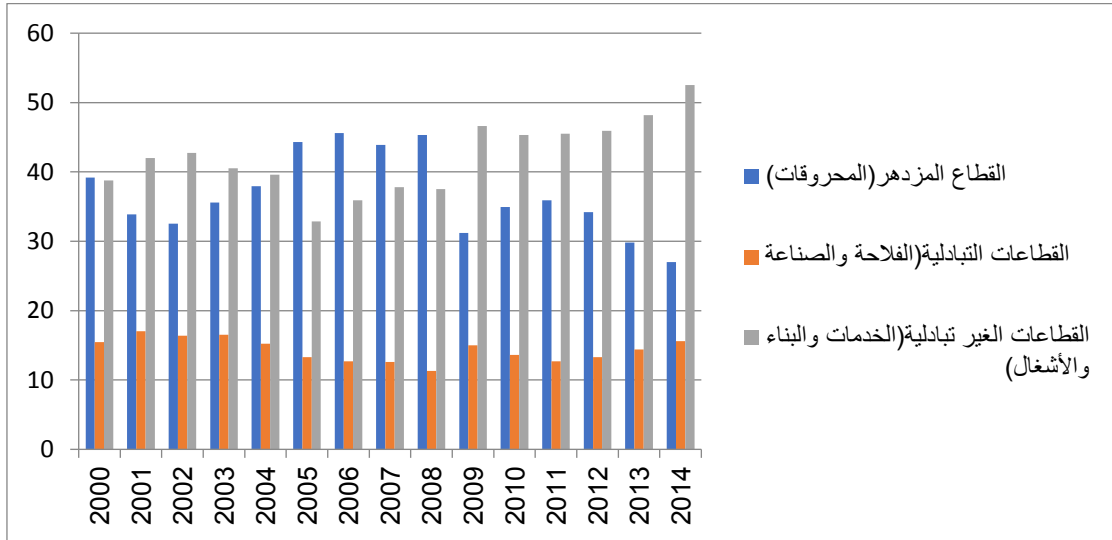
*تشمل خدمات خارج الإدارة العمومية وخدمات الإدارة العمومية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا:

- 1- République Algérienne Démocratique et Populaire, Banque d'Algérie, **rapport 2004, Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Ministère des finances ,Algérie, 2005, p162.
- 2- République Algérienne Démocratique et Populaire, Banque d'Algérie Banque d'Algérie, **Rapport 2008, Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Ministère des finances, Algérie,2009 ,p198.
- 3-Banque d'Algérie, Rapport 2012, op.cit, p173.
- 4-Banque d'Algérie, Rapport 2015, op.cit, p113.

من خلال الجدول أعلاه تبين الأرقام والإحصائيات ضعف القاعدة الإنتاجية في الجزائر، وأن هناك خلل وعدم توازن في النظام الاقتصادي في الجزائر، ففي الوقت الذي يزدهر فيه القطاع المحروقات والقطاعات الغير التبادلية (قطاع الخدمات والأشغال العمومية)، تعرف قطاعات السلع التبادلية والمتمثلة في الفلاحة والصناعة تراجعاً وتدبداً وضعفاً في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

شكل 13 : هيكل الاقتصاد الوطني 2000-2014



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول (23).

يتبين من خلال الجدول والشكل أن القطاعات الإنتاجية في الجزائر لا يمثل في المتوسط مجتمعة خلال فترة 2014-2000 إلى حوالي 14.33% من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يحتل قطاع الصناعة خارج المحروقات ديل الترتيب بين القطاعات الاقتصادية، والذي لا يتجاوز في متوسطه 5.61% من الناتج المحلي خلال فترة 2014-2000، وفي أفضل الحالات فلم يتجاوز 6.5%، وبعد قطاع الصناعة يليه قطاع الفلاحة أين يبلغ متوسط مساهمته في الناتج المحلي 8.57% لنفس الفترة وعلى كل الأحوال فلم يتجاوز في أفضل الحالات 10% في الناتج المحلي الإجمالي.

وبالمقابل من ذلك يوضح الجدول والشكل أن هناك نمو معتبر في القطاعات الاقتصادية الغير التبادلية خاصة في قطاع الخدمات بنوعها (خدمات خارج الإدارة العمومية وخدمات الإدارة العمومية)، والذي يمثل ثاني أكبر نسبة بعد القطاع المحروقات والتي تساهم في الناتج المحلي بمتوسط 33.26% (2000-2014)، وهي نتيجة طبيعية لانعكاس وازدهار قطاع المحروقات نتيجة للطفرة النفطية (2000-2013) على القطاع الغير تبادلي وهو ما يعبر عنه بأثر الانفاق على القطاعات الغير تبادلية (توسيع الإدارات،

البنية التحتية)، مقابل إهمال و إدمحال القطاعات المنتجة (الصناعة والفلاحة) وفق ما تطرحه نظرية المرض الهولندي.

ضمن هذا المنطلق فقد أدى ازدهار القطاع النفطي نتيجة الطفرة النفطية إلى توسع النفقات الحكومية خاصة في القطاعات الغير تبادلية، بالإضافة إلى ارتفاع الدعم المقدم لمختلف هذه القطاعات، والذي ساهم بذلك إلى زيادة واستقرار كتلة الأجور والتي لا يقابلها زيادة في الإنتاج، وهذا ما أدى إلى زيادة في الطلب على السلع التبادلية، والذي يتم تغطيته من خلال فاتورة الواردات في ظل جمود العرض المحلي وهو ما يؤثر على تنافسية القطاعات المنتجة ، وهذا ما يسمى بمصطلح النفطلة ¹Petrolisation.

وفق ما تطرحه نظرية المرض الهولندي ضمن هذا الإطار يظهر جليا من خلال الجدول أعلاه أن القطاع النفطي كان المساهم الأول في القيمة المضافة بين سنوات 2000-2008 بنسبة كمتوسط 39.80%، وبعد انتعاش القطاعات الغير التبادلية ابتداء من سنة 2009 تراجع القطاع النفطي للمرتبة الثانية ليفتح المجال للقطاعات الغير التبادلية (قطاع الخدمات والأشغال العمومية)، أما القطاعات التبادلية فهي تحتل دائما ديل الترتيب وتراجع نسبتها بين 2008-2013 إذا ما قرننا مع فترة 2000-2008.

إجمالا على ما سبق يمكن القول إن الوفرة المالية المتأتية من الربح النفطي جعل النظام الاقتصادي غير متوازن، حيث هيمن القطاع الإنتاجي على الهيكل الاقتصادي مقابل تشوّه وخمول القطاعات الإنتاجية، فالاقتصاد الربحي لا يتوافق مع منطق التنوع الاقتصادي المتوازن فهو عمل على تحطيم النسيج الصناعي والفلاحي.

وتأسيسا على ما تم تناوله يظهر جليا عن عدم تناسب النموذج التنموي القائم على عائدات قطاع المحروقات في تحقيق التنمية، فالنظرية الكنزوية التي أعدت وفقها سياسة الانعاش الاقتصادي لا تتوافق مع خصائص الاقتصاد الجزائري، فالزيادة في الطلب الكلي بسبب الانفاق الحكومي، فلم تؤدي زيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي، وعدم قدرة هذا الأخير على تلبية هذا الطلب، وعليه فإن توسيع النفقات لم يكن لها تأثير على دفع الطلب على السلع المحلية، بل على المنتجات المستوردة.

ولهذا فإن الأزمة الاقتصادية هو نتيجة لتراكمات أخطاء السياسة الاقتصادية والتنموية المتبعة، والتي فشلت في تحقيق اقتصاد متنوع والخروج من التبعية المتزايدة لقطاع المحروقات.

وعموما من خلال تحليل أسباب المؤسسة للأزمة الاقتصادية على ضوء لعنة الموارد النفطية، يمكن القول أن الأزمة الاقتصادية هي إحدى التداعيات الجلية للسلوك المنتهج من السلطة الحاكمة منذ عام 1999،

¹شريفة بو الشعور، "تشخيص أعراض المرض الهولندي على القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الطفرة النفطية الأخيرة (2001-2014)"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 05، 2018، ص ص 243-246.

فبالرغم من أن الخطاب الرسمي دائما يربط الأزمة الاقتصادية بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وليس بسوء التسيير، فالأزمة النفطية هي كاشفة عن الواقع وهشاشة البنية الاقتصادية القائمة على قطاع المحروقات، فالنظام الحاكم لا يريد التضحية بالنظام السياسي من أجل تطوير الاقتصاد، فلم تستثمر المداخل الضخمة التي صرفت كما ينبغي في التنمية، بل أخذت اتجاه منحرفا طبقت عليه سياسة البذخ والاختلاس واللاعقلانية واللامسؤولية تحت غطاء النمط الاستهلاكي بعيدا عن استثمارها في مشروعات إنتاجية مولدة للثروة، ولهذا فإن النخبة الحاكمة ضحت بالاقتصاد مقابل بقاء النظام.

المبحث الثالث: الانعكاسات الاقتصادية والمالية للأزمة الاقتصادية وإجراءات الحكومة للتصدي لها

المطلب الأول: الانعكاسات الاقتصادية والمالية للأزمة الاقتصادية

تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات النفطية بالانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار النفط ابتداء من سنة 2014، حيث أدى هذا الانخفاض إلى انعكاسات على التوازنات الاقتصادية والمالية، ويمكن معرفة تداعيات انخفاض سعر النفط على الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية التالية.

1- الميزان التجاري: تطرقنا سابقا إلى أن طبيعة الأحادية للتجارة الخارجية للجزائر يتأثر بشكل شديد بأي تقلبات أسعار النفط، وعليه فإن انهيار أسعار النفط وتقلباته منذ سنة 2014 إلى غاية 2019 كان لها انعكاسات واسعة على الميزان التجاري وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 24: أثر الأزمة الاقتصادية على الميزان التجاري خلال الفترة (2014-2019)

السنوات	الصادرات (ملايير الدولار)	الواردات (ملاييرالدولار)	الصادرات من المحروقات (ملايير الدولار)	الميزان التجاري (ملايير الدولار)
2014	60.127	59.670	58.462	-0.459
2015	34.565	52.649	33.081	-18.084
2016	29.309	49.437	27.918	-20.128
2017	34.569	48.981	33.202	-14.412
2018	41.125	48.573	38.897	-7.458
2019	35.312	44.632	33.244	-9.320

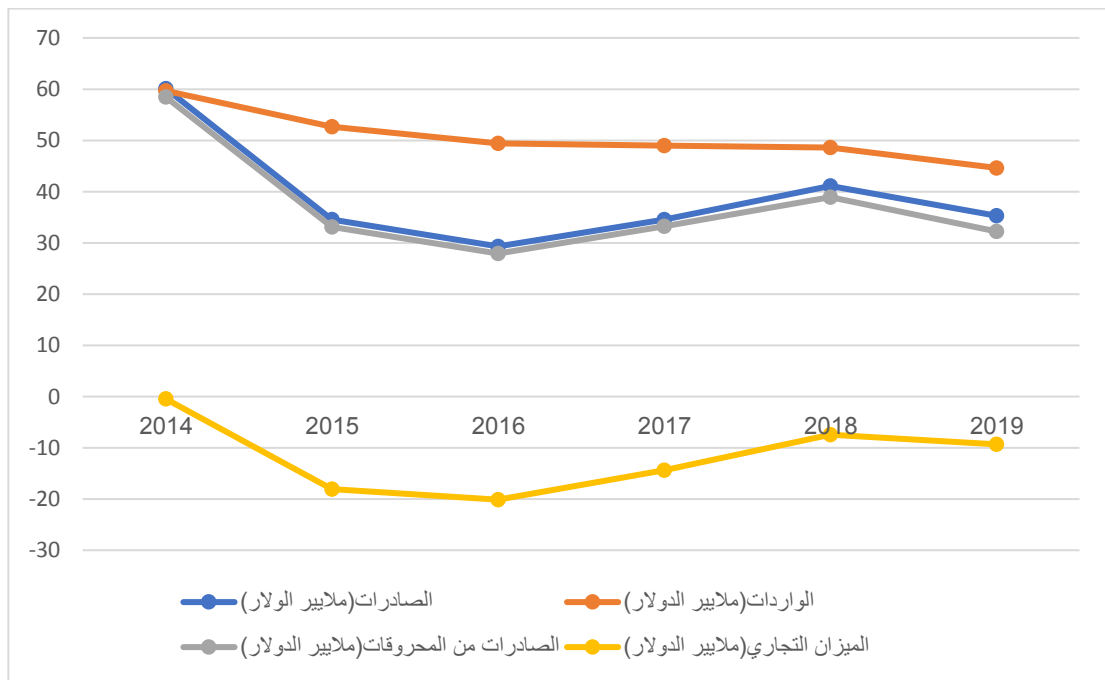
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1-Republique Algerienne Democratique et Populaire, Banque d'algerie, **rapport 2016, Evoluition Economique et Monetaire en Algerie**, Ministere des finances, Algerie, 2017, p120.

2-Republique Algerienne Democratique et Populaire, Banque d'algerie, **rapport 2020, Evoluition Economique et Monetaire en Algerie**, Ministere des finances, Algerie, 2021, p109.

من خلال الجدول نلاحظ أنه منذ 2015 سجل الميزان التجاري عجزا متتاليا، وهو نتيجة طبيعية للتدهور الحاد في أسعار النفط حيث عرفت الصادرات منحى تنازلي يتناسب طرديا مع أسعار النفط حيث أنه بمجرد انخفاض أسعار النفط بنسبة 55.58% بين سنتي 2014 و 2016 تهاوى معها صادرات المحروقات بنسبة 52.24% لنفس الفترة، وهذا ما جعل إجمالي الصادرات هي الأخرى تعرف منحى شبه مطابق للصادرات والمحروقات، وذلك راجع إلى أن نسبة قطاع المحروقات من إجمالي الصادرات تفوق 94% في كل الحالات، وبالمقابل تبقى الصادرات خارج المحروقات جد متدنية بحيث لم تتعدى في أحسن الحالات 5.85%، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل 14 : أثر الأزمة الاقتصادية على الميزان التجاري (2014-2019)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (24)

ومن خلال الشكل نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات عرفت ولو بوتيرة طفيفة تطور تدريجي منذ بداية أزمة 2014، حيث أنها نمت من 2.77% سنة 2014 إلى 5.85% سنة 2019، وهذا راجع إلى سياسة دعم الصادرات خارج المحروقات بعد 2016 (سيتم التطرق إلى سياسة الإصلاحات).

أما فيما يتعلق بواردات الجزائر عرفت بشكل إجمالي تراجعاً بمقدار 17.14% ما بين سنتي 2014 و2016، وبالمقارنة مع التراجع المسجل في إجمالي الصادرات بنسبة 51.25% نجد أن انعكاس الصدمة السعرية للنفط يكون حاداً في جانب الصادرات أكبر منه في جانب الواردات.

كما نلاحظ أنه رغم تراجع العجز في الميزان التجاري لسنوات 2017 و2018 و2019، لكن يبقى هذا المستوى من العجز مرتفعاً حيث بلغ 9.320 مليار دولار سنة 2019 رغم مباشرة الحكومة لمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية (سياسة النقشف المالي وتخفيض الموازنة).

2- الميزانية العامة: رأينا سابقاً أن الموازنة العامة للدولة الجزائرية تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية كمصدر تمويلي مهم، وهذه الأخيرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط، ولهذا سنتطرق في هذا العنصر على تحليل أثر الأزمة على جانبي الميزانية العامة - الإيرادات والنفقات -، وعلى هذا الأساس يمكن الاستعانة بالبيانات الموجودة على مستوى البنك الجزائري والتي يمكن عرضها في الجدول الآتي:

جدول 25: أثر الأزمة الاقتصادية على الميزانية العامة (2014-2015)

السنوات	الإيرادات العامة		النفقات العامة (مليار دينار)	رصيد الميزانية العامة	متوسط سعر النفط لصحاري بلانند (دولار للبرميل)
	إجمالي الإيرادات (مليار دينار)	الإيرادات النفطية (مليار دينار)			
2014	5738.4	3388.4	6995.7	-1257.3	99.68
2015	5103.1	2373.5	7656.3	-2553.2	52.79
2016	5042.2	1781.1	7383.6	-2341.4	44.29
2017	6047.9	2177.0	7282.7	-1234.8	54.12
2018	6826.9	2887.1	7899.1	-1072.2	71.44
2019	6601.6	2668.5	7725.5	-1123.9	64.49

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً:

1-Banque d'Algerie, Rapport 2016, opcit, p112.

2- Banque d'Algerie, Rapport 2020, opcit, p101.

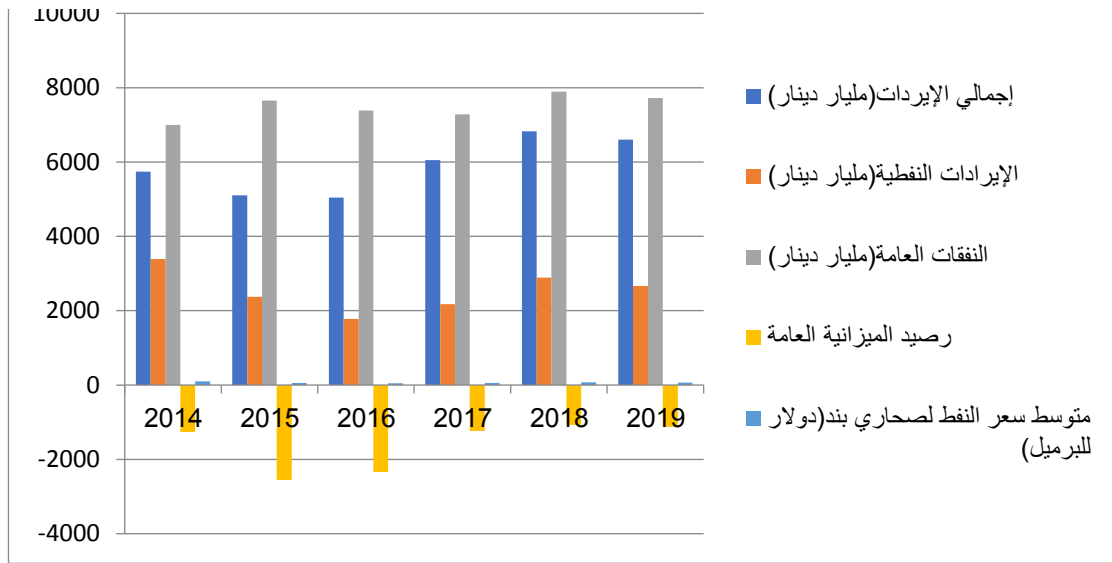
من خلال الجدول نستنتج بوضوح تأثير أسعار النفط على المؤشرات الميزانية العامة، فقد سجلت خسائر

كبيرة في أرصدها المالية منذ سنة 2014 إلى غاية سنة 2019 ويمكن توضيح ذلك من خلال:

*الإيرادات العامة: بالعودة إلى الجدول ومحاولة التمعن نجد أن نسبة كبيرة من الإيرادات الكلية مصدرها النفط، والتي تفوق في أدنى مستوياتها 35.32% من إجمالي الإيرادات، ونتيجة لذلك نجد أن تقلبات أسعار النفط منذ بداية 2014 إلى غاية 2019 أثرت على الإيرادات الكلية، وبالتالي فأي انخفاض أو ارتفاع في الإيرادات النفطية يتبعه انخفاض أو ارتفاع في إجمالي الإيرادات وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الوحدة (مليار دينار)

شكل 15 : أثر الأزمة الاقتصادية علي الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2014 و 2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على المعطيات الجدول رقم (25)

يتبين من الشكل أن إجمالي الإيرادات شهدت انخفاضا من 5738.4 مليار دينار جزائري إلى 5103.1 مليار دج من سنة 2014 إلى 2015، ويرجع ذلك بنسبة كبيرة إلى انخفاض إيرادات المحروقات بنسبة 48.72% لنفس السنوات السابقة الذكر.

أما في الفترة المتبقية نتيجة تعافي أسعار النفط ولو بدرجة ضعيفة أدى إلى زيادة في عائدات الدولة من المحروقات ب 2177.0 مليار دينار إلى 1.2887 مليار دينار إلى 2668.5 مليار دينار خلال السنوات 2017، 2018، 2019 على التوالي، وهذا ما جعل إجمالي الإيرادات تأخذ نفس المسار الإيرادات المحروقات، حيث ارتفعت هي الأخرى ب 6047.9 مليار دج و 6826.9 مليار دج و 6601.6 مليار دج لنفس الفترة السابقة الذكر.

*النفقات العامة: تمثل النفقات العامة الجانب الثاني من الميزانية وأداة رئيسية لتسييرها، ومن خلال الجدول رقم (25)، يتضح أنه على الرغم من انخفاض أسعار النفط بين عامي 2014 و 2015 وما ترتب عليه من تراجع في إجمالي الإيرادات، إلا أن النفقات العامة واصلت الارتفاع، حيث بلغت 6995.7 مليار دينار جزائري في عام 2014، لتصل إلى 7656.3 مليار دينار جزائري في عام 2015، ويُعزى هذا الارتفاع

بشكل أساسي إلى السياسة التوسعية التي انتهجتها الدولة ضمن تنفيذ المخططات والبرامج التنموية، بالإضافة إلى زيادة كتلة الرواتب والتعويضات لموظفي الإدارات المركزية والمحلية.

خلال الفترة المتبقية شهدت النفقات العامة انخفاضاً طفيفاً بين عامي 2016 و2017، حيث تراوح هذا الانخفاض بين 3.76% و1.36% على التوالي، ويعود ذلك إلى تبني سياسة النقشف للتصدي للأزمة، ومع ذلك عادت النفقات العامة للارتفاع مرة أخرى في عام 2018، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط إلى ما يزيد عن 70 دولاراً للبرميل.

وعموماً لقد كان ارتفاع النفقات العامة بوتيرة أسرع من الإيرادات العامة نتيجة انخفاض الإيرادات المحروقات بسبب تراجع أسعار النفط، وهذا ما انعكس سلباً على رصيد الميزانية العامة.

*رصيد الميزانية: نتيجة للتطورات السابقة المتمثلة في انخفاض الإيرادات العامة وارتفاع النفقات العامة، سجل رصيد الميزانية عجزاً مستمراً خلال الفترة (2014-2019)، ووفقاً للجدول تضاعف عجز الميزانية في عام 2015 مقارنة بعجز عام 2014، أما في الفترة من 2016 إلى 2019، فقد شهد العجز تراجعاً مقارنة بعام 2015، حيث بلغت قيمته (2341.4، 1234.8، 1072.2، 1123.9) مليار دينار جزائري على التوالي، يُعزى هذا التراجع من جهة إلى ارتفاع طفيف في أسعار النفط ومن جهة أخرى إلى تقليص حجم الإنفاق العام الذي تبنته السلطات الحكومية.

3- التضخم وسعر الصرف: امتدت آثار الأزمة النفطية منذ 2014 إلى الوضع النقدي حيث شهدت أسعار الصرف ومعدلات التضخم ارتفاعاً كبيراً في الفترة 2014-2019، وذلك وفق لتقلبات أسعار النفط، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 26: أثر الأزمة الاقتصادية علي المؤشرات النقدية (2014-2019)

السنوات	معدل التضخم		سعر الصرف السنوي
	متوسط سعر الصرف السنوي لـ 1 دولار	متوسط سعر الصرف السنوي لـ 1 أورو	متوسط سعر الصرف السنوي لـ 1 دولار/برميل
			متوسط سعر النفط (صحاري بلاند) (دولار/برميل)

99,68	106.9064	80.5606	2.92	2014
52.79	111.4418	100.4641	4.78	2015
44.29	121.1766	109.4654	6.40	2016
54.12	125.3231	110.9610	5.59	2017
71.44	137.6864	116.6169	4.27	2018
64.49	133.7058	119.3606	1.25	2019

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

1-Banque d'Algerie, Rapport 2016, op.cit, p109.

2-Banque d'Algerie, Rapport 2020, op.cit, p97.

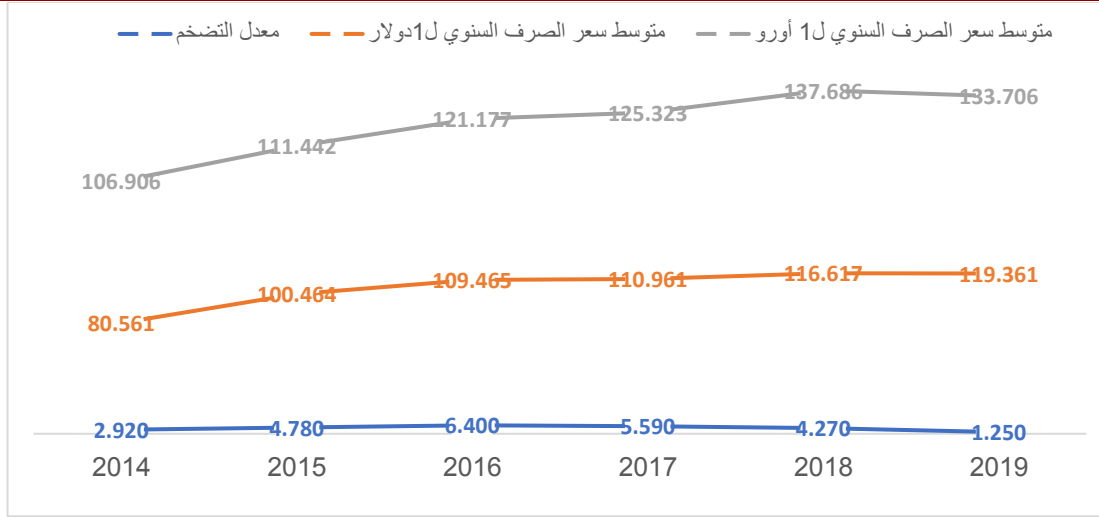
3-Republique Algerienne Démocratique et Populaire, Banque d'algerie, **Situation des cours Moyens du Dinar Algerien, (1994-2023)**,Ministeredes finances, Algerien.

من الجدول نستنتج بوضوح تأثير انهيار أسعار النفط على المؤشرات النقدية للاقتصاد الجزائري وذلك من خلال:

***مؤشر سعر الصرف مقابل الدولار اليورو:** كما تطرقنا سابقا إن انخفاض أسعار النفط يساهم في ارتفاع أسعار العملات في البلدان المستوردة للنفط ولاسيما الدولار، وهذا ما تؤكد معطيات الجدول أعلاه، حيث أن انخفاض أسعار النفط بين سنوات (2014-2019) أثر بشكل واضح على قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية خاصة الدولار أين عرف سعر الصرف للدينار انخفاض وتراجع بحوالي 32.5% مقابل الدولار الأمريكي و20% مقابل الأورو بين فترة 2014 و2019، حيث أن انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات النفطية جعل بنك الجزائر يتبع سياسة التخفيض قيمة الدينار، والتي يكون الغرض منها تحصيل جباية نفطية أكبر عند التحويل من الدولار إلى الدينار.

***مؤشر التضخم:** تركت الأزمة النفطية آثارا واضحة على العديد من المتغيرات الاقتصادية، مما انعكس بشكل مباشر وغير مباشر على مستويات التضخم. فقد أسهم الانخفاض الحاد في سعر الصرف، إلى جانب تبني السياسات الانكماشية واللجوء إلى التمويل التضخمي، في ارتفاع معدلات التضخم، وقد جاءت هذه السياسات ضمن إطار الإصلاح الاقتصادي لمواجهة تداعيات انهيار أسعار النفط، وبذلك كان للأزمة تأثير ملموس على التضخم، ولو بشكل غير مباشر.

شكل 16 : أثر الأزمة الاقتصادية على مؤشر التضخم وأسعار الصرف (2014-2019)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (26)

من خلال قراءة الجدول والشكل يتضح وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدل التضخم، حيث أن انخفاض أسعار النفط من 99.68 إلى 52.79 إلى 44.29 دولار للبرميل في السنوات 2014 و2015 و2016 على التوالي قابله لارتفاع معدلات التضخم من 2.92% عام 2014 إلى 4.78% عام 2015 إلى 6.40% عام 2016، وبمجرد انتعاش الطفيف في أسعار النفط ابتداء من سنة 2017 إلى غاية 2019 شهدت معدلات التضخم انخفاض ولو بوتيرة ضعيفة.

4- احتياطات الصرف الأجنبي ورصيد صندوق ضبط الموارد: استفادت الجزائر من فترة انتعاش أسعار المحروقات وخاصة النفط، لتكوين احتياطات مالية هامة، ومع ذلك فإن الانخفاض الحاد في الأسعار منذ منتصف عام 2014 أدى إلى استنزاف هذه الاحتياطات بشكل كبير، كما يوضحه الجدول أدناه، سواء فيما يتعلق باحتياطات الصرف الأجنبي أو رصيد صندوق ضبط الإيرادات. ورغم أن الهدف الأساسي من تكوين هذه الاحتياطات كان مواجهة الصدمات الخارجية الناتجة عن التراجع الحاد في أسعار النفط، إلا أن تأثير هذا الانخفاض كان ملموساً.

جدول 27: انعكاسات الازمة الاقتصادية على الاحتياطات المالية في الجزائر (2014-2019)

السنوات	رصيد صندوق ضبط الإيرادات (مليون دينار)

احتياطات الصرف الأجنبي (مليار دولار)	رصيد السنة الماضية	فائض الجباية النفطية الموجهة إلى الصندوق	الرصيد المتاح قبل الاقتطاع	اقتطاع تمويل عجز الخزينة	الرصيد بعد الاقتطاع	
178.938	5563.511	1810.320	7373.831	2965.672	4408.159	2014
144.133	4408.159	552.192	4960.351	2886.505	2073.846	2015
114.138	2073.846	98.550	172.396	1387.938	784.458	2016
97.332	784.458	0	784.458	784.458	0	2017
79.882	0	437.412	437.412	131.912	305.500	2018
62.756	305.500	0	305.500	0	305.500	2019

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

1-Banque d'Algerie, Rapport 2016, opcit, p120.

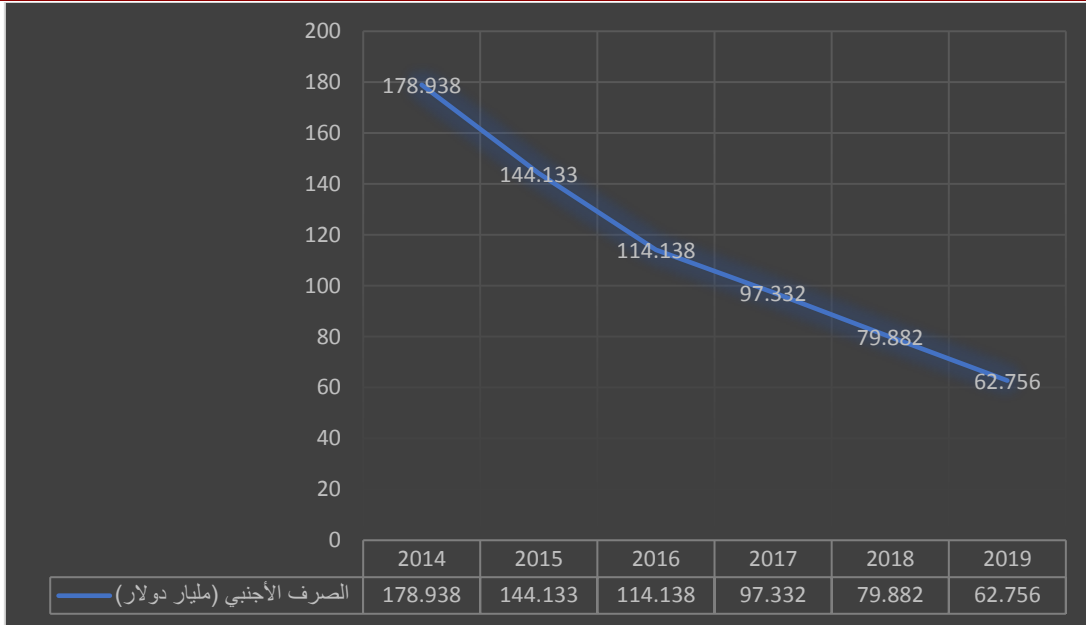
2-Banque d'Algerie, Rapport 2020, opcit, p109.

3-الجمهورية الديمقراطية الشعبية، المديرية العامة للخزينة، تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات (2000-2021)، وزارة المالية، الجزائر.

بناء على تحليل بيانات الجدول السابق نلاحظ أن محاولات الجزائر لتصحيح الاختلالات المالية وبالتزامن مع انهيار أسعار النفط أدى إلى انخفاض هائل لحجم الاحتياطات سواء الاحتياطات الأجنبية أو احتياطات صندوق ضبط الإيرادات، ويمكن تحليل ذلك من خلال:

*احتياطات الصرف الأجنبية: شهدت أسعار النفط انخفاضا متتاليا وسريعا منذ عام 2014 وحتى عام 2019، مما أدى إلى تراجع كبير في احتياطات الصرف الأجنبي، حيث انخفضت بنحو 116.182 مليار دولار خلال تلك الفترة. ومع استمرار أسعار النفط دون مستوى 100 دولار للبرميل، واتباع نفس وتيرة الإنفاق الحالية، فإن استنزاف كامل احتياطات الصرف الأجنبي يبدو أمرا حتميا في السنوات القادمة.

شكل 17 : انعكاسات الأزمة الاقتصادية على احتياطات الصرف الأجنبية (2014-2019)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول (27)

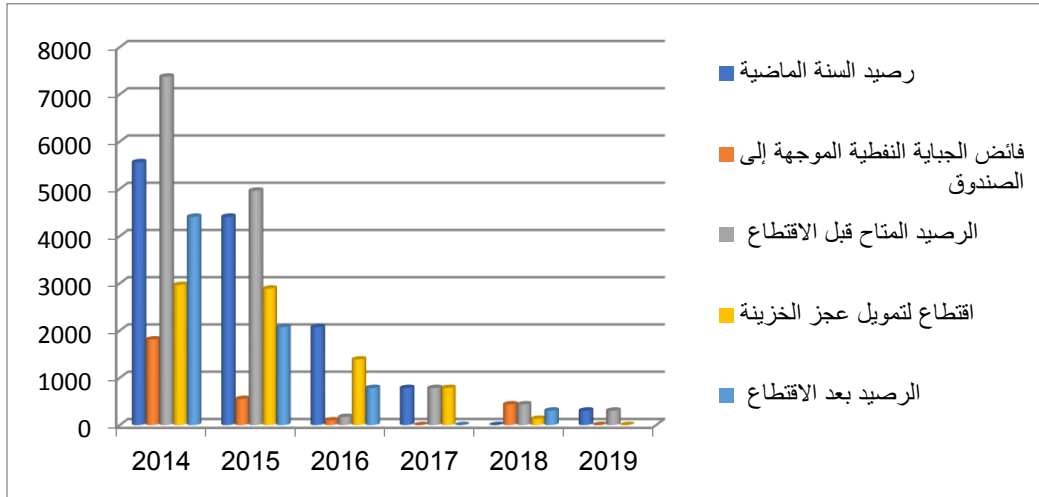
***رصيد صندوق ضبط الإيرادات:** تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لعام 2000، استنادًا إلى القانون رقم 02-2000 الصادر بتاريخ 27 يونيو 2000. ينص القانون على فتح حساب تخصيص خاص في سجلات الخزينة تحت رقم 103-302 تحت مسمى "صندوق ضبط الموارد". تُمول الصندوق من فائض الجباية البترولية الذي يتحقق عند تجاوز الإيرادات البترولية للتقديرات الواردة في قانون المالية، بالإضافة إلى أي إيرادات أخرى مرتبطة بتسيير الصندوق. يهدف الصندوق بشكل رئيسي إلى ضبط النفقات وتوازن الميزانية كما هو محدد في قانون المالية السنوي، إلى جانب المساهمة في تقليص الدين العام¹.

بالعودة إلى الجدول أعلاه و الشكل أدناه يلاحظ أن الصندوق في حركة دائمة ومستمرة، ففي الوقت الذي يستمد تمويلًا مستمرًا في السنة فإنه في نفس الوقت يعرف اقتطاعات لتمويل عجز الموازنة، كما أن هذه الحركة ترتبط بالمد و الجزر لأسعار النفط، إلا أن هذه الحركة عرفت انقطاعًا تامًا في سنة 2017، وذلك لاستئناف موجودات الصندوق وارتفاع نسبة الاقتطاع في الفترة نفسها، كما أنها لم تسجل في هذه السنة أي تحويلات لأن حجم الإيرادات الجبائية أقل من حجم تقديرات إيرادات الجباية البترولية المتوقعة في الميزانية، وبالتالي لا يوجد فائض يتم تحويله إلى الصندوق، أما بالنسبة لسنوات 2018 و 2019، فبالرغم من عودة

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، قانون رقم 02-2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، (الجريدة الرسمية، العدد 37، 28 جوان 2000)، ص 7.

التدفقات المالية إلى الصندوق نتيجة لتجاوز قيمة الجبائية البترولية لتقديرات قانون المالية، إلا أنها لم تكن كافية للمساهمة بشكل فعال في تغطية العجز*.

شكل 18 : انعكاسات الأزمة الاقتصادية على رصيد صندوق ضبط الإيرادات (2014-2019)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (27)

المطلب الثاني: الإجراءات الحكومية للتصدي للأزمة الاقتصادية بين الاستعجال والإصلاح

سارعت الحكومة إلي وضع خطط واستراتيجيات لمواجهة الأزمة الاقتصادية في الجزائر، ولكن في بداية الأزمة سلكت مسارا أمنيا ومطمئنا ومحافظا من خلال اعتماد مقاربة "لننتظر ونري" انطلاقا من توقعات حدوث ارتفاع جديد في الأسعار، وذلك بتسيير هذه المرحلة بالاعتماد واستغلال الفوائض المالية المتوفرة كخط دفاعي أولي للحد من انعكاسات الأزمة الاقتصادية خاصة على مستوى الميزانية العامة أو الميزان التجاري، غير أن الأوضاع الاقتصادية لم تتحسن بالشكل المطلوب وكذا استمرار انخفاض أسعار النفط إلى مستويات دنيا، مما

* يختلف مفهوم صندوق ضبط الإيرادات عن مفهوم احتياط الصرف الأجنبي، حيث أن صندوق ضبط الإيرادات هو حساب تخصيص خاص بالخزينة العامة وهو ينشأ بموجب نص قانوني، ويعتبر وزير المالية هو الأمر بالصرف وهو يتكون من العملة الوطنية، أما احتياطي الصرف فهو يعتبر أصول خارجية للبنك المركزي وهو لا يحتاج إلى نص تشريعي أو تنظيمي لإنشائه فهو موجود مادام هناك تدفقات مالية وتجارية في إطار ميزان المدفوعات للدولة وتوكل مهمة تسييره إلى البنك المركزي، ويتكون احتياطه مع العملات الصعبة والذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة وتكون هذه الاحتياطات مقومة عادة بالدولار الأمريكي. أما أوجه التشابه بينها يظهر من حيث المصدر والذي يعتمد كل منها على أسعار المحروقات، وكذلك من حيث الهدف فكل منهما تم تشكيله لمواجهة الصدمات الخارجية نقلا عن: محمد مباني، "احتياطات الصرف واستعمال صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، المجلد 09، العدد 01، 2020، ص 234، 235.

جعل الحكومة تعيد النظر في مقاربتها¹، ووفقاً لذلك اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من السياسات والإجراءات والإصلاحات، تختلف باختلاف مراحل تطور الأزمة الاقتصادية.

أولاً) السياسات الحكومية القصيرة المدى لمواجهة الأزمة:

اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات ذات طابع إداري وظيفي من أجل التقليل من حدة الأزمة الاقتصادية ولو بشكل مؤقت، وذلك عن طريق الضغط على الطلب المحلي، ويمكن إجمال هذه السياسات في:

1- السياسة المالية التقشفية:

لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن تراجع أسعار النفط، اتخذت السلطات الجزائرية سلسلة من الإجراءات المالية التقشفية. كخطوة أولى شرعت الحكومة في ترشيد الإنفاق العام، حيث شهدت ميزانية التسيير والتجهيز انخفاضاً بنسبة 7.66% في عام 2016 مقارنة بعام 2015. كما قامت بتجميد جميع المشاريع التي لم يتم الشروع في تنفيذها، بما في ذلك إغلاق حساب البرنامج التنموي للفترة 2015-2019²، وفي السياق ذاته اتخذت الحكومة إجراءات إضافية تمثلت في تجميد عمليات التوظيف في قطاعات الوظيفة العمومية، كما قامت بإلغاء العمل بنظام التقاعد النسبي، مع إعادة تفعيل الإحالة على التقاعد عند بلوغ سن الستين³.

2- سياسة تقييد التجارة الخارجية: من نظام التراخيص للاستيراد إلى نظام تعليق الاستيراد

اتخذت الحكومة الجزائرية عدداً من الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية في إطار جهودها لمواجهة الأزمة الاقتصادية وتقليل العجز في ميزان الواردات، وشملت هذه الإجراءات ضبط نظام الاستيراد من خلال إقرار نظام تراخيص يحدد قائمة الموارد الضرورية المسموح باستيرادها، مع تحديد الكميات التي تلبى احتياجات المواطنين، ولتنظيم هذه العملية صدر المرسوم التنفيذي رقم 15-306، الذي ينظم آلية إصدار تراخيص الاستيراد والتصدير، وفقاً لهذا المرسوم، يتم منح التراخيص من قبل وزير التجارة بناءً على توصية

¹فاطمة لعربي وقويدر عياش، "مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل استمرار الأزمة البترولية 2014". مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 04، 2019، ص 351.

²كريمة جباري، "أثر الصدمة النفطية لسنة 2014 على مسار التنمية في الجزائر". المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 09، 2019، ص 82.

³رفيق صديقي، "أزمة الدولة الربعية في الجزائر سنة 2014، من الإنفاق الموسع إلى سياسة ترشيد الإنفاق العمومي"، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 14، العدد 01، 2022، ص 320.

اللجنة الوزارية المشتركة الدائمة التي تتولى دراسة طلبات الاستيراد والتصدير¹، ووفقا لذلك عملت هذه الأخيرة إلى إخضاع 21 مادة لرخص الاستيراد، والتي تشمل مجموعة من المنتجات الصناعية على غرار السيارات والشاحنات ومواد زراعية بالإضافة إلى الزراعة التحويلية... إلخ².

غير أن استمرار الأزمة الاقتصادية حال دون تحقيق تحسين ملموس في الميزان التجاري، مما دفع المشرع إلى الانتقال من نظام التراخيص إلى نظام تعليق الاستيراد المؤقت. وتم بموجب ذلك حظر استيراد مجموعة من المنتجات، وخاصة تلك التي يتم إنتاجها محليا. شملت القائمة المعلقة مؤقتا 45 عائلة من المنتجات، تضم نحو 900 منتج، اعتُبر استيرادها غير ضروري أو غير ذي استهلاك واسع، كما أن هذه المنتجات تُثقل كاهل الخزينة العمومية، مما جعل تعليق استيرادها خطوة ضرورية لدعم الاقتصاد المحلي³، فالمنتجات الغذائية المستوردة وحدها بلغت حوالي 15 مليار دولار سنويا، والعجيب من ذلك أن هذه المنتجات يمكن تغطيتها من السوق المحلية دون اللجوء إلى الاستيراد.

عموما لقد أدت هذه الإجراءات التي وضعتها الحكومة إلى انخفاض الواردات حسب ما بيناه سابقا في الجدول رقم (24) الذي يوضح أثر الأزمة الاقتصادية على الميزان التجاري أين انخفضت الواردات من 59.670 مليار دولار سنة 2014 إلى 44.632 مليار دولار سنة 2019، بالإضافة إلى ذلك ساهمت هذه الإجراءات في الحد من نزيف العملة الصعبة والمحافظة على احتياط الصرف، ولكن من جهة أخرى انعكست هذه الإجراءات في ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية.

3- سياسة التمويل غير التقليدي مقابل عدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية:

على الرغم من الإجراءات السابقة التي اتخذتها الحكومة للحد من آثار الأزمة الاقتصادية، إلا أنها لم تكن كافية لمعالجة عجز الميزانية العامة بشكل جذري. وفي هذا السياق، لجأت حكومة أحمد أويحيى إلى اعتماد سياسة التمويل غير التقليدي* كحل لتغطية العجز المالي. وقد تم عرض هذه السياسة ضمن مخطط عمل

¹ عمار بن زعرور وشكري بن زعرور، "تدابير السياسات الاقتصادية المتخذة في الجزائر للتكيف مع تراجع أسعار النفط"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 12، العدد 01، 2019، ص 22.

² رفيق صديقي، "أزمة الدولة الربعية في الجزائر سنة 2014، من الإنفاق الموسع إلى سياسة ترشيد الانفاق العمومي"، المرجع السابق الذكر، ص 321.

³ عمار بن زعرور وشكري بن زعرور، المرجع السابق الذكر، ص 25.

* التمويل غير التقليدي: هي أدوات حديثة لسياسة النقدية أدمجت في الأزمات المالية لعدم حل المشاكل المالية بالأدوات التقليدية، حيث يقوم البنك المركزي بخلق كمية إضافية من النقود دون أن يقابلها الإنتاج من السلع والخدمات، وتقرض هذه النقود للخزينة العمومية مقابل سندات هذه الأخيرة اعترافا بمديونيتها اتجاه البنك المركزي. نقلا عن: إلهام آيت بن عمر، "التمويل غير التقليدي كآلة لتغطية عجز الميزانية العمومية". مجلة المؤسسة، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص 287.

الحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني، حيث استعرض أويحيى مؤشرات اقتصادية خطيرة ووصف الوضع بأنه حرج للغاية، إلى درجة أن الحكومة كانت تواجه صعوبات كبيرة في دفع رواتب الموظفين والمتقاعدين. أوضح الوزير الأول أحمد أويحيى أسباب تبني سياسة التمويل غير التقليدي، مشيرًا إلى أن الهدف الأساسي منها هو تجنب اللجوء إلى الاستدانة الخارجية من صندوق النقد الدولي، وأكد أن تجربة الجزائر السابقة مع هذا الصندوق تركت انطباعًا سيئًا في الذاكرة الوطنية، نظرًا لما تترتب عليه الاستدانة الخارجية من تأثيرات سلبية على الاستقلالية المالية والاقتصادية للبلاد¹.

ومن أجل تطبيق هذه السياسة التمويلية الغير التقليدية أصدرت الحكومة الجزائرية قانون رقم 17-10 المتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، ومن خلال إدراج المادة 45 مكرر والتي تنص "بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة (5) سنوات بشراء مباشر عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على درجة الخصوص في تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار"².

وتأسيسا عليه فتح المجال لطباعة الأوراق النقدية دون تغطية من خلال ما يعرف بالحد الأدنى للإقراض بين الخزينة العمومية والبنك المركزي، حيث حصلت الخزينة العمومية في ظرف ستة عشر شهرًا (16) بداية من أكتوبر 2017 على أغطية مالية قدرت بـ 6556,2 مليار دج مقابل شراء البنك الجزائري لسندات الخزينة العمومية، إلا أن هذه الأموال المطبوعة لم يتم توظيف منها إلا 47% من إجمالي الإصدار النقدي³.

بشكل عام أثارت الإجراءات والسياسات التي تبنتها السلطات الحكومية لمواجهة الأزمة الاقتصادية جدلاً واعتراضًا كبيرًا، خاصة من قبل النخب الأكاديمية، وتركزت الانتقادات على تأثير زيادة الكتلة النقدية المتداولة بدون وجود مقابل حقيقي، مما أدى إلى تدهور سعر الصرف وانخفاض القدرة الشرائية وهذا ما جعل هذه السياسات تقتصر للدعم الشعبي مما ساه في ظهور حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. بشكل عام حققت هذه الإجراءات نجاحًا محدودًا على المدى القصير، حيث ساعدت في تغطية عجز الخزينة وتجنب اللجوء إلى الاستدانة، ومع ذلك فإن استمرار الأزمة الاقتصادية لفترة طويلة يهدد باستنزاف الاحتياطات المالية

¹ للمزيد أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، تقديم مخطط عمل الحكومة من قبل السيد أحمد أويحيى، (الجريدة الرسمية للمناقشات، السنة الأولى، رقم 12، 28 سبتمبر 2017).

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 17-10 يتم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية، العدد 57، صادرة في 12 أكتوبر 2017، ص 4.

³ حمزة شردار، "برنامج التمويل غير التقليدي في الجزائر: تحليل الدوافع وتقييم النتائج". مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 10، العدد 01، 2023، ص 26-28.

بشكل كامل. بالإضافة إلى ذلك، أدى تطبيق سياسات التقشف التي تبنتها الحكومة إلى إثارة مخاوف المستثمرين الأجانب، مما جعلهم يترددون في دخول السوق الجزائرية بسبب نقص الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الجديدة.

ثانياً) السياسة الحكومية بعيدة المدى لمواجهة الأزمة: محاولة الإصلاح في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030

تُعد الإجراءات المذكورة سابقاً تدابير مؤقتة تهدف إلى التخفيف من تبعات الأزمة الاقتصادية إلا أنه لتحقيق تحول جذري في الاقتصاد الوطني وإرساء أسس اقتصادية متينة، كان من الضروري صياغة استراتيجية طويلة المدى، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار الأزمة الاقتصادية فرصة لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال واستجابة، لذلك بدأت الحكومة في وضع استراتيجية للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، مما أدى إلى تبني ما يُعرف بـ "النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2016-2030".

1- تعريف النموذج الاقتصادي ومراحله

إنه برنامج حكومي صادق عليه في 26 جويلية 2016 أين يندرج ضمن نظرة بعيدة المدى إلى أفق سنة 2030، ويضم هذا النموذج الجديد التدابير المقترحة، والتي تم الشروع فيها لتعزيز النفقات العمومية واستعادة قوة الموقع الخارجي، بالتحكم في الواردات وتنمية الصادرات خارج المحروقات، كما يبرز سياسة ميزانياتية بطابع جديد في إطار استراتيجية بعيدة المدى تسمح بتموقع الاقتصاد الوطني ضمن مسار نمو مضطرد ومستدام أين يتم إسناد دور ريادي للمؤسسة، وبصفة أساسية يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق معدل النمو 6.5% خارج القطاع في الفترة الممتدة بين 2020-2030¹.

إجمالاً يمكن القول أن معالم هذا النموذج تقوم على تجاوز الأزمة الاقتصادية، ثم الخروج من وضعية التبعية المطلقة للمحروقات، ثم التوجه نحو تنشيط اقتصاد تنافسي متنوع. ويمر هذا النموذج بثلاث مراحل أساسية:

¹:

أ- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2017 ومناقشته، (الجريدة الرسمية للمناقشات، السنة الخامسة، رقم 12، 14 نوفمبر 2016)، ص4.

ب- وكالة الأنباء الجزائرية، تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في أفق 2030 سيتم على ثلاث مراحل: تاريخ التصفح 21

مارس 2024 على موقع: <https://www.aps.dz/ar/economie/41833>

- **مرحلة الإقلاع (2016-2019):** تركز هذه السياسات التنموية الجديدة على تحقيق نمو تدريجي في القيمة المضافة لمختلف القطاعات، بما يتماشى مع المستويات المستهدفة، وتسعى هذه المرحلة إلى تطوير إطار اقتصادي كلي مستقر على المدى المتوسط، مما يتطلب اتخاذ تدابير صارمة، ووضع خطة شاملة لتحسين الإيرادات الجبائية العادية، بالإضافة إلى تعبئة موارد إضافية ضرورية من السوق المالي الداخلي.

- **المرحلة الانتقالية (2020-2025):** تُعرف مرحلة التحول بأنها تهدف إلى إعادة توازن الاقتصاد الوطني، من خلال تحقيق التنوع الاقتصادي والتحول الطاقوي وتطوير مصادر الطاقة. كما تركز على إعطاء الأولوية للاستثمار الإنتاجي، دون تمييز بين القطاعين العام والخاص. ومن خلال هذه الإجراءات، يتم السعي إلى التحرر من التبعية للموارد النفطية.

- **مرحلة التثبيت والاستقرار (2019-2026):** تُعد هذه المرحلة التي يصل فيها الاقتصاد إلى أقصى قدراته الاستدراكية، حيث تتقارب مختلف متغيراته لتصل إلى نقطة التوازن والاستقرار الاقتصادي، وفي هذه المرحلة تتحول الدولة من مرحلة النمو إلى مرحلة الازدهار، لتصبح دولة صاعدة¹.

2- أهداف ومرتكزات النموذج الاقتصادي الجديد: تتمحور أهداف النموذج الجديد وفق مقاربتين أساسيتين:

أ. **المقاربة المستجدة لسياسة الموازنة (2016-2019):** يُبرز هذا النموذج مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تركز على تعزيز إيرادات الجبائية العادية وزيادتها إلى مستوى ملموس مقارنةً بالإيرادات البترولية، كما يتضمن تعبئة الموارد الإضافية اللازمة من السوق المالية الداخلية، إلى جانب إعطاء أهمية خاصة لترشيد النفقات العامة.

ب. **مقاربة التنوع والتحول الهيكلي للاقتصاد الوطني 2020-2030:** تعتمد هذه المقاربة على تعزيز الاقتصاد المحلي وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن قطاع المحروقات، وذلك من خلال تطوير القطاعات التنافسية مثل الزراعة والصناعة والسياحة، وتهدف ضمن هذا الإطار إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات بنسبة 6.5% خلال الفترة من 2020 إلى 2030، بالإضافة إلى مضاعفة مساهمة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة، لترتفع من 5.3% في عام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام بحلول عام 2030.

كما يسعى نموذج النمو الاقتصادي الجديد، إلى تحقيق التحول الطاقوي من خلال دمج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني والحفاظ على الموارد الطاقوية المحلية، ويهدف إلى تقليل معدل النمو السنوي

¹ صونيا ولد بومعزة، "تداعيات المنظور الاقتصادي الجديد عن الشراكة الجزائرية- الأوروبية 2005-2017". (أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع اقتصاد سياسي دولي)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2020-2021، ص ص 305-307.

لاستهلاك الطاقة الداخلي، حيث يُخطط لخفض الزيادة السنوية من 6% في عام 2015 إلى 3% فقط بحلول عام 2030¹.

3- محاور برنامج النمو الاقتصادي الجديد 2016-2030: لتحقيق الأهداف المنصوصة عليها في هذا النموذج كما تم ذكره سابقا حدد النموذج جملة من ثلاث محاور استراتيجية:

أ. **تعزيز نظام الاستثمار:** يُعتبر تعزيز أنظمة الاستثمار عنصراً أساسياً في التحول الهيكلي المطلوب لربط النمو خارج قطاع النفط بزيادة إنتاجية رأس المال المستثمر، يهدف هذا الجهد إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الإنتاجية الكلية للعوامل، مما يسهم في دعم نمو اقتصادي أعلى من خلال زيادة معدل الاستثمار الإجمالي، ولتحقيق هذا الهدف يجب توجيه الاهتمام إلى كل من القطاعين العام والخاص، مع تبني تدخل مالي تدريجي عبر الميزانية بدءاً من عام 2025. كما ينبغي العمل على خفض التكاليف المدرجة في ميزانية الدولة، إلى جانب إنشاء نظام وطني للاستثمار في البنية التحتية العامة، يعتمد على نموذج شراكة بين القطاعين العام والخاص.

ب. **ديناميكية القطاعات المطلوبة:** يهدف تطوير قطاعات جديدة ذات تأثيرات إيجابية على المستوى القطاعي إلى تعزيز استقلالية القطاع الطاقوي وقطاع البناء والأشغال العمومية، مما يستلزم تسريع وتيرة النمو، ووفقاً لهذه الأهداف يُتوقع أن تصل القيمة المضافة الصناعية إلى 10% من إجمالي القيمة المضافة بحلول عام 2030، أما قطاع الزراعة فيستهدف تحقيق 6.5% من القيمة المضافة سنوياً، بينما يُتوقع أن ينمو قطاع الخدمات بمعدل 4.7% سنوياً. في المقابل، ستتراجع مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية تدريجياً لصالح القطاعات المعرفية، التي يُتوقع أن تسجل نمواً بنسبة 1.7% خلال الفترة المرحلية.

ج. **الملاءة الخارجية:** يهدف هذا التوجه إلى تقليل الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات، من خلال استغلال الموارد الطاقوية البديلة وتعزيز نشاط القطاعات الأخرى، بما في ذلك الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات².

1 :

أ- طلال عباسي ولعربي يخلف والربيع عيساني، "النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي، بحوث وأوراق عمل الملتقى الوطني حول، التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، المنعقد في جامعة الجلفة، يوم 14 نوفمبر 2019، ص 27.

ب- وكالة الأنباء الجزائرية، تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في أفق 2030 سيتم على ثلاث مراحل، المرجع السابق الذكر.

2 :

أ- عبد الوهاب بوكروح، النموذج الاقتصادي الجديد: 6 توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع، تاريخ التصفح 21 مارس

2024 على موقع: <https://www.aljazairalyoum.dz>

ب- صونيا ولد بومعزة، المرجع السابق الذكر، ص 307-309.

عموما يمكن القول إن هذا النموذج يحمل أهداف طموحة واستراتيجيات مختلفة عن البرامج التنموية السابقة، كما أنه يعمل على خلق قيمة مضافة عن طريق التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني، إلا أنه قد أسقط العنصر البشري في أهدافه ومحاوره وهذا دليل على أن هذا النموذج لا يرقى أن يكون خطة استراتيجية واعية، ومن جهة أخرى أن هذا النموذج ركز في عملية الاستثمارية والتنوع الاقتصادي على الطاقة المتجددة، وهذا ما يعني أن الجزائر بهدف التحول من اقتصاد ريعي يعتمد على الطاقة الحفرية إلى إعادة بناء اقتصاد شبه ريعي يعتمد على الطاقة المتجددة والغاز الصخري¹، وهذا ما يجعل الاقتصاد دائما في تبعية، ولهذا كان واضحا وضرورة ايجاد استراتيجية لا تخضع لعوامل وظروف الإيرادات الطاقوية تتأثر بموجب دخول أي متغير من شأنه أن يهدد ويقضي على مستقبل هذا النماذج والبرامج الاقتصادية.

¹ بن علي لقرع، المرجع السابق الذكر، ص52.

خلاصة واستنتاجات:

تناول هذا الفصل الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة 2014-2019 كنتيجة مباشرة لانخفاض أسعار النفط، حيث تم التطرق في البداية إلى الأزمة النفطية لسنة 2014، باعتبارها الشرارة التي أدت إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية الكلية في الجزائر، وتم تحليل أسبابها، سواء تلك المرتبطة باختلالات العرض والطلب أو العوامل الجيوسياسية المؤثرة في السوق النفطية. ثم انتقل التحليل إلى كيفية انتقال هذه الأزمة النفطية إلى أزمة اقتصادية شاملة في الجزائر.

كما تم التطرق إلى الخلفيات العميقة التي أسست للأزمة الاقتصادية في الجزائر إذ أنه لا يمكن اختزالها في تأثيرات الأزمة النفطية وحدها كما يبينه الخطاب السياسي إذ لعبت ممارسات مرتبطة باستخدام الربيع النفطي، مثل الزبونية والفساد والمحسوبية، دورًا كبيرًا في إضعاف الاقتصاد الوطني وزيادة هشاشته أمام تقلبات أسعار النفط. حيث تبين أن الربيع النفطي لم يكن فقط عنصرًا اقتصاديًا، بل أداة سياسية لتثبيت شرعية النظام على حساب بناء اقتصاد متنوع ومستدام. كما تم تسليط الضوء على أزمة النموذج التنموي الريعي في الجزائر، فرغم ضخامة البرامج التنموية، ظل يعاني من اختلالات هيكلية عميقة انعكست على الأداء الاقتصادي.

كما تم التطرق إلى تحليل التداعيات الاقتصادية والمالية للأزمة، حيث ظهر تأثيرها بوضوح على مختلف المؤشرات الاقتصادية المالية والنقدية، مثل اختلال ميزان التجاري، وارتفاع عجز الموازنة، تراجع احتياطي الصرف. نتيجة لذلك دفع الحكومة الجزائرية إلى الاعتماد على مجموعة من السياسات كسياسة ترشيد النفقات وسياسة التقشف وسياسة تقييد التجارة وسياسة التمويل غير التقليدي للحد من تأثيرات هذه الأزمة تزامن ذلك مع وضع المعالم الأولية لاستراتيجية للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي عن طريق تبني ما يُعرف بـ "النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2016-2030".

إجمالاً يتضح من هذا الفصل أن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بين 2014-2019 لم تكن مجرد أزمة ظرفية ناتجة عن انخفاض أسعار النفط، بل كانت انعكاساً لعقود من الاعتماد على الربيع النفطي كنموذج سياسي واقتصادي وحيد حيث تبين أن الربيع النفطي لم يكن فقط عنصرًا اقتصاديًا، بل أداة سياسية لتثبيت شرعية النظام على حساب بناء اقتصاد متنوع و مهيكّل .



الفصل الرابع:

تمويل الجماعات

المحلية في الجزائر على

ضوء الأزمة الاقتصادية

2019 - 2014

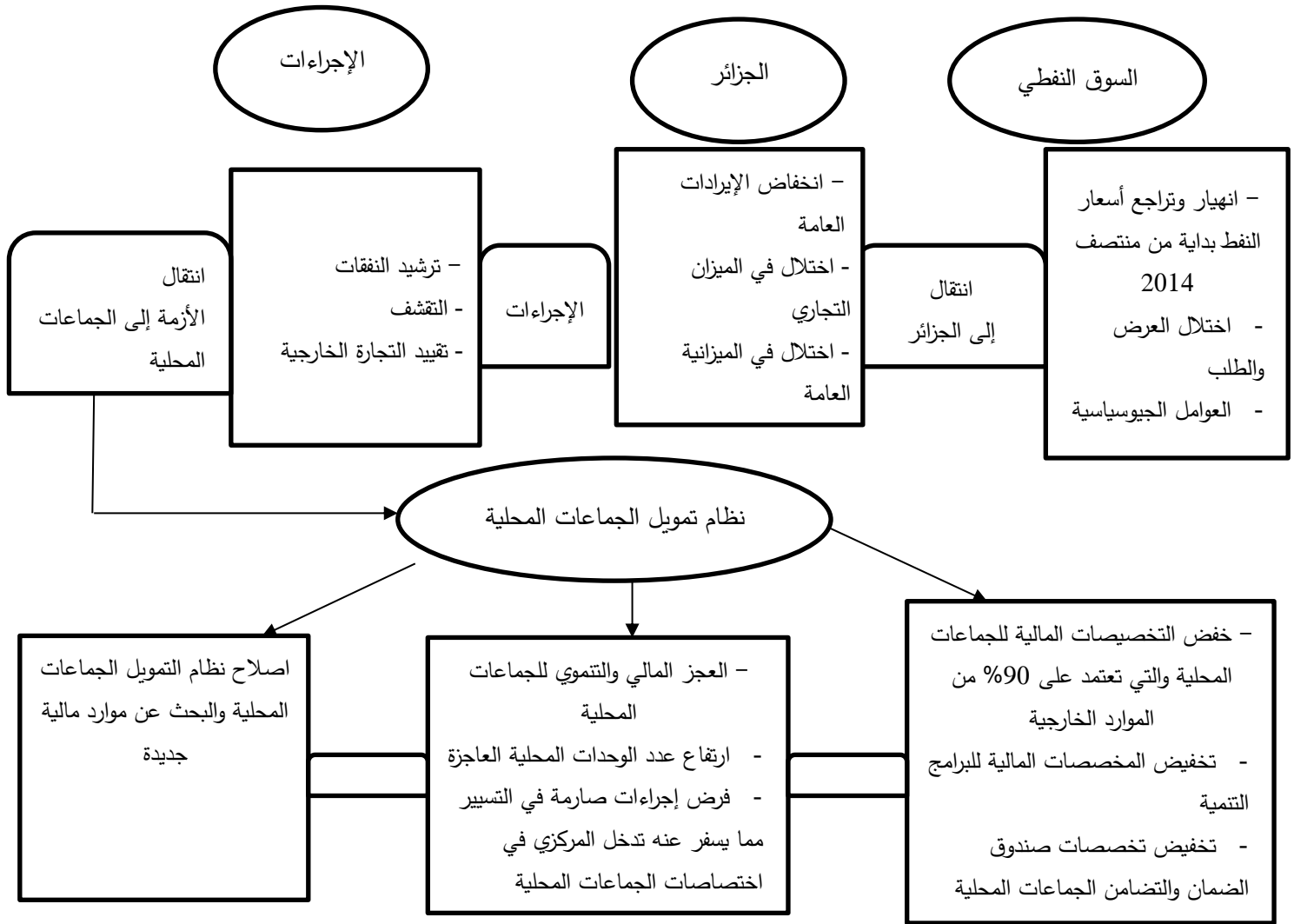


الفصل الرابع: تمويل الجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الأزمة الاقتصادية 2014-

2019

تعدّ الجماعات المحلية جزءًا لا يتجزأ من الدولة، حيث تمثل إحدى صور اللامركزية الإدارية. وفقًا لنظرية النظم لديفيد إيستون (David Easton) فإن أي خلل يصيب أحد مكونات النظام ينعكس سلبيًا على النظام بأكمله، مما يؤدي بدوره إلى اضطراب في أجزائه، وبناءً على ذلك فإن الجماعات المحلية في الجزائر، بوصفها نظامًا مفتوحًا يتأثر ويؤثر في البيئة الداخلية والخارجية، كانت عرضة لتأثيرات الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ عام 2014، نتيجة انهيار أسعار النفط وما تبعه من تغييرات وتحولات مست النظام بأكمله.

شكل 19 : مخطط نموذجي يبين انتقال الأزمة الاقتصادية إلى الجماعات المحلية



المصدر: من إعداد الباحث

المبحث الأول: الأزمة الاقتصادية وعلاقتها بالجماعات المحلية في الجزائر: ضعف الموارد المالية الذاتية كحلقة وصل في انتقال الأزمة إلى نظام التمويل المحلي

لقد أثر النظام الاقتصادي العالمي على الاقتصاد الجزائري، مما انعكس بدوره على أداء الجماعات المحلية، لا سيما في مجال تمويل التنمية المحلية، ويرجع ذلك إلى اعتماد الجماعات المحلية بشكل كبير على الإعانات المركزية، التي تمثل حوالي 90% من إجمالي برامج التجهيز والاستثمار، كما تم توضيحه في الفصل الأول، وبالتالي فإن أي تقلص أو انخفاض في ميزانية الدولة، المرتبطة أساساً بعائدات النفط التي تشكل الدعامة الرئيسية للاقتصاد الوطني الريعي، يؤدي إلى تراجع حجم المساعدات المركزية، هذا التراجع يُترجم إلى تخفيض وتقليص الأغلفة المالية المخصصة للجماعات المحلية، مما ينعكس سلباً على قدرتها على التسيير المحلي والتنمية المستدامة¹.

ولهذا تعتبر الجماعات المحلية رهينة للتمويل الحكومي الأمر الذي جعل الأزمة الاقتصادية تطالها بالدرجة الأولى خاصة في ظل ضعف وندرة الموارد الذاتية، ويتجلى هذا الضعف عن عدة أسباب ما هو متعلق بطبيعة الدولة، وما هو متعلق بالضعف الوظيفي للجماعات المحلية.

المطلب الأول: خصوصية الطابع الريعي للدولة وانعكاساته على تمويل الجماعات المحلية

تطرقنا سابقاً إلى أن منطق الدولة الريعية والاقتصاد الريعي تنتج لنا مجموعات من السلوكيات التي تؤثر على الدولة عامة والاقتصاد خاصة، والجماعات المحلية باعتبارها جزء لا يتجزأ من هذا النظام فإن هذه الخصوصيات تنتقل بصفة أو بأخرى للجماعات المحلية، والتي تتأثر وتعطل اللامركزية التسيير المحلي، ويمكن استكشاف مظاهر الدولة الريعية في الجماعات المحلية من خلال:

أولاً) المركزية المفرطة: من محدودية الاستقلالية الإدارية إلى المحدودية الاستقلالية المالية

أدت طبيعة الدولة الريعية واقتصادها المعتمد على الريع إلى تعزيز المركزية المفرطة على حساب اللامركزية الإدارية، ومن الملاحظ أن النظام السياسي في الجزائر ركّز على ضمان استمراريته وتحقيق استقلاله السياسي من خلال احتكار السلطة والهيمنة عليها، مستفيداً من عائدات الريع النفطي، هذا التوجه يوضح سبب إجماع الحكومة المركزية عن نقل صلاحياتها إلى الأقاليم، ويرى الدكتور بوعلي محمد الصغير أن هذا الامتناع يعكس تخوف النظام من احتمال سعي الأقاليم والوحدات الإدارية نحو الاستقلالية².

¹ إيمان قلال وعبد الجليل زرقون، "دراسة تطبيقية حول تداعيات الصدمة النفطية على التسيير المحلي بلديات ولايات معسكر للفترة 2015-2017 نموذجاً". مجلة الإدارة العامة والقانون والتنمية، المجلد 03، العدد 01، 2022، ص ص 26، 27.

² ياسمين لغواطي، "الاستقلالية المالية المحلية كآلية لتنمية الجماعات المحلية في الجزائر" - دراسة ميدانية لبلدية قرواو والصومعة بولاية البليدة، 2015-2019. (" أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2019-2020، ص 110.

فالنظام الريعي يتغلغل في بنية السلطة المحلية من خلال دمج نظام عدم التركيز الإداري ضمن إطار اللامركزية الإدارية، مع ترجيح كفة المسؤولين المعيّنين الذين يمثلون السلطة المركزية على المستوى المحلي، مثل الأمين العام للبلدية، رئيس الدائرة، والوالي، ويتجلى ذلك في اشتراط موافقة السلطات الوصية على العديد من المداولات المحلية قبل تنفيذها، مما يفرض رقابة وصائية صارمة وشاملة على الجماعات المحلية¹.

في هذا السياق تتجلى هيمنة المركزية الشديدة على الجماعات المحلية، لا سيما في مجالات الإنفاق، وتوزيع المشروعات السنوية، وتمويلها، نتيجة افتقار هذه الجماعات للموارد المالية الذاتية. وباعتبار أن الدولة الريعية في الجزائر تعتمد على مصدر وحيد للتمويل، فإنها تحتكر شرعية امتلاكه وتوزيعه واستغلاله. هذا الوضع منح الدولة سيطرة كاملة على تمويل المشاريع والبرامج المحلية، بما يتماشى مع مقولتها المعروفة: "لا تمول إلا إذا حكمت"²، حيث إن اعتماد الكلي على الربيع النفطي في التمويل الجماعات المحلية جعل المصالح المركزية للدولة تفرض رقابة واسعة وعميقة على الأغلفة المالية التي تسيروها الجماعات المحلية.

يتضح ذلك من خلال التدخل المركزي في إعداد وتنفيذ الميزانية المحلية، سواء على المستوى البلدي أو الولائي، مع تقييد دور المنتخبين في هذا الشأن، فقد نصت المادة 160 من قانون الولاية على أن الوالي يتولى إعداد مشروع ميزانية الولاية وتقديمه للمجلس الشعبي الولائي للمصادقة، وفي حال تقاعس المجلس عن التصديق عليها، يتدخل وزير الداخلية لحل المسألة، كما يتدخل كل من الوزير المكلف بالداخلية ووزير المالية في حال عجز المجلس الشعبي الولائي عن معالجة عجز الميزانية³، على غرار إعداد الميزانية البلدية، يتولى الأمين العام للبلدية إعداد مشروع الميزانية تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي، وفي حال تقاعس المجلس الشعبي البلدي عن أداء مهامه المتعلقة بالميزانية، مثل التصويت عليها، المصادقة، معالجة الاختلالات، أو امتصاص العجز، يتدخل الوالي لمعالجة الوضع وضمان سير العملية المالية بسلاسة⁴.

وفضلا عن كل هذا تتجلى ملامح التوجه المركزي الصريح، من خلال تنفيذ ومراقبة الميزانية المحلية من خلال الصلاحيات الواسعة والمتعددة والمتشابكة لأعوان وموظفي المعيّنين عن السلطة المركزية الممثلة في وزارة المالية سواء كانت هذه الرقابة قبلية أو بعدية، بدء من المراقب المالي ثم المحاسب العمومي وصولا إلى

¹ مسعود شيهوب، المرجع السابق الذكر، ص 2013.

² محمد بن صوشة، المرجع السابق الذكر، ص 253.

³ المواد 160 و 168 و 169 من قانون الولاية 12-07، المرجع السابق الذكر، ص ص 23، 24.

*في قوانين السابقة للبلدية سواء قانون رقم 67-24 أو قانون 90-08 كان اعداد واقترح مشروع الميزانية البلدية من صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي.

⁴ المواد 180، 183، 184، 186، من قانون البلدية 11-10، المرجع السابق الذكر، ص ص 24، 25.

رقابة ميدانية من خلال المفتشية العامة للمالية، والتي توضع تحت السلطة المباشرة لوزير المالية، وقد تمتد هذه الرقابة إلى المجلس المحاسبة كأعلى هيئة رقابية مستقلة¹.

من ناحية أخرى يتجلى تدخل السلطة المركزية في الشؤون المالية للجماعات المحلية، من خلال تبعية النظام الجبائي بالكامل للسلطة المركزية وهيمنتها عليه، سواء فيما يتعلق بتأسيس الضرائب أو تحصيلها وتوزيعها، ويتم تهميش الجماعات المحلية في هذه العمليات، حيث لا تمتلك أي سلطة فعلية على النظام الجبائي المطبق داخل حدود إقليمها²، حيث تنص المادة 196 من القانون 10-11 " لا يسمح للبلدية إلا بتحصيل الضرائب والمساهمات والرسوم والإتاوات المحددة عن طريق التشريع والتنظيم المعمول بها"³، فصاحبة الاختصاص في نظام الجباية عامة يرجع لسلطة المركزية والممثلة في المجلس الشعبي الوطني كدرجة أولى، حيث نصت المادة 139 من دستور 2020 " يشرع البرلمان في الميادين التي يخصص له الدستور، وكذلك في المجالات من إحداث الضرائب والجباية والرسوم والحقوق المختلفة وتحديد أسسها ونسبها وتحصيلها"⁴، أما على المستوى الثاني فتخضع الجماعات المحلية للسلطة التنظيمية من خلال القواعد التي يتم تحديدها في إطار قانون المالية السنوي، وبناءً على ذلك يُعد نظام الجباية المحلية محصوراً في السلطة التشريعية والتنظيمية، مما يقصي أي مبادرة من قبل الجماعات المحلية هذا الأمر يؤدي إلى ضعف الموارد الجبائية المحلية، مما يترتب عليه قلة الاهتمام من قبل الجماعات بمصادر دخلها، وهو ما ينعكس سلباً على الميزانيات المحلية.

يظهر لنا من خلال ما سبق أن المركزية المفرطة تساهم بطريقة أو بأخرى في إضعاف الجماعات المحلية خاصة في جانبها المالي، مما يجعلها تدور في حلقة مفرغة حسب ما يبينه الشكل التالي:

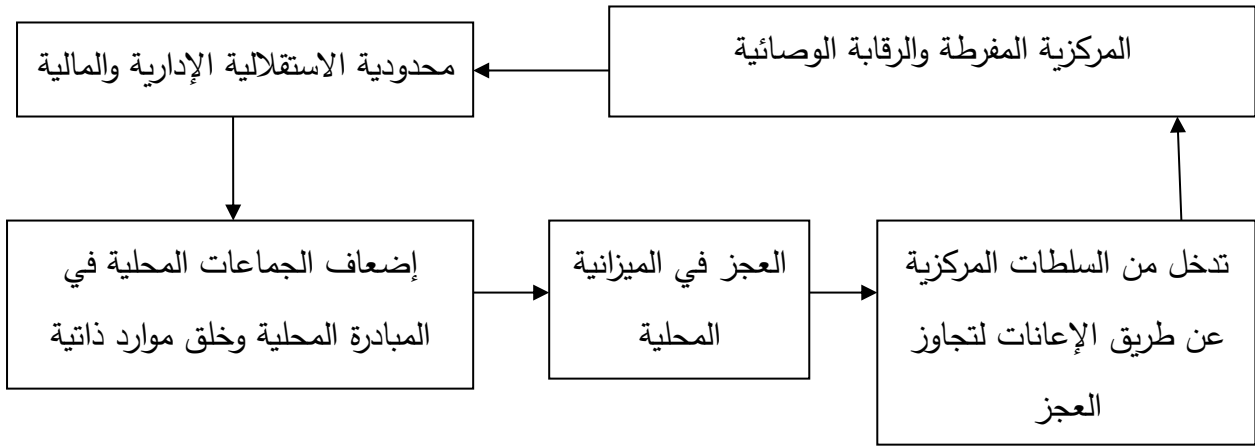
¹ للمزيد أنظر: محمد لخضر دلاج وعصام نجاح، فعالية الرقابة المالية على الجماعات المحلية في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد، 07، العدد02، 2020.

² زهرة مجامعة، عوائق تفعيل الجباية المحلية كأداة لتمويل المالية المحلية وسبل إصلاحها، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد02، 2021، ص354،355.

³ المادة 196، عن قانون البلدية 10-11، السابق الذكر، ص26.

⁴ المادة 139 من قانون الدستوري رقم 20-442، المرجع السابق، ص31.

شكل 20 : يوضح أثر المركزية على الجماعات المحلية



المصدر: من إعداد الباحث

ومنه كلما كانت درجة استقلالية الوحدات المحلية أكبر خاصة في جانبها المالي ازدادت قدرتها على توفير مواردها المالية الداخلية خاصة الجباية المحلية، مما يجعلها تبتعد عن طلب المساعدة من السلطة المركزية.

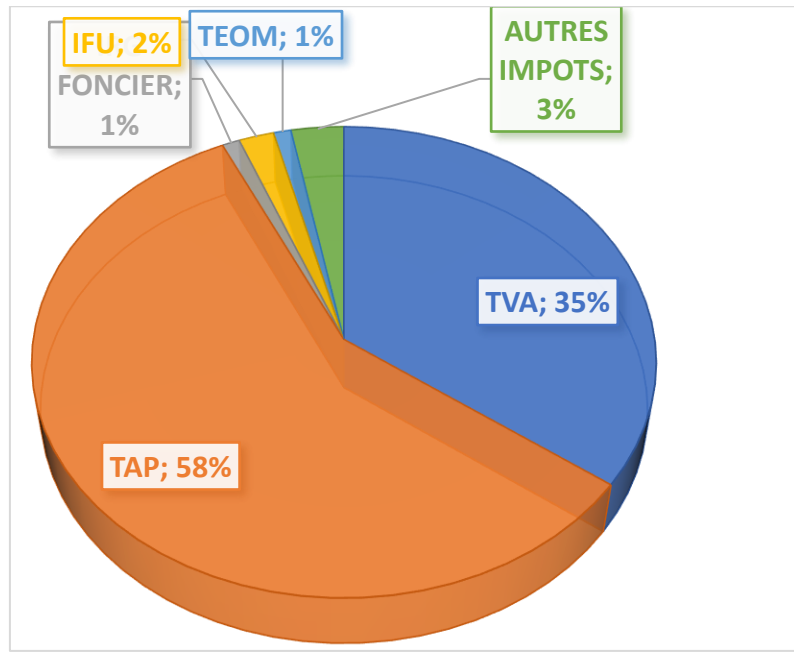
ثانياً) محدودية النظام الجبائي المحلي وضعف مردوديته:

إن ضعف وعدم الاهتمام بالجباية العادية عامة والجباية المحلية خاصة يعكس الطابع الريعي لدولة فمن باب التذكير، فحسب " ما يكل روس" إن الدولة الريعية النفطية لا تلجأ غالباً إلى فرض ضرائب على مواطنيها" وحتى إن تم فرضها تكون بمستوى منخفض، ومن جهة أخرى تولي اهتمام كبير بالجباية النفطية، وهذا ما يفسر ضعف مداخل الجباية عامة والجباية المحلية خاصة إذا تم مقارنتها مع مداخل الجباية النفطية، كما أنه من جهة أخرى يفسر لنا غياب الإرادة وضعف الآليات المحفزة للتحصيل الضريبي، وكذا ضعف آليات محاربة الفساد والتهرب الضريبي، وعدم الاهتمام بالجهاز الإداري الضريبي وتحديثه.

وعموماً إن الحصيلة المالية للجباية المحلية لا ترقى إلى مستوى تطلعات الجماعات المحلية ومهامها المتعددة، حيث أن معظم وحدات الجماعات المحلية وخصوصاً البلديات تعاني ضعف الإيرادات الجبائية المخصصة لها، ويمكن إرجاع هذا الضعف إلى عدة أسباب:

1- أسباب تتعلق بالضريبة المحلية في حد ذاتها: إن تعدد الضرائب المحلية وكثرتها (23 ضريبة) حسب ما بيناه في الجدول رقم (2) الأنف الذاكرة إلا أنها تبقى قاصرة على تمويل كل النفقات المتنامية، حيث أن الضرائب المحلية تبرز اختلالاً كبيراً في مستوى مداخل مختلف الضرائب والرسوم ولتوضيح لذلك نستعرض الشكل التالي:

شكل 21 : يوضح اختلال نسبة مداخيل لاهم الضرائب المحلية



المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، علي الموقع : <https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/>

من خلال الشكل، نلاحظ أن الجباية المحلية تعتمد بشكل رئيسي على الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة، حيث تمثل نسبة 93% من إجمالي الجباية المحلية، أما الضرائب الأخرى، فتشكل 7%، حيث تمثل الضريبة الجزافية الوحيدة 2%، ونسبة 1% من الرسوم المتعلقة بجمع النفايات، بالإضافة إلى الرسم العقاري، في حين تمثل باقي الضرائب المحلية 3% من إجمالي الضرائب المحلية.

كما يظهر الشكل، الدولة تستحوذ على الموارد الأكثر إنتاجية، حيث تمثل نسبة 75% من الضريبة على القيمة المضافة، أما بالنسبة للرسم على النشاط المهني، فرغم أنه يشكل الحصة الأكبر من إجمالي الجباية المحلية، إلا أنه يُعتبر من الضرائب المباشرة التي يسهل التهرب من دفعها. أما باقي الضرائب الأخرى التي تمثل 7%، فالبرغم من كونها من الضرائب التي تعود مداخيلها بنسبة 100% للبلديات إلا أن مساهمتها في المداخيل الجبائية المحلية تعتبر ضئيلة وذات أوعية غير ثابتة جدا، ومن جهة أخرى أنه من الصعب أن نجد بلدية ما تتحصل على جميع هذه الضرائب والرسوم فهناك بعض الرسوم والضرائب تتحصل عليها بلدية معينة دون بلديات أخرى، وكمثال على ذلك الضريبة على الأرباح المنجمية، فالبلديات التي تتحصل على هذه الضريبة هي البلديات التي يقع في إقليمها منجم معين، ولهذا فإن الضرائب المحلية ترتبط بحجم النشاط الاقتصادي، فالبلديات التي تتواجد في المدن والولايات الكبرى تستفيد بأكثر قدر من مختلف أنواع الجبايات عكس البلديات الواقعة في المناطق الفقيرة والمدن الصغيرة والتي تستفيد بأقل قدر من مختلف أنواع الجبايات.

الفصل الرابع: تمويل الجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الأزمة الاقتصادية 2014-2019

بالإضافة إلى ذلك تعرف الجباية العادية توزيع غير عادل بين الدولة والجماعات المحلية حسب ما بينه الجدول أدناه حيث تهيمن الدولة على أكبر حصة من الجباية العادية، وهو ما يؤكد مركزية النظام الجبائي على يد السلطة المركزية وهيمنتها على أغلب الموارد الجبائية¹.

جدول 28: يوضح نسبة الجباية المخصصة للجماعات المحلية إلى تلك المخصصة لميزانية الدولة خلال فترة 2014-2019.

(الوحدة: مليون دج)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البلدية	156564	166576	166434	172166	155347	157495
الولاية	60512	60952	67904	70171	96911	98222
الصندوق الضمان والتضامن	151954	162720	159928	194426	207034	206541
الدولة	2126351	2557301	2564619	2750597	2785791	2909071

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مديرية العمليات، تطور عمليات التحصيل المخصصة للجماعات المحلية ولصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية 2010-2019، وزارة المالية، الجزائر، 2020.

شكل 22: يوضح نسبة الجباية المخصصة للجماعات المحلية إلى تلك المخصصة لميزانية الدولة خلال فترة 2014-2019.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (28).

¹ توفيق بن الشيخ والدراجي لعفيفي، "الجباية المحلية والتنمية المحلية للبلديات في الجزائر". مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 02، 2018، ص 59-60.

يتضح من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن الضرائب المحصلة من قبل الدولة تفوق بشكل كبير تلك المحصلة من قبل الجماعات المحلية، مما يجعل الدولة المصدر الرئيسي للإيرادات الجبائية العادية. فقد تراوحت نسبة مساهمتها في إجمالي الضرائب المحصلة بين 85.2 % و 86.8 % خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2019، في حين لم تتجاوز مساهمة الجماعات المحلية (البلدية + الولاية + صندوق الضمان والتضامن) 14.8 % كحد أقصى، مع متوسط نسبة بلغ 13.79% خلال الفترة ذاتها.

ويعكس هذا التفاوت الملحوظ ضعف القدرة الجبائية للجماعات المحلية مقارنة بالدولة، مما يشير إلى غياب معايير موضوعية وعادلة في توزيع الإيرادات الضريبية بين المستويين المركزي والمحلي. كما تؤكد هذه الأرقام الاعتماد الكبير للجماعات المحلية على التحويلات المالية من الدولة بدلاً من تنمية مواردها الجبائية الذاتية، الأمر الذي يحد من استقلاليتها المالية وقدرتها على تمويل التنمية المحلية بفعالية. بناءً على ذلك، تبرز الحاجة إلى إصلاحات جبائية عميقة تهدف إلى تعزيز استقلالية الجماعات المحلية من خلال تحسين آليات تحصيل الضرائب، وتوزيع الموارد الجبائية بشكل أكثر عدالة، بما يضمن تمكينها من أداء دورها التنموي بفعالية.

2- أسباب تتعلق بالنظام الإداري والقانوني للجبائية المحلية:

يُعد الجهاز الإداري المكلف بالتحصيل الجبائي جهازاً معقداً ومتداخلاً، حيث تشارك فيه العديد من الأطراف المختلفة مثل شركة الكهرباء والغاز، مؤسسة البريد، مصالح الطاقة والمناجم، الخزينة البلدية، مصالح الجمارك، وغيرها، هذا التداخل يؤدي إلى غياب التنسيق بين هذه الإدارات المختلفة، مما يؤثر سلباً على كفاءة وفعالية النظام الضريبي بشكل عام، ونتيجة لذلك يُقلل ذلك من فرص جمع موارد الجبائية المحلية، مما يضعف من قدرة الجماعات المحلية على تعزيز تمويلها¹، على النقيض من ذلك، فإن الجماعات المحلية لا تمتلك مصالح خاصة بالتحصيل الجبائي ولا نظام جبائي محلي قائم بذاته، ولا تتحمل أي مسؤولية في عملية التحصيل، ولذلك لا يمكن الحديث عن جبائية محلية بالمعنى الصحيح، بل يمكن اعتبارها مجرد موارد جبائية تُخصّص للجماعات المحلية².

من ناحية أخرى، تؤدي كثرة وتعدد النصوص القانونية التي تنظم النظام الضريبي إلى تعقيده وغموضه من الناحية التقنية، حيث يتم تنظيم أكثر من ثلاثة عشر (13) نصاً قانونياً يتعلق بالضرائب والرسوم الموجهة للجماعات المحلية، إن هذه الترسانة القانونية التي تحكم النظام الضريبي المحلي تجعل الجماعات المحلية

¹ محمد فراوي، "أفاق إصلاح النظام القانوني للجبائية المحلية في الجزائر: نحو إصدار قانون للجبائية المحلية"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد 01، 2021، ص 2779.

² Djalal Maherzi, *Les finances locales en Algérie, caractéristiques et problèmes*, Editions itcis, Algerie, 2013, p20.

تفقد السيطرة على ضرائبها وعدم قدرتها على التحكم فيها، ومن جهة أخرى تفتح هذه النصوص الباب أمام الثغرات القانونية، مما يساهم في زيادة التهرب الضريبي وتعقيد النظام الضريبي¹.

3- أسباب تتعلق بالمكلفين بالضريبة والحث الضريبي:

من أبرز الإشكاليات التي تواجه الجباية المحلية هي ظاهرة التهريب والغش الضريبي، حيث يؤديان إلى حرمان الدولة من مبالغ مالية كبيرة، وقد شهدت هاتان الظاهرتان انتشارًا واسعًا في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، نتيجة لتوافر مجموعة من الشروط والأسباب التي ساعدت على نموها واتساعها، مثل العوامل التشريعية، التقنية، المادية، والبشرية، إضافة إلى ذلك يسهم انعدام الثقة لدى المكلفين في النظام الضريبي وعدالته، ونقص الثقافة الجبائية لديهم، في تفاقم هذه المشكلة².

فتشير الإحصائيات المقدمة من مصالح الجمارك أن من بين 11 ألف مليار سنتيم، يوجد 4500 مليار سنتيم فقط قابلة للتحويل في حين تفقد الخزينة 6500 مليار غير قابلة للتحويل ناتجة عن الغش والتهرب الضريبي³. وقد تزامنت ظاهرة الغش والتهرب الضريبي مع انتشار وتطور الاقتصاد الغير الرسمي أو ما يسمى بالاقتصاد الموازي، والذي يمثل حسب الإحصائيات ما نسبته 47% من ناتج المحلي سنة 2016⁴، حيث قدره محافظ البنك "محمد لوكال" عام 2018 بما يعادل 2500 إلى 3000 مليار دينار جزائري ولكن تبقى هذه الملايير بعيدة عن أيدي الإدارة الجبائي، وهذا ما يفقد الجماعات المحلية إيرادات ضريبية ضخمة⁵.

بالإضافة إلى التهرب والغش الضريبي، فإن كثرة الإعفاءات الضريبية أو ما يُعرف بالتحفيزات الضريبية التي تشمل الأوعية الضريبية والرسوم في إطار سياسة الإصلاح وتعزيز الاستثمار وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تؤثر أيضًا على فعالية الجباية المحلية وعلى الحصيلة الضريبية، فقد بلغت تكلفة الامتيازات

¹ مريم شبيل، " الجباية المحلية في الجزائر تشخيص الواقع وسبل التعديل". مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص 1677.

² نادية عبد الرحيم وأحمد ساخي " آليات تمويل الجماعات المحلية: أسباب العجز والحلول مع دراسة حالة بلدية أولاد بوجمعة بولاية عين تموشنت، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، 2021، ص 52.

³ حكيمه دهي، أرقام مهولة عن التهرب الضريبي وخبراء يطالبون بإعادة الهيكلة للجهاز الجبائي، للبلاد 2020/01/17، تاريخ التصفح: 19 أبريل 2024 على موقع: <https://www.elbilad.net/evenement/340237>

⁴ حمزة بلخير ويوسف عاشور، " واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 17، العدد 01، 2023، ص ص 995-997.

⁵ ياسين تملالي، الجزائر بين الاقتصاد غير الرسمي وسوق القرار الاقتصادي السوداني. السفير العربي، 2018/05/20، تاريخ التصفح 21 أبريل 2024 على موقع: <https://assafirabi.com/ar/21388/>

الضريبية التي تحملتها خزينة الدولة في الفترة من 2010 إلى 2018 نحو 2688 مليار دج، ما يعادل 13.04% من إجمالي الجباية العادية المحصلة خلال تلك الفترة¹.

ثالثاً) الفساد في الجماعات المحلية: من الفساد المركزي إلى الفساد المحلي

سبق وتطرقتنا في الفصل الثالث إلى أن الفساد في الجزائر تحول إلى نظام قائم بذاته يتغلغل في شرايين الدولة ومؤسساتها، ويُعد أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى نشوء الأزمة الاقتصادية من خلال عرقلته للتنمية بشكل عام، وفي هذا السياق فإن الجماعات المحلية ليست بمنأى عن مظاهر الفساد بمختلف أشكاله، حيث تتجلى العلاقة الواضحة بين ارتفاع معدلات الفساد وتزايد عجز ميزانيات هذه الجماعات².

في إطار الإصلاحات اللامركزية التي شرعت فيها الدولة، استغادت الجماعات المحلية من سيولة مالية كبيرة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014، وذلك نتيجة ارتفاع احتياطي الصرف الناتج عن الزيادة في أسعار النفط، وقد مكّن ذلك وحدات الجماعات المحلية، سواء على مستوى البلدية أو الولاية من الإشراف على مجموعة من البرامج غير الممركزة، والتي بلغ عددها حوالي 150,000 برنامج بلدي، بقيمة إجمالية تقدر بـ 6000 مليار دينار جزائري³، كما تم إشراك الجماعات المحلية في تنفيذ العديد من برامج الإسكان بمختلف صيغها، حيث تم إنجاز مليوني وحدة سكنية خلال الفترة ما بين 2000 و2014. بالإضافة إلى ذلك تم وضع برامج خاصة للقضاء على السكنات الهشة والقصديرية، أسفرت عن بناء 545,000 وحدة سكنية، وفي الإطار نفسه تم العمل على تحسين ظروف الحياة في المناطق الريفية من خلال تزويدها بشبكات البنية التحتية الأساسية، حيث بلغت نسبة الربط بالكهرباء 98%، وبشبكة المياه 93%، وبشبكة الصرف الصحي 86%⁴، بالإضافة إلى جانب الإسكان استغادت الجماعات المحلية من برامج إنجاز 103000 محلا تجاريا موجهها لتشغيل الشباب العاطل عن العمل، والذي يدخل في إطار مكافحة البطالة⁵.

¹ مصباح حراق، تحصيل الجباية العادية في الجزائر، قراءة في بعض المؤشرات الضريبية لفترة (2010-2018). مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 01، 2020، ص 252-254.

² نادية عبد الرحيم وأحمد وأحمد ساخي، المرجع السابق الذكر، ص 54.

³ بلال خروفي، "الفساد في المجالس المنتخبة كعقبة في وجه التنمية المحلية في الجزائر"، بحوث وأوراق عمل الملتقى الوطني حول أثر التهرب الضريبي على التنمية المحلية بالجزائر، المنعقد بالمركز الجامعي الحاج موسى، تمنراست، يومي 29 و30 جانفي 2013، ص 04.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، تقديم بيان السياسة العامة للحكومة من قبل السيد أحمد يحيى، (الجريدة الرسمية للمناقشات، السنة الرابعة، رقم 174، 22 نوفمبر 2010)، ص 6.

⁵ بلال خروفي، المرجع السابق الذكر، ص 4.

إن هذه البرامج والأموال الضخمة التي سطرتهها الدولة للجماعات المحلية تعكس بالأهمية التي تحظى بها الجماعات المحلية في عملية التنمية، ولكن من جهة أخرى أصبح المسؤولون المحليون عرضة لفساد بشتى صورته وأنواعه النصب المال العام والرشوة ورشوة... إلخ.

تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 1000 منتخب محلي تمت متابعتهم قضائياً خلال العهدة الانتخابية 2002-2007، حيث أُدين منهم 612 منتخباً في قضايا تتعلق بالنصب العقاري والصفقات المتنوعة، وتشير الأرقام ذاتها إلى أن عدداً من إدارات وموظفي البلديات المعنية يواجهون متابعات قضائية بسبب تورطهم في تجاوزات مختلفة، حيث بلغ عدد الموظفين المتابعين 423 موظفاً من بينهم 16 موظفاً يشغلون مناصب أمناء عامين للبلديات، كما كشفت وزارة الداخلية أن حجم الأموال المنهوبة خلال العهدة السابقة تجاوز 348 مليار سنتيم، أما خلال العهدة الانتخابية 2007-2012، فقد تم توقيف 206 أعضاء من المجالس الشعبية البلدية من بينهم 43 رئيس بلدية¹.

وفقاً لآخر الإحصائيات المنشورة في جريدة الخبر، فإن السلطات القضائية تتابع 1423 منتخباً محلياً بتهم متعددة تتعلق بسوء التسيير، تبيد الأموال العمومية، والأخطاء المهنية، وقد أُدين 532 منتخباً منهم وصُدرت بحقهم أحكام قضائية، بينما لا تزال باقي القضايا قيد الدراسة لدى الجهات القضائية المختصة، كما تُشير الإحصائيات إلى وجود 65 رئيس مجلس شعبي بلدي على المستوى الوطني قيد الحبس².

وتؤكد هذه الإحصائيات أن الجماعات المحلية كانت الأكثر تضرراً من الفساد، حيث أظهرت البيانات أن أعضاء المجالس المنتخبة يشغلون المرتبة الثانية في قضايا الفساد بنسبة بلغت 32.78%، مع تسجيل أن الغالبية العظمى منهم رؤساء بلديات³.

أما عن أسباب الفساد في الجماعات المحلية هو نتيجة لوجود بيئة محيطة اجتماعية وسياسية واقتصادية يشجع ممارسة مختلف مظاهر وأنواع الفساد، فكما تناولناه سابقاً حول أن الطابع الريعي لدولة ككل يعمل على نشر الفساد ويساعد على انتشاره في ظل استمرارية النظام السياسي، فالتجربة أثبتت حول تواطئ

¹ بلال خروفي، المرجع السابق الذكر، ص 5، 6.

² عبد الحليم بن بادة، "ظاهرة الفساد الإداري كعائق أما نجاح سياسات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد 07، 2016، ص 100.

³ أحمد حسن الهاشمي، الحكم المحلي في الجزائر (دراسة تحليلية)، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد، 2019، ص 186.

الجماعات المحلية في تزوير الانتخابات وعدم احترام الحياد واستعمال الوسائل المادية والبشرية لصالح أحزاب النظام، وهذا باعتراف الولاية بأنفسهم*

وهذا ما يدل على أن النظام يعمل على استقطاب الزبونية حتى على مستوى الجماعات المحلية، وهذا ما يترك لدى أعضاء المجالس المحلية وموظفيها شرعية الفعل الفساد سواء قبل الانتخابات أو أثناءها أو بعدها. ومن جهة أخرى أثبت الواقع المعاش في الجزائر خاصة في الأرياف والقرى والبلديات الصغيرة تحكم العلاقات التقليدية الممثلة في القرابة والعشيرة والقبلية على الجماعات المحلية، من خلال تحكمها على المجالس المنتخبة المحلية، وهذا ما يجعل تسيير الجماعات المحلية يخرج من الإطار القانوني والتنظيمي إلى الإطار الشخصي والقرابة والمصاهرة.

عموما فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى الفساد في الجماعات المحلية إلا أن الشيء الأكيد هو أثر ذلك في تطور الوحدات المحلية وقدراتها، وهذا ما ينعكس على تعطيل التنمية المحلية من خلال تأثيره على مناخ الاستثمار من حيث حجمه ونوعيته وجودته ما يساهم في تدني حجم الضرائب، وبالتالي انخفاض مستويات التمويل الذاتي للجماعات المحلية.

المطلب الثاني: التقسيم الإداري الغير متوازن: تقسيم بمعايير سياسية دون معايير اقتصادية ومالية

إن موضوع أو إشكالية التقسيم الإداري الإقليمي من أهم الإشكاليات المطروحة سواء على مستوى السلطة العليا للبلاد أو على مستوى الأكاديمي العلمي، كما لها خصوصية على هندسة إقليم الدولة وأثر ذلك على التنمية العامة والتنمية المحلية خاصة.

كما هو متعارف إن التقسيم أي إقليم يخضع الى عدة اعتبارات سياسية وامنية وإدارية واقتصادية واجتماعية وجغرافية، وهنا نطرح التساؤل حول ما هو المعيار المستخدم في التقسيم الإداري في الجزائر،

أو بالأحرى ما هو المعيار الغالب في التقسيم الإقليمي، وما هو أثره في تمويل الجماعات المحلية؟

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن التقسيم الإقليمي للجزائر مر بعدة مراحل فبعد الاستقلال، ورثت الجزائر ما يقارب 1578 بلدية، عانت معظمها من ضعف الإمكانيات المالية والبشرية، الأمر الذي دفع السلطات العليا إلى تقليص عددها إلى 632 بلدية بموجب مرسوم 16 ماي 1963، وقد تم ذلك من خلال

*في تصريح لوالي سابق بشير فريك في حصة تلفزيونية أكد أنه كانوا يتلقون أوامر بالتزوير الانتخابات المحلية والتشريعية إلى درجة أصبح التزوير ثقافة حيث أنهم كانوا حبيسي توجهات والتعليمات النظام. أنظر: بشير فريك، حصة الحلقة المفقودة، الجزء الأول والثاني، الشروق نيوز، 9 و16 أبريل 2014، الموجودة على موقع:

(الجزء الأول) <https://www.youtube.com/watch?v=a1LAY1Detow>

(الجزء الثاني) <https://www.youtube.com/watch?v=AcprkyHZC24>

الفصل الرابع: تمويل الجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الأزمة الاقتصادية 2014-2019

تجزئة بعض البلديات المختلطة التي كانت تفتقر إلى الوسائل المالية والبشرية، مع الإبقاء على البلديات ذات التصرف التام، والتي أنشئت في مناطق المعمرين ولم تكن تتلاءم مع المفهوم الوطني¹. وفي عام 1974 خضع هذا التقسيم إلى التعديل بصدور الأمر 69-74، والذي من خلاله تم رفع عدد الولايات إلى 31 ولاية و704 بلدية معتمد على معايير اقتصادية وإدارية، وذلك حسب ما بيّنه عرض أسباب الأمر 69-74²، أما بالنسبة للتقسيم الإقليمي الشامل، فقد تم بعد عشر سنوات من التقسيم الإقليمي لعام 1974، وذلك من خلال صدور قانون 09-84 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، ويعد هذا القانون نقطة تحول هامة في تاريخ التقسيمات الإدارية في الجزائر، حيث ترتب عليه زيادة كبيرة في عدد البلديات ليصل إلى 1541 بلدية، أي أكثر من ضعف العدد السابق، بالإضافة إلى إضافة 17 ولاية جديدة، ليصبح إجمالي عدد الولايات في البلاد 48 ولاية³.

إلا أن هذا التقسيم الأخير نجد فيه صعوبة في تحديد المعايير التي تم على أساسها هندسة الإقليم، سواء من حيث عدد البلديات في الولاية الواحدة، أو المساحة أو الكثافة السكانية، فعلى سبيل المثال نجد أن 6 ولايات من أصل 48 ولاية تشكل 80% من مساحة الجزائر، بينما لا يتجاوز عدد سكانها 5% من إجمالي السكان، وفي المقابل تتقاسم 42 ولاية باقي المساحة، ويبلغ تعداد سكانها 95% من إجمالي سكان البلاد⁴. وعليه لفهم اختلافات التقسيم الإداري لسنة 1984 قمنا باختبار عينة (اختيار العينة من الولايات عشوائياً) من الولايات التي شملها هذا التقسيم من خلال الجدول أدناه.

جدول 29: عينة لبعض الولايات في الجزائر

الولاية	عدد الدوائر	عدد البلديات	عدد السكان	المساحة كلم ²
الجزائر	13	57	3282979	908.22
وهران	9	26	2118603	1838.52
عنابة	6	12	793172	1393.2
الطارف	7	24	481136	2912.65
تيزي وزو	21	67	1198561	2957.94

¹ مسعود شيهوب، المرجع السابق الذكر، ص 93.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 69-74، المتضمن اصلاح التنظيم الإقليمي للولاية (الجريدة الرسمية رقم 55 الصادرة 9 جوان 1974) ص 751، 750.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 3 من قانون 06-84 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، (الجريدة الرسمية رقم 21، الصادرة 7 فيفري 1984)، ص 140.

⁴ الهاشمي أحمد حسن، المرجع السابق الذكر، ص 173.

الفصل الرابع: تمويل الجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الأزمة الاقتصادية 2014-2019

3223.5	984050	52	19	بجاية
2396.63	789667	28	11	جيجل
6549.64	1866845	60	20	سطيف
2187	1291578	12	6	قسنطينة
17518	983513	47	15	مسيلة
158874	97578	2	1	تندوف
557956	245256	10	7	تمنراست
161400	353591	21	12	بشار
163233	708463	21	10	ورقلة

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الديوان الوطني للإحصائيات. الجزائر بالأرقام نتائج 2016-2018. رقم 2021، 49، ص 5.

² إحصائيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية الموجودة على موقع:

[HTTP: //INTERIEUR.GOV.DZ/INDEX.PHP/AR/](http://INTERIEUR.GOV.DZ/INDEX.PHP/AR/)

من خلال الجدول يتضح أن هناك عدم التوازن في توزيع البلديات على الولايات، فعلى سبيل المثال نجد ولاية تمنراست التي تمثل ¼ مساحة البلد كله تحتوي على عشرة (10) بلديات، بينما ولاية جيجل التي تبلغ مساحتها 2396.63 كلم²، ولكنها تضم 28 بلدية ونفس الشيء بالنسبة لولاية بجاية التي تتوفر على مساحة 3223.5 كلم² ب 52 بلدية.

وحتى أن البلديات التي لها تقارب في المساحة، فإنها تتباين في توزيع البلديات وأخص بذكر ولاية تيزي وزو التي تحتل مساحة 2957.94 كلم² ب 67 بلدية مقابل ولاية الطارف التي تضم 24 بلدية مقابل مساحة 2912.65، وهذا ما يؤكد أن معيار المساحة غير معتمد في التقسيم الإداري.

وإذا ما انتقلنا الى معيار الكثافة السكانية نجد أن هناك ولايات لها كثافة سكانية كبيرة مقابل بلديات قليلة، والعكس من ذلك فقد نجد ولايات كثافتها السكانية قليلة وعدد بلدياتها كبير فعلى سبيل المثال ولاية وهران ذات 2118603 نسمة وعدد بلدياتها 26 بلدية، في حين أن ولاية بجاية مثلا يبلغ عدد سكانها 984050 نسمة ومع ذلك مقسمة الى 52 بلدية، كما أن ولاية سطيف يتقارب عدد سكانها مع ولاية وهران ولكنها تضم أكثر من ضعف عدد بلديات وهران.

بمجموع القول، يتضح أن التقسيم الإقليمي اعتمد على معايير متعددة دون أن يكون هناك أسس علمية وموضوعية واضحة، ففي بعض الحالات تم الاعتماد على معيار الكثافة السكانية، وفي حالات أخرى على

معيار مساحة الولاية، كما أن التقسيم في كثير من الأحيان استند إلى معايير تاريخية موروثية من الاستعمار، وفي بعض الحالات تم توزيع البلديات بناءً على ترقية المداشر والقرى والتجمعات إلى مستوى البلديات¹. وفقاً لبشير فريك، فإن التقسيم الإداري في الجزائر لعام 1984 تم بناءً على مقايضات وموازنات سياسية وأحياناً مصالح انتخابية، سواء فيما يتعلق بالنواب أو السلطة هذا التقسيم لم يأخذ في اعتباره المعايير العلمية، بل جاء استجابة لبعض المطالب السياسية². وهذا ما يُفسر لنا منح أكبر عدد من البلديات لولاية تيزي وزو، تليها ولاية باتنة، مع تعزيز ذلك بهيئات عدم التركيز الإداري ممثلة في الدائرة. ويعد هذا بمثابة محاولة من السلطة لتمديد سيطرتها ووجودها في القرى والعشائر والتجمعات خاصة عندما نربط ذلك بأحداث الربيع الأمازيغي والحركات الشعبية والاحتجاجية.

ويؤكد أيضاً بشير فريك أن التقسيم الإداري 1984 جاء في إطار مغلق وفي كواليس ودهاليز السلطة وروافدها، حيث تم انشاء ولايات على مقياس البعض وأهملت مدن كبرى تطالب بالارتقاء الى مصاف الولايات¹، مشيراً الى تدخل أصحاب النفوذ لترقية مناطق معينة دون مراعاة للمعطيات الموضوعية والعلمية الدقيقة فلكل مازال يرى أن ولاية الطارف ما كان لتصبح ولاية لو لم يكن الرئيس السابق الشاذلي بن جديد منحدرًا منها³، ونفس الشيء بالنسبة لولاية بومرداس حين تم ترقيتها لم تكن حتى بلدية بل مجمعا سكنيا لعمال سوناطراك⁴.

على ضوء ما سبق، فإن التقسيم الإقليمي في الجزائر أدى إلى تأثيرات سلبية على مستوى أداء الخدمات العامة والتنمية في مختلف الوحدات الإدارية، فقد كان هذا التقسيم يفتقر إلى مراعاة التكافؤ في توزيع الموارد الطبيعية والاقتصادية⁵، فبقدر مكان هذا التقسيم ناجح في بلورة الأهداف السياسية التي قصدتها الجهات العليا من ورائه، إلا أن ذلك نتج عنه اثار سلبية على التمويل الجماعات المحلية وتعقد الوضعية لكثير من الوحدات المحلية حيث أن تقسيم بعض البلديات إلى بلديات صغيرة تسبب في تفتيت قدراتها الاقتصادية والمالية وتقزيمها، فقد تشتت الحصيلة الجبائية التي كانت توزع على 704 بلدية و31 ولاية لتصبح توزيعها على 1541 بلدية و48 ولاية، فحسب الإحصائيات الصادرة عن وزارة الداخلية أن نسبة 85% من البلديات

¹ جمال جعلاب، المرجع السابق الذكر، ص118.

² بشير فريك، الولاية في الجزائر في خدمة من؟. مركز الشروق للإنتاج والنشر الإعلامي، الجزائر، 2014 ص 254.

³ الخير شوار، عن التقسيم الإداري الجديد والنضج المؤسسي، الجزائر، (ULTRA) 27 نوفمبر 2019 تاريخ التصفح 27 أبريل 2024 على الموقع <https://ultraalgeria.ultrasawt.com/>:

⁴ الشروق أونلاين. تقسيم سياسي أم اداري. 12 ماي 2014. تاريخ التصفح 29 أبريل 2024 على موقع: <http://www.echorokonline.com>

⁵ كمال جعلاب، المرجع السابق الذكر، ص 119.

المصنف ضمن البلديات الأكثر فقرا منبثقة عن التقسيم الإداري لسنة 1984¹. أين تسبب في تفتيت قدراتها الاقتصادية والمالية وتقزيمها، فقد تشتتت الحصيلة الجبائية التي كانت توزع على 704 بلدية و 31 ولاية لتصبح توزيعها على 1541 بلدية و 48 ولاية.

ومن جانب آخر فتشير الاحصائيات أنه من بين 837 بلدية التي أنشأت بموجب التقسيم الإقليمي 1984 هناك 89.2% منها بلديات ريفية ومداشر لا تملك أي من ملامح المدينة²، وهكذا على ما يبدو أن التقسيم الإقليمي في 1984 لم يأخذ في الحساب الجانب المالي للجماعات المحلية.

ونتيجة لما سبق أخذت الحكومة على عاتقها إعادة النظر في هيكلة هذا التقسيم وتصحيح الأخطاء السابقة، حيث تم انشاء ولايات جديدة على الحدود الجنوبية للجزائر وجاء هذا التعيين بعد فترة انتقالية وتدرجية، وذلك بإحداث مقاطعات إدارية* كخطوة أولى ثم ترقيتها الى مطاف الولايات كخطوة ثانية وعلى إثر ذلك تم صدور قانون رقم 19-12 يعدل ويتم قانون رقم 84-09، وعليه تم احداث عشرة ولايات جديدة ليصبح عدد الولايات 58 ولاية دون تغيير في عدد البلديات³.

إلا أن هذا التقسيم هو الآخر يخضع إلى اعتبارات أمنية أكثر من الاعتبارات الأخرى، خاصة أن هناك أحداث واحتجاجات في الولايات الجنوبية حول شائعات بدء استغلال الغاز الصخري التي سبقت هذا التقسيم من جهة أخرى تعرف الحدود الجنوبية تحديات أمنية خطيرة بسبب الأوضاع في ليبيا ومالي ودول الساحل الإفريقي، عموما ان الغرض من هذا التقسيم هو تكثيف وجود سيادة الدولة في المناطق الحدودية التي تواجه مشاكل خاصة ناجمة عن رهانات جغرافية سياسية حسب ما صرح به دحو ولد قابلية الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية والجماعات المحلية المكلف بالجماعات المحلية⁴.

عموما يبقى التقسيم الإقليمي ملفا مفتوحا ينتظر رؤية وتأمل ومراجعة شاملة وتقييم واقعي وسليم يستجيب قبل كل شيء إلى اعتبارات اقتصادية، وهذا لإحداث نقلة نوعية للوحدات المحلية.

¹ أحمد غازي، "التقسيم الإداري كمدخل لتمكين الحكومة في الجزائر". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 12، 2018، ص 625.

² جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع. دار الأمة، الجزائر العاصمة، 2014، ص 129.

* المقاطعات الادارية هي وحدات تدخل ضمن هيئات عدم التركيز الإداري باعتبار أن المشرع لم يعطيها الشخصية المعنوية ولم ينص عليها دستوريا.

³ المادة 3 من قانون رقم 19-12، المرجع السابق الذكر. ص 13.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، محضر الجلسة العلنية الثالثة، (الجريدة الرسمية للمناقشات، السنة الثالثة الرقم 4، 147، مارس 2010)، ص 4.

المطلب الثالث: التسيير المحلي بين مشكلة الاختصاصات وضعف الأداء الاقتصادي

تطرقنا سابقا (الفصل الأول) إلى أن صلاحيات واختصاصات الجماعات المحلية عرفت تطورات عديدة تتماشى مع التوجه والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة (تحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي)، وهذا ما جعل السلطات المركزية تضع الجماعات المحلية في نفس توجهه، وذلك من خلال توسيع نقل صلاحياتها إلى الهيئات المحلية، إلا أن هذا الكم الهائل من الاختصاصات لم تستطع تحويل مخرجاتها إلى نقلة نوعية تشمل كل جوانب التسيير المحلي فمن بين 1541 بلدية هناك ما يفوق 900 بلدية فقيرة جدا وهذا باعتراف رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون.

إن كثرة الاختصاصات المنصوص عليها في قانون البلدية رقم 11-10 وقانون الولاية رقم 12-07 جعلت عمل الجماعات المحلية معقداً، حيث يتضمن قانون البلدية 220 مادة ويعتمد على 83 نصاً قانونياً، مما يصعب تحقيق التنسيق بين هذه النصوص، بالإضافة إلى ذلك بالغ المشرع في الإحالة على التنظيم داخل قانون البلدية، حيث تكررت الإحالات 40 مرة، مما أدى إلى تضخم النصوص وانحرافها عن مضمونها الأصلي، بالإضافة إلى تجميدها إلى حين صدور النصوص التفسيرية لها، والملاحظة نفسها تنطبق على قانون الولاية من حيث التضخم القانوني السلبي¹.

بالإضافة إلى الاختصاصات المنصوصة عليها في القوانين المحلية البلدية والولاية تتمتع الجماعات المحلية باختصاصات أخرى منصوصة عليها في مختلف القوانين الدولية كقانون حماية البيئة، قانون التهيئة العمرانية، قانون المتعلق بحماية الصحة، قانون تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها... إلخ

كما تتعدد اللوائح والتعليمات والمذكرات المنظمة لشؤون الإدارة المحلية في مختلف المجالات خاصة ما يميل إلى إعداد المخططات البلدية والميزانية وإبرام الصفقات، مما يجعلها تتقاطع وتتداخل مع اختصاصات الممنوحة للجماعات المحلية، مما يوجد صعوبة في ضبط المهام وتحديد المسؤوليات².

وفى هذا الإطار يوضح بشير فريك في كتابه هل منتخبو البلدية مفسدون أم ضحايا حيث يرى أن التداخل الاختصاصات بين الجماعات المحلية ومختلف مؤسسات الدولة المركزية، جاء نتيجة لاعتماد المشرع في تحديد الاختصاصات على أسلوب العام للاختصاصات، والذي يحتوى على صيغة الابهام والغموض وهذا ترك المجال مفتوحا امام السلطات المركزية لتدخل بمراسيم وتعليمات والقوانين بغية ملأ الفراغ

¹ بلال خروفي، الحوكمة المحلية وبناء القدرات اللامركزية: الجزائر حالة دراسية. دار وائل للنشر، عمان ، 2024، ص267،268.

² نور الهدى برونو، "دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية ولاية البويرة نموذج 2012-2017". (أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص ادارة الجماعات المحلية)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ص103.

التشريعي وأزالت الابهام والغموض في النصوص القانونية الخاصة باختصاصات الجماعات المحلية، وهذا ما جعل هناك صعوبة في وضع فصل واضح بين المسؤوليات الجماعات المحلية وتلك الموكلة للدولة ومؤسساتها¹.

وباعتبار أن الدولة الجزائرية هي دولة موحدة هذا ما يجعل اختصاصات وصلاحيات التي تتمتع بها الجماعات المحلية هي صلاحيات نمطية تتعامل مع المشكلات العامة في جميع الأقاليم المختلفة بنفس الأسلوب بدل التعامل مع الأوساط حسب خصائصها المختلفة، لأن اختلاف المشاكل والصعوبات يقضى اختلاف الآليات والخطط²، فما يحتاجه المواطن الجيلي ليس نفسه ما يحتاجه المواطن المسيلي، وما يحتاجه المواطن في الشمال يختلف عن احتياجات المواطن في الجنوب والهضاب.

بالإضافة الى ما سبق تعاني الجماعات المحلية من غياب الموارد البشرية التي تتكفل بنقل هذه الاختصاصات وتجسيدها في الواقع العملي الميداني، فكل الدراسات تؤكد أن الجماعات المحلية تعاني من أزمة القدرات لدى المسير المحلي خاصة المنتخبون المحليون فهي تعاني من معضلة " التضخم الكمي والنقص النوعي"³، وذلك نتيجة لعوامل وأسباب منها ما هو مرتبط بالعوامل التاريخية ومنها ما هو مرتبط بالسياسة التشغيلية على المستوى المحلي من حيث التوظيف والتكوين والترقية... الخ

فيعتبر المنتخبون المحليون غير محضرون للتسيير المحلي وغير مهتمون بتسيير شؤون البلديات فالمنتخبون المحليون المسيرين لوحدات المحلية لا يتم انتقاؤهم على أساس الكفاءات والشهادات وحتى بعد اختبارهم فهم لا يخضعون لأدنى تكوين حول تسيير الجماعات المحلية⁴، فقد صرح الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية أنه من بين 165 ألف المرشحين للانتخابات البلدية لسنة 2017 يوجد فقط 25% من دوى المستوى الجامعي و59% دوى المستوى ثانوي و16% دون المستوى الابتدائي، أما الانتخابات الولائية فمن بين 16.600 مترشحا يوجد 34.5% يتمتعون بالمستوى الجامعي⁵، فالواقع كشف أن معظم القوائم الانتخابية يتم

¹ بشير فريك، منتخبو البلديات مفسدون أم ضحايا. مركز الشروق للإنتاج والنشر الإعلامي، الجزائر، 2014، ص 136.

² سمير بن عياش، "أثر الفواعل المحلية على تنفيذ السياسات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة 2012". المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد2، 2013، ص41.

³ مسعود شيهوب، المرجع السابق الذكر ص 181.

⁴Taib essaid ,note surles de gestion de la commune,bulletin cora,ecole nationale d'administration,n°1,alger,1990,p05.

⁵ الإذاعة الجزائرية، الانتخابات المحلية 165.000 مترشح للانتخابات البلدية و 16.600 للمجلس الولائي 25 سبتمبر

2017، تاريخ التصفح 4 ماي 2024 على الموقع :

<http://radioalgerie.dz/news/article/20170925/122081.html>

تكوينها على أساس الانتماء المشترك للقبيلة والمصلحة أي على أساس العلاقات الزبونية¹. وهذا ما ينعكس في اختيار رؤساء المجالس المحلية ونوابهم واللجان المتخصصة الذي لا يخضع الى معايير التخصص والخبرة والشهادات، وإنما إلي يخضع إلي التحالفات الحزبية والاعتبارات الشخصية والاجتماعية².

وهذا ما يؤدي في كثير من الأحيان الى انسداد مجالسها المحلية وتخلق نوع من الفوضى بين أعضائها، وفي هذا السياق صرح الوزير المنتدب المكلف بالداخلية والجماعات المحلية، السيد "دحو ولد قابلية"، بوجود خلل هيكلي في تسيير البلديات، حيث بلغت مديونيتها في عام 2007 ما يقارب 116 مليار دينار، كما تم تسجيل 388 استقالة على مستوى المجالس البلدية، منها 73 استقالة لرؤساء البلديات، و 110 استقالات على مستوى المجالس الشعبية الولائية، إضافة إلى ذلك تسببت حالات سحب الثقة في تعطيل العديد من البلديات، حيث تم تسجيل 101 حالة مماثلة³، أما في انتخابات سنة 2017 تم تسجيل 68 حالة انسداد في تنصيب هياكل المجلس الشعبي البلدي بعد مرور أشهر من الانتخابات المحلية⁴، كما أن كثير من قضايا الفساد كانت مرتبطة بسوء التسيير، والذي تسبب نتيجة لجهل النصوص القانونية والأحكام التي تحكم التسيير المحلي⁵.

على ضوء ما سبق أن وصول أشخاص إلى المجالس المحلية المنتخبة البلدية والولاية بدون تمتعهم بمستوى ثقافي وعلمي يؤدي إلى ضعف عملية التسيير، ويولد آثار سلبية من الابداع والابتكار والاستثمار⁶، إضافة الى الميل إلى الانفاق المالي الرديء وعدم القدرة على خلق مشاريع المنتجة للثورة والغير المربحة أو انفاقها في مشاريع تنموية غير مجدية أصلا، كإنشاء مرافق عامة والبنى التحتية في مناطق لا يتجاوز عدد سكانها 20 عائلة، وهذا نتيجة لعدم دراسة القبيلية ودراسة الجدوى التقنية (المالية الاقتصادية والاجتماعية)⁷.

¹ سمير بن عياش، المرجع السابق الذكر، ص 46-48.

² بلال خروفي، الحكومة المحلية وبناء القدرات اللامركزية، المرجع السابق الذكر، ص 479.

³ عبد الرزاق بوالقمح، نهاية عهدة انتخابية تحت شعار المتابعات القضائية والفساد، "جريدة الشروق"، العدد 2136، 31 أكتوبر 2007، ص 7.

⁴ راضية شايث، تجميد التوظيف نهائيا في البلديات والزيادات في أجور الأميار، "جريدة النهار"، العدد 13، 31 مارس 2018، ص 5.

⁵ بلال خروفي، الحكومة المحلية وبناء القدرات اللامركزية، المرجع السابق الذكر، ص 187.

⁶ صليحة ملياني وبوسان فتحة "المستوى الثقافي للمنتخب البلدي وأثره على التنمية المحلية"، بحوث وأوراق عمل الملتقى الوطني حول التسيير المحلي بين اشكالية التمويل وترشيد القرارات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قلمة 8-9 نوفمبر 2016 ص 65.

⁷ نور الهدى يحيوى وزحل حفاط، "دور الحكومة في ترتيب نفقات الجماعات المحلية كمدخل للحفاظ على المال العام" "بحوث وأوراق عمل الملتقى الوطني حول التسيير المحلي بين الاشكاليات التمويل وترشيد القرارات التنموية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قلمة 08-09 نوفمبر 2016، ص 65.

وفي هذا الإطار تمتص نفقات تسيير الميزانية المحلية معظم موارد الجماعات المحلية خاصة البلديات منها مقارنة بالنفقات والتجهيز والاستثمار¹، حيث بلغت تدخلات صندوق التضامن للجماعات لتسوية الميزانيات المحلية بين سنوات 1999 إلى 2018 بـ 1266434 مليون دج بالنسبة لنفقات التجهيز والاستثمار²؛ أي نفقات التسيير تساوي ضعف نفقات التجهيز والاستثمار، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على ميل الجماعات المحلية للأففاق على النشاطات التسيير اليومية الغير مربحة، والتي تعكس الطابع الريعي للقطاع العام نتيجة الضعف الأداء الاقتصادي للدولة عامة والجماعات المحلية خاصة³.

بشكل عام فإن ضعف الموارد المالية الذاتية للجماعات المحلية، الناتج عن الطابع الريعي للاقتصاد الوطني والعوامل المتعلقة بالتنظيم والتسيير المحلي، أدى إلى اعتمادها الكبير على التمويل المركزي لتسيير شؤونها وتنفيذ مشاريعها التنموية، غير أن هذه الإعانات المالية تخضع للتذبذب تبعاً لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، باعتباره المصدر الأساسي لإيرادات الدولة والركيزة الرئيسية للاقتصاد، وبناءً على ذلك شكّلت الأزمة الاقتصادية لعام 2014، الناتجة عن تراجع أسعار النفط، تهديداً حقيقياً لتمويل الجماعات المحلية، خاصة فيما يتعلق بتأمين الموارد المالية الضرورية، وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة الاقتصادية على الجماعات المحلية والإجراءات التكيفية

تطرقنا في الفصل السابق إلى آثار الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية ونظراً إن الأزمة الاقتصادية قد امتدت أثارها إلى الجماعات المحلية خاصة في مسألة التمويل المحلي وما انعكس ذلك على مسألة التنمية المحلية وعليه سوف نحاول تبين أثر الأزمة الاقتصادية على الجماعات المحلية والتي تتجلى تداعياتها في عديد من المظاهر.

المطلب الأول تداعيات الازمة الاقتصادية على التمويل التنمية المحلية

أولاً) انعكاسات الازمة الاقتصادية على تمويل المخططات والبرامج التنموية المحلية

إن محدودية ونذرة الموارد المالية الذاتية للجماعات المحلية دفعتها إلى الاعتماد على الإعانات المركزية، حيث تعتمد بشكل أساسي على مخصصات الدولة من ميزانيتها لتمويل مختلف البرامج والمخططات التنموية.

¹ بلال خروفي، الحوكمة المحلية وبناء القدرات اللامركزية، المرجع السابق الذكر، ص 443.

² علي بايزيد، " إشكالية التنمية المحلية وسبل معالجتها في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1999-2015) - دراسة حالة مخطط تنموي - (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد خدمات)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2020-2021، ص 230.

³ بلال خروفي، الحوكمة المحلية وبناء القدرات اللامركزية، المرجع السابق الذكر، ص 443.

الفصل الرابع: تمويل الجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الأزمة الاقتصادية 2014-2019

غير أن تراجع أسعار النفط وما تبعه من أزمة اقتصادية في الجزائر أثر بشكل مباشر على ميزانية الدولة، مما انعكس سلبيًا على هذه البرامج إلى حد إلغائها خلال سنوات الأزمة، كما يوضح الجدول أدناه.

جدول 30: يوضح أثر الأزمة الاقتصادية على المخططات والبرامج التنموية المحلية خلال فترة 2014-2019 (الوحدة مليار دج)

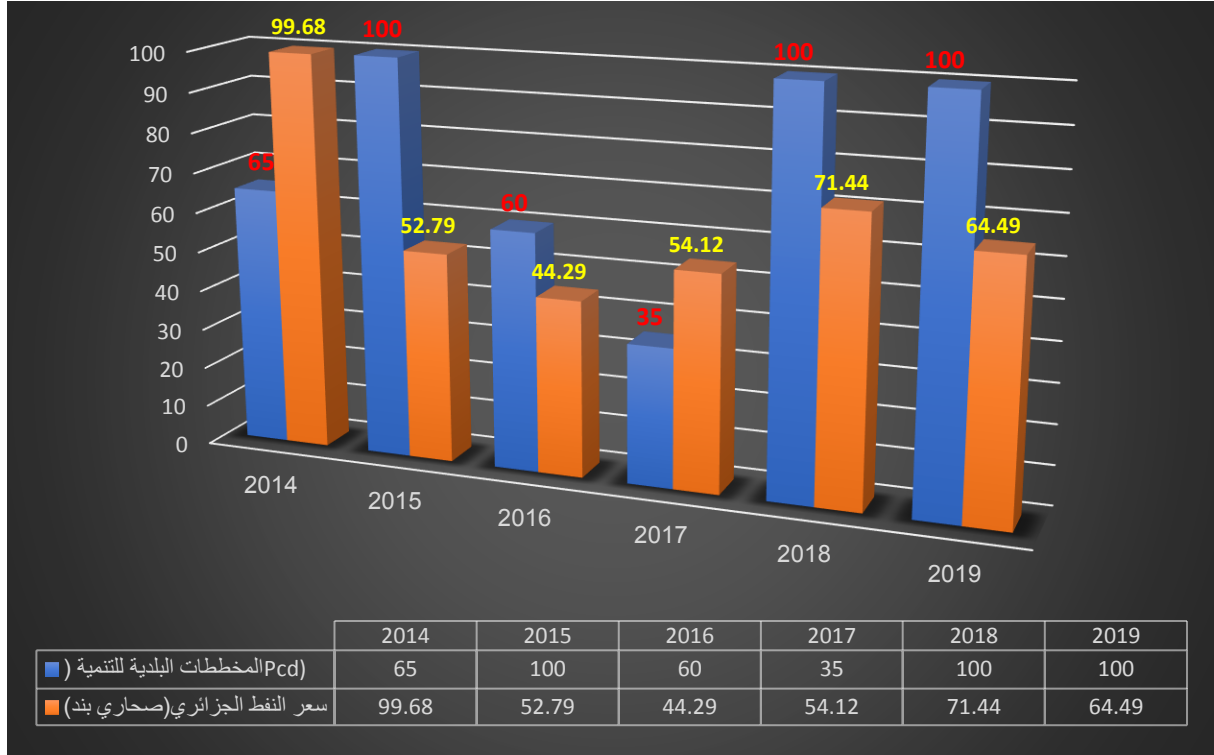
2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات
100	100	35	60	100	65	المخططات البلدية للتنمية (Pcd)
/	/	/	/	100	130	البرنامج التكميلي لفائدة الولايات (Pcw)

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات القوانين الميزانيات العامة للدولة من 2014 الى 2019

نلاحظ من خلال الجدول عدم استقرار الاعتمادات المالية المخصصة للجماعات المحلية التي عرفت انخفاض وتقهقرا واضحا خاصة في سنوات 2016-2017، وهي السنوات التي عرفت الأزمة الاقتصادية أوج قوتها ويمكن تشخيص ذلك وفقا:

- **فيما يخص مخططات التنمية البلدية (Pcd):** شهدت الاعتمادات المالية المخصصة لمخططات التنمية البلدية تقلبات ملحوظة خلال فترة الدراسة، فقد سجلت نموًا واضحًا بين عامي 2014 و2015، حيث ارتفعت من 65 مليار دج إلى 100 مليار دج، أي بنسبة زيادة بلغت 35%، ويُعزى هذا الارتفاع إلى الجهود المبذولة لتغطية عجز تمويل التنمية لمختلف بلديات الوطن، إلى جانب تزايد احتياجات التمويل للجماعات المحلية خلال تلك الفترة، ولكن سرعان ما عرفت تراجع الاعتمادات المخصصة لمخططات التنمية البلدية بداية من 2016، حيث انخفضت بمقدار 40 مليار دج مقارنة بعام 2015، بنسبة انخفاض بلغت 40%، واستمر هذا الانخفاض ليصل إلى 65% في عام 2017 مقارنة بعام 2015.

شكل 23 : يوضح أثر الأزمة الاقتصادية على مخططات التنمية البلدية (2014-2019)



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم(30)

يعود السبب الرئيسي لهذا التراجع إلى انخفاض أسعار النفط وتأثير ذلك على الاقتصاد الوطني، مما دفع الجزائر إلى الدخول في أزمة اقتصادية أثرت سلبًا على الميزانية العامة للدولة، وقد اضطرت الحكومة إلى تبني سياسة التقشف، وهو ما انعكس بشكل مباشر على مخططات التنمية البلدية.

أما ابتداءً من سنة 2018، شهدت الاعتمادات المالية المخصصة لمخططات التنمية البلدية ارتفاعًا ملحوظًا، حيث ارتفعت من 35 مليار دج إلى 100 مليار دج في نفس السنة، واستمرت على نفس الوتيرة خلال عام 2019، يعود هذا الارتفاع إلى تحسن أسعار النفط ولو بوتيرة معتدلة، بالإضافة إلى إجراء انتخابات محلية أواخر عام 2017، مما دفع السلطات العليا إلى توسيع حجم المخططات البلدية لمنحها انطلاقة جديدة ونفسًا متجددًا في إطار التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي الجديد.

كل ما سبق يشير بوضوح إلى وجود علاقة طردية بين حجم الاعتمادات المالية المخصصة للمخططات البلدية وأسعار النفط. من خلال الشكل نلاحظ جليا وجود شبه انسجام بين متوسط سعر النفط وحجم الموارد المالية المخصصة لمخططات البلدية للتنمية، وذلك بداية من سنة 2015 حيث أنه كلما ارتفعت أسعار النفط

الفصل الرابع: تمويل الجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الأزمة الاقتصادية 2014-2019

توسعت معها حجم الأنفاق على المخططات البلدية للتنمية، وهذا أمر طبيعي بالنسبة لدولة ذات طابع الريعي التي تعتمد على الجباية النفطية في تمويل ميزانية الدولة.

- البرامج التكميلية لفائدة الولاية (Pcw): شهد هو الآخر تراجع بين سنتي 2014-2015 بالنسبة 30% كما لم تعرف السنوات المتبقية أي اعتمادات مالية للبرامج التكميلية للولاية، وقد يفسر ذلك الى سياسة ترشيد النفقات المتبعة من طرف الحكومة لمواجهة آثار انهيار أسعار النفط والاجراءات المرافقة لإصلاح المالية والجباية المحلية على المستوى البلدي والولائي¹.

-البرامج القطاعية الغير ممرضة: بالإضافة إلى المخططين السابقين أثرت الازمة الاقتصادية على المخططات القطاعية الغير ممرضة هذا ما تأكده إحصائيات المبينة في الجدول أدناه:

جدول 31: يوضح أثر الازمة الاقتصادية على البرامج القطاعية الغير ممرضة (2014-2018)

الوحدة: مليون دينار

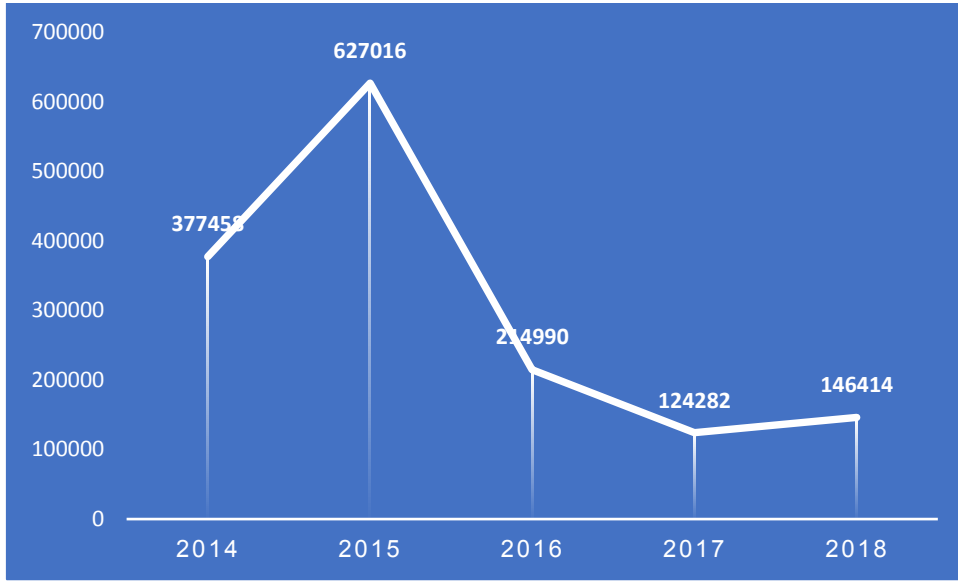
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
المخططات القطاعية غير ممرضة	377458	627016	214990	124282	146414

المصدر: أعلي بيزيد، المرجع السابق الذكر، ص 173.

يُبرز الجدول التأثير الكبير الذي خلفته الأزمة الاقتصادية على تمويل المشاريع التنموية المحلية، حيث انعكس ذلك في التراجع الملحوظ للمساهمات المالية المخصصة للبرامج القطاعية غير الممرضة. ويمكن تتبع هذا التأثير بشكل واضح من خلال الشكل البياني التالي:

¹ نور دين قريني، "تحديات تمويل الجماعات المحلية في ظل تراجع عائدات البترول ومتطلبات اصلاح المالية المحلية: حالة الجزائر خلال الفترة 2007-2016". مجلة دراسات جبائيه، المجد 5، العدد1، 2016، ص 126.

شكل 24 : يوضح أثر الأزمة الاقتصادية على البرامج القطاعية الغير ممرضة (2014-2018)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (31)

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن الاعتمادات المخصصة للبرامج القطاعية غير الممرضة شهدت انخفاضا كبيرا اعتبارا من سنة 2016، حيث تراجع بنحو 412026 مليون دينار جزائري، ما يعادل 65.7 % مقارنة بعام 2015. واستمر هذا التراجع خلال 2017 بنسبة 42.2 % مقارنة بعام 2016. ومع ذلك، سجلت هذه البرامج ارتفاعا طفيفا في عام 2018 بنسبة 17.8 % ويعزى ذلك إلى انتعاش أسعار النفط خلال تلك الفترة، رغم أن وتيرة التحسن كانت محدودة.

في هذا السياق أقر وزير الداخلية والجماعات المحلية صلاح الدين دحمون، أمام أعضاء لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني بصعوبة الوضع المالي نتيجة استمرار أزمة النفط، وأوضح أن استنزاف المخصصات المالية واستهلاكها أدى إلى تجميد المشاريع الكبرى على مستوى الولايات والبلديات، باستثناء المشاريع المتعلقة بالإنارة العمومية والتطهير، كما أشار إلى عدم كفاية الأغلفة المالية المخصصة، التي لا تغطي جميع نفقات المشاريع المتوقفة والتي لا تزال قيد الانتظار¹.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن إعانات الدولة تتغير تبعاً لتقلبات أسعار النفط، مما يترجم العلاقة الطردية بينهما وأثر ذلك على تمويل التنمية المحلية. وهذا يعكس أن هذه البرامج تُستخدم بالأساس كأداة لإعادة توزيع مداخيل النفط بدلاً من أن تكون وسيلة تنموية حقيقية، الأمر الذي يجعل الطابع السياسي يطغى على البعد الاقتصادي، كما تم توضيحه في الفصل السابق.

¹ إيمان كيموش تجميد المشاريع الكبرى، واستثناء ورشات التطهير والإنارة العمومية، الشروق اليومى 27 أكتوبر 2019،

تاريخ التصفح 15 ماي 2014 على الموقع: <https://www.echoroukonline.com>

الفصل الرابع: تمويل الجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الأزمة الاقتصادية 2014-2019

ثانياً) انعكاسات الأزمة الاقتصادية على الإعانات ومساهمات المالية الموجهة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية

تتكون إيرادات الصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية من مداخيل وحصص الضرائب والرسوم والحقوق العائدة لصندوق، إضافة إلى التعويضات التي تمنحها الدولة لتغطية نقص القيم الجبائية الناتجة عن التخفيض والامتيازات التي تقرها الدولة، إلا أن هذه المنح والتعويضات عرفت تدهوراً وانخفاض كبير في السنوات التي تلت الأزمة الاقتصادية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

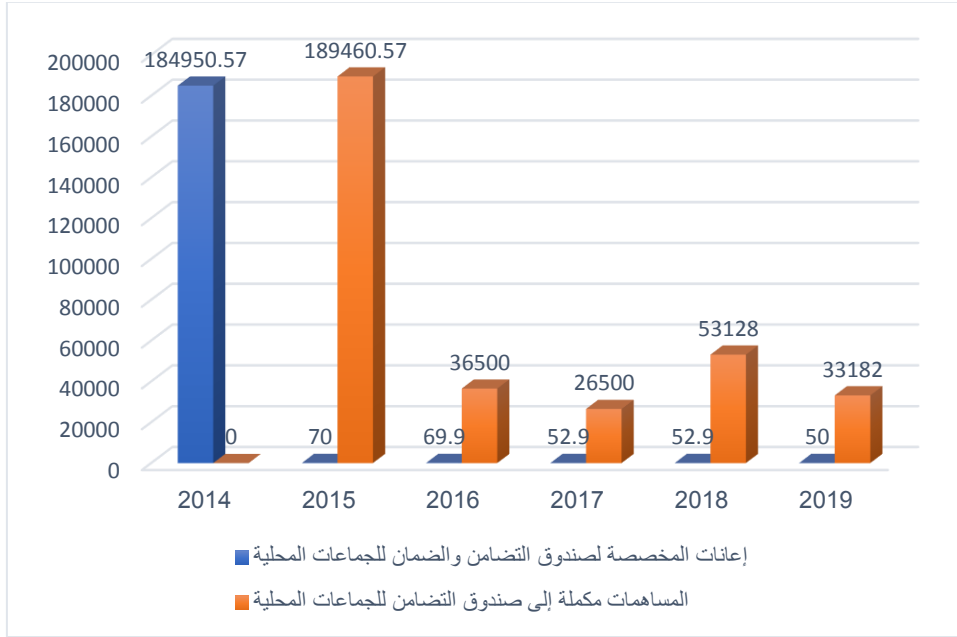
جدول 32: أثر الأزمة الاقتصادية على إعانات التسيير والمساهمات الموجهة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال الفترة 2014-2019 (الوحدة مليون دج)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إعانات المخصصة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	184950.57	70	69.9	52.9	52.9	50
المساهمات مكملة إلى صندوق التضامن للجماعات المحلية	/	189460.57	36500	26500	53128	33182

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على المراسيم التنفيذية تتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية من ميزانية التسيير بموجب قوانين المالية من سنة 2014 الى سنة 2019.

شكل 25 : أثر الأزمة الاقتصادية على إعانات التسيير والمساهمات الموجهة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال الفترة 2014-2019

(الوحدة مليون دج)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (32)

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أنه إضافة إلى البرامج والمخططات التنموية فالأزمة الاقتصادية

لسنة 2014 قد مست إعانات والمساهمات التي تقدمها الدولة (وزارة الداخلية) إلى الصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويمكن توضيح ذلك من خلال:

-إعانات المخصصة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية: من خلال الجدول والشكل يتبين أن الإعانات المخصصة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، قد تراجعت في ظل الأزمة الاقتصادية أين فقد في ظرف سنة ما يعادل 114880 مليون دينار جزائري بين سنة 2014 و 2015 أي ما نسبته 99.96% مع استمرار الأزمة الاقتصادية استمرت هذه الإعانات في الانخفاض أين بلغت 50 مليون دينار جزائري سنة 2019.

-المساهمات المكملة إلى صندوق التضامن للجماعات المحلية: من خلال الجدول أعلاه والشكل أدناه نلاحظ أنه بعدما وصلت المساهمات التي حصل عليها صندوق الجماعات المحلية إلى 189460 مليون دينار جزائري سنة 2015 تراجعت بنسبة كبيرة في السنة الموالية أين قدرت نسبة التراجع بنسبة 80.75%، وهذا نتيجة إلى تجسيد سياسة التقشف التي مست هيكل الدولة بما فيها هيكل وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وقد استمر تراجع المساهمات في سنة 2017 أين انخفضت بالنسبة 27.39% مقارنة بسنة 2016 ونسبة 86.01% مقارنة بالسنة 2015، ومع ارتفاع الإيرادات العامة للميزانية العامة نتيجة ارتفاع

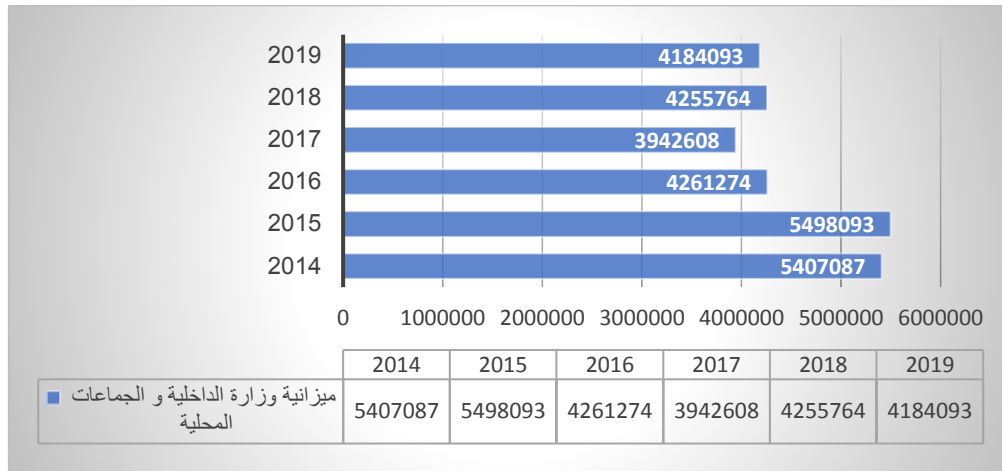
الفصل الرابع: تمويل الجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الأزمة الاقتصادية 2014-2019

الجباية النفطية عرفت الإعانات ارتفاعا معتبرا سنة 2018 مقارنة بالسنتين السابقتين، حيث بلغت 53128 مليون دينار جزائري أي بزيادة 16628 مليون دينار جزائري بالنسبة لسنة 2016 و 26628 مليون دينار جزائري بالنسبة لسنة 2017، وبحلول سنة 2019 عرفت هذه المساهمات مرة أخرى تراجع بنسبة 19.94% مقارنة بسنة 2018، وهذا نتيجة لتراجع أسعار النفط التي انعكست على الجباية النفطية.

عموما يعزى هذا الانخفاض أساسًا إلى تقلص ميزانية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، التي تأثرت بشكل مباشر بتراجع الموارد المالية للدولة. ويعود ذلك إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط، الذي أدى إلى تراجع الإيرادات العامة، مما دفع الحكومة إلى تبني سياسات تقشفية شملت تقليص النفقات العمومية، بما في ذلك الميزانيات الموجهة للقطاعات المختلفة، ومن بينها إعانات ومساهمات الصندوق حسب ما يبينه الشكل التالي:

شكل 26 : يوضح أثر الأزمة الاقتصادية على ميزانية وزارة الداخلية والجماعات المحلية 2014-2019

الوحدة: مليون دج



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على قوانين الميزانية العامة لدولة من 2014-2019.

يظهر الشكل البياني أن ميزانية وزارة الداخلية بلغت 5498093 مليون دج عام 2015، قبل أن تبدأ في التراجع خلال السنوات اللاحقة، وخاصة بين عامي 2016 و2017. فقد سجلت الميزانية في 2016 انخفاضًا قدره 1236819 مليون دج مقارنة بعام 2015، أي ما يعادل 22.49%. واستمر هذا التراجع في 2017 ليصل إلى 1555845 مليون دج مقارنة بعام 2015، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 28.29%. وعلى الرغم من تسجيل انتعاش طفيف في الميزانية عام 2018، إلا أنها عاودت الانخفاض مجددًا في 2019. مما يعكس أثر على الإعانات والمساهمات المقدمة صندوق التضامن والضمان. مجمل القول إن الانخفاض الكبير في إيرادات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، سواء من الإعانات أو المساهمات، يعكس التأثيرات

الفصل الرابع: تمويل الجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الأزمة الاقتصادية 2014-2019

السلبية العميقة للأزمة الاقتصادية على التوازنات المالية للدولة واستقرارها، ويؤدي هذا التراجع في الإيرادات إلى تأثير مباشر على تمويل الجماعات المحلية، سواء على مستوى البلديات أو الولايات نظرًا لما يوفره الصندوق من تعبئات وتخصيصات مالية تُخصص بنسبة 60% للتسيير و40% للتجهيز والاستثمار، لذلك فإن أي انخفاض في إيرادات الصندوق يؤثر بشكل كبير على تنفيذ الميزانيات المحلية، مما يؤدي إلى تأخر إنجاز العديد من المشاريع والمنشآت المحلية لعدة سنوات، بالإضافة إلى تسجيل عدد من المشاريع والعمليات دون تغطية مالية كافية.

صفوة القول، إن تراجع إمدادات الإعانات الحكومية أدى إلى ارتفاع عدد الوحدات المحلية العاجزة، مما يعكس تأثير الانخفاض في التمويل المركزي على قدرة هذه الوحدات على تلبية احتياجاتها التنموية والخدمية. وفقًا للإحصائيات الصادرة عن وزارة الداخلية، يتبين أن أكثر من 985 بلدية من بين إجمالي 1541 بلدية تصنّف ضمن فئة البلديات الفقيرة في سنة 2016¹، بعدما كان في السنوات القليلة الماضية لم تسجل أي بلدية عجزا بفضل الدعم من السلطات المركزية عن طريق الصندوق المشترك للجماعات المحلية، نتيجة لارتفاع أسعار النفط ومع تواصل الأزمة الاقتصادية نتيجة تواصل انخفاض العائدات النفطية وبلغ عدد البلديات الفقيرة سنة 2018 ما يفوق 1200 بلدية تعاني عجزا نتيجة لانخفاض الأغلفة المالية المدعمة لها².

ثالثا) انعكاسات الأزمة الاقتصادية على الحصيلة الجبائية المحلية:

إن التحصيل الضرائب يجب أن يكون مستمرا ومنظما إلا أنه في الدول ذات الطابع الريعي يكون تحصيل الضرائب غير ذلك، ففي أوقات ارتفاع أسعار النفط نجد أن نسبة الضرائب العادية من إجمالي الضرائب منخفضة، والعكس من ذلك ففي أوقات الأزمات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض وتدهور أسعار النفط ترتفع إيرادات الضرائب، وهذا ما نجده في الجزائر فتحصيل الضرائب يعرف عدم الاستقرار، وذلك تبعا لتطورات أسعار النفط، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

¹ فاطمة الزهراء حاجي، "985 بلدية تعاني الفقر و103 تعيش الثراء الفاحش"، جريدة النهار اليومي، العدد 2759، 18 أكتوبر 2016، ص 05.

² أحمد ع، "1200 بلدية عاجزة ماليا- حاسي مسعود الاغني ب 500 مليار"، جريدة الشروق اليومي، العدد 5865، 04 جويلية 2018، ص 03.

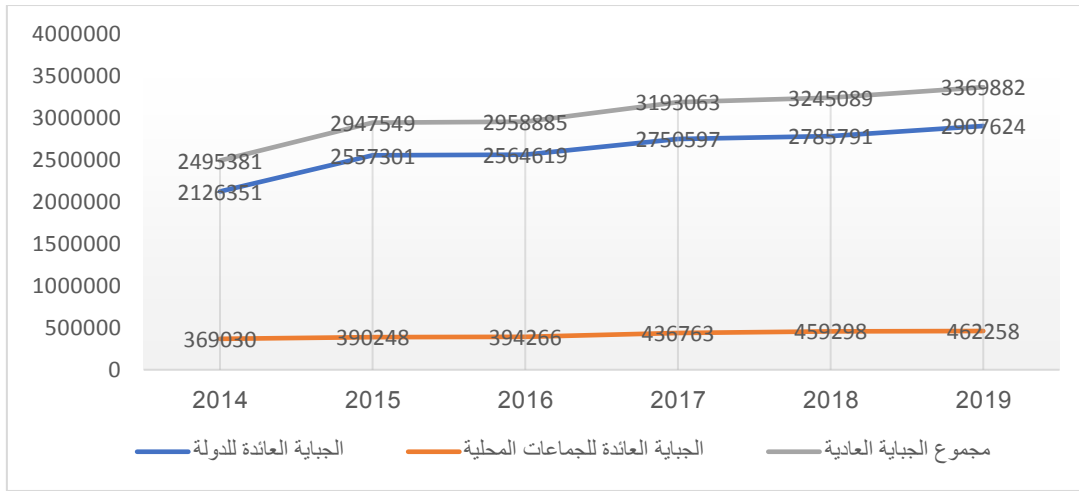
جدول 33: أثر الأزمة الاقتصادية على الجباية العادية (2014-2019)

الوحدة: مليون دينار

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجبابة العائدة للدولة	2126351	2557301	2564619	2750597	2785791	2907624
الجبابة العائدة للجماعات المحلية	369030	390248	394266	436763	459298	462258
مجموع الجبابة العادية	2495381	2947549	2958885	3193063	3245089	3369882

المصدر: مديرية العمليات، تطور عمليات التحصيل المخصصة للجماعات المحلية ولصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية 2010-2019، المرجع السابق الذكر.

شكل 27: أثر الأزمة الاقتصادية على الجبابة العادية (2014-2019)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم: (33)

استناداً إلى البيانات والإحصائيات الواردة في الجدول والشكل، يتضح بشكل عام وجود تطور إيجابي وملحوظ في إجمالي الضرائب العادية، وذلك بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط التي شهدت منحى تنازلياً منذ عام 2014. فقد أظهرت الجبابة العادية مساراً تصاعدياً بوتيرة متزايدة، حيث ارتفعت من 2,495,381 مليون دينار في عام 2014 إلى 3,369,882 مليون دينار في عام 2019، محققة زيادة قدرها 874,501 مليون دينار، أي ما يعادل نسبة نمو بلغت 35%. عند توزيع إجمالي هذه الضرائب وفقاً لمصادر تحصيلها، نلاحظ:

- الجبابة العائدة للدولة: شهدت الجبابة العائدة للدولة ارتفاعاً ملحوظاً، حيث انتقلت من 2,126,351 مليون دينار في عام 2014 إلى 2,907,624 مليون دينار في عام 2016، مسجلة زيادة قدرها 438,268 مليون دينار، ما يعادل نسبة نمو بلغت 20.60%. هذا الارتفاع تزامن مع انخفاض أسعار النفط بنسبة 55.56% خلال نفس الفترة، مما يعكس جهود الجزائر لتعويض انخفاض عائدات النفط. ومع ذلك، بين

الفصل الرابع: تمويل الجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الأزمة الاقتصادية 2014-2019

عامي 2017 و2019، سجلت الجباية العائدة للدولة نموًا ضعيفًا تراوح في حدود 5%، مقابل ذلك عرفت أسعار النفط تعافي في أسعارها.

- الجباية العائدة للجماعات المحلية: شهدت حصة الجماعات المحلية من الجباية تطورًا إيجابيًا، حيث ارتفعت من 369,030 مليون دينار في عام 2014 إلى 462,258 مليون دينار في عام 2019، مسجلة زيادة قدرها 93,228 مليون دينار، أي ما يعادل نموًا بنسبة 25%. ومع ذلك، فإن وتيرة النمو في السنوات الأخيرة كانت أضعف مقارنة بالسنوات الأولى.

بشكل عام، يُعزى تزايد وتيرة نمو الجباية الإجمالية إلى الجهود التي بذلتها الدولة اعتبارًا من عام 2015، والتي تمثلت في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الضريبية وزيادة معدلات الضرائب. جاءت هذه التدابير في إطار سعي الدولة للحفاظ على التوازنات الاقتصادية في مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر.

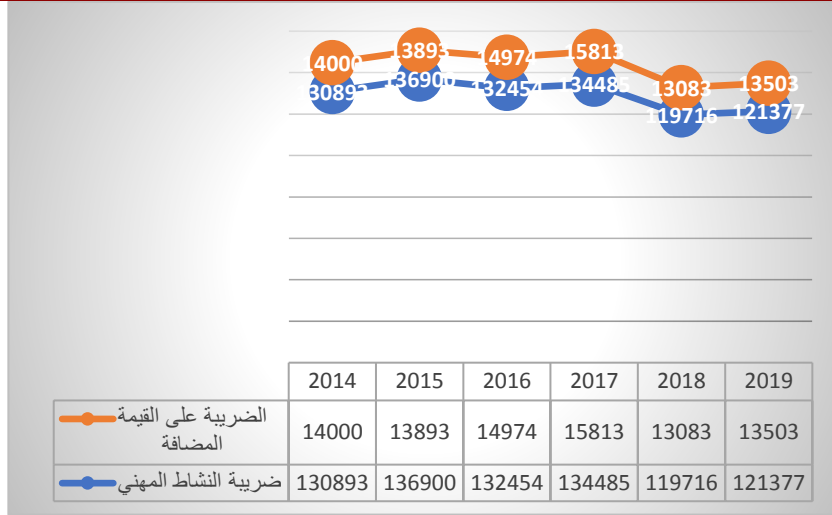
محمل القول إن الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انهيار أسعار النفط تؤثر إيجابيًا على التحصيل الضرائب، وذلك نظرًا لانخفاض الإيرادات الجبائية النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط، ما جعل السلطات تتوجه نحو الاهتمام وإصلاح الجباية، وهذا ما أثر بشكل إيجابي على الجباية المحلية التي تعرف ارتفاعًا في المردودية المخصصة للجماعات المحلية، إلا أنه قد عرفت بعض الضرائب المحلية المهمة والأكثر مردودية في الحويلة البلدية تراجعًا معتبرًا حسب ما يبينه الجدول أدناه.

جدول 34: أثر الأزمة الاقتصادية على الضريبة النشاط المهني والضريبة على القيمة المضافة الخاصة بالبلدية (2014 2019)
(الوحدة: مليون دج)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ضريبة النشاط المهني	130893	136900	132454	134485	119716	121377
الضريبة على القيمة المضافة	14000	13893	14974	15813	13083	13503

المصدر: مديرية العمليات، تطور عمليات التحصيل المخصصة للجماعات المحلية ولصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية 2010-2019، المرجع السابق الذكر..

شكل 28: أثر الأزمة الاقتصادية على الضريبة النشاط المهني والضريبة على القيمة المضافة الخاصة بالبلدية (2014 2019)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم: (34)

من خلال الجدول والشكل، نلاحظ وجود تذبذب في حصيلة الضرائب، سواء بالنسبة لضريبة النشاط المهني أو الضريبة على القيمة المضافة، وهما ضريبتان ترتبطان بحركة الأنشطة الاقتصادية. ففي عام 2016، شهدت ضريبة النشاط المهني انخفاضا بنسبة 3,25 بالمائة مقارنة بسنة 2015. ورغم استقرارها في عام 2017، إلا أنها انخفضت مجدداً بنسبة 11 % عام 2018 مقارنة بالعام الذي قبله. وبالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، فقد شهدت انخفاضا كبيرا بنسبة 17,26 في عام 2018 مقارنة بسنة 2017، بينما ارتفعت بشكل طفيف في عام 2019 بنسبة 3,22% مقارنة بعام 2018.

وعليه فإن دخول الجزائر في أزمة اقتصادية واتباعها لسياسة التقشفية وتجميد المشاريع الاقتصادية أثر بشكل كبير على الحركة الاقتصادية وتباطؤ النشاط الاقتصادي، وهذا ما كان له أثر على الضرائب التي ترتبط بمختلف الأنشطة الاقتصادية.

رابعاً (انعكاسات الأزمة الاقتصادية على المؤشرات الاجتماعية المحلية

تتأثر الأوضاع الاجتماعية عامة بالأوضاع الاقتصادية فتداعيات الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر بداية من سنة 2014 انعكس على المحيط والواقع الاجتماعي للمواطنين، ففي خضم الأزمة الاقتصادية عرفت الأوضاع الاجتماعية في الجزائر تدهورا كبيرا، خاصة بعد التوجه نحو سياسة التقشف والتي تعتبر من أكثر السياسات حرمانا لفئات الدخل المحدودة والفئة الفقيرة في المجتمع، لأنها تمس بدرجة كبيرة لنفقات العمومية (العمل الصحة والتعليم والتقاعد)، وهذا ما ينعكس على زيادة مظاهر الفقر.

وعلى إثر سياسة التقشف وترتيب النفقات العامة باشرت الحكومة مجموعة من التغييرات في حجم التحويلات، وهذا حسب ما يبينه الجدول والشكل التالي:

جدول 35: أثر الازمة على التحويلات الاجتماعية في بعض القطاعات وفق الميزانية العامة لسنوات

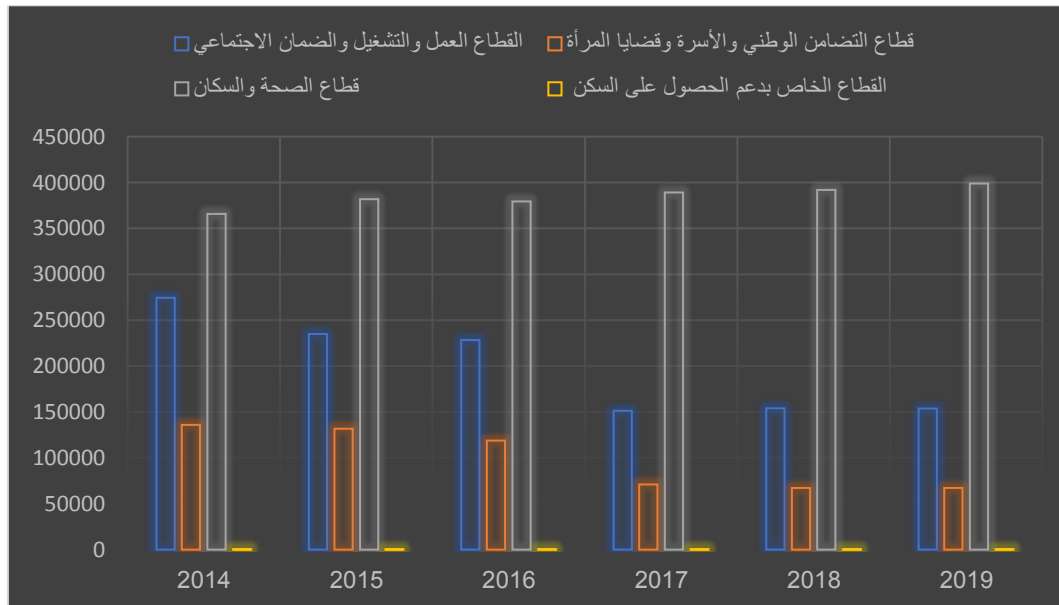
2019-2014

(الوحدة مليون دج)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	274291.555	234882.131	228484.229	151442.004	154011.68	153695.039
قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	135822.044	131653.688	118830.888	70904.217	67379.794	67385.008
قطاع الصحة والسكان	365946.753	381972.082	379407.269	389073.747	392163.373	398970.409
القطاع الخاص بدعم الحصول على السكن	116.3845	234.30788	24.4815	14.9895	69.84334	99.68511

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على القوانين الميزانية العامة للجزائر لسنوات (2014-2019)

شكل 29: يوضح أثر الازمة الاقتصادية علي المؤشرات الاجتماعية المحلية (2014-2019)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (35)

انطلاقاً من الجدول والشكل يمكن القول أن القطاعات المرتبطة بالحياة الاجتماعية للمواطن تأثرت بالأزمة الاقتصادية ابتداءً من سنة 2016، وهي السنة التي شرعت الحكومة بتطبيق سياسة التقشف إلا إذا استثنينا قطاع الصحة والذي عرف وتيرة ثابتة في حصة التحويلات من الميزانية العامة طوال فترة الدراسة، وهذا نظراً لأهمية القسوى لهذا القطاع في حياة المواطن، أما باقي القطاعات فقد عرفت تراجعاً كبيراً، فنجد قطاع السكن الذي تراجع بنسبة 89.55% في سنة 2016 مقارنة بالنسبة 2015، وقطاع التضامن والأسرة هي الآخر عرف انخفاض وصل إلى 40.33% سنة 2017 مقارنة بالسنة 2016 ونفس الشيء بنسبة لقطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الذي عرف تراجع بنسبة 33.13% سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 وبنسبة 33.52% مقارنة بالسنة 2015.

بناءً على ما تقدم انعكس ذلك بشكل سلبي على الصعيد الاجتماعي من خلال:

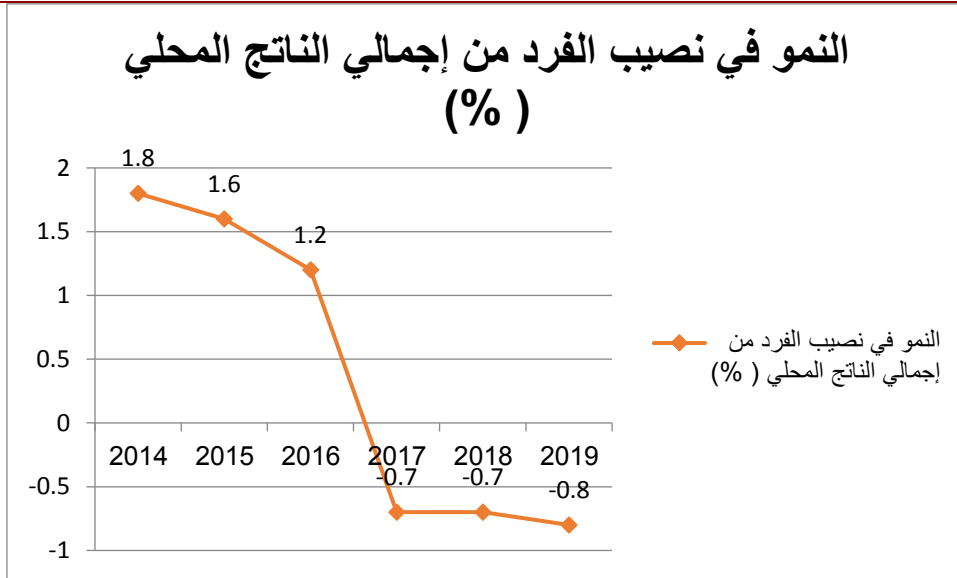
- تراجع القدرة الشرائية: بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي تمر بها الجزائر، لجأت الحكومة إلى تحميل المواطن جزءاً من الأعباء من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير التي أدت إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية، وخاصة المواد الغذائية الأساسية مثل القمح والحليب¹، والتي عرفت وارداتها انخفاضاً ما يفوق 1.09 مليار دولار سنة 2016 مقابل السنة السابقة وهذا ما جعل هذه المواد ترتفع أسعارها مقابل استقرار الأجور عن مستويات متدنية، هذه العوامل جعلت القدرة الشرائية تتراجع بشكل كبير، فحسب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان حقوق الإنسان بأن القدرة الشرائية تراجعت بنسبة 60%² وأن أكثر من عشرة ملايين يعيشون بأقل من 1.25 دولار يومياً في وقت يتمتع 10% من السكان بـ 80% من الثروة³. وفي نفس هذا الإطار فقد تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أتين وصل إلى 0.80% سنة 2019

شكل 30 : أثر الأزمة الاقتصادية على النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (2014-2019) (%)

¹ حفيظ صواليلي، قانون المالية 2016... بداية السنوات العجاف في الجزائر. الخبر، 23 أكتوبر 2015 تاريخ التصفح 22 ماي 2024 على الموقع: <https://www.elkhabar.com/press/article/92994/>

² مبروك ساحلي، "تداعيات انهيار أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر 2015-2019"، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 118، أنقرة، 2020، ص 7.

³ العربية نت، منظمة حقوقية: ربع الجزائريين في حالة بطالة وفق، 21 فيفري 2017، تاريخ التصفح 24 ماي على الموقع: <https://www.alarabiya.net/north-africa/>



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي الموجودة على الموقع:

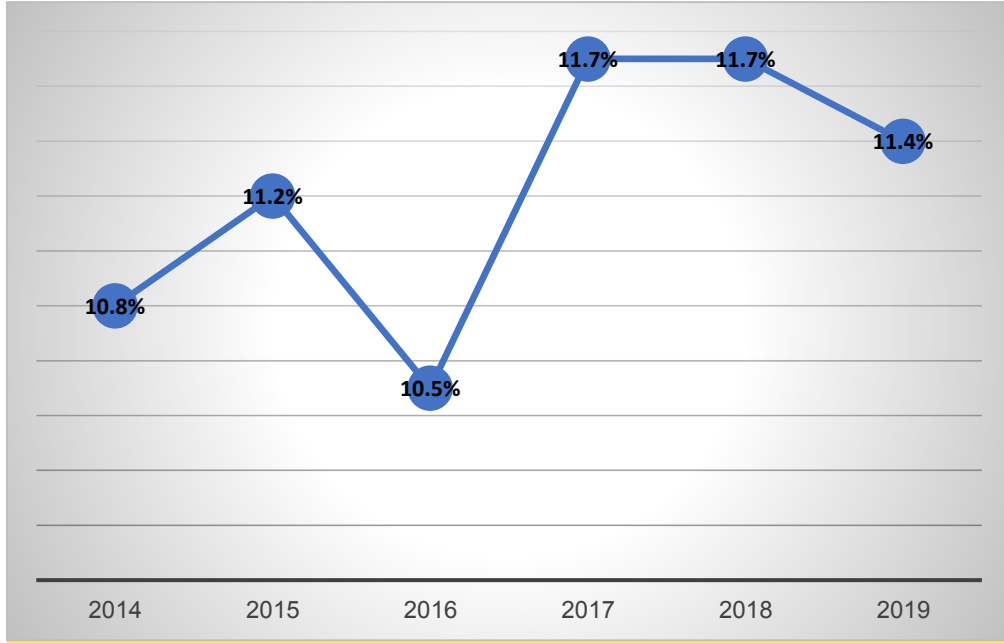
<https://data.albakal dawli.org/inidictor/ny.Gdp.pcap.kdzG?end=2022>

من خلال الشكل يتضح الانخفاض التدريجي لنمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أين انخفضت بنسبة 2.6% من سنة 2014 إلى 2019، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أثر الأزمة الاقتصادية على تراجع القدرة الشرائية للمواطنين.

- **تقلص فرص تشغيل:** إن انخفاض معدلات البطالة في السنوات قبل الأزمة الاقتصادية كان مدفوعا بارتفاع أسعار النفط أين أولت الدولة في هذه الفترة في مكافحة البطالة عن طريق مختلف البرامج التنموية مما أسهم إلي تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية والتي انعكست في تخفيض معدلات البطالة¹، ولهذا فإن بمجرد انخفاض أسعار النفط بدأت مؤشرات البطالة ترتفع حسب ما يوضحه الشكل أدناه:

¹ سيف الدين قحايرية، "البطالة في الجزائر أي مستقبل في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة"، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 00، 2018، ص 233.

شكل 31 : أثر الأزمة الاقتصادية على تطور معدلات البطالة في الجزائر (2014-2019)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

1- Republique Algerienne Democratique et Populaire, Banque d'Algerie, **rapport, 2018, Evolution Economique et Monetaire en Algerie**, Ministere des Fiances, Algerie, 2019, p112.

2- Banque d'Algerie, rapport, 2020, op.cit, p99.

ووفقا لمعطيات الشكل أعلاه فإن الأزمة الاقتصادية أثرت على معدلات البطالة، وذلك نتيجة لقرار توقيف وتجميد التوظيف في القطاع العمومي، بالإضافة إلى تجميد التوظيف في الجهاز المساعد على الإدماج المهني وعقود ما قبل التشغيل¹، كما أن تجميد بعض المشاريع الاستثمارية ساهمت بصورة كبيرة في ارتفاع معدلات البطالة².

- **تهديد السلم الاجتماعي**: تطرقنا سابقا أن السياسات الحكومية تعتمد في احتوائها للمطالب الاجتماعية على البجوحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، وهذا ما بيناه في احتجاجات 2011 التي تعرف باحتجاجات "الزيت والسكر"، إلا أنه يبدو أن خيار شراء السلم الاجتماعي انتهت مع انهيار أسعار النفط ودخول الجزائر في أزمة اقتصادية، ولهذا فإن أي تراجع حكومي عن سياسة دعم الأسعار المواد الاستهلاكية

¹ خيرة لعروسي، لا توظيف في القطاع العمومي دون مسابقات. الخبر، 2 مارس 2016، تاريخ التصفح: 26 ماي 2024 على موقع: <https://www.elkhabar.com/press/article/101584/>

² عامر هني و زيتوني عادل، انهيار أسعار النفط وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر (2014-2017). مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد 08، 2017، ص 392.

الأساسية لن يتقبله المواطنين خاصة أن أغلبهم مصنّفين تحت خط الفقر¹، وأي مساس في سياسة الدعم قد ينجر عنه انفجار اجتماعي شبيه بالانفجار الذي حدث الثمانينات الناتجة عن الأزمة الاقتصادية لسنة 1986²، فضلا عن كل هذا هناك أطراف يمكن أن تستغل هذه الأوضاع لتأجيج وزعزعة الاستقرار عن طريق نشر الفوضى³، ويمكن الإشارة إلى المظاهرات التي حدثت في ولاية بجاية والبويرة التي نددت بقرار حكومة عبد المالك سلال الرامية لرفع أسعار المنتوجات الأساسية، وكذلك إلى الاضطرابات والاحتياجات في الجنوب الجزائري، وبهذا فالسلطة باتت بين مطرقة موروث الدولة الاجتماعية، والذي بلغ خمس الناتج المحلي وبين العجز المالي وبعدم قدرتها على الاستمرار في سياستها التوسعية والاستهلاكية وأي مساس في أي طرف يدفع البلاد إلى الفوضى وعدم الاستقرار⁴.

بناء على ما تقدم حول الوضع الاجتماعي الصعب للمواطنين، والذي يشكل تحدي كبير للدولة يدفعنا إلى التساؤل عن دور الجماعات المحلية في مواجهة هذه الوضعية في ظل التحديات المالية التي تواجهها الجماعات المحلية.

باعتبار الجماعات المحلية الخلية القاعدية للدولة جعلها تصطدم مباشرة مع مخلفات الأزمة الاقتصادية بل ينظر إليها كرجل اطفاء ضد الاحتياجات الشعبية والأزمة الاقتصادية، ففي لقاء الحكومة والولاية سنة 2016 ألقى الحكومة على رؤساء المجالس الشعبية الولائية خاصة البلدية ملئ خزينة الدولة والبحث عن مصادر تمويل أخرى تساهم في امتصاص غضب الجبهة الاجتماعية عبر تلبية احتياجاتهم، فقد أشار الوزير سلال بكلمة "دبروا راسكم" لرسم خارطة بالبحث عما يواجهون به احتجاجات الجبهة الاجتماعية، وكذلك بدل جهد أكثر لخدمة المواطنين وتحديد احتياجاتهم وترتيبها والاستجابة لتطلعاتهم⁵، وكذلك بعث الروح المبادرة

¹ محمد المهدي شنين ما بعد الوفرة، مآلات السلم الاجتماعي في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط، 12 جانفي 2015، تاريخ التصفح 26 ماي 2024 على الموقع: http://bohothe.blogspot.com/2015/01/blog-post_12.html

² عثمان لحياني، انهيار أسعار النفط استدعاء لمناخ أزمة عام 1986 في الجزائر، الخبر، 01 ديسمبر 2014، تاريخ التصفح 27 ماي 2024 على موقع: <https://www.elkhabar.com/press/article/75564/>

³ عامر هني و زيتوني عادل، المرجع السابق الذكر، ص393.

⁴ صابر بليدي، "احتقان اجتماعي في جنوب الجزائر بسبب تردي الخدمات الحكومية"، جريدة العرب، السنة 41، العدد 11045، ص04.

⁵ خالد بودية، سلال يضع الأميار في فم مدفع الاستقرار الاجتماعي والمالي "دبروا راسكم"، جريدة الشروق، العدد 5277، 13 نوفمبر 2016، ص3.

والشفافية في تسيير الجماعات وعدم ادخار أي جهد لفتح المجال أمام المستثمرين وتحريير المبادرة الاقتصادية من القيود البيروقراطية¹، ولهذا فإن مهمة الجماعات المحلية تطلب السرعة التي تسيير بها الجماعات المحلية. إلا أن تحمل الجماعات المحلية المسؤولية الكاملة لمواجهة انعكاسات الأزمة الاقتصادية مهمة مستحيلة، خاصة أن معظم الوحدات المحلية تعرف عجز مالي وتعتمد بنسبة كبيرة على مساعدات الدولة درجة أن هذه الإعانات أصبحت القاعدة بدلاً من الاستثناء في مواجهة الأزمة الاقتصادية، ولهذا يبدو أن الحكومة تعتمد خطاباً سياسياً يعكس تناقضاً واضحاً بين التصريحات المعلنة والواقع الفعلي.

المطلب الثاني: إجراءات التكيف والإصلاحات المحلية لمواجهة الأزمة الاقتصادية

لتذكير اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات على المستوى الوطني لتقليص أو تخفيف تأثيرات الأزمة الاقتصادية، شملت إجراءات طارئة واستعجالية إلى جانب إجراءات إصلاحية. وفي ذات السياق اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير على مستوى الجماعات المحلية، والتي تعكس التوجه العام للحكومة لمواجهة الأزمة الاقتصادية، ويمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى:

أولاً (إجراءات التكيف الاستعجالي للجماعات المحلية في مواجهة الأزمة الاقتصادية

تظهر هذه الإصلاحات من خلال الوثيقة التعليمية المقدمة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية للسلطات المحلية والمتمثلة "بالتدابير المتخذة لمواجهة انخفاض أسعار النفط"، وكانت كنتيجة لتوصيات المتمخضة عن لقاء حكومة والولاية المنعقدة بتاريخ 28 و29 أوت 2015، بحيث تحتوي هذه الوثيقة عن رؤية جديدة في إدارة الجماعات المحلية مبنية على التسيير العقلاني والحديث الفعال دون المساس بنوعية الخدمات المرفق العام، وإن هذه المقاربة الجديدة تركز على ثلاث محاور أساسية:

1- تثمين الموارد المحلية

يستدعي تحسين مستوى موارد الجماعات المحلية أن يتبنى المنتخبون المحليون دوراً نشطاً وأكثر ديناميكية، مع التركيز المستمر على زيادة الإيرادات من الجباية والأملاك وتحصيلها الفعلي، وبالتالي يتمثل

¹ الإذاعة الجزائرية، الرئيس بوتفليقة يدعو الولاية لمضاعفة الجهود لتنمية البلاد في ظل السلم والأخوة، 12 نوفمبر 2016، تاريخ التصفح 30 ماي 2024 على موقع:

<https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20161112/93829.html>

تعزيز الموارد المحلية بشكل رئيسي في استغلال عائدات أملاك الجماعات المحلية، إلى جانب دعم المصالح المكلفة بتحصيل الضرائب والرسوم المحلية، فضلاً عن البحث المستمر عن مصادر تمويل جديدة¹.
أ. **تثمين إيرادات الأملاك:** تعاني إيرادات الأملاك من إهمال في تطبيق قواعد التسيير الجيد والاستغلال الأمثل، خصوصاً فيما يتعلق بعملية التحصيل. لذا يجب على الجماعات المحلية بذل كافة الجهود الممكنة لتحسين مردودية الأملاك البلدية واتخاذ التدابير اللازمة لتثمينها بشكل دوري².

ب. **إحصاء جميع الأملاك البلدية** عن طريق إنشاء دفتر المحتويات بهدف تثمينها والرفع من مداخنها³. في هذا السياق، تواجه الوحدات المحلية، وخاصة البلديات، صعوبة في التحكم في أملاكها، حيث لا يُولي المسؤولون المحليون الاهتمام الكافي لإجراءات متابعة الأصول العقارية. ووفقاً لتقرير قدمه "مجلس المحاسبة" حول أملاك بعض البلديات، يتضح وجود غياب شبه كامل لإحصاء شامل للممتلكات العقارية البلدية، بالإضافة إلى نقص المعلومات المدونة في سجلات الأملاك، حيث تفتقر العديد من الخانات إلى البيانات والتوضيحات الضرورية. علاوة على ذلك، تعاني البلديات من عدم الإلمام بالطبيعة القانونية لأملاكها، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى رفض عمليات الصيانة من قبل المراقب المالي بسبب الغموض القانوني المحيط بهذه الممتلكات⁴.

وفي نفس هذا الإطار تم تشكيل للجنة الوزارية المكلفة بمتابعة أنشطة تثمين أملاك الجماعات المحلية والتحكم فيها. تسعى هذه المبادرة إلى وضع استراتيجية جديدة لتثمين أملاك الجماعات المحلية، بما يتماشى مع الرؤية الحديثة لدورها الاقتصادي. ويُعد هذا النشاط إضافة جديدة ضمن المسار الذي حددته وزارة الداخلية في إطار إعداد قانون جديد للحماية المحلية، والذي من شأنه أن يساهم في توفير تمويل مستدام للميزانيات المحلية. فضلاً عنها تقوم بتحديد الصعوبات والعراقيل التي تواجهها الجماعات المحلية في إدارة ممتلكاتها

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تعليمية رقم 01047 المتعلقة بشروط وكيفية تمويل وإعداد الميزانية المحلية لسنة 2016، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية ، الجزائر، المؤرخة في 5 أكتوبر 2016، ص2.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مذكرة رقم 00096 المتعلقة بتثمين املاك الجماعات المحلية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الجزائر، المؤرخة في 10 مارس 2016، ص2.

³ التعليمية رقم 01047، المرجع السابق، ص 2.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مجلس المحاسبة، التقرير السنوي 2019. (الجريدة الرسمية ، السنة السادسة و الخمسون ، العدد 75، 4 ديسمبر 2019)، ص ص 121، 122 .

والمحافظة عليها، إلى جانب اقتراح حلول عملية لمعالجتها. كما تضطلع اللجنة بدور أساسي في مرافقة البلديات من خلال نشر الممارسات الجيدة وتعزيز تبادل الخبرات على المستوى الوطني¹.

ج. ضبط أسعار الايجار المحلات ذات الاستعمال السكني: في هذا الإطار فقد تبين غياب المسك لسجل الاملاك العقارية كإهمال احصاء السكنات الوطنية، وفي هذا الصدد يستلزم القيام على الدوام بإحصاء حصري وشامل ومحين للأموال العقارية بإعداد سجل الأملاك ومسك سجل جرد الأملاك المنقولة مهما كان مصدر التمويل وطبيعته. كما لا بد من توثيق عقود الإيجار وتسوية الساكنين غر الشرعيين بعقود ايجار منتظمة وقانونية، أما بالنسبة لأسعار ايجار باقي المحلات فيتم تحديدها بحرية طبقا لقانونين المدني والتجاري².

د. تفضيل مبدأ المزايدة لمنح الاملاك المنتجة للمداخيل: تجدر الاشارة إلى أن نسب الزيادات على الايجارات لا تطبق من قبل العديد من البلديات وأن إقرارها يكون عشوائي دون مراعاة للأسعار الفعلية للسوق، ولهذا فمن الأفضل استخدام المزايدة التي تخضع لقواعد محددة تسمح بمضاعفة العروض والتي تحدد مصالح أملاك الدولة سعرها³.

هـ. اعتماد الرخص في شكل اتفاق عند كل استعمال مؤقت للدومين البلدي العمومي: وفي هذا الإطار لا بد من وضع تسعيرة عادلة ومحسنة للخدمات المقدمة لمستعملي المرافق العام بتحديد مساهمة حسب سعر تكلفة الخدمات المقدمة⁴.

2- دعم المصالح المكلفة بتحميل الضرائب والرسوم المحلية: من أجل تدارك الضعف في مردودية الضرائب والبلديات، كان لا بد من إعطاء دينامية جديدة لتعاون بين المصالح الضرائب والبلديات. وعليه فقد تم انشاء برنامج الامتثال الضريبي الإداري، وذلك من اجل تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الانتاجية وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين، وكذلك المواطنين على الادماج التدريجي في الاقتصاد الرسمي، وكذلك تسوية الوضع الضريبي لدافعي الضرائب فيما يتعلق بالأموال أو الاموال الأخرى التي لم يتم الاعلان عنها أو التبليغ عنها على نحو غير صحيح⁵.

¹ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، التنصيب للجنة الوزارية المكلفة بأنشطة تثمين أملاك الجماعات المحلية، 12

نوفمبر 2018، تاريخ التصفح 1 جوان 2024، على الموقع: <https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/80>

² تعليمية رقم 01047، المرجع السابق الذكر ص 3.

³ مذكرة رقم 00096، المرجع السابق الذكر ص 3.

⁴ تعليمية رقم 01047، المرجع السابق الذكر ص 3.

⁵ عمار بن زعرور وشكري بن زعرور، المرجع السابق الذكر ص 19.

الفصل الرابع: تمويل الجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الأزمة الاقتصادية 2014-2019

- وفى نفس هذا الإطار فقد تم رفع قيمة الضرائب والرسوم المحلية وفرض ضرائب جديدة، وذلك من أجل سد الثغرات الكبيرة التي خلفتها الجباية البترولية، فبالرجوع الى قوانين المالية نلاحظ زيادة الجباية العادية بمقدار 34% من سنة 2014 الى غاية 2019 وهو ما يعكس احلال الجباية العادية محل الجباية النفطية. وعموما يمكن الإشارة الى بعض الضرائب المحلية التي مستها الإجراءات الجبائية:
- زيادة معدلات على الضريبة القيمة المضافة من 17% الى 19% هذا بالنسبة للمعدل العادي أما بالنسبة للمعدل المنخفض فقد تم رفعه من 7% الى 9%¹.
 - زيادة التعريفات المطبقة على كافة الانواع الحيوانات المنتجة للحوم بمعدل 50% للكلغ الواحد.
 - الرفع من التعريفات المطبقة على الأراضي بداية من سنة 2018 إضافة الى زيادة على الرسم ثابت قدره 1500دج لتسليم شهادة الترقيم العقاري المؤقت.
 - فرض رسوم على مستخرجي أوراق الحالة المدنية التي تسلمها البعثات الدبلوماسية والقنصلية حيث أن هذا الرسم لم يكن موجود من قبل.
 - فرض ضريبة على الممتلكات الخاصة للأثرياء.
 - رفع ضريبة على رخص البناء مقارنة الى السنوات السابقة.
 - إنشاء رسم على كل مستفيد من قطعة أرض مهياً للاستعمال الصناعي والتي تقدر حصة البلدية ب 60%.
 - تخصيص كافة الرسم على النشاط المعنى للجماعات المحلية².
 - تخصيص 50% من الضريبة على الناتج الخام الخاص بالمداخيل الإيجارية لصالح البلدية.
 - توسيع رسم الإقامة على كافة البلديات مع الزيادة في التعريف بصفة متزنة حسب تصنيف مراكز الايواء المعنية.
 - تخصيص 50 % من الضريبة الجزائرية الوحيدة لفائدة الجماعات المحلية³.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المواد 26 و27 من القانون رقم 16-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2017 (الجريدة الرسمية. العدد 77، المؤرخة في 29 ديسمبر 2016) ص13.

² للمزيد انظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قانون رقم 17-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، (الجريدة الرسمية العدد 76 المؤرخة 28 ديسمبر 2017).

³ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، إصلاح المالية والجبائية المحليتين، 1 أكتوبر 2015، تاريخ التصفح 5 جوان 2024 على

بالإضافة إلى زيادات الضريبة المحلية فقد كانت هناك محاولة لطرح مشروع قانون الجباية المحلية، والذي جاء كنتيجة لاقتراح ولاية الجمهورية خلال لقاءهم بالحكومة سنة 2016، والذي يتضمن العديد من الإصلاحات وأبرزها فصل الجباية المحلية عن الجباية الدولية وتجميعها في إطار نص قانون موحد، بالإضافة إلى توسيع صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة في مجال تحصيل الرسوم والأتاوات والضرائب، وتحديد قيمتها عن طريق مداوولات علي مستوي المجالس المحلية، إضافة إلى توطيد العلاقة بين الجماعات المحلية وإدارة الضرائب¹.

إلا أنه لا يمكن حكم على إمكانية نجاح مشروع قانون الجباية المحلية لأنه لم يصدر بعد بصفته النهائية إلا أنه من شأنه إحداث تحول مهم في مسار المالية المحلية ورفع من مردوديتها.

3- ترشيد الانفاق المحلي وهو انعكاس لسياسة التقشف للدولة على مستوى الجماعات المحلية فترشيد الانفاق المحلي ضرورة حتمية الناتج عن الوضع الاقتصادي والموارد المالية المتاحة، وهو يهدف إلى خلق تجانس وكذا وضع خيارات في الاستثمار والتجهيز بمنطق الاقتصاد وقد تم اقتراح إجراءين:

الإجراء الأول: إعداد التوازن بخصوص النفقات ويكون ذلك ب

- يجب أن تكون نفقات قسم التجهيز أعلى بكثير من تلك المتعلقة بقسم التسيير، والتي ينبغي أن تسجل انخفاضاً بنسبة 5% في هذا السياق، تم التأكيد على ضرورة التحكم في نفقات حاضرة السيارات للجماعات المحلية من خلال إدارة صارمة وعقلانية خاصة فيما يتعلق بنفقات الوقود التي يجب تقليصها بنسبة 20% على الأقل، كما يجب على الجماعات المحلية الامتناع عن الالتزام بنفقات ذات طابع ترفيهي أو تذبذبي، مثل اقتناء السلع الفاخرة والكمالية، إضافة إلى ذلك يجب ترسيخ سلوك قائم على الصرامة والتقشف في استخدام بعض الخدمات والمنتجات ذات الاستهلاك المتكرر (مثل الهاتف، الإنترنت، وغيرها).

كما يجب أن تشكل النفقات الاستثمارية المنتجة للثروة بالحصة الأكبر من القسم الثاني، بحيث تشكل مصدراً للإيرادات في المستقبل، وفي هذا السياق أشارت التعليمات إلى ضرورة التركيز على الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية المنتجة، وتوجيه الفائض المحتمل في الميزانيات نحو مشاريع استثمارية تحقق دخلاً

¹ للمزيد انظر:

أ- بلال فواد، دراسة نقدية لمشروع قانون الجماعات المحلية. المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 11، العدد 02، 2020.

ب- حمزة بكاري، هذه صلاحيات البلديات في تحصيل الضرائب والرسوم المحلية. جريدة الشروق، العدد 5471، الأحد 28 ماي 2017، الجزائر، ص 05.

مستدامًا، كما يجب إدخال مبادئ الديمقراطية التشاركية عند اختيار المشاريع لضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية في اتخاذ القرارات.

الاجراء الثاني: التحكم في النفقات من خلال

-توحيد وتجميع طلبيات وتصفية تلك التي قيمها صغيرة بسبب التكاليف الاضافي.

-وضع سياسة من أجل المشتريات والامدادات قبل الاعلان عن المناقصات مع تحديد الاحتياجات العاجلة والاحتياجات المستقبلية.

-تشجيع التعامل مع الموردين مع تقاى قدر الامكان المؤسسات ذات الشخص الوحيد والحرفيين عن طريق الاتفاقيات أو صيغة صفقة طلبيات¹.

إلا أن هذه الاجراءات جاءت من اجل تسيير مرحلة معينة لأنها جاءت في خضم سياق اقتصادي سلبي، ولهذا فإن هذه الاجراءات زادت من عدم قدرة الجماعات المحلية من تحمل أعبائها ونفقاتها حيث أنها لم تستطع التكيف مع مختلف المتغيرات الحاصلة، ولهذا كان من الأفضل لو كانت هناك اجراءات واصلاحات جدرية، والتي تتطلب إعادة النظر في القوانين البلدية والولاية، وهذا ما سوف نتطرق اليه في العنصر التالي من خلال محاولة اصلاح قانونين البلدية والولاية.

ثانيا: المشروع التمهيدي لقانون الجماعات المحلية كاستجابة لإصلاحية للأزمة الاقتصادية

تم إعداد تحظير مشروع قانون الجماعات الإقليمية التمهيدي في أوت 2018، وذلك استجابة للتحويلات الكبيرة التي شهدتها بلادنا على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي أثرت بشكل بالغ في إدارة هيئات الدولة بما في ذلك الجماعات المحلية، جاءت هذه المبادرة بعد الإصلاحات التي تضمنها تعديل الدستور في مارس 2016، والذي ركز على مبادئ الديمقراطية، التعددية، دولة القانون، والحكم الرشيد، مما عزز من دعم اللامركزية وتجديدها، كما أظهر قانون 10-11 المتعلق بالبلدية وقانون 07-12 المتعلق بالولاية محدوديتهما في مواجهة التحديات الناتجة عن الأزمة الاقتصادية، مثل سياسة ترشيد النفقات والتشف، والتي أثرت بشكل مباشر على الجماعات المحلية وعجزها عن التكيف مع هذه التغيرات، وفي مواجهة هذه التحديات كان من الضروري إيجاد نظام قانوني جديد يلائم هذه التحويلات، وهو ما دفع إلى إطلاق مشروع التمهيدي لقانون الجماعات المحلية، والذي يهدف إلى إحداث تغييرات جوهرية في إدارة المجالس المحلية المنتخبة، حيث ستتمكن هذه المجالس من ممارسة اختصاصاتها في إطار احترام دولة القانون، الديمقراطية التشاركية،

¹ تعليمة رقم 01047. المرجع السابق الذكر، ص ص 3-7

واللامركزية، مع تعزيز استقلاليتها في ممارسة اختصاصاتها، خاصة في مجال الاستثمار، وتحديد دور وصاية الدولة بشكل دقيق¹.

1- قراءة شكلية لمسودة المشروع التمهيدي لقانون الجماعات الإقليمية:

عرض المشروع التمهيدي لقانون الجماعات الإقليمية الذي نشرت وزارة الداخلية مسودته في أوت 2018، وقد تم تنظيم عدة لقاءات وملتقيات بهدف فتح مناقشة عامة حول المشروع لأخذ رأي الخبراء قبل عرضه في الدورة للبرلمان للمصادقة عليه، لكن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد. تستقر الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد.

يحتوي هذا المشروع على 496 مادة مقسمة لخمس أجزاء كل جزء يتضمن عدة أبواب :

الجزء الأول: المواد من 1 إلى 37 تحت عنوان أحكام العامة حيث خصصها للمبادئ العامة التي تحكم الدولة الجزائرية ومهام الجماعات المحلية ومشاركة الدولة الديمقراطية التشاركية، كما تحدثت عن التضامن والتعاون بين هيئات الإدارة المحلية.

الجزء الثاني: المواد من 38 إلى 141 خصصه لمهام وصلاحيات المجالس المنتخبة المحلية ولأعمالها وكذا بالأحكام الخاصة بالمرافق العمومية المحلية.

الجزء الثالث: المواد 142 إلى 338 تحت عنوان حكمة الجماعات الإقليمية، حيث استخدم المشروع لأول مرة لفظ، وهذا ما جاء مخالفا للقوانين السابقة الخاصة بالجماعات الإقليمية، حيث تحدثت في هذا الجزء عن سير المجالس الشعبية المختلفة ونظام مداولتها ولجانها وكيفية حلها.

الجزء الرابع: المواد من 339 إلى 479 تناول إدارة الجماعات الإقليمية من إدارة البلدية والمندوبيات الإدارية للبلدية وإدارة الولايات ومسؤولية الجماعات المحلية وأرشيدها، إضافة إلى المالية والجباية المحلية.

الجزء الخامس: المواد من 460 إلى 496 تناول حوكمة المدينة بشكل تفصيلي.

2- قراءة في مضمون المشروع التمهيدي لقانون الجماعات المحلية:

تم إعداد هذا المشروع لأول مرة بشكل موحد ينظم الجماعات المحلية، بهدف تحديث هيكل تنظيمي متكامل ومتناسب، بالإضافة إلى استحداث وحدات محلية جديدة، وبناءً عليه فإننا لا يمكننا التطرق إلى جميع العناصر التي يتناولها المشروع، بل سنركز فقط على عنصر التمويل الخاص بالجماعات المحلية وأهم المستجدات المتعلقة به، نظراً لأن موضوع بحثنا يتناول التمويل الجماعات المحلية.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مشروع تمهيدي لقانون يتعلق بالجماعات الإقليمية. وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الجزائر، 2018، ص 1-3.

فقد جاء الجزء السادس من الباب الرابع من المشروع التمهيدي تحت عنوان المالية والجباية المحلية، حيث خصص الفصل الأول حول الأحكام المشتركة لتسيير المالي التي تجمع البلدية والولاية من حيث إعداد الميزانية وتقييمها، حيث شرع المشروع لأول مرة إلى إحداث الوكالة الوطنية لتدقيق وتقييم تسيير الجماعات المحلية بغرض القيام دوريا بتحليل تسيير وتقييمه، ومتابعة النتائج المحققة من طرف الجماعات المحلية. أما فيما يخص الفصل الثاني والثالث من الجزء السادس تطرق المشروع على التوالي الى أحكام المالية للبلدية والأحكام المالية للولاية، والملاحظ أنه تناول نفس الأحكام تقريبا الواردة في قانون 10-11 بالنسبة للبلدية وقانون 07-12 بالنسبة للولاية.

إلا أن هذا المشروع جاء بأحكام قانونية تسمح للجماعات المحلية باتخاذ مبادرات تسهم في تنويع الموارد المالية المحلية، في هذا السياق أتاح المشروع للمجالس المنتخبة إمكانية إنشاء وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الشراكة مع القطاع العام، بحيث يتم تحديد حصة من الأرباح الناتجة عن هذه الأنشطة لصالح ميزانية الجماعات الإقليمية، كما يسمح للمجالس المنتخبة بطرح مشاريع استثمارية منتجة يتم تمويلها قبل انطلاقتها عبر الميزانية الإقليمية المعنية، أو من خلال القروض، أو عبر التعاقد واتفاقيات الشراكة مع القطاعين العام والخاص، مع ضرورة مراعاة الخصوصيات والأولويات الاقتصادية لكل جماعة إقليمية، خاصة في مجالات السياحة، والنقل، والصناعة الغذائية¹.

كما أتاح المشروع لأول مرة إمكانية إنشاء "مجلس ترقية الاستثمارات المنتجة" للجماعات الإقليمية، والذي يعد بمثابة مجلس استشاري يرأسه الوالي ويتكون من رئيس المجلس الشعبي الولائي ورؤساء المجالس البلدية، يهدف هذا المجلس إلى مساعدة المنتخبين المحليين في اتخاذ القرارات المتعلقة بترقية الاستثمارات المنتجة والحيوية، وبهذا يوفر المجلس إطاراً لتحديد الإمكانيات المحلية ويساهم في ضمان تماسك مبادرات المجالس المحلية مع مراعاة الخصوصيات المحلية، وهو ما تؤكدته المادة 45 من هذا المشروع².

وفي نفس هذا الإطار قد جاء المشروع بآليات جديدة لتمويل للجماعات المحلية في إطار التعاون والتضامن ما بين الجماعات المحلية، حيث يمكن في هذا الإطار انشاء تجمعات للجماعات الاقليمية في إطار التعاون والتضامن ما بين الجماعات، وذلك لتنمية المصالح الاقتصادية المشتركة والحكامة الحضرية وتتمتع هذه التجمعات الاقليمية بقانون اساسي خاص وموارد مالية³، كما منح هذا المشروع للجماعات المحلية التي لها

¹المواد 39 و40، نفس المرجع ص ص 15، 16 .

² نفس المرجع 16، 17.

³ المادة 24، نفس المرجع، ص 11.

أرياحية مالية منح إعانات رخص أو مساعدات مالية مؤقتة لفائدة جماعات أخرى، والتي ترتبط معها إقليميا أو تنتمي الى نفس الولاية¹.

كما يمكن لبلديتين أو أكثر داخل نفس الولاية وتمتلك الموارد المالية الكافية، أن تضع بصفة مشتركة الموارد المالية الخاصة لإنجاز مهام مشتركة ذات منفعة عمومية أو مشاريع مدرة للدخل لاسيما:

- إنشاء مؤسسات عمومية محلية تتكفل بمهام المرفق العمومي المحلي.
- ترقية بصفة مشتركة النشاطات الاقتصادية المربحة بطريقة مباشرة او عن طريق الشركات المبرمة
- تهيئة وتنمية مشتركة لأقاليمها.
- إدارة وإنجاز وتسيير الممتلكات والتجهيزات المشتركة.
- إنشاء وضمان تسيير المصالح العمومية.

وتتم أعمال التعاون ما بين الجماعات بالمبادرة الحرة والمشتركة للمجالس المنتخبة المحلية المعنية أو باقتراح من رؤساءها أو باقتراح من الولاة المتخصصين إقليميا، ومن أجل المتابعة وتقييم أعمال التعاون تنشأ لجنة مديرة ما بين الجماعات، والتي تتكون من منتخبى المجالس المنتخبة المحلية واطارات الجماعات الاقليمية المعنية².

بالإضافة إلى التعاون الجماعات المحلية فيما بينها يمكن لدولة أن تساهم بمبادرة منها، أو باقتراح من الوالي أو الولاة المتخصصين إقليميا في ترقية وتنمية نشاطات التعاون ما بين الجماعات عبر اليات التضامن المالي وذلك عن طريق:

- تخصيص كليا أو جزئيا من المساعدات النهائية.
- مساهمات مشروطة في إطار تمويل متعدد الأطراف.
- مساعدات مؤقتة في اطار دفاتر شروط متفق عليها³.

بالإضافة إلى اليات التعاون الداخلية بين الجماعات المحلية، فيمكن للجماعات المحلية الجزائرية إقامة علاقة تعاون لامركزي مع جماعات اقليمية أجنبية لتحقيق مصلحة مشتركة دون المساس بالوحدة الوطنية وسلامة الإقليم الوطني والأمن والنظام، حسب ما تنصه المواد 33 و 35 من مشروع قانون التمهيدي لقانون الجماعات الاقليمية⁴.

¹ المادة 26، نفس المرجع، ص12.

² المواد 27-28-29-30، نفس المرجع، ص 13.

³ المادة 31، نفس المرجع نفس الصفحة.

⁴ نفس المرجع، ص 14.

بالإضافة إلى آلية التعاون والتضامن الجماعات المحلية كآلية لتمويل الجماعات المحلية، يمكن الاستفادة من التمويل عن طريق آلية الديمقراطية التشاركية، حيث أنه لأول مرة في قانون الجماعات المحلية في الجزائر يتم تخصيص وبعبارة صريحة في بابه الرابع في الجزء الأول باستعمال عبارة الديمقراطية التشاركية، وهو عكس القوانين السابقة والحالية للجماعات المحلية الذي لم يستعمل مصطلح الديمقراطية التشاركية صراحة، إضافة إلى ذلك جعل لها إطار مؤسسي وتنظيمي على المستوى المحلي حيث حددها بالهيئة التشاركية أين تتشكل من ممثلي الجمعيات المحلية المؤسسة قانوناً، ومن التعاونيات المهنية ومنظمات المجتمع المدني ويكون التمثيل داخل الهيئة التشاركية مفتوحاً وحرّاً أمام كل شخص بالغ يتمتع بكافة حقوقه المدنية والذي يتم اختياره بصفة ديمقراطية¹، وتعمل هذه الهيئات في تحديد وتحقيق النشاطات العمومية المحلية ذات المنفعة العامة كما تشارك الهيئة في إعداد المخططات التنموية سواء البلدية أو الولاية، وذلك حسب المواد 59 و 96 على التوالي، كما تقوم بإدراج اقتراحات أو نقاط أو المسائل في جدول أعمال الدورات المجالس المنتخبة المحلية، كما تشارك في نقاشات وجلسات المجالس المحلية، وذلك وفق للمادة 162 من هذا المشروع التمهيدي².

يبدو أن المشرع قد استنسخ هذه الآلية (الديمقراطية التشاركية) من مختلف التجارب الدولية، والتي عرفت نجاحاً كبيراً، وذلك من خلال تضافر أفراد المجتمع المحلي مع السلطات المحلية في تحديد وتقييد وتقييم العمليات التنموية، مما يخفف تكاليفها ويقسم الأعباء.

محمل القول يتبين من الناحية النظرية أن المشروع التمهيدي أنه نص على آليات تمويلية جديدة لم تكن موجودة في قوانين الجماعات المحلية السابقة والحالية، كما أن هذه الآليات أكثر وضوحاً وأكثر تنظيمياً، وذلك بوضعها في إطار تنظيمي، كما يمكن للبلديات والولايات أن يتحصلوا على الموارد المالية في أقاليم أجنبية، كما أن المشرع أعطى فرصة لتوظيف خصوصية الاقتصادية لكل إقليم محلي، وذلك بجعله جذاباً ومستقطباً للاستثمار، بصفة عامة إن مكانة جماعات المحلية في تكوين تمويل محلي ذاتي كانت بارزة في النصوص المشروع التمهيدي، بحيث أصبحت وظيفة الجماعات المحلية في التمويل أكثر وضوحاً مقارنة بالقانون الحالي. لكن رغم الإيجابيات التي تضمنها هذا القانون فيما يتعلق بآليات التمويل المحلي، إلا أن بعض أحكامه صيغت بصيغة الاختيار والإمكان بدلاً من الإلزام والوجوب، مما يقلل من فاعليتها ويضعف قدرتها على

¹ المادة 22 و 23، نفس المرجع، ص 11.

² المواد 162، 96، 59، نفس المرجع، ص 20 - 44.

التطبيق العملي، فنجد على سبيل المثال أن الهيئة التشاركية يتم إنشائها عند الحاجة لها وليس التزاما حسب ما تبينه الفقرة الأخيرة من الباب الرابع.

من ناحية أخرى يُلاحظ أن العديد من النصوص في المشروع التمهيدي أُحيلت إلى التنظيم وهو ما تستخدمه السلطة المركزية للتحكم في تطبيق القوانين الصادرة عن البرلمان وفق رؤيتها وأهدافها، هذا الأسلوب يعكس هيمنة السلطة التنظيمية على النشاط المنظم، وقد أبقى المشروع التمهيدي على هذا النهج، حيث أُحيلت العديد من النصوص إلى التنظيم دون تقديم تفاصيل كافية، كما أن حدود مساهمة الجماعات المحلية في البحث عن موارد مالية تظل مرتبطة بالسلطة المركزية، وهو ما يتجلى في ترؤس الوالي لمجلس ترقية الاستثمارات المنتجة، الأمر نفسه ينطبق على التعاون اللامركزي، حيث تخضع كل مبادرة لإقامة علاقات تعاون لامركزي للتصريح المسبق من السلطات المختصة، وهذا يعكس تردد الدولة أو الإدارة المركزية في منح الجماعات المحلية استقلالية كاملة.

على الصعيد الواقعي لا يمكن إجراء تقييم شامل لهذه المسودة، نظراً لعدم تطبيقها على أرض الواقع، حيث تم تأجيل المشروع بسبب الظروف السياسية التي مرت بها الجزائر، وما صاحبها من حالة احتقان كبيرة نتيجة الأزمة المتعلقة بالانتخابات الرئاسية وتداعيات العهدة الخامسة لرئيس الجمهورية السابق.

المبحث الثالث: آفاق وسبل تعزيز تمويل الجماعات المحلية: نحو موارد ذاتية قوية بعيدًا عن تقلبات الاقتصاد الريعي

إن فلسفة الإصلاحات فيما يخص الجماعات المحلية عامة والتمويل المحلي خاصة في دول ذات طبيعة ريعية تتمحور حول سؤال يصعب الإجابة عليه، وهو كيف يمكن الحصول على التمويل المحلي بعيد عن التمويل الخارجي المرتبط بأسعار النفط؟

عند تتبع مسار إصلاحات تمويل الجماعات المحلية في الجزائر يتضح أنها لم تتجح في تقديم آليات جديدة تمكّن هذه الجماعات من تحقيق اكتفاء ذاتي مالي دون الاعتماد على التمويل الخارجي، الذي أصبح المصدر الأساسي للتمويل، فبالرغم من الجهود المبذولة لتحسين الجباية المحلية وتثمين الموارد، لم تتمكن هذه الإصلاحات من خلق جماعات محلية ذات فعالية اقتصادية واستقلالية مالية، ومع ذلك فإن هذه الجهود تجاهلت جانبًا جوهريًا يتمثل في غياب الإرادة السياسية الصادقة للإصلاح. فالإصلاحات المطروحة لم تتوافق مع نوايا حقيقية لمنح الجماعات المحلية الاستقلالية الكاملة في إدارة شؤونها المحلية، ويعود ذلك كما أشرنا سابقًا إلى الطابع الريعي للدولة الذي يعزز المركزية الشديدة ويعكس عدم استعدادها للتخلي عن صلاحياتها الممارسة على المستوى المحلي.

من وجهة نظرنا فإن نجاح التمويل المحلي واستقلاله عن التمويل الخارجي يعتمد بالدرجة الأولى على الإرادة السياسية، فالسلطة السياسية هي الجهة التي تمتلك القدرة على توجيه الإصلاحات وتحديد السياسات الاقتصادية الوطنية والمحلية، فلا يمكن تحقيق اقتصاد قوي ومتوازن دون وجود جماعات محلية متطورة وفعالة اقتصاديًا، وعلى صعيد آخر تُعد الجماعات المحلية في إطار تسييرها اللامركزي أحد أهم مظاهر الديمقراطية، ولكن لي تجسيدها بشكل كامل وحقيقي يتطلب تمويلًا ذاتيًا لهذه الجماعات يحررها من تدخلات السلطة المركزية ويمنحها الاستقلالية في اتخاذ قراراتها.

بناءً على ذلك يتطلب تفعيل نظام التمويل المحلي وضع سياسة اقتصادية محلية جديدة تسهم في تعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني والمحلي، يجب أن تستند هذه السياسة إلى خطة متكاملة تُركز على تغليب الجانب الاقتصادي في الخدمات واستغلال الموارد المتاحة بشكل أمثل، مع اعتماد مقاربة شاملة تهدف إلى تحقيق تنظيم اقتصادي محلي فعال، وينبغي أن تتماشى هذه الصياغة الجديدة للجماعات المحلية مع مبادئ اقتصاد السوق بما يساهم في خلق الثروة وتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود، ويكون ذلك وفق مرحلتين:

المطلب الأول: مرحلة صياغة العلاقة بين الجماعات المحلية والسلطة المركزية: نحو استقلال مالي للجماعات المحلية وصناعة القرار الاقتصادي المحلي

ويكون ذلك عن طريق:

أولاً) استقلالية المالية للجماعات المحلية كحتمية للإقلاع الاقتصادي المحلى

لا يمكن للجماعات المحلية الاضطلاع بالدور الاقتصادي الموكل إليها إلا إذا تمتعت بالاستقلالية المالية، والتي تعني امتلاكها لموارد مالية خاصة تتحكم في مصادرها وآليات تحصيلها وإدارتها، هذه الاستقلالية تتيح للجماعات المحلية إعداد وتنفيذ ميزانياتها الخاصة دون الحاجة إلى تدخل السلطات المركزية¹، بناءً على ذلك تقوم الاستقلالية المالية على مبدأ اللامركزية الاقتصادية، الذي يمنح الهيئات المحلية المنتخبة دوراً كبيراً في مسؤوليات التخطيط والإنفاق والاستثمار، إلى جانب الصلاحيات اللازمة لتعبئة الإيرادات المحلية لتمويل أنشطتها المختلفة هذا النهج يكفل لتلك الإدارات حرية واستقلالية في اتخاذ جميع قراراتها المالية²، وعليه فإن تحقيق الاستقلالية المالية في ظل اللامركزية الاقتصادية حسب ما طرحه الباحث محمد بن صوشة يكون ذلك ب :

- يجب إعادة تقييم الحصة المالية المخصصة للجماعات المحلية، من خلال زيادة النسب المحددة للإدارة الإقليمية، خصوصاً فيما يتعلق بالموارد الجبائية ذات العائد المرتفع، والتي تحصل الإدارة المركزية على النسبة الأكبر منها.

- يجب إشراك الجماعات المحلية في تحديد وعائها الضريبي، مما يمنحها السلطة التقديرية في تحديد معدلات الضرائب وقواعدها بالإضافة إلى إدارة وتحصيل الضرائب المحلية، في ظل الاقتصاد السوق، يتطلب الأمر تطبيق اللامركزية الجبائية، حيث تزداد الموارد وتتطور بشكل مستمر، مما يستدعي مرونة وقدرة على التكيف مع التشريعات الضريبية.

- منح الجماعات المحلية استقلالية في تحديد أسعار بيع واستغلال الأملاك، حيث لا يمكن أن تكون أسعار إيجار العقارات في ولايات الشمال هي نفسها في الولايات الوسطى أو الجنوبية للبلاد.

- تحرير القيود التي تحد من حرية الجماعات المحلية في الاقتراض وإنشاء مؤسسات اقتصادية لأغراض استثمارية، مما يمكنها من المساهمة في عملية التنمية المحلية من جهة، وخلق موارد مالية من جهة أخرى،

¹ مصطفى فيطس و بوعبد الله رابحي "الاستقلالية المالية للجماعات المحلية بين الواقع والتشريع دراسة مقارنة للفترة 2010-2022 لدول المغرب العربي (الجزائر-تونس-المغرب) نموذجاً. مجلة دراسات جبائيه، المجلد 11، العدد2، 2022، ص 130،131.

² فريد ايرادشة، الوظيفة الاقتصادية الجديدة للجماعات المحلية في الجزائر في ضوء التشريعات المحلية المعاصرة: جدلية الانتقال من اللامركزية الاقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 2، 2020، ص344.

وفي هذا السياق من الضروري العمل على عصرنة وتفعيل دور البنوك التنموية، بالإضافة إلى دعم ومرافقة المشاريع الاقتصادية المحلية لتحقيق نتائج إيجابية مستدامة¹.

على ضوء ما سبق فإن منح الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في إطار اللامركزية تعود بكثير من المنافع والإيجابيات:

- تخصيص الموارد بكفاءة وخفض التكاليف وتحسين القدرة على تعبئة الموارد المحلية.
- زيادة الموارد المحلية نظرا لان الوحدات المحلية ستكون أكثر قدرة وكفاءة على الوصول إلى دافعي الضرائب الذين لاتصل إليهم الحكومة المركزية، أو الذين لا تملك المعلومات والمعطيات الكافية عنهم ولا عن نشاطهم وبهذا لا تبقى تلك الضرائب خارج الدورة الاقتصادية.
- إن حرية الجماعات المحلية في استغلال إمكانياتها الموجودة تساهم في توفير المزيد من فرص العمل للشباب الراغبين والقادرين على العمل في المجتمعات المحلية، ومن ثم رفع مستوى معيشة المواطنين المحليين².

ثانيا) إعادة تحديد الأدوار بين الجماعات المحلية والدولة:

يفرض الواقع المحلي ضرورة إعادة صياغة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة الإقليمية. فالتطور الذي شهدته الجماعات المحلية، خاصة بعد انتقال النظام من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق (الرأسمالية)، يستدعي إعادة تحديد اختصاصات كل من الدولة والجماعات المحلية، من جهة أخرى يجب إعادة النظر في طبيعة العلاقة الحالية التي تقوم على التبعية والسيطرة، ولذا يتعين تأسيس علاقة جديدة توازن بين التعاون والشراكة، مع توضيح المسؤوليات بين الإدارة المركزية التي تعمل على تحقيق الوحدة الوطنية سياسياً وإدارياً، والحفاظ على المال العام وضمان تنفيذ السياسات العامة وبين الإدارة المحلية التي ينبغي أن تتمتع بالقدرة والحرية للمبادرة والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية³، وعليه تتجلى تحديد الأدوار ب:

1- تفعيل دور الجماعات المحلية: في ظل المعطيات الاقتصادية الجديدة، يصبح من الضروري على المشرع الجزائري إعادة النظر في طبيعة النصوص القانونية التي تنظم صلاحيات الجماعات المحلية، وكذلك تلك المتعلقة بتسيير مواردها المالية، فبينما يُتوقع من الجماعات المحلية تحقيق انطلاقة تنموية في إطار

¹ محمد بن صوشة، المرجع السابق الذكر ص 259-270.

² فريد ابرادشة، المرجع السابق الذكر، ص 345.

³ محمد بن صوشة، المرجع السابق الذكر، ص 271.

اقتصاد السوق، فإن ذلك يتطلب توزيعاً عادلاً للموارد المالية التي تمثل الأساس لهذه الانطلاقة. ولتحقيق هذا، يجب وضع نظام جديد يشمل إصلاح الجباية المحلية¹.

باعتبار توسيع صلاحيات الجماعات المحلية مرهون بتحويل المناسب لاعتمادات المالية، فتكليف الجماعات المحلية بمهام ثقيلة ومنحها موارد ضعيفة وإضعافها بالمراقبة المشددة، لا يعني بأي حال من الأحوال تكريس اللامركزية²، وفقاً لتقرير منظمة المدن والحكومات المحلية، تؤكد على ضرورة تحقيق التوازن بين الموارد المالية المتاحة للجماعات المحلية والصلاحيات والاختصاصات الممنوحة لها، وذلك لكي تتمكن من أداء مهامها بكل استقلالية³، فعدم تناسب موارد الجماعات المحلية والأعباء التي تقع على عاتقها يؤدي إلى إحداث عدة اختلالات في تأديتها لمهامها، في هذا السياق يؤكد الباحث خيضر خنفري على ضرورة إعادة تحديد واضح لمجال تداخل اختصاصات الجماعات المحلية، مع نقل بعض المهام الثقيلة إلى القطاعات المعنية مثلاً، يجب نقل مسؤولية حراسة المدارس والمطاعم المدرسية إلى قطاع التربية، وكذلك صيانة المراكز الصحية إلى قطاع الصحة⁴.

2- تفعيل دور الدولة في تمويل التنمية المحلية: نظراً للأوضاع المحلية أصبح من الضروري أن تلعب الدولة دوراً محورياً بالتنسيق مع الجماعات المحلية لوضع برامج تنموية على المستوى المحلي، تركز على جانب التجهيز والاستثمارات الكبرى، يجب أن تكون الدولة هي المحرك الذي يعيد إطلاق النشاط الاقتصادي في الولايات والجهات المحرومة عبر الوطن، وفقاً لمبدأ تصحيح اختلالات التوازن الجهوي. ولهذا يجب على الدولة الرغبة في تحقيق تنمية محلية متوازنة ومستدامة، أن تضع في أولوياتها البحث عن أفضل الطرق والأساليب التي تساهم في تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الوحدات الإقليمية، باعتبارها الضامنة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي⁵.

¹ جمال زيدان، المرجع السابق الذكر، ص 148-150.

² نضيرة دواجي، إشكالية عجز ميزانية البلدية، (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2017-2018، ص 184.

³ Sites et gouvernements locaux unis, **la décentralisation et la démocratie locale dans le monde**, Sites et gouvernements locaux unis, barcelona.

⁴ خيضر خنفري، المرجع السابق الذكر، ص 172.

⁵ جمال زيدان، المرجع السابق الذكر، ص 151، 152.

في هذا السياق يجب على الدولة أن تتحول من دور الحارس إلى دور الشريك والعمل على نفس المستوى دون هيمنة جهة على الأخرى، فالتنمية المتكاملة لا تتحقق إلا من خلال الشراكة والتكامل بين الدولة والجماعات المحلية¹.

ثالثا) إعادة النظر في التقسيم الإقليمي

رأينا فيما سبق أن الإصلاح الإقليمي التي قامت به السلطات في عام 1984 أحد الأسباب الرئيسية في تعقد الوضعية المالية لمعظم وحدات الجماعات المحلية، فالتقسيم الإداري اعتمد على معايير سياسية على حساب المعايير الاقتصادية والمالية، هذا ما أنتج أكثر من 800 بلدية فقيرة ولا تتوفر فيها أي نشاط اقتصادي مدر للمداخيل الجبائية 39% تعاني عجز ماليا بلغ درجة عدم قدرتها على تسديد أجور موظفيها رغم تدخل الدولة في كل مرة لمسح ديونها²، ولهذا فقد أصبحت فكرة إعادة النظر في منطقتي التقسيم الإقليمي بالجزائر مطروحة، بل أصبحت ضرورة حتمية تفرضها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولهذا فإن التقسيم الإداري عرف اهتمام خاصة سواء من طرف السلطات العليا، وعلى رأسهم رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، وكذا من طرف الأكاديميين والمتخصصين، ولهذا فإنه بات من الضروري الوقوف وقفة تأمل وتقييم وتحليل لواقع التقسيم الإداري، ومدى استجابته لتطلعات الدولة والمواطنين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولهذا فنظريا لا بد من:

1- إعادة التقسيم الإداري للجماعات المحلية على أساس ومعايير اقتصادية ومالية: في ظل اقتصاد السوق، الذي يستدعي تبني مفهوم البلدية الاقتصادية القادرة على تمويل نفسها للقيام بمهامها، يصبح من الضروري إعادة النظر في عدد الوحدات المحلية، سواء من خلال التقليل أو الزيادة، ولكن مع مراعاة أسس منطقية تأخذ في الاعتبار القدرات الاقتصادية لكل جماعة³.

في هذا السياق، "يُعتبر دمج الوحدات المحلية"^{*} من أبرز الوسائل والإصلاحات التي تلجأ إليها الحكومات لمواجهة المشكلات المالية التي تعاني منها هذه الوحدات؛ إذ أن العديد من البلدان تتجه نحو دمج الوحدات المحلية الصغيرة أو إنشاء كيانات محلية أكبر، حيث تتمتع الوحدات الكبيرة بموارد متنوعة وكبيرة،

¹ نضيرة دويابي، المرجع السابق، ص 185.

² محمد بن صوشة، المرجع السابق الذكر، ص 271.

³ بشير فريك، الولاية في الجزائر في خدمة من؟، المرجع السابق الذكر، ص 245.

* يقصد بدمج الوحدات المحلية " بأنه ضم وحتين محليتين أو أكثر في وحدة محلية واحدة أو التعديل في حدود الوحدات المحلية المتجاورة أو إعادة ترسيم هذه الحدود بين الوحدات المحلية بهدف تحسين أدائها وتطوير عملها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية". نقلا عن صفوان المبيض وحسين الطراونة وتوفيق عبد الهادي، المرجع السابق الذكر، ص 157.

مما يسمح لها بالاعتماد على نفسها اقتصاديًا والتقليص تدريجيًا من اعتمادها على التمويل المركزي¹، ولهذا فإنه يظهر أحد الحلول الناجحة في الجزائر هو اللجوء إلى إدماج الوحدات الصغيرة العديمة الدخل مع وحدات أكبر من أجل التوفيق بين حجم هذه الوحدات ومواردها مما يعمل على تحقيق مستوى أفضل في التنمية على المستوى المحلي والإقليمي²، فمضاعفة عدد البلديات في سنة 1984 أثبتت فشلها وأثرت في ضعف مردوديتها، وأنتجت لنا فوارق الجهوية بين البلديات تعاني الفقر وبلديات غنية جدا، أي أن البلديات الناتجة من هذا التقسيم أصبحت محرومة من الموارد والإمكانات المادية والمالية التي كانت بحوزة البلدية الأم قبل التقسيم.

2- تجاوز وحدة النمط الإداري واعتماد أنظمة خاصة في تسيير المدن الكبرى: يعتمد تنظيم الوحدات المحلية في الجزائر على مبدأ وحدة النمط، حيث يتم تقسيم الإقليم إداريًا إلى وحدات متشابهة في اختصاصاتها وعلاقتها بالسلطة المركزية، دون أخذ حجمها أو أهميتها الاقتصادية في الاعتبار³، يشكل هذا الأمر عقبة أمام الأداء الفعال لوحدات الجماعات المحلية، حيث أن وحدة النمط لم تعد تتناسب مع الواقع الفعلي للتنمية المحلية. فمن غير المنطقي أن يتعامل المشرع الجزائري بنفس الطريقة مع الوحدات الإقليمية الفقيرة التي تنقر إلى الموارد المدرة للدخل، وتلك الغنية التي تتمتع بمراكز اقتصادية وطبيعية. فالخصوصيات الاقتصادية والديموغرافية والجغرافية تلعب دورًا كبيرًا في تقسيم الإقليم لأي دولة، وفي هذا السياق يشير المختصون والأكاديميون والإداريون إلى أنه يمكن الاستفادة من التجارب السابقة في هذا المجال، حيث أن المدن الكبرى والعواصم في مختلف دول العالم تتمتع بأنظمة خاصة تختلف عن تلك المعمول بها في بقية الأقاليم. فمن غير المعقول تطبيق نفس القانون على بلدية تضم 20 ألف نسمة وأخرى تضم مليون نسمة، كما أنه لا يعقل تطبيق نفس القانون على ولاية تتكون من بلديتين وأخرى تضم 65 بلدية⁴، وتجدر الإشارة أنه كانت محاولة لإخضاع مدينة الجزائر بنظام إداري محلي خاص سنة 1996 إلا أنه تم إلغائه بداعي عدم دستورية هذا النظام.

¹ مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، منشأة معارف الإسكندرية، 1987، ص 236.

² إسماعيل فريجات، آلية تطوير الجماعات الإقليمية في الجزائر، المرجع السابق الذكر، ص 310.

³ كمال جعلاب، المرجع السابق الذكر، ص 227.

⁴ جمال زيدان، المرجع السابق الذكر، ص 248، 249.

* يقوم التقسيم الإقليمي في دولة إنجلترا إلى وحدات إدارية غير متماثلة بحيث تختلف في طريقة تشكيل هيأتها واختصاصاتها وطرق الرقابة عليها، وهذا ما يجعل تتعدد وتنوع الوحدات المحلية إلى درجة يصعب التمييز بينها بسهولة، ويرجع هذا التنوع والتعدد إلى قدم نظام الانجليزي وقابليته للتطور المستمر". نقلا عن خالد سمارة الزغبى، تشكيل المجالس المحلية وأثرها على كفاءتها في النظم الإدارية المحلية (لدراسة مقارنة). المرجع السابق الذكر، ص 50.

وعليه فلا بد من وضع قوانين تميز بين الوحدات المحلية الفقيرة والغنية وبين الوحدات المحلية الحضرية والريفية، وبين الوحدات المحلية الكبيرة والصغيرة على غرار النظام الإداري المحلي المطبق في إنجلترا*.

3- حتمية خلق مستوى إقليمي ثالث: الجهة كحلقة وصل وانسجام بين اللامركزية وعدم التركيز

أقر الدستور أن الجماعات المحلية تتكون من الولاية والبلدية، إلا أن هذا التقسيم أثبتت عدم كفايتها في ظل التطورات الحاصلة والتغيرات التي عرفت الجزائر، إلا أن إعادة النظر في منطق التقسيم الإداري وتكوين وحدات إدارية جديدة وإدراجها في التنظيم الإقليمي للتراب الوطني أثار الكثير من الجدل بين المختصين والأكاديميين والإداريين بين أنصار المساندة والرافضة.

وفي هذا الإطار يؤكد "بشير فريك" أن أسس إدارتنا المحلية وقوانينها مستمدة من فلسفة الإدارة المحلية الفرنسية، وبالتالي فما هو المانع والمبرر بعدم الأخذ بنظام الجهة أو النواحي خاصة أن مساحة الجزائر تفوق بخمسة مرات مساحة فرنسا¹.

يطرح الباحث "جمال زيدان" رؤية مشابهة، حيث يؤكد على أهمية تبني تنظيم إقليمي جديد يتألف من ثلاثة مستويات: البلدية، الولاية، والمنطقة، مع جعل المنطقة وسيطاً بين الولاية والسلطة المركزية، ويأتي هذا الطرح استجابة للواقع الذي أصبحت فيه الولاية مجالاً ضيقاً للنشاطات الاقتصادية التي غالباً ما تتجاوز حدود ولاية واحدة².

يدعم الباحث "كمال جعلاب" هذا الطرح، حيث يشدد على أهمية استحداث مستوى ثالث أعلى ضمن هيكل الجماعات المحلية في الجزائر، ويقترح أن يضم هذا المستوى عدداً من النواحي أو الأقاليم المتقاربة من حيث المساحة والموارد، وذلك من خلال دمج الوحدات الصغيرة في إطار منطقة إدارية واقتصادية واحدة لتعزيز التكامل وتحقيق فعالية أكبر في استغلال الموارد وتنفيذ السياسات التنموية³.

على النقيض من ذلك واجهت فكرة إنشاء الجهة أو الإقليم كوحدة إدارية ضمن التنظيم الترابي في الجزائر معارضة واسعة، وقد استندت هذه المعارضة إلى مخاوف تتعلق بتهديد الوحدة الوطنية وتماسكها، إلى جانب الشكوك حول مدى نضج الظروف اللازمة لتطبيق هذا النوع من التنظيم. وهذا ما جعل وزير الداخلية السابق أحمد مدغري (1962-1974) يصرح " من الصعب في الظروف الراهنة لوسائلنا الاعتقاد بضرورة الإقليم،

¹ بشير فريك، المرجع السابق، ص 250.

² جمال زيدان، المرجع السابق الذكر، ص 181.

³ كمال جعلاب، المرجع السابق الذكر، ص 120.

إن تجمعات الولايات على غرار تجمعات البلدية هي الشكل المرغوب فيه¹، ويبدو أن هذه التعقيدات الذهنية مازالت مستمرة حتى يومنا هذا.

على ضوء ما سبق فإننا نعتقد أنه لا بد من الإسراع في إعادة النظر ومراجعة التقسيم الإداري الحالي وإنشاء وحدة إدارية جديدة تركز الانسجام بين اللامركزية، وعدم التركيز الإداري على غرار ما قامت به مختلف الأنظمة الإدارية المحلية لمعالجة العجز الوظيفي والمالي، إلا أن ذلك لا بد أن يكون تدريجياً ومدروساً وأن تخضع لمقاييس علمية تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب الاقتصادية والإدارية والثقافية حتى تكون عاملاً فعالاً للتنمية المحلية وتمويلها.

المطلب الثاني: مرحلة تبنى وخلق سياسة اقتصادية محلية: نحو بناء قاعدة اقتصادية محلية والخروج من التبعية النفطية

لا يمكن بناء اقتصاد وطني قوي دون وجود نشاط اقتصادي محلي متنوع ومستدام، لذلك فإن تفكيك النموذج الاقتصادي الريعي القائم على الزبونية والانتقال إلى اقتصاد إنتاجي تنافسي يتطلب كخطوة أولى تحويل الجماعات المحلية من مجرد هيئات إدارية خدمتية إلى مؤسسات اقتصادية تتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق، يجب أن تُمنح هذه الجماعات حرية المبادرة، بهدف أساسي يتمثل في توليد الإيرادات وخلق الثروة، مع تقليل اعتمادها على الإدارة المركزية فمن غير المنطقي أن تحقق الدولة تقدماً كبيراً في التحول نحو الاقتصاد الحر، بينما يستمر تسيير الوحدات المحلية بعقلية خدمتية تقليدية. ويعزز هذا الواقع التفكير السائد بين المواطنين وحتى المنتخبين المحليين، الذين يعتبرون الوحدات المحلية، وخاصة البلديات مجرد إدارات عمومية لتقديم الخدمات الأساسية، دون تصورها كهيئات قادرة على خلق الثروة والمساهمة الاقتصادية الفعالة.

ولهذا بات من الضروري أن تضطلع الجماعات المحلية بدور المنتج عبر إنشاء مشاريع إنتاجية أو المساهمة في مشاريع ذات طابع اقتصادي بالتعاون مع جهات أخرى، سواء كانت وطنية أو أجنبية، لذا يجب أن يستند الإصلاح الاقتصادي للجماعات المحلية إلى تبني سياسة اقتصادية محلية تعتمد على تعزيز الجانب الاقتصادي في خدماتها واستثمار أملاكها بشكل فعال²، وهذا ما يؤدي إلى تنظيم الاقتصاد المحلي يساهم في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني ويكون ذلك من خلال:

أولاً) تفعيل برامج الاستثمار المحلي:

¹ مسعود شيهوب، المرجع السابق الذكر، ص 103.

² إسماعيل فريجات، آليات تطوير الجماعات الإقليمية في الجزائر، المرجع السابق الذكر، ص 274.

ففي ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الدولة المتسمة بشح الموارد المالية لدولة ومحدودية تنوع المصادر المدرة لهذه الموارد المالية جراء التبعية المفرطة للاقتصاد الوطني كعائدات النفطية، يعتبر الاستثمار هو المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية والمحدد الرئيسي لتطور النشاط الاقتصادي، وهو يعتبر أحد البدائل الرئيسية التي توضع من أجل تمويل الجماعات المحلية للنهوض بالتنمية المحلية. ويتمثل الاستثمار المحلي في كل الاستثمارات الإقليمية المحققة على مستوى الإطار الجغرافي للبلدية والولاية، من خلال توظيف الأموال والخبرات والكفاءات في سبيل تحقيق المصلحة العامة لصالح هذه الجماعات في التنمية والربح كمصلحة خاصة تعود بالنفع الخاص في شكل أرباح على المستثمر وبالتالي خلق الحركية الاقتصادية المحلية.

إلا أنه رغم الأهمية البالغة للاستثمار المحلي كعنصر اقتصادي محوري وأداة أساسية في تعزيز التمويل المحلي، إلا أن الاهتمام به ظل محدودًا ولم يرتقي إلى المستوى المطلوب لتحقيق التنمية المحلية وتوليد الثروة، فعند مراجعة قانون البلدية والولاية نجد أن المشرع لم يخصص نصوصًا واضحة حول كيفية تنظيم وتأطير الاستثمار أو منح الامتيازات والحوافز المناسبة، وينطبق الأمر ذاته على قانون الاستثمار 16-09، الذي ركز على تشجيع الاستثمار ضمن إطار السياسة الوطنية دون أن يولي اهتمامًا كافيًا بوضع أحكام خاصة بالاستثمار المحلي¹، بالإضافة إلى ذلك يتمتع الوالي باعتباره ممثلًا للإدارة المركزية بصلاحيات واسعة في مجال الاستثمار، لاسيما في منح الامتيازات وتوفير العقار للاستثمار، مما يمنحه مركزًا قانونيًا قويًا مقارنة بالمجالس المحلية المنتخبة، كما تم سلب الجماعات المحلية خاصة البلديات سلطة التصرف في أملاكها العقارية حيث أوكلت هذه المهمة إلى المصالح الولائية المتمثلة في الوكالة الولائية للتسيير العقاري².

¹ نذير العلواني، الجوانب القانونية المقررة لتمكين البلدية من تشجيع الاستثمار المحلي والمساهمة في ترقية الاقتصاد الوطني، إشراف: هدى نويرة، دور الجماعات المحلية والأنظمة المساهمة في دعم وترقية الاستثمار بالجزائر. ألفا للوثائق والنشر والتوزيع قسنطينة الجزائر، 2022، ص 44.

² هدى نويرة، "دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار المحلي في الجزائر"، إشراف: هدى نويرة، دور الجماعات المحلية والأنظمة المساهمة في دعم وترقية الاستثمار بالجزائر. ألفا للوثائق والنشر والتوزيع قسنطينة الجزائر، 2022، ص

كما تعرف الكثير من المناطق الصناعية ومناطق النشاطات عبر مختلف الولايات بدون تهيئة وغير مربوطة بمختلف الشبكات، وذلك لعدم قدرة الجماعات المحلية بتوفير وتكفل بأعبائها ذلك ما يفسر الفارق الكبير في عدد المشاريع المعتمدة مقارنة بتلك التي دخلت مرحلة الاستغلال¹.

ونتيجة لما سبق تظل مساهمة الجماعات المحلية في الاستثمار المحلي محدودة وغير واضحة المعالم نظراً لغياب نصوص قانونية وتشريعية تحدد بدقة مكانتها ودورها في الاستثمار بشكل مستقل. ونتيجة لذلك تبدو الجماعات المحلية أشبه بأدوات استثمارية تابعة للهيئات المركزية، دون امتلاك صلاحيات حقيقية أو استقلالية في هذا المجال، ومن هذا المنطلق لابد من إعادة بعث وإنعاش الاستثمار المحلي من خلال:

1- إشراك الجماعات المحلية في الترقية الاستثمارية: ينبغي على السلطة المركزية تعزيز وتشجيع المبادرات المحلية بهدف تنمية القطاع الاستثماري، وذلك من خلال إشراك المنتخبين المحليين في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات التنموية على المستوى المحلي، كما يجب منح الولايات والبلديات قدرًا أكبر من الحرية في إدارة الموارد الاستثمارية، بحيث تتمتع الإدارات المحلية بالصلاحيات الكاملة لتسيير المشاريع التي تساهم في تعزيز الإنتاج المحلي، وفي هذا السياق تُعطى الجماعات المحلية دورًا محوريًا للقيام بمبادرات وأعمال تهدف إلى تطوير الأنشطة الاقتصادية ضمن إطار المخططات التنموية.

وضمن هذا الإطار فقد خلص اجتماع لقاء الحكومة والولاية أين أجمعوا على ضرورة إنشاء وتوحيد المنظومة القانونية التي تحكم الاستثمار المحلي كخطوة أولى، وكخطوة ثانية لابد من استحداث شبك موحد للاستثمار في كل مراحله بقرارات ملزمة (الامتياز، رخص البناء، شهادة المطابقة، الإنشاء والاستغلال)، وإنشاء بوابة إلكترونية تتضمن بنك معلومات متاح للجميع يبرز وفرة العرض العقاري على مستوى الجماعات المحلية، وكذا فرص الاستثمار المتاحة مما يساهم في تسريع وعقلنة خيارات توظيف المشاريع الاستثمارية².
عموماً إن تشجيع ودعم الاستثمار من أجل تقوية الاقتصاد الوطني يكون عن طريق إشراك الجماعات المحلية مع مختلف الفواعل الرسمية وغير رسمية، وذلك باعتبار أن التنمية في أي بلد تبدأ على مستوى الجماعات المحلية.

2- إعطاء الأولوية للاستثمار المحلي في القطاعات الاستراتيجية خارج المحروقات:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، لقاء الحكومة- الولاية (انعاش

اقتصادي توازن إقليمي وعدالة اجتماعية)، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، قصر الأمم نادي الصنوبر الجزائر، 25، 26،

سبتمبر 2021، ص 45.

² نفس المرجع، ص 77، 78.

من المعروف أن الاقتصاديات التي تتمتع بتنوع مصادر دخلها تحقق أداءً تنموياً أفضل من تلك التي تعتمد على قطاع واحد كمصدر رئيسي للإيرادات. وهنا تكمن مشكلة الاقتصاد الريعي في الجزائر، حيث فشلت في بناء اقتصاد متنوع بعيداً عن قطاع المحروقات وأصبحت أسيرة لأسعار النفط، خاضعة لتقلباتها ومتأثرة بها بشكل كبير¹، حسب ما أوضحناه سابقاً ولهذا فإن النهج الجديد لا بد أن يصب إلى بناء جماعات إقليمية خلاقة لثروة، وذلك عن طريق استقطاب أكبر عدد من الاستثمارات المنتجة للمداخيل، ولهذا فيمكن للجماعات المحلية خاصة البلدية إنشاء مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تابعة لها أو من خلال الشراكة مع القطاع الخاص ولكن مع مراعاة التنوع والخصوصية الجغرافية والإقليمية لكل جماعة إقليمية، فمن أبرز المجالات التي يمكن أن تخصص فيها هذه المؤسسات:

أ. **القطاع الفلاحي المحلي:** يتماشى هذا المجال مع طبيعة الجماعات المحلية ذات الطابع الريفي والرعي، حيث يمكن تشجيع إنشاء مؤسسات استثمارية تُركز على تطوير القطاعات المرتبطة بإنتاج القمح والزيت والحليب، مما يساهم في تقليل التبعية الاقتصادية، إضافةً إلى ذلك يمكن توجيه هذه الجماعات نحو الاستثمار في مشاريع متعلقة بالصناعات التحويلية الزراعية لتعزيز القيمة المضافة والإسهام في التنمية المستدامة.

ب. **القطاع الصناعي المحلي:** في هذا السياق، يمكن للجماعات المحلية تأسيس مؤسسات صغيرة تتناسب مع قدراتها التمويلية، تعمل في مجالات الحرف والصناعات المتخصصة، مع مراعاة طبيعة الإقليم وخصائصه المميزة².

في السياق ذاته، يمكن الإشارة إلى أهمية الصناعة التحويلية للنفايات، حيث يمكن للجماعات المحلية الانخراط في هذا المجال من خلال جمع النفايات وفرزها وإعادة تدويرها، ما يساهم في توليد الثروة وخلق فرص عمل جديدة، وتشير الإحصاءات إلى أن الجزائر تنتج أكثر من 11 مليون طن من النفايات المنزلية سنوياً، بمعدل نمو يبلغ 3%، مما يجعل هذه النفايات مورداً ذا قيمة يجب استغلاله بدلاً من التخلص منه يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء شركات صغيرة أو مؤسسات عامة تشارك في عمليات استرجاع النفايات، والفرز، والتجميع، والمعالجة، والتحويل، فالصناعة التحويلية للنفايات التي تتدرج ضمن مفهوم الاقتصاد

¹ سمير بن براح وهادية بن مهدي، "الآليات الاقتصادية والبيئية لتفعيل دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة". المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 08، العدد 01، 2023، ص 453، 454.

² فريد سايج، المرجع السابق الذكر، ص 234.

الدائري، تعد موردًا مستدامًا يدعم الاقتصاد المحلي ويعزز إيرادات الجماعات المحلية، خاصة وأنها المسؤولة المباشرة عن عمليات التنظيف وجمع النفايات¹.

ج. **القطاع السياحي المحلي:** تتميز الجزائر بتنوعها الطبيعي والجغرافي والثقافي، وهو ما يشكل فرصة كبيرة للجماعات المحلية لاستثمار هذا التنوع في القطاع السياحي، يمكن للجماعات المحلية استغلال ذلك من خلال إنشاء مؤسسات متخصصة في تهيئة المواقع السياحية والأثرية، بالإضافة إلى تأسيس مؤسسات تُعنى بتسيير المنتجات السياحية، كما يمكنها بالتعاون مع القطاع الخاص في تطوير مناطق التوسع السياحي من خلال تهيئتها، وإنجاز مشاريع سياحية متكاملة تدعم التنمية المحلية وتعزز الاقتصاد السياحي².

3- الإستثمار في رأس المال البشري المحلي * كمحرك للأداء الفعال

إصلاح الموارد البشرية للجماعات المحلية يُعد الخطوة الأولى والأهم في أي عملية إصلاح، وذلك لأن العنصر البشري هو المحرك الأساسي والهدف المحوري في تنفيذ السياسات العامة للدولة، فهو العامل الأكثر تأثيرًا في كفاءة وفعالية أداء أي هيئة عمومية، علاوة على ذلك يتسم العنصر البشري في الوحدات المحلية بالتعقيد والتنوع، حيث يتألف من جانبين: الجانب الإداري الذي يشمل المواطنين والأعوان العموميين الخاضعين للقانون الوطني العام، والجانب السياسي الذي يضم المنتخبين الممثلين في المجالس المحلية، والذين يعملون وفق القوانين المنظمة للجماعات المحلية، وبالتالي فإن الارتقاء إلى مستوى الإنتاجي للجماعات المحلية، والذي فرضه اقتصاد السوق لا يكون إلا بالاستثمار في رأس المال البشري المحلي

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، لقاء حكومة مع الولاية، "حكمة غير ممركة من أجل جماعة إقليمية (حصينة، مبدعة، مبادرة)، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، قصر الأمم نادي الصنوبر الجزائر، يومي 28 و29 نوفمبر، 2018، ص 5، 6.

² فريد سايج المرجع السابق الذكر، ص 234.

* لقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري، إلا أن التعريفين الذي قدمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذا التعريف الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائية أكثر تناسبا مع متغيري الدراسة وعليه فقد عرفه - المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة: بأنه عبارة عن عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري، الذي يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما أو يمكنهم أن يساهموا فيها.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "بأنه كل ما يزيد عن إنتاجية العمال المواطنين من خلال المهارات المعرفية التقنية التي يكتسبونها من خلال العلم والخبرة"، أنظر علي مزاحم حبيب السامرائي، الاستثمار في رأس المال الفكري، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2019، ص 12.

من خلال هذين التعريفين يمكن أن نعرف الاستثمار في رأس المال البشري للجماعات المحلية على أنه توفير جزء من الأموال في تدريب وتكوين وتعليم المنتخبين المحليين والموظفون الموجودون على مستوى الوحدات المحلية وذلك بهدف تحرير مهاراتهم وقدراتهم ورفع من طاقتهم الإنتاجية وبالتالي تطوير هذه الوحدات بما يعود بالفائدة على المجتمع المحلي.

فمكانة الدولة الحديثة تتحدد بمكانة الموظف العام، فالاستثمار في الموارد البشرية المحلية وتتميتها هو مفتاح التقدم والنجاح وتكوين الثروة، وهو محور التنمية والتطور في وحدات الجماعات المحلية.

أكد أفريد مارشال على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري بوصفه أحد أهم أنواع الاستثمارات الوطنية وأكثرها قيمة، فالقيمة الحقيقية لرأس المال تتجلى عندما يتم توجيهه نحو الإنسان، الذي يمثل المحرك الأساسي لتقدم الأمم، إذ إن الاقتصاد مهما بلغت موارده، يظل محدود الجدوى ما لم يُستثمر في تطوير القوى البشرية التي تحول الثروات الطبيعية إلى طاقات إنتاجية متنوعة تسهم في تحقيق التقدم والازدهار¹.

فالزيادة معدل تكوين رأس المال المادي لن تحقق نتائج فعالة في عملية التنمية ما لم تتزامن معها زيادة مماثلة على الأقل، في مستوى المعرفة والخبرات البشرية²، وذلك أن رأس المال البشري يعمل على تدبير الرأس المال المادي بأحسن الطرق وحسن استخدامه.

فحسب التقرير الذي قدمه البنك الدولي حول 192 دولة بين أن 64% من الثروة الإنتاجية يمثلها الرأس المال البشري أما باقي النسبة فيتقاسمها الرأس المال المادي (16%) والرأس المال الطبيعي (20%)³. لذا لا ينبغي اعتبار التكوين وتحسين المستوى والتعلم الإداري المتخصص مضيعة للوقت أو الموارد، بل يجب منحه طابعاً إلزامياً وضمان استمراريته بشكل دوري للمواطنين والمنتخبين، ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في ظل ما تعانيه الإدارة المحلية من ضعف في نسب التأطير.

عموماً يتطلب الاستثمار في رأس المال البشري للجماعات المحلية علي:

- تتطلب رؤية شاملة وفهماً دقيقاً للظروف البيئية الداخلية والخارجية للوحدات المحلية، بما يشمل الفرص المتاحة والتحديات القائمة، مما يسهم في تقييم الوضع الراهن للقوى العاملة، ومستوى النظم التعليمية المتخصصة، ومدى كفاءة برامج التدريب⁴.

- يتطلب الأمر فهم القيم ومعايير المجتمع المحلي، وطبيعة العلاقات التي تؤثر على الوضع الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى ملاحظة نمط الحياة المحلي من خلال تحديد الموارد التي تقدمها الجماعات

¹ علي مزاحم حبيب السامرائي، الاستثمار في رأس المال الفكري، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 15.

² نزار عوني البدي، إدارة الموارد البشرية وتنميتها، دار دجلة، عمان، 2015، ص 25.

³ نبيل جعيجع، التخطيط الاستراتيجي لتنمية الموارد البشرية المحلية، دراسة ميدانية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة،

(أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص علوم تجارية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد

بوضياف المسيلة، 2015، 2016، ص 148.

⁴ نفس المرجع، ص 153.

المحلية، وفهم شروط استحقاقها، كما يجب دراسة السياسات الاقتصادية المحلية والوطنية لاكتشاف الخدمات والعوائد التي توفرها القطاعات الاقتصادية الأخرى¹.

- وضع أهداف واضحة للاستثمارات اللازمة وتخطيطها مع مراعاة التغيرات المحتملة في الاقتصاد الوطني، مع التأكيد على ربط القطاعات المختلفة ببعضها البعض، وذلك بهدف الاستفادة القصوى من القوى البشرية المتاحة من حيث الكمية والنوعية، وتحديد المهارات المطلوبة في ظل التغيرات المتوقعة².

- الانفتاح على القطاعات المكونة كالتعليم العالي والتكوين المهني للاستفادة من الخبرات والبحوث والدراسات من أجل إثراء وتعزيز متعاون وخبرات الموظفين والمنتخبين المحليين.

مما سبق يمكننا القول إن الإنفاق في الرأس المال البشري للجماعات المحلية بشقيه الموظفين والمنتخبون من حيث التعلم والتدريب والتكوين من أجل تنمية المهارات والقدرات، يعد من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تحقق قفزة نوعية نحو التنمية المحلية مما يزيد من مصادر التمويل المحلي.

ثانياً) خلق ديناميكية اقتصادية للجماعات المحلية وفق رؤية تشاركية مع القطاع الخاص: نحو أفاق جديدة لتمويل الجماعات المحلية

نشأ القطاع الخاص نتيجة لفشل القطاع الحكومي في إدارة المرافق العامة وتقديم الخدمات بكفاءة وفعالية، بما يتناسب مع احتياجات المواطنين ورغباتهم³. وتعتبر آلية الشراكة بين القطاع العام والخاص من مخرجات مؤتمرات الأمم المتحدة كنموذج وآلية لتسيير أعمال وأنشطة القطاع العامة بما فيها الجماعات المحلية من أجل الوفاء باحتياجات المجتمع.

وتعرف الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص على أنها " عقد إداري يعمد بمقتضاه أحد أشخاص القطاع إلى أحد أشخاص القطاع الخاص القيام بتمويل الاستثمار المتعلق بالأعمال والتجهيزات الضرورية للمرفق العام، وإدارتها واستغلالها وصيانتها طوال مدة العقد المحددة، في مقابل مبالغ مالية تلتزم الإدارة المتعاقدة بدفعها إليه بشكل مجزأ طوال مدة الفترة التعاقدية"⁴. كما عرفته لجنة الأمم المتحدة" بأنها التدابير

¹ رضوان مجادي، سياسات الاستثمار المحلي على ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، ص 67.

² نزار عوني البدوي، المرجع السابق الذكر، ص 26.

³ عبد النور ناجي، "أهمية الشراكة في تفعيل دور الفاعلين في التنمية المحلية الجزائرية"، الدولة الإقليمية: اللامركزية والحكم المحلي، تجربة الدول المغاربية، بحوث وأوراق عمل، الملتقى الدولي المنعقد بجامعة 08 ماي 1945 قالم، من تنظيم كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي 27 و 28 أبريل 2015، ص 10.

⁴ رشيد فراح وكريمة فرحي، الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة للإدارة الحديثة في المرافق العمومية وإنشاء مشاريع البنية التحتية، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان (الأردن)، 2018، ص 28.

التي يؤمن من خلالها القطاع الخاص أصول وخدمات البنى التحتية التي تقدمها الحكومة عادة على غرار المستشفيات والمدارس، والسجون والطرق والجسور والأنفاق والسكك الحديدية ومرافق المياه والصحة¹. كما عرفت على أنها أحد أشكال التعاون بين القطاعين العام والخاص يتم من خلالها وضع ترتيبات يستطيع بمقتضاها القطاع العام توفير السلع، والخدمات العامة والاجتماعية من خلال السماح للقطاع الخاص بتقديمها بدلا من أن يقدمها القطاع العام بنفسه أي بصورة مباشرة².

عموما مهما تعددت التعاريف إلا أن الشراكة بين القطاع العام والخاص هي آلية التسيير الحديث للمرافق العمومية، والتي يمكن للجماعات المحلية في الجزائر الاستفادة منها في تسيير مرافقها المحلية وزيادة مداخيلها، ومنه فإن التركيز على المقاربة الاقتصادية في إدارة الجماعات المحلية يتطلب إعادة تعريف العلاقة مع القطاع الخاص من خلال التعاون مع الطاقات الاقتصادية المحلية عبر عقود واتفاقيات شراكة، هذا يعكس رؤية جديدة لدور القطاع الخاص في تعزيز التنمية المحلية من خلال توفير مصادر تمويل إضافية للجماعات المحلية.

1- أهمية الشراكة مع القطاع الخاص في تمويل الجماعات المحلية:

اتبعت العديد من الدول المتقدمة نهج الشراكة بين القطاع العام والخاص نظراً لدورها الكبير في تمويل المرافق العامة، فضلاً عن كونه أحد الوسائل الفعالة لتعزيز القيمة الاقتصادية للمرافق العامة. وبالنسبة للجزائر التي تعاني من ضعف الموارد والعجز في تمويل وإدارة مرافقها العامة بسبب العجز في الميزانية العامة نتيجة لانخفاض أسعار النفط أصبح من الضروري تبني هذا النموذج التشاركي مع القطاع الخاص، حيث إن الخروج من الأزمة الاقتصادية يتطلب إشراك القطاعات غير الرسمية، مثل القطاع الخاص، لتحقيق الانتعاش الاقتصادي المطلوب، لذا فإن المسؤولية في تحقيق التنمية سواء على المستوى العام أو المحلي هي مسؤولية مشتركة تتطلب تضامناً جهود الحكومة والقطاع الخاص لضمان نهضة تنموية شاملة³، فالجماعات المحلية في هذه الظروف لم تعد قادرة على تحصيل مواردها المالية سواء الذاتية أو الخارجية، وعليه فإن تبني الشراكة مع القطاع الخاص يفرض نفسه، وذلك لما عليها من مكاسب وإيجابيات عديدة خاصة على مستوى تمويل الجماعات المحلية وترشيد مآليتها.

¹ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الشراكة بين القطاع العام والخاص، تاريخ التصفح 2024/07/20

على موقع: <https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary>

² رشيد فراح وكريمة فرحي، المرجع السابق الذكر، ص28.

³ سمير بن براح وهادية بن مهدي، المرجع السابق الذكر، ص456.

تساهم الشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص في تقليل النفقات وتخفيف الضغط على الميزانية المحلية، مما يساعد في تقليص العجز المالي، بالإضافة إلى ذلك تتيح هذه الشراكة إمكانية إنشاء البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة دون الحاجة إلى اللجوء إلى الصفقات العمومية أو الاعتماد على موارد مالية من الجماعات المحلية¹.

كما تساهم الشراكة في تمكين الوحدات المحلية من الاستفادة من مهارات وقدرات القطاع الخاص في مجالات التسيير والإدارة، ويؤكد الواقع أن هذه الشراكة تساعد في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل تساهم في زيادة الدخل الفردي، وبالتالي تساهم هذه الشراكة في تخفيف العبء عن الجماعات المحلية في مجال التنمية².

بناءً على ما سبق فإن الشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص تساهم في خلق ديناميكية اقتصادية محلية، من خلال تفاعل عدة قطاعات رسمية وغير رسمية، هذا التفاعل يساعد في جذب الاستثمارات المالية لتنفيذ مشاريع كبرى، وهي مشاريع قد تعجز السلطات العامة المحلية عن تنفيذها بمفردها دون التعاون والشراكة مع القطاع الخاص.

2- التفويض المرفق العام المحلي كأبرز أشكال الشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص في الجزائر

تلجأ العديد من الدول إلى تفويض مرافقها العامة بهدف تحقيق الفعالية الاقتصادية، حيث يساهم هذا التفويض في تحسين نوعية الخدمات من جهة وتقليل الأعباء المالية للدولة من جهة أخرى، ويُعتبر مفهوم تفويض المرفق العام هو نقل إدارة المرفق من الطريقة المباشرة إلى طرق غير مباشرة، عن طريق تكليف شخص من القطاع العام أو الخاص بإدارة المرفق لمدة زمنية محددة، مع خضوعه لرقابة وإشراف الجهة المفوضة.

وقد عرف المشرع الجزائري التفويض المرفق العام من خلال المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 18-199، المتعلق بتفويض المرفق العام إنه "تحويل بعض المهام غير السيادية التابعة للسلطات العمومية لمدة

¹ رشيد فراح، وكريمة فرحي، المرجع السابق الذكر، ص32.

² راضية شيبوتي، "الدور الاقتصادي الجديد للجماعات المحلية في ظل أزمة التمويل"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد52، 2017، ص575.

محددة إلى المفوض له المذكور في المادة الرابعة أدناه (شخص المعنوي عام أو خاص الخاضع للقانون الجزائري) بهدف الصالح العام¹.

وقد انحصر التفويض المرافق العام قبل 2015 على شكل عقد امتياز، حيث نصت المادة 155 من قانون البلدية 10-11 على أنه "يمكن المصالح العمومية البلدية المذكورة في المادة 149 أعلاه أن تكون محل امتياز طبقا للتنظيم الساري المفعول"²، وبالمثل توجه المشرع في قانون الولاية 07-12 من خلال المادة 149 التي تنص على "إذا تعذر استغلال المصالح العمومية الولائية المذكورة في المادة 140 أعلاه عن طريق الاستغلال المباشر أو المؤسسة، فإنه يمكن للمجلس الشعبي الولائي الترخيص باستغلالها عن طريق الامتياز طبقا للتنظيم المعمول به"³.

من خلال هذه النصوص، نلاحظ أن الشراكة بين القطاع الخاص والجماعات المحلية كانت محصورة في تفويض المرافق العامة عبر عقد الامتياز فقط، دون غيره من العقود، ومع نقص الموارد المالية نتيجة للأزمة الاقتصادية، وجدت الجماعات المحلية نفسها غير قادرة على تسيير بعض المرافق العامة أو تحسينها، وبالتالي دعت الحكومة إلى ضرورة تعزيز روح المبادرة الاقتصادية على مستوى الجماعات المحلية، من خلال فتح المجال أمام المستثمرين لتلبية تطلعات المواطنين، وذلك بتفعيل مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص⁴.

وعليه من أجل تجسيد هذه الرغبة على المستوي العملي تم إصدار مجموعة من النصوص القانونية التي تدعم وتحفز الشراكة بين القطاع الخاص والجماعات المحلية، حيث صدر مرسوم الرئاسي 15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ثم تلاه نص تطبيقي لهذا المرسوم الرئاسي بصدور مرسوم تنفيذي رقم 18-199 المتعلق بتفويض المرفق، حيث جاء هذين المرسومين بأشكال جديدة لتفويض المرفق العام خاصة المرافق المحلية على غرار عقد الامتياز، ويمكن توضيحها في:

أ. **عقد الامتياز:** ويشير تعريف عقد الامتياز على أنه "عقد تعهد الإدارة بمقتضاه إلى فرد أو شركة خاصة بإدارة واستغلال مرفق عام اقتصادي لمدة محدودة من الزمن وتحت إشراف ورقابة الإدارة، ويقوم الملتزم بإدارة

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 198-199 المتعلق بتفويض المرفق العام الصادر في 02 أوت 2018، (الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة 05 أوت 2018)، ص 5.

² قانون البلدية رقم 10-11 من المرجع السابق الذكر، ص 22.

³ قانون الولاية 07-12، المرجع السابق الذكر، ص 22.

⁴ جزايرس، بدوي يدعو إلى تحرير المبادرة على مستوى الجماعات المحلية، 12-11-2016، تاريخ التصفح 07-22-

المرفق العام على مسؤوليته وعلى نفقته وبعماله مقابل مزايا مادية وعينية أهمها الرسوم التي يتقاضاها من المنتفعين بالمرفق" ¹.

وبناء على المادة 2010 من المرسوم 15-247 المذكور أعلاه أين عرفت هذا النوع من العقود على أنه "تعهد السلطة المفوضة للمفوض له، إما أنجاز منشآت أو اقتناء ممتلكات ضرورية لإقامة المرفق العام واستغلاله، إما تعهد له فقط باستغلال المرفق العام، يستغل المفوض له المرفق العام باسمه وعلى مسؤوليته، تحت مرافقة السلطة المفوضة، ويتقاضى عن ذلك أتاوى من مستخدم المرفق العام لنفسه" ². كما أضافت المادة 53 من قانون 18-199 بأن مدة الامتياز لا تتجاوز 30 سنة كحد أقصى مع إمكانية التمديد لمدة لا تتعدى أربعة (04) سنوات ³.

ب. **عقد الإيجار:** يعد عقد الإيجار أحد الآليات تفويض المرافق العامة أين عرف انتشارا كبيرا في كثير من الدول، وذلك لبساطة وسهولة إجراءاته ويشير عقد الإيجار بأنه العقد الذي بموجبه "تعهد الجهة الإدارية إلى شخص خاص باستغلال المرفق العام وإدارته دون إقامة المنشآت على أن يدفع المستأجر مقابلا للإدارة المتعاقدة مثال على ذلك عقد شغل المال العام أو عقد تأجير استغلال المحل التجاري" ⁴.

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فتكون أمام العقد إيجار عندما "تعطي السلطة المفوضة للمفوض له بتسيير مرفق عام وصيانته، مقابل إتاوة سنوية تدفعها لها ويتصرف المفوض له حينئذ لحسابه وعلى مسؤوليته. تمول السلطة المفوضة بنفسها إقامة المرفق العام ويدفع أجر المفوض له من خلال تحصيل الأتاوى من مستعملي المرفق العام" ⁵، وتحدد مدة اتفاقية تفويض المرفق العام في شكل الإيجار بخمسة عشرة سنة (15) كحد أقصى مع إمكانية التمديد لمدة ثلاث سنوات (3) كحد أقصى ⁶.

ج. **الوكالة المحفزة:** إلى جانب عقد الامتياز وعقد الإيجار جاء المشرع الجزائري في المرسوم الرئاسي 15-247 والمرسوم التنفيذي 18-199 بطريقة الوكالة المحفزة أو عقد مشاطرة الاستغلال والتي تعتبر من الطرق

¹ جهاد زهير ديب، الأثار المترتبة على عقد الامتياز، دراسة نظرية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، 2015، ص 21.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 15-247ن المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام(الجريدة الرسمية العدد 50 الصادرة 20 سبتمبر 2015)، ص 47.

³ مرسوم التنفيذي 18-199 المتعلق بتفويض المرفق العام، المرجع السابق الذكر، ص 10.

⁴ وفاء محمود أحمد البراتي، المقابل المالي في العقود الإدارية دراسة مقارنة. المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص 70.

⁵ المادة 220 من مرسوم رئاسي رقم 15-247، المرجع السابق الذكر، ص 47.

⁶ المادة 54 من مرسوم تنفيذي رقم 18-199، المرجع السابق الذكر، ص 10.

الحديثة في تسيير المرفق العام، كما يعتبر أسلوب وسط بين الإدارة المباشرة والامتياز، وبمقتضاه تعهد جهة الإدارة إلى المتعاقد إدارة المرفق العام في نظير مقابل مالي محدد يرتبط بنتائج الاستغلال وتدفعه الإدارة¹. أما المشرع الجزائري فقد عرفها "وفقا للمادة 210 من المرسوم الرئاسي السابق الذكر" تعهد السلطة المفوضة. للمفوض له بتسيير أو بتسيير وصيانة المرفق العام، ويقوم المفوض له باستغلال المرفق العام لحساب السلطة المفوضة التي تمول بنفسها إقامة المرفق العام وتحفظ بإدارته.

ويدفع أجر المفوض له مباشرة من السلطة المفوضة بواسطة منحة تحدد بنسبة مئوية من رقم الأعمال تضاف إليها منحة إنتاجية وحصّة من الأرباح عند الاقتضاء.

تحدد السلطة المفوضة بالاشتراك مع المفوض له التعريفات التي يدفعها مستعملو المرفق العام ويحصل المفوض له التعريفات لحساب السلطة المفوضة المعينة، وتحدد مدة اتفاقية تفويض المرفق العام في شكل الوكالة المحفزة بعشرة (10) سنوات كحد أقصى مع إمكانية تمديدتها لمدة سنتين (02) كحد أقصى².

د. عقد التسيير: ويطلق عليه أيضا عقد إدارة المرفق العام أين تكلف الإدارة بموجب هذا العقد المتعاقد باستغلال المرفق ولكنها تحتفظ بتحديد السياسة ومسؤولية التمويل والاستثمار وحساب التوازن المالي للمشروع محل الاستغلال والقائم بالإدارة ينقضى مقابلا ماليا جزافيا، وقد يقترن أحيانا بجوائز تتعلق بنتائج الاستغلال، لذا يمكن أن يختلف المقابل المالي الجزافي من فترة لأخرى³.

وقد عرفه المشرع في المادة 56 من المرسوم التنفيذي 18-199 السابق الذكر بأنه "شكل الذي تعهد السلطة المفوضة التي تمول بنفسها المرفق العام وتحفظ بإدارته ورقابته الكلية ويدفع المفوض له أجر مباشرة من السلطة المفوضة في شكل منحة تحدد بنسبة مئوية من رقم الأعمال، تضاف إليها منحة الإنتاجية، ويتم تحديد التعريفات التي يدفعها مستعملو المرفق العام مسبقا في دفتر الشروط من طرف السلطة المفوضة التي تحتفظ بالأرباح، وفي حالة العجز تفرض السلطة المفوضة المسير بأجر جزافي، ويحصل المفوض له التعريفات لحساب السلطة المفوضة المعينة لا يمكن أن تتجاوز مدة الاتفاقية تفويض المرفق العام في شكل التسيير خمسة (05) سنوات"⁴.

¹ وفاء محمود أحمد البيواتي، المرجع السابق الذكر، ص71.

² المادة 55 من المرسوم التنفيذي 18-199، المرجع السابق الذكر، ص10.

³ وفاء محمود أحمد البيواتي، المرجع السابق الذكر، ص73.

⁴ المرسوم التنفيذي رقم 18-199، المرجع السابق الذكر، ص11.

* بالرجوع إلى المرسوم التنفيذي رقم 18-199 السابق الذكر نجد مقتصر على تحديد كيفية تفويض المرافق العمومية المتعلقة بالجماعات المحلية دون سواها، وذلك وفقا للمادة الأولى من هذا المرسوم إلى تحديد شوط وكيفية تفويض المرفق العام للجماعات الإقليمية، وتضيف المادة 04 من نفس المرسوم "يمكن للجماعات الإقليمية والمؤسسات ذات الطابع الإداري

باختصار يمكن القول إن الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر كانت محصورة في تفويض المرافق العامة، حيث شهدت تطورًا كبيرًا على المستوى التشريعي والقانوني بعد عام 2015، خاصة في إطار اللامركزية. * لقد طور الفقه القانوني تقنيات وأساليب جديدة لإدارة المرافق العامة بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه من الناحية العملية تظهر هذه النصوص والقوانين توجهًا ضعيفًا من قبل السلطات المحلية نحو الشراكة في إدارة المرافق العامة المحلية، وذلك بسبب عدم إلزاميته، حيث تظل عملية تنفيذها خاضعة لتقديرات المسؤولين المحليين.

من جهة أخرى يظل القطاع الخاص بعيدًا عن آلية الشراكة مع الجماعات المحلية بسبب التحديات الكبيرة التي يواجهها، خاصة على المستوى الإداري والتنظيمي، في هذا السياق أكد نائب منتدى رؤساء المؤسسات، **مراد الواضح**، استعداد رجال الأعمال من أعضاء المنتدى لتمويل المشاريع وتوفير السيولة اللازمة لدعم الجماعات المحلية التي تعاني ماليًا نتيجة تراجع مداخيل النفط، ومع ذلك اشترط توسيع صلاحيات رئيس البلدية في منح الصفقات وتوزيع العقار الصناعي وتقديم التسهيلات للمستثمرين في مجالات التراخيص والتصريحات الخاصة بالاستثمار، ويرى أن المشكلة تكمن في تعثرهم بسبب بيروقراطية الإدارة وسيطرة القطاع العام على زمام الأمور، مما ينعكس عمليًا في قلة الإقبال من القطاع الخاص على المرافق المحلية¹. وتأسيسا على ما تقدم فإنه يجب على السلطات إعادة النظر في آليات تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص، وذلك يأخذ في عين الاعتبار مختلف العوامل لإنجاح الشراكة.

3-آليات تفعيل الشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص في الجزائر

إن تفعيل وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص يتطلب العمل سويا على بناء تعاقد يعمل على تحقيق الأهداف لكل طرف، ولهذا فلا بد من وجود مجموعة من المتطلبات لإنجاح مشاريع الشراكة بين القطاعين.

أ. وضع إطار قانوني وتشريعي لشراكة الجماعات المحلية والقطاع الخاص:

حتى اليوم لا يوجد في الجزائر نظام قانوني ينظم العلاقة بين القطاع العام والخاص، باستثناء بعض القوانين المتعلقة بتفويض المرفق العام كما تم ذكره سابقًا، وبالتالي فإن الانتقال إلى الشراكة مع القطاع الخاص يتطلب بالضرورة وضع قواعد قانونية وتنظيمية موحدة بين القطاعين، بالإضافة إلى ضرورة إنشاء

التابعة لها والمسؤولة عن المرفق العام والتي تدعى في صلب النص السلطة المفوضة أن تفرض تسيير مرفق عام إلى شخص معنوي عام أو خاص خاضع للقانون الجزائري يدعى في صلب النص المفوض له بموجب اتفاقية تفويض.

¹ إيمان كيموش، "مستعدون لمنح أموالنا لرؤساء البلديات لكن بشروط، جريدة الشروق، العدد 5281، 13 نوفمبر 2016،

أجهزة مختصة للمراقبة والمتابعة، تتمتع بكفاءة عالية ومصداقية لضمان نجاح هذه الشراكة¹ كما يجب أن تحدد هذه القواعد السلطات المركزية والمحلية المخولة بالتعاقد وإصدار التراخيص المتعلقة بالشراكة، مع تحديد الضوابط التي يجب مراعاتها في اتفاقيات الشراكة، وبالتالي فإن وضع القواعد القانونية المنظمة للشراكة يسهم بشكل كبير في تحقيق التوازن بين القطاعين².

ب. توفير البيئة الملائمة لتشجيع الشراكة: إن خلق بيئة مشجعة للشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص يتطلب إرادة سياسية قوية من السلطات والمسؤولين، والتي تتجلى من خلال السياسات العامة المتبعة، والنظام الضريبي المعتمد، فضلاً عن التزامها بالتعهدات والبنود والالتزامات الملقاة على عاتقها، بالإضافة إلى ذلك من الضروري وجود بيئة اقتصادية مستقرة تسهم في تيسير التعاون بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص ضمن بيئة يسودها التنافس والتكامل، وفي إطار قوانين تشريعية عادلة لا تميز بين القطاعين كل ذلك يعزز ثقة شركاء الجماعات المحلية في السلطات العامة³.

ج. ترسيخ مبادئ الحوكمة المحلية كآلية لتعزيز الشراكة: ارتبط مفهوم الشراكة بظهور مجموعة من المفاهيم الحديثة في أدبيات السياسة والإدارة والاقتصاد، ومن أبرزها مصطلح الحكم الرشيد، الذي تم تبنيه لاحقاً من قبل المجالس المحلية تحت مسمى الحوكمة المحلية.

يعتبر مفهوم الحكم الرشيد من مخرجات المنظمات والمؤسسات الدولية خاصة البنك الدولي، والذي أسهم في شيوعها وتطبيقها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1989 نتيجة لفشل حكومات الدول النامية في تحقيق التنمية، فجاء الحكم الرشيد كمنهج وأسلوب لتحقيق التنمية في هذه الدول⁴، برز هذا المفهوم نتيجة لتغير طبيعة دور الدولة، حيث لم تعد الفاعل الرئيسي في صياغة وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبحت تشارك الهيئات غير الرسمية مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص في هذا المجال. من جهة أخرى، شهد علم الإدارة تطوراً كبيراً نتيجة لمحاولات الأكاديميين الاستفادة من أساليب إدارة الأعمال، وبالتالي حدث انتقال

¹ مرعي بلال محمد، الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص ودورها في تنمية الاقتصاد المحلي في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2017، ص47، الموجودة على الموقع:

<https://repository.najah.edu/server/api/core/bitstreams/71393167->

² فهمي أمير وعبد العزيز زايد، الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 وتداعيتها على التمويل الجماعات المحلية في الجزائر، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص ص803-804.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁴ مايح شيب الشمري وحسين علي الشامي، الحوكمة والنمو الاقتصادي، دراسة في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2019، ص22، 23.

من نظام محلي تسيطر فيه المجالس المنتخبة على الحكم المحلي إلى نظام تشارك فيه الهيئات غير الرسمية المحلية في عملية الحكم المحلي.¹

يتضمن هذا المفهوم آليات مثل المشاركة، المساءلة، الشرعية، الشفافية، والاستجابة، التي تسهم في تحقيق فعالية أكبر في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبالتالي لإنجاح الشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص في الجزائر، يجب أن تقوم على مبادئ الحوكمة المحلية، من الضروري أن تلغي السلطات المركزية والمحلية القيود المتعلقة بنقل المعلومات، وأن تلتزم بالتعاون مع القطاع الخاص في تطبيق القوانين وضمان حقوق كل طرف وفق مبدأ "رابح رابح"، لتجنب التصادم في المصالح، كما يجب على الطرفين الالتزام بالقانون، مع خضوع القطاع الخاص للمساءلة من قبل السلطات المحلية في إطار رقابة الدولة، بالإضافة إلى ذلك لا يمكن تحقيق الشفافية والمساءلة إلا في ظل سلطات محلية ديمقراطية تعتمد على مبادئ الحوكمة، حيث تُعد الشرعية الضامن للمشاركة المتساوية بين جميع الأطراف المعنية.²

في هذا السياق، يقود حديثنا عن الحوكمة المحلية إلى الحديث عن "الحوكمة الإلكترونية"، وهي نمط حديث في الإدارة يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال بهدف تسهيل المشاركة بطريقة بسيطة وفعالة، لذلك من الضروري وضع مرجعية وطنية للمنصات الرقمية ضمن استراتيجية شاملة لرقمنة المرافق العمومية المحلية، بحيث تتيح التبادلات الرقمية بين كافة القطاعات، مما يساهم في تسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات الإدارية.³ وهذا ما يساهم في تعزيز المشاركة وخلق بيئة مواتية للتكافؤ والشفافية والمساءلة وسرعة الاستجابة.

د. تفعيل دور المجتمع المدني كطرف في معادلة الشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص

¹ بومدين طاشمة ، "الحكم الراشد ومشكلات بناء القدرات المحلية في الجزائر"، مداخلة بالملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: الواقع والتحديات، المنعقد بجامعة الشلف يومي 16-17 ديسمبر 2008، ص 3، 4.

² عمر طيب بوجلال، إدماج المقاربات التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017، ص 214.

*تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الحوكمة الإلكترونية وذلك لاعتبار أنه مفهوما حديثا ومعاصرا، إلا أنه من وجهة نظرنا أنه نهج ونمط في التسيير الإدارة أساسه استخدام واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمليات الإدارية، هدفها المشاركة والشفافية وسرعة الاستجابة في اتخاذ القرارات وتقديم الخدمات بجودة عالية للمواطن.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، لقاء الحكومة مع الولاية، إنعاش اقتصادي توازن إقليمي وعدالة اجتماعية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، قصر الأمم، نادي الصنوبر، 26، 25، سبتمبر 2022، ص 92.

الشراكة لا تقتصر فقط على التعاون بين القطاعين العام والخاص، بل تتطلب أيضًا وجود مجتمع مدني نشط في المجتمع المحلي. حيث يعمل المجتمع المدني كطرف وسطي بين القطاعين العام والخاص، حيث تقدم مؤسساته توصيات للسلطات بشأن السياسات الاقتصادية والتنموية الواجب اتباعها. كما تشارك مع الحكومة في وضع القواعد القانونية التي تدعم الأعمال وتعزز مناخ الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك توفر هذه المؤسسات الرأي والنصائح للقطاعين العام والخاص حول الإجراءات اللازمة لتحقيق الازدهار الاقتصادي¹، فضلا عن كل ذلك فإنها تشجع القطاع الخاص بتعزيز الاستثمار ومنح القروض لصغار التجار والحرفيين والمزارعين، وكذا المقاولات النسوية، وعليه فإن السلطات المحلية في الجزائر مطالبة بتشجيع وإشراك ومرافقة مبادرات مؤسسات المجتمع المدني، التي تهدف إلى ضمان واختيار وإنجاز وتسيير المرافق العمومية في إطار العمل التشاركي والتشاورى.

هـ. الاستفادة من تجربة آلية البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) في الشراكة مع الجماعات المحلية:

لجأت العديد من الدول إلى تطبيق نموذج البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) بمختلف صورته كنموذج حديث في الشراكة بين القطاع العام والخاص، وهذا ما جعلها تتال أهمية كبيرة بين الباحثين والأكاديميين والدارسين.

ويعرف نظام البناء والتشغيل والتحويل في أبسط معانيه على أنه أسلوب للاستثمار أين تتحصل بموجبه القطاع الخاص على أحد المشاريع الكبرى (إنشاء مواقع صناعية، استصلاح الأراضي، منطقة توسع سياحي) أين يقوم بموجبه بعملية البناء والتشغيل والانتفاع بخدماته على أن يعيده ويحوله مرة أخرى إلى القطاع العام بعد استرداد تكلفته وتحقيق نسبة من الفائدة العائدة إليه².

من خلال هذا التعريف يتضح أن هذا النظام له أهمية كبيرة بالنسبة للدول باعتباره أحد الوسائل تمويل المشاريع خارج ميزانيتها، إضافة إلى أنها تستفيد من مرافق جديدة، مما يؤدي إلى خلق قاعدة صناعية أو تجارية أو خدماتية، مما تعود على الدولة من حيث الإيرادات وخلق مناصب عمل جديدة.

أما عن الجزائر فلم تواكب بعد عن التعاقد بهذا النظام حيث هناك غياب للقوانين المنظمة لهذه العقود إلا في حالات قليلة لبعض المشاريع الكبيرة، ونذكر على سبيل المثال مشروع تحلية مياه البحر عن طريق

¹ رعد التل، دور مؤسسات المجتمع المدني بتعزيز التنمية الاقتصادية، جريدة الغد، 12 جويلية 2023، تاريخ التصفح 25

أوت 2024 على موقع : <https://alghad.com/Section1354805> -

² العربي غويني، إصلاح الإدارة المحلية كطريق لتحقيق التنمية المحلية في الوطن العربي مع الجزائر نموذجا. النشر الجديد الجامعي، تلمسان، الجزائر، 2016، ص78.

الشراكة بين شركة سوناطراك وبعض من الشركات الأجنبية أين يتم إنشاء مصانع لتحلية مياه البحر واستغلاله لمدة 25 سنة بنسبة 51%¹.

انطلاقاً مما سبق يمكن للجماعات المحلية عن طريق وحداتها أن تدخل في الشراكة مع مؤسسات الخاصة عن طريق التعاقد بأسلوب نظام B.O.T، حيث يقوم القطاع الخاص ببناء وتشغيل مرافق محلية جديدة حسب طبيعة ومميزات الأقاليم المحلية (صناعية، فلاحية، سياحية) لفترة زمنية محددة مع تحويله ونقله إلى الجماعات المحلية عند نهاية الفترة، وهذا يعود بالفائدة المالية للجماعات المحلية باعتباره أحد مصادر الغير تقليدية في التمويل مع تقليص الضغط على الخزينة المحلية، فضلاً عن كل ذلك فنظام B.O.T يعمل على توفير حركة ونشاط اقتصادي محلي نتيجة عن إنشاء مرافق محلية جديدة سواء من حيث الزيادة في التحصيل الضريبي، وكذا الزيادة في فرص العمالة.

ما يمكن قوله إن تفعيل الشراكة بين الجماعات المحلية تفرضها الظروف المالية الخانقة، ولهذا لا بد من إدراج نصوص التي تضمن الشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص في قوانين التي تحكم الجماعات المحلية، باعتبار أن آلية الشراكة لها القدرة على أن تجعل الجماعات لها القدرة على التكيف مع مختلف التغيرات المحيطة بها.

من خلال ما تقدم في هذا المبحث إن موقع الجماعات المحلية في ظل الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها يفرض عليها تفعيل وتعزيز دورها، وتحويلها من مجرد إدارة خدمتية إلى إدارة إنتاجية قادرة على خلق ثروة وإطلاق لمشاريع تنموية محلية، ومنحها دور أساسيا في حركة الاقتصاد الوطني والمحلي ودمجها في الجهود الرامية إلى الانتقال نحو اقتصاد متعدد ومتنوع ومتحرر تماما من الاقتصاد الريعي النفطي.

¹ لمعرفة أكثر أنظر: هاجر مغراوي، "نظام البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كشكل من أشكال الشراكة بين قطاع عام- خاص". مجلة المدبر، العدد 03، 2016.

خلاصة واستنتاجات

تناول هذا الفصل تأثير الأزمة الاقتصادية 2014-2019 على تمويل الجماعات المحلية في الجزائر، حيث تم تحليل العلاقة بين الطابع الريعي لدولة وتمويل الجماعات المحلية، إضافة إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية والإجراءات التكيفية التي تم تبنيها لمواجهة، وأخيراً البحث في آفاق تعزيز التمويل المحلي. وباعتبار الجماعات المحلية جزءاً لا يتجزأ من الدولة، تتأثر بشكل مباشر بتبعات الأزمات الاقتصادية، خاصة في مجال تمويلها. ويرجع ذلك إلى ضعف مواردها الذاتية الناتج عن اختلالات متعددة أبرزها الطابع الريعي للدولة والاختلالات الوظيفية في أداء هذه الجماعات. وهذا ما جعلها تعتمد بشكل كبير على الموارد الخارجية المستمدة من الإيرادات النفطية لتغطية نفقاتها، والتي هي رهينة لتقلبات أسعار النفط. وتظهر ملامح تأثير الأزمة الاقتصادية على الجماعات المحلية من خلال المخططات والبرامج التنموية المحلية والتي عرفت انخفاض كبير بسنوات السابقة الأزمة علاوة على ذلك عرفت الإعانات ومساهمات المالية الموجهة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية هي الأخرى تراجعاً كبيراً. إن هذا الواقع فرض على السلطات الحكومية انتهج السياسة ذاتها على مستوى الجماعات المحلية الموازية للإصلاحات على المستوى الوطني من جهة أخرى كانت محاولة لإعداد مشروع قانون الجماعات المحلية إلا أن هذا الأخير أظهر محدوديته خاصة في ظل استمرار هيمنة السلطة المركزية على الجماعات المحلية في جانبه المالي وهو ما تجلى في ترؤس الوالي لمجلس ترقية الاستثمارات المنتجة. هذا جعلنا نتوصل إلى أن مستقبل تمويل الجماعات المحلية يجب أن يعتمد على الاستقلال المالي وتعزيز الموارد الذاتية، من خلال إعادة صياغة العلاقة بين السلطة المركزية والجماعات المحلية، وتبني سياسات اقتصادية محلية تضمن تنويع مصادر التمويل والخروج من التبعية النفطية.



خاتمة

ختاما لدراستنا على ضوء دراسة موضوع "تمويل الجماعات المحلية في سياق الازمة الاقتصادية في الجزائر 2014- 2019 " أين طرحت اشكالية الدراسة مسألة مهمة في ظل الوضع الحالي والمستقبلي أين أحدثت الازمة الاقتصادية الناتجة عن انهيار الكبير لأسعار النفط زلزال عميق في الاقتصاد الجزائري عامة ونظام الجماعات المحلية خاصة أين كشفت عن محدودية النموذج التنموي الريعي المرتبط بسعر برميل النفط. وقد تم معالجة حيثيات موضوعنا وفق أربعة فصول أين تم إتباع مجموعة من المناهج والاقترابات المبينة سابقا. ومن أجل لإمام بموضوعنا تطرقنا في بداية إلى تشخيص نظام الجماعات المحلية من جانبه الاداري والمالي أين قمنا بتحديد وحدات الجماعات المحلية أينأنا أخصها المشرع الجزائري بمجموعة من الصلاحيات والاختصاصات والمهام. كما تعرضنا إلى إبراز جهاز التمويل المحلي من خلال دراسة موارده المالية الداخلية مع التركيز على الجباية المحلية باعتبارها المورد الاساسي الذي يتكون منها الموارد الذاتية إضافة إلى دراسة موارد المالية الخارجية من خلال تشخيص الاعانات الدولة والتي تمثل 90 بالمئة من البرامج التجهيز وانتقلنا في الشطر الثاني من الدراسة النظرية إلى تطرق لمفهوم الازمة الاقتصادية وموقع النفط ضمنا هذه الازمات و غرض من ذلك هو الامام قدر الامكان بجوانب و المفاهيم الاشكالية المطروحة قبل التطرق إلي الجانب التطبيقي والتحليلي للازمة الاقتصادية في الجزائر علي مستوي الكلي و المحلي وانعكاس ذلك علي المؤشرات المالية و الاقتصادية للاقتصاد الوطني من جهة و علي الجماعات المحلية من جهة أخرى مع رصد لاهم الاصلاحات للحد من تأثيرات الازمة .

على ضوء ما سبق وأشرنا إليه سالفًا من خلال هذا البحث توصلنا إلى جملة من النتائج التي تشكل إجابة عن إشكالية الدراسة التي تربط بين الازمة الاقتصادية في الجزائر كمتغير مستقل وتمويل الجماعات المحلية كمتغير تابع والتي تثبت هذه العلاقة صحة الفرضيات التي تم صياغتها والتي نلخصها في النقاط التالية:

1 - على المستوى الوطني:

النفط يُعد الشريان الاقتصادي الأساسي على مستوى العالم، ويكتسب أهمية كبيرة سواء للدول المستوردة أو المنتجة له، إذ يُشكل أساس اقتصاداتها ومحركًا رئيسيًا لعجلات التنمية. هذا ما دفع القوى العالمية إلى بذل جهود كبيرة ووضع استراتيجيات متعددة لضمان استمرارية تدفقه، خاصة بعد أزمة النفط العالمية في السبعينيات. وقد جعل ذلك البعض ينظر إلى النفط كأداة ضغط دولية مؤثرة، حيث يُستخدم في بعض الأحيان كورقة تهديد من خلال التحكم في إمداداته. كما أصبحت سياسات العديد من الدول التنموية مرتبطة بأسعار النفط وتقلباته، نظرًا لدوره المحوري في اقتصاداتها. وتعد الجزائر نموذجًا بارزًا لهذه الدول.

بعد أكثر من ستة عقود من الاستقلال، يظل الاقتصاد الجزائري رهينًا للسعر المرجعي للنفط، معتمدًا بشكل شبه كامل على هذا المورد الوحيد باعتباره الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي أين يمثل حوالي 97% من صادرات البلاد، وتشكل الجباية البترولية نحو 64% من الإيرادات العامة للدولة وبالتالي، يعكس الاقتصاد الجزائري بوضوح سمات الاقتصاد الريعي التقليدي. هذا الاعتماد يجعل الاقتصاد الجزائري شديد التأثر بتقلبات الأسواق النفطية، مما يعزز المخاطر المرتبطة بالتقلبات السلبية في أسعار النفط على المستوى الدولي، مما يعرض الاقتصاد الكلي لمخاطر وتهديدات كبيرة. حيث يؤدي أي انخفاض في أسعار النفط إلى أزمات اقتصادية حادة تهدد استقراره وتعيق تحقيق التنمية المستدامة.

لا يمكن اختصار أزمة الاقتصادية في الجزائري وحصرها فحسب في انخفاض الكبير لأسعار النفط بل تعكس أزمة هيكلية معقدة ومتشابكة الأبعاد، تتجاوز تأثيرات تقلبات السوق العالمية لتشمل مشكلات بنيوية أعمق نتيجة لفشل السياسة الاقتصادية المعتمدة على الربيع النفطي من جهة ومن جهة أخرى هي محصلة لإفرازات منطوق ممارسة السلطة في الدولة وليست فقط أزمة ظرفية سببتها أزمة النفط ولهذا فإن انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 كشفت عن فشل تلك السياسة الاقتصادية و فشل إفرازات النظام الذي لم يستطع أن يترجمه إلى أرض الواقع منذ بداية السنوات الأولى للألفية رغم تعاقب العديد من الحكومات والتي صاحبها طفرة نفطية كبيرة و التي لم تستغل في بناء إقتصاد و طني متعدد يجنبه الوقوع في أزمة اقتصادية بمجرد انخفاض أسعار النفط.

تبعية الاقتصاد الجزائري للربيع النفطي أفرزت بنية مؤسسية غير منتجة، تعتمد على التوزيع الريعي وتفتقر إلى آليات تنموية حقيقية

سلطت الأزمة الاقتصادية الضوء على عطوبية الاقتصاد الجزائري وهشاشته حيث أوضحت ضعف القاعدة الانتاجية وتشوه التركيب الهيكلي وتدني القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي.

تسببت الأزمة الاقتصادية في تقادم العجز في العديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية الكلية، مثل عجز المالية العامة والميزان التجاري، إلى جانب تآكل موجودات صندوق ضبط الإيرادات والخزينة العمومية. يعود ذلك أساسًا إلى الانخفاض الكبير في إيرادات قطاع النفطي، الذي يتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط، وذلك بالتزامن مع الارتفاع المستمر في وتيرة النفقات وحجم الواردات.

2- على المستوى المحلي:

تعتبر الجماعات المحلية في الجزائر همزة وصل حيوية بين السلطة المركزية والمجتمع المحلي، حيث تضطلع بدور أساسي في نقل احتياجات وتطلعات السكان إلى الجهات العليا، وفي الوقت ذاته تنفيذ السياسات

والبرامج التنموية على المستوى المحلي. هذه الجماعات تمثل الإطار الذي يُمكن من خلاله تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وتعزيز مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية. إن قدرة الجماعات المحلية على القيام بمهامها الرئيسية، والمتمثلة في تحقيق التنمية المحلية، تعتمد بشكل كبير على توفر موارد مالية مستدامة. هذه الموارد تعد الأساس لدعم المشاريع التنموية وتلبية احتياجات المجتمع المحلي، مما يعزز من دورها كركيزة أساسية لتحقيق التقدم والاستقرار على المستوى المحلي.

تعد أسعار النفط من العوامل الرئيسية المؤثرة في وضعية تمويل الجماعات المحلية، حيث تلعب دوراً حيوياً في تمويل التنمية المحلية بشكل مباشر من خلال المخططات البلدية والقطاعية غير الممركزة، فضلاً عن مختلف الصناديق المخصصة لذلك، أو بشكل غير مباشر من خلال البرامج التنموية المختلفة. وبالتالي، يتغير حجم هذه الإعانات من سنة إلى أخرى بناءً على تقلبات أسعار النفط، مما يعكس علاقة طردية بين أسعار النفط وحجم التمويل المركزي.

إن الازمة الاقتصادية الناتجة عن تراجع أسعار النفط أثرت بشكل كبير على قدرة الجماعات المحلية على تمويل أنشطتها التنموية وتلبية احتياجات سكانها فقد أدى انخفاض الحاد في إيرادات الريعية إلى تقليص التحويلات المركزية الموجهة للجماعات المحلية مما أبرز تحديات المتعلقة بضعف الموارد والاعتماد الكبير على الدولة المركزية ولهذا فإن الازمة الاقتصادية كشفت عن هشاشة نظام التمويل المحلي بسبب ارتباطه المباشر بالتمويل المركزي المرتبط بالريع النفطي من جهة ومن جهة أخرى لسبب اختلال هيكل التمويل الذاتي خاصة في ما يتعلق بالجباية المحلية.

الطابع الريعي لدولة في الجزائر أنتج سلوكيات كالمركزية المفرطة، ضعف الاهتمام بضرائب، التقسيم الإداري الغير متوازن ساهمت بطريقة مباشرة على إضعاف الإيرادات المحلية الذاتية.

احتكار الدولة للمداخل الجماعات المحلية ذات المردودية العالية، يضعف الموارد المالية الذاتية للجماعات المحلية. هذا الاحتكار يحرم الجماعات من إمكانية استغلال مصادر دخل مستقلة وفعالة، مما يزيد من اعتمادها على التحويلات المالية المركزية، مما يعزز هيمنة الإدارة المركزية على عمليات التخطيط والتنفيذ في الجماعات المحلية. هذا الارتباط يحد من استقلالية الجماعات المحلية في تسيير شؤونها، حيث تصبح مرهونة بالتحويلات المالية من الحكومة المركزية. في المقابل، قد يؤدي هذا الاعتماد إلى تراجع كفاءة الإدارة المحلية، نتيجة غياب الحوافز لتطوير مصادر تمويل ذاتية مثل الجباية المحلية أو استقطاب الاستثمارات.

أظهر مشروع قانون الجماعات المحلية بوضوح ارتباط قدرة هذه الجماعات على تنويع مواردها المالية بالسلطة المركزية، بالإضافة إلى محدودية صلاحياتها مما يعكس غياب إرادة سياسية حقيقية لتعزيز استقلاليتها المالية. ونتيجة لذلك، تبقى إجراءات والإصلاحات المقترحة غير فعالة في معالجة التحديات الاقتصادية.

من خلال هذه النتائج سواء على مستوى الوطني أو المحلي نصل إلى خلاصة عامة وهو أن تحديات ما بعد الأزمة الاقتصادية بالنسبة للجزائر تستدعي بشدة إعادة طرح مشكلة "التبعية والاستقلالية" على المستويين:

- **مستوى الاقتصاد الوطني:** تأسيس اقتصاد وطني مستقل عن التبعية النفطية والذي يتطلب تنفيذ استراتيجية شاملة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على قطاع النفط، الذي يتأثر بشكل كبير بالعوامل الخارجية وتذبذب الأسعار في الأسواق العالمية.

- **مستوى المحلي:** تأسيس نظام مالي محلي مستقل بدأته بعيدة عن تبعية التمويلات المركزية التي تعتمد على الربوع النفطية المرتبطة بالأسواق النفطية وهذا يتطلب وضع استراتيجية شاملة تعزز استقلالية الجماعات المحلية في إدارة مواردها وتنمية قدراتها التمويلية الذاتية.

وعليه نرتقي إلى تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات

بناءً على النتائج السابقة، توصلنا إلى أن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بين 2014 و2019 قد أبرزت الحاجة الملحة لإصلاح النظام الاقتصادي، أولاً لتعزيز استقلاله عن القطاع النفطي، ثم لإصلاح النظام المالي للجماعات المحلية لتعزيز استقلاليتها عن الإدارة المركزية. هذه الإصلاحات تتطلب تنويع مصادر الإيرادات العامة والمحلية، بالإضافة إلى تحسين التنسيق بين الحكومة المركزية والجماعات المحلية. ومن هذا المنطلق، تم اقتراح بعض الحلول التي من شأنها تحسين أداء النظام المالي للجماعات المحلية، إذ أن بناء اقتصاد قوي ومتوازن لا يمكن تحقيقه دون تطوير وتحسين فعالية الجماعات المحلية اقتصادياً. ولهذا ارتأينا إلى تضمين بعض الاقتراحات والتوصيات ضمن رؤية شاملة ومركزة، نعتقد أنها ستساهم في إصلاح وتحقيق النجاح لنظام الجماعات المحلية وماليتها.

(1) اقتراحات في إطارها الشمولي:

- **تخفيف الاعتماد على النفط:** يجب على الجزائر العمل على تقليص اعتمادها على عائدات النفط من خلال تنمية قطاعات أخرى مثل الصناعة، الفلاحة، والتكنولوجيا. دون أن ننسى تشجيع السياحة لما يحتويه بلدنا الجزائر على التنوع البيولوجي وعلى معالم أثرية. يعد التنويع الاقتصادي من الحلول الأساسية لمواجهة صدمات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط.

- تشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية: دعم الاستثمار في الصناعات التحويلية، والصناعة الدائرية والطاقات المتجددة كبداية استراتيجية للنفط. وفي هذا الإطار لا بد من توفير بيئة تشريعية وقانونية محفزة للقطاع الخاص وتقديم تسهيلات مالية لشركات المالية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإخراجها من رؤيتها التقليدية القائمة على الاستيراد والتجارة نحو نمط يعتمد على الإنتاج.

- إصلاح نظام الضريبي وحوكمتة: وذلك عن طريق جعله أكثر عدالة وفعالية، من خلال توسيع الوعاء الضريبي، تبسيط الإجراءات، مكافحة التهرب الضريبي، ووضع أساليب تسيير حديثة لإدارة الضرائب قائمة على التكنولوجيا الحديثة والرقمنة المتطورة.

- إصلاح النظام المصرفي: ينبغي تحسين وتحديث النظام المصرفي الوطني، بما يسمح بتوفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية. وأن تتمتع البنوك بمرونة أكبر في توفير القروض التيسيرية والتمويل للمشروعات المحلية.

- تحسين إدارة الأزمات على المستوى الوطني: من خلال تحسين التنسيق والتواصل بين الوزارات والادارات المركزية واللامركزية وجميع المؤسسات العمومية الاقتصادية والادارية عن طريق وضع منظومة رقمية إحصائية حديثة وشاملة لرصد صيرورة الاقتصاد الوطني.

(2) اقتراحات في إطارها المحلي:

- إصلاح وتحديث قانون الجماعات المحلية: إن إعادة النظر في قانون الجماعات الإقليمية أصبح ضرورة ملحة، حيث يعد إصلاح نظام الجماعات الإقليمية أمراً أساسياً لتعزيز دورها في التنمية المحلية. ويشمل ذلك تفعيل النصوص القانونية والتنظيمية التي تركز الاستقلالية المالية للبلديات والولايات، مع تمكينها من تعبئة مواردها المالية بفعالية. كما يتطلب الأمر توسيع الصلاحيات اللامركزية، بما يسمح للمنتخبين المحليين بالانتقال من مجرد موظفين إداريين إلى فاعلين حقيقيين يتمتعون بحرية المبادرة الاقتصادية والمالية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع أطر قانونية وتشريعية فعالة تشجع على تطوير العمل المحلي وتعزز قدرة الجماعات الإقليمية على تحقيق التنمية المستدامة.

- إصلاح النظام الجبائي المحلي: إن إعادة الاعتبار للضرائب والرسوم المحلية وتوسيع نطاق تطبيقها وتعزيز مبدأ الاستقلالية المالية. عبر إرساء نظام جبائي محلي متكامل، ومراجعة التشريعات الخاصة بتسيير الموارد الجبائية، إضافة إلى تفعيل اللامركزية الجبائية. كما ينبغي إشراك المنتخبين المحليين في تحديد الوعاء الضريبي المحلي وآليات تحصيله، مع العمل على زيادة حصة الجماعات المحلية من الإيرادات الضريبية والرسوم ذات المردودية العالية، بما يضمن تمويلاً أكثر استدامة وفعالية لتنمية المناطق المحلية.

- **تثمين أمالك وممتلكات الجماعات المحلية:** وذلك من خلال جرد دقيق وشامل لجميع الأصول العقارية والمنقولة، مع تحديثه بشكل دوري. كما يجب تعزيز استغلال هذه الممتلكات عبر آليات استثمارية مبتكرة، مثل التأجير طويل الأمد، أو إدراجها ضمن مشاريع تنموية تدر عوائد مالية مستدامة. إضافة إلى ذلك، ينبغي مراجعة الأطر القانونية والتنظيمية لضمان مرونة وشفافية أكبر في تسيير هذه الأصول، مع تعزيز آليات الرقابة والحوكمة لمنع سوء الإدارة. كما يُوصى بإدماج التكنولوجيات الحديثة، مثل الرقمنة، لتطوير إدارة الممتلكات وتعزيز مردوديتها، مما يساهم في دعم الاستقلالية المالية للجماعات المحلية وتحقيق تنمية اقتصادية محلية متوازنة.

- **تحفيز التعاون بين الجماعات المحلية:** من المهم أن تتعاون الجماعات المحلية مع بعضها البعض لخلق أقطاب اقتصادية من جهة، ومع القطاع الخاص لتبادل الخبرات وتحقيق أهداف مشتركة من جهة أخرى هذه التعاونيات قد تؤدي إلى تخفيف الأعباء المالية وتحقيق مشاريع أكبر بمراد أقل.

- **دعم المشاريع التنموية المحلية المستدامة:** يجب على الجماعات المحلية التركيز على تطوير مشاريع تنموية محلية تعتمد على إمكانياتها ومواردها الذاتية، مما يساهم في تقليل الاعتماد على التحويلات المركزية. يمكن تحقيق ذلك من خلال دعم وتنمية قطاعات اقتصادية حيوية مثل الزراعة، السياحة، والصناعات الصغيرة، وفقاً للخصوصيات الاقتصادية لكل منطقة.

- **تعزيز الاستثمار المحلي:** يتم ذلك من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة وتحسين المناخ الاقتصادي لاستقطاب رؤوس الأموال، سواء كانت عامة أو خاصة، وطنية أو أجنبية، وفق إطار قانوني واضح يحدد حقوق وواجبات جميع الأطراف. ويساهم هذا النهج في تحفيز تدفق الاستثمارات وتوجيهها نحو مشاريع تنموية منتجة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويدعم خلق الثروة.

- **عصرنة قواعد ووسائل التسيير المحلي:** يتعين العمل على عصرنة قواعد ووسائل التسيير المحلي من خلال تبني أنظمة إدارية ورقمية متطورة (الإدارة الإلكترونية، التسيير العمومي الحديث) مما تساهم في تحسين كفاءة الخدمات وتعزيز الشفافية في إدارة الشأن العام، بالإضافة إلى اعتماد تقنيات حديثة في تسيير الموارد المحلية. كما ينبغي تعزيز قدرات الموارد البشرية من خلال التكوين المستمر والتأهيل التقني، مما يضمن إدارة أكثر فعالية واستجابة سريعة لتحديات التنمية المحلية.

- **تحسين الحوكمة المحلية وتفعيل آلية الرقابة:** من الضروري تعزيز الشفافية في إدارة الموارد المالية على مستوى الجماعات المحلية. يجب أن تعتمد الجماعات المحلية على أنظمة إلكترونية لرفع مستوى الرقابة وتوفير تقارير مالية واضحة للمواطنين لضمان الاستخدام الأمثل للأموال العامة.

- ترقية مبدأ الديمقراطية التشاركية: إنا نجاح ديمقراطية التشاركية مرتبط بوجود مواطن قوي وفاعل ومتحمس ومن أجل ذلك لابد من تأسيس محيط وبيئة لمجتمع مدني وقطاع خاص أكثر حضورا وفعالية وذلك من خلال إعادة النظر للإطار القانوني والاليات اللازمة التي تحكم هذين القطاعين وتفعيل آليات الحوار والتشاور مع تعزيز التوعية والتكوين لترسيخ ثقافة المشاركة والمسؤولية الجماعية في اتخاذ القرارات.

إن هذه التوصيات التي تم طرحها تركز على ضرورة تحقيق استقلالية مالية وتنوع مصادر الدخل على المستوى الوطني والمحلي في الجزائر، بالإضافة إلي تحسين استراتيجيات التكيف مع الأزمة الاقتصادية. إن تحسين الوضع المالي للجماعات المحلية يتطلب إصلاحات شاملة على كافة المستويات السياسية الاقتصادية المالية والإدارية، مع الاهتمام بتطوير الحوكمة المحلية وتشجيع الشراكات العامة والخاصة لتوفير مصادر مستدامة لدعم المشاريع التنموية المحلية.

صفوة الختام، أظهرت الدراسة أن قضية تمويل الجماعات المحلية في ظل الأزمة الاقتصادية قضية محورية تستدعي إصلاحات جذرية وهيكلية تعزز من استقلالية هذه الجماعات مما يمكنها من تنوع مصادر تمويلها وتمكنها من أداء دورها التنموي بفعالية. ولا يمكن تحقيق ذلك دون إرادة سياسية قوية تكرس هذه الإصلاحات وتدعم التحول نحو لامركزية مالية حقيقية تمنح الجماعات المحلية صلاحيات أوسع في إدارة مواردها وتنمية اقتصادها المحلي. وفي هذا السياق، يبقى التساؤل المطروح: إلى أي مدى يمكن أن تترجم الإرادة السياسية إلى إصلاحات فعلية تحقق الاستقلال المالي للجماعات المحلية، وتضمن تحقيق تحول حقيقي في نموذج تسيير وتمويل الجماعات المحلية وتقلل من هشاشتها أمام التقلبات الاقتصادية؟



قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب والمؤلفات

1. الأفتندي، محمد أحمد، الجذور الفكرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2020.
2. (،) ، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسية الاقتصادية. الجزء الأول، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018.
3. (،) ، النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة والممارسة. ط2، الامين للنشر والتوزيع، اليمن، 2014.
4. الأمامي، صباح قاسم والفياض عباس كاظم جياذ، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان (الأردن)، 2011.
5. الأمامي، صباح قاسم، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015.
6. أيوب، أحمد ثامر عبد الغاني، أسعار البترول وأثارها على الدول الأوبك. العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
7. باشيوة ، لحسن عبد الله، بحوث العمليات وتطبيقاته، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
8. البيراتي، وفاء محمود أحمد. المقابل المالي في العقود الإدارية دراسة مقارنة. المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة(مصر)، 2017.
9. البيلاوي، حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي. دار الشروق، القاهرة، 1968.
10. البحري، حسين مصطفى و نحيلي سعيد عبد الواحد، الإدارة المحلية، الجامعة الافتراضية السورية، سورية، (د.س.ن).
11. البدي، نزار عوني. إدارة الموارد البشرية وتنميتها، دار دجلة، عمان الأردن، 2015.
12. بعلي، محمد الصغير، القانون الإداري: التنظيم الإداري - النشاط الإداري. دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2013.
13. (،) ، الولاية في القانون الإداري الجزائري. دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة.
14. بلعباس، عبد الرزاق سعيد ، ما معنى الأزمة؟، الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

15. بن حمود، سكيّنة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، دار الملكية للطباعة والإعلام، الجزائر، 2006.
16. بن صوشة، محمد، **إشكالية تمويل التنمية المحلية (الواقع والآفاق)**. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
17. بن غضبان، فؤاد، **التخطيط والتنمية من منظور جغرافي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2022.
18. بن نبي، مالك، **مشكلات الحضارة: تأملات**، إشراف ندوة مالك بن نبي، دار الفكر، دمشق، 2002.
19. بهلول، محمد بلقاسم حسن، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر (بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد)**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
20. (،) ، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر (إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني)**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
21. بوجلال، عمر طيب. **إدماج المقاربات التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017.
22. بوحوش، عمار، **تطور النظريات والأنظمة السياسية**. ط 02، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
23. بوضياف، عمار، **الوجيز في القانون الإداري**، ط 03، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
24. (،) ، **شرح قانون البلدية**، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
25. (،) ، **شرح قانون الولاية الجزائري**، قانون 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012، دار جسور للنشر، الجزائر، 2012.
26. بوقليح، نبيل، ومحمد طرشي، **صناديق الثورة السيادية: الواقع والآفاق**. بيروت، 2019.
27. بوكبوس، سعدون، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013.
28. بومدين، طاشمة ومجاد حنان، **"الخيار التتموي ومشكلة بناء مشروع الدولة والمجتمع في الجزائر"**، المحرر العربي فاروق، **النمو والتنمية من المنظورات الكلاسيكية والحديثة (الإشارة إلى حالة الجزائر)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
29. بيار، جنسي، **البترول (أهميته، مخاطره، تحدياته)**. دار تاراس للطباعة والنشر، العراق، 2006.

30. التتير، سمير، **الفقر والفساد في العالم العربي**. دار الساقي، لبنان، 2001.
31. جالبريت، جون كينيث، **تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي والحاضر)**. الترجمة: أحمد فؤاد بليغ، عالم المعرفة، (د. ب. ن)، 2000.
32. الجانبي، حازم حمد موسى، **العلاقات العربية الأمريكية (دراسة في الأبعاد الاستراتيجية)**. دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.
33. جرف، طعيمة، **القانون الإداري: دراسة مقارنة في تنظيم ونشاط الإدارة العامة**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970.
34. جعلاب، كمال، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها (الجزائر، بريطانيا، فرنسا)**. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
35. الجنابي، عدنان، **الخلاص من الدولة الريعية**. دراسات عراقية، بغداد، 2016.
36. الجندي، مصطفى. **الإدارة المحلية واستراتيجياتها**، منشأة معارف الإسكندرية، مصر، 1987.
37. حامد، نور الدين، **أثر إصلاح النظام الضريبي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
38. حسين، حسن مصطفى، **الإدارة المحلية المقارنة**، ط 2، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
39. حلمي، خالد سعد زغول، **الاقتصاد السياسي**، ط 2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
40. الحياي، وليد وحاتم لطفي ونعمة عبد الله، **العولمة الرأسمالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية**. مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015.
41. خروفي، بلال. **الحكومة المحلية وبناء القدرات اللامركزية: الجزائر حالة دراسية**، دار وائل للنشر، عمان، 2024.
42. الخفاجي، محمد جاسم حسين، **روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة (رؤية في الأدوار والاستراتيجيات)**. دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.
43. خيتاوي، محمد، **الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها على العلاقات الدولية**، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010.
44. خيري، الوكيل محمد ابراهيم، **الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي**، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض (المملكة العربية السعودية)، 2014.
45. دبله، عبد العالي، **الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد والمجتمع والسياسة)**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

46. ديب، جهاد زهير . الأثار المترتبة على عقد الامتياز، دراسة نظرية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة ، 2015.
47. رحموني، عبد الرحيم، القضايا العربية المعاصرة: الرهانات والتحديات. مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ، 2019.
48. رزق، عادل، إدارة الأزمات المالية العالمية: منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، مجموعة النيل العربية، القاهرة (مصر)، 2010.
49. رشاد، أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية (مصر)، 2011.
50. الرميحي، محمد ، النفط والعلاقات الدولية (وجهة نظر عربية). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982.
51. روس، مايكل، نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم. ترجمة محمد هيثم نشواتي، مكتبة مؤمن قريش، قطر، 2014.
52. الزايد، عطا الله زايد، العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي (1980-2003). الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
53. الزعبي، خالد سمارة، تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية - دراسة مقارنة. ط 03، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، 1993.
54. زغدوي، على ، الإدارة المركزية في الجمهورية الجزائرية، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
55. زيد، أحمد عصام فتحي، تقييم المشروعات التنموية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، 2020.
56. زيدان، جمال. إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع. دار الأمة، الجزائر العاصمة، 2014.
57. سامح، نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية الزلزال والتوابع، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، 2008.
58. السامراني، علي مزاحم حبيب. الاستثمار في رأس المال الفكري، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، 2019.

59. سعودي، محمد العربي، المؤسسات المحلية في الجزائر (الولاية- البلدية 1516-1962). الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
60. سلامة، محمد سلمان، الإدارة المالية العامة. دار المعزز للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014.
61. سلامة، ممدوح، العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، الدوحة، 2015.
62. السلموني، سعد ابراهيم، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2020.
63. سمودي، هالة ابو بكر، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1973.
64. شريقي، نسرين وعمارة مريم وبوعلي سعيد، القانون الإداري التنظيم الإداري- النشاط الإداري، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2013.
65. الشمري، مايج شيبب والشامي حسين علي. الحوكمة والنمو الاقتصادي، دراسة في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان ، 2019.
66. الشمري، مصطفى ابراهيم سلمان، عسكرة الخليج (الوجود العسكري الأمريكي في الخليج). العربي للنشر، القاهرة، 2013.
67. شولتز، جيم ، الرقابة على الأموال: دليل لمراقبة الموازنات وإيرادات النفط والغاز، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2004.
68. شيللي، توبي، النفط: السياسة، والفقر، والكوكب. ترجمة: دينا الملاح، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.
69. صالح، فؤاد، مبادئ القانون الإداري الجزائري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1983 .
70. الطهراوي، هاني، قانون الإدارة المحلية. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، 2004.
71. عبد الرضاء، نبيل جعفر، اقتصاد النفط، دار أحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، 2012.
72. عبد الفضيل، محمود، النفط والوحدة العربية (تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (د. ت. ن).

73. عبد المطلب، عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية. الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية ، 2001.
74. عبد الوهاب، سمير محمد، "الحكم المحلي والتنمية المحلية"، التنمية الريفية المحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية ومحاربة الفقر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، 2008.
75. العبودي، عثمان سلمان غيلان، الإشكالية الدستورية والقانونية في تنظيم الاختصاصات المالية الاتحادية، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2019.
76. العبيدي، سعيد علي ، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان ، 2011.
77. العرفي، رفعت السيد، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019.
78. عربيات، ياسر أحمد، المفاهيم الإدارية الحديثة. دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
79. العزي، فوزي حيدر صادق، السياسات التطبيقية للحكومات المحلية: دراسة حلة محافظة كربلاء. دار الوارث للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، 2018، ص34.
80. عشي، علاء الدين ، مدخل القانون الإداري. دار الهدى ، عين مليلة ، 2012.
81. عطا ،محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني. مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، بيروت ، 2015.
82. علوش، ريار عبود، لبنان التنمية: أفاق وتحديات، دار الفارابي، بيروت ، 2014.
83. عليوة ،عبد السلام أية بدر، فشل في الأزمة الفنزويلية. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، قطر، 2019.
84. العمارات، فارس محمد والحسبان عماد مفلح والنعمي عز الدين، إدارة الأزمة الامنية في ظل مواقع التواصل الاجتماعي. دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2022.
85. عمراني، سفيان، أثر التغييرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر في الفترة 2000-2015، (دراسة تحليلية وقياسية)، مكتبة الوفاء القانوني، الإسكندرية، مصر، 2018.
86. عمرو، عدنان، مبادئ القانون الإداري: ما هي القانون الإداري، التنظيم الإداري والمرافق العامة، (دراسة مقارنة). ط 02، منشأة المعارف، الإسكندرية ، 2004.
87. غويني، العربي. إصلاح الإدارة المحلية كطريق لتحقيق التنمية المحلية في الوطن العربي مع الجزائر نموذجا. النشر الجديد الجامعي، تلمسان، الجزائر، 2016.

88. غلبين، روبرت، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. المركز الخليجي للأبحاث، دبي، 2003.
89. الفتيه، عبد الله محمد، إدارة الأزمات، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، 2011.
90. فراح، رشيد وفرحي كريمة. الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة للإدارة الحديثة في المرافق العمومية وإنشاء مشاريع البنية التحتية، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان ، 2018.
91. فريك، بشير. منتخبو البلديات مفسدون أم ضحايا. مركز الشروق للإنتاج والنشر الإعلامي، الجزائر.
92. (،)، الولاة في الجزائر في خدمة من؟ مركز الشروق للإنتاج والنشر الإعلامي، الجزائر ، 2014 .
93. قاسم، جعفر محمد أنس، ديمقراطية الإدارة المحلية الليبرالية والاشتراكية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
94. القاضي، حسن محمد، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، 2014.
95. كازنا، تشيف بيتر ، ريع الموارد والنمو الاقتصادي : التنمية الاقتصادية والمؤسسية في البلدان التي يسهم بيع الموارد الطبيعية فيها بجزء كبير من الدخل. ترجمة: على الحارس، مركز الرافدين للحرار، بيروت (لبنان)، 2019.
96. الكركجي، نغم عدنان أحمد ، الأزمات الاقتصادية في الأندلس (من الفتح حتى سقوط غرناطة). دار الكتاب الثقافي، عمان، 2018.
97. ككشول، يمامة محمد حسن، النظام القانوني لإنشاء الوحدات الاتحادية وتنظيمها (دراسة مقارنة)، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة ، 2015.
98. كلير ،مايكل، الحروب على الموارد (الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية)، الترجمة: عدنان حسن، دار الكتاب للنشر والتوزيع، 2002.
99. الكوارني، زياد عبد الرحمن علي، رؤية جيوسراتيجية لمستقبل الصراعات الإقليمية في منطقة تزامم الاستراتيجي، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
100. لوبيز ،فيليب سبيل، الجغرافيات السياسية للبتروول. ترجمة: نجاة الصليبي الطويل، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، 2013.
101. ليمام، حمد حليم. الفساد النسقي والدولة السلطوية: حالة الجزائر منذ الاستقلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2017.

102. ماروك، عبد الكريم، الميسر في شرح قانون البلدية الجزائري، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، عنابة، 2013.
103. المجاني، رضوان محمود ، الوجيز في النظام الاقتصادي الدولي، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الأردن، 2021.
104. محمد، صابر، النفط في الجزائر تطوره ومشاكله، دار المعرفة للطبع والنشر، دمشق ، (د.س.ن).
105. محمود، خالد أحمد علي ، اقتصاد المعرفة وإدارة الأزمات المالية في إطار المؤسسة الاقتصادية. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2019.
106. محيو، أحمد، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، ط 04، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
107. مرسي، فؤاد، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، الكويت، 1990.
108. مصيطفي، بشير، نهاية الربيع (الأزمة والحل). جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
109. معجم اللغة العربية، معجم القانون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ، 1999.
110. منيمة، سارة حسين، جغرافيا الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1996.
111. الموساوي، عبد الوهاب، الليبرالية والأزمات: دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، 2016.
112. الموسوي، وائق على، الاستقرار الاقتصادي: الصناديق السيادية، الربيع، الموازنة العامة للسوق. الجزء الثاني، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان ، 2015.
113. الموسوي، ضياء مجيد، أسس علم الاقتصاد، الجزء الثاني، نقود وبنوك ودورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
114. () ، () ، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989. دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 1990.
115. () ، () ، ثورة أسعار النفط 2004. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
116. نجوم، أسامة، قراءه في أسباب انخفاض أسعار النفط. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015.

117. النداوي ،خضير عباس وحسن ريام علي، الاكتشافات النفطية الجديدة في الأمريكتين وتأثيرها على أسعار النفط العالمية بعد 2005، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
118. نذير، العلواني .الجوانب القانونية المقررة لتمكين البلدية من تشجيع الاستثمار المحلي والمساهمة في ترقية الاقتصاد الوطني، إشراف : هدى نويرة ، دور الجماعات المحلية والأنظمة المساهمة في دعم وترقية الاستثمار بالجزائر. ألفا للوثائق والنشر والتوزيع، قسنطينة ، 2022.
119. نزار ،جعفر حسين، الثورة الإسلامية في إيران وقائع وأحداث. شبكة الفكر، (د، ب، ن)، 1979.
120. الهاشمي ،أحمد حسن.، الحكم المحلي في الجزائر (دراسة تحليلية)، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد ، 2019.
121. هاشمي، الطيب، مدخل إلى التنمية الريفية والمجتمع الريفي: مفاهيم، نظريات وسياسات. دار اليازوري العلمية، عمان ، 2021.
122. الوكيل، محمد إبراهيم خيري، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014.
123. ياسر، صالح. النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق. مؤسسة فريديش إيبيرت مكتب العراق، العراق، 2013.

ب- المجلات:

1. الإدريسي، أحمد ، "اقتصادي الريع وأثاره الاجتماعية والاقتصادية"، مجلة دوائر للعلوم الإنسانية، العدد 04، ديسمبر 2018.
2. أمير، فهمي و زايدى عبد العزيز ، الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 وتداعيتها على التمويل الجماعات المحلية في الجزائر، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 02، 2022.
3. أورابح ،عادل، " الدولة الريفية وهشاشة الأمن الإنساني في السياق العربي" . دفاتر المتوسط، العدد السابع، 2017.
4. أيت بن عمر، إلهام ،" التمويل غير التقليدي كأداة لتغطية عجز الميزانية العمومية ". مجلة المؤسسة، المجلد 10، العدد 01، 2021.
5. ايرادشة، فريد ، الوظيفة الاقتصادية الجديدة للجماعات المحلية في الجزائر في ضوء التشريعات المحلية المعاصرة: جدلية الانتقال من اللامركزية الاقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 2، 2020.

6. بريق ،عمار وبن رغبى حنان، " الموارد المالية للجماعات الإقليمية ودورها في التنمية المحلية في الجزائر"، *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، العدد 7، 2018.
7. بسمة ،عولمي،" تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر". *مجلة اقتصاد شمال إفريقيا*، عدد 4، 2006.
8. بشكيط، سهام وقدي عبد المجيد، " تمويل الجماعات الإقليمية في الجزائر بين واقع الدعم الحكومي وتحدي بيع الموارد الذاتية"، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، المجلد 15، العدد 21، 2019.
9. بشيم، حسين و فوكة سفيان ، "إشكالية الديمقراطية في الدول الريعية حالة الجزائر". *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية*، المجلد 59، العدد 01، 2022.
10. بلخير، حمزة و عاشور يوسف ، " واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"، *مجلة البحوث والدراسات العلمية* ، المجلد 17، العدد 01، 2023.
11. بلعيد، نجوى ، " مدى مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل الجماعات الإقليمية – دراسة تحليلية لإيرادات بلدية تلمسان . *المجلة الجزائرية للمالية العامة*، المجلد 11، العدد 1، 2021.
12. بلقاسمي ،سمية و بولعواد نوال ، " الريع البترولي ديناميكية ومفارقة". *مجلة التنوير*، المجلد 1، 2018.
13. بلقعة، براهيم وصلاح محمد وضيف احمد، "تشخيص ظاهرة المرض الهولندي في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط وآليات مواجهتها". *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، المجلد 14، العدد 03، 2021.
14. بلمقدم، مصطفى وبن رمضان أنيسة، " أثر الموارد الطبيعية للناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية*، العدد 03، 2012.
15. بلوافي ،أحمد مهدي ، مينيسكي هايمن : ماذا يمكن أن يستفيد الاقتصاديون المسلمون من أفكاره؟ *مجلة جامعة الملك عبد العزيز*، مجلد 24، العدد 1، 2011.
16. بن الشيخ ،توفيق و لعفيفي الدراجي، "الجباية المحلية والتنمية المحلية للبلديات في الجزائر". *مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد*، المجلد 02، العدد 02، 2018.
17. بن بادة ،عبد الحليم ، "ظاهرة الفساد الإداري كعائق أما نجاح سياسات التنمية المحلية في الجزائر"، *مجلة الندوة للدراسات القانونية*، العدد 07، 2016.
18. بن براح ،سمير و بن مهدي هادية ، "الآليات الاقتصادية والبيئية لتفعيل دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة". *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، المجلد 08، العدد 01، 2023.

19. بن زعرور ،عمار وبن زعرور شكري، "تدابير السياسات الاقتصادية المتخذة في الجزائر للتكيف مع تراجع أسعار النفط"، *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة*، المجلد12، العدد01، 2019.
20. بن طيبة ،مهديّة وخروبي سفيان، "دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية (دراسة حالة لبلدية العفرون البليدة)". *مجلة ايليزا للبحوث والدراسات*، المجلد01، العدد01، 2016.
21. بن عوالي، خالدية، "الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط (من منظور أزمة 2014)، *مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون*، المجلد 05، العدد 01، 2020.
22. بن عوالي، خالدية، "الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط". *مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون*، المجلد 05، العدد01، 2020.
23. بن عياش، سمير، "أثر الفواعل المحلية على تنفيذ السياسات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة 2012"، *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، العدد2، 2013.
24. بن قدور، أشواق، "تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية". *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* المجلد 05، العدد 01، 2018.
25. بن محمد، هدى، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019" *مجلة كلية السياسية والاقتصادية*، العدد 05، 2020.
26. بن ناصر ،وهيبة ، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية. *مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية*، المجلد03، العدد السادس، 2013.
27. بواعلي، سمير دحمان والبشير عبد الكريم، "نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية -دراسة نظريات تحليلية الدورات الاقتصادية وسياساتها-، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، العدد 16، فيفري 2017.
28. بوالشعور، شريفة، "تشخيص أعراض المرض الهولندي على القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الطفرة النفطية الأخيرة (2001-2014)"، *مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة*، العدد05، 2018.
29. بوخشيم، عبد الناصر عزالدين، "الدولة الريعية: ثقافة اقتسام الثروة بدلا من إنتاجها"، *مجلة البحوث الاقتصادية*، المجلد 24، العدد 01، 2016.
30. بوزنورة، أسماء، "أثار أزمة 1986 الاقتصادية على الموارد البشرية- دراسة ميدانية في ولايات: الجزائر العاصمة، قسنطينة، الميلية". *مجلة دراسات اقتصادية*، العدد03، 2016.
31. بوسعيود، سارة وعقون شراف، "واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته". *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، المجلد 05، العدد01، 2018.

32. بوسكران، فاطمة الزهراء، " تنمية مناطق الظل في الجزائر الرهانات والتحديات " مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 06، العدد 02، 2022.
33. بوفليح، نبيل، "دراسة تقييمية لسلسلة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر الفترة 2000-2010" أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 2، 2012.
34. بومدين، محمد، " دراسة قياسية لتأثير البرامج القطاعية والبلدية للتنمية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)، مجلة دفاتر، المجلد 18، العدد 1، 2022.
35. بيبى، يوسف " الاثار التشابكية للعلاقة بين الريع و الفساد : الحالة الجزائر " . مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 11، 2014.
36. جبار، عبد جبيل وزيد علي حسين، "المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية لانخفاض أسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي". مجلة الآداب، العدد 122، 2017.
37. الجيلاني، بلواضح، " فعالية نظام الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات الاقليمية: دراسة حالة بلدية المسيلة خلال الفترة (2007-2014)" مجلة الحقوق والعلوم الاجتماعية المجلد 10، العدد 3، 2016.
38. الحاج، فضيل ومحمد بن عطلة، "إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 9، 2018.
39. حجان، عمر و عتومة لحسن و عبد العزيز سفيان، "انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على الحركة التجارية العالمية (10 سنوات من الأزمة 2008-2018)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، 2019.
40. حداب، محي الدين و الحبيب ثابتي: " دراسة إحصائية لأثر العلة الهولندية على نمو الاقتصادي في الجزائر لفترة ما بين (1980 - 2013). مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، المجلد 01، العدد 02، 2014.
41. حراق، مصباح، تحصيل الجباية العادية في الجزائر، قراءة في بعض المؤشرات الضريبية لفترة (2010-2018). مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 01، 2020.
42. حساني، رقية و حملوي سكيبة، "دور الأزمات الاقتصادية المعاصرة في تعزيز مسيرة التكتلات الاقتصادية"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 9، ديسمبر 2015.
43. حسين، سهام و يعقوب محمد، "الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية"، مجلة مالك بني نبوي للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد 1، 2020.

44. حفصي، بونبعو ياسين و عبد السلام هلال، "تأثير تغير سعر النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر على المدى القصير والطويل دراسة قياسية باستخدام منهج تحليل السلاسل الزمنية"، *المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير*، المجلد 15، العدد 02، 2021.
45. حكيمي، توفيق " إشكالية العلاقة بين الثراء والاستعداد، قراءة في الأعراض السياسية للجنة الموارد على ضوء معطيات الواقع العربي والإفريقي"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، العدد 09، 2016.
46. حكيمي، توفيق وحشاني فاطمة الزهراء، " استعصاء الديمقراطية ووفرة الموارد الطبيعية، دراسة في الأعراض السياسية "لجنة الموارد. *مجلة المفكر*، العدد 15، 2017.
47. خضر، محمد هاجر و جاسم محمد تغم ، "دور النفط في اقتصاد إيران (1979 - 1989)". *مجلة العلوم الإنسانية*، المجلد 13، العدد 2، جوان 2022.
48. خميسي، بن رجم محمد ، "الفساد المالي والإداري في الجزائر أسبابه وأثاره واستراتيجيات مكافحته". *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، المجلد 13، العدد 40، 2016.
49. خميسي، خليل، "الأزمات الاقتصادية والمالية وأثارها على مسارات التنمية". *مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، عدد 05، ديسمبر 2016.
50. داودي، أحمد، "التمويل المحلي للتنمية المحلية: تجارب تنموية (الهند، مصر، الجزائر)، *مجلة العلوم الإجتماعية*، العدد 07، 2018.
51. دبوشة، فريد ، اللجان البلدية كآلية لمساهمة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية*، العدد 04، 2017.
52. دخان، نور الدين ومرزاق أمينة " الربيع السندي الاقتصادي للدولة في المجال السياسي العربي". *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، المجلد 05، العدد 01، 2018.
53. دعاس، أحمد، الجماعات المحلية والتمويل المحلي لتحقيق التنمية المستدامة تجارب دولية (الهند، مصر، الجزائر). *مجلة مدارات سياسية*، المجلد 1، العدد 1، 2017.
54. دلاج، محمد لخضر و نجاح عصام، فعالية الرقابة المالية على الجماعات المحلية في التشريع الجزائري، *مجلة العلوم الإنسانية*، المجلد 07، العدد 02، 2020.
55. رملي، محمد و وسعي رايح ، " الأزمات الاقتصادية العالمية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008، نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة*، المجلد 03، العدد 01، 2019.
56. زركي، نفيسة ، "رهان التنمية في الجزائر... نحو تبني نموذج تنموي جديد"، *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، المجلد 06، العدد 01، 2021.

57. زريق ، حليلة وهوادف عبد الله، " الدولة الريعية والتخصص السلطوي للريع النفطي: دراسة في دور النخب الحاكمة عربيا". مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 01، 2023.
58. الزيتوني، الطاهر ، "العلاقة بين السعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط وانعكاساتها على أسواق النفط العالمية". مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 45، العدد 176، منظمة أوبك، الكويت.
59. ساحلي، مبروك ، "تداعيات انهيار أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر 2015-2019"، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 118، أنقرة، تركيا، 2020.
60. سعودى، عبد الصمد ، "موقع الإدارة المحلية من التنمية المحلية". مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 4، العدد 2، 2019.
61. سعودى، محمد، " المرض الهولندي وإشكالية الصدمات الخارجية المواتية بالجزائر". مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 11، 2014.
62. سعيود زهرة ، " الإطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية في الجزائر"، مجلة بحوث، المجلد 11، العدد 1، 2017.
63. سقني ، عبلة وهيشور محمد لمين، ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري: دراسة في الأسباب والليات المكافحة. مجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 07، العدد 01، 2018.
64. شايب، بشير "الإدارة المحلية والحكم المحلي والفروق بينهما"، مجلة الإفريقية للعلوم السياسية. المجلد 4، العدد 01، 2015.
65. شردار، حمزة ، "برنامج التمويل غير التقليدي في الجزائر: تحليل الدوافع وتقييم النتائج". مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 10، العدد 01، 2023.
66. شريط، عابد، "معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي". بحوث اقتصادية عربية، العدد 48-49، 2009-2010.
67. الشمري مايع شبيب ، " تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق". مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد 15.
68. شهار ، عاصم وليد و عكل عرب وليد ، "أثر التمويل المحلي والمشاركة الشعبية على التنمية المحلية: دراسة مقارنة بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 6، العدد 2، 2022.
69. شويح بن عثمان، "التنظيم الإداري ورهانات التنمية المحلية بين النظري والتطبيق". مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 05، العدد 02، 2019.
70. شيبوتي، راضية ، "الدور الاقتصادي الجديد للجماعات المحلية في ظل أزمة التمويل"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 52، 2017.

71. صافر ،محمد، "الحكامة المحلية كمقاربة لترشيد القرار وتثمين موارد الجماعات المحلية"، مجلة القانون المجتمع والسلطة، المجلد 8، العدد 1، 2019.
72. صالحى ،ليلى و ملاح عدة، "تحديات الاستدامة المالية للجزائر في ظل تأثير انخفاض أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية". مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 03، 2018.
73. صديقي ،رفيق، "أزمة الدولة الريعية في الجزائر سنة 2014، من الإنفاق الموسع إلى سياسة ترشيد الانفاق العمومي"، دفاثر السياسة والقانون، المجلد 14، العدد 01، 2022.
74. ضيف ،أحمد و بوعبدلي ياسين: " نحو نموذج تنموي قائم على التنويع الاقتصادي بالجزائر للتخلص من التبعية النفطية"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 5، 2018.
75. طالب ،حسين حافظ ، " دولة الربيع النفطي وبناء الديمقراطية العراقية نموذجاً". مجلة دراسات دولية". العدد 63، 2015.
76. طالبي ،محمد ومسعودي عبد القادر، "واقع الجباية المحلية في الجزائر وسبل تفعيلها"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 8، العدد 2، 2019.
77. عامر ،محمد وعزازي عماد، " أثر المرض الهولندي في النمو الاقتصادي بالجزائر: دراسة قياسية باستخدام منهجية ARDL، مجلة أفاق علمية، المجلد 14، العدد 02، 2022.
78. عبد الجبار، أحمد عبد الله وكاظم علي مهدي، " أثر الدولة الريعية على الخيار الديمقراطي في العراق بعد عام 2003". مجلة العلوم السياسية، العدد 50، 2015.
79. عبد الرحيم ،نادية و ساخي أحمد " آليات تمويل الجماعات المحلية: أسباب العجز والحلول مع دراسة حالة بلدية أولاد بوجمعة بولاية عين تموشنت، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، 2021.
80. عبد القادر، محتاري، " أثر النظام القانوني للجماعات المحلية على اللامركزية في الجزائر". مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 01، 2016.
81. عبد اللاوي ،عبد السلام، وبوبكر أمال، " نمط الدولة الريعية في شراء السلم الاجتماعي وأثره على الأمن الاقتصادي الجزائري. مجلة السياسة العالمية، المجلد 6، العدد 02، 2022.
82. عبد اللاوي، عقبة ، و مخزومي لطفي و جرادي عصام ، "السياسات المالية والنقدية زمن الأزمات المالية والاقتصادية : دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية والاقتصادية للفترة 1929-2008"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 3، العدد 5، 2016.
83. عبد جبيل، جبار و حسين علي زيد ، "المتغيرات الجبر سياسية والاقتصادية لانخفاض أسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي". مجلة الآداب، العدد 122، 2018.

84. عبيرات، لخضر، "اهمية الجباية المحلية في تعزيز الاستقلالية المالية لتسيير ميزانية الجماعات المحلية (البلدية)"، مجلة دراسات، المجلد 09، العدد 02، جوان 2018.
85. عثمان، أحمد عثمان، "الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة". مجلة روح القوانين، العدد 94، أبريل 2021.
86. عرقاب، اسمهان و لبيد عماد ، "نظام تمويل الجماعات المحلية في الجزائر بين متطلبات الاستقلالية وتأثير الاعانات المركزية"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 1، 2022.
87. علوثي، عمار ، التنمية المحلية الأهداف والسياسات: مقارنة نظرية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد 1، 2019.
88. العمرابي حنان، "الاقتصاد الجزائري: الأزمة والمخرج". مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، 2018.
89. عودة، مراد رايق رشيد ، الأزمة المالية مفهومها وأسبابها من منظور اقتصادي إسلامي، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، المجلد 17، العدد 50، 2013.
90. غازي، أحمد، "التقسيم الإداري كمدخل لتمكين الحكومة في الجزائر". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 12، 2018.
91. الفتلاوي، كامل علاوي والجبوري محمد حسين: " إشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريفية"، مجلة الإدارة واقتصاد، المجلد 05، العدد 05، 2013.
92. فريحات، إسماعيل، "النظام القانوني للجماعات الإقليمية في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 12، 2016.
93. (،) ، "نظام الولاية في القانون الإداري الجزائري" ، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 2، العدد 2، 2019.
94. (،) وبوهنتالة ياسين، قواعد تحديد رئيس المجلس الشعبي البلدي في التشريع الجزائري
95. فؤاد، بلال، دراسة نقدية لمشروع قانون الجماعات المحلية. المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 11، العدد 02، 2020.
96. الفياض، مقدم عبد الحسن ومسيح بكة الزيادي شيماء، " سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إنحاء تحديات الأزمة النفطية العالمية الأولى ودور النفط العربي الخليجي فيما 1973-1974" ، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، الجزء 1، العدد 53.

97. فيطس، مصطفى وراحي بوعبد الله "الاستقلالية المالية للجماعات المحلية بين الواقع والتشريع دراسة مقارنة للفترة 2010-2022 لدول المغرب العربي (الجزائر-تونس-المغرب) نموذجا. مجلة دراسات جبائيه، المجلد 11، العدد2، 2022.
98. قحايرية، أمال ، "أسبابا نشأة المديونية الخارجية للدول النامية. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 2، العدد 3، 2005.
99. قحايرية، سيف الدين ، "البطالة في الجزائر أي مستقبل في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة". مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد00، 2018.
100. قدي، عبد الجليل وباية عبد القادر " نظام تمويل الجماعات المحلية في الجزائر بين محدودية الموارد الذاتية وتأثير الإعانات المركزية. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 1، 2011.
101. قريني، نور الدين ، "تحديات تمويل الجماعات المحلية في ظل تراجع عائدات البترول ومتطلبات اصلاح المالية المحلية :حالة الجزائر خلال الفترة 2007-2016".مجلة دراسات جبائيه، المجلد 5، العدد1، 2016.
102. قط، سليم و بولويز عبد الوافي، " الاقتصاد الجزائري بين واقع الريع واستراتيجية التنوع". مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية. العدد04، 2018.
103. قطاف، عبد القادر و هيشر أحمد و التجاني طلحة أحمد ، " انعكاسات أسعار النفط على التوازنات الداخلية- دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (2015-2016). مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد10، العدد02، 2019.
104. قلال، إيمان و زرقون عبد الجليل ، "دراسة تطبيقية حول تداعيات الصدمة النفطية على التسيير المحلي بلديات ولايات معسكر للفترة 2015-2017 نموذجا". مجلة الإدارة العامة والقانون والتنمية، المجلد03، العدد01، 2022.
105. كريستن، إبراهيم زادة، " المرض الهولندي: ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة"، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003.
106. كريمة، جبباري، "أثر الصدمة النفطية لسنة 2014 على مسار التنمية في الجزائر". المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد09، 2019.
107. الكواز، سعد محمود ومدرس عبد الرزاق عزيز حسين، " الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص"، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 7، العدد 2، 2018.

108. كورتل، فريد و رزيق كمال ، "الأزمة المالية: مفهوما، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، المجلد 1، العدد 20، 2009.
109. لبعل، فطيمة، و حامد نورالدين ، "استراتيجيات إدارة الريع النفطي للخروج بالاقتصاديات العربية من التبعية الريفية". مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 01، 2015.
110. لدغش نسيم ، "اختصاصات وسلطات الوالي من خلال قانون الولاية 22-07". مجلة التراث، المجلد 5، العدد 3 ، 2015.
111. لعرابي، فاطمة وقويدر عياش، "مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل استمرار الأزمة البترولية 2014". مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 04، 2019.
112. لعرابي، فاطمة، عياشي قويدر، "مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل استمرار الأزمة البترولية 2014". مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، المجلد 06، العدد 06، 2019.
113. لمطوش، لطيفة ، و بوادو فاطيمة ، "أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال فترة (1965 - 2016)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال. مجلد 02، عدد، ص 07، 2018.
114. ليمام، محمد حليم ، الفساد النسقي ومشكلة التنسيق بين هيئات مكافحة الفساد في الجزائر. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 09، العدد 02، 2022.
115. ماجن، محمد محفوظ، " الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبيل العلاج"، مجلة المعيار، عدد خاص، 2017.
116. مجادي، رضوان ، سياسات الاستثمار المحلي على ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12.
117. مجامعية زهرة ، عوائق تفعيل الجباية المحلية كأداة لتمويل المالية المحلية وسبل إصلاحها، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد 02، 2021.
118. محمد، جيهان ، "لأثر التقلبات في أسعار النفط على قطاع التمنيح في مصر". مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 22، العدد 82، جانفي 2020.
119. محمد، براهيم، " مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر". مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، " العدد 11، 2017.
120. محمود، هند عبد الفتاح والدرس محمد زكريا وسعد الدين شريف صبر، "إدارة التمويل المحلي في مصر". مجلة جمعية المهندسين المصرية، المجلد 59، العدد 2، 2020.

121. مختاري، فتيحة ومختاري عبد الوهاب، أثر تغير سعر صرف الدولار الأمريكي على الميزان التجاري. دراسة قياسية للفترة (1990-2016). *مجلة المالية وحوكمة الشركات*، المجلد 2، العدد2، 2016.
122. مغراوي، هاجر، " نظام البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كشكل من أشكال الشراكة بين قطاع عام- خاص". *مجلة المدير*، العدد03، 2016.
123. مقدي، أحمد، "مدى مساهمة الجماعات المحلية في زيادة حصيلة الجباية المحلية- دراسة حالة بلدية برج الكيفان-، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، المجلد 17، العدد 25، 2021.
124. منصور، منال، "لعنة الموارد الطبيعية وسبيل تجنبها"، *مجلد دراسات*، العدد 03، 2015.
125. المهنا، ابراهيم المهنا، التطورات الحالية والمستقبلية في أسواق البترول العالمية أوابك. الملتقى الرابع والعشرون لأساسيات صناعة النفط والغاز استعراض التطورات العربية والدولية في صناعة البترول، بيروت، العدد4، أبريل 2017.
126. مولاي، بوعلام، "أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي العربي (1986 - 2008)". *مجلة المعارف*، المجلد 05، العدد 08، جوان 2018.
127. ناصر، لباد، "دور الأمين العام للبلدية، مقارنة من منظور التسيير العمومي"، *مجلة إدارة*، العدد 1، 2019.
128. نجيب، أحمد محمد، "اللامركزية بين الحكم المحلي والإدارة المحلية". *مجلة البحوث القانونية*، المجلد5، العدد1، 2017.
129. نوى، نبيلة وبوجلال أنفال، "اللامركزية المالية مدخل لزيادة التمويل المحلي وتعزيز التنمية الحلية"، *مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية*. المجلد 2، العدد 2، 2020.
130. هني، عامر و عادل زيتوني، انهيار أسعار النفط وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر (2014-2017). *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، المجلد الثاني، العدد08، 2017.
131. وكراك، صونية وبيدي عيساوي صورية، " واقع القطاع الاقتصادي في الجزائر في ظل البرنامج التنموية. *مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية العميقة*، المجلد 2، العدد، 4، 2019.
132. ولهة، وردة وبودغدغ أحمد، "انعكاسات الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري". *مجلة الباحث الاقتصادي* المجلد 10، العدد2، 2022.
133. ياسين، جلول بن الحاج، "أهمية تفعيل الإيرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية- حالة الجزائر - *مجلة البديل الاقتصادي*، العدد 08، 2017.
- د - الملتقيات:

1. أمير، فهمي ورحموني سارة " الديمقراطية التشاركية ضمن مشروع أوت 2018 المتضمن المشروع التمهيدي لقانون الجماعات الإقليمية في الجزائر"، بحوث وأوراق عمل ملتقى الدولي حول المقاربة التشاركية في التعديل الدستوري 2020 بين الموجود والمنشود، المنعقد بجامعة عباس لغرور خنشلة من تنظيم كلية الحقوق والعلوم السياسية يوم 26 سبتمبر 2022.
2. بن اسماعين، حياة و السبتي، وسيلة ، "التمويل المحلي للتنمية المحلية"، أعمال الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، المنعقد بجامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير.
3. بوغزالة، محمد الناصر، "الجماعات المحلية في الدساتير. أعمال الملتقى الدولي الثالث حول الجماعات المحلية في الدول المغربية في ظل التشريعات الجديدة والمنتظرة، المنعقد بجامعة الشهيد حمة لخضر -الوادي- يومي 1 و 2 ديسمبر 2015، في قسم العلوم القانونية والسياسية.
4. حيايد، سمير، الحكامة الجيدة والتنمية المحلية، يوم دراسي حول ،رهانات التنمية المحلية في أفق الجهوية الموسعة، المنعقد بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية من تنظيم الجماعة القروية تيموليلت بتعاون مع مجموعة البحث والدراسات يوم 08 ماي 2010.
5. خروفي، بلال، "الفساد في المجالس المنتخبة كعقبة في وجه التنمية المحلية في الجزائر"، بحوث وأوراق عمل الملتقى الوطني حول أثر التهرب الضريبي على التنمية المحلية بالجزائر، المنعقد بالمركز الجامعي الحاج موسى، تمنغست، يومي 29 و 30 جانفي 2013.
6. سراي، حمزة، الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على واقع التنمية في الدول العربية - المعوقات والتحديات- ، ملتقى الدولي حول صناعة المستقبل في السياسات العربية نحو تفعيل لدور الدراسات المستقبلية المنعقد في جامعة 08 ماي 1945 - قالمة- كلية الحقوق والعلوم السياسية يومي 08-09 ديسمبر 2018.
7. سلامة ممدوح ، "العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام"، أوراق عمل لندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة .المنعقد بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، الدوحة، قطر، يوم 7 نوفمبر 2015.
8. طاشمة، بومدين، "الحكم الراشد ومشكلات بناء القدرات المحلية في الجزائر"، مداخلة بالملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: الواقع والتحديات، المنعقد بجامعة الشلف يومي 16-17 ديسمبر 2008.

9. الطعمانة، محمود محمد، "نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)". أعمال ملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، المنعقد في جامعة الدول العربية يومي 18-20 أوت في صلالة- سلطنة عمان
10. عباسي، طلال و يخلف لعربي و عيساني الربيع، "النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي، بحوث وأوراق عمل الملتقى الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، المنعقد في جامعة الجلفة، يوم 14 نوفمبر 2019.
11. فريحة، هشام، "التنمية المحلية من أجل نظام ديمقراطي". بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي الدولة الإقليمية اللامركزية والحكم المحلي، تجربة الدول المغاربية، المنعقد بجامعة 8 ماي 1945 قالمه من تنظيم كلية الحقوق والعلوم السياسية يومي 27 و 28 أفريل 2015.
12. ملياني، صليحة وفتيحة بوسان "المستوى الثقافي للمنتخب البلدي وأثره على التنمية المحلية"، بحوث وأوراق عمل الملتقى الوطني حول التسيير المحلي بين اشكالية التمويل وترشيد القرارات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قالمه 8-9 نوفمبر 2016.
13. ناجي، عبد النور، "أهمية الشراكة في تفعيل دور الفاعلين في التنمية المحلية الجزائرية، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي، "الدولة الإقليمية: اللامركزية والحكم المحلي، تجربة الدول المغاربية، المنعقد بجامعة 08 ماي 1945 قالمه، من تنظيم كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي 27 و 28 أفريل 2015.
14. يحيى، نور الهدى و حفاظ زحل، "دور الحكومة في ترتيب نفقات الجماعات المحلية كمدخل للحفاظ على المال العام" بحوث وأوراق عمل الملتقى الوطني حول التسيير المحلي بين الاشكاليات التمويل وترشيد القرارات التنموية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قالمه 08-09 نوفمبر 2016.
- هـ- الاطروحات
1. إدريس، أميرة، "تقلبات اسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)". (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015، 2016.
2. أورابح، عادل، "الدولة الريعية وإشكالية الأمن- دراسة حالة الجزائر-". (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية دولية)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017-2018.

3. بايزيد، علي، " إشكالية التنمية المحلية وسبل معالجتها في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1999-2015) - دراسة حالة مخطط تنموي - (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد خدمات)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2020-2021.
4. بردية، سعاد ، "إستراتيجية الدول النامية المصدرة للبترول في مواجهة تقلبات الأسعار في السوق وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 2000-2007". (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تقنيات كمية مطبقة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2018- 2019.
5. برنو نور، الهدى ، دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية ولاية البويرة نموذج 2012-2017. (أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص ادارة الجماعات المحلية)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.
6. بكيس، نور الدين ، "الحركات الاحتجاجية في الجزائر بين كثافة الاحتجاجية و محدودية التطور : قراءة سوسيولوجية للحركات الاحتجاجية لسنة 2011". (أطروحة الدكتوراه في علم الاجتماع) كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر 2 2013 - 2014.
7. بلحية، يمينة ، "الأزمات المالية والاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة". (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص استراتيجيات التنمية والسياسات الاقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد اسطبولي معسكر، 2019/2020.
8. بلغالم، بلال "تطور النظام القانوني للجماعات الإقليمية في الجزائر - نظام البلدية -". (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية تخصص الدولة والمؤسسات العمومية)، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 01، 2017-2018.
9. بن زعبي، حنان ، "دور الحكم الراشد في مكافحة فساد الجماعات الإقليمية في الجزائر"، (أطروحة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص إدارة محلية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2019 / 2020.
10. بن لعبيدي، مفيدة، " الحكم الموسع آلية التنمية المستدامة في الجزائر - ترشيد الإدارة المحلية مدخلا"، (أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2015 - 2016.

11. بن مهدي، هادية، "دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر"، (أطروحة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص إدارة محلية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجاج لخضر باتنة، 2020-2021.
12. بهلول، سمية، "دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر". (أطروحة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص إدارة محلية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حاج لخضر باتنة، 2017/2018.
13. بوخروفة، عبد السلام، "فعالية السياسة المالية في التقليل من آثار الصدمات النفطية على التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري". (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات مالية)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2019.
14. بورحلة، مسعود، "الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والأفاق المستقبلية: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973-2015". (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية)، قسم العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016-2017.
15. بورحلة، ميلود، "الصناعة النفطية وأسواق النفط قنوات التأثير والأفاق المستقبلية دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973-2015" (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية). قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقاسم تلمسان، 2016-2017.
16. بوزاهر، سيف الدين، "أثر عوائد المحروقات على النمو الاقتصادي والحوكمة دراسة تحليلية وقياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995-2017)". (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك مالية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان - 2017-2018.
17. البوعلي، يحي حمود حسن، "سوق النفط العالمية وانعكاساتها على السياسة النفطية العراقية"، (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص فلسفة العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، 2010.
18. بونقاب، عادل، دور الإدارة الاستراتيجية في تفعيل عملية التنمية المحلية المستدامة: دراسة تقييمية لبرنامج تنمية الهضاب العليا. (أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، تخصص المنظمات)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2017-2018.

19. بيسار ، عبد الحكيم، أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية- دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم الاقتصاد)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019.
20. جعفر، صليحة، "الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية - أزمة 2008 نموذجاً"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخصص اقتصاد دولي) قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019/2020.
21. جعيجع، نبيل ، التخطيط الاستراتيجي لتنمية الموارد البشرية المحلية، دراسة ميدانية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، (أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص علوم تجارية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015، 2016.
22. الجويد، جميل أحمد، "دور القيادة في التنمية المحلية وأثرها في تفعيل نظام الإدارة المحلية في الجمهورية اليمنية". (أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص التنظيمات السياسية والإدارية)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2010/2011.
23. حجاب ،إكرام " ترقية الصادرات خارج المحروقات آلية للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع: دراسة حالة الجزائر. (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي ومالي) ، قسم العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله تيبازة 2020 - 2022.
24. حملوي ،سكينة، "انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية_ دراسة حالة الاتحاد الأوروبي" ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2017.
25. خليفي، وردة ، " آليات تسيير الجماعات الإقليمية في الجزائر " . (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص إدارة محلية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة، 2019 - 2020.
26. خليل، أسماء ، "دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة ولاية قالمة". (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة)، كلية العلوم القانونية، جامعة 8 ماي 1945، 2015/2016.
27. خنفري ،خيضر ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق .(أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3، 2010 - 2011.

28. درياس، نادية ، "التنسيق في الإدارة المحلية وأثره على التنمية". (أطروحة الدكتوراه في العلوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2021/2020.
29. دريس نوري ، "الممارسة الريعية الزبونية السياسية وإشكالية تشكل المجتمع المدني في الجزائر المعاصر": مقارنة سوسولوجية للعلاقة الدولة المجتمع". (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاجتماع، تخصص إدارة الموارد البشرية)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف، 2015-2016.
30. دواجي، نضيرة، إشكالية عجز ميزانية البلدية، (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2017-2018.
31. زايدي ،عبد العزيز، "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على أداء النظام السياسي الجزائري 2008-2014"، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري)، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2015/214.
32. زمال ،وهيبة: " أثر تقلبات الإيرادات النفطية على اقتصاد الكلي، دراسة حالة الجزائر". (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقاسم جامعة تلمسان، 2017 - 2018.
33. سبتي، وسيلة ، "تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي: مساهمة صندوق الزكاة والوقف"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخص نقود وتمويل)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013.
34. سلطاني ،محمد رضا ، "الاقتصاد الريعي والتحول الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر من 1998-2015". (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2020-2022.
35. سنقوقة، راضية، "ترشيد الإدارة المحلية الجزائرية وفقا للمعايير الدولية للحكامة"، (أطروحة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص الحكامة وبناء دولة المؤسسات) كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة، 2019-2020.
36. سهام، مسفوني ، "التكامل بين السياستين المالية والنقدية في تحسين النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط - دراسة مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية للفترة (1990-2018)". (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2020-2021.

37. شباب، سيهام، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة 1980-2016. الأطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2018-2019.
38. شبور، سليم، "اقتصاديات الدول النفطية وخيار التنوع الاقتصادي كأداة للتخلص من تبعية المحروقات: دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990-2018". (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي للتنمية)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2020-2021.
39. طيبي، سعاد، "المالية المحلية ودورها في عملية التنمية"، (أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية تخصص القانون العام)، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009.
40. عبد الحفيظي، ابراهيم، "إشكالية الأزمات المالية الاقتصادية في الأنظمة الرأسمالية المتقدمة" - حالة انعكاس أزمة المالية العالمية لعام 2008 على اقتصاديات البلدان العربية. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2015/2016.
41. عقبي، أمال، "الخدمات الإلكترونية وترقية الإدارة المحلية". (أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية تخص إدارة محلية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2020/2021.
42. عماري، فاطمة الزهرة، " اثر السياسة المالية على التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات : دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات خلال الفترة (2001-2018)". (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019-2020.
43. العمري، علي، الاقتصاد الجزائري في ظل التغيرات الحديثة للأسواق النفطية المالية دراسة تطبيقية (1990-2014)، (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2016-2017.
44. غجاتي، إلهام، " أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات المالية لقطاع التأمين الإجمالي في الجزائر لدراسة حالة الصندوق الولائي القاعد -CNR- "، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020-2021.

45. قديد، ياقوت، " واقع الاستقلالية المالية للجماعات المحلية (دراسة مقارنة)، (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017-2018.
46. كشيتي، حسين، " دراسة اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر". (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019.
47. لبعل، فطيمة، " انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية" (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي) قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 2016، 2017.
48. لعمرى، محمد، " انعكاسات تدخل السلطة المركزية على اختصاصات الجماعات المحلية"، (أطروحة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص قانون العام"، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2020-2021.
49. لغواطي، ياسمين، " الاستقلالية المالية المحلية كآلية لتنمية الجماعات المحلية في الجزائر"- دراسة ميدانية لبلدية قرواو والصومعة بولاية البليدة، 2015-2019. (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2019-2020.
50. ليام، محمد حليم، "الفساد النسقي والدولة الاستبدادية حالة الجزائر (1992-2012)". (أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيم السياسي والإداري)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2016-2017.
51. مانع، سهام، "أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري". (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مصرفية)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2018-2019.
52. مباني، عبد المالك، الجزائر في ظل تحولات الاقتصاد العالمي بالمحروقات، دراسة تحليلية، (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 3، 2013-2014.

53. محمدي، صبيحة، تسيير الموارد المالية المحلية في الجزائر: واقع وأفاق، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.
54. مزياني، لطفي، " دور المحروقات في العلاقات الأوروبية "، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية)، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2020-2021.
55. معمر، محمد رضا " التنمية الاقتصادية والموارد الطبيعية: دراسة تحليلية لنموذج التنمية في الجزائر ". (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي) قسم العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى إسمبولي معسكر، 2018-2019.
56. موري، نسيم، " اثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية ". (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، قسم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.
57. ولد، بومعزة صونيا، " تداعيات المنظور الاقتصادي الجديد عن الشراكة الجزائرية- الأوروبية 2005-2017 ". (أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع اقتصاد سياسي دولي)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2020-2021.

و- محاضرات:

1. فاضل، أمال، "محاضرات في إدارة التنمية المحلية"، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019-2020.
2. فيراري، محمد، " هيكلية الجباية المحلية ومردودها " برنامج التكوين المقدم من طرف الإدارة المحلية لفائدة لأمناء العامون للبلدية، ورشة المالية المجلة، دورة سبتمبر 2014.
3. فرقة البحث بسبل تثمان وتنوع مصادر تمويل الجماعات الإقليمية وترشيد استخدامها لدعم دورها في التنمية المحلية، دليل لأهم مصطلحات التمويل والتنمية المحلية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2010-2020،

ز- الوثائق الرسمية:

- القوانين والأوامر والمراسيم

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11-12 يعدل ويتم القانون رقم 84-09 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد. (الجريدة الرسمية رقم 78، الصادرة في 18 ديسمبر 2019).

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 14-08 المؤرخ في 9 أوت 2014 المعلق بالحالة المدنية، (الجريدة الرسمية العدد 49، 20 أوت 2014).
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 19-12 المتضمن تعديل ويتم القانون رقم 84-09 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، (الجريدة الرسمية العدد 88 الصادرة في 18 ديسمبر 2019).
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 84-06 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، (الجريدة الرسمية رقم 21، الصادرة 7 فيفري 1984).
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون رقم 16-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2017 (الجريدة الرسمية. العدد 77، المؤرخة في 29 ديسمبر 2016).
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قانون رقم 17-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، (الجريدة الرسمية العدد 76 المؤرخة 28 ديسمبر 2017).
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 17-10 يتم الأمر رقم 03-11 (الرسمية، العدد 57، صادرة في 12 أكتوبر 2017).
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، قانون رقم 2000-02 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، (الجريدة الرسمية، العدد 37، 28 جوان 2000).
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 91-25 المتضمن قانون المالية لسنة 1992 1991، (الجريدة الرسمية، العدد 65، 18 ديسمبر 1991).
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 21-16، يتضمن قانون المالية لسنة 2022، (الجريدة الرسمية العدد 100، 30 ديسمبر 2021).
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 19-14 يتضمن قانون المالية لسنة 2020، (الجريدة الرسمية، العدد 81، 30 ديسمبر 2019).
12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06-24 المتضمن المالية لسنة 2007، (الجريدة الرسمية، العدد 85، 27 ديسمبر 2006).
13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-30، المتضمن قانون الأملاك الوطنية، (الجريدة الرسمية العدد 52، 2 ديسمبر 1990).
14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 20-16 المتضمن قانون المالية لسنة 2021، (الجريدة الرسمية، العدد 83، 31 ديسمبر 2020).
15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-36 يتضمن قانون المالية لسنة 1991، (جريدة رسمية العدد 57، 31 ديسمبر 1990) ص 1927.

16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2019، (الجريدة الرسمية العدد 81، 30 ديسمبر سنة 2019).
17. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2003، (الجريدة الرسمية العدد 86، 25 ديسمبر 2002).
18. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-08 المتعلق بالبلدية، (الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 11 أبريل 1990).
19. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-09 المتعلق بالولاية، (الجريدة الرسمية العدد 15 الصادرة في 11 أبريل 1990).
20. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11-10 المتعلق بالقانون البلدية (الجريدة الرسمية، العدد 37، 3 جويلية 2011).
21. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 67-24، المتضمن قانون البلدية، (الجريدة الرسمية، العدد 6، الصادرة في 14 جانفي 1967).
22. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 96-31 يتضمن قانون المالية لسنة 1997، (الجريدة الرسمية العدد 85، 31 ديسمبر 1996).
23. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 76-97، المتضمن إصدار دستور (الجريدة الرسمية رقم 64، 22 نوفمبر 1976).
24. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 21-01 يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، (الجريدة الرسمية، العدد 17، 10 مارس 2021).
25. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 74-69، المتضمن اصلاح التنظيم الإقليمي للولاية (الجريدة الرسمية رقم 55 الصادرة 9 جوان 1974).
26. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 89-18، المتضمن الدستور الجزائري، (الجريدة الرسمية رقم 9 الصادرة في 1 مارس 1989).
27. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 20-403 يتضمن تعديل الدستور (الجريدة الرسمية العدد 82، الصادر في 30 ديسمبر 2020).
28. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 198-199 المتعلق بتفويض المرفق، (الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة 05 أوت 2018).
29. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 15-247، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام (الجريدة الرسمية العدد 50 الصادرة 20 سبتمبر 2015).

30. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 14- 116 يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره، (الجريدة الرسمية، العدد 19، 2، أبريل 2014).
31. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 94-215 يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهيكلها، (الجريدة الرسمية العدد 48، 27 جويلية 1994).
32. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم 73- 136 يتعلق بشروط تسير وتفيد مخططات البلدية الخاصة بالتنمية، (الجريدة الرسمية العدد 67، 21 أوت 1973).
33. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 15- 140 يتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها، (الجريدة الرسمية العدد 29، 31 ماي 2015).
34. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 13 - 105 يتضمن النظام النموذجي للمجلس الشعبي البلدي (الجريدة الرسمية العدد 15، 17 مارس 2013).
35. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 16-320 يتضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية، (الجريدة الرسمية العدد 73، 15 سبتمبر 2016).
36. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 90- 230 تحديد أحكام القانون الأساسي الخاص بالمناصب والوظائف العليا في الإدارة المحلية، (الجريدة الرسمية العدد 31، 28 جويلية 1990).
37. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم تنفيذي رقم 90- 226 يحدد حقوق العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة وواجباتهم، (الجريدة الرسمية، العدد 31، 28 جويلية 1990).
38. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، القانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022. المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2022.
39. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، قانون الرسوم على الأعمال لسنة 2022. المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2022.
40. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، القانون الطابع لسنة 2022. المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2022 .
- وثائق حكومية وتقارير
41. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، تقديم مخطط عمل الحكومة، (الجريدة الرسمية للمناقشات، السنة الأولى، رقم 12، 28 سبتمبر 2017).

42. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2017 ومناقشته، (الجريدة الرسمية للمناقشات، السنة الخامسة، رقم 12، 14 نوفمبر 2016).
43. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، تقديم بيان السياسة العامة للحكومة، (الجريدة الرسمية للمناقشات، السنة الرابعة، رقم 174، 22 نوفمبر 2010).
44. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، محضر الجلسة العلنية الثالثة، (الجريدة الرسمية للمناقشات، السنة الثالثة الرقم 4، 147 مارس 2010)
45. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مشروع تمهيدي لقانون يتعلق بالجماعات الإقليمية. وزارة الداخلية، الجزائر، 2018.
46. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، لقاء حكومة مع الولاية، حكمة غير مركزية من أجل جماعة إقليمية (حصينة، مبدعة، مبادرة)، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، قصر الأمم نادي الصنوبر الجزائر، يومي 28 و29 نوفمبر، 2018
47. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، لقاء الحكومة- الولاية، إنعاش اقتصادي توازن إقليمي وعدالة اجتماعية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، قصر الأمم نادي الصنوبر الجزائر، 26، 25 سبتمبر 2021.
48. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تعليمة رقم 01047 المتعلقة بشروط وكيفية تمويل واعداد الميزانية المحلية لسنة 2016، وزارة الداخلية، الجزائر، المؤرخة في 5 أكتوبر 2016.
49. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مذكرة رقم 00096، المتعلقة بتثمين املاك الجماعات المحلية، وزارة الداخلية، الجزائر، المؤرخة في 10 مارس 2016.
50. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار الوزاري المشترك يحدد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانية البلديات والولايات، (الجريدة الرسمية العدد 27، 6 ماي 2020).
51. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الديوان الوطني للإحصائيات. الجزائر بالأرقام نتائج 2016-2018. رقم 49، 2021
52. الجمهورية الديمقراطية الشعبية، المديرية العامة للخزينة، تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات (2000-2021)، وزارة المالية، الجزائر.
53. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مجلس المحاسبة، التقرير السنوي 2019. (الجريدة الرسمية ، السنة السادسة و الخمسون ،العدد 75، 4 ديسمبر 2019)

54. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مديرية العمليات، تطور عمليات التحصيل المخصصة للجماعات المحلية وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية 2010-2019، وزارة المالية ، الجزائر، 2020.

ز - الوثائق الغير حكومية:

1. الصندوق النقدي العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، التطورات في مجال النفط والطاقة"، الصندوق النقدي العربي، الإمارات العربية المتحدة، 1 ديسمبر 2012.
2. الصندوق النقدي العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009: التطورات في مجال النفط والطاقة، الصندوق النقدي العربي، الإمارات العربية المتحدة، 1 ديسمبر 2010.
3. الصندوق النقدي العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010: التطورات في مجال النفط والطاقة. الصندوق النقدي العربي، الإمارات العربية المتحدة، 1 ديسمبر 2011
4. الصندوق النقدي العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012،" التطورات في مجال النفط والطاقة. الصندوق النقدي العربي، الامارات العربية المتحدة، 1 ديسمبر 2013.
5. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي الأربعون 2013. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، الكويت 2014.
6. الصندوق النقدي العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، التطورات في مجال النفط والطاقة. الصندوق النقدي العربي، الامارات العربية المتحدة، 1 ديسمبر 2014.
7. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، الكويت، 2014.
8. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، الكويت، 2015.
9. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والأربعون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، الكويت، 2016.
10. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي تسعة الثلاثون 2012، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، الكويت، 2013.
11. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018. صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2018.

12. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019، ص 97.

ح- الجرائد :

1. أليكس كيماي، "الازمات الاقتصادية والمالية كيف تنعكس على أسعار النفط". جريدة العرب، العدد 12731، 2023/04/1

2. بردية ، خالد ، "دبروا راسكم"، جريدة الخبر، العدد 5277، الصادرة يوم الأحد 1 نوفمبر 2016.

3. بكاري ، حمزة ، "هذه صلاحيات البلديات في تحصيل الضرائب والرسوم المحلية". جريدة الشروق اليومي، العدد 5471، الأحد 28 ماي 2017، الجزائر.

4. بليدي ، صابر ، "احتقان اجتماعي في جنوب الجزائر بسبب تدهور الخدمات الحكومية"، جريدة العرب، السنة 41، العدد 11045

5. بو القمح عبد الرزاق، نهاية عهدة انتخابية تحت شعار المتابعات القضائية والفساد"، جريدة الشروق اليومي، العدد 2136، 31 أكتوبر 2007

6. بودية ، خالد ، سلال يضع الأميال في فم مدفع الاستقرار الاجتماعي والمالي "دبروا راسكم"، جريدة الشروق، العدد 5277، 13 نوفمبر 2016.

7. حاجي ، فاطمة الزهراء ، "985 بلدية تعاني الفقر و103 تعيش الثراء الفاحش"، جريدة النهار اليومي، العدد 2759، 18 أكتوبر 2016.

8. شايت ، راضية ، "تجميد التوظيف نهائيا في البلديات والزيادات في أجور الأميال"، جريدة النهار، العدد 13، 31 مارس 2018.

9. ع ، أحمد ، "1200 بلدية عاجزة ماليا- حاسي مسعود الأغنى ب 500 مليار"، جريدة الشروق اليومي، العدد 5865، 04 جويلية 2018.

10. كيموش ، إيمان ، "مستعدون لمنح أموالنا لرؤساء البلديات لكن بشروط"، جريدة الشروق، العدد 5281، 13 نوفمبر 2016.

ط- مقالات إلكترونية:

1. أديب ، عبد السلام ، تاريخ الاقتصاد الربيع في المغرب"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3911، 14/11/2012، متوفرة على الرابط:

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=332347>

2. الإذاعة الجزائرية، الانتخابات المحلية ، 165.000 مترشح للانتخابات البلدية و 16.600

للمجلس الولائي. 25 سبتمبر 2017، تاريخ التصفح 4 ماي 2024 على الموقع :

<http://radioalgerie.dz/news/article/20170925/122081.html>

3. الإذاعة الجزائرية، الرئيس بوتفليقة يدعو الولاية لمضاعفة الجهود لتنمية البلاد في ظل السلم والأخوة، 12 نوفمبر 2016، تاريخ التصفح 30 ماي 2024 على موقع:
<https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20161112/93829.html>
4. آلة طعمة، حيدر، أسعار النفط وحرب المضخات. مركز الدراسات الاستراتيجية لجماعة كربلاء 12/05/2015/ تاريخ تصفح 15 جويلية 2023 على موقع:
<https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog>
5. برس فرانس، الجزائر 3 فضائح فساد كبيرة تسيء لفترة بوتفليقة، العربية، 17 أفريل 2015، تاريخ التصفح 2024/02/7 على موقع: <https://www.alarabiya.net/north-africa/algeria/>
6. بك، يوهانس و معيلق ياسر أبو، ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط، (2016) تاريخ التصفح 10 جويلية 2023 على موقع: a-19068874 ثمانية-أسباب-وراء-انهيار-أسعار-
<https://www.dw.com/ar/النفط>
7. بلعمري، أحمد، الجزائر الدولة المريضة بالفساد. القدس العربي، 28 أفريل 2013، تاريخ التصفح 2024/01/29 على موقع: <https://www.alquds.co.uk/>
8. بن كاسم، محمد، ماذا تقول التقارير الدولية عن الفساد في الجزائر؟، الجزيرة نت، 2011/03/28 تاريخ التصفح 2024/02/2 على موقع: <https://www.aljazeera.net/politics>
9. بوكروح، عبد الوهاب، النموذج الاقتصادي الجديد: 6 توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع، تاريخ التصفح 21 مارس 2024 على موقع: <https://www.aljazairalyoum.dz>
10. التل، رعد، دور مؤسسات المجتمع المدني بتعزيز التنمية الاقتصادية، جريدة الغد، 12 جويلية 2023، تاريخ التصفح 25 أوت 2024 على موقع: https://alghad.com/Section_1354805
11. تملالي، ياسين، الجزائر بين الاقتصاد غير الرسمي وسوق القرار الاقتصادي السوداني. السفير العربي، 20/05/2018، تاريخ التصفح 21 أفريل 2024 على موقع:
<https://assafirarabi.com/ar/21388>
12. جزايرس، بدوي يدعو إلى تحرير المبادرة على مستوى الجماعات المحلية. 12-11-2016، تاريخ التصفح 2024-07-22 على الموقع: <https://www.djazairiess.com/aps/436033>
13. الجزيرة نت، الزوايا بالجزائر - تأثير سياسي يتجاوز الأدوار التاريخية، 02 جانفي 2017، تاريخ التصفح، 25 جانفي 2024 على موقع: <https://www.aljazeera.net/news>
- i. حاتم أحمد، بعد انهيار بنك سيليكون فالي ما المقصود بتأثير الدومينو؟، تاريخ التصفح، 30 مارس
<https://www.vetogate.com/4844589.2023>

14. حامي، حسان، سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر: الكلفة الاقتصادية وحتمية الإصلاح، مبادرة الإصلاح العربي، 24 فيفري 2022، تاريخ التصفح 2024/01/20 على موقع: <https://www.arab-reform.net/ar/publication/>
15. دعاس، عميور صالح، مآزق التنمية في الجزائر، تاريخ التصفح، 27 فيفري 2024 على الرابط: <https://www.univ-chlef.dz/uabc>
16. دعاس، عميور صالح، مآزق التنمية في الجزائر، تاريخ التصفح، 27 فيفري 2024 على الرابط:
17. دهبى، حكيم، أرقام مهولة عن التهرب الضريبي وخبراء يطالبون بإعادة الهيكلة للجهاز الجبائي، للبلاد، 17/01/2020، تاريخ التصفح: 19 أبريل 2024 على موقع: <https://www.elbilad.net/evenement/340237>
18. الزاوي، أمين، الجزائر... الزوايا بين الدين والسياسة، عربية Independent، 28 نوفمبر 2019، تاريخ التصفح 24 جانفي على موقع: <https://www.independentarabia.com/node/74761>
19. سرور، نبيل، الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية. مجلة الدفاع الوطني، العدد 96، أبريل 2016، تاريخ التصفح 2022/12/24 <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content>.
20. سكاى نيوز عربية، 50 قضية فساد في الجزائر وتورط مسؤولين كبار، 03 ماي 2019 تاريخ التصفح 2024/02/05 على موقع: <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1255918-50>
21. الشروق أونلاين. تقسيم سياسي أم ادارى. 12 ماي 2014. تاريخ التصفح 29 أبريل 2024 على موقع: <http://www.echorokonline.com/>
22. الشروق أونلاين، "القطاع الخاص يسيطر على 96 بالمئة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر" 05/02/2012، على موقع الإلكتروني: <https://www.Echorouk online. Com>
23. شوار، الخير، عن التقسيم الإداري الجديد والنضج المؤسساتي. الجزائر (ULTRA) 27 نوفمبر 2019 تاريخ التصفح 27 أبريل 2024 على الموقع <https://ultraalgeria.ultrasawt.com/>
24. الشيمي، محمد نبيل، "الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية"، مجلة الحوار المتمدن العدد 3637، 13 / 2 / 2022، متوفر على الرابط: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=295122>
25. صواليلي، حفيظ، قانون المالية 2016... بداية السنوات العجاف في الجزائر. الخبر، 23 أكتوبر 2015 تاريخ التصفح 22 ماي 2024 على الموقع: <https://www.elkhabar.com/press/article/92994>

26. طاقة، محمد وعجلان حسين، المأزق الفكري للنظام الرأسمالي والأزمة الاقتصادية العالمية. متوفر على موقع: <https://iasj.net/iasj/download/39b30df51e4c658d>
27. عبد الحي، إسلام ، أسماء وقضاياحرب مكافحة الفساد تستعر في الجزائر، الجزيرة نت 27 أبريل 2019، تاريخ التصفح 2024/02/05 على موقع: <https://www.algazera.net/politics/>
28. العربية نت، منظمة حقوقية ربع الجزائريين في حالة بطالة وفقر، 21 فيفري 2017، تاريخ التصفح 24 ماي على الموقع: <https://www.alarabiya.net/north-africa/>
29. فرانس برس، الجزائر 3 فضائح فساد كبيرة تسيء لفترة بوتفليقة، العربية 17 أبريل 2015، تاريخ التصفح 2024/02/7 على موقع: <https://www.alarabiya.net/north-africa/algeria/>
- فريك، بشير، حصة الحلقة المفقودة، الجزء الأول والثاني، الشروق نيوز، 9 و16 أبريل 2014، الموجودة على موقع: <https://www.youtube.com/watch?v=a1LAY1Detow> (الجزء الأول)
- <https://www.youtube.com/watch?v=AcprkyHZC24> (الجزء الثاني)
30. كاظم، كامل علاوي ، إشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الربعية، مجلة المتمدن العدد 4155، 16 /07 /2013، متوفر على الرابط: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=368889>
31. كيموش، إيمان ، تجميد المشاريع الكبرى، واستثناء ورشات التطهير والانارة العمومية، الشروق اليومي 27 أكتوبر 2019، تاريخ التصفح 15 ماي 2014 على الموقع: <https://www.echoroukonline.com>
32. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الشراكة بين القطاع العام والخاص، تاريخ التصفح 2024/07/20 على موقع: <https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/>
33. لحياني، عثمان، انهيار أسعار النفط استدعاء لمناخ أزمة عام 1986 في الجزائر، الخبر، 01 ديسمبر 2014، تاريخ التصفح 27 ماي 2024 على موقع: [/https://www.elkhabar.com/press/article/75564](https://www.elkhabar.com/press/article/75564)
34. لعروسي، خيرة ، لا توظيف في القطاع العمومي دون مسابقات. الخبر، 2 مارس 2016، تاريخ التصفح: 26 ماي 2024 على موقع: <https://www.elkhabar.com/press/article/101584>
35. مجرة هارفارد برانس ربيغو، المفاهيم الإدارية، دورة الأعمال الحقيقية، تاريخ التصفح: 10/02/2023 على موقع: <https://hbrarabic.com>
36. مرعي، بلال محمد، الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص ودورها في تنمية الاقتصاد المحلي في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2017، ص47، الموجودة على الموقع: <https://repository.najah.edu/server/api/core/bitstreams/71393167>

37. المصطفى ، حمزة ، لغنة الموارد الطبيعية... الأزمة الخليجية نموذجا، 4 جويلية 2017، تاريخ التصفح 15 جانفي 2023 على الموقع: [https:// www. Aloraby. Couk.](https://www.Aloraby.Couk)
38. المهدي ، محمد سنين ما بعد الوفرة، مآلات السلم الاجتماعي في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط، 12 جانفي 2015، تاريخ التصفح 26 ماي 2024 على الموقع: http://bohothe.blogspot.com/2015/01/blog-post_12.html
39. وزارة الداخلية والجماعات المحلية، إصلاح المالية والجباية المحليتين، 1 أكتوبر 2015، تاريخ التصفح 5 جوان 2024 على الموقع: <https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar>
40. وزارة الداخلية والجماعات المحلية، التنصيب للجنة الوزارية المكلفة بأنشطة تثمين أملاك الجماعات المحلية، 12 نوفمبر 2018، تاريخ التصفح 1 جوان 2024، علي الموقع: <https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/80>
41. وكالة الأنباء الجزائرية، تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في أفق 2030 سيتم على ثلاث مراحل، تاريخ التصفح 21 مارس 2024 على موقع: <https://www.aps.dz/ar/economie/41833>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1-باللغة الفرنسية:

أ- الكتب

1. ABID, Lokhdar, Les collectivités locales en algerie (APW- APC), office des
2. Addi ,Lahouari, **l'impse du pouplisme l'Algerie collectivite et etat en construction**, e.n.a.l, Alger 1990.
- 3.avec **belaid abdesselam**, ENAG Editions, Algerie.1990
4. Bennounet, Mahfoud et El kenz ali, **le hasard et l'histoire :entretiens**
5. Chitiour, Chmseddine, **LA Politique et le Nouvel ordre petroliere international**. edition dahlab, algerie, 1995- P 171
6. el mensi, Mohamed, **financement des collektivites territoriales et mecanismes de perequation**. forum of federations, canada,.
7. Gilese, Philippe, **crisses et cycles economique**. edition armand collime, paris, 1996
8. Jean, simonde de sismandi, **ETUDES sur l'economie politique**. UNIVERSI DAD complutense, paris.
9. Keynes, John maynard.**theorie generale de l'emploi de l'interet et de la monnaie**.traduit par : gean de largentaye, paris, 1942
10. Maherzi, Djalal, **Les finances locales en Algerie, caracteristiques et problemes**, Editions itcis, Algerie, 2013

11. Marx ,Karl, le capital (critique de l'economie politique), traducteur : jierre le febure, quadrigepuf
- 12.norededine ,grime, **Entrepreneurs, Pouvoir et Société en Algérie**. Casbah Editions, Algérie.2012,.
- 13.Publication universitaires, Alger, 1985
14. Squa ,Riad Solh, **Anew dictionary of the oil industry IEmglish-Arabic** . Libbrairiede liran, beirut,
- 15.Tlemcami ,Rachid,Infitah, globalisation et corruption liberation, liberation TayebChenntouf, **l'Algerie face a la mondialisation**, codesria, dakar, 2008.

ب- المجلات:

- 1.Aït Hamadouche, Louisa Dris, L'Algérie face au printemps arab , l'équilibre par la neutralisation des contestations **confluences mediterranee**. N81.2012.
- 2.(,) ,La société civile vue à l'aune de la résilience du système politique algérien. **L année de maghreb**,N16,2017,
- 3.Belkaïd ,Akram, L'Algérie, une exception en marge du printemps arabe ?**Les Cahiers de l'Orien** N107 , 2012
- 4.Boucekkine, Raouf et Boukalia Hassane Rafic, rente corruption et violence: l'emergence d'un ordre nouveau dans les pays Arabes! **Regards Econimiques** n92, 2011
- 5.essaid ,Taib,note surles de gestion de la commune,bulletin cora,ecole nationale d'administration,n°1,alger,1990
- 6.Mataresse, Melani, "la socite civile servaint" , **le magazine de l'Afrique**, n°27, 2012
7. Nowok ,Gean joqes, Le syndrome néerlandais : relations intersectorielles et vulnérabilité des branches exposées , **L'Actualité économique** vol 71,No3, 1995.
8. Safir, Mohamed et Chachoua Abdelhakim « le role de la fiscalite Locale dans le financement du budget des collectivités locales etude de cas sur une chantillon des communes de la wilaya de Bouira » **Rechercher Economiques et managériales** , Vol 16, N°1, 2022,.
9. Talaite ,Fatiha, Economie administree corruption et engrenge de la violence Algerie, **revuetier-monde**, n°161, 2009 disponible sur le sit: <https://Algeria-watch.org/p:67025>.

ج- الدراسات الغير المنشورة

1. Zagainova, Anastassiya, la corruption institutionnalisée un nouveau concept issu de l'analyse du monde emergent , (these de doctorat en sciences economique), faculte de science economiques, universite de Grenoble, 2012

د - التقارير الحكومية

1. -République Algérienne Démocratique et Populaire, Banque d'Algerie, **rapport, 2012 Evolution Economique et Monetaire en Algerie**, Ministere des finances, Algerie, 2013,
2. -République Algérienne Démocratique et Populaire, Banque d'algerie, **rapport 2020, Evoloution Economique et Monetaire en Algerie**, Ministere des finances, Algerie, 2021.
3. -République Algérienne Démocratique et Populaire, Banque d'Algérie, **rapport 2016, Evoloution Economique et Monetaire en Algerie**, Ministère des finances, Algerie, 2017.
4. République Algérienne Démocratique et Populaire, Banque d'Algerie, **rapport, 2015 Evolution Economique et Monetaire en Algerie**, Ministere des finances, Algerie, 2016,
5. République Algérienne Démocratique et Populaire, Banque d'Algerie, **rapport 2018, Evolution Economique et Monetaire en Algerie**, Minisere des Fiances, Algerie, 2019.
6. République Algérienne Démocratique et Populaire, Banque d'algerie, **Situation des cours Moyens du Dinar Algérien**, (1994-2023), Ministere des finances, Algerie.
7. République Algérienne Démocratique et Populaire, Banque d'Algérie, **rapport 2004, Evoloution Economique et Monétaire en Algérie**, Ministere des finances, Algérie, 2005.
8. République Algérienne Démocratique et Populaire, Banque d'Algérie Banque d'Algérie, **Rapport 2008, Evoloution Economique et Monetaire en Algerie**, Ministere des finances, Algerie, 2009.
9. République Algérienne Démocratique et Populaire, Banque d'Algérie, **rapport 2004, Evoloution Economique et Monétaire en Algérie**, Ministere des finances, Algérie, 2005.
10. République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministere des collectives locales et de l'amenagement du teritoire, **fiche pedagoque recativ ou pcd**, Ministere des collectives locales, Algerie.

د- الوثائق الغير حكومية

1. Sites et gouvernements locaux unis, **la décentralisation et la démocratie locale dans le monde**, cites et gouvernements locaux unis, barcelona

د- مقالات الكترونية:

1. Delhaye Gregoire et le pape Loic, transformation economique en Algerie : privation ou predation de letat gournal des anthropolgues, 96-97, 2004, consulte le 20/12/2023 url : <https://jds.revves. Org-1827>

2- اللغة الإنجليزية

أ - الكتب

1. Johnston, Michael ,Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy Cambridge University Press, 2005.
2. Stanford, Jim, **A Cure for Dutch Disease: Active Sector Strategies for Canada's Economy** .canadian for policy alternatives,ottwa,2012
3. yates, Douglas, The Rentier State in Africa: Oil Rent Dependency and Neocolonialism in the Republic of Gabon. i, yhe Repullic of, AFRICA world press, asmara Eritrea, 1996.

ب- المجلات

1. A Robinson, James and Torvik Ragnar and Verdier Thierry, "political Foundations of the Resource curse", **journal of Development Ecnoomics** vol, 79, issue 02, 2006.
2. Bayar ,Yilmaz. and kilic cuneyt. "Effects of Oil and Natural Gas Prices on Industrial Production In the Eurozone Member Countries". International Journal of Energy Economics and Policy. **vol.4. no.2. 2014**
3. Lam, Ricky and Wantchekon Leonard, "Political Dutch Disease". **warking paper**, april 2003, pp6- 16. Available on the website: http://neumann.hec.ca/neudc2004/fp/wantchekon_leonard_avril_16.pdf
4. Saab ,Gretta, **The Dutch disease syndrome in Egypt, Jordan, Lebanon, and Syria: a comparative study**.international business journal,vol20,no4,2010.

ج- الوثائق الغير حكومية

1. OPEC. **Annual report 2010**. OPEC, Vienna. 2011.
2. OPEC ,**Annual report 2011**. OPEC, Vienna. 2012.

3. OPEC, **Annual report 2019**, OPEC, Vienna, 2020.
4. OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2008**. OPEC, Vienna ,2009,
5. Opec, **Annual statistical bulletin 2014**, vienna, opec,2014, p82
6. United Nation development programme, “**Arab human development report 2004: to words freedom in the Arab world**”, united nation development programme Hashemite kingdom of Jordon, 2005



قائمة الأشكال



- شكل 1 : يوضح توزيع الجباية المحلية 72
- شكل 2 : يوضح علاقة النفط بالأزمة الاقتصادية في الاقتصاديات الربعية 166
- شكل 3 : المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك (2014-2016) 171
- شكل 4 : المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك (2017-2019) 174
- شكل 5 : توازنات العرض والطلب النفطي 2012-2016 175
- شكل 6 : تطور العرض النفط وسوائل الغاز الطبيعي (2012-2016) 176
- شكل 7 : توزيع الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية (2012-2016) 180
- شكل 8 : تطور إنتاج النفط في الجزائر (2008-2019) 185
- شكل 9 : تطور احتياطات الصرف الأجنبي وعلاقته بأسعار النفط في الجزائر خلال فترة 2008-2013 192
- شكل 10 : يوضح مساهمة القطاع النفطي في هيكل الاقتصاد الجزائري 193
- شكل 11 : الأزمة النفطية 2014 وانتقالها إلى أزمة اقتصادية كلية في الجزائر 197
- شكل 12 : تطور النمو الاقتصادي 2000-2014 218
- شكل 13 : هيكل الاقتصاد الوطني 2000-2014 221
- شكل 14 : أثر الأزمة الاقتصادية على الميزان التجاري (2014-2019) 224
- شكل 15 : أثر الازمة الاقتصادية علي الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2014 و 2019) 226
- شكل 16 : أثر الأزمة الاقتصادية على مؤشر التضخم وأسعار الصرف (2014-2019) 228
- شكل 17 : انعكاسات الازمة الاقتصادية على احتياطات الصرف الأجنبية (2014-2019) 230
- شكل 18 : انعكاسات الازمة الاقتصادية على رصيد صندوق ضبط الإيرادات (2014-2019) 232
- شكل 19 : مخطط نموذجي يبين انتقال الأزمة الاقتصادية إلى الجماعات المحلية 242
- شكل 20 : يوضح أثر المركزية على الجماعات المحلية 246
- شكل 21 : يوضح اختلال نسبة مداخيل لاهم الضرائب المحلية 247
- شكل 22 : يوضح نسبة الجباية المخصصة للجماعات المحلية إلى تلك المخصصة لميزانية الدولة خلال فترة 2014-2019. 248
- شكل 23 : يوضح أثر الأزمة الاقتصادية على مخططات التنمية البلدية (2014-2019) 263
- شكل 24 : يوضح أثر الازمة الاقتصادية على البرامج القطاعية الغير ممرضة (2014-2018) 265

- شكل 25 : أثر الأزمة الاقتصادية على اعانات التسيير والمساهمات الموجه لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال الفترة 2014-2019..... 267
- شكل 26 : يوضح أثر الازمة الاقتصادية على ميزانية وزارة الداخلية والجماعات المحلية 2014-2019 268
- شكل 27 : أثر الأزمة الاقتصادية على الجباية العادية (2014-2019)..... 270
- شكل 28 : أثر الازمة الاقتصادية على الضريبة النشاط المهني والضريبة على القيمة المضافة الخاصة بالبلدية (2014 2019)..... 271
- شكل 29 : يوضح أثر الازمة الاقتصادية علي على المؤشرات الاجتماعية المحلية (2014-2019) 273
- شكل 30 : أثر الازمة الاقتصادية على النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (2014-2019) 274
- شكل 31 : أثر الازمة الاقتصادية على تطور معدلات البطالة في الجزائر (2014-2019) 276



قائمة الجداول



- جدول 1: التمييز بين الجماعات المحلية والحكم المحلي.....23
- جدول 2: يوضح توزيع الجباية المحلية بين الجماعات المحلية والدولة80
- جدول 3: يوضح استهلاك النفط وتغطيتها.....117
- جدول 4: تطور أسعار النفط الإسمية والحقيقية خلال الفترة (1970-1979) (الوحدة دولار أمريكي للبرميل).....131
- جدول 5: تطور أسعار النفط الإسمية والحقيقية خلال فترة (1890-1989).....133
- جدول 6: تطور أسعار النفط الإسمية والحقيقية خلال الفترة (1990-1999).....135
- جدول 7: تطور أسعار النفط الإسمية والحقيقية خلال فترة (2000-2008).....137
- جدول 8: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال...157
- جدول 9: تطور أسعار النفط الفورية 2014-2016.....170
- جدول 10: تطور أسعار النفط 2017-2019.....173
- جدول 11: توازنات العرض والطلب النفط بين سنة 2012-2015.....175
- جدول 12: يوضح تطور العرض النفط وسوائل الغاز الطبيعي (2012-2016).....176
- جدول 13: توزيع الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية (2012-2016).....180
- جدول 14: تطور احتياطي النفط الخام في الجزائر وحصتها من إجمالي الاحتياطيات النفط العالمية لفترة (2008-2019).....184
- جدول 15: تطور إنتاج النفط في الجزائر (2008-2019).....185
- جدول 16: نصيب قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الخام (2008-2013).....187
- جدول 17: مساهمة القطاع المحروقات في حجم الصادرات الكلية.....188
- جدول 18: هيكل الإيرادات العامة (2008-2013).....190
- جدول 19: تطور احتياطيات الصرف الأجنبي وعلاقته بأسعار النفط في الجزائر خلال فترة 2008-2013.....191
- جدول 20: ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية (2003-2014).....209
- جدول 21: البرامج التنموية ومخصصاتها المالية (2001-2014).....216
- جدول 22: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2014).....218

- جدول 23: تطور هيكل الاقتصاد الجزائري 2000-2014 219
- جدول 24: أثر الأزمة الاقتصادية على الميزان التجاري خلال الفترة (2014-2019) 223
- جدول 25: أثر الازمة الاقتصادية على الميزانية العامة (2014-2015) 225
- جدول 26: أثر الازمة الاقتصادية علي المؤشرات النقدية (2014-2019) 227
- جدول 27: انعكاسات الازمة الاقتصادية على الاحتياطات المالية في الجزائر (2014-2019) ... 229
- جدول 28: يوضح نسبة الجباية المخصصة للجماعات المحلية إلى تلك المخصصة لميزانية الدولة خلال فترة 2014-2019. 248
- جدول 29: عينة لبعض الولايات في الجزائر 254
- جدول 30: يوضح أثر الأزمة الاقتصادية على المخططات والبرامج التنموية المحلية خلال فترة 2014-2019 (الوحدة مليار دج) 262
- جدول 31: يوضح أثر الازمة الاقتصادية على البرامج القطاعية الغير ممركة (2014-2018). 264.
- جدول 32: أثر الأزمة الاقتصادية على اعانات التسيير والمساهمات الموجه لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال الفترة 2014-2019 (الوحدة مليون دج) 266
- جدول 33: أثر الأزمة الاقتصادية على الجباية العادية (2014-2019) 270
- جدول 34: أثر الازمة الاقتصادية على الضريبة النشاط المهني والضريبة على القيمة المضافة الخاصة بالبلدية (2014 2019) (الوحدة: مليون دج) 271
- جدول 35: أثر الازمة على التحويلات الاجتماعية في بعض القطاعات وفق الميزانية العامة لسنوات 2014-2019 273



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

.....	شكر وتقدير
.....	إهداء
1.....	مقدمة
16.....	الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر: بين التنظيم الإداري والتمويل
16.....	المبحث الأول: الجماعات المحلية وحاجتها إلى التمويل المحلي
16.....	المطلب الأول: الجماعات المحلية: المفاهيم، الدوافع، الأهداف
28.....	المطلب الثاني: التمويل المحلي: التعريف، الأسس، والمصادر
34.....	المطلب الثالث: العلاقة بين الجماعات المحلية والتمويل المحلي كمدخل لتنمية المحلية
45.....	المبحث الثاني: الإطار الإداري والتنظيمي للجماعات المحلية في الجزائر بين اللامركزية وعدم التركيز
45.....	المطلب الأول: تطور نظام الجماعات المحلية في الجزائر
55.....	المطلب الثاني: البلدية وفق قانون البلدية 10-11
64.....	المطلب الثالث: الولاية وفق قانون الولاية 07-12
71.....	المبحث الثالث: الهيكل التمويلي للجماعات المحلية في الجزائر
72.....	المطلب الأول: الموارد المالية المحلية الداخلية (الذاتية):
85.....	المطلب الثاني: الموارد المالية الخارجية للجماعات المحلية:
92.....	خلاصة واستنتاجات:
95.....	الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية والنفط في ظل الاقتصاد الريعي
95.....	المبحث الأول: مدخل إلى مفهوم الأزمة الاقتصادية
95.....	المطلب الأول: تعريف الأزمة الاقتصادية وأنواعها
99.....	المطلب الثاني: الأزمة الاقتصادية وعلاقتها بالأزمة المالية
104.....	المطلب ثالث: التحليل النظري للأزمات الاقتصادية في الفكر الإقتصادي

المبحث الثاني: السوق النفطية ودورها في الأزمات الاقتصادية	114
المطلب الأول: عرض نظري حول الادبيات المتعلقة بالقطاع النفطي	114
المطلب الثاني: ديناميكيات السوق النفطية: أزمة تقلب أسعاره وعلاقته بالأزمات الاقتصادية	121
المطلب الثالث: الأزمات السعوية النفطية وانعكاسها على النمو الاقتصادي العالمي	129
المبحث الثالث: المقاربات النظرية لتفسير العلاقة بين النفط والأزمة الاقتصادية في الاقتصادات الريعانية النفطية: في ضوء مقارنة لعنة الموارد	143
المطلب الأول: الاقتصادات الريعانية النفطية ومقاربة لعنة الموارد	143
المطلب الثاني: نظرية المرض الهولندي وأثرها على اقتصاديات الدول النفطية:	151
المطلب الثالث: نظرية الدولة الريعانية	158
خلاصة واستنتاجات	167
الفصل الثالث: الأزمة الاقتصادية الريعانية في الجزائر على ضوء الأزمة النفطية 2014-2019: الاسباب، الخلفيات، النتائج	169
المبحث الأول: الأزمة النفطية 2014 مقدمة لانفجار أزمة اقتصادية في الجزائر	169
المطلب الأول: تشخيص الأزمة النفطية 2014: اختلال العرض والطلب أم السياسة الدولية	169
المطلب الثاني: عدوى الأزمة النفطية 2014 وانتقالها إلى أزمة اقتصادية كلية في الجزائر	183
المبحث الثاني: الخلفيات المؤسسة للأزمات الاقتصادية في الجزائر في ضوء لعنة الموارد النفطية	198
المطلب الأول: أزمة الدولة الريعانية في الجزائر: الربيع النفطي كمصدر لشرعية وبقاء النظام السياسي على حساب بناء اقتصاد وطني	198
المطلب الثاني: الفساد في الجزائر وعلاقته بالربيع النفطي	205
المطلب الثالث: أزمة النموذج التنموي الريعاني في الجزائر: مفارقات الربيع النفطي - ضخامة البرامج التنموية مقابل اختلال الهيكل الاقتصادي-	213
المبحث الثالث: الانعكاسات الاقتصادية والمالية للأزمة الاقتصادية وإجراءات الحكومة للتصدي لها	223
المطلب الأول: الانعكاسات الاقتصادية والمالية للأزمة الاقتصادية	223

المطلب الثاني: الإجراءات الحكومية للتصدي للأزمة الاقتصادية بين الاستعجال والإصلاح	232
خلاصة واستنتاجات	240
الفصل الرابع: تمويل الجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الأزمة الاقتصادية 2014 - 2019	242
المبحث الأول: الأزمة الاقتصادية وعلاقتها بالجماعات المحلية في الجزائر: ضعف الموارد المالية الذاتية كحلقة وصل في انتقال الأزمة إلى نظام التمويل المحلي.....	243
المطلب الأول: خصوصية الطابع الريعي للدولة وانعكاساته على تمويل الجماعات المحلية	243
المطلب الثاني: التقسيم الإداري الغير متوازن: تقسيم بمعايير سياسية دون معايير اقتصادية ومالية	253
المطلب الثالث: التسيير المحلي بين مشكلة الاختصاصات وضعف الأداء الاقتصادي	258
المبحث الثاني تداعيات الأزمة الاقتصادية على الجماعات المحلية والإجراءات التكيفية.....	261
المطلب الأول تداعيات الأزمة الاقتصادية على التمويل التنمية المحلية	261
المطلب الثاني: إجراءات التكيف والإصلاحات المحلية لمواجهة الأزمة الاقتصادية	278
المبحث الثالث: آفاق وسبل تعزيز تمويل الجماعات المحلية: نحو موارد ذاتية قوية بعيداً عن تقلبات الاقتصاد الريعي	289
المطلب الأول: مرحلة صياغة العلاقة بين الجماعات المحلية والسلطة المركزية: نحو استقلال مالي للجماعات المحلية وصناعة القرار الاقتصادي المحلي.....	289
المطلب الثاني: مرحلة تبنى وخلق سياسة اقتصادية محلية: نحو بناء قاعدة اقتصادية محلية والخروج من التبعية النفطية	296
خلاصة واستنتاجات	313
خاتمة.....	314
قائمة المصادر والمراجع.....	314
قائمة الأشكال.....	314
قائمة الجداول.....	314
فهرس المحتويات	314

314 ملخص الدراسة



ملخص الدراسة

تواجه الجزائر تحديات كبيرة في تمويل الجماعات المحلية في ظل الأزمة الاقتصادية التي اندلعت منذ 2014 نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط. ويعود ذلك إلى الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري، حيث تعتمد البلاد بشكل شبه كلي على عائدات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، مما جعلها عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات الأسواق العالمية. وقد أدى هذا النموذج الاقتصادي إلى خلق تبعية مالية شديدة للسلطة المركزية، حيث تعتمد ميزانيات الجماعات المحلية على التحويلات الحكومية بدلاً من بناء موارد ذاتية مستدامة، مما جعلها عاجزة عن مواجهة الأزمات المالية بشكل مستقل.

مع تفاقم الأزمة الاقتصادية، تراجعت الإيرادات النفطية بشكل حاد، مما أجبر الحكومة على تبني سياسات تقشفية أثرت على الإنفاق العمومي، بما في ذلك تمويل المشاريع المحلية والخدمات الأساسية. كما أن غياب استراتيجية فعالة لتنويع مصادر التمويل المحلي زاد من هشاشة الوضع المالي للجماعات المحلية، التي تعاني من ضعف في قدراتها الجبائية والإدارية، فضلاً عن تعقيدات النظام الضريبي المحلي. بالإضافة إلى ذلك، فإن التقسيم الإداري غير المتوازن وغياب الحوافز للاستثمار المحلي عمقا من أزمة التمويل، مما جعل الجماعات المحلية غير قادرة على الاستجابة الفعالة لمتطلبات التنمية المحلية. في ظل هذه التحديات، أصبح من الضروري إعادة النظر في آليات تمويل الجماعات المحلية من خلال تبني إصلاحات هيكلية تهدف إلى تعزيز استقلالها المالي، وتنويع مصادر تمويلها بعيداً عن تقلبات الاقتصاد الريعي. ويشمل ذلك تحسين الجباية المحلية، تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتفعيل أدوات التمويل البديلة. كما أن منح صلاحيات أوسع للمنتخبين المحليين في تحديد السياسة المالية والاقتصادية يمكن أن يساهم في بناء منظومة تمويلية أكثر استدامة تدعم التنمية المحلية وتعزز قدرة الجماعات المحلية على مواجهة الأزمات المستقبلية.

Résumé :

L'Algérie fait face à d'importants défis en matière de financement des collectivités locales, notamment dans le contexte de la crise économique déclenchée en 2014 suite à la chute brutale des prix du pétrole. Cette situation est exacerbée par la nature rentière de l'économie algérienne, où les revenus pétroliers constituent la principale source de financement de l'État. Une telle dépendance aux hydrocarbures expose le pays aux fluctuations des marchés internationaux et limite l'autonomie financière des collectivités locales, qui restent fortement tributaires des transferts étatiques plutôt que de disposer de ressources propres et durables.

Avec l'aggravation de la crise économique, la baisse drastique des recettes pétrolières a contraint le gouvernement à adopter des politiques d'austérité, réduisant ainsi les dépenses publiques, y compris celles allouées aux collectivités locales. L'absence d'une stratégie efficace de diversification des sources de financement a accentué la vulnérabilité financière de ces dernières, qui souffrent d'une faiblesse structurelle en matière de fiscalité locale et de gestion

administrative. Par ailleurs, un découpage administratif inadapté et le manque d'incitations aux investissements locaux ont aggravé la crise du financement, limitant la capacité des collectivités à répondre aux besoins du développement local.

Dans ce contexte, il devient impératif de repenser les mécanismes de financement des collectivités locales à travers des réformes structurelles visant à renforcer leur autonomie financière et à diversifier leurs ressources en dehors des fluctuations de l'économie rentière. Cela implique une meilleure gestion de la fiscalité locale, le développement de partenariats public-privé et l'introduction de nouveaux instruments de financement. De plus, l'octroi de prérogatives élargies aux élus locaux en matière de politique budgétaire et économique pourrait contribuer à établir un système de financement plus durable, capable de soutenir le développement local et d'améliorer la résilience des collectivités face aux crises futures.

Abstract :

Algeria faces significant challenges in financing its local communities, particularly in the wake of the economic crisis triggered by the sharp drop in oil prices in 2014. This situation is exacerbated by the rentier nature of the Algerian economy, where hydrocarbon revenues serve as the primary source of state funding. Such dependence on oil exposes the country to international market fluctuations and severely limits the financial autonomy of local communities, which remain highly reliant on state transfers rather than having sustainable, self-generated resources.

As the economic crisis deepened, the drastic decline in oil revenues forced the government to implement austerity measures, reducing public spending, including allocations to local communities. The lack of an effective strategy to diversify funding sources further increased the financial vulnerability of local governments, which struggle with structural weaknesses in local taxation and administrative management. Additionally, an inadequate administrative division and the absence of incentives for local investment have worsened the financial crisis, restricting the ability of local governments to meet development needs.

In this context, it is imperative to rethink local financing mechanisms through structural reforms aimed at strengthening their financial autonomy and diversifying their resources beyond the fluctuations of the rentier economy. This involves improving local taxation management, fostering public-private partnerships, and introducing new financing instruments. Furthermore, granting expanded prerogatives to local elected officials in budgetary and economic policy could help establish a more sustainable financing system, capable of supporting local development and enhancing the resilience of communities in the face of future crises.